سلسلة نقد المرويات

(١)



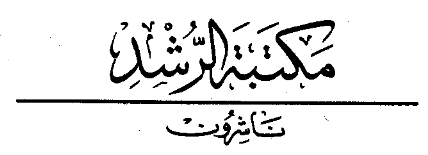
بقلم

إبراهيم بن عبد الله اللاحم

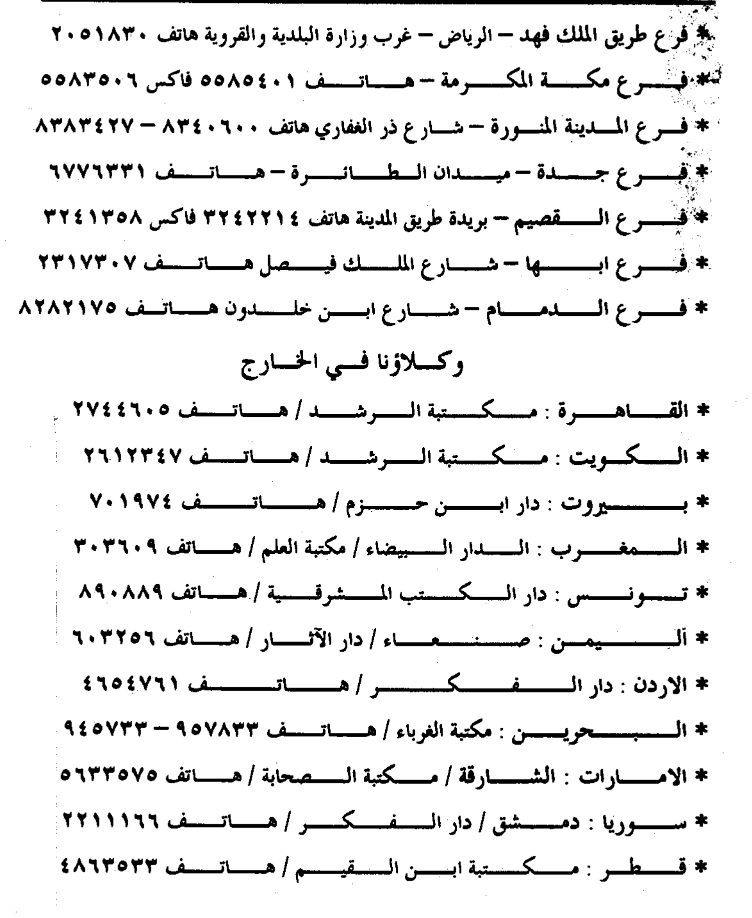
مكتبة الرشد

ناشرون

الطبعة الأولى
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م



المملكة العربية السعودية - الرياض
شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)
ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١
Email: alrushd@alrushdryh.com
Website: www. rushd.com



* فرع طريق الملك فهد - الرياض - غرب وزارة البلدية والقروية هاتف ٢٠٥١٨٣٠
* فرع مكة المكرمة - هاتف ٥٥٨٥٤٠١ فاكس ٥٥٨٣٥٠٦
* فرع المدينة المنورة - شارع ذر الغفاري هاتف ٨٣٤٠٦٠٠ - ٨٣٨٣٤٢٧
* فرع جدة - ميدان الطائرة - هاتف ٦٧٧٦٣٣١
* فرع القصيم - بريدة طريق المدينة هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
* فرع ابها - شارع الملك فيصل هاتف ٢٣١٧٣٠٧
* فرع الدمام - شارع ابن خلدون هاتف ٨٢٨٢١٧٥

وكلاؤنا في الخارج

* القاهرة : مكتبة الرشد / هاتف ٢٧٤٤٦٠٥
* الكويت : مكتبة الرشد / هاتف ٢٦١٢٣٤٧
* بيروت : دار ابن حزم / هاتف ٧٠١٩٧٤
* المغرب : الدار البيضاء / مكتبة العلم / هاتف ٣٠٣٦٠٩
* تونس : دار الكتب المشرقية / هاتف ٨٩٠٨٨٩
* اليمن : صنعاء / دار الآثار / هاتف ٦٠٣٢٥٦
* الاردن : دار الفكر / هاتف ٤٦٥٤٧٦١
* البحرين : مكتبة الغرباء / هاتف ٩٥٧٨٣٣ - ٩٤٥٧٣٣
* الامارات : الشارقة / مكتبة الصحابة / هاتف ٥٦٣٣٥٧٥
* سوريا : دمشق / دار الفكر / هاتف ٢٢١١١٦٦
* قطر : مكتبة ابن القيم / هاتف ٤٨٦٣٥٣٣


الجرح والتعديل



ح مكتبة الرشد : ١٤٢٤ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

اللاحم ، ابراهيم بن عبد الله

الجرح والتعديل./ابراهيم بن عبد الله اللاحم - الرياض، ١٤٢٤هـ

ص ؛ ٥٦٠ ١٧×٢٤سم

ردمك : ٥-٢٥٦-٠١-٩٩٦٠

١- الحديث - الجرح والتعديل أ. العنوان

ديوي ٢٣٤ ١٤٢٤/٤٤٣١

رقم الايداع : ١٤٢٤/٤٤٣١

ردمك : ٥-٢٥٦-٠١-٩٩٦٠

فهرس الموضوعات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنجازاً لوعد الله ـ سبحانه وتعالى ـ بحفظ كتابه وسنة نبيه ﷺ بقوله تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ ـ فقد هيأ الله ـ سبحانه وتعالى ـ لسنة نبيه ﷺ رجالاً أفذاذاً، أفنوا أعمارهم وبذلوا أوقاتهم وأموالهم في جمعها، ونقد رواتها وأسانيدها، لتمييز صحيحها من سقيمها، فخلفوا للأمة بعدهم ثروة عظيمة جليلة، تتمثل في المؤلفات الكثيرة في جميع جوانب علم السنة.

وسار أولئك الأئمة في نقد السنة على قواعد وضوابط تواصوا بها وتوارثوها، مأخوذة في جملتها من نصوص الشرع وعموماته.

وغلب على علمهم في هذه القواعد الجانب التطبيقي، فلم تدون وتحرر في مؤلفات مستقلة.

وقد يقع بينهم اختلاف في بعض هذه القواعد على ندرة ذلك، وأكثر منه أن يقع بينهم اختلاف في تطبيق هذه القواعد، لأسباب كثيرة.

وبعد انقراض عصر أولئك الأئمة ـ عصر الرواية ـ احتاج الناس بعدهم إلى معرفة هذه القواعد وتحريرها، لإدراك عملهم، وفهم مصطلحاتهم، وتطبيق قواعدهم، للموازنة بين آرائهم حين يختلفون، أو للحكم على أحاديث لم يحكموا عليها، أو لم يبلغ من بعدهم حكمهم عليها.

ونظراً لاتساع رقعة العالم الإسلامي، وتفرق أولئك الأئمة فيه، وكثرة مؤلفاتهم في نقد السنة ورواتها ـ أصبح تحرير هذه القواعد

بالنسبة لمن جاء بعدهم ليس بالأمر اليسير، فبذلت جهود كبيرة لهذا الغرض، وتسابق الأئمة للتأليف في هذه القواعد، وحصرها وتقريبها لطلبة العلم.

وليس من المستغرب أن يقع اختلاف في سبر وتحرير قواعد أولئك الأئمة، لأسباب كثيرة، منها درجة تمكن المتصدي لهذا الشيء في علم نقد السنة، وما تهيأ له من مؤلفات الأولين، وتأثره بفنون أخرى غير نقد السنة، لها صلة بهذا الفن.

ثم إن هذه القواعد بحاجة إلى أن تكتب بلغة العصر، ليسهل فهمها وتطبيقها على طلبة العلم.

لهذا كله فإنني أرى ـ ونحن نشهد بحمد الله تعالى نهضة علمية مباركة، لا سيما في هذا العلم ـ أن يقوم أهله بالكتابة والتأليف في قواعد نقد السنة، كتابة تترك أثرها الطيب في الدراسات النقدية للسنة النبوية، تساعد على أن تكون هذه النهضة مبنية على أسس متينة، متصفة بالجدية والابتكار.

ولتحقيق هذا الغرض يمكن وضع معالم عامة للمنهج الذي يحسن أن يسير عليه من رأى من نفسه القدرة على الكتابة والتأليف، وهي باختصار:

١ـ ممارسة التطبيق العملي بكثرة وقوة، بحيث يمكنه إدراك وجه الحاجة إلى تحرير القواعد والكتابة فيها، ويمكنه تصور صعوبة هذا الفن وخطورة التعرض لمسائله، وكلما كان الباحث بمعزل عن التطبيق العملي كان احتمال وقوعه في الخطأ أكبر.

٢ـ القراءة الواسعة في كتب أئمة هذا العلم، في عصر النقد عصر

الرواية، ليتمكن بذلك من الوقوف على قدر كافٍ من النصوص التي تستخلص القواعد منها، فإن أكثر ما يتطرق الخلل إلى القاعدة إذا كان السبر ناقصاً، والاعتماد في تحريرها على قدر يسير من نصوص الأئمة.

٣ـ الفحص الشديد للنصوص التي يعتمد الباحث عليها، وإعمال الروية فيها، للتأكد من دلالتها على المراد، وقد رأيت خللاً ظاهراً في بعض الدراسات النقدية يتعلق بهذا الجانب، فيورد الباحث النص، ويستخلص منه ما يريد، أو يحكيه للاستدلال على شيء قد ذكره، وواقع الحال أن النص عند التأمل ليس فيه مراد الباحث، أو هو مقيد بقيد، أو في غير محل النزاع إذا كانت المسألة موضع خلاف ، ونحو ذلك.

٤ـ الإكثار من ضرب الأمثلة؛ لإيضاح القاعدة، وكيفية تطبيقها، والابتعاد ـ ما أمكن ـ عن تحويل قواعد هذا العلم إلى نظريات جامدة، يتلقنها الطلاب ويحفظونها.

٥ـ الكتابة بأسلوب علمي هادىء يبتعد فيه الباحث ـ ما أمكنه ـ عن أسلوب التقريع والتوبيخ عند مناقشته لآراء غيره، أو إشارته إلى ما وقعوا فيه من أخطاء، وتجنب التعرض للأشخاص أنفسهم، والتشكيك في نياتهم، فإن هذه الأساليب كثيراً ما تحول دون تقبل القارىء لما يكتب، وتثير في نفسه العصبية والحمية، إلى جانب كونها تغذي بذور الشقاق والافتراق.

٦ـ تتميز قواعد هذا الفن بأن مجال الاجتهاد فيها محدود جداً، فما على الباحث سوى أن يثبت أن أئمة هذا الفن يطبقون تلك القاعدة، أو

يقدمون عليها القاعدة الفلانية، ونحو ذلك، بغض النظر عن إقامة الدلائل على صحة القاعدة، أو صحة الرأي المطروح، فالباحث حينئذٍ ملزم بإقامة الدليل على أنهم يفعلون كذا، لا أن دليل ما يفعلونه هو كذا، وهناك فرق جوهري بين الأمرين.

ولما تقدم فإن المسؤولية الملقاة على عاتق الباحث الذي يتصدى للكتابة في قواعد النقد تعظم، وهو بعد مراعاته للأمور السابقة يلزمه أن يتوج ذلك بأن يتحلى بالأدب العلمي، فيضع في ذهنه دائماً أن الرأي الذي يطرحه محتمل للخطأ كما هو محتمل للصواب، فلا يجزع إذا وجه غيره إليه انتقاداً، ولا يأنف من الرجوع عن الخطأ متى تبين له الصواب.

هذه إلمامة سريعة بمعالم هذا المنهج، وهو محتاج إلى كتابة خاصة فيه، توضحه وترسخه، وفوق ذلك هو بحاجة أيضاً إلى تطبيق عملي، بحيث يتم تنزيله على أرض الواقع، فالدعوى تظل دعوى حتى تقام عليها البينة.

وقد رأيت مستعيناً بالله سبحانه وتعالى أن أساهم بقدر استطاعتي بالكتابة في قواعد هذا الفن ومسائله، ملتزماً ما استطعت إلى ذلك سبيلاً بالمنهج الذي اقترحته، مدركاً أن هناك جماً غفيراً من المشايخ والباحثين هم أحق مني بالكتابة، ولكن هذا جهد مقل، فعسى أن أتحف القارىء بفائدة علمية من هنا أو هناك.

وما أكتبه سيكون ـ بإذن الله ـ في أجزاء متسلسلة، الأول في (الجرح والتعديل)، والثاني في (اتصال الإسناد وانقطاعه)، والثالث في (مقارنة المرويات)، والرابع في (أئمة النقد وكتبهم) والخامس في (مباحث متفرقة في نقد السنة).

وقبل الشروع في المقصود أقدم الحديث عن بعض الأمور التي يحسن بالقارىء أن يتأملها قبل قراءته لهذه الأبحاث:

الأمر الأول: قد يقع في ذهن القارىء أن هذه الأبحاث طويلة، فالحديث عن (قواعد نقد السنة) في عدة أجزاء، ولو تم اختصارها في جزء واحد لسهل فهمها وأمكن متابعتها، خاصة للمبتدىء.

وهذا الكلام فيه شيء من الصحة، غير أن هذا التطويل له ما يبرره، فهو أولاً تطويل نسبي، وأعني بذلك أن بعض موضوعات هذه السلسلة يمكن أن تكتب بنفس أطول، فهي تحتمل أن تكون في جزء خاص، أو في رسالة خاصة.

فلو أخذنا مثلاً مبحثاً من مباحث الفصل الأول من القسم الأول (الجرح والتعديل) مثل (الوسائل التي استخدمها الأئمة للحكم على الرواة) لرأيناه يحتمل رسالة مستقلة، بل بعضه يحتمل ذلك، مثل (التلقين)، فقد اختصرته جداً، وأحلت إلى المصادر في باقيه.

ومثله يقال في مبحث (اختلاف حال الراوي)، أو (مقارنة الراوي بغيره).

وهكذا في الفصول الأخرى، ففصل (ضوابط النظر في أقوال النقاد في أحكامهم على الرواة) كتبته في نحو مئة صفحة، وهو يحتمل أن يفرد برسالة خاصة، بل قد كتب فيه رسالة علمية في مجلدين، في ضوابط ذلك عند الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء».

ومثل هذا يقال في باقي أجزاء السلسلة، فالاتصال والانقطاع بعض فصوله تحتمل البسط أيضاً، وكذلك مقارنة المرويات.

ولهذا فإنني آمل أن يكون في هذه الأبحاث ما يفتح أعين الباحثين المتخصصين إلى موضوعات (نقد السنة)، وما يصلح أن يخص برسالة علمية.

وسيرى القارىء الكريم في هذه الأبحاث ازدحام المعلومات، وتشعبها، فقد أجهدني كثيراً التفكير في كيفية عرضها واختصارها دون الإخلال بشيء منها، وأرجو أن أكون قد وفقت لذلك.

ومن أجل إفادة القارىء التزمت ان أذكر في كل موضوع من هذه الأبحاث ما كتب فيه قبلي، وأختار لذلك المكان المناسب للحديث عنه.

فالسبب إذن فيما يظن أنه تطويل جاء من حصر موضوعات (نقد السنة) في سلسلة واحدة، والحرص على البحث فيها كلها، دقيقها وجليلها، ما أمكن ذلك.

وكان بالإمكان أن تخرج هذه الأبحاث متفرقة، فأحد فصول (الجرح والتعديل)، أو مباحثه يخرج ببحث مستقل، يعقبه آخر في (مقارنة المرويات) مثلاً، وهكذا بصورة عشوائية، غير أنني آثرت إخراجها متكاملة متسلسلة لأمر أقصده، وهو علاج ما رأيته من خلل ظاهر في نقد السنة عند الباحثين، سببه الصورة الجزئية التي يكون بها الباحث نفسه، فظهر لدينا من الباحثين من هو متخصص في الجرح والتعديل، ومن هو متخصص في الاتصال والانقطاع، ومن هو متخصص في العلل، وأَثَّر هذا بدوره على ممارسة الباحث للتطبيق العملي، واشتغاله بنقد الأسانيد.

نعم، قد يكون في إكثاري من سرد نصوص النقاد شيء من

التطويل، وكان بالإمكان الاكتفاء ببعضها، مع أنني قد فعلت ذلك، كما سيلاحظه القارىء في كثرة الإحالة إلى نصوص لم أذكرها، لكن ما ذكرته قد يكون فيه شيء من التطويل، فلا مناص من التسليم بهذا.

ولي غرض أيضاً من الإكثار من سرد النصوص، غرض خفي أرجو أن يوليه القارىء اهتمامه، ذلك أن من متطلبات الباحث الجيد في (نقد السنة) أن يعيش في عصر الأئمة عصر النقد، يعيش فيه بروحه وفكره، فكأنه يعيش معهم، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالإكثار من قراءة نصوصهم والتشبع بها، ولهذا فقد سرت في بعض الموضوعات على الاكتفاء بالعرض التاريخي لها، دون استنتاج قواعد يطبقها الباحث، فالغرض إذن وضع الباحث في صورة تقريبية لما يحدث في عصر النقد.

ولهذا السبب أيضاً سرت في نقل النصوص على مبدأ شمول النقل في القضية الواحدة لكافة طبقات النقاد في عصر النقد، ما أمكنني ذلك، مرتباً لهذه النصوص حسب زمن قائليها في الغالب.

الأمر الثاني: سيلاحظ القارىء في هذه السلسلة كثرة الإحالة على ما مضى، وما سيأتي، وأيضاً تناول بعض القضايا والتنبيه عليها في أكثر من موضع.

وهذا العمل له ما يبرره، فهو أولاً يغني عن التكرار المؤدي إلى الإطالة، وثانياً ـ وهو المهم ـ يبرز شدة الترابط بين موضوعات (نقد السنة)، وأن بعضها مترتب على البعض الآخر، فلا يمكن تناول (الجرح والتعديل)، أو البحث في (الاتصال والانقطاع) بمعزل عن إتقان الموضوعات المتعلقة بـ(مقارنة المرويات) مثلاً.

وكمثال على ذلك: البحث في سماع راو من آخر، يتطلب في كثير

من الأحيان دراسة مروياته عنه، ودراستها تتطلب النظر في الطرق إليه، من جهة درجة الرواة، ومن جهة المقارنة بينهم فيما لو وقع اختلاف في تصريح بالتحديث، فاحتجنا حينئذٍ إلى (الجرح والتعديل) واحتجنا إلى (مقارنة المرويات).

واتضح من هذا المثال أن مباحث (الاتصال والانقطاع) لا تعتمد فقط على علم التاريخ كالولادة والوفاة، والسن، والبلد، والرحلات فقط، بل تعتمد أيضاً على (مقارنة المرويات)، وهذا الأخير هو المحك في قدرة الباحث على تناولها، فقد رأيت أحد الباحثين خصص رسالته لأحد الرواة، وسماعه من مشايخه، وأطال فيها جداً، وفي بعضها خالف جماهير النقاد في إثبات سماعه من بعض مشايخه، فلما تأملته وجدت الخلل جاءه من ضعفه في تسخير (علم مقارنة المرويات) أو (علم العلل) لهذا الغرض.

وهنا أمر هام أيضاً، وهو أن الباحثين ظلوا زماناً يعتقدون أن (علم العلل) يعتمد على (علم الجرح والتعديل)، فإذا أردنا أن نوازن بين راويين أو أكثر نظرنا في درجة كل راو، للموازنة بينهم، وهذا وإن كان فيه شيء من الصحة بالنسبة لنا، لكنه بالنسبة للناقد الأول ليس كذلك، فـ(علم الجرح والتعديل) متولد في غالبه من (مقارنة المرويات)، والصورة المقلوبة في أذهان الباحثين أدت إلى خلل في النقد، فاحتجت في مواضع متعددة إلى شرح هذه القضية، والتنبيه عليها، وبيان مالها من آثار.

الأمر الثالث: تعمدت أن أضيف إلى ما أكتبه أمراً قد يرى غيري أن تركه أولى، وهو ضرب الأمثلة على ما يقع من الباحثين من

أخطاء، جراء إغفال تطبيق القاعدة موضع الحديث، وأقدم عذري عن ذلك هنا، فليس غرضي ـ بحمد الله تعالى ـ التشهير بأحد، أو التجني عليه، بل تعمدت إغفال ذكر أسماء المشايخ والباحثين المعاصرين، والابتعاد ما أمكن عن الدلالة عليهم.

وغرضي من ضرب الأمثلة الإسهام في علاج أمر بالغ الخطورة، ألا وهو ضعف نقد السنة النبوية في العصور المتأخرة، خاصة في عصرنا هذا، إذ يمكن القول بأن جهود أئمة النقد الأولين في تنقية المرويات وتصفيتها كادت تذهب سدى، فالأحاديث الموضوعة والمنكرة خرجت من الباب الأمامي، ورجع الكثير منها من الباب الخلفي، ولكن بثوب جديد، ثوب الصحة أو الحسن، فاستقرت في البيت، وانتشرت في الأمة بثوبها الجديد، بحكم تداول الأحكام الجديدة عليها، لسهولة الوصول إليها، وانتشار كتب أصحابها بين الناس، فأصبح إخراجها مرة أخرى يحتاج إلى جهد مضاعف.

وقد سمعت ـ أثناء كتابتي لهذه المقدمة ـ أحد المشايخ الفضلاء يتحدث في ندوة عن (العين)، فقدم لكلامه بمقدمة أوضح فيها أنهم لا يقصدون بسرد النصوص في إثبات العين، وأنها حق، تخويف السامع، وإثارة الرعب في نفسه، وهذا كلام جميل، لكن الشيخ الفاضل أورد من ضمن الأحاديث التي فيها إثبات العين حديث جابر: «أكثر من يموت من أمتي ـ بعد قضاء الله وقدره ـ من العين»، وأردفه بذكر تصحيح وتحسين بعض الأئمة المتأخرين، وكذا بعض المشايخ المعاصرين.

والسؤال الآن: أي رعب يبث في نفس السامع أعظم مما يبثه هذا

الحديث؟ مع أنه حديث باطل المتن، منكر الإسناد، لا يصح عن رسول الله ﷺ[1].

وترى هذا الحديث المنكر يتصدر رسائل عديدة صدرت في هذا الموضوع.

وقد رأيت بعض من تصدى لهذه القضية يذكر أن السبب هو مخالفة المتأخرين لمنهج المتقدمين، واستحداث قواعد لنقد السنة لم تكن معروفة من قبل، فأدى هذا إلى مخالفتهم في الأحكام على الأحاديث، ثم يتعرضون في بيان ذلك لبعض المسائل البارزة، مثل مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، والتفرد، والشد بالطرق.

وتصور كثير من الباحثين أن مجرد تحرير قواعد أئمة النقد في هذه المسائل كفيل بالعودة إلى المنهج الصحيح.

وما يذهب إليه هؤلاء بعض الحقيقة وليس كلها، إذ لا شك أن الابتعاد عن منهج النقاد في هذه المسائل أحد الأسباب الرئيسة لضعف النقد، غير أن هناك مسائل كثيرة سار فيها العمل وفق قواعد وضوابط مخالفة لما عليه أئمة النقد لم يتم إبرازها والحديث عنها، ولها أثر كبير في واقع النقد الآن، منها في الجرح والتعديل، ومنها في الاتصال والانقطاع، وغير ذلك، وقد رأيت بعض من يكثر من الانتساب لمنهج الأوائل في النقد، والعودة إليه، يتخبط في هذه القضايا، وربما ناقض نفسه.

وأهم من ذلك أن الحديث انصب بصورة كاملة على المنهج الذي

---

(١) انظر: «التاريخ الكبير» ٤ : ٣٦٠، و«الضعفاء الكبير» ٢ : ٢٣١، و«الكامل» ٤ : ١٤٤٠، و«العلل المتناهية» ٢ : ٣٨٩.

يطبق في النقد، ولم يتم التعرض للمطبق للمنهج، وقد تبين لي أن مخالفة أحكام أئمة النقد الأولين على الأحاديث ليس السبب في كثير منها مخالفتهم في المنهج، وإنما السبب في الباحث نفسه، ومنهج المتأخرين ـ حسب قواعده ـ لو تم تطبيقه بصورة جيدة لضاقت الفجوة في المحصلة النهائية، وهي الحكم على الأحاديث.

فما ذنب منهج المتأخرين في حكم باحث لم يستطع تمييز رواة إسناده أو بعضهم؟ وما ذنب منهج المتأخرين في جمع غفير من الباحثين يصححون ويضعفون دون أن ينظروا أصلاً في اتصال الإسناد وانقطاعه؟

فالذي أريد التأكيد عليه هنا أننا بحاجة ماسة جداً إلى إعداد باحث متمكن يجيد تطبيق قواعد البحث العلمي ومتطلباته بصفة عامة، والبحث العلمي المتعلق بنقد السنة بصفة خاصة، قد قرأ كثيراً في كتب أئمة النقد، وأعمل نظره وفكره في منهجهم وطريقتهم، ثم تدرب كثيراً أيضاً على ممارسة النقد والاشتغال به، يتحلى بالصبر والأناة، يعيش بفكره وعقله دائماً في قضايا نقد السنة، متابع لما يصدر من أبحاث وكتب تتعلق بفنه الذي يشتغل به، قد أقبل على هذا العلم بنفس تواقة إلى إتقانه، محبة له، يدرك أن المشوار طويل، لا يستطيع المضي فيه من يتعجل قطف الثمرة، قد تكونت لديه ـ بعد ممارسة طويلة ـ هيئة نفسية، تمكنه من مشاركة أهل هذا العلم أحكامهم.

وإعداد مثل هذا الباحث يقع العبء الأكبر منه على أساتذة هذا الفن، فيحتاج منهم إلى جهد مضاعف؛ إذ هو قائم على التطبيق والممارسة، وهذا يقتضي الأخذ بيد الباحث، والسير معه برفق وأناة،

وترويض النفس على تحمّل المشاق والعناء.

وقد رأيت أن الإسهام في تكوين مثل هذا الباحث عن طريق هذه السلسلة في مسائل النقد يمكن أن يتم بدق ناقوس الخطر في ذهنه، وأن الخوض في هذا الفن مزلة قدم، فتعمدت الإكثار من عرض أخطاء الباحثين والمتكلمين على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً، ليأخذ الباحث حذره، فيستعد جيداً لما هو مقبل عليه، ويكون دائم الوجل والخوف وهو يمارس التطبيق العملي.

وأما إذا استمر وضع الباحثين على ما هو عليه فالأمر خطير جداً؛ ذلك أن تطبيق قواعد المتأخرين أسهل بكثير من تطبيق قواعد أئمة النقد الأولين، فقواعد المتأخرين مطردة، يسهل تطبيقها، لا تحتاج إلى إعمال نظر كبير، فإذا كان حال الباحثين الآن الضعف الشديد في تطبيق هذه القواعد ـ فماذا ستكون الحال إذا أراد هذا الباحث ـ وهو هو لم يتغير ـ تطبيق قواعد أئمة النقد؟ لا شك أن التخبط سيكون أكبر، والخلل أعظم.

وقد رأيت من خلال رصدي لبعض أعمال الباحثين بوادر ذلك، وأخشى ما أخشاه أن يأتي يوم نتمنى فيه أننا لم نحرك ساكناً، وأننا أبقينا ما كان على ما كان.

الأمر الرابع: من أكبر الأخطاء التي يقع فيها المنتسبون للسنة النبوية، المشتغلون بالنقد وقضاياه: ما استقر في أذهانهم من أن كل دارس لقواعد التصحيح والتضعيف يصبح لديه القدرة على ممارسة النقد، بل سارت الأقسام العلمية المتخصصة في السنة النبوية في الجامعات على إلزام الباحثين ـ كل الباحثين ـ بإصدار أحكامهم على ما

يمر بهم من أحاديث وآثار، لا فرق بين باحث مبتدىء، وباحث متمرس، ونرى من مزايا البحث عند فاحصه ظهور شخصية الباحث في بحثه، ويعنون بذلك نصه على حكم كل رواية تمر به، على حين يوجه نقد لاذع إلى باحث أحجم عن التصريح بأحكامه، أو بعضها. وتعدى هذا إلى المنتسبين لفنون أخرى غير السنة النبوية، كالفقه، والتفسير، والعقيدة.

وأصبح هذا هو العرف السائد في الأوساط العلمية، فما من باحث يتصدى لتحقيق كتاب، أو للكتابة في موضوع ما إلا وتراه يتعاطى نقد الأسانيد، على تفاوت بينهم.

وغير خاف أن مرد ذلك في أغلبه إلى تصور كثير من المشايخ والباحثين سهولة تعاطي نقد السنة، فما هو إلا دراسة كتيب مختصر في المصطلح، ثم العمل بعد ذلك.

ولو كنا في سبيل تعداد المداخل التي ضعف بسببها نقد السنة ـ وما أكثرها ـ لكان هذا المدخل في مقدمتها، ولا أتردد لحظة واحدة في وصف هذا التصور بأنه خاطىء تماماً، وأن من المهم جداً صرف كثير من الجهد في سبيل إطلاع الباحثين من متخصصين وغيرهم على حقيقة الأمر.

وإذا كنا نبذل جهوداً للعودة بالنقد إلى منهجه الصحيح، وشرح هذا المنهج للناس، فإن من المتحتم أن يكون هذا الشرح وهذا البيان يقود إلى علاج الداء الذي وصفته، وإلا فهو شرح وبيان غير واف، وهذه النقطة لم تنفك عن مخيلتي أبداً، منذ مدة طويلة، فقد وضعت في ذهني وأنا أسبر عمل الباحثين وكلماتهم، أن أساهم بقدر المستطاع

في العلاج، إن قدر لي الكتابة في قواعد وضوابط النقد.

وعلى هذا فإنني أقول إن من أغراض هذه السلسلة ـ بالإضافة إلى مساعدة الباحثين في السير على المنهج الصحيح للنقد ـ أن تسهم في كبح جماح هذا الاندفاع المحموم نحو ممارسة النقد، وأن تصرف قدراً كبيراً من الباحثين عما كانوا يقومون به، أو ماكانوا ينوون القيام به، بعد معرفتهم بصعوبة الأمر، وطول الطريق، وكثرة العقبات، فتبعد من كل مئة باحث تسعاً وتسعين، وتبقي واحداً.

ولو قدر لهذه السلسلة أن تفي بهذا الغرض وتؤديه، لكان هذا مكسباً عظيماً، أفتخر به، وإن لم يتحقق غيره، ونحن إلى قليل نافع أحوج منا إلى كثير لا فائدة منه.

وتحقيق هذا الغرض أحد الأسباب التي دفعتني إلى الإكثار من ضرب الأمثلة على الأخطاء التي يقع فيها المشتغلون بنقد السنة، وسيرى القارىء الكريم إذا رآها أو شيئاً منها أنني غير مبالغ فيما قلته آنفاً.

وتحقيقاً لهذا الغرض أيضاً سيجد القارىء ـ وإن كان باحثاً متخصصاً ـ أنني ربما تعمقت في بحث بعض القضايا، وأبنت عن الدقة فيها وفي تطبيقها، وأنني عرضت بعض القضايا على طريقة الاختلاف، فهناك أقوال وأدلة ومناقشات، والمقصود بيان أن تحرير قواعد أئمة النقد قد لا يكون متيسراً دائماً، فالباحث قبل التطبيق بحاجة إلى أن يكون له اجتهاد في القاعدة التي يطبقها.

الأمر الخامس: قد يقول قائل: إذا كنت تأمل من قراء هذه السلسلة أن يكفوا أو يكف الكثير منهم عن ممارسة النقد فماذا بقي

للمتخصص من عمل يقوم به يميزه عن غيره؟ وأيضاً ألا يستفيد القارىء شيئاً إيجابياً يطبقه في عمله، فإن ترك النقد أمر سلبي؟

والجواب عن السؤال الأول ليس هذا موضعه؛ إذ هو يحتاج إلى تفصيل، فقد جمعت ـ من أجل مساعدة الباحثين ـ ما يقرب من أربعين عملاً منوطة بالباحث غير إصداره الأحكام على الأحاديث، وربما تزيد على ذلك، وفي النية الكتابة فيها في الجزء الأخير من هذه السلسلة.

وأما الجواب عن السؤال الثاني فهو الذي نحتاجه هنا، وسأوضح للقارىء الكريم ماذا يمكن أن يستفيده الباحث المتخصص من هذه السلسلة وأمثالها غير الحكم على الأحاديث.

ورغبة في عدم تشعب الكلام ألخص هذه الاستفادة في ثلاثة أشياء:

الأول: فهم كلام الأئمة.

نعم، فهم كلام الأئمة، فإذا استطاع الباحث أن يفهم كلام الأئمة فقد فارق الباحث بهذا غير المتخصص، وبيان ذلك أن (علم نقد السنة) كغيره من العلوم، له مصطلحاته، وله لغته، وفهم هذه المصطلحات، وإدراك مراد قائلها بها في النص المعين، مرتبة عالية، لا يبلغها الباحث إلا بعد عناء ومشقة، وصبر وأناة، وإعمال ذهن.

وكلنا نعرف أن الأئمة في عصر النقد يستخدمون المصطلح الواحد في أكثر من معنى، ويستخدمون للمعنى الواحد أكثر من مصطلح، والسياق يوضح المراد.

ثم هؤلاء النقاد كلماتهم في الغالب مختصرة جداً، يعتمدون في فهمها على أن السائل أو المتلقي واحد منهم، يفهم المراد بأدنى

إشارة، وقد يحتاج النص بالنسبة لغيرهم إلى البحث عنه في مصادر متعددة، والبحث كذلك في روايات أخرى عن الإمام، لعل فيها ما يعين على فهمه، وربما بقي النص محتملاً.

وأهم من ذلك أن كثيراً من مصطلحاتهم وألفاظهم التي يتداولونها لم تذكر في كتب المصطلح، ولم يوضح معناها، وقد سجلت منها ما يمر بي فبلغت قدراً لا بأس به، ولا شك أن هناك المزيد.

والذي رأيته أن هناك قصوراً واضحاً عند كثير من الباحثين في فهم عبارات الأئمة، فهذا باحث ينقل عن إمام أنه يصحح الحديث أو يضعفه، وكلامه ليس كما فهمه الباحث، وأتي الباحث من عدم فهمه للعبارة التي استخدمها الإمام، وماذا يريد بها؟

وباحث آخر يمر به حكم إمام على إسناد، ثم يكلف نفسه بتفسير كلام الإمام، فيقول: وهذا هو الذي يعرف في علوم الحديث بكذا، وليس الأمر كما قال.

وأشد ما يكون الخطر في عدم فهم كلام الأئمة إذا أخذ الباحث منه قاعدة للعمل، أو قرر مصطلحاً.

مر أحد الأساتذة الفضلاء بقول يحيى بن سعيد القطان: «ينبغي في صاحب الحديث خصال: يكون ثبت الأخذ، ويفهم ما يقال له، ويبصر الرجال، ثم يتعاهد ذلك»، فعلق الأستاذ على جملة: «ويبصر الرجال» بقوله: «في الجرح والتعديل: ويبصر الرجل، وفسره بقوله: ـ يعني المحدث ـ، وهذا يعني أنه ينبغي للسامع أن يرى شيخه وقت السماع، ولعله يقصد الأفضلية فقط، فقد قال ابن الصلاح: يصح السماع ممن هو وراء حجاب. . .».

وتفسير الأستاذ لمراد يحيى القطان بعيد جداً، وإنما المقصود بالبصر بالرجال: أي يكون خبيراً بالرواة، ناقداً، يميز بين من يصلح للأخذ عنه، وبين من يترك حديثه.

ونقل أحد الباحثين عن ابن عدي قوله في ثابت البناني: «له حديث كثير، وهو من ثقات المسلمين، وما وقع من حديثه من النكرة فليس ذاك منه، إنما هو من الراوي عنه، لأنه قد روى عنه جماعة ضعفاء ومجهولون، وإنما هو في نفسه إذا روى عمن هو فوقه من مشايخه فهو مستقيم الحديث ثقة»[١].

علق عليه الباحث بقوله: «... وهل هذا اللفظ إذا قيل في أحد الرواة يدل على أن الراوي يدلس؟ ليس ذلك ببعيد، لقوله: إذا روى عمن هو فوقه من مشايخه...، فإن هذا يدل على أنه يسقط شيخه القريب، ويعنعن عن شيخ بعيد...».

وما قاله الباحث فغير سديد، وليس في هذا النص رمي بالتدليس البتة.

وساق أحد الباحثين عدة نصوص عن الأئمة يريد بها إثبات أن الأئمة يكتفون بالمعاصرة وإمكان اللقي لإثبات السماع بين راويين، وكان مما ذكره قول ابن الجنيد: «قلت ليحيى بن معين: حماد بن سلمة دخل الكوفة؟ قال: لا أعلمه دخل الكوفة، قلت: فمن أين لقي هؤلاء؟ قال: قدم عليهم عاصم، وحماد بن أبي سليمان، والحجاج بن أرطاة، قلت: فأين لقي سماك بن حرب؟ قال: عسى لقيه في بعض المواضع،

---

(١) «الكامل» ٢:٥٢٧.

ولو كان دخل الكوفة لأجاد عنهم»[1].

كذا استدل الباحث بهذا النص، ونقض هذا الاستدلال لا يحتاج إلى عناء، فالنص بنفسه يدل على أن اللقاء ثابت معروف عند السائل والمجيب، ثم تصريحه بالتحديث عن هؤلاء قد ملأ كتب السنة.

ولست هنا بحاجة إلى التنبيه على أن الخطأ وارد من أي باحث، ولا سيما في النصوص المحتملة، وإنما الذي لا يغتفر أن يكثر من الباحث، أو يكون في نص ظاهر لا يحتاج فهمه إلى عناء.

ومن أجل التدرب على فهم نصوص الأئمة ومصطلحاتهم أكثرت في هذه السلسلة من نقل نصوصهم في كل قضية أتحدث عنها، فالغرض إذن إلى جانب تأكيد المراد، أن يتعود القارىء على قراءة هذه النصوص وفهمها، وتنزيلها موضعها اللائق بها، وربما أحلت القارىء إلى نصوص أخرى متى شعرت بأن في سردها إطالة.

وسيرى القارىء أيضاً نماذج من أخطاء الباحثين في فهم كلام الأئمة، سواء في الكلام على حديث معين، أو في تفسير مصطلح، أو في سياق تقرير قاعدة، والغرض منها تنبيه الباحث إلى ضرورة أخذ أهبة الاستعداد حين يقحم نفسه في هذا الأمر، ويراجع النص مرات عديدة قبل أن يجزم بمراد الإمام.

الثاني: تفهم كلام الأئمة.

وتفهم كلامهم غير فهمه، فربما يفهم الباحث كلام الناقد، لكن ذهنه لا يستوعبه، فهو يبدي استغرابه منه، وربما اعتراضه.

---

(١) «سؤالات ابن الجنيد» ص٤٦١.

وهذا ـ بكل أسف ـ كثر جداً عند الباحثين الذين يتكلمون في التصحيح والتضعيف، وسببه ظاهر، وهو عدم تشبع الباحث بالمنهج الذي ينطلق منه الناقد الأول، وبعد الباحث عن ممارسة النقد وفق ذلك المنهج، فهو ينقل عن النقاد الأوائل ـ إذا نقل ـ بغرض رفضه ومناقشته.

وليس المقصود بهذا أن النقاد الأوائل معصومون من الخطأ، فلا يناقشون، وإنما المقصود أن الباحث المتأخر لا يستوعب كلامهم، ثم يناقشه وفق منهجهم، وإنما يقف منه موقف المستغرب، لعدم التوافق بينهما في قواعد المنهج.

فهذه السلسلة وأمثالها من أغراضها تكوين باحث ذي عقلية نقدية وفق منهج النقاد الأوائل، يستطيع السير معهم، ويهضم كلماتهم، ويستسيغها، وهذا ما يعبر عنه بعض الأئمة بـ(ذوق أهل الفن)، ويعبر عنه بعضهم بـ(القدرة على مشاركة أهل الفن)، كما قال السخاوي في الفرق بين الصنفين، المقتدر، وغير المقتدر: «وهو (أي التعليل) أمر يهجم على قلوبهم لا يمكنهم رده، وهيئة نفسانية لا معدل لهم عنها، ولهذا ترى الجامع بين الفقه والحديث ـ كابن خزيمة، والإسماعيلي، والبيهقي، وابن عبدالبر ـ لا ينكر عليهم، بل يشاركهم ويحذو حذوهم، وربما يطالبهم الفقيه أو الأصولي العاري عن الحديث بالأدلة...»[1].

ومن المهم جداً هنا أن يدرك الباحث معنى (مشاركة أهل الفن)،

---

(١) «فتح المغيث» ١: ٢٧٤.

فهي عبارة تطلق في كافة العلوم، فيكثر في تراجم العلماء قولهم فيه: مشارك في الفقه، أو أصول الفقه، أو التفسير، أو اللغة، أو الحديث، ويقولون على سبيل الإجمال: مشارك في كثير من العلوم، أو في علوم أخرى.

ومعنى هذا الوصف أنه ليس من أهل الفن المختصين به، لكنه يستطيع السير معهم، ويعرف مصطلحاتهم، ويفهم لغتهم، ويربط بين أحكامهم وبين قواعدهم التي يسيرون عليها في ذلك العلم، ولكثرة ممارسته لهذه القواعد يستطيع أن يوازن بين أقوالهم عند الاختلاف، ويشرح دليل هذا، ودليل هذا، وفق قواعدهم، وربما شاركهم في الأحكام، فرجح عند الاختلاف، واستدل للراجح، وناقش المرجوح.

والذي أقوله هنا ـ وأرجو أن يتأمله الباحث جيداً ـ أننا في هذا العصر في فن (نقد السنة) لا نستطيع تجاوز درجة المشاركة، ومن وصلها بعد جهد طويل وصبر وخبرة واسعة فقد بلغ الغاية.

ووصف المشارك ينبني عليه أشياء في نقد السنة، من أهمها أن أحكام الباحث على الأحاديث إنما تدور حول أحكام أهل النقد الأولين في عصر الرواية، فمهمة الباحث إذن التنقيب الشديد عنها، تصريحاً أو تلميحاً، فمتى رآهم متفقين على حكم، لم يجز له أن يخالفهم، وإن انقدح في ذهنه غير ذلك، وكذلك إذا وقف على حكم لإمامين أو ثلاثة مثلاً لا يصح له أن يخالفهم، بل أقول إنه إذا وقف على حكم واحد منهم ولم يجد له مخالفاً لزمه الوقوف عنده.

وإذا وجد الباحث أن الأئمة قد اختلفوا فله عمل في الاستدلال للقولين، إن لم يكونوا فعلوا ذلك، أو بعضهم، والموازنة بين قوليهم،

وقد يرجح بين القولين إن رأى في نفسه القدرة، وتحمّل تبعة ذلك شرعاً، فحكمه فتوى، يشترط له ما يشترط للفتوى.

وللباحث المشارك نظر في أحاديث لم يقف على حكم للأئمة فيها، بعد أن بذل غاية وسعه في البحث عنه، فيجتهد في الحكم، مطبقاً قواعد الأئمة، مستخدماً جميع ما يلوح له من قرائن تربطه بأحكامهم.

وهو في كل ذلك معترف بتقصيره، مدرك لمنزلته بالنسبة لأولئك النقاد، مستخدماً معهم عبارات الإجلال والإكبار، إن ناقش أحداً منهم ناقشه بأدب واحترام، يطرح رأيه بطريقة تليق بحاله، خائف وجل، مبتعد عن العبارات التي توحي بالثناء على النفس.

وغير خاف أن ما تقدم يحتاج إلى مجاهدة للنفس، وترويض لها، فهي ضعيفة، تواقة لكل ما تظنه يرفع من شأنها، وإن كان بغير حق، فالمتأمل في كتابات بعض الباحثين الذين يتعاطون نقد السنة يرى عجباً: تسامقاً وتعالماً، وعبارات خشنة في حق الأئمة، لا تليق بآحاد الناس.

ويجد القارىء الكريم في هذه السلسلة ما يعينه على الالتزام بما أرشدته إليه، حيث حرصت في كل موضوع منها على بيان العمل الذي يستطيع الباحث أن يقوم به، وكذلك إبراز منزلة أولئك النقاد، وما اختصوا به، فعلت ذلك في الجرح والتعديل، والاتصال والانقطاع، ومقارنة المرويات، وخصوصاً في هذا الأخير، فقد عقدت فصلاً في بيان الوسائل التي كانت في حوزتهم، وفقدت فيمن بعدهم.

كما خصصت قسماً كاملاً من هذه السلسلة للحديث عن أئمة

النقد، وعن كتبهم.

الثالث: إتقان عرض التخريج والدراسة.

يغفل كثير من الباحثين الاهتمام بحسن عرض تخريجهم ودراستهم للقارىء، فيجيء العمل مهلهلاً، مطولاً، متداخلاً، كثير التكرار، وهذا يؤدي إلى نقيض مراد الباحث، فلا يفهم القارىء مراده، ولا يتمكن من متابعة أسانيد الحديث ومخارجه.

ولا شك أن حسن العرض وتسلسل المعلومات وترابطها يغني في كثير من الأحيان عن حكم الباحث، فهو يقود القارىء إلى النتيجة دون حاجة إلى تدخل الباحث.

وهناك فرق بين أن يقود حسن العرض وتماسكه وترابطه إلى النتيجة بشكل تلقائي، وهو الذي أعنيه وأقصده، وبين أن يقوم الباحث بعرض التخريج والدراسة ليقود إلى النتيجة التي وضعها في ذهنه للحديث، فتجده يتخبط في المنهج، فكل حديث يعرضه بصورة غير الحديث الآخر.

وحسن عرض التخريج والدراسة يتضمن اختيار المنهج المناسب للتخريج والدراسة من جهة الاختصار والبسط، فبعض البحوث يكون فيها التخريج على الصحابي، ثم ذكر الحكم مختصراً، وبعضها يكون فيه التخريج على مدار الحديث، ثم الكلام عن درجة الحديث، وبعضها يكون فيه التخريج مطولاً، على الطرق والمتابعات، وهذا الأخير أيضاً ليس على درجة واحدة في الاختصار والبسط، وللباحثين عدة مسالك في عرضه، يختار منها الباحث ما يناسب بحثه، وما يستطيع أن يقوم به.

وإذا كان التخريج مطولاً فستكون الدراسة كذلك، فيفردها الباحث عن التخريج، ولا يخلطها به، ويتقن تلخيص حال الحديث، ثم يعرض موقف الأئمة منه، تصحيحاً وتضعيفاً، ويدلل ويوازن، وربما أقدم على الترجيح.

وإذا كان الباحث قد اختار الترجمة لرواة الإسناد كلهم فيراعي اختيار المنهج المناسب لكل منهم، ويحسن عرض الترجمة، وفق ضوابط علمية معينة.

وهو في كل ذلك يسير وفق ترتيب صحيح للدراسة، يراعي فيه حال الحديث، وما فيه من علل، كما يراعي فيه حين عرض أقوال الأئمة تسلسلهم التاريخي.

وشرح ما تقدم تحته تفاصيل كثيرة، ويحتاج إلى أمثلة تطبيقية، وقد خصصت قسماً من هذه السلسلة لشرح عرض التخريج والدراسة، وذلك لما رأيته من أهمية بالغة لذلك، فكم يحز في النفس أن ترى شيخاً فاضلاً يشارك في هذا العلم، فإذا كتب كتب بعفوية متناهية، فأفسد بحوثه.

وقد ألف أحد المشايخ الفضلاء كتاباً جاء في عدة مجلدات، أودع في حواشيه مادة ضخمة جداً، لكنها بعيدة كل البعد عن المنهج الصحيح، فالطرق متداخلة، والدراسة لا تدري أين موضعها، مما أدى إلى تضخم الكتاب بالتراجم، وبالطرق التي لا حاجة إليها، مع سوء في الترتيب والتنسيق.

وأُرسل لي قبل أيام يسيرة جزء لأحد الأساتذة الفضلاء يقع في خمسين صفحة أو تزيد، خصصه لدراسة حديث واحد، وطُلب مني

إبداء الرأي فيه، فلما قرأته رأيت عجباً، معلومات مشتتة، وتطويل لا حاجة له، لا يدري القارىء أول الكلام من آخره، وكان بالإمكان ـ وفق المنهج الصحيح ـ أن يقع تخريج هذا الحديث ودراسته في بضع صفحات لا تزيد.

وكنت أكرر دائماً للباحثين الذين أشرف على رسائلهم أو أقرأ لهم بحوثهم أن جهدي الأكبر سينصب على تنشئة الباحث وتدريبه على حسن العرض وإتقانه، واختيار المعلومة، ووضعها في مكانها اللائق بها، وتسخيرها لتنسجم مع ما قبلها وما بعدها، والبعد عن الحشو والتطويل، واختيار العبارات المناسبة في المناقشة والاعتراض، فهذا هو الدور الأكبر للمشرف والناقد.

وما عدا ذلك فنحن فيه سواء، بل قد يتفوق الشباب في الوصول إلى المعلومات، والتنقيب عن الطرق، والاجتهاد والبحث.

وتبقى قضية اتباع قواعد المنهج الصحيح في الموازنة والترجيح والحكم، وقد تبين لي أنها فرع عن إتقان عرض التخريج والدراسة، فالباحث متى أتقن ذلك، وكان لديه قراءة يسيرة في قواعد المنهج الصحيح تجده لا يستطيع أن ينفك عن اتباع هذا المنهج، لأنه منهج معلل، منضبط، فالمعلومات التي يعرضها الباحث ويتقن عرضها ستقوده إذن إلى الاختيار الصحيح، وقد جربت هذا مع عدد من الطلاب.

وهذا أوان الشروع في هذه السلسلة، والابتداء ـ كما تقدم ـ سيكون بالجرح والتعديل، وهو يشتمل على تمهيد، وأربعة فصول:

الفصل الأول: الحكم على الراوي.

الفصل الثاني: أحكام النقاد على الرواة ومراتبها.

الفصل الثالث: ضوابط النظر في أحكام النقاد على الرواة.

الفصل الرابع: تمييز رواة الإسناد.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

إبراهيم بن عبدالله اللاحم

المملكة العربية السعودية

القصيم ــ بريدة

بريد (شبكة المعلومات)

IBRAHIMALLAHIM3@HOTMAIL.COM

تمهيد

اشترط المحدثون في الراوي لقبول روايته شرطين، أحدهما: أن يكون عدلاً، والثاني أن يكون ضابطاً.

والبحث في عدالة الراوي وضبطه هو ما عرف اصطلاحاً بـ(الجرح والتعديل)، فالجرح معناه الطعن فيهما أو في أحدهما، والتعديل بضد ذلك، أي الحكم بتوافرهما، فهو وإن كان في الأصل ينصرف إلى العدالة فقط إلا أن الاصطلاح جرى على شموله للضبط أيضاً.

و(علم الجرح والتعديل) أحد علوم نقد السنة النبوية، له قواعده وضوابطه وفقهه، وسينتظم هذا القسم بفصوله ومباحثه ما يتعلق بذلك كله، فمن المهم جداً أن يدرك الباحث أن الوصول إلى حكم دقيق على كل راو من رواة أسانيده ليس بالأمر اليسير، لا سيما في هذا الوقت المتأخر؛ إذ قد خلَّف لنا المتكلمون في الجرح والتعديل والمؤلفون فيه كمّاً هائلاً من المعلومات، سواء منها المتعلق بالقواعد والضوابط، أو المتعلق بكل راو بعينه.

وقبل الشروع في هذا القسم هناك عدد من القضايا التمهيدية التي يحسن بالباحث أن يقف عليها أولاً، لتكون عوناً له على السير فيه، وهي ثلاث قضايا:

الأولى: يمكن أن يستدل لهذين الشرطين بنصوص من الكتاب والسنة، مثل قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ ۝٦﴾ [الحجرات]، وقوله ﷺ: «نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه...»[1]، وكذلك عمومات الشريعة التي توجب صيانة

---

(١) أخرجه أبو داود حديث ٣٦٦٠، والترمذي حديث ٢٦٥٦، وأحمد ٥: ١٨٣، عن =

نقلها عن الكذب والغلط، وأن لا تؤخذ إلا ممن أمن جانبه أن يكذب أو يغلط، كما قال محمد بن سيرين: «إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم»[١].

وقال بهز بن أسد: «لو أن لرجل على رجل عشرة دراهم لم يستطع أخذها منه إلا بشاهدين عدلين، فدين الله أحق أن يؤخذ من العدول»[٢].

وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: «إنماهي شهادات، وهذا الذي نحن فيه ـ يعني الحديث ـ من أعظم الشهادات»[٣].

وقال الخطيب البغدادي: «وقد أخبر النبي ﷺ بأن في أمته ممن يجيء بعده كذابين، فحذر منهم، ونهى عن قبول رواياتهم، وأعلمنا أن الكذب عليه ليس كالكذب على غيره، فوجب بذلك النظر في أحوال المحدثين، والتفتيش عن أمور الناقلين، احتياطاً للدين، وحفظاً للشريعة من تلبيس الملحدين»[٤].

وهذان الشرطان هما أساس نقد السنة، بل هما أساس نقد الأخبار عموماً، فمتى كان الناقل لخبر ما مأموناً جانبه من أن يكذب، ضابطاً لما يتحمله من أخبار ـ وجب قبول خبره.

وعند التأمل فإن الثلاثة الشروط الباقية من شروط الحديث الصحيح

= زيد بن ثابت، وهو حديث مشهور، ورد عن جماعة من الصحابة، انظر: «دراسة حديث: نضر الله امرءاً سمع مقالتي» لعبدالمحسن العباد.

(١) «صحيح مسلم» ١: ١٤، و«الجامع لأخلاق الراوي» ١: ١٢٩ .

(٢) «الكفاية» ص٧٧، و«الجامع لأخلاق الراوي» ١: ١٢٧، وفي النسخة سقط.

(٣) «الكفاية» ص٧٧.

(٤) «الكفاية» ص٣٥.

ـ وهي اتصال الإسناد، وخلوه من العلة والشذوذ ـ ترجع في النهاية إلى هذين الشرطين، فاتصال الإسناد إنما اشترط من أجل معرفة عدالة الناقل وضبطه، إذ قد يكون الساقط غير عدل، أو غير ضابط، واشتراط عدم الشذوذ، وعدم العلة ـ لأن وجودهما معناه انتفاء الضبط والحفظ، وترجيح وجود خطأ وغلط.

الثانية: تضافرت أقوال الأئمة على اشتراط عدالة الراوي وضبطه، بعبارات مختلفة، مطولة ومختصرة، لكن ليس بالضرورة أن يتم التعبير بهاتين الكلمتين، فكل ما يصدر عن الأئمة من وصف للراوي الذي يقبل حديثه أو الذي لا يقبل مرجعه إلى هاتين الكلمتين، وإنما جرى الالتزام بهما بعد استقرار المصطلحات، وشيوع تدوين (قواعد علوم الحديث).

فمن كلمات الأئمة في ذلك قول عروة بن الزبير: «إني لأسمع الحديث أستحسنه فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به، أسمعه من الرجل لا أثق به، قد حدث به عمن أثق به، وأسمعه من الرجل أثق به، قد حدث به عمن لا أثق به»[(١)].

وقال الشافعي: «كان ابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وغير واحد من التابعين يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث إلا عمن عرف وحفظ، وما رأيت أحداً من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب، وكان طاوس إذا حدثه رجل حديثاً قال: إن كان حدثك حافظ ملي، وإلا فلا تحدث عنه»[(٢)].

---

(١) «الكفاية» ص٣٢، ١٣٢.

(٢) «الكفاية» ص١٣٢، وانظر: «صحيح مسلم» ١:١٥.

وقال سعد بن إبراهيم: «لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات»[(١)]، وفي رواية عنه: «كان يقال: خذوا الحديث من الثقات»[(٢)].

وقال أبو الزناد: «أدركت بالمدينة مائةً كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله»[(٣)].

وقال مالك: «لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك، لا تأخذ من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس، إذا جُرِّب ذلك عليه، وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث»[(٤)].

وقال أيضاً: «لقد أدركت بهذا البلد ـ يعني المدينة ـ مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة، يحدثون، ما سمعت من واحد منهم حديثاً قط، قيل: ولم يا أبا عبدالله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون»[(٥)].

ومن أجمع ما قيل في صفة الراوي الذي تقبل روايته قول الشافعي: «ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً، منها: أن

---

(١) «صحيح مسلم» ١: ١٥، و«الكفاية» ص٣٢.
(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» ١: ١٣٠.
(٣) «صحيح مسلم» ١: ١٥.
(٤) «المعرفة والتاريخ» ١: ٦٨٤، و«الكفاية» ص١١٦، و«الجامع لأخلاق الراوي» ١: ١٣٩.
(٥) «المعرفة والتاريخ» ١: ٦٨٤، و«الكفاية» ص١١٦، و«الجامع لأخلاق الراوي» ١: ١٣٩.

يكون من حدَّث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلا لما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، أو أن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى ؛ لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث، حافظاً إن حدَّث به من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدَّث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم. . . .»[1].

الثالثة: بعض أحوال الرواة لا يعرفها إلا من خالطهم وجالسهم، ومن عرف شيئاً من ذلك سيضطر إلى نقله لغيره، وما يمكن معرفته من حال الراوي دون الحاجة إلى مجالسته كسبر حديثه مثلاً إنما يقوم به من يستطيع ذلك، وهم فرسان الحديث ونقاده، وهؤلاء يذكرون آراءهم حين يسألون، أو يذكرونها ابتداء عند الحاجة لذلك، وكل هذا لابد فيه من الكلام في الرواة في غيبتهم أحياءً وأمواتاً.

وحين بدأ المعدلون والمجرحون يبينون أحوال الرواة في غيبتهم اشتبه التجريح على بعض الناس بالغيبة المحرمة والبهتان الواردين في قوله ﷺ: «أتدرون ما الغيبة؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: ذكرك أخاك بما يكره، قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال : إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه فقد بهته»[2]، ووصل الأمر إلى حد الإنكار على من يتكلم في الرواة.

واضطر الأئمة بسبب ذلك إلى بيان عدم دخول تجريح الرواة في

---

(١) «الرسالة» ص٣٧٠.

(٢) أخرجه مسلم حديث ٢٥٨٩ عن أبي هريرة.

الغيبة المحرمة، وعقدوا أبواباً أو فصولاً في كتبهم لشرح ذلك، وأوضحوا أن الكلام في الرواة أمر واجب يؤجر عليه المتكلم فيه إذا أحسنه، وليس كل كلام في الشخص في غيبته بما يكرهه محرماً، بل يستثنى من ذلك أشياء منها جرح الرواة، وجرح الشهود، والتحذير من الفاسق، وعند الاستفتاء، وغير ذلك[1].

قال يحيى القطان: «سألت سفيان الثوري، وشعبة، ومالكاً، وابن عيينة، عن الرجل لايكون ثبتاً في الحديث، فيأتيني الرجل فيسألني عنه، قالوا: أَخْبِر عنه أنه ليس بثبت»[2].

وقال عبد الله بن المبارك: «قلت لسفيان الثوري: إن عباد بن كثير من تعرف حاله، وإذا حَدَّث جاء بأمر عظيم، فترى أن أقول للناس: لا تأخذوا عنه؟ قال سفيان: بلى، فكنت إذا كنت في مجلس ذكر فيه عباد أثنيت عليه في دينه، وأقول: لا تأخذوا عنه»[3].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «مررت مع شعبة برجل - يعني يحدث - فقال: كذب والله، لولا أنه لا يحل لي أن أسكت عنه لسكت - أو كلمة معناها-»[4].

وقال أبو زيد النحوي: «أتينا شعبة يوم مطر، فقال: ليس هذا يوم حديث، اليوم يوم غيبة، تعالوا نغتاب

---

(١) انظر: «صحيح مسلم» ١: ١٤ـ٢٨، و«الكفاية» ص٣٤ـ٤٦، و«شرح صحيح مسلم» للنووي ١٦: ١٤٢ـ١٤٣.

(٢) «صحيح مسلم» ١: ١٧، و«سؤالات أبي داود» ص١٩٧، و«التاريخ الصغير» ٢: ٢٨٣، و«الكفاية» ص٤٣.

(٣) «صحيح مسلم» ١: ١٧.

(٤) «الكفاية» ص٤٣.

الكذابين»[1].

وكان شعبة يطلق على جرح الرواة: الغيبة في الله[2].

وقال الحسن بن الربيع: «قال ابن المبارك: المعلى بن هلال هو...، إلا أنه إذا جاء الحديث يكذب، فقال له بعض الصوفية: يا أبا عبدالرحمن تغتاب؟ فقال: اسكت، إذا لم نبين كيف يعرف الحق من الباطل ـ أو نحو هذا من الكلام ـ»[3].

وقال عفان: «كنا عند إسماعيل بن علية جلوساً، قال: فحدث رجل عن رجل، فقلت: إن هذا ليس بثبت، فقال الرجل: اغتبته، فقال إسماعيل: ما اغتابه، ولكنه حكم أنه ليس بثبت»[4].

وقال أبو زرعة الدمشقي: «سمعت أبا مسهر يسأل عن الرجل يغلط ويهم ويصحف، فقال: بين أمره، فقلت لأبي مسهر: أترى ذلك من الغيبة؟ قال: لا»[5].

وقال محمد بن بندار الجرجاني: «قلت لأحمد بن حنبل: إنه ليشتد عليّ أن أقول: فلان ضعيف، فلان كذاب، فقال أحمد: إذا سكت أنت، وسكت أنا، فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم؟»[6].

ومن أعظم ما قيل في ذلك كلمة ليحيى بن سعيد القطان، فقد قال له تلميذه أبو بكر بن خلاد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت

---

(١) «الكفاية» ص٤٥.
(٢) «الكفاية» ص٤٥.
(٣) «الكفاية» ص٤٥، وانظر: «المعرفة والتاريخ» ٣:١٣٧.
(٤) «الكفاية» ص٤٣.
(٥) «الكفاية» ص٤٥.
(٦) «الكفاية» ص٤٦.

حديثهم خصماءك عند الله تعالى؟ فقال يحيى: «لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ، يقول: لم حدثت عني حديثاً ترى أنه كذب؟»[١].

فقد تبين السبب الذي لأجله استجاز الأئمة القدح في الرواة، وأنه من باب درء إحدى المفسدتين بارتكاب أخفهما، فالقدح في الرواة أهون بكثير من اختلاط صحيح السنة بسقيمها، وأن ينسب إلى رسول الله ﷺ أو إلى غيره من صحابته رضوان الله عليهم، ومن جاء بعدهم مالم يصدر عنه.

ويتفرع عن هذا أنه لا ينبغي إهدار حقوق هؤلاء الرواة في خضم تحقيق هذه المصلحة، فإن فيهم الفقهاء، والقضاة، والقراء، والعباد، ومن أهم حقوقهم أن يحسن المتكلم فيهم أو الناقل لكلام غيره النية، وأن لا يفعل ذلك تشفياً لمخالفة في مذهب أو مسألة، وأن يقتصر من الكلام فيهم على ما يحصل به الغرض، وأن يدفع عنهم ما لم يثبت عنهم، أو ما لم يثبت عن المتكلم فيهم، ولا يذكر ما قيل فيهم من جرح، ويسكت عما قيل فيهم من تعديل.

وكل هذه القضايا وما يشبهها سيأتي التعرض لها في مباحث هذا القسم من قريب أو بعيد، وليس هي بالشيء الهين، فالحال كما قال الإمام ابن دقيق العيد: «أعراض المسلمين: حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون والحكام»[٢]، وقال ابن الصلاح: «الكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً جُوِّز صوناً للشريعة، ونفياً

---

(١) «الكفاية» ص٤٤.

(٢) «الاقتراح» ١: ١٤٤.

للخطأ والكذب عنها، وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة.

ثم إن على الآخذ في ذلك أن يتقي الله تبارك وتعالى، ويتثبت، ويتوقى التساهل، كيلا يجرح سليماً، ويسم بريئاً بسمة سوء يبقى عليه الدهر عارها، ويلحق المتساهل من تساهله العقاب والمؤاخذة.

وأحسب أبا محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي من مثل ما ذكرناه خاف، فيما رُوِّيناه أو بُلِّغناه أن يوسف بن الحسين الرازي ـ وهو الصوفي ـ دخل عليه وهو يقرأ كتابه في الجرح والتعديل، فقال له: كم من هؤلاء القوم قد حطوا رحالهم في الجنة منذ مئة سنة ومئتي سنة، وأنت تذكرهم وتغتابهم؟ فبكى عبدالرحمن.

وبُلِّغنا أيضاً أنه حُدث وهو يقرأ كتابه ذلك على الناس عن يحيى بن معين أنه قال : إنا لنطعن على أقوام لعلهم حطوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مئتي سنة، فبكى عبدالرحمن، وارتعدت يداه حتى سقط الكتاب من يده»[١].

ومما يتصل بهذا الجانب ويغفل عنه بعض الباحثين أن لا يكون هناك حاجة لذكر جرح الشخص من جهة الرواية، فلم يرد عند الباحث في إسناد حديث، وإنما ورد اسمه في أمر يتعلق بعلم آخر من العلوم، كالفقه، أو القراءات، أو اللغة، فيترجم له الباحث معرفاً به، ويقحم في ترجمته ما قيل في درجته من جهة الرواية، وقد يكون فيها ضعيفاً أو دون ذلك، فيجني على الشخص، وعلى الموضوع الذي هو بصدد الحديث عنه.

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» ص٥٩٠، وانظر: «الكفاية» ص٣٨.

مثال ذلك أن يكون ورد عند الباحث اسم الفقيه المشهور محمد بن أبي ليلى الكوفي، في مسألة فقهية، فإذا أراد التعريف به فمن غير اللائق أن يذكر درجته في الرواية؛ إذ هو سيء الحفظ، كثير الاضطراب فيما يرويه[1]، ولذا قال أحمد فيه: «فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه، حديثه فيه اضطراب»[2]، أو يكون ورد عنده اسم الحجاج بن أرطاة الفقيه الكوفي، فإنه كثير الخطأ والتدليس، يدلس عن المتروكين[3].

فهذا في الفقه، ومثله يقال لو جاء عند الباحث اسم حفص بن سليمان صاحب القراءة المعروفة بقراءة حفص، عن عاصم، فإن حفصاً هذا متروك الحديث[4].

---

(١) «تهذيب التهذيب» ٩: ٣٠١.
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٤١١.
(٣) «تهذيب التهذيب» ٢: ١٩٦.
(٤) «تهذيب التهذيب» ٢: ٤٠٠.

الفصل الأول:

الحكم على الراوي

وفيه مدخل، وأربعة مباحث:

المبحث الأول: وسائل الحكم على الراوي.

المبحث الثاني: اختلاف حال الراوي.

المبحث الثالث: مقارنة الراوي بغيره.

المبحث الرابع: معوقات الحكم على الراوي.

* مدخل:

استخدم الأئمة عدداً من الوسائل في سبيل حكمهم على الرواة، وهي وسائل دقيقة جداً، لم تترك جانباً في الراوي إلا وتطرقت له، فهي في النهاية تقود إلى حكم سليم يليق بحال الراوي.

وما من شك في أن هذه الوسائل متى تعاضدت أو أكثرها عند الناقد في راو من الرواة سهل عليه إصدار الحكم، ولم يجد من يخالفه، وهذا تفسير اتفاق الأئمة على الراوي وأنه ثقة، أو ضعيف، أو متروك الحديث، أو كذاب، فسببه إذن هو أن وسائل الحكم عليه قادت النقاد إلى ما توصلوا إليه.

غير أن الأمر ليس بهذه السهولة دائماً، إذ يحصل كثيراً أن يفقد الناقد وسيلة للحكم على الراوي، وربما استمر ذلك، وربما عثر عليها فيما بعد، وقد يجدها غيره من النقاد، وقد تتوافر وسائل في الحكم عليه، لكنها تتعارض، فيحتاج الناقد إلى موازنة دقيقة، قد يخالف فيها، بل قد يختلف رأيه هو في الراوي الواحد.

ومن جهة أخرى فالرواة كثيرون جداً، لا يجمعهم عصر واحد، متفرقون في البلدان، وأحاديثهم من الكثرة والتفرق فوق ما يصفه الواصف، ثم هم بشر، يعتريهم التأثر بالزمان، والمكان، والإقامة والسفر، وكافة العوامل البيئية والاجتماعية المحيطة بهم، وحينئذٍ فيحتاج بعض الرواة إلى تفصيل الحكم فيه، فكأنه عدد من الرواة، ويستلزم ذلك من الناقد سبر تفاصيل حياة الراوي، وتنقلاته، وأسفاره، وإن كان معاصراً له احتاج إلى مراقبته طول حياته، لتسجيل ما قد يطرأ عليه من تغيير قوة أو ضعفاً.

ووراء ذلك كله أمر آخر من الأهمية بمكان، وهو أن الرواة يشتركون في رواية بعض الأحاديث، ويقع بينهم الاختلاف كثيراً في صفة الرواية، وللموازنة بينهم ومعرفة الراجح من الاختلاف لابد من إجراء مقارنة بين بعض الرواة، فاشتغل الأئمة بذلك كثيراً، ولم يكتفوا بالحكم على كل راو لوحده، مع دوافع أخرى للمقارنة.

ثم هذه المقارنة قد تكون مقارنة عامة بين راويين أو أكثر، وقد تكون ـ وهذا أيضاً كثير جداً ـ في شيء خاص يجتمع فيه الرواة، كشيخ لهم، أو بلد، أو كتاب معين يروونه.

وتحت هذا كله تفاصيل سأعرض لها في مباحث أربعة.

المبحث الأول

وسائل الحكم على الراوي

من المهم جداً بالنسبة للباحث أن يكون على معرفة بالوسائل التي استخدمها أئمة الجرح والتعديل لإصدار أحكامهم على الرواة، في عدالتهم وضبطهم، أولاً ليدرك قدر الجهد الذي بذله هؤلاء الأئمة، ودقة المعايير التي استخدموها لتحقيق ذلك، فيزداد ثقة بأقوالهم وأحكامهم، وثانياً ليعرف القدر الذي يمكن أن يشارك الأئمة فيه، فقد يحتاج إلى ذلك في موازنته بين أقوال النقاد، وقد يحتاج إليه في رواة لم يصلنا كلام النقاد فيهم.

فمن الطرق التي سلكها الأئمة:

أولاً: التأمل في أفعال الراوي وتصرفاته، والنظر في سيرته، فيستدل بذلك على ما وراءها، من صدق أو كذب.

فقد أولى الأئمة سير الرواة قدراً كبيراً من الاهتمام، فوصفوا رواة بالعبادة، والزهد، والورع والتحري في الرواية، بما يخدم جانب الوثوق برواياتهم وصدقهم، وعدم تعمدهم للكذب، وشحنت كتب الجرح والتعديل بهذه الأخبار، فالغرض منها إذن غير دخيل على (علم الجرح والتعديل)، بل هو من صميمه، فقراءة سيرة مثل عروة بن الزبير، ومحمد بن سيرين، والأعمش، ومالك، وشعبة، وسفيان الثوري، ويحيى القطان، ووكيع، وأحمد، وابن معين، ونحوهم من الأئمة المشهورين، والاطلاع على أحوالهم ـ هي التي أورثت طمأنينة القلب إلى صدقهم، وتحريهم في الرواية، وهذا أمر ظاهر لا خفاء فيه.

وكذلك الأمر في غيرهم من الرواة، فقول يحيى بن معين عن شيخه عبدة بن سليمان: «كان عبدة بن سليمان صبوراً، على ما كان فيه من الجهد، ولقد رأيت عليه جبة فرو ليس عليه قميص...، وقد اشترى جزراً، وقد حمله في طرف ردائه، ثم جاء فرآنا ونحن قعود على الباب، فقال: كلوا رحمكم الله، كلوا عافاكم الله، فكان ذاك الجزر يقوته»(١) ـ إنما قصد به يحيى تعظيم شأن عبدة، وبيان ورعه وصبره على الفقر والحاجة، وكرمه.

وقال عمرو بن علي الفلاس: «جاءني عفان في نصف النهار فقال لي: عندك شيء نأكله؟ فما وجدت في منزلي خبزاً ولا دقيقاً، ولا شيئاً يشترى به، فقلت: إن عندي سويق شعير، فقال لي: أخرجه، فأخرجت له من ذلك السويق، فأكل أكلاً جيداً، فقال: ألا أخبرك بأعجوبة؟ شهد فلان وفلان عند القاضي ـ والقاضي يومئذ معاذ بن معاذ العنبري ـ بأربعة آلاف دينار على رجل، فأمرني أن أسأل عنهما، فجاءني صاحب الدنانير ـ فقال لي: لك من هذا المال الذي لي على هذا الرجل نصفه ـ وهو ألفا دينار ـ وتعدل شاهدي، فقلت: استحييت لك ـ وشهوده عندنا غير مستورين ـ، قال: وكان عفان على مسألة معاذ بن معاذ»(٢).

وقريب من هذه الحكاية ما رواه العجلي قال: «عفان يكنى أبا عثمان، ثقة ثبت، صاحب سنة، كان على مسائل معاذ بن معاذ القاضي، فَجُعِل له عشرة آلاف دينار على أن يقف عن تعديل رجل، فلا يقول: عدلاً، ولا غير عدل، قالوا له: قف عنه، لا تقل فيه شيئاً، فأبى

---

(١) «معرفة الرجال» ٢ : ٣١.
(٢) «تاريخ بغداد» ١٢ : ٢٧٠، و«تهذيب الكمال» ، و«سير أعلام النبلاء» ١٠ : ٢٤٣.

فقال: لا أبطل حقاً من الحقوق»[1].

والناظر في كتب الجرح والتعديل الأولى ـ كتب السؤالات والتواريخ ـ يجدها مليئة بمثل هذه الأخبار، والغرض منها ما أسلفته: إضفاء مزيد من الثقة على الراوي، وصدقه في روايته.

ومن جانب آخر رصدوا ما يصدر من الرواة من أفعال وتصرفات قد تخلّ بالعدالة والمروءة أو بأحدهما، مما يثير شبهة في النفس أن يكون جريئاً على الكذب على رسول الله ﷺ، فمن ذلك ما رواه أبو حاتم في أنس بن عبدالحميد الضبي أخي جرير بن عبدالحميد، قال: «سمعت يحيى بن المغيرة قال: سألت جريراً عن أخيه أنس، فقال: لا يكتب عنه، فإنه يكذب في كلام الناس، وقد سمع من هشام بن عروة، وعبيد الله بن عمر، ولكن يكذب في حديث الناس، فلا يكتب عنه»[2].

وقال المروذي: «سألت أبا عبدالله (يعني أحمد) عن عمرو بن عبدالله الذي روى عن عكرمة، فقال: هذا يقال له: عمرو بَرْق، كان عكرمة نزل على أبيه، وكان سمع منه كتاباً، وكان أهل اليمن لا يرضونه، وأشار أبوعبدالله بيده ـ أي كان يشرب ـ وتبسم. . .»[3].

وقال ابن محرز: «سمعت يحيى (يعني ابن معين) وذكر حسين بن الخياط قال: أخذ حجة من آل المطلب بن عبدالله بن مالك، على أن يحج بها، فذهب إلى الأهواز فقعد بها، فقال له أبو خيثمة: يا أبا زكريا

---

(١) «الثقات» ٢: ١٤٠.

(٢) «الجرح والتعديل» ٢: ٢٨٩، وانظر: «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٥٦٤.

(٣) «علل المروذي» ص٨٧، وانظر: «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٤٤٧، و«الضعفاء الكبير» ٣: ٢٥٩، و«الكامل» ٥: ١٧٩٤، و«تهذيب التهذيب» ٨: ٦١.

إنه يحدث، فقال: ما يكتب عنه إلا من لعنه الله وغضب عليه»[(١)].

وقال ابن محرز أيضاً: «سمعت يحيى يقول: عبدالحكيم بن منصور الخزاعي ليس بشيء، سرق حانوتاً بواسط، فقيل له: يا أبا زكريا كيف سرقه؟ قال: كان إلى جنب منزله حانوت لرجل، فنقب إليه باباً من داره من الليل، وسدَّ بابه من ناحية الطريق، وأدخله في داره»[(٢)].

وقال ابن معين أيضاً: «يحيى بن عقبة بن أبي العيزار كذاب، خبيث، عدو لله، كان يُسْخَر به، ليس ممن يكتب حديثه»[(٣)].

وقال عباس الدوري: «ذكرت له شيخاً كان يلزم ابن عيينة يقال له: ابن مناذر، فقال: أعرفه، كان صاحب شعر، ولم يكن من أصحاب الحديث، وكان يرسل العقارب في المسجد الحرام حتى تلسع الناس، وكان يصب المداد في المواضع التي يتوضى منها حتى تسوِّد وجوه الناس، ليس يروي عنه رجل فيه خير»[(٤)].

وقال ابن الجنيد: «سئل يحيى بن معين ـ وأنا أسمع ـ عن جابر بن نوح الحماني فضعفه، وقال: رأيت حفص بن غياث يضحك منه يهزأ به، ثم قال يحيى: ليس بشيء»[(٥)].

---

(١) «معرفة الرجال» ١: ٦٦.

(٢) «معرفة الرجال» ١: ٦٦.

(٣) «معرفة الرجال» ١: ٦١.

(٤) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٥٤٠، و«الكامل» ٦: ٢٢٧١، و«الكفاية» ص١٥٧، والرواية عندهما من طريق الدوري أيضاً، وفيها زيادة تدل على شدة مجون وخلاعة، وانظر أيضاً: «سؤالات ابن الجنيد» ص٣٠٤، و«أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤٢٠.

(٥) سؤالات ابن الجنيد» ص٢٩٨.

وقال الآجري: «سألت أبا داود عن عبدالرحمن بن المتوكل، فقال: لم أكتب عنه شيئاً، قلت: تركته على عمد؟ قال: نعم، تركته على عمد، كان يُعَلِّم الألحان»[١].

وكتب أبو زرعة عن جميل بن الحسن العتكي، ثم سأل عنه نصر بن علي الجهني، فقال: «اتق الله، ذاك زفان، يجتمع بالليل مع هؤلاء المغبرين يزفن ويرقص معهم»، قال أبو زرعة: «فضربت على ما كتبت عنه»[٢].

وغير خاف أن النظر في سيرة الراوي يقتضي من الناقد بالنسبة لمن هو في عصره مراقبته في جميع مراحل حياته، إذ قد يكون مستقيماً ثم اعوج، أو معوجاً ثم استقام، فمن ذلك قول أبي حاتم في سليمان بن أحمد الدمشقي ثم الواسطي: «كتبت عنه قديماً، وكان حلواً، قدم بغداد فكتب عنه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين قديماً، وتغير بأخرة، اختلط بقاض كان على واسط، فلما كان في رحلتي الثانية قدمت واسطاً فسألت عنه، فقيل لي: قد أخذ في الشرب والمعازف والملاهي، فلم أكتب عنه»[٣].

ثانياً: إلقاء الأسئلة على الراوي، فيسأل الراوي لاختبار صدقه وتثبته عن أشياء، مثل تاريخ الولادة، والمكان الذي سمع فيه ممن روى عنه، وتاريخ السماع، وصفة من سمع منه، وربما وجه

---

(١) «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ١٠١.

(٢) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٥٦٩.

وانظر نصوصاً أخرى بهذا المعنى في: «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤٨٨، و«الكامل» ٢: ٧١٧، و«تاريخ بغداد» ٨: ١٦٨.

(٣) «الجرح والتعديل» ٤: ١٠١.

السؤال إليه مباشرة عن صحة سماعه من فلان، أو عن الأحاديث التي جاء بها من أين له؟

ومن أجوبة الرواة يتبين صدقهم من كذبهم، وتثبتهم من تساهلهم، كما قال سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ»[(١)].

وقال أبو حسان الزيادي: سمعت حماد بن زيد يقول: «لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أخبر بمولده عرفنا كذبه من صدقه»، قال أبو حسان: «فأخذت في التاريخ، فأنا أعمله من ستين سنة»[(٢)].

وقال حفص بن غياث: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين»[(٣)].

وقال الخطيب البغدادي وهو يذكر ما يثبت به فسق الراوي مما يختص بالرواية : «ومنها أن يدعي السماع ممن لم يلقه، ولهذه العلة قيد الناس مواليد الرواة، وتاريخ موتهم، فوجدت روايات لقوم عن شيوخ قصرت أسنانهم عن إدراكهم. . .، وضبط أصحاب الحديث صفات العلماء وهيئاتهم وأحوالهم لهذه العلة، وقد افتضح غير واحد من الرواة في مثل ذلك»[(٤)].

---

(١) «الكفاية» ص١١٩.

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» ١ :١٣١، و«تاريخ بغداد» ٧:٣٥٦، لكن جاء فيهما: «سمعت حسان بن زيد»، وفي «فتح المغيث» ٤ :٣١١: «حسان بن يزيد»، واستظهرت أنه حماد بن زيد، فإن أبا حسان الزيادي يروي عنه كما في «الأنساب» ٦ : ٣٣٦، ولم أجد أحداً في هذه الطبقة باسم: حسان بن زيد، أو حسان بن يزيد.

(٣) «الكفاية» ص١١٩.

(٤) «الجامع لأخلاق الراوي» ١ :١٣١.

وسبب ما أشار إليه الخطيب أن الكذاب وغير المتثبت في الغالب غير محكم لأصول الرواية، ولا مدرك لتواريخ الرواة وصفاتهم، فينكشف أمره بسهولة، ولو أحكم ذلك فلابد من وقوعه يوماً.

ولهذا فإن الصادق المتثبت لا يهاب مثل هذه الأسئلة، فقد روى شريك، عن أبي إسحاق السبيعي، عن حبشي بن جنادة حديثاً، فسأله شريك: «أين سمعته منه؟ قال: وقف علينا على فرس له في مجلس في جبانة السبيع»[1].

وروى يعقوب بن شيبة، عن عبدالرحمن بن محمد قال: «حدثنا يوماً سليمان بن حرب بأحاديث عن جرير الرازي، فقلت له: أين كتبت يا أبا أيوب عن جرير الرازي؟ قال: بمكة، أنا وعبدالرحمن، وشاذان، أخرج إلينا جرير كتاباً فدفعه إلى عبدالرحمن، وإلى شاذان، فهذه الأحاديث انتقاؤهما»[2].

وروى علي بن معبد قال: «قلت لعبيد الله بن عمرو: متى لقيت ابن عقيل؟ قال: زمان هشام بن عبدالملك بالرقة، فقلت: وأي شيء كان يصنع هاهنا؟ قال: كان يطلب جوائزه»[3].

وبضد ذلك الكاذب، أو غير المتثبت، فقد سئل أبو الوليد الطيالسي عن عامر بن أبي عامر الخزاز فقال: «كتبت عنه حديث أيوب بن موسى، عن أبيه، عن جده...، فبينما نحن عنده يوماً إذ قال: حدثنا عطاء بن أبي رباح ـ أو سمعت عطاء بن أبي رباح ـ وسئل عن

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» ١: ١٣٤.
(٢) «تاريخ بغداد» ٧: ٢٥٧.
(٣) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٦٩٧.

كذا وكذا، فقلت: في سنة كم؟ قال: في سنة أربع وعشرين، قلنا: فإن عطاء توفي سنة بضع عشرة»[1].

وقد علق الذهبي على هذه الحكاية بقوله: «إن كان تعمد فهو كذاب، وإن كان شبه له بعطاء بن السائب فهو متروك لا يعي»[2].

وروى سهيل بن ذكوان الواسطي ثم المكي عن عائشة، فطلب منه وصفها فوصفها بأنها أدماء، وإنما كانت بيضاء شقراء[3]، وزعم أنه لقيها بواسط، وواسط اختطها الحجاج بن يوسف بعد وفاة عائشة بزمن[4]، وزعم أنه رأى إبراهيم النخعي، وأنه كان كبير العينين، ولم يكن لإبراهيم سوى عين واحدة[5].

وقال علي بن المديني: «سمعت يحيى بن سعيد قال: قلت لحرام بن عثمان: عبدالرحمن بن جابر، ومحمد بن جابر، وأبو عتيك بن جابر - هم واحد؟ قال: إن شئت جعلتهم عشرة، قلت: أي شيء يريد هذا؟ قال: كأنه لا يبالي»[6].

وقال الجوزجاني في سليمان بن عمرو النخعي: «كان يضع

---

(١) «الضعفاء الكبير» ٣:٣٠٨، و«الجامع لأخلاق الراوي» ١:١٣١.
(٢) «الميزان» ٢:٣٦.
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ١:٤٤٢، و«التاريخ الكبير» ٤:١٠٤، و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢:٢٤٢.
(٤) «الجامع لأخلاق الراوي» ١:١٣٤، و«لسان الميزان» ٣:١٢٥.
(٥) «تاريخ الدروي عن ابن معين» ٢:١٧، و«الكامل» ٣:١٢٨٤. وانظر في أخبار بهذا المعنى عن جماعة من الرواة: «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤١٥-٤١٦، و«الجرح والتعديل» ٥:٦١، و«المجروحين» ١:١٥٦، ١٦٤، ١٦٥، و«الكامل» ٤:١٤٤٥، و«الجامع لأخلاق الراوي» ١:١٣١-١٣٥.
(٦) «الجرح والتعديل» ٣:٢٨٢.

الحديث، سمعت ابن حنبل يقول: أتوه فقال: فلان عن إبراهيم، وفلان عن الشعبي، ويزيد بن أبي حبيب، عن مكحول، فقالوا له: يا أبا داود، يزيد بن أبي حبيب أين كنت رأيته؟ فقال: يا أحمق تراني قلته ولم أعد له جواباً؟ رأيته بالباب والأبواب، ثم يقول أحمد: يزيد ما كان يصنع بالباب والأبواب؟ فانظر إلى جسارته وجرأته، وتهاونه ببليته»[1].

وروى العقيلي، عن أحمد بن علي، عن مجاهد بن موسى أنه هو السائل لسليمان بن عمرو[2].

وقد يكون الراوي ساذجاً لا يريد المراوغة، أو لا يحسنها، فيصرح بحقيقة الحال، وربما فعل ذلك لأنه لم يجد بداً من التصريح، لانكشاف حاله، أو لخوفه من الناقد.

فقد روى جميل بن زيد الطائي عن ابن عمر، وصرح بسماعه منه، فسأله أبو بكر بن عياش: هذه الأحاديث ـ أحاديث ابن عمر ـ؟ قال: «أنا ما سمعت ابن عمر، إنما قالوا لي: إذا قدمت المدينة فاكتب أحاديث ابن عمر، فقدمت المدينة فكتبتها»[3].

وكان زياد بن ميمون يحدث عن أنس، فسئل عن ذلك فقال:

---

(١) «أحوال الرجال» ص٣٣٠، وانظر: «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٥٢٣، و«الجرح والتعديل» ٤: ١٣٢، و«الضعفاء الكبير» ٢: ١٣٤.

(٢) «الضعفاء الكبير» ٢: ١٣٥.
وانظر نصوصاً أخرى في «الجرح والتعديل» ٥: ٦٩، و«المجروحين» ٣: ٤٥، و«تاريخ بغداد» ٥: ٤٦٧.

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٤٨٤، ٢: ٦٩، و«التاريخ الصغير» ٢: ٧٩، و«المراسيل» ص٢٥، و«الضعفاء الكبير» ١: ١٩١، و«جامع التحصيل» ص١٨٦، و«تهذيب التهذيب» ٢: ١١٤.

«ويحكم، احسبوا كنت يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً، قد رجعت عما كنت أحدث به عن أنس، لم أسمع من أنس شيئاً»[(١)].

وقال أبو داود الطيالسي: «لقيت زياد بن ميمون، وعبدالرحمن بن مهدي، فسألناه فقلنا له: هذه الأحاديث التي ترويها عن أنس؟ فقال: أرأيتما رجلاً يذنب فيتوب أليس يتوب الله عليه؟ قال: قلنا: نعم، قال: ما سمعت من أنس من ذا قليلاً ولا كثيراً، إن كان لا يعلم الناس فأنتما لا تعلمان أني لم ألق أنساً؟ فبلغنا بعد أنه يروي، فأتيناه أنا وعبدالرحمن، فقال: أتوب ، ثم كان بعد يحدث، فتركناه»[(٢)].

وقال محمد بن عيسى بن الطباع: «سمعت ابن مهدي يقول لميسرة بن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث: من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتها أرغب الناس فيها»[(٣)].

وقال ابن المديني في أحمد بن عطاء الهجيمي البصري الزاهد: «أتيته يوماً، فجلست إليه، فرأيت معه درجاً يحدث به، فلما تفرقوا عنه قلت له: هذا سمعته؟ قال: لا، ولكن اشتريته، وفيه أحاديث حسان أحدث بها هؤلاء ليعلموا بها، وأرغبهم وأقربهم إلى الله، ليس فيه حكم ولا تبديل سنة، قلت له: أما تخاف الله، تقرب العباد إلى الله بالكذب على رسول الله ﷺ»[(٤)].

وقال عمرو بن علي الفلاس في يحيى بن ميمون ـ وكان يرميه

---

(١) «التاريخ الكبير» ٣: ٣٧١، و«المراسيل» ص٦٢.
(٢) «صحيح مسلم» ١: ٢٤، و«أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٥٠٨ـ٥٠٩، و«الجرح والتعديل» ٣: ٥٤٤، و«المراسيل» ص٦٢.
(٣) «المجروحين» ١: ٦٤، و«مقدمة الموضوعات» ١: ٤٠.
(٤) «لسان الميزان» ١: ٢٢١.

بالكذب ـ: «سمعته يقول: حدثنا حماد، عن إبراهيم، فقلت له: أنت سمعته من حماد؟ قال: أستغفر الله، حدثنا حماد بن سلمة، عن حماد، عن إبراهيم»(١).

وقال ابن عدي: «سمعت أبا عبدالله النهاوندي ـ بحران في مجلس أبي عروبة ـ يقول: قلت لغلام خليل: هذه الأحاديث الرقائق التي تحدث بها؟ قال: وضعناها لنرقق بها قلوب العامة»(٢).

ثالثاً: اختبار الراوي وامتحانه:

من الطرق المهمة لمعرفة عدالة الراوي وضبطه، ودرجة ذلك، أن يختبر مباشرة في مروياته، فتنكشف حاله، ويصفه الناقد بما يراه مناسباً، وهناك وسيلتان مشهورتان لاختبار الرواة:

الأولى: تلقين الراوي، فتدفع إليه أحاديث ليست من حديثه أصلاً، أو هي من حديثه لكن تم التصرف فيها بالقلب، فجعل إسناد هذا الحديث لمتن آخر، ومتنه لإسناد آخر، أو بالزيادة كأن يكون حديثاً مرسلاً فيزاد فيه ذكر الصحابي، أو موقوفاً فيرفع إلى النبي ﷺ، أو يزاد في متنه ما ليس منه، وقد يتصرف فيها بالنقص.

فإن قرأها الراوي كما دفعت إليه، أو أقر بها إن قرأت عليه حكم عليه بأنه يقبل التلقين، واعتبر ذلك خللاً في حفظه وضبطه، ومع بعض

---

(١) «الكامل» ٧:٢٦٨٣.

(٢) «الكامل» ١:١٩٨.

وانظر نصوصاً أخرى بهذا المعنى في: «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٧٣٧، و«المجروحين» ١: ٧٠، ٧١ـ٧٣، و«الجامع لأخلاق الراوي» ٢: ١٧٠ـ١٧١، و«تهذيب التهذيب» ٥:٢٣.

القرائن قد يتهم بالكذب والوضع، وإن تيقظ وتنبه لذلك عرف أنه ضابط لحديثه متثبت في روايته.

قال ابن حجر في كلامه على قلب الأحاديث: «كان شعبة يفعله كثيراً، لقصد اختبار حفظ الراوي، فإن أطاعه على القلب عرف أنه غير حافظ، وإن خالفه عرف أنه ضابط»[1].

وقال يحيى القطان موضحاً أهمية قبول التلقين وعدمه في الحكم على الراوي: «إذا كان الشيخ يثبت على شيء واحد خطأً كان أو صواباً فلا بأس به، وإذا كان الشيخ كل شيء يقال له يقول فليس بشيء»[2].

وفي رواية عنه قال: «إذا كان الشيخ إذا لقنته قبل فذاك بلاء، وإذا ثبت على شيء واحد فذاك ليس به بأس»[3].

وقال الحميدي: «من لقن فقبل التلقين يرد حديثه الذي لقن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه، إذا علم أن ذلك التلقين حادثٌ في حفظه، لا يعرف به قديماً، فأما من عرف به قديماً في جميع حديثه فلا يقبل حديثه، ولا يؤمن أن يكون ما حفظ مما لقن»[4].

ومعرفة درجة الراوي عن طريق تلقينه شاق جداً على الرواة، فالراوي مظنة الوقوع في الخطأ إذا لقن، وإن كان حافظاً ضابطاً، كما قال حماد بن زيد: «لقنت سلمة بن علقمة حديثاً فحدثنيه، ثم رجع عنه، وقال: إذا سرك أن يكذب صاحبك فلقنه»[5].

---

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» ٢: ٨٦٦.
(٢) «الكامل» ١: ١١٠.
(٣) «الكفاية» ص١٤٩.
(٤) «الجرح والتعديل» ٢: ٣٤، و«الكفاية» ص١٤٩.
(٥) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٤٣٤، و«الكامل» ١: ٤٦، و«الكفاية» ص١٤٦، ١٤٩.

وقال قتادة: «إذا سرك أن يكذب صاحبك فلقنه»[١]، ويروى هذا عن جماعة آخرين[٢].

ولهذا توقف في جوازه بعض الأئمة، وفعله آخرون لغرض صحيح وهو قصد امتحان الرواة[٣]، لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، إذ لقن جماعة كثيرون من الرواة شيوخهم ثم رووا عنهم ما لقنوهم، وهذا بلا شك غير جائز، لكنه قد وقع، ولم يفت على الأئمة النقاد، فاستفادوا منه في معرفة درجة الراوي في عدالته وضبطه.

والخلاصة أن الحكم على الرواة بهذه الوسيلة شائع جداً، جاز الامتحان فيه جماعة منهم، فعرفوا بالضبط والتثبت.

فمن ذلك صنيع حماد بن سلمة مع ثابت البناني، قال حماد: «كنت أظن أن ثابتاً لا يحفظ الأسانيد، كنت أقول له لحديث ابن أبي ليلى: كيف حديث أنس في كذا وكذا؟ فيقول: لا، إنما حدثناه ابن أبي ليلى، وأقول له: كيف حديث فلان في كذا؟ فيقول: لا، إنما حدثناه فلان»[٤]، وفي رواية عنه قال: «يقول الناس: القصاص لا يحفظون، فكنت أقلب على ثابت البناني حديثه ـ يعني أجرب حفظه ـ فكنت أقول لحديث فلان: كيف حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى؟ فيقول: لا، حدثناه فلان، وأقول لحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى: كيف حديث فلان؟ فيقول: لا، حدثنا عبدالرحمن بن أبي

---

(١) «مسند ابن الجعد» رقم ١٠٦٩ـ١٠٧٠، و«معرفة الرجال» ٢: ٢١٨، و«الكامل» ١: ٤٥، و«الكفاية» ص٢١٧.

(٢) «مسند ابن الجعد» رقم ١٠٧١، و«الكامل» ١: ٤٥.

(٣) «فتح المغيث» ١: ٣٢٢.

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٥٢٧.

ليلى»[1].

وروى مجاهد بن موسى قال: «دخلنا على عبدالرحمن بن مهدي في بيته، فدفع إليه ـ يعني حارثاً النقال ـ رقعة فيها حديث مقلوب، فجعل يحدثه حتى كاد أن يفرغ، ثم فطن، فنقده، فرمى به وقال: كادت والله تمضي، كادت والله تمضي»[2].

وروى الخطيب بإسناده إلى أحمد بن أبي الطيب قال: «سمعت يزيد بن هارون، وقيل له: إن هارون المستملي يريد أن يدخل عليك ـ يعني في حديثك ـ فَتَحَفَّظ، فبينا هو كذلك إذ دخل هارون، فسمع يزيد نغمته، فقال: يا هارون بلغني أنك تريد أن تدخل علي في حديثي، فاجهد جهدك، لا أرعى الله عليك إن أرعيت، أحفظ ثلاثة وعشرين ألف حديث ولا بغي، لا أقامني الله إن كنت لا أقوم بحديثي»[3].

وقال أحمد بن منصور الرمادي: «خرجت مع أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، إلى عبدالرزاق خادماً لهما، فلما عدنا إلى الكوفة قال يحيى بن معين لأحمد بن حنبل: أريد أختبر أبا نعيم، فقال له أحمد بن حنبل: لا ترد، الرجل ثقة، فقال يحيى بن معين: لابد لي، فأخذ ورقة فكتب فيها ثلاثين حديثاً من حديث أبي نعيم، وجعل على رأس كل عشرة منها حديثاً ليس من حديثه، ثم جاءا إلى أبي نعيم فدقا عليه

---

(١) «الجرح والتعديل» ٢:٤٤٩، وانظر: «سؤالات أبي داود» ص٣٤٢، و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٦٨، و«المعرفة والتاريخ» ٢:٩٠، ٩٩، ١٦٦، ٢٠١، و«الكامل» ٢:٥٢٧، و«الجامع لأخلاق الراوي» ١:١٣٦، و«تهذيب الكمال» ٤:٣٤٧.

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» ١:١٣٦.

(٣) «تاريخ بغداد» ١٤: ٣٤٠.

الباب، فخرج، فجلس على دكان طين حذاء بابه. .، فأخرج يحيى بن معين الطبق، فقرأ عليه عشرة أحاديث، وأبو نعيم ساكت، ثم قرأ الحادي عشر، فقال له أبو نعيم: ليس من حديثي فاضرب عليه، ثم قرأ العشر الثاني، وأبو نعيم ساكت، فقرأ الحديث، فقال أبو نعيم: ليس من حديثي فاضرب عليه، ثم قرأ العشر الثالث، وقرأ الحديث الثالث، فتغير أبو نعيم، وانقلبت عيناه، ثم أقبل على يحيى بن معين فقال له: أما هذا ـ وذراع أحمد في يده ـ فأورع من أن يعمل مثل هذا، وأما هذا ـ يريدني ـ فأقل من أن يفعل مثل هذا، ولكن هذا من فعلك يا فاعل، ثم أخرج رجله فرفس يحيى بن معين، فرمى به من الدكان، وقام فدخل داره، فقال أحمد ليحيى: ألم أمنعك من الرجل، وأقل لك: إنه ثبت؟ قال: والله لرفسته أحب إلي من سفري»، وفي رواية أن يحيى بن معين قام وقبله وقال: «جزاك الله خيراً، مثلك من يحدث، إنما أردت أن أجربك»[1].

وفي المقابل سقط في الامتحان جماعة آخرون من الرواة، على تفاوت بينهم، فتكلم فيهم الأئمة النقاد.

فمن الأخبار في ذلك قول حماد بن سلمة: «قلبت أحاديث على ثابت البناني فلم تنقلب، وقلبت على أبان بن أبي عياش

---

(١) «تاريخ بغداد» ١٢:٣٥٣، و«المجروحين» ١:٣٣، و«الجامع لأخلاق الراوي» ١:١٣٦، و«مناقب أحمد» ص١٠٩.
وانظر في حكايات أخرى بهذا المعنى: «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٥٧٤، ٥٨٠، و«الكامل» ١:٤٦، و«المحدث الفاصل» ص٣٩٨، و«تاريخ بغداد» ٢:٢٠، ١٢:٢٧٣، ٢٧٦، و«سير أعلام النبلاء» ٦:٣٢١، ١٥:٢٣٧، و«فتح المغيث» ١:٣٢٠-٣٢٤.

فانقلبت»[١].

وقال شعبة في أبان بن أبي عياش: «كتبت حديث أنس، عن الحسن، وحديث الحسن، عن أنس، فدفعتها إليه فقرأها علي»[٢].

وقال أبو عوانة: «كنت لا أسمع حديثاً بالبصرة عن الحسن إلا جئت به إلى أبان بن أبي عياش، فحدثني به عن الحسن، حتى جمعت منه مصحفاً»[٣]، وفي رواية عنه قال: «لما مات الحسن اشتهيت كلامه فجمعته من أصحاب الحسن، فأتيت أبان بن أبي عياش فقرأه علي، فما أستحل أن أروي عنه شيئاً»[٤]، وفي رواية عنه قال: «أتيت أبان بن أبي عياش بكتاب فيه حديث من حديثه، وفي أسفل الكتاب حديث رجل من أهل واسط، فقرأه علي أجمع»[٥].

وقال شعبة: «كانوا يقولون لسماك: عكرمة، عن ابن عباس؟ فيقول: نعم، وكنت لا أفعل ذلك به»[٦].

وكذا قال شريك: «كانوا يلقنون سماك أحاديثه عن عكرمة، يلقنونه: عن ابن عباس، فيقول: عن ابن عباس»[٧].

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» ١:١٣٦.

(٢) «الضعفاء الكبير» ١:٤٠، و«الجامع لأخلاق الراوي» ١:١٣٦.

(٣) «الكامل» ١:٣٧٣.

(٤) «التاريخ الكبير» ١:٤٥٤.

(٥) «الجرح والتعديل» ٢:٢٩٥، وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٥٣٧ و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢:٥، و«معرفة الرجال» ١:٦٤، و«سنن الترمذي» ٥:٧٤٢، و«الضعفاء الكبير» ١:٤٠.

(٦) «العلل ومعرفة الرجال» ١:٣٩٥، وانظر: «المعرفة والتاريخ» ٣:٢٠٩، و«الكامل» ٣:١٢٩٩، و«سير أعلام النبلاء» ٥:٢٤٧.

(٧) «مسائل أبي داود» ص٤٤٠، وانظر أيضاً في تلقين سماك بن حرب: «تهذيب =

وقال شعبة: «لو شئت لحدثني أبو هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري بكل شيء أرى أهل واسط يصنعونه لفعل ـ أو لفعلت ـ»[١].

وقال يحيى بن سعيد القطان: «دخلت على موسى بن دينار المكي أنا وحفص بن غياث، فجعلت لا أريده على شيء إلا تلقنه»[٢].

وقال سفيان بن عيينة في عبدالله بن محمد بن عقيل: «كان في حفظه شيء، فكرهت أن ألقنه»[٣].

ومن أقوى أسباب تضعيف عبدالله بن لهيعة قبوله للتلقين، وأخباره في ذلك مشهورة، فكان يقرأ كل ما دفع إليه، ويقر بكل ما قرىء عليه، سواء كان من حديثه أو لم يكن، واعتذر عن ذلك بما يؤكد قبوله للتلقين، فقال لما عاتبه يحيى بن حسان في جزء ليس من حديثه وقد حدث به: «ما أصنع بهم؟ يجيئون بكتاب فيقولون: هذا من حديثك، فأحدثهم به»[٤].

وقال عبدالله بن أحمد: «سألت أبي عن أبي أيوب التمار ـ يحدث عن ثابت البناني، ويونس ـ فقال: ليس بشيء، خرقنا حديثه، كان يلقن

= التهذيب» ٦: ٢٣٤.

(١) «علل المروذي» ص١٧٦، و«المعرفة والتاريخ» ٢: ٧٧٨، و«الجرح والتعديل» ١: ١٤٩، ٦: ٣٦٣، و«الضعفاء الكبير» ٣: ٣١٣، و«الكامل» ٥: ١٧٣٣.

(٢) «الجرح والتعديل» ٨: ١٤٢، وانظر في تمام القصة: «الضعفاء الكبير» ٤: ١٥٧، و«المجروحين» ١: ٦٩، و«المدخل في أصول الحديث» ص١٠٩.

(٣) «الجرح والتعديل» ٥: ١٥٤، و«تهذيب الكمال» ١٦: ٨١، لكن وقع في الأول: «أن ألقيه»، وفي الثاني: «أن ألقه»، وكلاهما تصحيف.

(٤) «المجروحين» ١: ٦٩، وينظر في قبول ابن لهيعة للتلقين: «سؤالات أبي داود» ص٢٤٦، و«الجرح والتعديل» ٥: ١٤٦، و«الضعفاء الكبير» ٣: ٢٩٥، و«المجروحين» ٢: ١٣، و«تهذيب التهذيب» ٥: ٣٧٥، ٣٧٨.

الأحاديث»[١].

وقال أبو حاتم: «سمعت دحيماً، وقيل له: سويد بن عبدالعزيز ممن إذا دفع إليه من غير حديثه قرأه على ما في الكتاب؟ قال: نعم»[٢].

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عن محمد بن معاوية نزيل مكة فقال: كان شيخاً صالحاً، إلا أنه كلما لقن تلقن، وكلما قيل إن هذا من حديثك حدث به، يجيئه الرجل فيقول: هذا من حديث معلى الرازي وكنت أنت معه، فيحدث به على التوهم، وترك أبو زرعة الرواية عنه، ولم يقرأ علينا حديثه»[٣].

وقال أبو حاتم في عبدالحميد بن إبراهيم أبي التقي: «كان شيخاً ضريراً لا يحفظ، وكنا نكتب من الذي كان عند إسحاق بن زبريق لابن سالم، فنحمله إليه، ونلقنه، فكان لا يحفظ الإسناد، ويحفظ بعض المتن، فيحدثنا، وإنما حملنا على الكتابة عنه شهوة الحديث...»[٤].

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ٣٠١، و«الكامل» ٧: ٢٦٨٣.
(٢) «الجرح والتعديل» ٤: ٢٣٨.
(٣) «الجرح والتعديل» ٨: ١٠٤.
(٤) «الجرح والتعديل» ٦: ٨.
وانظر نصوصاً أخرى في قبول التلقين في: «مسند الحميدي» حديث ٧٢٤، و«مسائل إسحاق» ٢: ٢٣٣، و«علل المروذي» ص١٧٥، ١٨٠، و«التاريخ الصغير» ٢: ٣٧٣، و«ثقات العجلي» ٢: ٢٦٥، و«أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤١٣ـ٤١٤، ٤٦٢، و«الجرح والتعديل» ١: ٣٣٨، ٢: ٥٥٠، ٣: ٤٤٥، ٥: ٦١، ٦: ١٧٢، ٧: ٩٨، ٢١٩، و«الضعفاء الكبير» ١: ١٦٠، ٢: ٢٥٤، ٣٢٨، و«المجروحين» ١: ٧٧ـ٧٨، ١٥٥، ٢: ١٢٩، ٢٣٧، ٣: ١٠٠، و«الكامل» ١: ٤٦، ٢٠٣، ٤: ١٤٤٥، و«الكفاية» ص١٤٩ـ١٥٢، و«تاريخ بغداد» ٩: ٢٢٩، و«تهذيب الكمال» ٣٥: ٢٧٢، و«تهذيب التهذيب» ٧: ٢٤٧، و«لسان الميزان» ٥: ٢١٧، و«فتح =

وموضوع التلقين وأثره في الرواة بحاجة إلى دراسة مستقلة، فإن التلقين بالقراءة على الراوي من غير حديثه، فيقر به، أو بأن يدفع إليه من غير حديثه فيقرأه ـ من التلقين الجلي، وهو أشهر صور التلقين وأكثرها شيوعاً، وهناك صور من التلقين خفية، مثل أن يُلَقَّن حديثه هو، أو يُحَدِّث من كتاب غيره، أو ينظر في كتاب غيره وهو يحدث، أو ينسخ من كتاب الغير ما سمعه هو من شيخه، أو يستفهم جليسه عن شيء من متن الحديث أو إسناده لم يسمعه جيداً من شيخه وهو يحدث، أو يعتمد على إملاء بعض تلامذة الشيخ، أو يروي حديثاً على وجه خاطىء فيصححه له أحد ممن سمعه، أو يذكِّره غيره بحديث كان يحفظه، والضرير إذا كتب له ثم لقن ما كتب ليحفظه، ونحو ذلك، فالراوي متى حدث في هذه الصور ولم يبين فهو نوع من التلقين؛ إذ الأصل في الراوي أن يعتمد على مسموعه ومحفوظه فقط، ولا علاقة له بغيره، فغيره قد تكون روايته مخالفة لروايته هو، وقد يكون فيها مخطئاً، إما عن تعمد، أو عن غير تعمد، وبعض الأئمة يتسامحون في بعض هذه الصور، ومنهم من يتشدد، حتى إن بعضهم إذا اختلف ما يحفظه عما في كتابه هو بين ذلك، فيقول: في حفظي كذا، وفي كتابي كذا[1].

= المغيث» ٢: ١٠٣.

(١) ينظر في هذه الصور ونحوها: «سؤالات أبي داود» ص٢٢٨، و«العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٣٥ فقرة ٦٠٨، ٣: ٩٢ فقرة ٤٣٢٩، و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٦٥٧، ٦٥٨، و«معرفة الرجال» ١: ١٠١ فقرة ٤٤٥، و«صحيح البخاري» حديث ٢٦٦١، و«أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤١٧، ٦٩٨، ٧٤١ـ٧٤٢، و«المعرفة والتاريخ» ٢: ١٦٩، و«الجرح والتعديل» ٢: ٢٧، ٣٤، و«الضعفاء الكبير» ٤: ١٣٢، و«الكامل» ١: ٩٢، و«تاريخ بغداد» ٥: ٤١٠، ٨: ٤٠٣، ١١: ١٩، ٤٠، و«الكفاية» =

وكل هذه الصور لها صلة بجرح الرواة وتعديلهم، فإذا مرت بالباحث في راو من الرواة أدرك مقصود الأئمة بالتنبيه عليها، وغرضهم من الإشارة إليها، إذ قد يخفى هذا الغرض على بعض الباحثين، فيفسر كلام الناقد على غير وجهه، من ذلك أن أحدهم علق على قول عبدالرحمن بن مهدي: «نظرت في كتاب أبي عوانة ـ وأستغفر الله» بقوله: «لعل استغفار ابن مهدي بعد النظر في كتابه يكون بسبب أنه رأى فيه بدون إذنه، وليس لأجل التضعيف...».

وهذا التعليق بعيد عن المقصود فمراده أنه لم يعتمد على ما عنده هو، واستعان بكتاب أبي عوانة، وهو نوع من التلقين خفي.

ثم إن ما ذكرته من هذه الصور هو على سبيل التمثيل، ويلتحق بها غيرها مما يندرج تحت قضية (استعانة الراوي بغيره فيما يحدث به)، وأنه نوع من التلقين.

الثانية: المذاكرة، وهي في الأصل: طرح موضوع للبحث بين اثنين أو أكثر، وقد يكون الموضوع مسألة فقهية، أو حديثية، أو لغوية، أو نحوية، أو غير ذلك.

وقد وردت المذاكرة بهذا المعنى في أحاديث كثيرة، بين رسول الله ﷺ وصحابته، أو بين أصحابه، ومن ذلك حديث عائشة في قصة كنيسة الحبشة: «أنهم تذاكروا عند رسول الله ﷺ في

= ص١٤٨، ٢١٦ـ٢٣٧، ٢٥٣ـ٢٥٩، و«طبقات الحنابلة» ١: ٣٤٨، و«مقدمة ابن الصلاح» ص٣٢٦ـ٣٣٠، ٣٤٢، ٣٥٦، و«مجموع فتاوى ابن تيمية» ٢٥: ٢٥٢، و«سير أعلام النبلاء» ١٣: ٥٦٥، و«شرح علل الترمذي» ٢: ٨١٢، و«هدي الساري» ص٣٥٦، و«تهذيب التهذيب» ٣: ٢٩٥.

مرضه...»[1].

وقد استخدم المحدثون المذاكرة رواية ودراية بكثرة، ففي مجال الرواية يلتقي الاثنان منهم أو أكثر ويأخذون في المذاكرة في باب من أبواب السنة مثلاً، وماذا عند كل واحد منهما في هذا الباب، أو في طرق حديث معين، أو في أحاديث راو عن شيخ معين له.

وهناك أغراض متعددة من المذاكرة في الرواية، من أهمها مدارسة المحفوظ، وزيادة تثبيته، وقد يسبق المذاكرة استعداد لذلك، ومنها استفادة كل واحد من الآخر، فإذا ذكر له صاحبه حديثاً أو إسناداً ليس عنده طلب منه أن يحدثه به، أو يذهب إلى شيخه ـ إن كان حياً ـ فيسمعه منه.

وقد كان للمذاكرة أهمية كبرى لدى حفاظ الحديث ورواته، عَبَّر بعضهم عن ذلك بعبارات شتى، فمن ذلك قول الزهري: «إنما يذهب العلم النسيان، وترك المذاكرة»[2].

وقال ابن المديني: «ستة كادت تذهب عقولهم عند المذاكرة: يحيى، وعبدالرحمن، ووكيع، وابن عيينة، وأبو داود، وعبدالرزاق، من شدة شهوتهم له»[3].

---

(١) «صحيح مسلم» حديث ٥٢٨.
وانظر: «صحيح البخاري» حديث ٢٣٨٥، ٥٧٥٢، و«صحيح مسلم» حديث ١١٦٧، ١٧٣٣، و«مسند أحمد» ٢: ٥٠٧، ٤: ٨١، ٢٧٤، ٥: ٦١.
(٢) «سير أعلام النبلاء» ٥: ٣٣٧.
(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» ٢: ٢٧٤، وقد فسرهم المحقق فأصاب، سوى قوله إن أبا داود هو سليمان بن الأشعث صاحب «السنن»، وإنما هو أبو داود الطيالسي، صاحب «المسند».

وقال عبدالله بن أحمد: «لما قدم أبو زرعة نزل عند أبي، فكان كثير المذاكرة له، فسمعت أبي يوماً يقول: ما صليت غير الفرض، استأثرت بمذاكرة أبي زرعة على نوافلي»(١).

وفيما يتعلق باختبار ضبط الراوي وعدالته ـ يستفاد من المذاكرة معرفة سعة حفظ الراوي، واكتشاف أخطائه، بل والتأكد من صدقه، فإن بعض المذاكرين قد يدعي ـ أنفة ـ أشياء لا وجود لها، كما قال الحاكم في النوع الثالث والثلاثين من علوم الحديث: «هذا النوع من هذه العلوم مذاكرة الحديث، والتمييز بها، والمعرفة عند المذاكرة بين الصدوق وغيره، فإن المجازف في المذاكرة يجازف في التحديث، ولقد كتبت على جماعة من أصحابنا في المذاكرة أحاديث لم يخرجوا من عهدتها قط، وهي مثبتة عندي، وكذلك أخبرني أبو علي الحافظ وغيره من مشايخنا أنهم حفظوا على قوم في المذاكرة ما احتجوا بذلك على جرحهم»(٢).

وأما الصادق منهم فلا يدعي سماع مالم يسمع، رغم تأثره بتفرد قرينه عنه بشيء، كما قال شعبة: «ذاكرت قيس بن الربيع حديث أبي حصين، فلوددت أن البيت وقع علي وعليه حتى نموت، من كثرة ما

---

(١) «تاريخ بغداد» ١٠: ٣٢٧، وانظر: «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٦٨، و«تذكرة الحفاظ» ٢: ٥٥٧. وانظر نصوصاً أخرى في أهمية المذاكرة وشغفهم بها: «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٧٦، ٣: ٤٠، و«معرفة الرجال» ٢: ٢٠٨، ٩: ١٦٩، و«الجرح والتعديل» ٧: ٩٧، و«المحدث الفاصل» ص٥٤٥ـ٥٤٨، و«معرفة علوم الحديث» ص١٤٠ـ١٤١، و«الجامع لأخلاق الراوي» ٢: ٢٦٧ـ٢٧٩، و«تاريخ بغداد» ٧: ٣٧٠.

(٢) «معرفة علوم الحديث» ص١٤٠.

كان يغرب به علي»[1]، وجاء عنه قوله: «إني لأذاكر بالحديث يفوتني فأمرض»[2]، وغاية ما يفعله بعض الثقات إذا ألجأه الأمر أن يدلس[3].

فمن النصوص في المذاكرة قصة سفيان الثوري مع يحيى بن سعيد القطان، وإعجاب سفيان بسعة حفظ يحيى، قال عبدالرحمن بن مهدي: «لما قدم الثوري البصرة قال: يا عبدالرحمن جئني بإنسان أذاكره، فأتيته بيحيى بن سعيد، فذاكره، فلما خرج قال: قلت لك: جئني بإنسان، جئتني بشيطان ـ يعني: بهره حفظه ـ»[4].

وقال عبدالله بن أحمد: «سمعت أبا زرعة يقول: كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب»[5].

وقال سليمان بن عبدالرحمن أبو أيوب الدمشقي: «بلغني ورود هذا الغلام الرازي ـ يعني أبا زرعة ـ فدرست للقائه ثلاثمائة ألف حديث»[6].

وفي مقابل هؤلاء سقط جماعة في المذاكرة، إما في الضبط أو العدالة، على اختلاف درجاتهم، فمن ذلك قول وكيع بن الجراح:

---

(١) «الكامل» ٦: ٢٠٦٤.
(٢) «سير أعلام النبلاء» ٧: ٢٢٨.
(٣) انظر: القسم الثاني (الاتصال والانقطاع) باب (التدليس).
(٤) «سير أعلام النبلاء» ٩: ١٧٧.
(٥) «مناقب أحمد» ص٨٥.
(٦) «تهذيب التهذيب» ٤: ٢٠٨.
وانظر نصوصاً أخرى في ذلك: «الإرشاد» ٣: ٨٥٥، و«الكامل» ٦: ٢٠٦٤، و«مناقب أحمد» ص٨٧، و«سير أعلام النبلاء» ١١: ١٢٥، ١٢: ١٦٩.

«لقيت يونس بن يزيد الأيلي وذاكرته بأحاديث الزهري المعروفة، وجهدت أن يقيم لي حديثاً فما أقامه»[1].

وقال إسحاق بن عيسى بن الطباع: «ذاكرت ذات يوم محمد بن جابر بحديث لشريك، عن أبي إسحاق، فرأيته قد ألحقه بين سطرين، كتاب طري»[2].

وذكر إسحاق بن راهويه أبا داود سليمان بن عمرو النخعي فقال: «أتيناه فقلنا له: إيش تعرف في أقل الحيض وأكثره، وما بين الحيضتين من الطهر؟ فقال: الله أكبر، حدثني يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ، وحدثنا أبو طوالة، عن أبي سعيد الخدري، وجعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: «أقل الحيض ثلاث، وأكثره عشر، وأقل ما بين الحيضتين من الطهر خمسة عشر يوماً»، وكان هو وأبو البختري يضعان الحديث»[3].

وذكره علي بن المديني أيضاً فقال: «دخلت عليه ببغداد...، فجعل يحدثنا، فاتهمته فقلت له: عكرمة: «أن النبي ﷺ نهى عن طعام المتباريين»؟ فقال: حدثنا خصيف، عن عكرمة، فبان أمره، ولم يرو هذا غير الزبير بن الخريت»[4].

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: «كنا نجتمع للمذاكرة، وفينا الشاذكوني (سليمان بن داود الحافظ)، فإذا مر حديث لم يكن عندي علقته لأسمعه

---

(١) «الجرح والتعديل» ٩: ٢٤٨.
(٢) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤٧٥.
(٣) «المعرفة والتاريخ» ٣: ٥٧، و«تاريخ بغداد» ٩: ٢٠، وانظر: «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٥٢٥.
(٤) تاريخ بغداد» ٩: ١٧.

من صاحبه إن كان حياً، فتذاكرنا يوماً، فقال سليمان: حدثنا معاذ بن معاذ، فذكر حديثاً، فعلقته، وذهبت إلى معاذ فسألته، فقال: ما لهذا أصل»[1].

وقال صالح بن محمد البغدادي الحافظ في الشاذكوني أيضاً: «قال لي أبو زرعة الرازي: مُرَّ بنا إلى الشاذكوني يوماً حتى نذاكره، فذهبنا إليه جميعاً، فما زال يذاكره حتى عجز الشاذكوني، وأعياه أمره، فألقى عليه حديثاً من حديث الرازيين فلم يعرفه أبو زرعة، فقال الشاذكوني: يا سبحان الله، ألا تحفظ حديث أهل بلدك، هذا حديث مخرجه من عندكم ولا تحفظه، وأبو زرعة ساكت، والشاذكوني يجهله، ويرى من حضر أنه قد عجز عنه، فلما خرجنا جعل أبو زرعة يقول: لا أدري من أين جاء هذا الحديث، قال: فقلت: إنه وضعه في الوقت ليخجلك، قال: هكذا، قلت: نعم، قال: فسري عنه»[2].

وقال أبو زرعة الرازي: «ذاكرني القاسم بن أبي شيبة، عن يزيد بن هارون، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبيه، عن النبي ﷺ: «من رآني في النوم فقد رآني في اليقظة»، فقلت له: ليس هذا من حديث يزيد بن هارون، إنما هذا حديث خلف بن خليفة، وكنا نجلس إلى ابن نمير، فأبقاني (كذا) أن أذكر ذاك لابن نمير، فسبقني إلى ابن نمير، فلما جئت ابن نمير فجلست إليه وجدته عنده، فقال لي: يا أبا زرعة أبو عبدالرحمن قد أنكر الحديث كما أنكرته، فقلت له: نعم ليس هذا من حديث يزيد بن هارون، فقال لي: كيف وقع في كتابي؟ فقلت: لم يقع

---

(١) «لسان الميزان» ٣: ٨٦.

(٢) «لسان الميزان» ٣: ٨٦.

في كتابك، أنت أوقعته»[1].

وقال البرذعي: «رأيت أبا زرعة يسيء القول في سويد بن سعيد، وقال: رأيت منه شيئاً لم يعجبني، قلت: ماهو؟ قال: لما قدمت من مصر مررت به، فأقمت عنده، فقلت: إن عندي أحاديث لابن وهب، عن ضمام، ليست عندك، فقال: ذاكرني بها، فأخرجت الكتب، وأقبلت أذاكره، فكلما كنت أذاكره كان يقول: حدثنا بها ضمام، وكان يدلس حديث حريز بن عثمان، وحديث نيار بن مكرم، وحديث عبدالله بن عمرو، (زرغباً)، فقلت: أبو محمد (يعني سويداً) لم يسمع هذه الثلاثة الأحاديث من هؤلاء، فغضب...»[2].

وروى ابن حبان عن أحمد بن محمد بن عبدالكريم الوزان قوله في النضر بن سلمة المروزي المعروف بشاذان: «عرفنا كذبه لأنه كان يجالسنا فنذكر باباً من العلم، فنذكر ما فيه، ويذكر هو مافيه، ثم يزيدنا فيه ماليس عندنا بأحاديث، ثم نجالسه بعد مدة، فنذكر ذلك الباب بعينه، فنذكر مافيه، ويذكر هو مافيه، ويزيدنا أشياء غير تلك الأشياء التي زادها في المجلس الماضي، فعلمنا أنه يضع الحديث»[3].

---

(١) أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٧١.

(٢) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤٠٨.

(٣) «المجروحين» ٣: ٥٢، وانظر: «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤٠٣-٤٠٤.
وانظر نصوصاً أخرى في هذا المعنى في: «علل المروذي» ص١٤١ فقرة ٢٤٨، و«أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤٧٥، ٥٢٦-٥٢٧، و«المجروحين» ١: ١٦٣، و«الكامل» ٥: ١٨٧٧.

رابعاً: النظر في أصول الرواة وكتبهم:

فتش الأئمة النقاد عن أصول الرواة وكتبهم، ونظروا فيها، وتأكدوا من صحتها، وسلامتها من التغيير والزيادة، وإذا كان فيها تغيير فقد يكون من الراوي نفسه، وقد يكون من قبل غيره، وهو نوع من التلقين، كما تأكدوا من صدق الراوي إذا حدث بأحاديث هل له فيها أصل أو لا؟ ولا سيما إذا ارتابوا في الراوي، أو كان الراوي يخطىء في حديثه، فيتأكد هل هذا الخطأ في أصوله، أو هو يخطىء إذا حدث من حفظه؟ وقد يكون الراوي يحتفظ بأصول وكتب شيخه، فينظر الناقد فيها هل حفظها أو غير فيها؟ وأظهر النقاد براعة فائقة، ودقة متناهية في هذا الجانب، يعجز عنها الوصف.

وأمكن بهذه الوسيلة تمييز المتقن الصادق الحافظ لكتابه أو كتاب شيخه من المتلاعب أو المغفل، وكشف تساهل بعض الرواة بأصولهم وكتبهم، وكذب بعضهم بتصرفه المتعمد بأصوله وكتبه.

كما أمكن بهذه الوسيلة أيضاً إجراء المقارنة بين ما في كتب الرواة وبين ما يحدثون به من حفظهم، لمعرفة صدقهم، وضبطهم لما يحدثون به.

قال عبدالرحمن بن مهدي مبيناً أهمية النظر في كتب الرواة: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لكتبت تفسير كل حديث إلى جنبه، ولأتيت المدينة حتى أنظر في كتب قوم قد سمعت منهم»[1].

ومن النصوص في ذلك قول أبي نعيم الفضل بن دكين: «نظر ابن

---

(١) «الجرح والتعديل» ١ : ٢٦٢.

المبارك في كتبي، فقال: ما رأيت أصح من كتبك»[1].

وقال عبدالرحمن بن مهدي في محمد بن مسلم الطائفي: «كتب محمد صحاح»[2].

وقال يحيى بن سعيد القطان: «نظرت في أصول شريك فإذا الخطأ في أصوله»[3].

وقال ابن نمير في قيس بن الربيع: «كان له ابن هو آفته، نظر أصحاب الحديث في كتبه فأنكروا حديثه، وظنوا أن ابنه قد غيرها»[4].

وكذا قال فيه أبو داود الطيالسي: «إنما أتي قيس من قبل ابنه، كان ابنه يأخذ حديث الناس فيدخلها في فرج كتاب قيس، ولا يعرف الشيخ ذلك »[5].

ووافقهما أحمد بن حنبل فقال: «كان له ابن يأخذ حديث مسعر، وسفيان، والمتقدمين، فيدخلها في حديث أبيه وهو لا يعلم»[6].

وقال أحمد: «كان أبو أسامة ثبتاً صحيح الكتاب»[7].

وقال أحمد أيضاً: «ما كان بمحمد بن يزيد الواسطي بأس، كتبه

---

(١) «تاريخ بغداد» ١٢: ٣٤٨.
(٢) «التاريخ الكبير» ١: ٢٢٤.
(٣) «الضعفاء الكبير» ٢: ١٩٥.
(٤) «المجروحين» ١: ٧٨، و«تاريخ بغداد» ١٢: ٤٦٠.
(٥) «التاريخ الصغير» ٢: ١٧٢، و«تهذيب الكمال» ٢٤: ٣٤.
(٦) «الكامل» ٦: ٢٠٦٣.
وقد ذكر عبدالرحمن بن مهدي حديثاً مما أدخل على قيس بن الربيع، انظر: «تاريخ بغداد» ١٢: ٤٥٩.
(٧) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٩٠، و«الجرح والتعديل» ٣: ١٣٢.

صحاح»[1].

وقال فيه أيضاً: «كان ثبتاً في الحديث، وكان يزيد ـ يعني ابن هارون ـ إذا قيل له في الحديث: هو في كتاب محمد بن يزيد كذا ـ كأنه يخاف، يتوقاه»[2].

وسئل أحمد عن محمد بن جابر اليمامي فقال: «أحاديثه عن حماد مضطربة، في كتبه لحوق»[3]، وكذا قال فيه أبو حاتم: «رأوا في كتبه لحقاً»[4].

وقال أحمد في عبدالله بن زياد بن سمعان مشيراً إلى كذبه: «زعموا: أخرج كتابه فإذا فيه: ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، فقال: حدثنا جابر بن زيد»[5].

وقال ابن محرز: «سمعت يحيى بن معين يقول: كنت عند خلف البزار، فقلت له: هات كتبك، فجبن، فقلت: هات رحمك الله، فجاء بها، فنظرت فيها، فرأيت أحاديث مستقيمة صحاحاً، قيل له: فكتبت عنه منها شيئاً؟ قال: نعم، كتبت عنه أحد عشر حديثاً، كنت عند سعدويه، فلما رجعت دخلنا إليه»[6].

وروى ابن محرز أنه ذُكر نصر بن باب عند يحيى بن معين فقال:

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٤.
(٢) «تاريخ بغداد» ٣: ٣٧٢، و«تهذيب الكمال» ٢٧: ٣٢.
(٣) «مسائل إسحاق» ٢: ٢٣٠، وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٧٠.
(٤) «الجرح والتعديل» ٧: ٢١٩، وانظر في محمد أيضاً: «المجروحين» ٢: ٢٧٠، و«تهذيب التهذيب» ٩: ٩٠.
(٥) «سؤالات أبي داود» ص٣٦٣.
(٦) «معرفة الرجال» ٢: ١٦١.

«كذاب خبيث، عدو لله، ذهبت إليه أنا وابن الحجاج بن أرطاة، فأخرج إلينا كتباً، كان فيها كتاب عوف، فجعل يحدثنا، فطوى رأس الكتاب، فاستربت منه، فقلت: ناولني الكتاب ـ وظننت أنه قد خنس عنا بعض الأحاديث ـ فأبى أن يعطيني، فوثبت عليه، فأخذت الكتاب منه، فنظرت فيه ـ وكان يحدث عن عوف ـ فإذا أوله: بسم الله الرحمن الرحيم: حدثني نوح بن أبي مريم أبو عصمة الخراساني، عن عوف، فطرحت الكتاب من يدي، وقمت وتركناه، فقلت له: كيف هذا؟ فقال: هاه، كتبتها عن أبي عصمة، ثم سمعتها بعد، فقمنا وتركناه»[1].

وقال أبو زرعة في سويد بن سعيد: «أما كتبه فصحاح، وكنت أتتبع أصوله وأكتب منها، فأما إذا حدث من حفظه فلا»[2].

وقال أبو زرعة: «كنت بالرملة فرأيت شيخاً جالساً بحذائي إذا نظرت إليه سبح، وإذا لم أنظر إليه سكت، فقلت في نفسي: هذا شيخ هو ذا يتصنع لي، فسألت عنه، فقالوا: هذا محمد بن أيوب بن سويد، فقلت لبعض أصحابنا: اذهب بنا إليه، فأتيناه، فأخرج إلينا كتب أبيه أبواباً مصنفة، بخط أيوب بن سويد، وقد بيض أبوه كل باب، وقد زيد في البياض أحاديث بغير الخط الأول، فنظرت فيها فإذا الذي بالخط الأول أحاديث صحاح، وإذا الزيادات أحاديث موضوعة، ليست من حديث أيوب بن سويد، فقلت: هذا الخط الأول خط من هو؟ فقال: خط أبي، فقلت: هذه الزيادات خط من؟ قال: خطي، قلت: فهذه الأحاديث من أين جئت بها؟ قال: أخرجتها من كتب أبي، قلت: لا

---

(١) «معرفة الرجال» ١:٥٦.
(٢) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤٠٩.

ضير، أخرج إلي كتب أبيك التي أخرجت هذه الأحاديث منها، قال: فاصفار لونه، وبقي، وقال: الكتب ببيت المقدس، فقلت: لا ضير، أنا أكتري فيجاء بها إليّ، فأوجه إلى بيت المقدس، وأكتب إلى من كتبك معه حتى يوجهها، فبقي ولم يكن له جواب...»[1].

وقال ابن حبان بعد أن ساق عدداً من الأحاديث الموضوعة والمقلوبة في ترجمة أحمد بن محمد بن مصعب أبي بشر المروزي: «حدثنا أبو بشر بهذه الأحاديث من كتب له عملت أخيراً مصنفة، إذا تأملها الإنسان توهم أنها عتق، فتأملت يوماً من الأيام جزءاً منها نابي الأطراف، أصفر الجسم، فمحوته بأصبعي فخرج من تحته أبيض، فعلمت أنه دخنها، والخط خطه...»[2].

ومن دقائق هذا الباب ـ النظر في أصول الرواة وكتبهم ـ أنها عندهم على قسمين، أحدهما: أصول الراوي القديمة التي سمع بواسطتها من شيخه أثناء الطلب، وربما أطلقوا عليها: الأصول العتيقة، والثاني: ما ينقله الراوي من هذه الأصول إلى كتب له، إما لأجل أن يروي منها محتفظاً بالأصل العتيق، أو لكونه تصدى للتأليف، فينقل من أصوله إلى مؤلفاته.

والاعتماد في ضبط الحديث على الأصول القديمة، وذلك حين

---

(١) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٩٠.

(٢) «المجروحين» ١: ١٦١.

وانظر نصوصاً أخرى في تتبع الأئمة لأصول الرواة وكتبهم: «علل المروذي» ص١٢٧، و«معرفة الرجال» ١: ٦١ فقرة ٩٠، ٦٤ فقرة ١١٧ـ١١٨، و«أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤٧٥، ٧٣٢ـ٧٣٥، ٧٤٦، و«المجروحين» ١: ٧٢، ٧٧، ١٦٣ـ١٦٥، و«تاريخ بغداد» ٢: ٢٢٠، ٧: ٢٥٩.

يقع اختلاف بينها وبين كتب الراوي التي نقل إليها، وهي المرجع حين يشك الراوي في شيء من حديثه، أو يرتاب الناقد في أمر الراوي فيطالبه بإحضار أصوله.

وكثيراً ما يردد البخاري في كتبه رجوعه إلى أصوله فيقول: «كذا في العتيق»، أو «ليس في العتيق»، ونحو ذلك[1].

ومن النصوص في تمييزهم بين النوعين - وهي نصوص تبرز بوضوح دقتهم المتناهية في النقد والتمحيص - قول عبد الله بن أحمد: «سئل أبي عن بقية وإسماعيل بن عياش فقال: بقية أحب إلي، نظرت في كتابه عن يحيى بن سعيد أحاديث صحاح، وفي «المصنف» أحاديث مضطربة، وإذا حدث بقية عن قوم ليس بمعروفين فلا - يعني تقبلون -»[2].

وقال ابن معين: «من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها اختلاف، ومن سمع من حماد بن سلمة نسخاً فهو صحيح»[3].

وقال الحسين بن حبان: «قلت ليحيى بن معين: ما تقول في رجل حدث بأحاديث منكرة، فردها عليه أصحاب الحديث، إن هو رجع عنها وقال: ظننتها، فأما إذا أنكرتموها ورددتموها علي فقد رجعت عنها؟ فقال: لا يكون صدوقاً أبداً، إنما ذلك الرجل يشتبه له الحديث الشاذ، والشيء، فيرجع عنه، فأما الأحاديث المنكرة التي لا تشتبه على أحد

---

(١) «صحيح البخاري» حديث ٤١٤٢، و«التاريخ الكبير» ٢: ٩٥، ١٦٩، ٢٠٤، ٣: ٥٠، ١٨١، ٣٣٨، ٣٥٣، ٤٥٠، ٤٧٥، ٤: ١٥، ٥: ٣٢٨، ٦: ١٢٨، ١٥٩، ١٦٥، ١٩٤.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ٥٣.

(٣) «شرح علل الترمذي» ٢: ٧٨٤.

فلا، فقلت ليحيى : ما يبرئه؟ قال: يخرج كتاباً عتيقاً فيه هذه الأحاديث، فإذا أخرجها في كتاب عتيق فهو صدوق، فيكون شبه له وأخطأ كما يخطىء الناس، فيرجع عنها، قلت: فإن قال: قد ذهب الأصل، وهي في النسخ؟ قال: لا يقبل ذلك منه، قلت: فإن قال: هي عندي في نسخة عتيقة وليس أجدها؟ فقال: هو كذاب أبداً حتى يجيء بكتابه العتيق، ثم قال: هذا دين، لا يحل فيه غير هذا»[1].

وقال زكريا بن يحيى الحلواني: «رأيت أبا داود السجستاني صاحب أحمد بن حنبل قد ظاهر بحديث ابن كاسب، وجعله وقايات على ظهور كتبه، فسألته عنه فقال: رأينا في «مسنده» أحاديث أنكرناها، فطالبناه بالأصول فدافعنا، ثم أخرجها بعد، فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طري، كانت مراسيل فأسندها وزاد فيها»[2].

ونقل يعقوب الفسوي عن عبدالرحمن بن إبراهيم المعروف بدحيم قوله: «كان سليمان ـ يعني ابن عبد الرحمن، ابن بنت شرحبيل ـ صحيح الكتاب، إلا أنه كان يحول، فإن وقع فيه شيء فمن النقل»[3].

وكان لسفيان بن وكيع بن الجراح وراق يدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصحه أبو حاتم الرازي في جماعة من أهل الحديث، قال أبو حاتم: «... قلت: ترمي بالمخرجات، وتقتصر على الأصول، ولا تقرأ إلا من أصولك، وتنحي هذا الوراق عن نفسك، وتدعو بابن كرامة

---

(١) «الكفاية» ص١١٨.

(٢) «الضعفاء الكبير» ٤ : ٤٤٦.

(٣) «المعرفة والتاريخ» ٢ : ٤٠٦ ليعقوب الفسوي، و«تهذيب الكمال» ١٢ : ٣٠، وهو في الأخير منسوب إلى يعقوب الفسوي نفسه، والأمر محتمل.

وتوليه أصولك، فإنه يوثق به، فقال: مقبول منك، وبلغني أن وراقه كان قد أدخلوه بيتاً يتسمع علينا الحديث، فما فعل شيئاً مما قاله، فبطل الشيخ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي أدخلت بين حديثه، وقد سرق من حديث المحدثين»[1].

ومن طريف ما يذكر هنا ما رواه الخطيب من طريق أبي بكر بن شاذان قال: «سمعت أبا بكر عبدالله بن سليمان (ولد أبي داود صاحب «السنن») يقول ـ وكان ربما غلّطه أبو محمد بن صاعد، فيخرج أبو بكر أصله فيطرحه إلى الحاضرين ويقول والأبيات له ـ:

على الكذاب لعنــــة من تعالى	وخــــزي دائم أبــداً يزيــد
فإن قـال المـــزور: ما كذبنـا	فهات الأصــل رمّاً لا جديــد
ففيه إن أتيـت بــــه بيـــــان	وإلا أنت كــــذاب عنيـــــد
وقلت لصاحبي: اهجـره مليـاً	فعن رسم ابن حنبل لا محيـد
إذا مـــا كان سلكك حنبليـــاً	فبورك نظم سلكك يا سعيد»[2]

ومن قوله أيضاً:

إذا تشاجـر أهــل العلـم في خبــر	فليطلب البعض من بعض أصولهم
إخراجك الأصل فعل الصادقين فإن	لم تخرج الأصل لم تسلك سبيلهم
فاصـــدع بحق ولا تـأبى نصيحتهـم	واخرج أصولك إن الفرع متهــم[3]

---

(١) «الجرح والتعديل» ٤: ٢٣٢، وانظر: «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤٠٤، ٤١٤، و«المجروحين» ١: ٧٧، ٣٥١، و«الكامل» ٣: ١٢٥٤.
وانظر نصوصاً أخرى في هذا الباب: «الجرح والتعديل» ٤: ٢٣١ـ٢٣٢، و«أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤٠٤ـ٤٠٦، ٧١٣، و«تاريخ بغداد» ٢: ٢١٨ـ٢١٩، ٥: ٤٦٧، ٧: ٢٦٠ـ٢٦١، و«الجامع لأخلاق الراوي» ٢: ٣٨ـ٤٠.

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» ٢: ٣٩.

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» ٢: ٣٩، و«تاريخ بغداد» ٩: ٤٦٦.

والراوي متى أخرج أصوله العتيقة بريء من العهدة، وتبين أنه قد سمع تلك الأحاديث، ما لم تقم قرينة أقوى تدل على أن الراوي قد استعد للكذب منذ صباه، وعمل أصولاً روى منها فيما بعد، أو ألحق خطه في السماع بأصول عتيقة، قال ابن حبان في ـ أحمد بن محمد بن الأزهر السجستاني ـ بعد أن ذكر أنه يغرب عن الثقات بما لا يتابع عليه: «فقلت له: يا أبا العباس أحب أن تريني أصلك، فأخرج إلي كتابه بخط عتيق...، فكأنه كان يعملها في صباه»[1].

خامساً: النظر في أحاديث الراوي ومروياته:

من الوسائل المهمة جداً لمعرفة عدالة الراوي وضبطه أن يتأمل الناقد أحاديثه ورواياته، ويقلبها، ويعرضها على ما تحصل لديه من معلومات تتعلق بأمور كثيرة لا حصر لها، مثل شيوخ الراوي، وهل يمكن سماعه منهم؟ وماذا عند هؤلاء الشيوخ من الأحاديث؟ وكيف رواها أصحابهم الآخرون عنهم؟ وماذا في الباب المعين من الأحاديث؟ ثم أحاديث الراوي نفسها وسلامة متونها واستقامتها؟ ونحو ذلك.

فمن ذلك قول المروذي: «قلت (يعني لأحمد): جابر الجعفي؟ قال لي: كان يرى التشيع، قلت: يتهم في حديثه بالكذب؟ فقال لي: من طعن فيه فإنما يطعن بما يخاف من الكذب، قلت: الكذب؟ فقال: إي والله، وذاك في حديثه بين»[2].

---

(١) «المجروحين» ١: ١٦٤، وانظر: «معرفة علوم الحدبث» ص١٦.
(٢) «علل المروذي» ص٢٣٦.

وكان عبدالله بن وهب المصري يتساهل قليلاً في السماع، ويصرح بالتحديث في الإجازة، وقد قيل لأحمد بعد أن أثنى عليه وبين صحة حديثه: أليس كان سيء الأخذ؟ قال: «قد كان يسيء الأخذ، ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً»[1].

ولا شك أن هذه مهمة شاقة جداً، سهلها عليهم استعدادهم المسبّق للنقد والتمحيص؛ إذ يمضي الناقد قدراً كبيراً من عمره في الجمع والتحصيل، ليتمكن من المقارنة والموازنة والنظر، فالسنة أو غالبها بين ناظريه.

وهناك عدة محاور يدور حولها النظر في أحاديث الراوي ومروياته تكشف حاله، وهي:

١ـ اعتداله أو مجازفته في الرواية:

مما يستدل به على صدق الراوي وتثبته أن يروي أشياء يمكن تصديقه فيها، فيروي عمن يحتمل سنه إدراكهم، ويروي أحاديث مستقيمة المتون، ولا يعرف عنه رواية ما لا يقبله العقل.

ومن هذا الباب أن يستدل الأئمة على صدق الراوي بروايته عن شخص مباشرة، وروايته عنه بواسطة واحد أو أكثر، ولو كان مجازفاً لحدث عنه بالجميع دون واسطة، كما في قول ابن معين وسئل عن روح بن عبادة: «ليس به بأس، صدوق، حديثه يدل على صدقه، يحدث عن ابن عون، ثم يحدث عن حماد بن زيد، عن ابن عون»[2].

---

(١) «الجرح والتعديل» ٥: ١٨٩.
(٢) «تاريخ بغداد» ٨: ٤٠٤.

وقال أبو داود في الليث بن سعد: «روى الليث بن سعد عن الزهري، وروى عن خمسة عن الزهري، حدث عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن يزيد بن الهاد، عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري»[١]، وقال أيضاً: «روى أحاديث عن رجل، ورواها عن الرجل، عن الرجل، كان يكتب على الوجه...، ليس أحد ينزل نزوله»[٢].

ومما يستدل به على صدق الراوي وتثبته اعترافه بالخطأ إذا نبه عليه، وعدم إصراره، قال الميموني: «أكبر ظني أن أبا عبدالله ذكر عبدالله بن رجاء فوثقه وفضله، قلت: فما قصته؟ قال: كان ثَمَّ غلط ووهم، وقد حدَّث يوماً بحديث، فقيل له: غلطت فيه، فقال: الله المستعان على غلطنا في غيره أيضاً ـ أو قد غلطنا ـ، قال لي أبو عبدالله: فإذا كان الشيخ يقر بهذا تعلم أنه سليم، وربما خرج الشيء من الإنسان فيشهد له القلب بالصدق»[٣].

وكذلك مما يستدل به على تثبت الراوي تقصيره بالأحاديث، كأن يقفها على شخص، وغيره يرفعها عن آخر فوقه، كما في قول أبي حاتم في عمر بن الوليد الشني: «ما أرى بحديثه بأساً، ومن تثبت عمر أن عامة حديثه عن عكرمة فقط، ما أقل ما يجوز به إلى ابن عباس، لا شبه شبيب بن بشر الذي جعل عامة حديثه عن عكرمة، عن ابن عباس»[٤].

---

(١) «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ١٦٧، ١٧٣، و«تهذيب التهذيب» ٨: ٤٦٥.
(٢) «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ١٧٣.
(٣) «علل المروذي» ص١٩٨.
وانظر نصاً آخر بهذا المعنى في: «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٥٨٠.
(٤) «الجرح والتعديل» ٦: ١٤٠.

وبضد ذلك إذا جازف في الرواية، وادعى السماع من أناس لا يحتمله سنهم، أو حكى حكايات يبعد وقوعها، أو نسب إلى رسول الله ﷺ ما يترفع عن مثله آحاد الناس، أو روى ما فيه مبالغة في الثواب والعقاب، أو روى أحاديث مشهورة عن إمام، ثم قلبها عن إمام آخر، أو لزم إسناداً واحداً كلما عنَّ له شيء رواه بهذا الإسناد، ونحو ذلك، فإن هذا يستدل به العلماء على كذب الراوي أو شدة غفلته.

قيل لشعبة: من أين تعلم أن الشيخ يكذب؟ قال: «إذا روى عن النبي ﷺ: «لا تأكلوا القرعة حتى تذبحوها» ـ علمت أنه يكذب»[1].

وحدث عبد الله بن زياد بن سمعان عن مجاهد، وعنده ابن إسحاق، فقال ابن إسحاق: «تالله ما رأيت كاليوم قط، أنا أكبر منك، ما سمعت من مجاهد ولا رأيته»[2].

وروى عبدالله بن أحمد قال: «حدثني أبي، عن أبي بكر بن عياش، قال: قلت للأحوص بن حكيم في حديث، قلت له: عن النبي ﷺ؟ قال: أوليس الحديث كله عن النبي ﷺ»[3].

وقال عبدالرزاق: «سألت وكيعاً عن يحيى بن العلاء: ما تقول فيه؟ قال: ما رأيت فصاحته؟ قلت: على ذلك ما تنكرون منه؟ قال: يكفي أنه روى عشرين حديثاً في خلع النعل على

---

(١) «المحدث الفاصل» ص٣١٦، و«الجامع لأخلاق الراوي» ٢:٢٥٧.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ١:٣٥٢، و«سؤالات أبي داود» ص٣٦٣، و«علل المروذي» ص٨٤، و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢:٣٠٨، و«أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤١٢، و«الجرح والتعديل» ٥:٦٠، و«الكامل» ٤: ١٤٤٤، ١٤٤٥، و«تاريخ بغداد» ٩:٤٥٥.

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٣:١٥٣.

الطعام»[1].

وقال يحيى بن سعيد القطان: «قلت لحرام بن عثمان: عبدالرحمن بن جابر، ومحمد بن جابر، وأبو عتيك بن جابر ـ هم واحد؟ قال: إن شئت جعلتهم عشرة»، فسأله علي بن المديني: أي شيء يريد هذا؟ قال: «كأنه لا يبالي»[2].

وقال أحمد: «أبو بكر بن أبي سبرة كان يضع الحديث، قال حجاج: قال لي أبو بكر السبري: عندي سبعون ألف حديث في الحلال والحرام»[3].

وقال أحمد أيضاً: «كان يقدم علينا من البصرة رجل يقال له: الهيثم بن عبد الغفار الطائي، يحدثنا عن همام، عن قتادة رأيه، وعن رجل يقال له: الربيع بن حبيب، عن ضمام، عن جابر بن زيد، وعن رجاء بن أبي سلمة ـ أحاديث، وعن سعيد بن عبدالعزيز، وكنا معجبين به، فحدثنا بشيء أنكرته وارتبت به، ثم لقيته بعد فقال لي: ذاك الحديث اتركه ـ أو دعه ـ، فقدمت على عبد الرحمن بن مهدي فعرضت عليه بعض حديثه، فقال: هذا رجل كذاب ـ أو قال: غير ثقة، ولقيت الأقرع بمكة فذكرت له بعض هذه الأحاديث، فقال: هذا حديث البُرِّي عن قتادة ـ يعني أحاديث همام ـ قلبها، فخرقت حديثه، وتركناه

---

(1) «أحوال الرجال» ص٣٤١، و«الجرح والتعديل» ١: ٢٢٨، ٩: ١٨٠، و«الضعفاء الكبير» ٤: ٤٣٧.

(2) «الجرح والتعديل» ٣: ٢٨٢، وانظر: «التاريخ الكبير» ٣: ١٠١، و«الضعفاء الكبير» ١: ٣٢٠، و«الكامل» ٢: ٨٥١.

(3) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٥١٠، و«علل المروذي» ص٩٣.

بعد»[١].

وقال أبو طالب: «قال أحمد بن حنبل: عباد بن كثير أسوأ حالاً من الحسن بن عمارة، وأبي شيبة إبراهيم بن عثمان، روى أحاديث كاذبة لم يسمعها، وكان من أهل مكة، وكان صالحاً، قلت: فكيف كان يروي مالم يسمع؟ قال: البلاء الغفلة»[٢].

وسئل أبو داود عن بزيع بن عبد الله صاحب الضحاك بن مزاحم فقال: «ليس بشيء، سمعت يحيى بن معين قال: كان كلما قيل له في شيء قال: سمعت الضحاك»[٣].

وسئل أبو داود أيضاً عن الحسن بن علي اللؤلؤي فقال: «كذاب، غير ثقة ولا مأمون، قال لي أبو ثور: ما رأيت أكذب من اللؤلؤي، كان على طرف لسانه: ابن جريج، عن عطاء»[٤].

وسأل البرذعي أبا زرعة عن حميد المكي مولى علقمة فضعفه، ثم سأل أبا حاتم عنه فقال: «إنه قد لزم عطاء، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ»[٥].

وقال أبو حاتم أيضاً في ناصح بن عبدالله الكوفي: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، عنده عن سماك عن جابر بن سمرة مسندات في الفضائل كلها منكرات، كأنه لا يعرف غير سماك، عن

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٥٦، وانظر: ٢:٤٢، و«تاريخ بغداد» ١٤:٥٥.
(٢) «الجرح والتعديل» ٦:٨٤، وانظر: «الكامل» ٤:١٦٤٠.
(٣) «سؤالات الآجري لأبي داود» ١:١٦٧.
(٤) «سؤالا الآجري لأبي داود» ٢:٢٨٨.
(٥) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٥٦.

جابر...»[1].

وقال البرذعي: «سألت أبا زرعة عن معاوية بن أبي العباس، فقال: نظرت بدمشق في كتاب لمروان بن معاوية، عن معاوية هذا، فرأيت أحاديث عن شيوخ الثوري، وأحاديث يعرف بها الثوري، وأبواباً للثوري، فاستربته وتركته، قال أبو زرعة: فذكرت ذلك لابن نمير، فقال: كان هذا جار الثوري، أخذ كتب الثوري فرواها عن شيوخه»[2].

وقال البرذعي أيضاً: «قلت: عبدالله بن محمد بن عجلان؟ قال: قد سمعت به ولم أكتب من حديثه شيئاً...، قلت: فمحله عندك محل أهل الصدق؟ قال: لا أدري حتى يعرض علي من حديثه شيئاً، ثم قال لي: هل تحفظ من حديثه شيئاً؟ قلت: كتبت من حديثه حديثاً شبه الباطل، عن إبراهيم بن حمزة عنه، قال: ماهو؟ قلت: يحدث عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا تزال لا إله إلا الله تدفع عن أهل لا إله إلا الله»، فقال: سبحان الله، ما أعظم ما قال، ما أعرف هذا عن النبي ﷺ إلا عن أبي سهيل بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ، ثم قال لي: ينبغي أن يتقى حديث هذا الشيخ»[3].

وذكر علي بن المديني أبا داود سليمان بن عمرو النخعي فقال: «أخبرني سهل بن حسان قال: كان في حجر أبي داود كتاب فيه مصنف ابن أبي عروبة، وهو يركب عليه الأسانيد يقول: حدثنا خصيف، وحدثنا حصين، وحدث عن مشيخة حسبت مولده وموتهم فإذا موتهم

---

(١) «الجرح والتعديل» ٨: ٥٠٣، و«تهذيب الكمال» ٢٩: ٢٦٣.
(٢) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٦٥.
(٣) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٥٤٢، وانظر: «الجرح والتعديل» ٥: ١٥٦.

قبل مولده، منهم معبد بن خالد، ومهاجر أبو الحسن»[1].

وقال الآجري: سألت أبا دود عن إسماعيل بن رافع المدني ثم البصري، فقال: «ليس بشيء، سمع من الزهري، فذهبت كتبه، فكان إذا رأى كتاباً قال: هذا قد سمعته»[2].

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه عبدالكريم بن الناجي، عن الحسن بن مسلم، عن الحسين بن واقد، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ: «من حبس العنب أيام القطاف ليبيع من يهودي أو نصراني كان له من الله مقت» ـ قال أبي: هذا حديث كذب باطل، قلت: تعرف عبدالكريم هذا؟ قال: لا، قلت: فتعرف الحسن بن مسلم؟ قال: لا، ولكن تدل روايتهم على الكذب»[3].

وقال أبو جعفر الشعيري: «لما حدث غلام خليل عن بكر بن عيسى، عن أبي عوانة، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبيه، قلت: يا أبا عبدالله فإن هذا الرجل حدث عنه إبراهيم بن عرعرة، وأحمد بن حنبل، وهو قديم الوفاة، ولم تلحقه أنت ولا من في سنك، ففكر في هذا، قال: ثم خفته فقلت له: أحسبك سمعت من رجل يقال له: بكر بن عيسى، حدثك عن بكر بن عيسى هذا، قال: فسكت، وافترقنا، فلما كان من الغد قال لي: يا أبا جعفر علمت أني نظرت البارحة فيمن سمعت منه بالبصرة يقال له: بكر بن عيسى ـ فوجدتهم ستين رجلاً»[4].

---

(١) «تاريخ بغداد» ٩ : ١٧.

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» ٢ : ١٦٨.

(٣) «علل الحديث» ١ : ٣٨٩.

(٤) «تاريخ بغداد» ٥ : ٧٨، وراوي الحكاية عن الشعيري هو أبو بكر النقاش، وهو متهم=

وترجم ابن حبان، وابن عدي لأحمد بن طاهر بن حرملة أبو طاهر المصري، وذكرا عنه حكايات تدل على كذبه ومجازفته، منها ما ذكره ابن حبان عنه أنه كان على سطح، فمر به حمام فقال: يشبه أن يكون حمامنا الفلاني الذي طار، فقال له إنسان: هذا في الهواء كيف تعرفه؟ فذرق الطير فإذا هو مكتوب: «صدق» على الأرض بذرقه، وقال فيه ابن عدي: «ضعيف جداً، يكذب في حديث رسول الله ﷺ إذا روى، ويكذب في حديث الناس إذا حدث عنهم»[١].

وقال ابن حبان في أحمد بن محمد بن الصلت البغدادي: «يروي عن العراقيين، كان يضع الحديث عليهم، كان في أيامنا ببغداد باق، فراودني أصحابنا على أن أذهب إليه، فأخذت جزءاً لأسمع منه بعضها، فرأيته حدث عن يحيى بن سليمان بن نضلة، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لرد دانق من حرام أفضل عند الله عز وجل من سبعين حجة مبرورة». . .، فعلمت أنه يضع الحديث، فلم أذهب إليه، ورأيته يروي عن أبي عبيد، وإسماعيل بن أبي أويس، وعن مسدد، وما أحسبه رآهم»[٢].

وقال ابن عدي في أحمد هذا: «رأيته في سنة سبع وتسعين ومئتين، يحدث عن ثابت الزاهد، وعبدالصمد بن النعمان، وغيرهما من قدماء الشيوخ، قوم قد ماتوا قبل أن يولد بدهر، وما رأيت في الكذابين أقل حياء منه. . .»[٣].

= بالكذب، لكن الحكاية لائقة جداً بحال غلام خليل.

(١) «المجروحين» ١ : ١٥١، و«الكامل» ١ : ١٩٩.

(٢) «المجروحين» ١ : ١٥٣.

(٣) «الكامل» ١ : ٢٠٢، و«التراجم الساقطة من الكامل» ص٩٧، وانظر: «تاريخ بغداد» =

٢ـ مشاركته لغيره أو تفرده:

أولى الأئمة في حكمهم على الراوي تفرده بالرواية عناية خاصة، فإذا كان الراوي قد وافقه غيره فيما يرويه دلّ ذلك على صدقه وتثبته، وإذا تفرد عن غيره فيما يرويه أو في بعض ذلك أوجد في نفوسهم ريبة أن يكون غير صادق، أو غير ضابط، مع مراعاة أمور أخرى في الراوي، وزمنه، وشيخه الذي يروي عنه.

وهذه أمور تحتها تفاصيل، يأتي الحديث عنها ـ إن شاء الله تعالى ـ في (مقارنة المرويات) في مبحث (تفرد الراوي بالحديث)، والمقصود هنا بيان أن تفرد الراوي ببعض ما يرويه له أثر كبير في الحكم عليه، كما قال شعبة لما سئل: من الذي يترك حديثه؟ قال: «إذا حدث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون... طرح حديثه»[1]، وفي رواية عنه: «إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر ـ ترك حديثه...»[2].

وقال أحمد في هشام بن حسان موضحاً أثر المتابعة على درجة

= ٥:٣٣، ١٠٤، و«اللسان» ١:٢٦٩.

وانظر نصوصاً أخرى في هذا الباب في: «العلل ومعرفة الرجال» ٣:٢١٠ فقرة ٤٩١٠، و«علل المروذي» ص١٧٨ فقرة ٣١٧، و«معرفة الرجال» ٢:٢١٣، فقرة ٧١٢، و«أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤٠٣، ٤١٥، ٤٧٦ـ٤٧٧، ٤٩٤، ٤٩٩، ٥٢٠، ٥٣٠ـ٥٣١، ٩٣٥ـ٥٤١، ٧٣٢ـ٧٣٥، و«الجرح والتعديل» ٨:٣٣٠، ٩:١٩٣، و«المجروحين» ١:١٥٤ـ١٦٣، ١٦٥، و«الكامل» ١:٢٠٥ـ٢٠٦، ٢٠٧، و«الجامع لأخلاق الراوي» ٢:١٦٥ـ١٧٢.

(١) «الكفاية» ص١٤٢، ١٤٥.

(٢) «الجرح والتعديل» ٢:٣٢، و«الكفاية» ص١٥٤.

الراوي: «عندي لا بأس به، وما تكاد تنكر عليه شيئاً إلا وجدت غيره قد رواه، إما أيوب، وإما عوف»(١).

وقال أحمد أيضاً: «في حديث ابن وهب، عن ابن جريج شيء»، نقل هذا أبو عوانة الإسفرائيني، ثم قال: «صدق، لأنه يأتي عنه بأشياء لا يأتي بها غيره»(٢).

ويتردد كثيراً في كلام الأئمة على الرواة هذه العبارات وما يشبهها: «روى أحاديث لا يتابع عليها»، «لا يتابع فيما يرويه»، «لا يتابع في كثير من حديثه»، «يغرب عن الثقات»، «يغرب في حديثه»، «أحاديثه غرائب وأفراد» «أحاديثه مناكير»، «له ما ينكر»، «منكر الحديث».

ومن نصوصهم في ذلك قول الثوري في عبدالرحمن بن زياد الأفريقي: «جاءنا عبدالرحمن بستة أحاديث يرفعها إلى النبي ﷺ، لم أسمع أحداً من أهل العلم يرفعها...»، ذكر هذا أبو العرب القيرواني ثم قال: «فلهذه الغرائب ضعف ابن معين حديثه»(٣)، وقيل لأحمد: «يروى عن الإفريقي؟ قال: لا، هو منكر الحديث...»(٤)، وقال ابن عدي: «عامة حديثه وما يرويه لا يتابع عليه»(٥).

وقال أحمد: «النعمان بن سعد الذي يحدث عن علي مقارب الحديث، لا بأس به، ولكن الشأن في عبدالرحمن بن إسحاق، له أحاديث مناكير»(٦).

---

(١) «تهذيب الكمال» ٣٠: ١٩٠.
(٢) «تهذيب التهذيب» ٦: ٦٣، وانظر: «الكامل» ٤: ١٥١٨، و«الميزان» ٢: ٥٢٢.
(٣) «تهذيب التهذيب» ٦: ١٧٦.
(٤) «علل المروذي» ص١٢٠.
(٥) «الكامل» ٤: ١٥٩١.
(٦) «سؤالات أبي داود» ص٢٨٧، وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٥٣.

وعبدالرحمن هذا هو أبو شيبة الواسطي، وهناك عبدالرحمن بن إسحاق المدني، أحسن حالاً بكثير من الواسطي، وقد تكلم فيه أحمد أيضاً لتفرده بأحاديث، قال المروذي: «قلت لأبي عبدالله: فعبدالرحمن بن إسحاق كيف هو؟ قال: أما ما كتبنا من حديثه فصحيح، فقد حدث عن الزهري بأحاديث ـ كأنه أراد: تفرد بها ـ، ثم ذكر حديث محمد بن جبير في الحلف، حلف المطيبين، فأنكره أبو عبدالله، وقال: ما رواه غيره»[1].

وقال أبو طالب: «سألت أحمد عن عبدالرحمن بن إسحاق المديني فقال: روى عن أبي الزناد أحاديث منكرة، وكان يحيى لا يعجبه، قلت: كيف هو؟ قال: صالح الحديث»[2].

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: لأي شيء ترك حديث يحيى بن عبيد الله؟ قال: أحاديثه مناكير، وأبوه لا يعرف»[3].

وقال أحمد أيضاً في حنظلة السدوسي: «له أشياء مناكير، روى حديثين كلاهما عن النبي ﷺ، منكرين، عن أنس: «أن النبي ﷺ قنت في الوتر»، والآخر: «أمرنا إذا التقينا أن يصافح أحدنا صاحبه...»، كلاهما منكران»[4].

---

(١) «علل المروذي» ص٦٤، وانظر: «مسند أحمد» ١:١٩٠، ١٩٣.

(٢) «الجرح والتعديل» ٥:٢١٢.

(٣) «سؤالات أبي داود» ص٣٦١، وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٤٨٩، ٣:٥٤، و«تهذيب التهذيب» ١١:٢٥٣.

(٤) «علل المروذي» ص٢٣٦، وانظر: «مسائل صالح» ص٣٢٣، و«سنن الترمذي» حديث ٢٧٢٨، و«الجرح والتعديل» ٣:٢٤١، و«الضعفاء الكبير» ١:٢٨٩، و«الكامل» ٢:٨٢٨.

وقال ابن معين: «محمد بن الحجاج المخزومي كان يحدث عن شعبة بأحاديث منكرة، أنا رأيت كتابه، وكتبت عنه ما كان في كتابه، وليس هو بشيء»[١].

وسئل أبو زرعة عن سعيد بن داود الزنبري فقال: «ضعيف الحديث، حدث عن مالك، عن أبي الزناد، عن خارجة بن زيد، عن أبيه بحديث باطل، ويحدث بأحاديث مناكير عن مالك»[٢].

وسئل أيضاً عن جعفر بن أبي جعفر الأشجعي فقال: «واهي الحديث، يحدث عن أبيه، عن ابن عمر أحاديث ليست لها أصول»[٣].

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عن محمد بن مصعب القرقساني فقال: صدوق في الحديث، ولكنه حدث بأحاديث منكرة، قلت: فليس هذا مما يضعفه؟ قال: نظن أنه غلط فيها، وسألت أبي عنه فقال: ضعيف الحديث، قلت له: إن أبا زرعة قال كذا ـ وحكيت له كلامه ـ فقال: ليس هو عندي كذا، ضعف لما حدث بهذه المناكير»[٤].

وسئل أبو حاتم عن محمد بن معاوية النيسابوري فقال: «روى أحاديث لم يتابع عليها، أحاديث منكرة، فتغير حاله عند أهل الحديث»[٥].

---

(١) «معرفة الرجال» ١ : ٦١
(٢) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٤٢، و«تاريخ بغداد» ٩ : ٨١.
(٣) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٦٧.
(٤) «الجرح والتعديل» ٨ : ١٠٣.
(٥) «الجرح والتعديل» ٨ : ١٠٤.

وساق العقيلي لأشعث بن سعيد السمان حديثين ثم قال: «وله غير حديث من هذا النحو، لا يتابع على شيء منها»[1].

وقال ابن عدي في أحمد بن عبدالله المعروف باللجلاج: «حدث بأحاديث مناكير لأبي حنيفة، وهذه الأحاديث لم يحدث بها إلا أحمد بن عبدالله هذا، وهي بواطيل، ولا يعرف أحمد بن عبدالله هذا إلا بهذه الأحاديث»[2].

وقال ابن عدي أيضاً في أحمد بن حفص السعدي وساق أحاديث يرويها أحمد بأسانيده إلى هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة: «تردد إلى العراق مراراً كثيرة، وكتب فأكثر، حدث بأحاديث منكرة لم يتابع عليها، وهذه الأحاديث لهشام بن عروة مناكير كلها بهذا الإسناد، ما أعلم حدث بها غير أحمد بن حفص هذا، وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو ممن يشبه عليه فيغلط، فيحدث به من حفظه»[3].

---

(١) «الضعفاء الكبير» ١: ٣١.

(٢) «الكامل» ١: ١٩٧، وانظر: «تاريخ بغداد» ٤: ٢١٦.

(٣) «الكامل» ١: ٢٠٢.

وانظر نصوصاً أخرى بهذا المعنى في: «سؤالات أبي داود» ص٢٤٧، ٢٦٤، ٢٨٧ـ٢٨٨، ص٣٦١، و«العلل ومعرفة الرجال» ٢: ١١، ٢٤، ٣١، ٤٥، ٣: ١١٥، ١١٦، و«علل المروذي» ص٦٤، ٩٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٢٥ـ١٢٦، ١٣٠، و«مسائل إسحاق» ٢: ٢١٢، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٤٣، و«أحوال الرجال» ص٢٥٤، ٢٦٩، ٢٨٧، ٢٩٠، و«أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ٣٣١، ٣٣٤، ٣٥٤، ٣٦٧، ٣٧٢، ٣٧٣ـ٣٧٦، ٣٨٠، ٤٨٢ـ٤٨٣، و«المعرفة والتاريخ» ٣: ٥٢، و«الضعفاء الكبير» ١: ١٧، ٤٤، ٤٩، ٥٤، ٥٥، ٧١، ٧٣، ٧٧، و«الكامل» ١: ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، و«تهذيب الكمال» ٤: ١٧٧.

٣ـ ثباته أو اضطرابه فيما يرويه:

مما يستدل به الأئمة على صدق الراوي وضبطه: ثباته على صفة واحدة في روايته، وبضد ذلك إذا كان الراوي يتلون فيما يرويه، فالحديث الواحد يرويه تارة موصولاً، وتارة مرسلاً، وتارة يقفه على صحابيه، أو يرويه مرة عن أحد شيوخه، ثم يرويه مرة أخرى عن شيخ آخر، وثالثة عن شيخ ثالث، فإن هذا يستدل به الأئمة إما على كذب الراوي، أو على ضعف حفظه، بحسب ما يحتف به من قرائن.

وقد استخدم الأئمة هذه الوسيلة بكثرة في حكمهم على الراوي، فيقولون في الراوي إذا تلوَّن في حديثه: «مضطرب الحديث»، أو «مضطرب الحديث جداً»، أو «يضطرب في حديثه»، أو «يختلف عنه»، أو «في حديثه اختلاف»، ونحو هذه العبارات.

فمن ذلك: قول حماد بن زياد في أبي هارون العبدي: «كان كذاباً، يروي بالغداة شيئاً، وبالعشي شيئاً»[1].

وسئل يحيى القطان عن إسماعيل بن مسلم المكي كيف كان في أول أمره، قال: «لم يزل مختلطاً، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب»[2].

وذكر الترمذي قول يحيى بن سعيد القطان في محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى: «روى شعبة عن ابن أبي ليلى، عن أخيه

---

(١) «الجرح والتعديل» ٦: ٣٦٤.

(٢) «الضعفاء الكبير» ١: ٩٢، و«الجرح التعديل» ٢: ١٩٨، و«الكامل» ١: ٢٧٩، و«بيان الوهم والإيهام» ٣: ٢٧٨، وفي الأخير، وكذا في إحدى نسخ الجرح: «مخلطاً».

عيسى، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ في العطاس، قال يحيى: ثم لقيت ابن أبي ليلى فحدثنا عن أخيه عيسى، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن علي، عن النبي ﷺ»، ثم قال الترمذي: «ويروى عن ابن أبي ليلى نحو هذا غير شيء، كان يروي الشيء مرة هكذا، ومرة هكذا ـ يعني الإسناد ـ، وإنما جاء هذا من قبل حفظه»[١].

وقال عبدالرحمن بن مهدي في عبدالأعلى بن عامر الثعلبي: «لا أدري كيف أحدث عن عبدالأعلى؟ واحد يقول: عن ابن الحنفية، وآخر يقول: عن أبي عبدالرحمن، وآخر يقول: عن سعيد بن جبير»[٢].

وسئل أحمد عن يزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم أيهما أحب إليك، فقال: «يزيد عنه اختلاف، مرة طاوس، مرة مقسم، مرة مجاهد»[٣].

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: يزيد ـ يعني ابن أبي زياد ـ أحب إليك عن مقسم، أو الحكم؟ قال: الحكم في كل شيء، قلت لأحمد: ذكرت أن الحكم في مقسم أحب إليك منه ـ أعني من يزيد ـ والحكم سمع من مقسم أحاديث؟ قال: أربعة سمع منه، قلت: وكيف تختار الحكم عليه؟ فقال: الحكم لا يقاس إليه، يزيد يختلف عنه جداً»[٤].

وقال عبدالله بن أحمد: «سألت أبي عن أسامة بن زيد الليثي،

---

(١) «سنن الترمذي» ٥: ٧٤٥.
(٢) «الجرح والتعديل» ٦: ٢٦.
(٣) «سؤالات أبي داود» ص٢٩٤.
(٤) «مسائل أبي داود» ص٤٤٦.

فقال: نظرة في حديثه يتبين لك اضطراب حديثه»[1].

وقال أحمد في محمد بن عمرو بن علقمة: «يحدث بأحاديث فيرسلها، ويسندها لأقوام آخرين»[2].

وكذا قال ابن معين في محمد بن عمرو: «ما زال الناس يتقون حديثه» قيل له: وما علة ذلك؟ قال: «كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة»[3].

وذكر ابن أبي حاتم لأبيه وأبي زرعة حديثاً اضطرب فيه ليث بن أبي سليم فقال أبو زرعة: «ليث لا يشتغل به، في حديثه مثل ذا كثير، هو مضطرب الحديث»[4].

وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي، هو وحصين بن عبدالرحمن، وعطاء بن السائب، قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج به، قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت»[5].

---

(١) «الكامل» ١:٣٨٥.
(٢) «مسائل إسحاق» ٢:٢٣٨.
(٣) «الجرح والتعديل» ٨:٣١.
(٤) «علل الحديث» ١:١٦، وقد وقع في المطبوع نسبة هذا القول إلى أبي زرعة فقط، وهو كذلك في إحدى المخطوطات، وفي أكثرها كما أثبته، وانظر: «الجرح والتعديل» ١:١٧٩.
(٥) «الجرح والتعديل» ٢:١٣٣.

وذكر ابن أبي حاتم حديثاً اضطرب فيه عبد الله بن محمد بن عقيل جداً، فرواه على عدة أوجه، ثم قال ابن أبي حاتم: «قلت لأبي زرعة: فما الصحيح؟ قال: ما أدري، ما عندي في ذا شيء، قلت لأبي: ما الصحيح؟ قال أبي: ابن عقيل لا يضبط حديثه، قلت: فأيها أشبه عندك؟ قال: الله أعلم، وقال أبو زرعة: هذا من ابن عقيل، الذين رووا عن ابن عقيل كلهم ثقات»[1]، وفي موضع آخر قال أبو حاتم: «هذا من تخليط ابن عقيل»[2].

ومما ينبغي التنبه له هنا أنه ليس كل اختلاف يرد عن الراوي يضعف به، فالراوي إذا كان من الحفاظ الكبار واسعي الرواية كأبي إسحاق السبيعي، والزهري، حمل الأئمة ما يصح عنهم من اختلاف على سعة الرواية، وسيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ مزيد بيان لذلك بأمثلته في قسم (مقارنة المرويات).

وأهم من ذلك أن يكون الاختلاف من الراوي نفسه وليس من الرواة عنه، فقد ميز الأئمة ما كان من الراوي نفسه، وما كان من أصحابه الذين يروون عنه، وهذه مسألة دقيقة جداً.

قال عبدالرحمن بن مهدي: «أربعة من أهل الكوفة لا يختلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو مخطىء، ليس هم، منهم أبو

---

(١) «علل الحديث» ٢: ٣٩.

(٢) «علل الحديث» ٢: ٤٤.

وانظر نصوصاً أخرى بهذا المعنى في «سؤالات أبي داود» ص٢٩٥، ٣٠١، ٣١١، ٣٢٩، و«مسائل أبي داود» ص٤٤١، و«علل المروذي» ص٩٠، ١١٨، و«معرفة الرجال» ١: ١١٩، و«علل ابن أبي حاتم» ٢: ١١٤٨ مسألة ١٩٤٠، و«الجرح والتعديل» ٦: ٢٦، و«تهذيب التهذيب» ٩: ٣٠٢، ٣٠٣.

حصين»[1].

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: اختلاف أحاديث الزهري؟ قال: منها ما روى عن رجلين، ومنها ما جاء عن أصحابه - يعني الوهم -»[2].

وقال ابن محرز: «سمعت يحيى بن معين وقيل له: اختلاف يحيى بن أبي كثير هو منه؟ قال: من أصحابه»[3].

وفي قصة يحيى بن معين مع عفان بن مسلم وأبي سلمة التبوذكي ما يبرز الجهد الذي قام به الأئمة في هذا الصدد، فقد روى محمد بن إبراهيم الملطي قال: «جاء يحيى بن معين إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحد؟ قال: نعم، حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد بن سلمة، فقال: والله لا حدثتك، فقال: إنما هو درهم وأنحدر إلى البصرة وأسمع من التبوذكي، فقال: شأنك، فانحدر إلى البصرة وجاء إلى موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب من أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفساً، وأنت الثامن عشر، فقال: وماذا تصنع بهذا؟ قال: إن حماد بن سلمة كان يخطىء، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافه، علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أخطىء

---

(١) «الجرح والتعديل» ٦: ١٦٠.
(٢) «سؤالات أبي داود» ص٢١٩.
(٣) «معرفة الرجال» ١: ١١٦.

عليه»[1].

٤ـ موافقته أو مخالفته لغيره:

مما يستدل به الأئمة كثيراً على حال الراوي موافقته أو مخالفته لمن شاركوه في الرواية عن شيوخه، فإن كان الراوي يوافق أقرانه فيما يرويه دل ذلك على ضبطه وصدقه، وإن كان يخالفهم، فما يقفونه يرفعه، وما يرسلونه يصله، وما هو في روايتهم عن صحابي يجعله عن صحابي آخر، وما يروونه مختصراً يرويه مطولاً، ونحو ذلك من المخالفات ـ دل ذلك على كذبه، أو على سوء حفظه وضعفه، بحسب ما يحتف به من قرائن.

ومن هذا البـاب ما ذكـره ابن إسحاق قال: « قال الأعرج ـ أو أبوصالح ـ: ليس أحد يحدث عن أبي هريرة إلا عرفناه: صادق هو أو كاذب»[2].

ويكثر من الأئمة التعبير عن نتيجة المقارنة بألفاظ صريحة، كأن يقولوا: «ما أقل الخطأ في حديثه»، أو «لا يكاد يخطىء»، أو «يخطىء في حديثه»، أو «يخطىء كثيراً»، أو «خطؤه كثير»، أو «يخالف في حديثه»، ونحو ذلك.

وإذا لاحظنا كثرة الرواة من جهة، وكثرة شيوخ الراوي وأقرانه في أحيان كثيرة من جهة أخرى ـ أمكننا بسهولة أن ندرك مدى الجهد العظيم الذي قام به أئمة النقد في هذا السبيل.

---

(١) «المجروحين» ١ : ٣٢، وانظر: «الجرح والتعديل» ١ : ٣١٥.
(٢) «معرفة الرجال» ٢ : ١٨٣.

فمن نصوصهم في ذلك قول عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عن عاصم بن علي، فقال: قد عرض علي حديثه، فرأيت حديثاً صحيحاً»[1]، وقال فيه أحمد أيضاً: «حديثه حديث مقارب، حديث أهل الصدق، ما أقل الخطأ فيه»[2].

وقال المروذي: «سألته عن عقيل، فقال: صالح الحديث، روايته مثل رواية أصحابه، لا بأس به»[3].

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: عامر الأحول؟ قال: شيخ قد احتمله الناس، وليس حديثه بذاك، روى حديث عطاء، عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً، وإنما يرويه عطاء عن عثمان»[4].

وقال أبو طالب: «سمعت أبا عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ يقول: كان الحجاج (يعني ابن أرطاة) من الحفاظ، قلت: فلم هو عند الناس ليس بذلك؟ قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة»[5].

وسئل مرة عن الحجاج ما شأنه؟ فقال: «شأنه أنه يزيد في الأحاديث»[6].

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٥٢٤.
(٢) «سؤالات أبي داود» ص٣٢٢، وانظر: «تهذيب الكمال» ١٣: ٥١١.
(٣) «علل المروذي» ص٢٠٤.
(٤) «مسائل أبي داود» ص٤٠٦، وانظر: «مصنف ابن أبي شيبة» ١: ١٥، و«مسند أحمد» ١: ٦٦، ٧٢، ٢: ٣٤٨، و«التاريخ الكبير» ٦: ٤٥٦، و«سؤالات الأجري لأبي داود» ١: ٤١١، و«سنن ابن ماجه» حديث ٤٣٥، و«شرح معاني الآثار» ١: ٣٦، و«الضعفاء الكبير» ٣: ٣١٠.
(٥) «الجرح والتعديل» ٣: ١٥٦.
(٦) «علل المروذي» ص٢٤٥.

وقال أحمد في محمد بن عمرو بن علقمة: «قد روى عنه يحيى، وربما رفع أحاديث يوقفها غيره، وهذا من قِبَله»[1].

وقال يحيى بن معين: «قال لي إسماعيل بن علية يوماً: كيف حديثي؟ قلت: أنت مستقيم الحديث، فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة، فقال: الحمد لله، فلم يزل يقول: الحمد لله ويحمد ربه حتى دخل دار بشر بن معروف ـ أو قال: دار أبي البختري ـ وأنا معه»[2].

وقال يحيى أيضاً: «ربما عارضت أحاديث يحيى بن يمان بأحاديث الناس، فما خالف ضربت عليه، وقد أتيت بحديثه وكيعاً، فقال وكيع: ليس هذا سفيان الذي سمعنا نحن منه، أنكرها جداً»[3].

وقال ابن المديني وهو يقارن بين أصحاب ابن سيرين: «... وما قال يزيد بن إبراهيم التستري: سمعت محمد بن سيرين ـ أثبت عندي من خالد الحذاء، ألفاظ عاصم الأحول، وخالد الحذاء في محمد واحدة، لا تشبه ألفاظهما ألفاظ أصحابهم»[4].

وسئل أبو زرعة عن عمر بن سعيد الشامي أو المديني، فقال: «ضعيف الحديث، يروي عن الزهري أحاديث مقلوبة»[5]، وقال فيه ابن عدي: «أحاديثه عن الزهري ليست مستقيمة، ... وفي بعض رواياته

---

(١) «علل المروذي» ص٦٢.

(٢) «معرفة الرجال» ٢: ٣٩.

(٣) «تاريخ بغداد» ١٤: ١٢٢.

(٤) «المعرفة والتاريخ» ٢: ٥٩ـ٦٠.

(٥) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٥٤.

يخالف الثقات»[1].

وذكر أبو زرعة حديثاً لعبدالله بن نافع يرويه عن أبيه نافع مولى ابن عمر، خالف فيه أصحاب أبيه، ثم قال أبو زرعة: «وبمثل هذا يستدل على الرجل إذا روى مثل هذا، وأسنده رجل واحد ـ يعني أن عبدالله بن نافع في رفعه هذا الحديث يستدل به على سوء حفظه وضعفه ـ»[2].

وقال الدارقطني في إبراهيم بن أبي عبلة: «الطرقات إليه ليست بصفو، وهو بنفسه ثقة، لا يخالف الثقات إذا روى عنه ثقة»[3].

---

(١) «الكامل» ٥:١٤١٧.

(٢) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٦٩٣ـ٦٩٤.

(٣) «تهذيب الكمال» ٢:١٤٣.

وانظر نصوصاً أخرى بهذا المعنى في: «علل المروذي» ص١٣١، ١٤١ـ١٤٢، و«العلل ومعرفة الرجال» ٣:٣٠٠ فقرة ٥٣٣٤، ٣:١٠١ فقرة ٥٣٣٧، و«أحوال الرجال» ص٢٩٥، و«أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٩١ـ٣٩٣، ٤٢٢، ٤٥٢ـ٤٥٤، ٥٣٧ـ٥٣٨.

المبحث الثاني

اختـــلاف حـــال الـــراوي

قد يتطلب الحكم على الراوي تفصيل القول فيه، بسبب اختلاف حاله في الزمان أو المكان، أو الشيوخ، أو غير ذلك، فيعطي الناقد ـ بعد دراسة وافية لجميع حالات الراوي ـ حكمه عليه، مفصلاً القول فيه، فما هو فيها قوي يصفه بذلك، وما هو فيها بضده يصفه بذلك أيضاً، فكأن الراوي راويان أو أكثر، ولا شك أن هذا يتطلب في حال كون الراوي معاصراً للناقد أن يراقبه طيلة حياته.

ولاختلاف حال الراوي صور عديدة، أذكرها الآن، مع التنبيه على أنها قد تتداخل ، فقد تكون صورة منها سببا لغيرها، ثم إنها قد تزيد عما أذكره، بأن يتولد عن صورتين منها صورة مستقلة.

الأولى: توثيق الراوي أو تضعيفه في شيخ معين، أو في شيوخ معينين:

فالراوي قد يكون ضعيفاً سيء الحفظ، لكنه يرزق في بعض شيوخه طول ملازمة، فيكون قوياً فيه، وقد يكون ثقة لكنه في بعض شيوخه يعرض له ما يضعف فيه بسببه، كأن يكون أخذ عنه وهو صغير، أو لقيه مرة واحدة فأخذ عنه ولم يحكم ذلك، أوضاع منه ما كتب عنه.

والمسألة في هذا نسبية، أي يمكن أن يكون الراوي ضعيفاً ولكنه في بعض شيوخه أشد ضعفاً، أو ثقة لكنه في بعض شيوخه أقوى منه في غيره، مع ثقته في الكل.

وقد يوجد في الرواة من يكون قوياً في بعض شيوخه، ضعيفاً في بعضهم، وسطاً في الباقين.

وتطلب هذا كله من النقاد تتبع أحوال الرواة، وإعطاء الراوي ما يستحقه في جميع شيوخه على التفصيل.

وهذه الصورة أكثر صور اختلاف حال الراوي وجوداً، فقل راو من الرواة المعروفين إلا ويجري فيه استثناء، وقد خصص الباحث صالح بن حامد الرفاعي رسالته الماجستير للثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم، وأصلها فصل في «شرح علل الترمذي لابن رجب»[(١)] إلا أن الباحث اقتصر في رسالته، على من ضعف في ثلاثة من شيوخه فأقل، مع تقييدات أخرى، ومع هذا فلم يستوفهم[(٢)].

ومن أمثلة هذه الصورة: حماد بن سلمة، هو قوي جداً في بعض شيوخه كثابت البناني، وحميد الطويل، وعلي بن زيد، وعمار بن أبي عمار، وقد لازم هؤلاء وحفظ عنهم، وهو دون ذلك في أكثر شيوخه، كقتادة، وأيوب السختياني، وعمرو بن دينار، والجريري، وداود بن أبي هند، وقيس بن سعد، يخطىء عليهم كثيراً، على تفاوت بينهم[(٣)].

وجرير بن حازم الأزدي البصري، هو ثقة إلا في قتادة فهو فيه ضعيف، كذا قاله جماعة من الأئمة، قال عبدالرحمن بن مهدي: «يضعف في حديثه عن قتادة»[(٤)].

وقال أحمد: «أشياء يسندها عن قتادة بواطيل»[(٥)]، وقال الميموني:

---

(١) «شرح علل الترمذي» ٢: ٧٨١ـ٨١٣، و«الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» ص٥ـ١٠.

(٢) «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» ص٧ـ١٠، ٢٣٧.

(٣) «حماد بن سلمة ومروياته في مسند أحمد عن غير ثابت» ص٧٦ـ٨٠.

(٤) «شرح علل الترمذي» ٢: ٦٢٤.

(٥) «شرح علل الترمذي» ٢: ٦٢٤.

«ذكر أبو عبدالله حديثه عن قتادة فقال: كأن حديثه عن قتادة غير حديث الناس، يوقف أشياء ويسند أشياء»[١].

وقال عبدالله بن أحمد: «سألت يحيى بن معين عن جرير بن حازم، فقال: ليس به بأس، فقلت له: إنه حدث عن قتادة، عن أنس أحاديث مناكير، فقال: ليس بشيء، هو عن قتادة ضعيف»[٢].

وجعفر بن برقان الجزري، ثقة إلا في حديثه عن الزهري فهو فيه ضعيف، قال عبدالله بن أحمد: «سألت أبي عن جعفر بن برقان، فقال: إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس، في حديث الزهري يخطىء»[٣].

وقال ابن معين: «جعفر بن برقان ثقة فيما روى عن غير الزهري، وأما ماروى عن الزهري فهو فيه ضعيف، وكان أمياً لا يكتب، وليس هو مستقيم الحديث عن الزهري، وهو في غير الزهري أصح حديثاً»[٤].

وقال النسائي: «جعفر بن برقان في الزهري ضعيف، وفي غيره لا بأس به»[٥].

---

(١) «الضعفاء الكبير» ١:١٩٩، وانظر أيضاً: «المعرفة والتاريخ» ٢:١٩٧.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ٢:١٠.
وانظر أيضاً في جرير وروايته عن قتادة: «الكامل» ٢:٥٤٨ـ٥٥٤.

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٣:١٠٣، و«الجرح والتعديل» ٢:٤٧٤، وانظر: «تهذيب الكمال» ٥:١٣.

(٤) «سؤالات ابن الجنيد» ص٧، وانظر: «سؤالات ابن الجنيد» ص٣٩٥، و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢:٨٤، وتاريخ الدارمي عن ابن معين» ص٤٤، و«الكامل» ٢:٥٦٣، و«تهذيب الكمال» ٥:١٤.

(٥) «عمل اليوم والليلة» حديث ٢١٠.

وبمعنى هذا قال محمد بن عبد الله بن نمير، والعقيلي، وابن عدي، والدارقطني، وغيرهم[1].

ومثله في الزهري: إسحاق بن راشد الجزري، وسفيان بن حسين الواسطي، وهشيم بن بشير الواسطي، فهؤلاء في الزهري ضعفاء[2].

وعبدالرزاق بن عمر الدمشقي الكبير، ضعيف الحديث، وهو في الزهري أشد ضعفاً، فهو متروك الحديث، قال هشيم: «ذهبت كتبه، خرج إلى بيت المقدس، فجعل كتبه في خرج جديد، وثيابه في خرج خلق، فجاء اللصوص فأخذوا الخرج الجديد، فذهبت كتبه، وكان بعد ذلك إذا سمع حديثاً من حديث الزهري قال: هذا مما سمعت»[3].

وعبدالعزيز بن محمد الدراوردي، صدوق، لكن هو في عبيد الله بن عمر العمري ضعيف، كان قد سمع من عبدالله بن عمر العمري ـ وهو ضعيف ـ أحاديث فجعلها عن أخيه عبيد الله بن عمر وهو ثقة ثبت، قال أبو داود: «سمعت أحمد غير مرة يقول: عامة أحاديث الدراوردي عن عبيد الله ـ أحاديث عبد الله العمري، مقلوبة ـ وربما لم يذكر: مقلوبة، ولا عامة ـ، وسمعته يقول: عبدالعزيز الدراوردي عنده عن عبيد الله مناكير»[4].

---

(١) «الضعفاء الكبير» ١:١٨٤، و«الجرح والتعديل» ٢:٤٧٥، و«الكامل» ٢:٥٦٤، و«سؤالات البرقاني للدارقطني» ص٢١.

(٢) «تهذيب التهذيب» ١:٢٣٠، ٤:١٠٨، ١١:٦٠، ٦٣.

(٣) «الضعفاء الكبير» ٣:١٠٦، وانظر أيضاً: «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢:١٩٨، و«تهذيب التهذيب» ٦:٣٠٩.

(٤) «سؤالات أبي داود» ص٢٢٢، وانظر: «الجرح والتعديل» ٥:٣٩٥، ٣٩٦، و«شرح علل الترمذي» ٢:٨١٠.

وقال النسائي: «ليس به بأس، وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر»[1].

ويحيى بن سليم الطائفي، صدوق سيء الحفظ، لكن حديثه عن عبيد الله بن عمر العمري أشد ضعفاً من غيره، قال أحمد: «يحيى بن سليم مضطرب الحديث، روى عن عبيد الله مناكير»[2].

وقال النسائي: «ليس به بأس، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر»[3].

وقال الساجي: «صدوق يهم في الحديث، وأخطأ في أحاديث رواها عن عبيد الله بن عمر، لم يحمده أحمد»[4].

وهو بضد ذلك في حديثه عن عبدالله بن عثمان بن خثيم، فقد أتقن حديثه عنه، وله عنه كتاب كان لا يعطيه لأحد إلا برهن، قال أحمد: «كان قد أتقن حديث ابن خثيم، كانت عنده في كتاب، فقلنا له: أعطنا كتابك، فقال: أعطوني مصحفاً رهناً، قلنا: من أين لنا مصحف ونحن غرباء؟»[5].

وقال ابن معين: «أتيت يحيى بن سليم الطائفي، وكان يعطي نسخته ويأخذ رهناً مصحفاً، فقلت له، فقال: إن شئت قرأت علي كما قرأت أنا على ابن خثيم»[6].

---

(١) «تهذيب الكمال» ١٨: ١٩٤.
(٢) «سؤالات أبي داود» ص٢٣٦.
(٣) «تهذيب الكمال» ٣١: ٣٦٨.
(٤) «إكمال تهذيب الكمال» ١٢: ٣٢٣.
وانظر أيضاً: «علل المروذي» ص١٤٢، ١٤٥، و«سنن الترمذي» ٥: ٧٥٩.
(٥) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٤٨٠.
(٦) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٦٤٩، وانظر: «الكامل» ٧: ٢٦٧٥.

وقال البخاري: «رجل صالح...، يهم الكثير في حديثه، إلا أحاديث كان يسأل عنها، فأما غير ذلك فيهم الكثير، روى عن عبيد الله بن عمر أحاديث يهم فيها...»[1].

والظاهر أن البخاري يعني بالأحاديث التي يسأل عنها حديثه عن عبدالله بن عثمان بن خثيم، كما تقدم عن أحمد، وابن معين.

وأبو معاوية محمد بن خازم الضرير، لازم الأعمش، فأتقن عنه جداً، وكان من المقدمين في أصحابه، وأما في غير الأعمش فيخطىء، وخاصة فيما يرويه عن عبيد الله بن عمر العمري، وهشام بن عروة، قال أحمد: «أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب، لا يحفظها حفظاً جيداً»[2]، وقال أبو داود: «قلت لأحمد: كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟ قال: فيها أحاديث مضطربة، يرفع منها أحاديث إلى النبي ﷺ»[3]، وقال أبو داود أيضاً: «سمعت أحمد يقول: كان أبو معاوية يخطىء في غير شيء عن عبيد الله...»[4].

وقال ابن محرز: «سمعت يحيى ـ وسألته عن أبي معاوية قلت: كيف هو في غير حديث الأعمش؟ ـ فقال: ثقة، ولكنه يخطىء»[5].

والضحاك بن مخلد أبو عاصم النبيل، ثقة ثبت، لكنه يخطىء في حديث سفيان الثوري، قال إبراهيم الحربي: «كان أبو عاصم إذا حدث

---

(١) «العلل الكبير» ٢: ٩٨١.
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٧٨، ٢: ٣٧٤.
(٣) «مسائل أبي داود» ص٤٠٤، وانظر: «شرح علل الترمذي» ٢: ٦٨٠.
(٤) «مسائل أبي داود» ص٤٠٤.
(٥) «معرفة الرجال» ١: ٩٦، ١٥٧.
وانظر في أبي معاوية أيضاً: «تهذيب التهذيب» ٩: ١٣٧ـ١٣٩.

عن ابن جريج وغيره من أصحابه جاء مستوياً، وإذا حدث عن سفيان أخطأ؛ لأنه لم يضبط عنه، فكان إذا أخرج المجلس وجّه به إلى علي بن المديني لينظر فيه، ويصلح خطأه، فقال له بعض من قال له: أيش توجه بكتابك إلى هذا؟ حدِّث كما سمعت، قال: ففعل، وكان يخطىء كل مجلس في اثنين، ثلاثة، من حديث سفيان»[١].

وقال النسائي في شيخه الحسن بن أحمد بن حبيب: «لا بأس به، إلا في حديث مسدد»، وكذا قال مسلمة بن قاسم: «لا بأس به، يخطىء في حديث مسدد».

وكان الحسن هذا يروي عن مسدد «مسنده»[٢].

والأمثلة على التوثيق والتضعيف المقيد في شيخ معين أو أكثر كثيرة جداً.

ويدخل في هذه الصورة ـ وهو من دقيقها ـ ما إذا كان التوثيق أو التضعيف في الشيخ المعين مخصوصا بشيء، مثل سماعه منه في بلد معين، أو روايته كتابا لشيخه.

مثال ذلك إسماعيل بن مسلم المكي، ضعيف الحديث، واستثنى أحمد من ذلك ما يرويه عن الحسن البصري في القراءات، قال عبدالله بن أحمد: «سمعت أبي يقول: إسماعيل بن مسلم المكي ما روى عن الحسن في القراءات، فأما إذا جاء إلى المسندة التي مثل حديث عمرو بن دينار، يسند عنه أحاديث مناكير، ليس أراه بشيء، وكأنه ضعفه،

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» ٢:٨٩، وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٥٥٧، «ومعرفة الرجال» ١:١٠٩.

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» ٤:٦٥، و«تهذيب التهذيب» ٢:٢٥٣ـ٢٥٤.

ويسند عن الحسن، عن سمرة أحاديث مناكير»[1].

وعبدالرزاق الصنعاني، حافظ ثقة، وقد سمع من سفيان الثوري بمكة، وباليمن، فضعف أحمد سماعه منه بمكة، وقوى سماعه منه باليمن، قال أحمد: «سماع عبدالرزاق بمكة من سفيان مضطرب جداً، روى عنه عن عبيدالله أحاديث مناكير، هي من حديث العمري، وأما سماعه باليمن فأحاديث صحاح»[2].

وزياد بن عبد الله البكائي، مختلف فيه، ليّن الحديث، سوى حديثه عن محمد بن إسحاق فهو ثبت فيه، وذلك في «السيرة» لابن إسحاق خاصة، قال عبدالله بن إدريس: «ما أحد أثبت في ابن إسحاق منه، لأنه أملى عليه إملاء مرتين. . . »[3].

وقال ابن معين: «ليس حديثه بشيء، وكان عندي في المغازي لا بأس به، زعم عبدالله بن إدريس أن زياداً البكائي باع بعض داره وكتب المغازي»[4].

وقال أبو داود، عن ابن معين: «زياد البكائي في ابن إسحاق ثقة، كأنه يضعفه في غير ابن إسحاق»[5]. وقال الدارمي، عن ابن معين: «لا بأس به في المغازي، وأما في غيره فلا، وسألته: عمن أكتب المغازي، ممن يروي عن يونس بن بكير، أو غيره؟ قال: اكتبه عن أصحاب

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٥٢، و«الكامل» ١: ٢٨٠.
(٢) «شرح علل الترمذي» ٢: ٦٠٦.
(٣) «الجرح والتعديل» ٣: ٥٣٨.
(٤) «الجرح والتعديل» ٣: ٥٣٨.
(٥) «تاريخ بغداد» ٨: ٤٧٧.

البكائي»[1].

وقال صالح بن محمد: «ليس كتاب المغازي عند أحد أصح منه عند زياد البكائي، وزياد في نفسه ضعيف، ولكن هو من أثبت الناس في هذا الكتاب، وذلك أنه باع داره وخرج يدور مع ابن إسحاق حتى سمع منه الكتاب»[2].

وابن هشام روى «سيرة ابن إسحاق» عن زياد البكائي، عن ابن إسحاق، ثم هذبها، واشتهرت عنه، وهي المعروفة بـ«سيرة ابن هشام»[3].

الثانية: توثيق الراوي في روايته عن أهل بلد معين، وتضعيفه في روايته عن أهل بلد آخر:

قد يوثق الراوي في روايته عن أهل بلد، لكونه حفظ عنهم، ويضعف في روايته عن أهل بلد آخر، لكونه لم يحفظ عنهم، إما لقلة مكثه عندهم، أو لكونه سمع منهم بعد ماكبر، أو لأسباب أخرى، وربما استثنوا من التوثيق أو التضعيف بعض شيوخه.

ومن أشهر من عرف بذلك إسماعيل بن عياش، قواه الجمهور في روايته عن أهل بلده أهل الشام، وضعفوه في غيرهم، كأهل الحجاز وأهل العراق، قال أبو داود: «سألت أحمد عن إسماعيل بن عياش فقال: ما حدث عن مشايخهم، قلت: الشاميين؟ قال: نعم، فأما حديث غيرهم عنده مناكير»[4]، وقال أبو طالب عن أحمد: «ما روى

---

(١) «تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص١١٤.
(٢) «تاريخ بغداد» ٨:٤٧٨.
(٣) «سيرة ابن هشام» ١:١٠، ١٢.
(٤) «سؤالات أبي داود» ص٢٦٤.

عن الشاميين فصحيح، وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح»[1].

وقال ابن معين: «إسماعيل بن عياش ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلّط في حفظه عنهم»[2]، وقال أيضاً: «إذا حدث عن الشاميين وذكر الخبر فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين خلّط ما شئت»[3].

وقد توارد على هذا المعنى جماعة من الأئمة، كعلي بن المديني، ودحيم، وعمرو بن علي الفلاس، والبخاري، وأبي زرعة، وابن عدي[4].

ومن هذا الضرب أيضاً: بقية بن الوليد الحمصي، قواه الأئمة فيما إذا روى عن الثقات، وصرح بالتحديث، لكن ذلك فيما يرويه عن أهل الشام، قال عبدالله بن علي بن المديني: سمعت أبي يقول: «بقية صالح فيما روى عن أهل الشام، وأما حديثه عن عبيد الله بن عمر وأهل الحجاز والعراق فضعفه فيها جداً»[5].

وقال ابن عدي: «صفته في روايات الحديث كإسماعيل بن عياش، إذا روى عن الشاميين فهو ثبت، وإذا روى عن المجهولين فالعهدة

---

(١) «الكامل» ١:٢٨٨، وانظر: «علل المروذي» ص١٤١، و«الجرح والتعديل» ٢:١٩٢، و«الكامل» ١:٢٨٩.

(٢) «تاريخ بغداد» ٦:٢٢٦.

(٣) «تهذيب الكمال» ٣:١٧٤، وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» ٣:٩، و«الجرح والتعديل» ٢:١٩٢، و«الكامل» ١:٢٨٩.

(٤) «سؤالات ابن أبي شيبة» ص١٦١، و«التاريخ الكبير» ١:٣٧٠، و«الجرح والتعديل» ٢:١٩٢، و«الكامل» ١:٢٩٢، ٢٩٦، و«تاريخ بغداد» ٦:٢٢٦، و«تهذيب الكمال» ٣:١٧٦ـ١٧٨، و«شرح علل الترمذي» ٢:٧٧٣.

(٥) «تاريخ بغداد» ٧:١٢٥.

منهم لا منه، وإذا روى عن غير الشاميين فربما وهم عليهم، وربما كان الوهم من الراوي عنه»[١].

وقال أبو زرعة في حديث رواه بقية عن المسعودي فأخطأ فيه: «إذا نقل بقية حديث الكوفة إلى حمص يكون هكذا»[٢].

وتلتقي هذه الصورة مع التي قبلها فيما إذا استثنى الأئمة بعض شيوخ الراوي في البلد الذي ضعف فيه أو وثق، أو كان تضعيفه أو توثيقه في ذلك البلد متفاوتاً.

فمن هؤلاء معمر بن راشد، فإنه ثقة ثبت، إلا في حديثه عن أهل الحجاز وأهل العراق، فإنه يهم فيه، واستثنوا من أهل الحجاز حديثه عن الزهري، وعبدالله بن طاووس، ثم إنه في بعض شيوخه من أهل العراق كثابت البناني، والأعمش، أضعف من روايته عن غيرهما.

قال ابن أبي خيثمة: «سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخفه، إلا عن الزهري، وابن طاوس، فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئاً، قال يحيى: وحديث معمر عن ثابت، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة، وهذا الضرب، مضطرب كثير الأوهام»[٣].

وقال ابن معين أيضاً: «معمر، عن ثابت: ضعيف»[٤].

---

(١) «الكامل» ٢: ٥١٢.

(٢) «شرح علل الترمذي» ٢: ٧٧٤.

(٣) «سير أعلام النبلاء» ٧: ١٠، و«شرح علل الترمذي» ٢: ٧٧٤، و«إكمال تهذيب الكمال» ١١: ٣٠٠، وفي الأول منها: «فخافه» بدل «فخفه»، وفي الثالث: «فخالفه».

(٤) «تهذيب الكمال» ٢٨: ٣٠٣.

وكذا قال ابن المديني في رواية معمر، عن ثابت، إن فيها أحاديث غرائب ومنكرة، وأشار إلى أنها تشبه أحاديث أبان بن أبي عياش[1].

وبمعنى كلام هذين الإمامين في رواية معمر، عن ثابت، جاء عن أحمد، والعقيلي[2].

وقال أحمد: «أحاديث معمر، عن الأعمش، التي يغلط فيها، ليس هو من عبدالرزاق، إنما هو من معمر ـ يعني الغلط ـ»[3].

وقال ابن رجب: «أما معمر في الأعمش فهو سيء الحفظ جداً، كذا ذكره ابن معين، والأثرم، والدارقطني»[4].

وقد اعتذر معمر عن ذلك بقوله: «سقطت مني صحيفة الأعمش، فإنما أتذكر حديثه، وأحدث من حفظي»[5].

وفرج بن فضالة الحمصي، الجمهور على تضعيف حديثه، ومن قواه فذلك في حديثه عن الشاميين خاصة، وأما حديثه عن أهل الحجاز فلا، وخاصة عن يحيى بن سعيد الأنصاري، قال عبدالرحمن بن مهدي: «حدث فرج بن فضالة عن أهل الحجاز أحاديث مقلوبة منكرة»[6].

وقال أحمد: «إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس، ولكنه حدث

---

(١) «علل ابن المديني» ص٧٢، و«شرح علل الترمذي» ٢: ٦٩١، ٨٠٤.
(٢) «المعرفة والتاريخ» ٢: ١٦٦، و«علل المروذي» ص١٥٠، و«شرح علل الترمذي» ٢: ٦٩١، وانظر أيضاً: «علل الترمذي الكبير» ٢: ٦٨٥.
(٣) «شرح علل الترمذي» ٢: ٧٢٠.
(٤) «شرح علل الترمذي» ٢: ٧٢٠.
(٥) «المعرفة والتاريخ» ٣: ٢٩.
(٦) «الكامل» ٦ : ٢٠٥٤، وانظر: «الجرح والتعديل» ٧: ٨٦.

عن يحيى بن سعيد مناكير»[1].

وقال أبو حاتم: «صدوق، يكتب حديثه ولا يحتج به، حديثه عن يحيى بن سعيد فيه إنكار، وهو في غيره أحسن حالاً...»[2].

وعباس بن الفضل الأنصاري البصري، متروك الحديث، لكن هو فيما حدث عن البصريين أحسن حالاً مما حدث به عن الكوفيين، قواه أحمد في حديثه عن البصريين، واستثنى من ذلك حديثاً باطلاً[3]، وقال ابن حبان: «كان إذا حدث عن خالد الحذاء، ويونس بن عبيد، وشعبة بن الحجاج أتى عنهم بأشياء تشبه أحاديثهم المستقيمة، وإذا روى عن عنبسة بن عبدالرحمن، والقاسم بن عبدالرحمن، وأهل الكوفة أتى بأشياء لا تشبه حديث الثقات، كأنه كان يحدث عن البصريين من كتابه، وعن الكوفيين من حفظه، فوقعت المناكير فيها من سوء حفظه، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بخبره»[4].

الثالثة: توثيق الراوي أو تضعيفه في رواية أهل بلد معين عنه:

قد يحدث بعض الرواة في بلد فيضبط حديثه، ويضبطه أهل ذلك البلد عنه، ثم يحدث في بلد آخر فيقع في حديثه أوهام، إما بسببه، أو بسبب الآخذين عنه.

---

(١) «سؤالات أبي داود» ص٢٦٤، وانظر: «سؤالات الآجري» ٢: ٢٣٧، و«تاريخ بغداد» ٢: ٣٩٥.

(٢) «الجرح والتعديل» ٧: ٨٦.
وانظر: «الكامل» ٦: ٢٠٥٥، و«تاريخ بغداد» ١٢: ٣٩٦.

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣١٨.

(٤) «المجروحين» ٢: ١٨٩.

فمن هؤلاء: زهير بن محمد الخراساني، حديث أهل العراق عنه مستقيم، وأما حديث أهل الشام عنه فضعيف جداً، حتى إن بعض الأئمة أبدى احتمالاً أن يكون غيره، قلب أهل الشام اسمه، ويساعد هذا انتشار تدليس الشيوخ في أهل الشام، لكن كأن الجمهور على أنه هو.

قال الأثرم: «سمعت أبا عبدالله ـ وذكر رواية الشاميين عن زهير بن محمد ـ قال: يروون عنه أحاديث مناكير هؤلاء، ثم قال لي: ترى هذا زهير بن محمد الذي يروي عنه أصحابنا؟ ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة، عبدالرحمن بن مهدي، وأبو عامر، أحاديث مستقيمة صحاح، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التنيسي عنه فتلك بواطيل موضوعة ـ أو نحو هذا، فأما أباطيل فقد قاله ـ»[1].

وذكر البخاري عن أحمد قوله: «كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر فقلب اسمه»[2].

وقال البخاري: «ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح»[3].

وذكر الترمذي حديثاً من رواية الوليد بن مسلم ـ وهو شامي ـ عنه، وسأل عنه البخاري فقال: «أنا أتقي هذا الشيخ، كأن حديثه موضوع، وليس هذا عندي بزهير بن محمد، وكان أحمد بن حنبل يضعف هذا الشيخ، ويقول: ينبغي أن يكونوا قلبوا اسمه، أهل الشام يروون عن

---

(١) «تهذيب الكمال» ٩: ٤١٧.

(٢) «التاريخ الكبير» ٣: ٤٢٨، و«التاريخ الصغير» ٢: ١٤٩.

(٣) «تهذيب الكمال» ٩: ٤١٨، وانظر: «التاريخ الكبير» ٣: ٤٢٨، و«التاريخ الصغير» ٢: ١٤٩، و«الكامل» ٣: ١٠٧٣.

زهير بن محمد هذا مناكير»[1].

وقد توارد على تضعيف رواية أهل الشام عن زهير بن محمد أئمة آخرون، كالعجلي، وأبي حاتم، والنسائي، وابن عدي[2].

وأيوب بن عتبة اليمامي، قواه بعضهم فيما حدث به باليمامة، دون ما حدث به بالعراق، قال أبو حاتم: «فيه لين، قدم بغداد ولم يكن معه كتبه، فكان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة، عن يحيى بن أبي كثير، قال لي سليمان بن شعبة هذا الكلام ـ وكان عالماً بأهل اليمامة ـ، وقال: هو أروى الناس عن يحيى بن أبي كثير، وأصح الناس كتاباً عنه»[3].

وقال أبو زرعة: «قال لي: سليمان بن داود بن شعبة اليمامي: وقع أيوب بن عتبة إلى البصرة وليس معه كتب فحدث من حفظه، وكان لا يحفظ، فأما حديث اليمامة ما حدث به ثمة فهو مستقيم»[4].

والجمهور على تضعيف أيوب بن عتبة مطلقاً، لم يفصلوا هذا التفصيل، وكأن الغالب روايات أهل العراق عنه[5].

ومعمر بن راشد البصري ثم اليمني، في حديث أهل البصرة عنه أوهام وخطأ، كان أتى إلى البصرة لزيارة أمه، فحدث من حفظه

---

(١) «العلل الكبير» ٢: ٩٥٢، و«سنن البيهقي» ٢: ٢٤٠، و«الميزان» ٢: ٨٤.
(٢) «الجرح والتعديل» ٣: ٥٩٠، و«تهذيب الكمال» ٩: ٤١٨، و«الكامل» ٣: ١٠٧٨، و«شرح علل الترمذي» ٢: ٧٧٧، و«تهذيب التهذيب» ٣: ٣٥٠.
(٣) «الجرح والتعديل» ٢: ٢٥٣.
(٤) «الجرح والتعديل» ٢: ٢٥٣، وانظر: «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٥٤٩.
(٥) «طبقات ابن سعد» ٥: ٤٠٤، و«التاريخ الكبير» ١: ٤٢٠، و«الكامل» ١: ٣٤٣، و«تاريخ بغداد» ٧: ٤، و«تهذيب الكمال» ٣: ٤٨٤.

فغلط[١]، قال أبو داود: «قلت لأحمد: ما حدث معمر بالبصرة؟ قال: أخطأ بالبصرة في أحاديث»[٢]، وقال أحمد أيضاً: «حديث عبدالرزاق، عن معمر، أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر ـ يعني باليمن ـ، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة»[٣].

وقال يعقوب بن شيبة: «سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب، لأن كتبه لم تكن معه»[٤].

وقال أبو حاتم: «ما حدث بالبصرة ففيه أغاليط، وهو صالح الحديث»[٥].

وعبدالرحمن بن أبي الزناد الفقيه المدني، مختلف فيه، لكن حديثه بالمدينة أصح وأقوى مما حدَّث به في بغداد، هكذا قاله جماعة من الأئمة، قال يعقوب بن شيبة: «في حديثه ضعف، سمعت علي بن المديني يقول: حديثه بالمدينة حديث مقارب، وما حدَّث به بالعراق فهو مضطرب»[٦]، وقال ابن المديني أيضاً: «ماحدث عبدالرحمن بن أبي الزناد بالمدينة فهو صحيح، وما حدّث به ببغداد أفسده البغداديون، ورأيت عبدالرحمن (يعني ابن مهدي) خط على أحاديث عبدالرحمن بن أبي الزناد، وكان يقول في حديث: عن مشيختهم، ولقنه البغداديون: عن فقهائهم، وعدَّهم، فلان وفلان وفلان»[٧].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» ٧: ٨.
(٢) «مسائل أبي داود» ص٤٠٩.
(٣) «شرح علل الترمذي» ٢: ٧٦٧.
(٤) «شرح علل الترمذي» ٢: ٧٦٧.
(٥) «الجرح والتعديل» ٨: ٢٥٧.
(٦) «تاريخ بغداد» ١٠: ٢٢٩، وانظر: «شرح علل الترمذي» ٢: ٧٧٠.
(٧) «تاريخ بغداد» ١٠: ٢٢٩.

وقال عمرو بن علي الفلاس: «عبدالرحمن بن أبي الزناد فيه ضعف، وما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد»[1].

وكذا قال الساجي[2].

وشريك بن عبدالله القاضي، مختلف فيه أيضاً، وذكر أحمد أن حديث شريك بواسط أصح من غيره، قال أبو داود: «سمعت أحمد يقول: عباد بن العوام، وإسحاق ـ يعني الأزرق ـ، ويزيد كتبوا عن شريك بواسط من كتابه، قدم عليهم في حفر نهر، قال أحمد: سماع هؤلاء أصح عنه ـ يعني سماع أهل واسط ـ، سمعت أحمد يقول: كأن حديث أهل واسط عن شريك لا يشبه حديث شريك»[3].

وقال ابن المديني: «كان عسراً في الحديث، وإنما كان حديث شريك وقع بواسط، قدم عليهم في حفر نهر، فحمل عنه إسحاق الأزرق وغيره»[4].

وكذا قال محمد بن عبدالله بن عمار، لكنه قصر ذلك على إسحاق الأزرق، قال: «شريك كتبه صحاح، فمن سمع منه من كتبه فهو صحيح، ولم يسمع من شريك من كتابه إلا إسحاق الأزرق»[5].

وجرير بن حازم البصري، ذهب إلى مصر فحدث من حفظه أحاديث وقع فيها وهم وغلط، قاله أحمد، والساجي،

---

(١) «تاريخ بغداد» ١٠ : ٢٢٩.

(٢) «تاريخ بغداد» ١٠ : ٢٣٠.

(٣) «مسائل أبي داود» ص٤٣٠، وانظر: «سؤالات أبي داود» ص٣٢١، و«مسائل إسحاق» ٢ : ١٩٨.

(٤) «تاريخ بغداد» ٩ : ٢٨٣.

(٥) «شرح علل الترمذي» ٢ : ٧٥٩.

وغيرهما[1].

ويزيد بن هارون الواسطي، ثقة ثبت، وحديثه بواسط أقوى من حديثه ببغداد، قال أحمد: «يزيد بن هارون من سمع منه بواسط هو أصح ممن سمع ببغداد، لأنه كان بواسط يلقن فرجع إلى ما في الكتب»[2].

ومحمد بن عبد الرحمن المدني الفقيه، المعروف بابن أبي ذئب، ثقة ثبت، إلا أن حديثه بالحجاز أصح من حديثه بالعراق، ففي حديثه بالعراق أغلاط، ذكر مسلم أن سماع الحجازيين منه صحيح ـ قال: «وفي حديث العراقيين وهم كبير، ولعله كان يلقن فيتلقن ـ يعني بالعراق ـ»[3].

وشبيب بن سعيد الحبطي البصري، ثقة، وحدث بمصر أحاديث مناكير، قال ابن المديني: «ثقة، كان يختلف في تجارة إلى مصر، وكتابه كتاب صحيح، وقد كتبتها عن ابنه أحمد»[4].

وقال ابن عدي: «كأن شبيباً إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس، عن الزهري ـ إذ هي أحاديث مستقيمة ـ ليس هو شبيب بن سعيد الذي يحدث عنه ابن وهب بالمناكير التي يرويها عنه، ولعل شبيباً بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه، فيغلط ويهم، وأرجو أن لا يتعمد شبيب هذا الكذب»[5].

---

(١) «إكمال تهذيب الكمال» ٣: ١٨١، ١٨٢.
(٢) «مسائل صالح» ص٣٣١.
(٣) «شرح علل الترمذي» ٢: ٧٨٠، وانظر: «التمييز» لمسلم ص١٩١، و«فتح الباري» لابن حجر ١٠: ٤٤٣.
(٤) «الكامل» ٤: ١٣٤٦.
(٥) «الكامل» ٤: ١٣٤٧.

والوليد بن مسلم الدمشقي، قال ابن رجب: «ظاهر كلام أحمد أنه إذا حدث بغير دمشق ففي حديثه شيء، قال أبو داود: سمعت أبا عبدالله سئل عن حديث الأوزاعي عن عطاء، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «عليكم بالباءة...»، قال: هذا من الوليد، يخاف أن يكون ليس بمحفوظ عن الأوزاعي، لأنه حدث به الوليد بحمص، ليس هو عند أهل دمشق، وتكلم أحمد أيضاً فيما حدث به الوليد من حفظه بمكة»[1].

ومحمد بن إبراهيم أبو أمية الطرسوسي، ما حدث به في مصر فيه أوهام، قال ابن حبان: «دخل مصر فحدثهم من حفظه من غير كتاب بأشياء أخطأ فيها، فلا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا ما حدث من كتابه»[2].

الرابعة: توثيق الراوي أو تضعيفه في صفة معينة في الرواية:

هناك صفة في الرواية تحتاج إلى درجة عالية من الحفظ والتثبت، وربما فعلها من في حفظه شيء فلم يحكم الرواية، وهذه الصفة هي أن يجمع الراوي عدداً من شيوخه فيروي عنهم جميعاً، وكثيراً ما يكون بينهم اختلاف في الإسناد أو المتن، فيحمل حديث بعضهم على بعض دون تمييز، ويستدل الأئمة بهذا على أن هذا الراوي في حفظه شيء، ويتأكد هذا في حال جمعه لعدد من شيوخه.

---

(١) «مسائل أبي داود» ص٤١٣، و«شرح علل الترمذي» ٢: ٧٧٢.
(٢) «ثقات ابن حبان» ٩: ١٣٧.

ومن هؤلاء: حماد بن سلمة، قال أحمد عن حديث حماد بن سلمة، عن أيوب، وقتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة الخشني، عن النبي ﷺ (في آنية المشركين): «هذا من قبل حماد (يعني ذكر أبي أسماء الرحبي في طريق أيوب، وأن الصواب فيه: عن أبي قلابة، عن أبي ثعلبة) كان لا يقوم على مثل هذا، يجمع الرجال، ثم يجعله إسناداً واحداً، وهم يختلفون»[1].

وقال أبو يعلى الخليلي: «ذاكرت بعض الحفاظ قلت: لم لم يدخل البخاري حماد بن سلمة في «الصحيح»؟ قال لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس، يقول: حدثنا قتادة، وثابت، وعبدالعزيز بن صهيب، وربما يخالف في بعض ذلك، فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد فيقول: أخبرنا مالك، وعمرو بن الحارث، والأوزاعي، ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ»[2].

ومثله محمد بن إسحاق، قال أحمد في رواية إسحاق بن هانيء: «إبراهيم بن سعد من أحسن الناس حديثاً عن محمد بن إسحاق، فإذا جمع بين رجلين ـ يقول: حدثني فلان وفلان ـ لم يحكمه»[3].

وقال المروذي: «سألته عن محمد بن إسحاق كيف هو؟ فقال: هو

---

(١) «شرح علل الترمذي» ٢: ، وانظر: «حماد بن سلمة ومروياته في مسند أحمد عن غير ثابت» حديث ٦٨.

(٢) «الإرشاد» ١ :٤١٧.

وانظر أيضاً: «صحيح ابن حبان» ١ :١٥٤، و«حماد بن سلمة ومروياته في مسند أحمد عن غير ثابت» ص٨٢.

(٣) «مسائل إسحاق» ٢ :٢٢٥.

حسن الحديث، ولكنه إذا جمع عن رجلين، قلت: كيف؟ قال: يحدث عن الزهري ورجل آخر، فيحمل حديث هذا على هذا»[1].

وسأله أيوب بن إسحاق بن سافري عن ابن إسحاق هل يقبله إذا تفرد بحديث، فقال: «لا والله، إني رأيته يحدث عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا»[2].

وربما كان الراوي ضعيفاً في نفسه، ويزداد ضعفاً إذا صنع ذلك، مثل ليث بن أبي سليم، قال ابن معين فيه: «ضعيف الحديث عن طاووس، وإذا جمع طاووس وغيره زيادة هو ضعيف»[3].

الخامسة: تقوية الراوي إذا حدث من كتابه، وتضعيفه إذا حدث من حفظه:

ضبط الرواية له طريقان، أحدهما: حفظها في الصدور، والآخر: تقييدها بكتاب، ولكل واحد منهما ما يميزه، فأما حفظ الصدر فأهم ميزاته أنه لا يدخله التحريف والتبديل، إذ هو علم في صدر صاحبه، وأما الكتب فهي عرضة لذلك، فتحتاج إلى مزيد صيانة وحفظ، وإلا حُرِّفت وأدخل فيها ما ليس منها، وكانت الكتب تمثل عبئاً على صاحبها حين يريد السفر، فيبحث عن شخص كفؤ ليودعها إياه[4].

---

(١) «علل المروذي» ص٦١.
(٢) «تاريخ بغداد» ١ : ٢٣٠.
(٣) «علل المروذي» ص٢١٦.
وانظر: «الجرح والتعديل» ٦ :١٧٨، و«سؤالات البرقاني للدارقطني» ص٥٨، و«شرح علل الترمذي» ٢ : ٨١٤.
(٤) انظر: «معرفة الرجال» ١ :٨٦.

ولهذا السبب ـ وهو الخوف من التلاعب بها ـ عمد بعض الرواة إلى كتبه فدفنها أو أحرقها، أو غسلها، خشية أن تقع في يد من لا يعرف قيمتها أو يزورها، ومنهم من كان يوصي بذلك بعد موته(١)، قال الذهبي بعد أن ذكر عن شعبة بن الحجاج أنه أوصى بغسلها: «هذا قد فعله غير واحد، بالغسل، وبالحرق، وبالدفن، خوفاً من أن تقع في يد إنسان واهٍ يزيد فيها أو يغيرها»(٢).

وقد يقع ذلك ـ وهو التغيير في الكتاب ـ بسبب حادث، كما في قصة أحمد بن عمر الوادي، انهدمت داره، وتقطعت الكتب، واختلطت عليه، فصار يخطىء من كتابه(٣).

وحفظ الصدر لا يعتريه حين التحديث به والنقل منه ما يعتري التحديث والنقل من الكتاب، ولا سيما حين الكبر وضعف البصر، إذ يعتري التحديث من الكتاب أو النقل منه الخطأ في قراءة بعض الكلمات، وانتقال البصر من إسناد حديث أو متنه إلى إسناد أو متن حديث آخر، وهو ما يعرف بسبق النظر، وقد تقدم شيء من ذلك في الكلام على الفرق بين أصول الرواة العتيقة وبين كتبهم الجديدة ومصنفاتهم في المبحث الأول من هذا الفصل.

روى معاوية بن صالح قال: «قال يحيى (يعني ابن معين) يوماً لرجل ذاكره بحديث من حديث سفيان، عن الزبير بن عدي، عن أنس، عن النبي ﷺ: «إذا صلت المرأة خمسها. . .»، فقال: من حدث بذا؟

---

(١) انظر: «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٢١٥.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ٧: ٢١٣، ٢٢٣.

(٣) «الضعفاء الكبير» ٣: ٢٦٧.

قال: أبو عصام (يعني رواد بن الجراح)، قال يحيى: نعم رواد، نعم ذاك حدث عن سفيان، تخايل له سفيان، لم يحدثه سفيان بذا قط، إنما حدثه عن الزبير: «أتينا أنساً نشكو الحجاج...»، وينبغي أن يكون إلى جانب سفيان: عن الربيع بن صبيح، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، عن النبي ﷺ»[1].

ثم إن الحفظ في الصدر قريب التناول، يرتحل وينزل مع صاحبه حيث حل وارتحل، ولا يتهيأ ذلك في الكتاب دائماً.

وقد كان الاعتماد في الصدر الأول على حفظ الصدر قبل انتشار الكتابة، واتساع الرواية، بل كان بعضهم ينهى عن الكتابة، وربما عيروا من اعتمد عليها، كما قال الأوزاعي: «كان هذا العلم كريماً، يتلاقاه الرجال بينهم، فلما دخل في الكتب دخل فيه غير أهله»[2].

ثم لما اتسعت الرواية وطالت الأسانيد، وانتشرت الكتابة، وذلك في نهاية القرن الأول وما بعده، صار الاعتماد على ضبط الكتاب، إلى جانب حفظ الصدر، كما قال ابن المبارك: «لولا الكتاب ما حفظنا»[3]، وقال أيضاً: «الحبر في الثوب خلوق العلماء»[4]، حتى خشي بعض الأئمة أن يعتمد الطلبة على الكتاب ويدعوا الحفظ، قال عبدالله بن

---

(١) «تاريخ دمشق» ١٨: ٢٠٩.
وانظر أمثلة أخرى في: «علل ابن أبي حاتم» ١: ٧٧ مسألة ٢٠٧، و«المعرفة والتاريخ» ١: ٧١٤_٧١٥، و«الجرح والتعديل» ٩: ٢٤٨، و«الكفاية» ص١٤٦، و«تهذيب الكمال» ٧: ١٥٠_١٥٣.

(٢) «الكامل» ١: ١٠١، و«سير أعلام النبلاء» ٧: ١١٤.
وانظر: «الجامع لأخلاق الراوي» ٢: ٢٥٠_٢٥٤.

(٣) «سير أعلام النبلاء» ٨: ٤٠٩.

(٤) «سير أعلام النبلاء» ٨: ٤٠٩.

إدريس: «كان أبي يقول لي: احفظ، وإياك والكتاب، فإذا جئت فاكتب، فإن احتجت يوماً، أو شغلك قلبك وجدت كتابك»[1].

وليس معنى ذلك أن الاعتماد على الحفظ وحده قد انقرض، فقد استقر العمل على الاكتفاء بأحد الأمرين للحفظ، حفظ الصدر، أو ضبط الكتاب، كما قال الشافعي في شروط المحدث الذي تقبل روايته: «حافظاً إن حدث من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه»[2].

وقال محمد بن أبي الحواري: «سمعت مروان ـ يعني ابن محمد ـ يقول: ثلاثة ليس لصاحب الحديث عنها غنى: الحفظ، والصدق، وصحة الكتب، فإن أخطأ واحدة وكانت فيه ثنتان لم يضره، إن أخطأ الحفظ ورجع إلى الصدق، وصحة كتب ـ لم يضره، قال مروان: طال الإسناد وسيرجع الناس إلى الكتب»[3].

والأمر كما قال مروان، فالاعتماد على الحفظ وحده قد قلّ جداً، ولذا نجد الأئمة ينصون على من ليس له كتب، فالحفظ وحده لا يقوم به إلا قوي الحافظة، وإلا وقع في أوهام، فقد سئل أحمد عن الحكم ابن عطية البصري فقال: «لا أعلم إلا خيراً» فذكر له حديث يرويه فتعجب، ثم استدرك قائلاً: «هؤلاء الشيوخ لم يكونوا يكتبون، إنما كانوا يحفظون، ونسبوا إلى الوهم، أحدهم يسمع الشيء فيتوهم

---

(١) «المعرفة والتاريخ» ٣: ٣٠.

(٢) «الرسالة» ص٣٧٠.

وانظر كلام الحميدي في شروط قبول التحديث من الكتاب وإن لم يحفظ ما فيه في: «الجرح والتعديل» ٢: ٢٧.

(٣) «الكامل» ١: ١٦٦، و«الجرح والتعديل» ٢: ٣٦، وليس فيه قول مروان الأخير.

فيه»[1].

وكذا قال أبو حاتم حين ذكر جماعة من الرواة وأنه لا يحتج بحديثهم؟ فقيل له: ما معنى لا يحتج بحديثهم، فقال: «كانوا قوماً لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت»[2].

ومن هو قوي الحافظة موصوف بذلك ربما لم يسلم من الوقوع في الخطأ إذا لم يكن له كتاب، كما في قصة أيوب السختياني أحد الحفاظ الكبار، فقد سئل ابن معين عن أحاديث أيوب ـ اختلاف ابن علية، وحماد بن زيد، فقال: «إن أيوب كان يحفظ، وربما نسي الشيء»، وروى ابن معين عن عبدالصمد بن عبدالوارث، عن أبيه، عن أيوب أنه كان إذا قدم البصرة يقول: «خذوها رطبة قبل أن تتغير ـ ولم يكن يكتب، ولا يكتب ـ»، وقيل ليحيى: كان شعبة هَمَّ أن يترك حديث أيوب؟ قال: «كان أيوب خيراً من شعبة، ولكن لحال أنه كان يحفظ، ولم يكن يكتب»[3].

ويشار هنا إلى أن انتشار الكتابة لم يحل مشكلة الخطأ في الرواية تماماً، وذلك لأسباب عديدة، منها ما تقدمت الإشارة إليه من وقوع التحريف والتبديل فيها، ومنها أن كثيراً ممن كان يكتب إنما يكتب من حفظه بعد سماعه من شيخه بمدة تطول أو تقصر، وذلك لأمر يقوم في

---

(١) «تهذيب التهذيب» ٢:٤٣٦، وانظر: «علل المروذي» ص١٠٣، و «الجرح والتعديل» ٣:١٢٦.

(٢) «الجرح والتعديل» ٢:١٣٣.

(٣) «من كلام ابن معين ـ رواية الدقاق» ص٨٠ـ٨١.

الراوي نفسه كأن يكون بطيء الكتابة، فلا يمكنه ذلك في وقت السماع، أو يكتب في المجلس كتابة مبدئية، ثم ينقلها إلى الكتاب بعد، أو يقوم في شيخه، فكان بعضهم يأبى أن يكتب عنه شيء، وهذا يفسر لنا جانباً من وقوع الأخطاء في أصول الرواة وكتبهم.

قال الترمذي: «أكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون، ومن كتب منهم إنما كان يكتب لهم بعد السماع»[1].

ومن الأسباب أيضاً ـ وهو موضع الشاهد هنا ـ أن بعض من ضبط أصوله وكتبه لم يلتزم حين التحديث أن يحدث منها، بل ربما حدث من حفظه، ونحن نعرف أن من أهم مميزات ضبط الكتاب أن التحديث منه ـ إذا ضبط الكتاب وحرر، وصين عن الزيادة والنقص ـ أبعد عن الغلط والسهو، إذ حفظ الصدر مهما كانت قوة الحافظة عرضة لذلك، كما قال أحمد: «كان ابن المبارك يحدث من الكتاب، فلم يكن له سقط كثير، وكان وكيع يحدث من حفظه، فكان يكون له سقط، كم يكون حفظ الرجل؟»[2].

وقال الذهبي: «لا ريب أن الأخذ من الصحف، وبالإجازة، يقع فيه خلل، ولا سيما في ذلك العصر، حيث لم يكن بعد نقط ولا

(١) «سنن الترمذي» ٧:٧٤٦.
وهذه المسألة من دقائق علم (النقد)، ولم أر من تعرض لها بتوسع، وانظر نصوصاً أخرى فيها في: «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٣٦٧ فقرة ١٩٣، ٢٦٢٩، و«معرفة الرجال» ٢:٧٥ـ٧٨، ١٩٣، ١٩٥، ٢١٩، و«المعرفة والتاريخ» ١:٧٢١، ٢:١٣٠، ١٣١، ٨٢٩ـ٨٣٠، و«تاريخ بغداد» ١٠:٣١٢، ١٤:١٢٢ـ١٢٤، و«الكفاية» ص٢٤١.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ٨:٤٠٧.

شكل، فتتصحف الكلمة بما يحيل المعنى، ولا يقع مثل ذلك في الأخذ من أفواه الرجال، وكذلك التحديث من الحفظ يقع فيه الوهم، بخلاف الرواية من كتاب مُحرَّر»(١).

وقد دفع هاجس الخوف من الخطأ والسهو حين التحديث من الحفظ جماعة من الرواة إلى التزام التحديث من الكتاب، مع قوة حافظتهم، قال أبو بكر الخلال: «عن عباس بن محمد الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: دخلت على أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل، فقلت له: أوصني، فقال: لا تحدث المسند إلا من كتاب، قال: وكذلك قال علي بن المديني، قال لي سيدي أحمد بن حنبل: لا تحدث إلا من كتاب»(٢).

وقال ابن المديني أيضاً: «ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبدالله أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة»(٣).

وقال ابن حبان في محمد بن المثنى أبي موسى المعروف بالزَّمِن: «كان صاحب كتاب، لا يحدث إلا من كتابه»(٤).

ومن طريف ما يذكر هنا قصة أبي بكر بن أبي شيبة حين ورد بغداد، فقد روى الخطيب من طريق محمد بن إبراهيم الأنماطي المعروف بمربع قال: «قدم علينا أبو بكر بن أبي شيبة، فانقلبت به

---

(١) «سير أعلام النبلاء» ٧: ١١٤.
(٢) «تهذيب الكمال» ١: ١٦٥
(٣) «شرح علل الترمذي» ١: ٤٨١.
(٤) «الثقات» ٩: ١١١.

بغداد، ونصب له المنبر في مسجد الرصافة، فجلس عليه، فقال من حفظه: حدثنا شريك، ثم قال: هي بغداد، وأخاف أن تزل قدم بعد ثبوتها، يا أبا شيبة (يعني ابنه إبراهيم) هات الكتاب»(١).

ودفع هذا السبب بعض الأئمة إلى التزام عدم السماع من بعض الرواة الذين يخشى من خطئهم إذا حدثوا من حفظهم إلا من كتبهم، قال أحمد: «كان حفظ المقرىء (يعني عبدالله بن يزيد) رديئاً، وكنت لا أسمع منه إلا من كتاب»(٢).

وقال أحمد أيضاً: «كل ما سمعنا من غندر من أصل كتابه ـ قرأه علينا ـ، إلا حديثاً واحداً عن عبدالرحمن بن القاسم، طويل، من حديث شعبة، في بيعة أبي بكر»(٣).

وقال يحيى بن معين: «قال لي عبدالرزاق: اكتب عني ولو حديثاً واحداً من غير كتاب، فقلت: لا ، ولا حرفاً»(٤).

ولا شك أن التزام الرواة بالتحديث من كتبهم لو تم لكان أضبط للرواية وأحكم، كما قال الذهبي: «الورع أن المحدث لا يحدث إلا من كتاب، كما كان يفعل ويوصي به إمام المحدثين أحمد بن حنبل»(٥).

غير أن الواقع بخلاف ذلك، فقد حدث الكثير من الرواة من

---

(١) «تاريخ بغداد» ١٠: ٦٧.
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ٤٧٤.
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ١٧٥، وانظر: «المعرفة والتاريخ» ٢: ١٥٦ـ١٥٧، و«تهذيب التهذيب» ٩:
(٤) «مسند أحمد» ٣: ٢٩٧، وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٦٠٥ـ٦٠٦، ٣: ١٥.
(٥) «سير أعلام النبلاء» ٩: ٣٨٣.

حفظهم، مع أن لهم كتباً صحيحة، ومن هؤلاء من قيل فيهم إنهم لا يحدثون إلا من كتاب، أي أنهم ربما حدثوا من الحفظ أيضاً، كما قال أبو زرعة الرازي في إبراهيم بن موسى الرازي: «أتقن من أبي بكر بن أبي شيبة، وأصح حديثاً منه، لا يحدث إلا من كتابه، لا أعلم أني كتبت عنه خمسين حديثاً من حفظه»[1].

وللتحديث من الحفظ أسباب عديدة، أحدها العامل النفسي، فإن القوم أصحاب حفظ، يتفاخرون بذلك، وليس من السهل على أحدهم أن يلتزم التحديث من الكتاب، ففيه غضاضة عليه، لا سيما حين يشعر أنه مقصود بذلك لخوف خطئه، كما تقدم آنفاً في كلام عبدالرزاق مع يحيى بن معين.

ومن ذلك قصة همام بن يحيى البصري، كان يحدث من حفظه فيخطىء أحياناً، ويخالف فيما يروي فلا يرجع إلى كتابه، ثم إنه رجع بعد فعرف أنه يخطىء، قال عفان: «كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه، ثم رجع بعد فنظر في كتبه، فقال: يا عفان كنا نخطىء كثيراً، فنستغفر الله تعالى»[2].

وقد اضطره إلى الرجوع إلى كتبه أخيراً أنه أصابته مثل الزمانة (الزمانة: المرض الدائم) فكان يحدثهم من كتبه، قاله أحمد[3].

وقد توارد جماعة من الأئمة عن أن هماماً يخطىء إذا حدث من

---

(١) «الجرح والتعديل» ٢: ١٣٧.

(٢) «تهذيب التهذيب» ١١: ٧٠، وانظر: «سؤالات أبي داود» ص٣٣٥، و«العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٥٧.

(٣) «سؤالات أبي داود» ص٣٣٥.

حفظه، وأنه قوي إذا حدث من كتابه، منهم يزيد بن زريع، وعبدالرحمن بن مهدي، وأحمد، وابن المديني، وأبو حاتم، والساجي[1].

ومن الأسباب أيضاً: رحلة الراوي إلى غير بلده، فيضطر إلى التحديث من حفظه، حيث لا كتب معه، كما تقدم في الصورة الثالثة في قصة معمر، وتحديثه بالبصرة من حفظه، وشبيب بن سعيد الحبطي، وأبي أمية الطرسوسي، وتحديثهما بمصر من حفظهما.

وقال أبو حاتم في معرض كلامه عن حديث أخطأ فيه جعفر بن برقان: «قدم جعفر الكوفة وليس معه كتب، فكان يحدث من حفظه فيغلط»[2].

ومنها: أن يحال بين الراوي وبين كتابه، فقد يضيع منه، كما تقدم في الصورة الثانية في قصة معمر مع شيخه الأعمش، حيث سقطت منه صحيفته.

ومثله حماد بن سلمة مع شيخه قيس بن سعد، ضاع منه كتابه في طريق مكة، فكان يحدث عنه من حفظه فيخطىء عليه[3]، وقد قيل إنه كتبه على باب، ثم محاه[4].

وكان هشيم يضعف في الزهري، فيقال إنه ضاع منه كتابه، فكان

---

(١) «سؤالات أبي داود» ص٣٣٥، و«العلل ومعرفة الرجال» ١:٣٥٧، و«معرفة الرجال» ١:١٢٢، و«الجرح والتعديل» ٩:١٠٨، و«شرح علل الترمذي» ٢:٧٥٨، و«تهذيب التهذيب» ١١:٧٠.

(٢) «علل الحديث» ١:٢٥٤.

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٣:١٢٧، و«المعرفة والتاريخ» ٢:١٥٢.

(٤) «المحدث الفاصل» ص٣٨٣.

يحدث بما علق في ذهنه[1].

وكذلك أبو عوانة في قتادة، قال ابن المديني: «كان أبو عوانة في قتادة ضعيفاً، لأنه كان ذهب كتابه...»[2].

وذكر أحمد حديثاً استنكره على شيخه محمد بن عبدالله الأنصاري، فقال: «كانت كتب الأنصاري ذهبت في أيام المنتصر، فكان بعد يحدث من كتب غلامه، وكان هذا من تلك»[3].

أو تسرق كتبه، كما تقدم في الصورة الأولى في قصة عبدالرزاق بن عمر الدمشقي، حيث سرق كتابه عن الزهري.

أو يتلف الراوي كتبه بالدفن وغيره كما تقدم الحديث عنه في أول هذه الصورة، وكما في حال يوسف بن أسباط، قال البخاري: «قال صدقة: دفن يوسف بن أسباط كتبه، فكان بعد يقلب عليه فلا يجيء كما ينبغي، يضطرب في حديثه»[4]، وقال البخاري أيضاً في يوسف: «دفن كتبه، فكان لا يجيء حديثه بعد كما ينبغي»[5].

ومثله مؤمل بن إسماعيل العدوي، دفن كتبه فكان يحدث من حفظه، فكثر خطؤه[6].

أو يصاب بالعمى فلا يتمكن من قراءة كتابه، قال عبدالله بن علي بن المديني: «سئل أبي عن سويد بن سعيد الأنباري فحرك رأسه،

---

(١) انظر: «تاريخ بغداد» ١٤: ٨٧، و«الجامع لأخلاق الراوي» ٢: ١٤٢.
(٢) «تاريخ بغداد» ١٣: ٤٦٣.
(٣) «مجموع فتاوى ابن تيمية» ٢٥: ٢٥٢.
(٤) «التاريخ الصغير» ٢: ٢٦٥.
(٥) «التاريخ الكبير» ٨: ٣٨٥.
(٦) «تهذيب الكمال» ٢٩: ١٧٨.

وقال: ليس بشيء، وقال: الضرير إذا كانت عنده كتب فهو عيب شديد، وقال: هذا أحد رجلين: إما رجل يحدث من كتابه، أو من حفظه...»[1].

ومن هؤلاء: علي بن مسهر، ثقة، قال فيه العجلي: «صاحب سنة، ثقة في الحديث، ثبت فيه، صالح الكتاب...»[2]، لكنه عمى في آخر عمره فصار يحدث من حفظه فيخطىء، قال أحمد لما سئل عنه: «لا أدري كيف أقول، كان قد ذهب بصره، وكان يحدثهم من حفظه»[3].

وقد قيل إنه دفن كتبه قبل ذلك، قاله عبدالله بن نمير[4]، وأشار إليه أحمد أيضاً، قال ابن رجب: «ذكر الأثرم عن أحمد أنه أنكر حديثاً، قيل له: رواه علي بن مسهر، فقال: إن علي بن مسهر كانت كتبه قد ذهبت، فكتب بعد، فإن كان روى هذا غيره وإلا فليس بشيء يعتمد»[5].

ومحمد بن ميمون أبو حمزة السكري، ثقة صحيح الكتاب، كما قال ابن المبارك[6]، لكنه عمي في آخر عمره، قال أحمد: «من سمع من أبي حمزة السكري - وهو مروزي - قبل أن يذهب بصره فهو

---

(١) «تاريخ بغداد» ٩:٢٢٩، وانظر أقوال العلماء في قبول سويد للتلقين بعدما عمي في: «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤٠٨، و«تاريخ بغداد» ٩:٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١.

(٢) «تهذيب التهذيب» ٧:٣٨٤.

(٣) «الضعفاء الكبير» ٣:٢٥١.

(٤) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢:٤٢٣.

(٥) «شرح علل الترمذي» ٢:٧٥٥.

(٦) «الجرح والتعديل» ٨:٨١.

صالح، سمع منه علي بن الحسن قبل أن يذهب بصره، وسمع عتاب بن زياد منه بعدما ذهب بصره»[1].

وقال النسائي: «لا بأس به، إلا أنه كان قد ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد»[2].

وعبد الزراق بن همام الصنعاني، ثقة إمام مشهور، لكن الذي يظهر أن في حفظه شيئاً، فكان الأئمة يأخذون عنه من كتابه وهو صحيح البصر، كما تقدم آنفاً عن ابن معين، ومثله عن أحمد أيضاً وغيره، وقد خطأه الأئمة في أحاديث، وذكروا أنه كان يحدث بها من حفظه[3]، وذلك أنه لما عمي صار يحدث من حفظه، وربما لقن ما ليس في كتابه، فجاءت عنه أحاديث مناكير، قال أحمد: «حديث عبدالرزاق حديث أبي هريرة: «النار جبار»، إنما هو: «البئر جبار»، وإنما كتبنا كتبه على الوجه، وهؤلاء الذين كتبوا عنه سنة ست ومئتين إنما ذهبوا إليه وهو أعمى، فلُقِّن فقبله ومرَّ فيه»[4]، وقال أحمد أيضاً: «أتينا عبدالرزاق قبل المئتين، وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع»[5].

فهذه أسباب للتحديث من الحفظ دون الكتاب، وقد يكون هناك

---

(١) «سؤالات أبي داود» ص٣٥٩، وانظر: «شرح علل الترمذي» ٢: ٧٥٤.
(٢) «سنن النسائي الكبرى» ٢: ١٢٢ بعد حديث ٢٦٧٧.
(٣) «علل الدارقطني» ٩: ٢٥٣، و«شرح علل الترمذي» ٢: ٧٥٦ـ٧٥٧.
(٤) «مسائل إسحاق» ٢: ٢٠٢.
(٥) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» ١: ٤٥٧، وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ١٥ـ١٦، و«مسائل إسحاق» ٢: ٢٠٤، ٢٣٣، و«مقدمة ابن الصلاح» ص٥٩٧، و«تهذيب الكمال» ١٨: ٥٧ـ٥٨، و«شرح علل الترمذي» ٢: ٧٥٢ـ٧٥٤.

غيرها.

والحاصل أن التحديث من الحفظ ووقوع الخطأ من الراوي مع صحة كتابه كثير في الرواة، وقد أكثر الأئمة من النص عليه، كما في الأمثلة السابقة.

ومن أمثلته أيضاً: جرير بن حازم، ثقة، لكنه يخطىء ويهم، وعزا الأئمة ذلك إلى تحديثه من حفظه، فإن كتابه صحيح، قال ابن معين: «جرير بن حازم أمثل من أبي هلال، وكان صاحب كتاب»[1].

وقال البخاري: «هو صحيح الكتاب، إلا أنه ربما وهم في الشيء»[2].

وقال ابن حبان: «كان يخطىء؛ لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه»[3].

ويونس بن يزيد الأيلي، وثقه الجمهور، لكن وصفه وكيع بسوء الحفظ[4]، وقال ابن المبارك: «يونس ما حدث من كتابه فهو ثقة»، عقب عليه ابن المديني بقوله: «هو بمنزلة همام، إذا حدث من كتابه عن قتادة فهو ثقة»[5].

وقال ابن المبارك أيضاً: «كتابه صحيح»[6].

---

(١) «الجرح والتعديل» ٢: ٥٠٥.
(٢) «العلل الكبير» ١: ٣٨٠.
(٣) «الثقات» ٦: ١٤٥.
(٤) «سؤالات أبي داود» ص٢٦٨، و«أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٦٨٥، و«الجرح والتعديل» ٩: ٢٤٨.
(٥) «معرفة الرجال» ١: ١٢٢.
(٦) «الجرح والتعديل» ٩: ٢٤٨.

وقال عبدالرحمن بن مهدي: «لم أكتب حديث يونس بن يزيد إلا عن ابن المبارك، فإنه أخبرني أنه كتبها عنه من كتابه»[1].

وقال أحمد: «إذا حدث من حفظه يخطىء»[2].

وقال أبو زرعة: «كان صاحب كتاب، فإذا حدث من حفظه لم يكن عنده شيء»[3].

وعبدالعزيز الدراوردي، قال فيه أحمد: «كتابه أصح من حفظه»[4]، وقال أيضاً: «إذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطىء»[5].

وقال ابن معين: «الدراوردي ما روى من كتابه فهو أثبت من حفظه»[6].

وقال أبو زرعة: «سيء الحفظ، فربما حدث من حفظه الشيء فيخطىء»[7].

وعبدالله بن نافع الصائغ المدني، مختلف فيه، قال فيه البخاري: «في حفظه شيء»[8]، وقال أيضاً: «تعرف حفظه وتنكر، وكتابه

---

(١) «شرح علل الترمذي» ٢: ٧٦٥.
(٢) «شرح علل الترمذي» ٢: ٧٦٥، وانظر: «مسائل أبي داود» ص٤٠٩.
(٣) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٦٨٥.
(٤) «سؤالات أبي داود» ص٢٢١.
(٥) «الجرح والتعديل» ٥: ٣٩٦، وانظر: «علل المروذي» ص١٢٢، و«شرح علل الترمذي» ٢: ٧٥٨.
(٦) «من كلام ابن معين ـ رواية الدقاق» ص٩٣.
(٧) «الجرح والتعديل» ٢: ٥٠٥.
(٨) «التاريخ الصغير» ٢: ٣٠٩.

أصح»[1].

وقال أبو حاتم: «ليس بالحافظ، هو لين، تعرف حفظه وتنكر، وكتابه أصح»[2].

وقال ابن حبان: «كان صحيح الكتاب، وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ»[3].

ومن دقائق هذه المسألة أن يوثق الشخص في كتابه، ويلين في حفظه، ويستثنى من حفظه حديثه عن شيخ معين له، قال أحمد في عبدالأعلى بن عبدالأعلى البصري: «ما كان من حفظه ففيه تخليط، وما كان من كتاب فلا بأس به، وكان يحفظ حديث يونس (يعني ابن عبيد) مثل سورة من القرآن»[4].

وغير خاف أن الفائدة من التفريق بين تحديث الراوي من حفظه وبين تحديثه من كتابه إنما تتم إذا نص الأئمة على علامة تميزهما، وقد فعلوا ذلك في كثير من الرواة، والعلامة قد تكون بعض شيوخ الراوي، أو بعض البلاد التي حدث عن أهلها، أو بعض البلاد التي حدث بها، فتلتقي هذه الصورة إذن مع الصور السابقة، وتكون سبباً لها في بعض

---

(١) «التاريخ الكبير» ٥: ٢١٣.
(٢) «الجرح والتعديل» ٥: ١٨٤.
(٣) «ثقات ابن حبان» ٨: ٣٤٨.
وانظر نصوصاً أخرى في هذا الباب في: «مسائل أبي داود» ص٣٩٣، و«العلل ومعرفة الرجال» ٣: ٢٣٩، و«التاريخ الكبير» ٦: ١٠٥، و«المعرفة والتاريخ» ٢: ١٥٦-١٥٧، و«المجروحين» ٢: ١٨٩، و«تاريخ بغداد» ١١: ٤، ٥، و«تهذيب الكمال» ٥: ١٩٠، ٢٥: ٣٧٤، و«تهذيب التهذيب» ١: ٢١٠، ١٢: ٣٧.
(٤) «سؤالات أبي داود» ص٣٤٦.

الأمثلة.

وقد تكون العلامة زمانية، كما تقدم آنفاً في كلام أحمد في عبدالرزاق[1]، ومثله علي بن مسهر، فإنه أصيب بالعمى بعيد توليه قضاء أرمينية، فترك القضاء ورجع إلى الكوفة[2].

وقد تكون بالنص على من سمع منه في الحالتين، كما تقدم آنفاً أيضاً عن أحمد في السماع من أبي حمزة السكري.

ومثله السماع من همام بن يحيى، فقد كان أولاً يحدث من حفظه، ثم صار يراجع كتابه، كما سبقت الإشارة إليه، فحالته نادرة، وقد نص أحمد على بعض من سمع منه في الحالين، قال: «سماع من سمع من همام بأخرة هو أصح، وذلك أنه أصابته مثل الزمانة، فكان يحدثهم من كتابه، فسماع عفان، وحبّان، وبَهْز ـ أجود من سماع عبدالرحمن، لأنه كان يحدثهم ـ يعني لعبد الرحمن، أي أيامهم ـ من حفظه»[3].

وإذا لم يوقف على نص للأئمة في تمييز التحديث من الحفظ والتحديث من الكتاب فيمكن معرفة ذلك في الحديث المعين، كأن يكون خالف فيه من هو أوثق منه، أو تفرد تفرداً استنكره الأئمة ، كما تقدم آنفاً في كلام أحمد على علي بن مسهر، وبحث هذا سيأتي موسعاً في (مقارنة المرويات) إن شاء الله تعالى.

وفي ختام الكلام على هذه الصورة أنبه إلى أن تقوية الأئمة لراو في كتابه ـ إذا لم ينصوا على خطئه إذا حدث من حفظه ـ لا يلزم منه

---

(١) وانظر أيضاً: «الكواكب النيرات» ص٢٦٦ـ٢٨١.

(٢) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٤٢٣.

(٣) «سؤالات أبي داود» ص٣٣٥، وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٥٧.

القدح فيه إذا حدث من حفظه، إذ قد يكون مرادهم الثناء عليه في الحالين، قال أحمد في أبي أسامة حماد بن أسامة: «كان ثبتاً، صحيح الكتاب»[1]، وقد قال فيه أيضاً: «كان ثبتاً، لا يكاد يخطىء، ما كان أثبته»[2].

السادسة: تضعيف الراوي في آخر عمره، وتقويته قبل ذلك.

يعرض لبعض الرواة ما يعرض لغيرهم من البشر، فتتناقص قواه الذهنية، وتضعف حافظته بمرور الزمن، وقد تصل في آخر مراحلها إلى الاضمحلال والعدم.

وربما حدث هذا للراوي بعوامل أخرى غير الكبر، كأن يمرض، أو تصيبه مصيبة، من احتراق كتب، أو موت ولد أو أخ، أو سرقة متاع.

ويعبر الأئمة عن هذه الحالة التي تحدث للراوي بالاختلاط، كما يعبرون عنها أحياناً بالتغير، أو بسوء الحفظ، مع تقييد سوء الحفظ بكونه طارئاً، ويقولون أيضاً: أنكر عقله، أو بعض عقله، أو أنكرناه، أو أنكر في آخر أمره، ونحو هذه العبارات.

ثم قد يستمر الراوي في التحديث مع تغير حافظته، وهذا هو الغالب، وقد يرزق من يقوم عليه، ويحول دون تحديثه، كما حصل لجرير بن حازم، وعبدالوهاب الثقفي، فقد اختلط الأول قبل موته

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٩٠.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٨٣، وانظر: ٣: ٢٠٧، ٤٦٤.

بسنة، كما حدده أبو حاتم[1]، واختلط الثاني قبل موته بثلاث سنين، أو أربع، كما حدده عقبة بن مكرم[2]، وكلاهما لم يحدث في حال اختلاطه.

قال عبدالرحمن بن مهدي: «جرير بن حازم اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث، فلما خشوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئاً»[3].

وقال أبو داود: «عبدالوهاب اختلط حتى حجب الناس عنه، واختلط جرير بن حازم حتى حجبه ولده»[4]، وقال أيضاً: «جرير بن حازم، وعبدالوهاب الثقفي، تغيرا، فحجب الناس عنهم»[5].

ومثلهما سعيد بن عبدالعزيز الشامي، قال أبو مسهر: «كان سعيد بن عبدالعزيز قد اختلط قبل موته، وكان يعرض عليه قبل أن يموت، وكان يقول: لا أجيزها»[6].

وكذلك إبراهيم بن أبي العباس الكوفي، قال ابن سعد: «اختلط في آخر عمره، فحجبه أهله في منزله حتى مات»[7].

ثم من حدث في حال اختلاطه يختلف الآخذون عنه بعد الاختلاط، فمنهم من لم يحدث بما سمعه منه بعد أن عرف أنه اختلط،

---

(١) «الجرح والتعديل» ٢: ٥٠٥.
(٢) «تاريخ بغداد» ١١: ٢١.
(٣) «الجرح والتعديل» ٢: ٥٠٥.
(٤) «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ١٢٥.
(٥) «الضعفاء الكبير» ٣: ٧٥.
(٦) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٢٠٤.
(٧) «طبقات ابن سعد» ٧: ٣٤٦.

كما قال يحيى القطان: «أتيت الجريري فسمعته يقول: حدثنا عبدالله بن بريدة، عن عبدالله بن عمر قال: «بين كل أذانين صلاة»، فلما خرجت قال لي رجل: إنما هو عن عبدالله بن مغفل، فرجعت إليه فقلت له، فقال: عن عبدالله بن مغفل»[1].

ولم يحدث القطان عنه بشيء، بل قد نهى عيسى بن يونس أن يحدث عنه، فانتهى، قال ابن معين: «سمعت عيسى بن يونس وسألوه عن حديث الجريري فقال: لست أحدث عنه، نهاني عنه فتى من أهل البصرة يقال له: يحيى بن سعيد أن أحدث عنه، لست أحدث عنه»[2].

وقال أبو نعيم: «دخلت البصرة بعدما خرج الثوري من عندنا، ودخل وكيع قبلي، فأتيت سعيد بن أبي عروبة فوجدته قد تغير، فلا أحدث عنه، وسمعت من الثوري عن ابن أبي عروبة، فأخذت عن الثوري، عنه، ولا أحدث عنه»[3].

ومثله عبدالرحمن بن مهدي مع سعيد أيضاً[4].

وقال أبو داود في إسحاق بن راهويه: «تغير قبل أن يموت بستة أشهر، فرميت بما سمعت منه في تلك الأيام»[5].

---

(١) «الضعفاء الكبير» ٢: ٩٩.
(٢) «الضعفاء الكبير» ٢: ٩٩، وانظر: «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ١٩٥.
(٣) «الكفاية» ص١٣٥، وانظر: «الكامل» ٣: ١٢٢٩ ففيه رواية أخرى عن أبي نعيم أنه سمع منه حديثين، ثم قام وتركه.
(٤) «سؤالات الآجري لأبي داود» ص٣٥٠.
(٥) «تاريخ بغداد» ٦: ٣٥٣.
وانظر قصة لقي أحمد لخلف بن خليفة في «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ١٢٩، و«تاريخ بغداد» ٨: ٣٢٠، و«تهذيب الكمال» ٨: ٢٨٧.

ومنهم من يحدث بما سمعه من المختلط بعد اختلاطه، إلا أن بعضهم يلتزم ألا يحدث إلا بما هو من صحيح حديث المختلط لمعرفته به، إذ من المعلوم أن المختلط في حال اختلاطه إذا حدث يكون في حديثه ما هو من صحيح حديثه، وما ليس كذلك، كما قال يعقوب بن سفيان في الجريري: «هو ثقة أخذوا عنه، من سمع منه في الصحة، لأنه كان عمل فيه السن فتغير، وكان أهل العلم يسمعون، وسماع هؤلاء الذين بأخرة فيه وفيه»[1].

وقال يحيى بن معين لوكيع: «تحدث عن سعيد بن أبي عروبة وإنما سمعت منه في الاختلاط ؟!! فقال: رأيتني حدثت عنه إلا بحديث مستو»[2].

غير أن هذا لم يكن منهجاً عاماً للرواة عن المختلطين بعد اختلاطهم، فلذا احتاج الأئمة إلى الاشتغال بهؤلاء المختلطين، أولاً من جهة درجة اختلاطهم، وثانياً لتحديد من سمع منهم قبل الاختلاط، ومن سمع منهم بعد الاختلاط.

ولا شك أن هذا قد اقتضى من الأئمة جهداً مضاعفاً، يدرك المتتبع له بسهولة عناءهم في سبيل ذلك، ودقتهم، ومبلغ علمهم في فنهم.

فأما الأمر الأول ـ وهو تحديد درجة الاختلاط ـ فسببه تفاوت المختلطين في درجته، كما قال ابن رجب: «هم متفاوتون في تخليطهم، فمنهم من خلط تخليطاً فاحشاً، ومنهم من خلط تخليطاً

---

(١) «المعرفة والتاريخ» ٢: ١١٥.
(٢) «الكفاية» ص١٣٦، وانظر: «تهذيب الكمال» ١١: ١٠.

يسيراً»[1]، فاحتاج الأئمة إلى بيان ذلك، ومن مجموع كلامهم يعرف الباحث درجة اختلاط الراوي، وإن اختلفت العبارة.

فممن كان اختلاطه فاحشاً: سعيد بن أبي عروبة، قال أبو عمر الحوضي: «دخلت على سعيد بن أبي عروبة وأنا أريد أن أسمع منه، فلما رآني قال: الأزد عريضة، ذبحوا شاة مريضة، أطعموني فأبيت، ضربوني فبكيت، فعلمت أنه مختلط، فلم أسمع منه شيئاً»[2].

وقال أبو داود: «كان سعيد يقول في الاختلاط: قتادة، عن أنس، أو أنس، عن قتادة»[3]، يعني أنه اختلط اختلاطاً فاحشاً، ولذا قال الأزدي: «اختلط اختلاطاً قبيحاً»[4].

ومثله عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة المسعودي، قال أبو قتيبة سلم بن قتيبة: «رأيته سنة سبع وخمسين والذر يدخل في أذنه»[5].

وقال ابن حبان: «كان المسعودي صدوقاً، إلا أنه اختلط اختلاطاً شديداً حتى ذهب عقله»[6].

وعلى هذا فما يرد في حق هذين وأمثالهما من عبارات أخرى كالتغير وسوء الحفظ ـ فيراد به الاختلاط الشديد، وهو من تنوع العبارة، كما في قول العجلي في المسعودي: «ثقة، إلا أنه تغير

---

(١) «شرح علل الترمذي» ٢: ٧٣٣.
(٢) «الكامل» ٣: ١٢٣٠، و«الكفاية» ص١٣٥.
(٣) «إكمال تهذيب الكمال» ٥: ٣٣١.
(٤) «إكمال تهذيب الكمال» ٥: ٣٣٠.
(٥) «الضعفاء الكبير» ٢: ٣٣٦، و«تاريخ بغداد» ١٠: ٢١٩.
(٦) «المجروحين» ٢: ٤٨.

بآخره»[1]، وقول يعقوب بن شيبة: «كان ثقة صدوقاً، إلا أنه تغير بآخره»[2].

وبضد حالهما اختلاط حصين بن عبدالرحمن أبي الهذيل الكوفي، فقد قال يزيد بن هارون: «طلبت الحديث وحصين حي، كان يقرأ عليه، وكان قد نسي»[3]، وفي رواية أخرى عنه قال فيه: «اختلط»[4].

وكذا قال ابن معين إنه اختلط[5]، وقال مرة: «أنكر بأخرة»[6].

والظاهر أن المراد بالاختلاط هنا سوء الحفظ، وليس الاختلاط الفاحش، فقد قال الحسن بن علي الحلواني: «قلت لعلي (يعني ابن المديني): حصين؟ قال: حصين حديثه واحد، وهو صحيح، قلت: فاختلط؟ قال: لا، ساء حفظه، وهو على ذاك ثقة»[7].

وكذا قال أبو حاتم إنه ساء حفظه في الآخر[8]، وقال النسائي: «تغير»[9].

ومثله سعيد بن إياس الجريري، أحد الثقات، وقد تغير حفظه في الآخر، وصار يقبل التلقين، وقد وصفه غير واحد بالاختلاط، منهم ابن أبي عدي، ويزيد بن هارون، وهما من الآخذين عنه، وابن سعد، وابن

---

(١) «تهذيب التهذيب» ٦:٢١٢.
(٢) «تهذيب التهذيب» ٦:٢١٢.
(٣) «الضعفاء الكبير» ١:٣١٤.
(٤) «الضعفاء الكبير» ١:٣١٤.
(٥) «من كلام ابن معين ـ رواية الدقاق» ص٣١، ١٠٤.
(٦) «من كلام ابن معين ـ رواية الدقاق» ص٧١.
(٧) «الضعفاء الكبير» ١: ٣١٤.
(٨) «الجرح والتعديل» ٣:١٩٣.
(٩) «تهذيب التهذيب» ٢:٣٨٣.

معين، والعجلي، وغيرهم[1].

وقال أحمد: «سألت ابن علية عن الجريري فقلت له: يا أبا بشر أكان الجريري اختلط؟ قال: لا، كبر الشيخ فَرَقّ»[2].

وقال أبو حاتم: «تغير حفظه قبل موته»[3].

وقال ابن حبان: «لم يكن اختلاطه اختلاطاً فاحشاً»[4].

وعلى هذا ينبغي أن يحمل ما يرد من اختلاف عن الأئمة في إثبات اختلاط راو أو نفيه.

وأما الأمر الثاني ـ وهو تمييز من سمع قبل أو بعد الاختلاط ـ فقد حرص الأئمة على تتبع من سمع من الراوي قبل اختلاطه، ومن سمع منه بعد اختلاطه، والنص على ذلك، وأعلاه أن يأتي ذلك عن الراوي عن المختلط، كما في قول محمد بن أبي عدي: «كنا نأتي الجريري وهو مختلط ـ لا نكذب الله ـ فنلقنه الحديث مثل ما هو عندنا، فيجيء به مثل ما عندنا»[5].

وقال أبو حاتم في محمد بن الفضل السدوسي المعروف بعارم: «اختلط في آخر عمره، وزال عقله، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وكتبت عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة، ولم أسمع

---

(1) «طبقات ابن سعد» ٧:٢٦١، و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢:١٩٥، و«سؤالات ابن الجنيد» ص٢٥٩، و«من كلام ابن معين ـ رواية الدقاق» ص١٠٣، و«ثقات العجلي» ١:٣٩٤.

(2) «العلل ومعرفة الرجال» ٣:٣٠٢، وانظر: ٢:٣٥٤.

(3) «الجرح والتعديل» ٤:٢.

(4) «الثقات» ٦:٣٥١.

(5) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢:١٩٥، وانظر: «معرفة الرجال» ١:١٦٠.

منه بعد الاختلاط»[١].

وأكبر اعتماد الأئمة في تمييز ذلك على تحديد زمن اختلاط الراوي، مقارنين ذلك بأعمار الرواة، ورحلاتهم، ولقيهم لمشايخهم، فقد وضعوا ضوابط كلية لتمييز السماع من بعض المختلطين.

فمن ذلك أن عطاء بن السائب الثقفي الكوفي كان قد تغير وساء حفظه في آخر عمره، فذكر أحمد أن من سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع منه بالبصرة فسماعه مضطرب[٢].

وكذا قال أبو حاتم إن حديث البصريين عنه فيه تخاليط كثيرة، لأنه قدم عليهم في آخر عمره[٣].

وقال كهمس بن الحسن في سعيد بن إياس الجريري: «أنكرنا الجريري أيام الطاعون»[٤]، وفي رواية: «قبل الطاعون»[٥].

والطاعون كان سنة إحدى وثلاثين ومئة[٦]، أو اثنتين وثلاثين ومئة[٧]، وقد قال أبو داود: «كل من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد»[٨]، وكانت وفاة أيوب سنة إحدى وثلاثين ومئة[٩].

---

(١) «الجرح والتعديل» ٨: ٥٩.
(٢) «مسائل أبي داود» ص٣٨٢ـ٣٨٣، و«شرح علل الترمذي» ٢: ٧٣٧.
(٣) «الجرح والتعديل» ٦: ٣٣٤.
(٤) «طبقات ابن سعد» ٧: ٢٦١، و«العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٠٣، و«التاريخ الكبير» ٣: ٤٥٦، و«الجرح والتعديل» ٤: ٢.
(٥) «الضعفاء الكبير» ٢: ٩٩، و«الكامل ٣: ١٢٢٨.
(٦) «طبقات ابن سعد» ٧: ٢٥١، و«العلل ومعرفة الرجال» ٣: ٢٩٦.
(٧) «الكامل» ٣: ١٢٢٨.
(٨) «سؤالات الآجري لأبي داود» ١: ٤٠٤.
(٩) «تهذيب الكمال ٣: ٤٦٣.

وقال أبو داود في تحديد زمن اختلاط سعيد بن أبي عروبة: «قال عبدالأعلى: تغير عند الهزيمة»[1].

وقال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبي يقول: كان يحيى بن سعيد يوقت فيمن سمع من سعيد بن أبي عروبة: قبل الهزيمة فسماعه صالح، والهزيمة كانت سنة خمس وأربعين ومئة، قال أبي: وهذه هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن الذي كان خرج على أبي جعفر»[2].

وقال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبي يقول: من سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الهزيمة فسماعه جيد، ومن سمع بعد الهزيمة ـ كأن أبي ضعفهم ـ، فقلت له: كان سعيد اختلط؟ قال: نعم، ثم قال: من سمع منه بالكوفة ـ مثل محمد بن بشر، وعبدة ـ فهو جيد، ثم قال: قدم سعيد الكوفة مرتين قبل الهزيمة»[3].

وكذا قال غير واحد من الأئمة إنه اختلط بعد الهزيمة[4].

وقد قيل إنه قد اختلط قبل ذلك بمدة طويلة، وقيل بعد ذلك[5].

وقال أحمد أيضاً: «سماع وكيع من المسعودي بالكوفة قديماً، وأبو نعيم أيضاً، وإنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد»[6]؛ وقال أيضاً: «كل من سمع المسعودي بالكوفة فهو جيد، مثل وكيع، وأبي نعيم، وأما يزيد بن هارون،

---

(١) «سؤالات الآجري لأبي داود» ١: ٣٥٠.
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٥٥، ٢: ٣٥٦.
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ١٦٣، ٤٨٤.
(٤) «سؤالات الآجري لأبي داود» ١: ٣٤٩ـ٣٥١، و«ثقات ابن حبان» ٦: ٣٦٠.
(٥) «تهذيب التهذيب» ٤: ٦٥، ٦٦.
(٦) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٢٥.

وحجاج، ومن سمع منه ببغداد وهو في الاختلاط، إلا من سمع منه بالكوفة»[1].

وكذا قال محمد بن عبدالله بن عمار: «المسعودي من قبل أن يختلط كان ثبتاً، ومن سمع منه ببغداد فسماعه ضعيف»[2].

وقال ابن معين: «من سمع من المسعودي في زمان أبي جعفر فهو صحيح السماع، ومن سمع منه في زمان المهدي فليس سماعه بشيء»[3].

وهذه الضوابط تفيد الباحث في الترجيح عند اختلاف الأئمة في سماع بعض الرواة من المختلط، وفي إلحاق من لم ينص عليه الأئمة إن أمكن ذلك، وكذلك تفيد فيما إذا لم ينص الأئمة على أحد ممن روى قبل الاختلاط أو بعده، كما في قريش بن أنس البصري، فإنه اختلط، وحددوا وقت اختلاطه بأنه قبل وفاته بست سنين، لكن لم يميزوا سماع الرواة منه[4]، قال ابن حجر مستفيداً من تحديد التاريخ: «سماع المتأخرين منه بعد اختلاطه، مثل ابن أبي العوام، ويزيد بن سنان البصري، وبكار القاضي، وأبي قلابة، والكديمي»[5].

وليس الأمر بالسهولة التي قد تبدو من العرض السابق، فهناك بعض العقبات لابد من تجاوزها لتمييز الراوين عن المختلط، من أهمها

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٥٠.

(٢) «تاريخ بغداد» ١٠: ٢٢٢.

(٣) «تاريخ بغداد» ١٠: ٢٢١، وانظر: «من كلام ابن معين ـ رواية الدقاق» ص١٢١.

(٤) «التاريخ الصغير» ٢: ٣١٤، و«الجرح والتعديل» ٢: ٢٩٧، و«المجروحين» ٢: ٢١٨، و«تهذيب التهذيب» ٨: ٣٧٥.

(٥) «تهذيب التهذيب» ٨: ٣٧٥.

أن الناقلين لوقت اختلاطه قد يختلفون، وهذا قد يكون مرجعه إلى ما تقدم آنفاً من أن الاختلاط يبدأ في الغالب شيئاً فشيئاً، فأول أمره النسيان، ويمكن التمثيل لهذا بتحديد اختلاط الجريري، فقد ذكر كهمس بن الحسن كما تقدم آنفاً أنهم أنكروه أيام الطاعون، أو قبل الطاعون، وقد وقع سنة إحدى وثلاثين ومئة، أو اثنتين وثلاثين، فعلى هذا يكون الجريري قد اختلط نحواً من أربع عشرة سنة، لأن وفاته كانت سنة أربع وأربعين ومئة[١]، وقد قيل إنه اختلط قبل موته بسبع سنوات[٢]، وقيل بثلاث سنوات[٣].

ويؤيد هذا الجمع قول يزيد بن هارون: «سمعت من الجريري سنة اثنتين وأربعين ومئة، وهي أول سنة دخلت البصرة، ولم ننكر منه شيئاً، وقد كان قيل لنا إنه قد اختلط»[٤]، وقال أيضاً: «ربما ابتدأنا الجريري، وكان قد أنكر»[٥].

وبهذه الطريقة جمع ابن حجر بين الأقوال المختلفة في وقت اختلاط سعيد بن أبي عروبة[٦].

ويمكن إرجاع كثير من اختلاف الأئمة في سماع بعض الرواة من المختلطين هل هو قبل الاختلاط أو بعده إلى هذا السبب، كما في اختلافهم في سماع يزيد بن هارون من سعيد بن أبي

---

(١) «تهذيب التهذيب» ٤: ٦.
(٢) «طبقات ابن سعد» ٧: ٢٦١، و«ثقات ابن حبان» ٦: ٣٥١.
(٣) «ثقات ابن حبان» ٦: ٣٥١.
(٤) «طبقات ابن سعد» ٧: ٢٦١.
(٥) «التاريخ الكبير» ٣: ٤٥٦.
(٦) «تهذيب التهذيب» ٤: ٦٦.

عروبة[1].

وبكل حال فالقاعدة العامة هنا أن من ذكر تاريخاً متقدماً فقوله المقدم، ويمثل لذلك بتحديد اختلاط محمد بن الفضل المعروف بعارم، فقد ذكر أبو حاتم أنه كتب عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة ـ يعني ومئتين ـ، ولم يسمع منه بعد الاختلاط، لكنه قال: «فمن كتب عنه قبل سنة عشرين ومئتين فسماعه جيد، وأبو زرعة لقيه سنة اثنتين وعشرين»[2].

هذا قول أبي حاتم، وأما أبو داود فقال: «بلغنا أنه أنكر سنة ثلاث عشرة، ثم راجعه عقله، واستحكم الاختلاط سنة ست عشرة ومئتين»[3].

وروى العقيلي عن جده بعد أن ساق له حديثاً رواه عن عارم سنة ثمان ومئتين: «حججت سنة خمس عشرة، ورجعت إلى البصرة، وقد تغير عارم، فلم أسمع منه بعد شيئاً حتى مات»[4].

وذكر العقيلي أيضاً قصة لعارم عن سعيد بن عثمان أبي أمية الأهوازي حدثت سنة سبع عشرة ومئتين، وعارم قد تغير[5].

وذكر أيضاً قصة لعفان بن مسلم أشار فيها إلى تغير

---

(١) انظر: «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ٣٠٢، و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٦٧٧، ٤: ٢٨٥، و«من كلام ابن معين ـ رواية الدقاق» ص١٠٤، و«الكامل» ٣: ١٢٣٠، و«شرح علل الترمذي» ٢: ٧٤٥، ٧٤٦.

(٢) «الجرح والتعديل» ٨: ٥٩.

(٣) «الضعفاء الكبير» ٤: ١٢١، وانظر: «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ٦٧.

(٤) «الضعفاء الكبير» ٤: ١٢٢، و«الكفاية» ص١٣٦.

(٥) «الضعفاء الكبير» ٤: ١٢٣.

عارم[1]، وعفان مات في سنة عشرين ومئتين، وقيل في سنة تسع عشرة[2].

فالظاهر ان أبا حاتم بنى تحديده على التقدير.

ومما يزيد موضوع الاختلاط وعورة أن بعض الرواة قد لقي المختلط قبل وبعد الاختلاط، ثم منهم من كف عن الأخذ عنه بعد أن عرف اختلاطه، كما في قول ابن عيينة: «كنت سمعت من عطاء بن السائب قديماً، ثم قدم علينا قدمة فسمعته يحدث بعض ما كنت سمعت فخلط فيه، فاتقيته واعتزلته»[3].

ومنهم من يأخذ عن الراوي بعد اختلاطه أيضاً، ومنهم من يكون متردداً، كما في سماع ابن علية من سعيد بن أبي عروبة، قال أحمد: «قلت لإسماعيل بن علية: متى سمعت من سعيد؟ قال: قبل الطاعون، وبعد الطاعون، قلنا له: فقبل الهزيمة أو بعد الهزيمة؟ قال: قبل الهزيمة وبعد الهزيمة، ثم قال: لا أدري، لا أدري ـ كأنه شك فيما سمع بعد الهزيمة ـ»[4].

ومن يجزم منهم بالسماع من المختلط في الحالين قد لا يميز ما سمع في كل منهما، كما في سماع عبدالوهاب بن عطاء الخفاف، من سعيد أيضاً، قال ابن معين: «قلت لعبدالوهاب: سمعت من سعيد في الاختلاط؟ قال: سمعت منه في الاختلاط وغير الاختلاط، فليس أميز

---

(1) «الضعفاء الكبير» ٤: ١٢٢، و«الكفاية» ص١٣٧.

(2) «تهذيب التهذيب» ٧: ٢٣٤.

(3) «الضعفاء الكبير» ٣: ٤٠٠.

(4) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٥٣، ٣: ٢٩٥.

بين هذا وهذا»[١].

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: «كان أصحاب الحديث يقولون: إنه سمع منه بآخره، كان شبه المتروك»[٢].

وسماع أبي عوانة من عطاء بن السائب، فروى علي بن المديني قال: «حدثنا يحيى بن سعيد قال: سألت أبا عوانة عن عطاء بن السائب، قال: سمعت منه قبل وبعد ـ قال علي: قبل الاختلاط، وبعد ـ قال: فقلت: تفصل بينهما؟ قال: لا»[٣].

ومثله سماع حماد بن سلمة، من عطاء، فقد تقدم قول أحمد، وأبي حاتم إن من سمع من عطاء بالبصرة فهو بعد الاختلاط، لكن قال أبو داود: «قال غير أحمد: قدم عطاء البصرة قدمتين، فالقدمة الأولى سماعهم صحيح، وسمع منه في القدمة الأولى حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وهشام الدستوائي، والقدمة الثانية كان متغيراً فيها، سمع منه وهيب، وإسماعيل، وعبدالوارث، سماعهم منه فيه ضعيف»[٤].

وكذا قال النسائي، والدارقطني، إنه قدم البصرة مرتين، قال النسائي بعد أن ساق حديثاً من رواية جعفر بن سليمان، عن عطاء، واستنكره، واستظهر أنه سمعه منه بعد الاختلاط: «دخل عطاء بن السائب البصرة مرتين، فمن سمع منه أول مرة فحديثه صحيح، ومن سمع منه آخر مرة ففي حديثه شيء، وحماد بن زيد حديثه عنه

---

(١) «شرح علل الترمذي» ٢:٧٤٧، وانظر: «علل المروذي» ص٥٩.

(٢) «شرح علل الترمذي» ٢:٧٤٦.

(٣) «معرفة الرجال» ٢:١٩٧، و«الضعفاء الكبير» ٣:٤٠٠، وانظر: «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢:٤٠٣.

(٤) «مسائل أبي داود» ص٣٨٣.

صحيح»[1].

وقال الدارقطني: «دخل عطاء البصرة مرتين، فسماع أيوب، وحماد بن سلمة في الرحلة الأولى صحيح»[2].

وقال ابن المديني: «قلت ليحيى (يعني القطان): وكان أبو عوانة حمل عن عطاء بن السائب قبل أن يختلط؟ فقال: كان لا يفصل هذا من هذا، وكذلك حماد بن سلمة»[3].

فقول يحيى القطان هذا مقدم على من ذكر أن حماداً سمع من عطاء في القدمة الأولى فقط؛ لأن معه زيادة علم.

ومقدم كذلك على ما ورد عن بعض الأئمة مثل يحيى بن معين، ويعقوب بن شيبة، وابن الجارود، والطحاوي، من تقوية رواية حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، أو كونه سمع منه قديماً[4]، ويمكن حمل كلامهم على أن ذلك بالنسبة لمن لم يسمع منه إلا بعد الاختلاط، فقد قال ابن معين أيضاً: «جميع من روى عن عطاء روى عنه في الاختلاط، إلا شعبة، وسفيان»[5]، وقال في رواية أخرى: «كل شيء من حديث عطاء بن السائب ضعيف إلا ما كان عن شعبة وسفيان»[6].

---

(١) «سنن النسائي الكبرى» ٦: ٦٥ بعد حديث (١٠٠٥٢).
(٢) «تهذيب التهذيب» ٧: ٢٠٦.
(٣) «الضعفاء الكبير» ٣: ٣٩٩.
(٤) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٤٠٣، و«سؤالات ابن الجنيد» ص٤٧٨، و«الكامل» ٥: ٢٠٠٠، و«شرح علل الترمذي» ٢: ٧٣٥، و«تهذيب التهذيب» ٧: ٢٠٧، و«الكواكب النيرات» ص٣٢٥.
(٥) «الكامل» ٥: ٢٠٠٠.
(٦) «شرح علل الترمذي» ٢: ٧٣٨، وانظر: «النكت الظراف» ٧: ٥٠، و«هدي الساري» ص٤٢٥، و«تهذيب التهذيب» ٧: ٢٠٧، و«التلخيص الحبير» ١: ١٥٠، وما علقته =

والقاعدة أنه إذا لم يتميز ما سمع من الراوي قبل اختلاطه عما سمع منه بعد اختلاطه فيجعل كله كأنه سمعه بعد الاختلاط.

ومن أمثلة ما تميز به السماعان: رواية شعبة، عن عطاء بن السائب، قال يحيى القطان: «ما حدث سفيان وشعبة، عن عطاء بن السائب صحيح، إلا حديثين كان شعبة يقول: سمعتهما بأخرة عن زاذان»[1].

وعليه فيتوقف في رواية شعبة، عن عطاء، عن زاذان، وما عداها فهو مما سمعه قبل الاختلاط، ولم أقف على تعيين هذين الحديثين، ولا وقفت على شيء مما يرويه شعبة، عن عطاء بن السائب، عن زاذان، إلا على حديث واحد[2].

وكذلك إذا لم يعرف سماع الراوي هل هو بعد الاختلاط أو قبله فيحمل على أنه سمع منه بعد الاختلاط، ويتأكد ذلك إذا لاحت قرينة في الراوي أو مروياته، كما في سماع عباد بن العوام، من سعيد بن أبي عروبة، قال أحمد عنه: «مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة»[3]، وذكر له مرة أحاديث خطأ عن سعيد، وقال: «عند عباد عن سعيد غير حديث خطأ، فلا أدري سمعه منه بآخرة أم لا»[4].

= على كتاب «التحقيق» لابن الجوزي ص١١٤٧ـ١١٤٨، حديث رقم ٢٩٥.

(١) «الجرح والتعديل» ٦: ٣٣٣، وانظر: «معرفة الرجال» ٢: ١٩٧، و«الضعفاء الكبير» ٣: ٣٩٩.

(٢) «غرائب شعبة» ص١٤٦.

(٣) «الجرح والتعديل» ٦: ٨٣.

(٤) «مسائل أبي داود» ص٤٠٠، وانظر: «علل المروذي» ص١٤٩.

ويبقى في موضوع الاختلاط ثلاثة أمور هامة:

الأمر الأول: أن بعض المختلطين مع نص الأئمة على اختلاطهم لا يقف الباحث على كلام للأئمة في تمييز من سمع منهم قبل الاختلاط أو بعده، وقد يقف على كلام لهم في تحديد وقت الاختلاط، وقد لا يقف أيضاً، فهؤلاء على ضربين:

الضرب الأول: قوم ثقات، وثقهم الأئمة، مثل أبان بن صمعة الأنصاري اختلط جداً، ولم يحددوا وقت اختلاطه[1]، وعمرو بن عيسى بن سويد أبو نعامة العدوي، ذكر أحمد انه اختلط قبل موته، ولم يحدد ذلك[2].

فهذان وأمثالهما الحكم فيهم أنهم على الثقة، والأمر محمول على أنهم لم يحدثوا حال اختلاطهم، أو حدثوا ولم يستنكر عليهم شيء مما حدثوا به، ويبقى هذا الحكم حتى يتبين في حديث بعينه أنه خطأ، قال ابن عدي في أبان بن صمعة: «له من الروايات قليل، وإنما عيب عليه اختلاطه لما كبر، ولم ينسب إلى الضعف؛ لأن مقدار ما يرويه مستقيم، وقد روى عنه البصريون... وغيرهم أحاديث، وكلها مستقيمة غير منكرة، إلا أن يدخل في حديثه شيء بعد ما تغير واختلط»[3].

ويتأكد ذلك جداً إذا كان ثبوت الاختلاط فيه شيء، كما في اختلاط أبي وائل شقيق بن سلمة، قال ابن محرز: «سمعت يحيى وقلت له: شعبة حدث عن الحسن قال: كان أبو وائل مختلطاً، من

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٤٩٩، و«التاريخ الكبير» ١:٤٥٢، و«ضعفاء النسائي» ص١٤، و«الجرح والتعديل» ٢:٢٩٧، و«الضعفاء الكبير» ١:٤٢، و«الكامل» ١:٣٨٢.

(٢) «الجرح والتعديل» ٦:٢٥١.

(٣) «الكامل» ١:٣٨٣.

حسن؟ قال: ابن عمرو ـ يعني الفقيمي ـ فقلت: هذا محفوظ من حديث شعبة؟ قال: ما ذكره عنه أحد إلا علي بن الجعد»[١].

وما قرره ابن عدي في حق أبان بن صمعة أولى مما قاله ابن حبان في أصبغ مولى عمرو بن حريث المخزومي، فأصبغ قد اختلط، وقد وثقه ابن معين ، والنسائي، وقال أبو حاتم: «شيخ»[٢].

قال ابن حبان: «تغير بآخره حتى كبل بالحديد، ولا يجوز الاحتجاج بخبره إلا بعد التخليص، وعلم الوقت الذي حدث فيه، والسبب الذي يؤدي إلى هذا العلم معدوم فيه»[٣].

كذا قال ابن حبان، وهو إن كان يقرره في حق أصبغ فقط، لكونه قليل الحديث غير مشهور ـ فالأمر قريب، وأما إن كان قاعدة عامة، فما ذهب إليه ابن عدي أولى كما تقدم آنفاً. والله أعلم.

الضرب الثاني: جماعة من الضعفاء والمتروكين، اختلطوا، وتغيروا ولم ينقل عن الأئمة تمييز السماعين، فيحمل الجميع على الأدنى، وأنه كله بعد الاختلاط، كما قال ابن حجر في ليث بن أبي سليم: «صدوق، اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك»[٤].

ومثله عثمان بن عمير البجلي الكوفي[٥]، وإبراهيم بن خثيم بن

---

(١) «معرفة الرجال» ١:١٤٣، ٢:١٥٩.
وانظر مثالاً آخر للشك في ثبوت الرمي بالاختلاط ترجمة ثابت بن أسلم البناني، وما نسب إلى يحيى القطان من أنه اختلط في: «إكمال تهذيب الكمال» ٣:٦٦.

(٢) «التاريخ الكبير» ٢:٣٥، و«الجرح والتعديل» ١:٣٢٠، و«ضعفاء النسائي» ص٢١، و«الضعفاء الكبير» ١:١٢٩، و«الكامل» ١:٣٩٩.

(٣) «المجروحين» ١:١٧٣.

(٤) «تقريب التهذيب» ص٤٦٤.

(٥) «تهذيب التهذيب» ٧:١٤٥.

عراك الغفاري[1]، وأبو بكر بن أبي مريم الشامي[2]، ويحيى بن اليمان[3]، وغيرهم.

الأمر الثاني: تجتمع هذه الصورة ـ وهي اختلاط الراوي ـ مع بعض الصور الخمس قبلها، وقد يشتهر الراوي بالاختلاط فيسهو الباحث عن ملاحظة ما عداه، فمن ذلك أن سعيد بن أبي عروبة مشهور بالاختلاط، وحديثه بالكوفة من جيد حديثه، قدم إليها مرتين، وقد قيل لأحمد: روى الكوفيون عن سعيد غير شيء خلاف ما روى عنه البصريون، فقال: «هذا من حفظ سعيد، كان يحدث من حفظه»[4].

ومعنى هذا ترجيح ما رواه البصريون الذين سمعوا منه قبل الاختلاط على ما رواه الكوفيون عنه، وذلك عند الاختلاف، لكونه يحدث بالكوفة من حفظه، وهذا شيء دقيق جداً.

ومن ذلك أيضاً عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، اختلط أيضاً، لكن حديثه قبل الاختلاط متفاوت أيضاً، فما يرويه عن شيوخه الصغار مثل عاصم بن بهدلة، والأعمش، وسلمة بن كهيل، وعبدالملك بن عمير، وغيرهم يغلط فيه، وما رواه عن شيوخه الكبار كالقاسم بن عبدالرحمن، ومعن بن عبدالرحمن، فهو من صحيح حديثه، قاله ابن معين[5]، ونحوه لابن المديني[6].

---

(١) «لسان الميزان» ١: ٥٣.

(٢) «تهذيب التهذيب» ١٢: ٥٨.

(٣) «المعرفة والتاريخ» ١: ٧٢٢، و«تاريخ بغداد» ١٤: ١٢٤، و«تهذيب التهذيب» ١١: ٣٠٧.

(٤) «شرح علل الترمذي» ٢: ٧٤٦.

(٥) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٣٥١، و«الضعفاء الكبير» ٢: ٣٣٧، و«تاريخ بغداد» ١٠: ٢٢١.

(٦) «تاريخ بغداد» ١٠: ٢٢٠.

الأمر الثالث: استخدم الأئمة وصف الراوي بالاختلاط والتخليط على معنى اضطراب الحديث، أو تداخل بعض حديث الراوي عليه، فلا يقصدون بذلك المعنى الاصطلاحي المشهور، وقد رأيت بعض الأئمة والباحثين ربما عدوا من وصفهم الأئمة بشيء من ذلك في المختلطين، فيتنبه لذلك، وسبيله الوقوف على نصوص النقاد ما أمكن.

فمن ذلك سعيد بن أبي هلال، قال فيه ابن حجر: «صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً، إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط»[1].

كذا قال ابن حجر، ولفظ الساجي: «صدوق، كان أحمد يقول: ما أدري أي شيء حديثه، يخلط في الأحاديث»[2].

وظاهر جداً أن أحمد لم يقصد الاختلاط المعروف، وإنما أراد عدم إتقانه واضطرابه.

وذكر برهان الدين الحلبي في كتابه «الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط»، ثم ابن الكيال في كتابه: «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» أبا جعفر عيسى بن أبي عيسى الرازي، أحد المختلف فيهم، ونقلا فيه قول ابن المديني: «ثقة، كان يخلط»، ونقل فيه ابن الكيال قول ابن المديني أيضاً: «هو نحو موسى بن عبيدة، وهو يخلط»[3].

---

(١) «التقريب» ص٢٤٢.

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» ٥: ٣٦٥.

(٣) «الاغتباط» ص٣٨٧، و«الكواكب النيرات» ص٤٤٤.

والذي يظهر أن مراده الغلط في الرواية، لا الاختلاط المعروف، ونص عبارته: «هو نحو موسى بن عبيدة، وهو يخلط فيما روى عن مغيرة ونحوه»[1]، وقد قال فيه ابن معين: «ثقة، وهو يغلط فيما روى عن مغيرة»[2].

ومثل ذلك إسماعيل بن مسلم المكي، ضعيف الحديث، لم يصفه أحد بالاختلاط، وقد ذكره أحد الباحثين ممن تصدى لجمع المختلطين من أجل قول القطان فيه حين سئل عنه كيف كان أول أمره؟ فقال: «لم يزل مختلطاً، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب»[3].

ومراد القطان أن سوء حفظه ليس طارئاً، فهو نفي للاختلاط لا إثبات له.

ومثله يحيى بن محمد بن عباد المدني، ضعيف الحديث ذكره الباحث من أجل قول العقيلي فيه: «في حديثه مناكير وأغاليط، وكان ضريراً، فيما بلغني أنه يلقن»[4].

وقد أطلت شيئاً في موضوع الاختلاط، لما رأيت من الحاجة إلى التنبيه على بعض قواعده، مع أنه بتفاصيله يحتاج إلى كتابة مستقلة موسعة، والله أعلم.

---

(١) «تاريخ بغداد» ١١: ١٤٦.

(٢) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٦٩٩.

(٣) «الضعفاء الكبير» ١: ٩٢، و«الجرح والتعديل» ٢: ١٩٨، و«الكامل» ١: ٢٧٩، و«بيان الوهم والإيهام» ٣: ٢٧٨، وفي الأخير، وكذا في «الجرح»: «لم يزل مخلطاً».

(٤) «الضعفاء الكبير» ٤: ٤٢٧.

المبحث الثالث

مقارنة الراوي بغيره

إلى جانب الحكم على الراوي مفرداً سلك الأئمة النقاد نهجاً آخر موازياً له، لا يقلّ أهمية عنه، أعني بذلك مقارنة الراوي برواة آخرين، بغرض معرفة درجته لكونه غير معروف عند السائل، أو غير مشهور، فيقصد الإمام بمقارنته بغيره وصف حاله وبيان درجته.

وقد يكون الجميع معروفين مشهورين، فالغرض إذن بيان منزلة كل منهم بالنسبة للآخر، بعد معرفة منزلة كل واحد منهم مفرداً، إذ قد يجتمعون في وصف معين، أو في درجة معينة ولكنهم يتفاوتون فيها، فيستفاد من ذلك الترجيح عند الاختلاف ـ وما أكثره ـ بين الرواة، كما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى.

واستخدم الأئمة في سبيل ذلك كله ما تقدم في المبحث الأول من وسائل للحكم على الراوي بمفرده، ثم بعد ذلك عرض حاله على حال رواة آخرين تم الفراغ من الحكم عليهم بتلك الوسائل مفردين أيضاً، ولا شك أن هذا يحتاج إلى حافظة قوية، واطلاع واسع، واستحضار سريع، وذهن وقاد، توافر لأولئك الأئمة.

وإنما أولى الأئمة النقاد هذا الأمر اهتمامهم لما له من أثر بالغ على نقد السنة، كما إذا اختلف أصحاب راو عليه، أو تفرد بعضهم بشيء عنه، فسهل الأئمة النقاد على من بعدهم النظر في أحاديث الرواة، وصار من بعدهم يوازن ويحكم بناء على تصنيف الأئمة النقاد لأصحاب الراوي، فأمكن لمن بعدهم ـ بمصاحبة أمور أخرى ـ مشاركة النقاد في

هذا العلم، وفهم كلامهم، والسير على خطاهم.

وأما الأئمة النقاد أنفسهم فالأمر على القلب بالنسبة لهم، أي أنهم قاموا بهذا التصنيف بناء على دراسة تلك الأحاديث والنظر فيها.

وليس هذا خاصاً بهذه القضية، فهو شامل لكافة قضايا الجرح والتعديل، فإنها مبنية في الغالب على دراسة أحاديث الرواة، كما سبقت الإشارة إليه في مقدمة هذه السلسلة، ويأتي زيادة بسط لهذه القضية في باب مقارنة المرويات، لكنني أشير إليها في مثل هذه المناسبة لأهميتها وضرورة فهمها واستيعابها بالنسبة لمن يتصدى لنقد السنة.

والمقارنة بين الرواة شغلت حيزاً واسعاً من كتب الجرح والتعديل، وبذل أئمته والسائلون لهم من أجله جهداً كبيراً، ويمكن أن يلحظ القارىء في كتبهم ذلك بسهولة.

والمتأمل في النقد المقارن يلحظ أيضاً انقسامه في الجملة قسمين بارزين:

القسم الأول: المقارنة المطلقة، بمعنى أن يقارن الناقد بين الرواة بإطلاق، غير مقيد لهم بشيء معين، كبلد، أو شيخ.

ومن هذا القسم ـ وهو أقله ـ ما تكون المقارنة فيه بين راو ومن سواه من الرواة غير محدد، أو بين عدد من الرواة ومن سواهم كذلك.

وهو على ضربين:

الضرب الأول: أن تكون المقارنة فيه بين راو أو أكثر وبين من سواه بإطلاق.

فمن ذلك سفيان الثوري، كان جمهور الأئمة لا يقدمون عليه

أحداً، فإذا سئل أحدهم عن سفيان وآخر معه، أو اختلف سفيان مع غيره في حديث، ذكر الإمام قاعدة عامة في تقديم سفيان على من سواه، قال أحمد: «كان الثوري أحفظ وأقل الناس غلطاً»[1].

وقال ابن معين: «ليس أحد يخالف سفيان الثوري إلا كان القول قول سفيان»[2].

وقال أبو حاتم: «لا أقدم على سفيان في الحفظ أحداً من أشكاله»[3].

وقال صالح بن محمد البغدادي: «ليس يقدمه عندي أحد في الدنيا»[4].

ومن ذلك أيضاً قول أحمد: «زائدة، وزهير، وسفيان ـ لا تكاد تجد مثلهم»[5]، وقوله: «علم الناس إنما هو عن شعبة، وسفيان، وزائدة، وزهير، هؤلاء أثبت الناس، وأعلم بالحديث من غيرهم»[6].

الضرب الثاني: أن يقيد الناقد من يقارن الراوي بهم بشيء ما، كأن يقيدهم بأهل بلد الراوي، أو بمن رآهم الناقد.

---

(١) «تاريخ بغداد» ٩ : ١٦٨.

(٢) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢ : ٢١١، و«تاريخ بغداد» ٩ : ١٦٨ـ١٦٩.

(٣) «علل ابن أبي حاتم» ٢ : ٣٧٢، ووقع في إحدى المخطوطتين اللتين نشر عليهما الكتاب: «على سمعان» بدل «على سفيان». وصوبه الناشر، والصواب ما في الأخرى، وهو ما في باقي مخطوطات الكتاب.

(٤) «تاريخ بغداد» ٩ : ١٧٠.

(٥) «مسائل إسحاق» ٢ : ٢٠٨.

(٦) «مسائل إسحاق» ٢ : ١١٣، وانظر: «سؤالات أبي داود ص٣٠٩ و«العلل ومعرفة الرجال» ٢ : ٦٠١، و«علل المروذي» ص١٧١، و«المعرفة والتاريخ» ١ : ١٦٧، و«تهذيب الكمال» ٩ : ٢٧٦.

فمن ذلك ما رواه أحمد قال: «يحيى، أو عبدالرحمن ـ ولم أسمعه منهما ـ قال: قال شعبة: ما رأيت أثبت من عمرو بن دينار، ولا الحكم، وقتادة»[(١)].

وقال يحيى القطان: «ما رأيت شامياً أوثق من ثور بن يزيد»[(٢)].

وقال أحمد في حريز بن عثمان: «ليس بالشام أثبت من حريز، إلا أن يكون بحير»[(٣)].

وكذا قال أبو حاتم: «لا أعلم بالشام أثبت منه»[(٤)].

وقال أحمد في يزيد بن عبد ربه الجرجسي: «ما كان أثبته، ما كان فيهم مثله ـ يعني أهل حمص ـ»[(٥)].

وأكثر هذا القسم أن تتم المقارنة بين راو وآخر مسمى، أو بين رواة بأعيانهم، فهذا قد امتلأت به كتب الجرح والتعديل.

وهناك أسباب كثيرة لاختيار الرواة الذين تجري المقارنة بينهم، ومن أهم هذه الأسباب:

١ـ القرابة، كالأب مع أبنائه، والإخوة فيما بينهم، وأبناء العم، والأصهار.

مثاله: قول أحمد ـ وقد سئل عن يعلى بن عبيد الطنافسي، وأخيه

---

(١) «سؤالات أبي داود» ص٢٢٩، وانظر: «علل المروذي» ص٢٣٠.
(٢) «تهذيب الكمال» ٤:٤٢٢.
(٣) «سؤالات أبي داود» ص٢٦١، و«الجرح والتعديل» ٣:٢٨٩.
(٤) «الجرح والتعديل» ٣:٢٨٩.
(٥) «سؤالات أبي داود» ص٢٦٧، و«الأنساب» ٣:٢٤٢، و«تهذيب الكمال» ٣٢:١٨٤.

محمد ـ: «يعلى صحيح الحديث، وكان في بدنه صالحاً، وكان محمد أخوه يخطيء ولا يرجع عن خطئه، وكان يظهر السنة، وكان عمر بن عبيد أخوهم شيخاً يحدث عن أبي إسحاق، وعن سماك، وعن آدم بن علي، ولم ندرك بالكوفة أحداً يروي عنهم غيره، ولا أكبر منه، ومن المطلب بن زياد»[(١)].

وقال أحمد أيضاً: «كان محمد رجلاً صدوقاً، ويعلى أثبت منه»[(٢)].

وقال الدارمي: «وسألته ـ يعني ابن معين ـ عن يعلى ومحمد ابني عبيد الطنافسيين، فقال: ثقتان، قلت: فعمر ـ أعني ابن عبيد ـ؟ فقال: ثقة، قلت: كأنه دونهما؟ فقال: نعم»[(٣)].

وسئل مرة أخرى عنهم فقال: «كانوا ثقات، وأثبتهم يعلى»[(٤)].

وسئل محمد بن عبد الله بن عمار عن ولد عبيد أيهم أثبت فقال: «كلهم ثبت، وأحفظهم يعلى، وأبصرهم بالحديث محمد، وعمر شيخهم، وكان الأخ الرابع لا يحسن قليلاً ولا كثيراً»[(٥)].

وقيل لأحمد: يزيد بن يزيد بن جابر هو أخو عبدالرحمن بن يزيد بن جابر؟ فقال: «نعم، عبدالرحمن أقدم موتاً، وأثبت منه ـ إن شاء الله ـ»[(٦)].

---

(١) «مسائل إسحاق» ٢:٢٠٦.
(٢) «تهذيب التهذيب» ٩:٣٢٨، وانظر: «علل المروذي» ص١٦٦.
(٣) «تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص١٥٦.
(٤) «تاريخ بغداد» ٢:٣٦٨.
(٥) «تاريخ بغداد» ٢:٣٦٨، و«تهذيب الكمال» ٢٦:٥٧، وقد اختصرت النص.
(٦) «مسائل إسحاق» ٢:٢٤٨.

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: عبد ربه بن سعيد أحب إليك أو يحيى؟ قال: ما فيهما إلا ثقة، إلا أن يحيى أشهر»[1]، وسأله أبو داود أيضاً مرة أخرى عن أخيهما سعد فقال: «ليس هو مثل هؤلاء ـ أعني أخويه: يحيى، وعبد ربه ـ، سعد ليس بمحكم الحديث»[2].

وسئل أحمد عن عاصم بن علي بن عاصم فقال: «حديثه حديث مقارب، حديث أهل الصدق، ما أقل الخطأ فيه، ولكن أبوه كان يهم في الشيء»[3].

وقال أحمد: «إسماعيل بن أمية، وأيوب بن موسى ـ من أهل مكة ، وهما ابنا عم، وكان أيوب بن موسى أنفع للناس، إلا أن إسماعيل أوثق منه وأثبت»[4].

وقال أحمد أيضاً: «ابن أخت عبدالرزاق كذاب، فأما ابن أخته الآخر المعلم لم يكن به بأس»[5].

وقال ابن المديني: «سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي أثبت من أبيه»[6].

وقال أيضاً: «عبد الله بن إدريس فوق أبيه في

---

(١) «سؤالات أبي داود» ص٢١١.
(٢) «سؤالات أبي داود» ص٢١٦، وانظر: «علل المروذي» ص٨٢.
(٣) «سؤالات أبي داود» ص٣٢٢.
(٤) «علل المروذي» ص١٧٢، وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٤٨٨، و«سؤالات أبي داود» ص٢٣٢.
(٥) «مسائل إسحاق» ٢: ٢٣٩، وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٢٧، و«اللسان» ١: ١٦٩.
(٦) «تاريخ بغداد» ٩: ٩٠.

الحديث»[1].

وقال: «جماعة من الأولاد أثبت عندنا من آبائهم، منهم عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي»[2].

وسئل أبو زرعة عن محمد بن سلمة بن كهيل فقال: «هو عندي قريب من يحيى بن سلمة، إلا أن يحيى ضعيف جداً، ومحمد عندي ضعيف، إلا أن محمداً ما أقل من يروي عنه»[3].

وسأله البرذعي عن حميد بن قيس المكي فقال: «من الثقات، هو أخو عمر بن قيس المكي، ما أبعد ما بين الأخوين، انظر إلى حميد في أي درجة من العلو، وانظر إلى عمر في أي درجة من الوهاء»[4].

وقال أبو حاتم: «إسحاق بن يحيى بن طلحة ضعيف الحديث، ليس بقوي، ولا يمكننا أن نعتبر بحديثه، وأخوه طلحة بن يحيى أقوى حديثاً منه، ويتكلمون في حفظه، ويكتب حديثه»[5].

٢ـ الاشتراك في الاسم، أو الكنية، أو اللقب، أو في اسم الأب، أو في النسبة، كما في قول يحيى بن سعيد القطان: «أشعث بن عبدالملك (الحمراني) أحب إلينا من أشعث بن سوار»[6].

---

(١) «تاريخ بغداد» ٩: ٤١٩.
(٢) «تاريخ بغداد» ٩: ٩٠، ١١: ١٥٤.
(٣) «سؤالات البرذعي لأبي زرعة» ص٣٤٩.
(٤) «سؤالات البرذعي لأبي زرعة» ص٣٥٩.
(٥) «الجرح والتعديل» ٢: ٢٣٧.
وانظر أمثلة أخرى في: «أحوال الرجال» ص٩٩، ١٠٣، و«الجرح والتعديل» ٣: ٤٨٩، و«تاريخ بغداد» ١٤: ٤٦٤.
(٦) «الجرح والتعديل» ٢: ٢٧٦.

وبمعنى هذا قال أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن عدي، زاد أبو حاتم: «وهو أوثق من أشعث الحداني»[1].

وقال البرقاني: «قلت للدارقطني: أشعث، عن الحسن؟ قال: هم ثلاثة يحدثون عن الحسن جميعاً، أحدهم الحمراني منسوب إلى حمران مولى عثمان، بصري، وهو أشعث بن عبدالملك، أبو هانيء، ثقة، وأشعث بن عبدالله الحداني، بصري أيضاً، يروي عن الحسن، وأنس بن مالك، يعتبر به، وأشعث بن سوار الكوفي، يعتبر به، وهو أضعفهم، روى عنه شعبة حديثاً واحداً»[2].

وقال عبدالله بن أحمد: «سئل أبي - وأنا أسمع - عن سلام بن مسكين، وسلام بن أبي مطيع، فقال: جميعاً ثقة، إلا أن سلام بن مسكين أكثر حديثاً، وكان سلام بن أبي مطيع صاحب سنة، وكان عبدالرحمن بن مهدي يحدث عنه»[3].

وقال عبدالله أيضاً: «سألت أبي عن صدقة الدمشقي فقال: هو صدقة السمين، ما كان من حديثه مرفوع فهو منكر، وما كان من حديثه مرسل عن مكحول فهو أسهل، وهو ضعيف جداً، وهو صدقة بن عبدالله السمين، وصدقة بن خالد ثقة ثبت. . .»[4].

وكذا سئل ابن معين عن صدقة الدمشقي الذي يحدث عنه وكيع

---

(١) «معرفة الرجال» ١:٦٨، ١١٣، و«الجرح والتعديل» ٢:٢٧٥، و«الكامل» ١:٣٦٢، ٣٦٥.

(٢) «سؤالات البرقاني للدارقطني» ص١٧.

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٤٢.

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» ١:٣٠٠، ٢:٢٠.

فقال: «هو السمين، وصدقة بن خالد أثبت منه»[1].

وقال أبو داود: «سمعت أحمد بن حنبل سئل: عامر الأحول أحب إليك، أو عاصم الأحول؟ قال: عاصم الأحول، شيخ ثقة»[2].

وقال ابن محرز: سمعت يحيى وقيل له: كثير بن زيد مدني؟ قال: نعم، ضعيف، وكثير بن عبد الله بن ملحة أيضاً ضعيف، كلاهما، ولكن ذاك خير من هذا»[3].

وقال البرذعي: «قلت له (يعني أبا زرعة): «محمد بن الحجاج اللخمي؟ قال: يروي أحاديث موضوعة عن عبدالملك بن عمير، وغيره، قلت: فمحمد بن الحجاج المصفر؟ قال: وهذا أيضاً يروي أباطيل عن شعبة، والدراوردي، قلت: فهما قريبان من السواء؟ قال: لا، اللخمي كان في أيام هشيم، وهذا بعد، قلت: إنما أردت أنهما يتقاربنا في رواية الأباطيل، قال: أما في هذا يتقاربان»[4].

٣ـ اشتهار الراويين أو الرواة بالأخذ عن شيخ، مثل أبي الزبير محمد بن مسلم المكي، وأبي سفيان طلحة بن نافع، اشتهرا بالرواية عن جابر بن عبد الله ، فيجري النقاد مقارنة بينهما، فقد سئل أحمد عنهما فقال: «أبو الزبير كأنه في القلب أكبر، وأبو سفيان روى عنه أبو

---

(١) «معرفة الرجال» ١ : ١١٦.
(٢) «سؤالات أبي داود» ص٣٧١.
(٣) «معرفة الرجال» ١ : ٧٠.
(٤) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٣٧.
وانظر أمثلة أخرى في: «العلل ومعرفة الرجال» ١ : ٥٥١، ٢ : ٣٦٩، و«تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص٧٦، و«سؤالات ابن الجنيد» ص٣٥٩، و«سؤالات الآجري لأبي داود» ٢ : ٢١٩، و«الجرح والتعديل» ٩ : ١٦٧.

بشر وقوم آخرون»[1]، وفي رواية عنه قال: «أبو الزبير أحب إلي من أبي سفيان ـ يعني طلحة بن نافع ـ وأبو الزبير ليس به بأس»[2].

وكذا قال ابن معين إن أبا الزبير أحب إليه من أبي سفيان[3].

وسمي مولى أبي بكر المخزومي، والقعقاع بن حكيم، وسهيل بن أبي صالح، اشترك الثلاثة في الرواية عن أبي صالح السمان صاحب أبي هريرة، وسئل القطان عن سمي، أو القعقاع أيهما أثبت؟ فقال: «قعقاع أحب إلي»[4].

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: سمي أحب إليك أو القعقاع؟ قال: سمي، قلت له: سمي! قال: بخ، ثقة، قلت: سمي أحب إليك أم سهيل؟ قال: سمي»[5].

وعمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، ومحمد بن عمرو بن علقمة، اشتهرا بالرواية عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، قال أبو داود: «قلت لأحمد: عمر بن أبي سلمة؟ قال: صالح، قيل لأحمد: هو أحب إليك أو محمد بن عمرو؟ قال: هو أحب إلي، ويحيى ـ زعموا ـ كان يختار محمد بن عمرو عليه»[6].

ومبارك بن فضالة، والربيع بن صبيح، اشتهرا بالرواية عن الحسن

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٥١.
(٢) «الجرح والتعديل» ٨:٧٦.
(٣) «معرفة الرجال» ١:١١٦.
(٤) «الجرح والتعديل» ٧:١٣٦.
(٥) «سؤالات أبي داود» ص٢٠٢.
(٦) «سؤالات أبي داود» ص٢٠٦، وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» ١:٤١٩، و«الجرح والتعديل» ٦:١١٨.

البصري، وقد توارد النقاد على إجراء مقارنة بينهما، قال ابن المديني: «قلت ليحيى بن سعيد: ما أراك حدثت عن الربيع بن صبيح شيئاً؟ قال: لا، ومبارك بن فضالة أحب إلي منه»[١].

وكذا قدم المبارك علي بن المديني[٢].

وسئل أحمد عنهما فقال: «ما أقربهما»[٣]، وكذا قال ابن معين[٤]، وسئل ابن معين مرة عن المبارك فقال: «ضعيف الحديث، مثل الربيع بن صبيح في الضعف»[٥].

وبشر بن نمير، وجعفر بن الزبير البصريان، اشتهرا بالرواية عن القاسم أبي عبدالرحمن الشامي، قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: بشر بن نمير متروك الحديث، فقيل له: هو أحب إليك أو جعفر بن الزبير؟ قال: ما أقربهما»[٦]، وقال أيضاً: «بشر بن نمير، وجعفر بن الزبير متقاربان في الإنكار، روايتهما عن القاسم أبي عبدالرحمن، وأحاديثهما عن القاسم منكرة، ويذكر عنهما صلاح»[٧].

وسئل أبو داود عنهما فقال: «بشر بن نمير أرفع، وجعفر بن الزبير رجل صالح عابد، وكان جعفر صاحب غزو»[٨].

---

(١) «الجرح والتعديل» ٣: ٤٦٤.
(٢) «تاريخ بغداد» ١٣: ٢١٥.
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٨.
(٤) «معرفة الرجال» ١: ٧٨، ١١٣.
(٥) «تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص١١١.
(٦) «الجرح والتعديل» ٢: ٣٦٨.
(٧) «تهذيب الكمال» ٤: ١٥٧.
(٨) «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ١٧٨، وانظر: تعليق محققه في الحاشية رقم٦.

٤ ـ الاتحاد في الطبقة، والاشتراك في كثير من الشيوخ والتلاميذ، فيجري الأئمة مقارنة بين الرواة لهذا السبب، للحاجة الماسة إليه في الترجيح عند الاختلاف، والغالب في هذا السبب أن يصحبه اتحاد البلد، كما في قول سفيان الثوري: «أشعث (يعني ابن سوار) أثبت من مجالد»[١].

وقال أحمد: «داود بن قيس ثقة، وهو فوق هشام بن سعد»[٢]، وفي رواية: «أكبر من هشام بن سعد»[٣].

وكذا قدم داود: ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم[٤].

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: أبو المليح أحب إليك، أو عبيدالله ابن عمرو؟ قال: هو ـ يعني أبا المليح ـ بينهما كثير»[٥].

وسئل عن إسماعيل بن أمية، وعبدالله بن عثمان بن خثيم فقال: «إسماعيل أحب إلينا من ابن خثيم»[٦].

وسئل عن حريز بن عثمان، وصفوان بن عمرو، فقال: «حريز أحب إلي، وأعجب إلي من صفوان، وما بصفوان بأس»[٧]، وفي رواية: «حريز فوقه، حريز ثقة ثقة»[٨].

---

(١) «التاريخ الكبير» ١: ٤٣٠، و«التاريخ الصغير» ٢: ٤٨.
(٢) «سؤالات أبي داود» ص٢٠٧.
(٣) «الجرح والتعديل» ٣: ٤٢٢، و«تهذيب الكمال» ٨: ٤٤١.
(٤) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٦١٧، و«الجرح والتعديل» ٩: ٦١.
(٥) «سؤالات أبي داود» ص٢٨٠.
(٦) «العلل ومعرفة الرجل» ٢: ٤٨.
(٧) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٨.
(٨) «الجرح والتعديل» ٣: ٢٨٩.

وسئل يحيى بن معين عن محمد بن عجلان، ومحمد بن عمرو بن علقمة، فقال: «سبحان الله، ما يشك في هذا أحد ـ أو كما قال يحيى ـ محمد بن عجلان أوثق من محمد بن عمرو، ولم يكونوا يكتبون حديث محمد بن عمرو حتى اشتهاها أصحاب الإسناد فكتبوها»[1]، وقال أيضاً: «محمد بن عجلان أحب إلي من محمد بن عمرو، ومحمد بن عمرو أحب إلي من محمد بن إسحاق»[2].

وقيل ليحيى بن معين أيضاً: أبان (يعني ابن يزيد) أحب إليك أم شيبان؟ قال: «أبان»، وقيل له: علي بن المبارك أحب إليك من أبان؟ قال: «لا»[3].

في أشياء كثيرة جداً من هذا القبيل.

ومن غير الغالب اختلاف بلدان الرواة، مثاله أن أحمد سئل عن أبي الزبير المكي، وأبي نضرة العبدي البصري فقال: «أبو نضرة أحب إلي»[4].

٥ـ كشف حال الراوي وبيان درجته، إما لكونه غير معروف الدرجة للسائل والمستمع، فيكشف الناقد عن حاله بمقارنته بغيره، أو تكون درجته معروفة قوة أو ضعفاً، ويشترك مع غيره فيها في الجملة، فيعمد الأئمة النقاد إلى المقارنة بين رواة بينهم اشتراك في الدرجة والمنزلة لبيان تماثلهم أو تفاوتهم في الدرجة نفسها، وقد يكون الناقد ابتدأ

---

(١) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢ :٥٣٠.
(٢) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢ :٥٣٠، وانظر: «معرفة الرجال» ١ :١١٨.
(٣) «المعرفة والتاريخ» ١ :١١٢.
(٤) «علل المروذي» ص٦٨.

الكلام من عنده، أو ذكره جواباً لسؤال سائل، فقد كثر من التلاميذ سؤال الأئمة النقاد عن الرواة المتقاربين في الدرجة، للتمييز بينهم.

فمن ذلك قول يحيى القطان: «الحجاج بن أرطاة، ومحمد بن إسحاق عندي سواء، وأشعث بن سوار دونهما، ويحيى بن أبي أنيسة أحب إلي من حجاج، وأشعث بن سوار، ومحمد بن إسحاق»[1].

وقال أحمد: «أشعث بن سوار أمثل في الحديث من محمد بن سالم، ولكنه على ذاك ضعيف ـ يعني الأشعث ـ»[2].

وكذا قال العجلي[3].

وقال أبو حاتم في محمد بن سالم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، مثل عبيدة الضبي وأضعف، شبه المتروك»[4].

وقال المروذي: «سألت أبا عبدالله (يعني أحمد) عن مطر الوراق فقال فيه قولاً ليناً، وقال: هو مثل ابن أبي ليلى»[5].

وقال أحمد أيضاً: «يحيى بن العلاء كذاب يضع الحديث، وبشر بن نمير أسوأ حالاً منه»[6].

وقال ابن محرز: «سمعت يحيى بن معين وسئل عن واصل بن السائب فقال: ليس بشيء، فقيل له: أيما أحب إليك هو أم طلحة بن

---

(١) «الضعفاء الكبير» ١:٣٢، وانظر: «الجرح والتعديل» ٢:٢٧١، و«الكامل» ١:٣٦٣.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ١:٤١٥.

(٣) «تهذيب الكمال» ٣:٢٦٨.

(٤) «الجرح والتعديل» ٧:٢٧٢.

(٥) «علل المروذي» ص٦٧.

(٦) «تهذيب الكمال» ٤:١٥٦.

عمرو؟ فقال: طلحة أيضاً، ليس منهما أحد أحبه»[١].

وقال ابن محرز أيضاً: «سمعت يحيى وقيل له: زهير بن محمد كيف هو؟ قال: ليس به بأس، وقيل له: منصور بن سعد أكبر منه؟ قال: نعم»[٢].

وقال أيضاً: «سمعت يحيى يقول: منصور بن سعد ثقة، حدث عنه ابن مهدي، قلت له: هو أحب إليك أو إبراهيم بن طهمان؟ قال: هو»[٣].

وقال ابن الجنيد: «سألت يحيى عن إسماعيل بن رافع، فقال: ضعيف الحديث، فقلت: هو مثل إسحاق بن أبي فروة في الضعف؟ فقال: إسحاق ضعيف، وإسماعيل بن رافع ضعيف»[٤].

وقال أبو زرعة: «ليس على يعقوب الزهري قياس، يعقوب الزهري، وابن زبالة، والواقدي، وعمر بن أبي بكر الموصلي - يتقاربون في الضعف، وهم واهون»[٥].

وقال أبو حاتم في عبدالرحمن بن إسحاق المديني: «يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو قريب من ابن إسحاق صاحب المغازي، وهو حسن الحديث، وليس بثبت، ولا قوي، وهو أصلح من عبدالرحمن بن

---

(١) «معرفة الرجال» ١:٥٤، ١١٤، لكن وقع في الموضع الثاني آخر النص بلفظ: «طلحة لا بأس به، ليس بينهما أحد أحبه»، وهو خطأ ظاهر، وانظر: «تهذيب التهذيب» ٥:٢٣.

(٢) «معرفة الرجال» ١:٩٠.

(٣) «معرفة الرجال» ١:١٠٠، ١١٤.

(٤) «سؤالات ابن الجنيد» ص٧٨.

(٥) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٥٢.

إسحاق أبي شيبة»[1].

وقال أيضاً: «شهر بن حوشب أحب إلي من أبي هارون العبدي، ومن بشر بن حرب، وليس بدون أبي الزبير، لا يحتج بحديثه»[2].

فهذه مجموعة من الأسباب لاختيار الرواة الذين تجري المفاضلة والموازنة بينهم، وقد يكون هناك غيرها، والمتأمل فيها يرى بينها تداخلاً في بعض الرواة، وهو أمر غير مستغرب؛ إذ المقصود أن كل واحد منها قد ينفرد بدفع الناقد للمقارنة، وأما اجتماعها، أو اجتماع بعضها فهو كثير جداً، ومنه في الأمثلة السابقة الأشاعثة الثلاثة، اشتركوا في الاسم، وفي الطبقة، وفي الشهرة بالرواية عن الحسن البصري.

ومن ذلك أيضاً سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، اشتركا في الاسم، والبلد، وطبقتهما متقاربة، فقد اشتركا في كثير من الشيوخ والتلاميذ، ثم هما في درجة من العلو في الحفظ والتثبت متقاربة، فيجري النقاد مقارنة بينهما.

ويقرب منهما حال حماد بن سلمة، وحماد بن زيد البصريين.

ومن ذلك أيضاً: يحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي البصريان، فهما قرينان، من طبقة واحدة، وفي درجة متقاربة جداً من الإتقان والضبط، واشتهرا جميعاً بالنقد والكلام في الرجال، ثم هما من شيوخ الأئمة النقاد: أحمد، وابن معين، وابن المديني، وقد سئل

---

(١) «الجرح والتعديل» ٥: ٢١٣.

(٢) «الجرح والتعديل» ٤: ٣٨٣.

وانظر أمثلة أخرى في: «أحوال الرجال» ص٢٩٠، ٢٩٣، و«صحيح مسلم» ١: ٢٧، و«الجرح والتعديل» ٤: ٢٨.

هؤلاء النقاد عنهما، ويضم إليهما في أحيان كثيرة: وكيع بن الجراح، وأبو نعيم الفضل بن دكين الكوفيان، وهشيم بن بشير الواسطي، فهؤلاء أيضاً من الحفاظ الكبار الذين تتلمذ عليهم هؤلاء الأئمة.

القسم الثاني: المقارنة المقيدة بشيء معين كبلد، أو شيخ.

وهذا القسم تتم المقارنة فيه بين رواة بأعيانهم، لكن مع تقييد ذلك ببلد، أو شيخ معين.

فأما التقييد بالبلد فمن أمثلته قول أحمد: «الثوري أعلم بحديث الكوفيين ومشايخهم من الأعمش»[1].

وأما التقييد بشيخ معين فأمثلته كثيرة جداً، فقد اعتنى الأئمة بالمقارنة بين أصحاب الرواة، لا سيما المشهورين منهم بكثرة التلاميذ، وكثرة الحديث، كأبي هريرة، وعائشة، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وجابر بن عبدالله، ثم من بعدهم كابن سيرين، وأبي صالح السمان، والحسن البصري، والشعبي، ونافع مولى ابن عمر، وثابت البناني، وقتادة، والزهري، وأبي إسحاق السبيعي، ويحيى بن أبي كثير، وعمرو بن دينار، ثم من بعدهم كأيوب السختياني، وعبيدالله العمري، والأعمش، والثوري، ومالك، وشعبة، وهشام الدستوائي، ومعمر، و سفيان بن عيينة.

وعرف هذا الموضوع باسم (طبقات الأصحاب)، وقد أفرد له عثمان ابن سعيد الدارمي فصلاً خاصاً في صدر كتابه «تاريخه عن ابن معين»[2].

كما خصه النسائي بجزء صغير جداً، ذكر فيه طبقات أصحاب نافع،

---

(١) «مسائل إسحاق بن هانىء» ٢: ٢١٣.

(٢) «تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص٤١-٦٥.

وأصحاب الأعمش، وأثبت أصحاب الأوزاعي، وأيوب، وحماد بن سلمة، وسعيد بن أبي عروبة[1].

وفي «سؤالات ابن بكير للدارقطني» فصل قَيِّم في الموضوع[2].

ثم خصص له ابن رجب في كتابه الجليل «شرح علل الترمذي» فصلاً طويلاً نافعاً، بدأه بأصحاب عبدالله بن عمر، وختمه بأصحاب يزيد بن أبي حبيب[3].

وفي كتب الأئمة النقاد شيء كثير لم يذكره ابن رجب.

وفي رأيي أن (علم طبقات الأصحاب) لا يزال بكراً بالنسبة للباحثين المعاصرين، فهو بحاجة إلى من يوجه إليه عناية خاصة، ويمكن للباحث أن يختار راوياً ممن له أصحاب كثيرون، اشتغل الأئمة بتصنيفهم وبيان درجاتهم فيه، ويجمع أقوال الأئمة، ويوازن بينها، ويعتمد فيما يعتمد عليه على دراسة أحاديثهم أو بعضها عن ذلك الراوي.

وأهم ما ينبغي الانتباه له في موضوع المقارنة بين الرواة بقسميه ـ المطلق والمقيد ـ أمران:

الأمر الأول: أن الأئمة النقاد استخدموا في المقارنة بين الرواة ما تقدم في المبحث الذي قبل هذا، وهو تفصيل حال الراوي، أي أن الناقد يقدم أحدهما مثلاً إذا حدث من كتابه، أو قبل تغيره، أو في غير روايته عن شيخ معين، أو أهل بلد معين، ونحو ذلك، وكل هذا

---

(١) طبع ملحقاً بـ «الضعفاءو المتروكين» ص١٣٠ـ١٣١.

(٢) «سؤالات ابن بكير للدارقطني» ص٤١- ٥٧.

(٣) «شرح علل الترمذي» ٢: ٦٦٥ـ٧٣٢.

يكشف بوضوح دقة هؤلاء الأئمة، وسلامة منهجهم.

فمن ذلك قول يحيى بن سعيد القطان: «أبو عوانة من كتابه أحب إلي من شعبة من حفظه»[1].

وقال عبدالرحمن بن مهدي: «أبو عوانة، وهشيم، كسعيد بن أبي عروبة، وهمام، إذا كان الكتاب فكتاب أبي عوانة صحيح، وإذا كان الحفظ فحفظ هشيم، وإذا كان الكتاب فكتاب همام، وإذا كان الحفظ فحفظ سعيد»[2]، وفي رواية عنه: «كتاب أبي عوانة أحب إلي من حفظ هشيم، وحفظ هشيم أحب إلي من حفظ أبي عوانة»[3].

وقال أحمد: «أبو عوانة أكثر رواية عن أبي بشر من شعبة، وهشيم، في جميع الحديث، وأبو عوانة كتابه صحيح، وأخبار يجيء بها، وطول الحديث بطوله، وهشيم أحفظ، وإنما يختصر الحديث، وأبو عوانة يطوله، ففي جميع حاله أصح حديثاً عندنا من هشيم، إلا أنه بأخرة كان يقرأ من كتب الناس فيقرأ الخطأ، فأماإذا كان من كتابه فهو ثبت»[4].

وسئل: جرير الرازي، وأبو عوانة ـ أيهما أحب إليك؟ فقال: «أبو عوانة من كتابه أحب إلي»[5].

وسئل: أبو عوانة أثبت أو شريك؟ فقال: «إذا حدث أبو عوانة من

---

(١) «تاريخ بغداد» ١٣: ٤٦٢.
(٢) «تاريخ بغداد» ١٣: ٤٦٢، و«تهذيب التهذيب» ١١: ١١٩.
(٣) «تاريخ بغداد» ١٣: ٤٦٢، ١٤: ٩١.
(٤) «المعرفة والتاريخ» ٢: ١٦٩، و«تاريخ بغداد» ١٣: ٤٦٣.
(٥) «مسائل إسحاق» ٢: ٢٠٨، و«المعرفة والتاريخ» ٢: ١٦٧، وانظر: «معرفة الرجال» ١: ١١٤.

كتابه فهو أثبت، وإذا حدث من غير كتابه ربما وهم، قال عفان: كان أبو عوانة صحيح الكتاب، كثير العجم والنقط، كان ثبتاً»[1].

وكذا قال ابن معين حين سئل عنهما أيهما أثبت: «أبو عوانة أصح كتاباً»[2].

وسئل أبو حاتم عن همام بن يحيى، وأبان بن يزيد: من تقدم منهما؟ فقال: «همام أحب إلي ما حدث من كتابه، وإذا حدث من حفظه فهما متقاربان في الحفظ والغلط»[3].

وقال أبو حاتم أيضاً في زهير بن معاوية: «... هو أحفظ من أبي عوانة، وهما يوازيان إذا حدثا من كتابهما، لم أبال بأيهما بطشت، وإذا حدثا من حفظهما فزهير أحب إلي...»[4].

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: مغيرة أحب إليك في إبراهيم، أو حماد؟ قال: أما فيما روى سفيان، وشعبة، عن حماد ـ فحماد أحب إلي، لأن في حديث الآخرين عنه تخليطاً»[5].

الأمر الثاني: أن الأئمة النقاد فاضلوا ووازنوا بين الرواة من جهات عديدة، فلم تقتصر المفاضلة على الأثبت في الرواية، فهناك في القسم الأول: كثرة الرواية وقلتها، الفضل والصلاح، الفقه، العلم بنقد السنة: رجالها، وأحاديثها، قدم السماع، الشهرة، السنة واتباعها،

---

(١) «المعرفة والتاريخ» ٢:١٦٨.
(٢) «معرفة الرجال» ١:١١٨.
(٣) «الجرح والتعديل» ٩:١٠٩.
(٤) «الجرح والتعديل» ٣:٥٨٩.
(٥) «سؤالات أبي داود» ص٢٩٠.

وغير ذلك.

ويشترك القسم الثاني معه في بعض ما تقدم، ويزيد عليه: العلم بأحوال الشيخ، وحديثه، ورأيه.

وسأذكر الآن نماذج من القسمين، يتضح منها بجلاء تعدد جهات المفاضلة بين الرواة.

فمن ذلك قول أحمد: «كان يحيى بن سعيد لا يعدل بسفيان أحداً، يقدمه، وقال يحيى: ما رأيت أحداً خيراً من شعبة»[1].

وروى علي بن المديني عن يحيى قوله: «ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان»[2].

فمراد يحيى تقديم شعبة في نقده للسنة، وحرصه على انتقاء الرواة، والتفتيش عن سماعهم، وتتلمذه عليه في ذلك، وأما في الحفظ والتثبت فيقدم سفيان[3].

ويقرب منه قول أحمد في يحيى بن سعيد، قال عبدالله: «قلت لأبي: من رأيت في هذا الشأن ـ أعني الحديث ـ؟ قال: ما رأيت مثل يحيى بن سعيد: قلت: فهشيم؟ قال: هشيم شيخ، ما رأيت مثل يحيى ـ وكان أبي يعظم أمره جداً في الحديث والعلم ـ، قلت له: كان فقيهاً؟ قال: صالح الفقه، قلت: فعبدالرحمن؟ قال: لم نر مثل يحيى ـ يعني في كل أحواله ـ»[4].

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ١:٥٠٥.

(٢) «الجرح والتعديل» ١:٦٣، ٤:٢٢٤، وانظر: «تاريخ بغداد» ٩:١٦٥ـ١٦٦.

(٣) انظر: «الجرح والتعديل» ٤:٣٦٩، و«تاريخ بغداد» ٩:١٦٥ـ١٦٦.

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» ١:٥٠٥.

وقال إسحاق بن هانىء: «سمعته يقول: ما في أصحاب شعبة أقل خطأ من محمد بن جعفر، قيل له: ولا وكيع؟ قال: وكيع كان أورع القوم، قلت أنا: ولا يحيى بن سعيد؟ قال: لا يقاس بيحيى بن سعيد في العلم أحد، وما رأيت أحداً أحفظ من وكيع»[1].

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: أيوب بن موسى؟ قال: ليس به بأس، إلا أن إسماعيل بن أمية أكبر منه في الحديث، وكان بينهما قرابة، وكان أيوب يكتب الشروط ويتفقه»[2].

وعبر أحمد في نص آخر عن أيوب وتفقهه وكتابته للشروط بأنه أنفع للناس من إسماعيل، وإن كان إسماعيل أوثق منه وأثبت[3].

وقال أبو داود أيضاً: «قلت لأحمد: أبو معشر أحب إليك أو حماد (يعني ابن أبي سليمان)؟ قال: زعموا أن أبا معشر كان يأخذ عن حماد، إلا أن أبا معشر عند أصحاب الحديث ـ يريد: كان أكبر ـ لأن حماداً كان يرى الإرجاء»[4].

وقد سئل أحمد أيما أصح حديثاً حماد أو أبو معشر؟ قال: «حماد أصح حديثاً من أبي معشر»[5].

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: أصحاب نافع؟ قال: أعلم الناس بنافع: عبيد الله، وأرواهم، قلت: فبعده مالك؟ قال: أيوب أقدَم،

(١) «مسائل إسحاق» ٢ : ٢٣٢.
(٢) «سؤالات أبي داود» ص٢٣٢.
(٣) «علل المروذي» ص١٧٢.
(٤) «سؤالات أبي داود» ص٢٩٠.
(٥) «تهذيب الكمال» ٨ : ٢٧٣.

قلت: تقدم أيوب على مالك؟ قال: نعم»[1].

وقال عبدالله بن أحمد: «سألته: أيما أحب إليك هشيم، أو خالد (يعني الطحان)؟ فقال: هو عندي أصلح في بدنه ـ يعني خالداً ـ؛ خالد لم يتلبس بالسلطان»[2].

وسأله إسحاق بن هانىء: أيما أكبر أبو حصين، أو الأعمش؟ فقال: «أبو حصين أكبر من الأعمش، والأعمش أحب إلي، الأعمش أعلم بالعلم والقرآن من أبي حصين»[3].

وقال إسحاق بن هانىء: «قلت: أيما أثبت عندك في سفيان الثوري أبو نعيم، أو وكيع؟ قال: لا يقاس بوكيع، قلت أنا له: في الصلاح لا يقاس به، فأيما أصح حديثاً؟ قال: أبو نعيم أصح حديثاً، ثم ابتدأ فذكر الفريابي فقال: ما رأيت أكثر خطأ في الثوري من الفريابي»[4].

وسئل عن جرير الرازي وأبي هلال الراسبي، فقال: «جرير أحسن حديثاً، وأحب إلي، وأوسع في العلم، وأقرب إلى السنة، من أبي هلال، وأما أبو هلال فقال: لا يحفظ ـ ولين حديثه ـ»[5].

وقال المروذي: «قلت: (يعني لأحمد) فإذا اختلف سالم ونافع لمن تحكم؟ قال: نافع قد قدم سالماً على نفسه، وقد روى عنه وكان مشمراً، قلت: لم أرد الفضل، إنما أردت الحديث، إذا اختلفا فقلبك

---

(١) «سؤالات أبي داود» ص٢١٣.
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٣.
(٣) «مسائل إسحاق بن هانىء» ٢: ٢١٣، وانظر: «تهذيب الكمال» ١٩: ٤٠٣.
(٤) «مسائل إسحاق بن هانىء» ٢: ٢٣٩.
(٥) «مسائل إسحاق بن هانىء» ٢: ٢٠٨، وانظر: «المعرفة والتاريخ» ٢: ١٦٧.

إلى أيهما أميل؟ قال: جميعاً عندي ثبت، وذهب إلى أن لا يقضي لأحد»[1].

وقال الفضل بن زياد: «سمعت أبا عبدالله ـ وسأله أبو جعفر: مبارك (يعني ابن فضالة) أحب إليك أم الربيع (يعني ابن صبيح)؟ قال: ربيع، وأما عفان وهؤلاء فيقدمون مباركاً عليه، ولكن الربيع صاحب غزو وفضل»[2].

وقال ابن معين: «الحارث بن مسكين خير من أصبغ بن الفرج وأفضل، وأفضل من عبدالله بن صالح كاتب الليث، وكان أصبغ من أعلم خلق الله كلهم برأي مالك، يعرفها مسألة مسألة، متى قالها مالك، ومن خالفه فيها»[3].

وسأله ابن الجنيد: أيما أثبت شريك أو إسرائيل؟ قال: «إسرائيل أقرب حديثاً، وشريك أحفظ»[4].

والظاهر أنه يعني أن شريكاً أقوى حافظة، أو أكثر محفوظاً، لكن إسرائيل أصح حديثاً منه، وسبب ذلك أنه اعتمد على كتابه فضبط[5].

وقال ابن المديني: «أصحاب قتادة ثلاثة: سعيد ـ يعني ابن أبي عروبة ـ ، وهشام ـ يعني الدستوائي ـ، وشعبة، فأما سعيد فأتقنهم،

---

(١) «علل المروذي» ص٤٣.
(٢) «المعرفة والتاريخ» ٢: ١٣٥.
(٣) «تاريخ بغداد» ٨: ٢١٧.
(٤) «سؤالات ابن الجنيد» ص٧٨.
(٥) انظر: ما يأتي قريباً عن ابن المديني، وانظر أيضاً: «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢:٢٩، و«سؤالات أبي داود» ص٣١١، و«المعرفة والتاريخ» ٢: ١٦٨، ١٧٤، و«الجرح والتعديل» ٢: ٣٣١.

وأما هشام فأكثرهم، وأما شعبة فأعلمهم بما سمع، ليس بعد هؤلاء أحد مثل همام من كتابه»[1]، وفي رواية أخرى عنه: «وهمام أسندهم إذا حدث من كتابه، هم هؤلاء أربعة أصحاب قتادة»[2].

وقال أيضاً: «لم يكن في القوم أعلم من حماد بن زيد بأيوب، ولم يكن في القوم أثبت فيما روى من إسماعيل، ووهيب، وعبدالوارث»[3].

وقال أيضاً في محمد بن عيسى بن الطباع: «سمعت عبدالرحمن ويحيى يسألانه عن حديث هشيم، وما أعلم أحداً أعلم به منه»[4].

وقال أيضاً: «شريك أعلم من إسرائيل، وإسرائيل أقل خطأ منه»[5].

وقال أيضاً في كلامه على أصحاب إبراهيم النخعي: «لا أعلم أحداً يروي في المسند عن إبراهيم ما روى الأعمش، ومغيرة بن مقسم كان أعلم الناس بإبراهيم، ما سمع منه وما لم يسمع، لم يكن أحد أعلم به منه، حمل عنه وعن أصحابه، ثم كان أبو معشر، وحماد، وحماد فوق أبي معشر»[6].

فخص الأعمش بكثرة رواية المسند عن إبراهيم، وقدم مغيرة في

---

(١) «المعرفة والتاريخ» ٢: ١٤٠.
(٢) «معرفة الرجال» ٢: ١٩٤، وانظر: «تاريخ المقدمي» ص٢٠٢، و«تهذيب الكمال» ٣٠:٣٠٦.
(٣) «المعرفة والتاريخ» ٢: ١٣٠.
(٤) «التاريخ الكبير» ١: ٢٠٣.
(٥) «تاريخ بغداد» ٩: ٢٨٣.
(٦) «المعرفة والتاريخ» ٣: ١٤.

كثرة الرواية عن إبراهيم، ما كان مسنداً، وما كان غير مسند، فيدخل فيه ما يرويه عن إبراهيم من قوله، وأما في التثبت فقد سئل أي أصحاب إبراهيم أعجب إليك؟ قال: «إذا حدثك عن منصور ثقة فقد ملأت يديك، ولا تريد غيره»[1].

وقال ابن محرز: «سمعت أبا بكر بن أبي شيبة وذكروا عنده زيد بن حباب، فقال: كان والله خيراً من أبي نعيم، أعف عفة، وأكثر صوماً، وأكثر صلاة، وأكثر صدقة»[2].

وسئل أبو داود: أيما أحفظ وكيع، أو عبدالرحمن؟ فقال: «وكيع أحفظ من عبدالرحمن بن مهدي، وكان عبدالرحمن أقلّ وهماً، وكان أتقن»[3].

وإنما أطلت في سرد هذه النصوص لتأكيد عناية الأئمة النقاد بأمور مختلفة عند المفاضلة.

ولا شك أن الذي يهم الباحث في دراسة الإسناد ما يتعلق بالتقديم في التثبت، وقد يقف على ذلك صريحاً كما تقدم في بعض النصوص السابقة، وغيرها كثير، فهذه بغيته، وقد لا يقف على ذلك صريحاً، لكن في كلام الإمام ما يشير إلى أن مراده التقديم من هذه الجهة، كما في قول أبي داود: «قلت لأحمد: يزيد ـ يعني ابن أبي زياد ـ أحب إليك عن مقسم، أو الحكم؟ قال: الحكم في كل شيء، قلت لأحمد: ذكرت أن الحكم في مقسم أحب إليك منه ـ أعني من يزيد ـ، والحكم

---

(١) «سير أعلام النبلاء» ٥: ٤١٢.

(٢) «معرفة الرجال» ٢: ٢١٤.

(٣) «سؤالات الآجري لأبي داود» ١: ١٥٩.

سمع من مقسم أحاديث؟ قال: أربعة سمع منه، قلت وكيف تختار الحكم عليه؟ فقال: الحكم لا يقاس إليه، يزيد يختلف عنه جداً»[1].

وقال عبدالله بن أحمد: «قلت لأبي: أيهما أعجب إليك إسماعيل بن أبي خالد، أو داود ـ يعني ـ ابن أبي هند؟ فقال: إسماعيل أحفظ عندي منه، قال: قلَّ ما اختلف عن إسماعيل، وداود يختلف عنه»[2].

وسئل أحمد عن عقيل، ويونس الأيليين، فقال: «عقيل، وذاك أن يونس ربما رفع الشيء من رأي الزهري، يصيره عن ابن المسيب، قد روى يونس عن عقيل»[3].

ففي هذه النصوص الثلاثة أشار أحمد إلى سبب التقديم، وبه عرف أن مراده في التثبت والضبط.

ومثله ما إذا ذكر الإمام حديثاً اختلف فيه اثنان، فرجح قول أحدهما، وعلل ذلك بأنه أحفظ، كما في قول أبي حاتم في حديث ذكره لسلمة بن كهيل، وحصين بن عبدالرحمن السلمي: «سلمة أحفظ من حصين»[4].

وفي حديث آخر لسفيان بن عيينة، وحسين بن واقد المروزي، يرويانه عن عمرو بن دينار: «ابن عيينة أحفظ، وأعلم بعمرو منه»[5].

فيعلم هنا أن المراد بالحفظ: الضبط والتثبت، لا كثرة المحفوظ مثلاً.

---

(١) «مسائل أبي داود» ص٤٤٦.
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٢٨.
(٣) «علل المروذي» ص٥٦.
(٤) «علل ابن أبي حاتم» ١: ٢٤.
(٥) «علل ابن أبي حاتم» ١: ٢٨٤.

فأما إذا لم تكن عبارة الإمام صريحة، وليس في كلامه قرينة على أن مراده التقديم في الثقة والضبط، مثل أن يقول: أعجب إلي، أو أحب إلي، ونحو ذلك، فعلى الباحث حينئذ أن يبحث عن مفسر خارجي، كأن يقف على رواية أخرى للناقد تفسر مراده، أو يقف على كلام ناقد آخر يعين على تفسير المراد.

وإذا لم يقف على شيء من ذلك فالذي يظهر لي أنه لا بأس بأن يحمل الباحث عبارة الناقد على التقديم في الضبط والتثبت، إذ الأصل في السؤال والجواب عن الرواة أن يكون في ضبطهم وتثبتهم، فيبقى مع هذا الأصل حتى يدل دليل على أن مراد الناقد خلافه.

ومن جهة ثانية فإن معرفة اهتمام النقاد بجهات مختلفة عند المفاضلة بين الرواة يساعد كثيراً في إزالة التعارض الذي يبدو من الروايات المختلفة عن الناقد، أو عن الناقد مع غيره من النقاد، في الموازنة بين بعض الرواة، فكلامهم متفق في الغالب، وما يبدو من تعارض يمكن حمله في كثير من الأحيان على اختلاف جهات التقديم.

مثال ذلك: قول ابن المبارك: «كان شريك أحفظ لحديث الكوفيين من سفيان ـ يعني الثوري ـ[1]»، وفي رواية: «أعلم بحديث الكوفة من سفيان»[2].

فهذه العبارة ظاهرها يعارض ما اشتهر عند الأئمة من تقديم الثوري على غيره من الحفاظ الكبار، فضلاً عن شريك ونحوه، كما تقدم في القسم الأول: المقارنة المطلقة بين الرواة، ويمكن تفسيرها بما قاله ابن معين في جوابه على سؤال يزيد بن الهيثم الدقاق، قال يزيد: «قلت

---

(١) «تاريخ بغداد» ٩: ٣٨٢.

(٢) «تاريخ بغداد» ٩: ٣٨١.

ليحيى بن معين: زعم إسحاق بن أبي إسرائيل أن شريكاً أروى عن الكوفيين من سفيان، وأعرف بحديثهم، فقال: ليس يقاس بسفيان أحد، ولكن شريكاً أروى منه في بعض المشايخ، الركين، والعباس بن ذريح، وبعض المشايخ يعني الكوفيين ـ يعني أكثر كتاباً ـ»[١].

ومثله عبارة الأوزاعي في قرة بن عبدالرحمن، وروايته عن الزهري، وهو متكلم فيه كثيراً، وغير مكثر عن الزهري[٢]، قال الأوزاعي فيما رواه عنه يزيد بن السمط: «ما أحد أعلم بالزهري من قرة بن عبدالرحمن».

عقب عليه ابن أبي حاتم بقوله: «لم يكن الأوزاعي وقف على كتاب معمر، عن الزهري، فإنه أكثرهم رواية عنه، ولا وقف على كتاب عقيل، ويونس، وإنما شاهد من قرة ما كان يورده عليه فتصور صورته عنده أنه أعلمهم بالزهري، ويحتمل أنه عنى أنه كان عالماً بأخلاق الزهري، ولم يرد أنه كان عالماً بحديث الزهري»[٣].

والمعنى الثاني أولى بأن تحمل عليه عبارة الأوزاعي، فإن يزيد بن السمط رواها عن الأوزاعي بعد أن روى عن قرة قوله: «لم يكن للزهري كتاب إلا كتاب فيه نسب قومه»[٤]، قال ابن حجر بعد أن أورد هذا: «فيظهر من هذه القصة أن مراد الأوزاعي أنه أعلم بحال الزهري من غيره، لا فيما يرجع إلى ضبط الحديث وهذا هو اللائق، والله أعلم»[٥].

---

(١) «من كلام ابن معين ـ رواية الدقاق» ص١٠٢، و«تاريخ بغداد» ٩: ٣٨٢.
(٢) انظر: تهذيب التهذيب» ٨: ٣٧٢.
(٣) «الجرح والتعديل ١: ٢٠٥.
(٤) «الكامل» ٥: ٢٠٧٦.
(٥) «تهذيب التهذيب» ٨: ٣٧٤، وانظر: «ثقات ابن حبان» ٧: ٣٤٢.

المبحث الرابع

عوائق الحكم على الراوي

تقدم في المباحث الثلاثة السابقة عرض الوسائل التي بها يتوصل الأئمة إلى حكم يليق بالراوي، وتفصيل حال الراوي إن كان يحتاج إلى تفصيل، ومقارنته برواة آخرين، ولا شك أن هذا كله يقتضي اطلاعاً واسعاً، وقدرة على السبر والتتبع والموازنة، اختص بها أئمة نقد الرواة.

وفي أغلب الرواة تسير الأمور دون عوائق، فيصدر الناقد حكمه على الراوي دون عناء، ولكنهم ـ مع حفظهم، وسعة اطلاعهم، وما لديهم من وسائل كثيرة للحكم على الرواة ـ قد تواجههم عوائق في الطريق إلى ذلك، بعضها يمكن تجاوزها ولو بمرور الزمن، والبعض الآخر لا يمكن تجاوزه، فيتوقف الناقد، ولا يصدر حكمه، أو يشير إلى تردده، وقد يصدر حكمه ويتبين تأثير العوائق على هذا الحكم، فهو محل نظر، وهذا أمر ليس بغريب، إذا تأمل الناظر في كثرة الرواة كثرة بالغة، وتفرقهم في الزمان والمكان.

وأهم هذه العوائق:

أولاً: اشتباه الراوي بغيره على الناقد.

ومعناه أن يقع اشتباه في اسم واحد، هل هو لشخص واحد، أو لاثنين اتفقا في الاسم، أو أكثر من اثنين؟ ويقع مثله في الكنى والأنساب.

وسبب الاشتباه أن كثيراً من الرواة إنما يعرفون وتؤخذ تراجمهم

من أسانيد الأحاديث التي يروونها، فربما يأتي اسم راو في إسناد منسوباً إلى قبيلة، وفي آخر إلى قبيلة أخرى، أو إلى بلد، أو ينسب في إسناد إلى بلد، وفي إسناد إلى بلد آخر، وقد يتباعد البلدان، فيقع الاحتمال أن يكون راوياً واحداً، وأن يكون أكثر من راو.

وقد يأتي اسم الراوي في إسناد منسوباً إلى أبيه، ويأتي في آخر منسوباً إلى اسم جده، فيحتمل أن يكون واحداً نسبه بعض الرواة إلى اسم جده، ويحتمل أن يكونا اثنين.

وقد يأتي الراوي في إسناد بذكر اسم أبيه وجده، ويأتي في آخر بإبدال اسم الأب باسم الجد، أو يأتي في إسناد باسم عبدالله ـ مثلاً ـ ، وفي آخر باسم عبيد الله ـ مصغراً ـ، فيقع الاحتمال هل هما اثنان، أو واحد أخطأ في اسمه بعض الرواة، أو صحفه؟

ويصحب ذلك كله اتحاد الطبقة أو تقاربها.

وفي مقابل ذلك قد توجد أسماء أو كنى متعددة مختلفة، ولكن يوجد رابط من جهة أخرى، كاتفاق الأحاديث التي وردت من طريقها، ثم قد يكون تعدد الأسماء والكنى وقع اتفاقاً، وقد يكون وقع قصداً من بعض الرواة الذين عرفوا بتغيير الأسماء والكنى للشخص الواحد، وهو ما يعرف عند العلماء بتدليس الشيوخ، فيترجح أن تكون هذه الأسماء أو الكنى ـ وإن تعددت ـ لشخص واحد.

وقد عرف بتدليس الشيوخ بعض المدلسين، كهشيم، ومروان بن معاوية الفزاري، والوليد بن مسلم، وبقية بن الوليد، ويقع من غيرهم أيضاً على سبيل الندرة[1].

---

(١) انظر: «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٥١، و«المراسيل» ص١٤٧ـ١٤٨، فقرة ١٥٢٣، و«معرفة الرجال» ١: ٦٣، و«المجروحين» ١: ٩١، و«الكفاية» ص٣٦٥ـ٣٧١، و«شرح علل الترمذي» ٢: ٨٢٣ـ٨٢٤، و«تهذيب التهذيب» ١٠: ٩٨.

فقد روى هشيم عن أبي إسحاق الكوفي، وعن أبي ليلى، وعن أبي عبدالجليل، وعن أبي جرير، وكلهم شخص واحد، وهو عبدالله بن ميسرة الكوفي[1].

وقال الدوري: «سألت يحيى بن معين عن حديث مروان بن معاوية، عن علي بن أبي الوليد، قال: هذا علي بن غراب، والله ما رأيت أحيل للتدليس منه»[2].

وقال ابن معين: «كان مروان بن معاوية يحدث عن أبي بكر بن عياش ولا يسميه، يقول: حدث أبو بكر، عن أبي صالح، ويدع الكلبي، يوهم أنه أبو بكر آخر»[3].

وقال ابن معين أيضاً: «كان مروان يغير الأسماء، يعمي على الناس، كان يحدثنا عن الحكم بن أبي خالد، وإنما هو الحكم بن ظهير»[4].

كما تفنن أهل الشام في تغيير اسم محمد بن سعيد المصلوب، حتى قيل إنهم قلبوا اسمه إلى مائة اسم[5].

---

(١) «سؤالات أبي داود» ص١٧٨، و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٣٣٣، و«الكامل» ٤: ١٤٨٨، و«تهذيب التهذيب» ٦: ٤٨.

(٢) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٥٥٧، و«تهذيب التهذيب» ١٠: ٩٧.

(٣) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٥٥٦، ومعنى قوله: «ويدع الكلبي»: أي يسقط الكلبي من الإسناد، بين أبي بكر بن عياش، وبين أبي صالح ولكي لا يعرف أنه قد أسقطه لا يسمي أبا بكر بن عياش، لأنه لو سماه لعرف أن بينه وبين أبي صالح راو، وهو الكلبي.

(٤) «تهذيب التهذيب» ١٠: ٩٨.

(٥) جمعها الحافظ أبو طالب البغدادي في كتاب، انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي ١: ٢٨٠ (فضائل النبي ﷺ) (باب ذكر أنه لا نبي بعده).

وغير خاف أن اشتباه الراوي بغيره يمثل عائقاً للحكم عليه، حتى مع تجاوز ذلك من قبل الناقد، إذ يقتضي منه أن ينظر أولاً في هذا الاشتباه، قبل أن يحكم على الراوي.

وقد بذل أئمة النقد جهوداً كبيرة جداً في تمييز الرواة، وجمعهم أو تفريقهم، يلاحظ ذلك بوضوح في كتب السؤالات، وكتب العلل، فمن ذلك قول أبي داود: «قلت لأحمد: عثمان بن أبي زرعة؟ قال: هو عثمان الأعشى، وعثمان بن المغيرة، وعثمان الثقفي، يقال له: أبو المغيرة»[١].

وقال أحمد أيضاً: «حفص بن عبيد الله الذي روى عنه ابن إسحاق، ويحيى بن أبي كثير، ليس هو الذي يحدث عنه خلف بن خليفة، الذي يحدث عنه خلف ما أعلم أحداً حدث عنه غيره»[٢].

وقال عبدالله بن أحمد: «سألت أبي عن أبي رافع مولى عمر بن الخطاب، فقال: قد روى عنه الحسن، وبكر المزني، وخلاس بن عمرو، وثابت البناني، ومروان الأصفر...، روى عنه الصغار والكبار، قلت لأبي: في حديث بكر، عن أبي رافع: حلفت مولاتي ليلى بنت العجماء، فترى أن أبا رافع هذا غير أبي رافع مولى عمر، فقال: أحسب أن ليلى بنت العجماء بينها وبين عمر سبب، وهو عندي واحد إن شاء الله»[٣].

وقال عبدالله بن أحمد أيضاً: «سألته عن حديث عن أبي النضر،

---

(١) «سؤالات أبي داود» ص١٨٢.
(٢) «سؤالات أبي داود» ص١٩١.
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٤٠.

قال: سمعت حَمَلة بن عبدالرحمن، قال: ليس هذا أبو النضر الذي يحدث عنه مالك، وابن عيينة، هذا رجل شامي من عَكّ»[1].

وقال ابن معين: «قد روى أبو عوانة، وشعبة، ومسعر، عن أبي العنبس، وليس هو من أبوي العنبس الصغيرين في شيء، أحد ذينك يقال له: عمرو بن مروان، يروي عنه وكيع، والآخر سعيد بن كثير، يروي عنه حفص بن غياث، وثلاثتهم كوفيون، وأبو العنبس الذي يحدث عنه يعلى بن عبيد هو سعيد بن كثير»[2].

وقال ابن محرز: «سمعت يحيى بن معين وقيل له: مسعر بن كدام سمع من إياس بن سلمة بن الأكوع شيئاً؟ فقال: لا، لم يسمع مسعر في غير الكوفة شيئاً قط، إنما سمع ممن قدم عليهم الكوفة، هذا رجل آخر يقال له: ابن الأكوع، وليس هو إياس بن سلمة»[3].

وقال أبو حاتم: «لأهل الشام عرسان، عرس بن عميرة، وله صحبة، وعرس بن قيس ليست له صحبة»[4].

وفي هذا السياق أولى الأئمة اهتماماً كبيراً لكنى الرواة، وتمييز أصحابها، وإرجاع الكنية إلى اسم صاحبها إن كان معروف الاسم، لئلا يظن أنه شخص آخر.

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ١٦٩.
وانظر أيضاً أمثلة أخرى عن أحمد في: ٢: ٣٢ فقرة ١٤٦٠، ٣٦ فقرة ١٤٧٥، ٤٩ فقرة ١٥١٦، ٥٢ فقرة ١٥٢٤، ٦٣ فقرة ١٥٥٧، ١٥٧ فقرة ١٨٦١، ١٥٩، ١٦٥ فقرة ١٨٨٢، ١٦٦ فقرة ١٨٨٦، ١٧١ فقرة ١٩٠٠، ١٧٨ فقرة ١٩٢٢.

(٢) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٧١٨.

(٣) «معرفة الرجال» ١: ١٢٧.

(٤) «المراسيل» ص١٦٢.

ثم لما جاءت النوبة إلى من ألف منهم كتباً خاصة بالرواة ساروا على نهج من سبقهم في الاجتهاد في الجمع والتفريق، كالبخاري، ومسلم، والنسائي، وابن أبي حاتم، وابن حبان، كما أولوا الكنى عناية خاصة، إما مع كتبهم في أسماء الرواة بتخصيص جزء خاص بالكنى، كما فعل البخاري، وابن أبي حاتم، وغيرهما، أو بتخصيص كتب مفردة للكنى، كما فعل مسلم، والنسائي، والدولابي، وأبو أحمد الحاكم، وغيرهم.

كما تصدى بعض الأئمة للتأليف في موضوعات تعين على تمييز الرواة، فمنهم من كتب في (المؤتلف والمختلف)، وهو ما يتفق في الخط، ويختلف في الضبط أو الشكل، وكان التأليف فيه مبكراً، لكنه كان في أول الأمر على نطاق ضيق، ثم اتسع، وكثرت المؤلفات فيه جداً، ومن أشهر من ألف في هذا: عبدالغني بن سعيد الأزدي، والدارقطني، والخطيب البغدادي، وابن ماكولا[1].

ومنهم من ألف في المتفق والمفترق، ومعناه اتفاق اثنين أو أكثر في الاسم واسم الأب، فيجري التمييز بينهم، وقد يكون الاتفاق في أشياء أخرى أيضاً كالنسبة أو الكنية، وممن ألف في ذلك الخطيب البغدادي فله كتاب باسم: «المتفق والمفترق»[2].

ومنهم من ألف فيمن يرد بأسماء أو نعوت مختلفة وهو شخص واحد، وقد ألف فيه عبدالغني بن سعيد الأزدي[3]، وخصص الخطيب البغدادي لذلك جزءاً من كتابه «موضح أوهام الجمع

---

(١) وانظر: ما كتبه الشيخ عبدالرحمن المعلمي عن تاريخ التأليف في هذا النوع في مقدمته لكتاب «الإكمال» لابن ماكولا ١-١٤.

(٢) حققه محمد الحامدي، وطبعه في ثلاث مجلدات.

(٣) «مقدمة ابن الصلاح» ص٤٩٨.

والتفريق»[1].

في أشياء كثيرة تعين على تمييز الرواة وتفريقهم أو جمعهم، وقد اعتنت كتب المصطلح بشرح ذلك[2].

وهذا الضرب من الاشتباه بين الرواة والكلام في جمعهم أو تفريقهم هو من موضوعات نقد السنة التي يتبلّد فيها حمار الباحث المتأخر كثيراً، إذ الاعتماد فيه أولاً وآخراً على كلام أئمة النقد، فهو يحتاج إلى حفظ واسع، ومعرفة وفهم بأحوال الرواة المشتبه بهم، ومن يروي عنهم، ومن يروون عنه.

ومع ذلك فإن بإمكان الباحث أن يشارك أئمة النقد في حالتين:

الحالة الأولى: أن يقع اختلاف بينهم في الجمع والتفريق، فقد وقع ذلك كثيراً؛ إذ هو مبني على الاجتهاد، والنظر في القرائن، كغيره من قضايا هذا الفن، مثال ذلك أن إبراهيم بن محمد بن المنتشر،

---

(١) خصص القسم الأول من الكتاب لأشياء جمعها رأى أن من قبله من الأئمة الذين ألفوا في الرواة وقعوا فيها في أوهام، من عد الواحد اثنين أو أكثر، أو عد الاثنين واحداً، وأكثرها مما وقع للبخاري في «تاريخه الكبير»، وخصص القسم الثاني لمن يرد في الروايات بأسماء أو كنى أو نسب متعددة وهو شخص واحد، وقد حقق الكتاب وطبعه في مجلدين الشيخ عبدالرحمن المعلمي، وكتب له مقدمة بين فيها أن ما ذكره الخطيب من أوهام للبخاري ـ وعددها ثمانون ـ لا يلزم البخاري منها إلا الشيء اليسير، فمنها ما هو محل للاجتهاد، ومنها ما وقع الخطأ فيه بسبب نسخة الخطيب من «التاريخ»، ومنها ما غفل فيه الخطيب عن اصطلاح البخاري أو إشارته.

وبكل حال فقراءة هذا الكتاب ومقدمته مفيدة جداً في الاطلاع على جهود الأئمة، والتمرن على معالجة هذا النوع من الاشتباه.

(٢) انظر مثلاً: «معرفة علوم الحديث» ص٢٢١ـ٢٣٨، و«مقدمة ابن الصلاح» ص٤٩٨ـ٥٦٥.

روى عن أبيه، عن عباية بن رداد، سمع عمر يقول: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب».

فذهب أحمد، والبخاري، والبيهقي إلى أن عباية بن رداد التيمي هذا هو عباية بن ربعي الأسدي الكوفي، يروى عن علي، وأبي أيوب، وابن عباس، وروى عنه خيثمة بن عبدالرحمن، وسلمة بن كهيل وموسى بن طريف، وغيرهم.

وذهب أبو حاتم إلى التفريق بينهما، فسكت عن عباية بن رداد، ولم يذكر في الرواة عنه سوى محمد بن المنتشر، وقال في الثاني: «من عتق الشيعة، شيخ»، وكذا فرق بينهما ابن حبان، لكنه زاد فذكر في الرواة عن ابن رداد: سلمة بن كهيل، وقال في الثاني: «روى عنه أهل الكوفة».

وحجة أبي حاتم وابن حبان ظاهرة، فالاسم مختلف، والطبقة مختلفة، فابن رداد يروي عن عمر، والآخر تأخر كثيراً، بدليل روايته عن ابن عباس، ولحوق المذكورين له.

وحجة باقي الأئمة أن خيثمة بن عبدالرحمن روى نحو هذا الأثر بعينه عن عباية بن ربعي، عن عمر بن الخطاب، فلا يبعد حينئذٍ أن يكون نسب إلى غير أبيه في رواية محمد بن المنتشر، وكونه يروي عن عمر، وهو متأخر فإن ذلك يدل على مجازفته، فهو شيعي غال، رماه العقيلي بالإلحاد[1].

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ١٦٩، و«مصنف ابن أبي شيبة» ١: ٣٦٠، و«التاريخ الكبير» ٨: ٧٢، و«الضعفاء الكبير» ٣: ٤١٥، و«الجرح والتعديل» ٧: ٢٨، و«ثقات ابن حبان» ٥: ٢٨١، و«جزء القراءة خلف الإمام» للبيهقي ص٧٣.

وربما وقع الاختلاف في الحالة المعينة عن الإمام الواحد، فيروى عنه قولان، بل قد يكون جاء عنه اختلاف في رواية واحدة[1].

فإذا واجه الباحث مثل هذا الاختلاف فإن عليه أن ينظر في أقوالهم ما أمكنه ذلك، ويرجح ما يراه راجحاً، فقد يكون ترجيحه مبنياً على ضعف الخلاف أصلاً، كما إذا ذهب الجمهور إلى قول، وخالفهم إمام واحد.

مثال ذلك أن جماعة من الأئمة منهم أحمد، وابن معين، وابن المديني، والبخاري، وابن حبان، والخطيب، فرقوا بين الحضرمي بن لاحق اليمامي الذي يروي عنه يحيى بن أبي كثير، وعكرمة بن عمار، وبين الحضرمي ـ غير منسوب ـ الذي تفرد بالرواية عنه سليمان التيمي، وأما أبو حاتم فجعلهما واحداً، لكنه قال بعد أن جعلهما ترجمة واحدة: «حضرمي اليمامي، وحضرمي بن لاحق هو عندي واحد»، وهو كما قال، لكن الحضرمي الذي يروي عنه التيمي ليس يمامياً، وإنما هو بصري، فترجح قول الجمهور من هذه الجهة أيضاً[2].

---

(١) «انظر مثلاً: «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ٢١ـ ٢٢، و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ١٢١، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» ١: ٢٢٧، في كلام ابن معين على (الحضرمي بن لاحق)، و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٧١٩، و«معرفة الرجال» ١: ١٢٥، و«كنى الدولابي» ١: ٤٧، و«الإصابة» ١١: ٢٧٨، في كلامه على (أبي الغادية)، و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٣١١ـ ٣١٢، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» ١: ٣٣٣، في كلامه على (عبد الله بن سلمة).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ١٧٧، ٣٠٩، ٥٢٣، ٣: ٢١، ٢٢، و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ١٢١، و«التاريخ الكبير» ٣: ١٢٥، و«الجرح والتعديل» ٣: ٣٠٢، و«ثقات ابن حبان» ٦: ٢٤٩، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» ١: ٢٢٥، ٢٢٦، و«تهذيب التهذيب» ٢: ٣٩٤.

وقد يكون ترجيحه مبنياً على النظر في أدلة كل قول، وهذا أمر شاق، ويحتاج إلى خبرة ومران.

والمشتغلون بنقد السنة الآن بحاجة ماسة إلى دراسة موسعة يقوم بها بعض الباحثين، تعين الباحث على معرفة القرائن التي يستخدمها الأئمة في الجمع والتفريق، ولعل الله تعالى يهيء من يتصدى لذلك، فإنني لا أعرف الآن دراسة متكاملة لموضوع تمييز الرواة وجمعهم أو تفريقهم.

ومن أهم ما يتعلق بالاشتباه المذكور بالنسبة للباحث إذا وقف على اختلاف للأئمة أن يدقق حين نقل كلامهم في المشتبه به، فإذا كان أحد الأئمة رأى أنهما اثنان، ووثق أو ضعف أحدهما، ثم تبين للباحث أنهما شخص واحد، فلا يصح أن ينقل كلام هذا الإمام مطلقاً دون بيان، إذ إن الإمام إنما وثق أحدهما أو ضعفه لكونه يراه غير ذاك، وإنما يصح نقل كلامه دون بيان إذا فرق بينهما لكن أعطاهما درجة واحدة، كأن يوثقهما أو يضعفهما.

مثال ذلك: عبدالله بن المؤمل بن وهب الله القرشي المخزومي، يروي عن أبي الزبير، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهما، وعنه الوليد بن مسلم، والشافعي، وابن المبارك، وغيرهم، ضعفه الجمهور، وذكر المزي أن ابن حبان ذكره في «الثقات»، وقال: «يخطىء»[1]، فتعقبه ابن حجر بقوله: «قد ذكره ابن حبان في «الضعفاء»، وقال: لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وأما في «الثقات» فلم أر ما نقله المؤلف عنه، بل فيه عبدالله بن المؤمل المخزومي، يروي عن عطاء، وعنه

---

(١) «تهذيب الكمال» ١٦ : ١٩٠.

منصور بن سقير، وليس هذا بصاحب أبي الزبير الذي روى عنه ابن المبارك، ذاك ضعيف، فهذا ابن حبان إنما وثق هذا لأنه ظنه غيره، والحق أنه هو، ولفظة «يخطىء» لم أرها فيه»[1].

والعكس كذلك، فإذا كان الإمام يراه شخصاً واحداً، وتبين للباحث أنهما اثنان، فلا يصح نقل كلام الإمام في ترجمة كل واحد منهما دون بيان رأيه.

وأدق من ذلك أن يختلف النقل في الجمع والتفريق عن الإمام الواحد، كما في المثال السابق، فقد اختلف النقل عن يحيى بن معين في الحضرمي بن لاحق الذي روى عنه يحيى بن أبي كثير، وعكرمة بن عمار، والحضرمي ـ غير منسوب ـ الذي روى عنه سليمان التيمي، فجاء عنه من غير وجه أنهما واحد[2]، وجاء عنه في رواية أنهما اثنان، وقال فيها عن الذي روى عنه سليمان التيمي حين سأله السائل: هل هو ثقة؟ قال: «ليس به بأس»[3]، وحينئذ فلا يصح أن ينقل في الحضرمي بن لاحق أن ابن معين قال فيه ذلك، بناء على ما جاء عنه من غير وجه أنهما واحد، لأنه إنما نقل عنه هذا القول وهو يرى أنهما اثنان.

ومثل ذلك يقال في ذكر الرواة عن المترجم له، ينبغي التدقيق فيه، فقد علق أحد الباحثين على قول أحد الأئمة في الحضرمي الذي روى عنه سليمان التيمي: «لا أعلم روى عنه غير سليمان التيمي» ـ علق

---

(١) «تهذيب التهذيب» ٦: ٤٦، و«المجروحين» ٢: ٢٧، و«الثقات» ٧: ٢٨، وفيه: «عبدالله بن المؤمل بن وهب المخزومي»، وليس فيه قوله: «ذاك ضعيف».

(٢) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ١٢١، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» ١: ٢٢٧.

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ٢١-٢٢، و«الجرح والتعديل» ٣: ٣٠٢.

بقوله: «ذكروا من الرواة عنه: يحيى بن أبي كثير، وعكرمة بن عمار أيضاً»، ثم أحال إلى بعض كتب الرجال.

وظاهر جداً أن هذا غير دقيق، وينبغي تقييده بأن من ذكر في الرواة عنه هذين من يرى أنه هو الحضرمي بن لاحق، وجمهور الأئمة على خلاف هذا كما سبق آنفاً، فلم يرو عنه عندهم غير سليمان التيمي.

وروى أبو إسحاق السبيعي، عن عبدالله بن سلمة الكوفي أبي العالية[١]، وروى عمرو بن مرة، عن عبدالله بن سلمة الكوفي أبي العالية، وقد قيل إنه روى عنه أيضاً أبو الزبير، فذهب أحمد، وابن معين - في أحد قوليه وقيل إنه رجع عنه - إلى أنهما واحد، وهو ظاهر صنيع ابن أبي حاتم، وذهب محمد بن عبدالله بن نمير، وابن معين في قوله الآخر، والبخاري، والدارقطني، وغيرهم، إلى أنهما اثنان، أحدهما جملي مرادي من رهط عمرو بن مرة، والآخر همذاني، كأبي إسحاق، وقال بعضهم: إن أبا العالية كنية الهمذاني فقط[٢].

فإذا أراد الباحث أن يترجم لعبد الله بن سلمة الذي روى عنه عمرو بن مرة، أو الذي روى عنه أبو إسحاق، عليه أن ينظر أولاً هل هما واحد أو اثنان؟ فإذا رجح أنهما اثنان كما هو قول الجمهور فلا يصح حينئذ أن يذكر في الأول أنه روى عنه أبو إسحاق، ولا أن يذكر في

---

(١) لم يرو عنه شيئاً مسنداً، وإنما روى عنه من قوله، انظر: «موضح أوهام الجمع والتفريق» ١: ٣٣٣، و«تهذيب التهذيب» ٥: ٢٤٢.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣١٥-٣١٦، ٤٨٢، ٢: ١٧٨، ٣٦٧، و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٣١١-٣١٢، و«التاريخ الكبير» ٥: ٩٩، و«الجرح والتعديل» ٥: ٧٣، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» ١: ٣٣٠، و«تاريخ بغداد» ٩: ٤٦٠، و«تهذيب التهذيب» ٥: ٢٤١.

الثاني أنه روى عنه عمرو بن مرة، وإنما يفعل ذلك إذا رجح قول أحمد ومن معه.

وسيأتي لذلك زيادة بيان في (الفصل الثالث: ضوابط النظر في كلام النقاد في الرواة).

الحالة الثانية: أن يقع هذا النوع من الاشتباه للباحث ابتداء، فلا يقف على صنيع للأئمة المتقدمين في التفريق أو الجمع بينهما، فيلزمه الاجتهاد كذلك، كما يفعله الأئمة المتأخرون، ومن أمثلته عبدالله بن واقد، الذي يروي عن محمد بن عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، في (النهي عن الاحتباء يوم الجمعة والإمام يخطب)[1]، فذكر المزي أن عبدالله بن واقد هذا يحتمل أن يكون الهروي، أو أبو قتادة الحراني، أو آخر ثالث[2]، وعقبه ابن حجر بقوله: «أما الحراني فيصغر عن إدراك محمد بن عجلان، فبقي الهروي على الاحتمال»[3].

ومن أمثلته أيضاً عبدالله بن هارون الحجازي، فقد روى عنه صفوان بن عيسى، عن زياد بن سعد، عن أبي نهيك، عن ابن عباس: «من السنة إذا جلس الرجل أن يخلع نعليه فيضعهما بجنبه»[4]، قال ابن حجر: «ذكر ابن عدي في «الكامل»: عبدالله بن هارون البجلي الكوفي، روى عن ليث بن أبي سليم، وزياد بن سعد، وأبان بن أبي

---

(١) «سنن ابن ماجه» حديث ١١٣٤.
(٢) «تهذيب الكمال» ٣٠:٢٥٨.
(٣) «تهذيب التهذيب» ٦ : ٦٦.
(٤) «سنن أبي داود» حديث ٤١٣٨.

عياش، وعنه حاتم بن إسماعيل، وصفوان بن عيسى، وساق له ثلاثة أحاديث عن هؤلاء الثلاثة، ثم قال: لم أر له غير هذه، وفيها بعض الإنكار، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، فيجوز أن يكون هو المذكور (يعني الحجازي)، فلعله كوفي سكن الحجاز، أو بالعكس»(١).

وذكر المزي عبدالله بن يعلى النهدي الكوفي، وأنه روى عن علي حديث: «جاءت فاطمة تشكو العمل. . .»، وعنه عيسى بن عبدالرحمن السلمي، وأن ابن حبان ذكره في «الثقات»(٢)، فعقبه ابن حجر بقوله: «قد تقدم عبدالله بن همام الذي روى عن علي هذا الحديث، وعنه هذا الراوي، فهذا هو ذاك المذكور، ولعل بعض الرواة وهم في اسم أبيه، أو نسب لجده»(٣).

ثانياً: تعارض وسائل الحكم على الراوي.

والمقصود بهذا أن يقوم في الراوي ما يقود الناقد إلى توثيقه وتقويته، ويقوم فيه ما يقوده إلى تضعيفه.

ومثاله ما أصاب فيه الراوي من محفوظه وما أخطأ فيه، فإن هذا يخضع لموازنة القدر الذي أصاب فيه، مع القدر الذي أخطأ فيه، ولا ضابط لذلك، وما ينقل عن بعض الأئمة من تحديد ذلك ليس على ظاهره، قال سليمان بن أحمد الدمشقي: «قلت لعبدالرحمن بن مهدي:

---

(١) «تهذيب التهذيب» ٦: ٥٩، و«الكامل» ٤: ١٥٧٢، واختصر ابن حجر كلامه، وأحد الأحاديث الثلاثة التي ذكرها ابن عدي هو الحديث المذكور في خلع النعل.

(٢) «تهذيب الكمال» ١٦: ٣٣٢، و«ثقات ابن حبان» ٥: ٥٢.

(٣) «تهذيب التهذيب» ٦: ٨٦.

أكتب عمن يغلط في عشرة؟ قال: نعم، قيل له: يغلط في عشرين؟ قال: نعم، قلت: فثلاثين؟ قال: نعم، قلت: فخمسين؟ قال: نعم»[١]، وقال أيضاً: «قلت لعبدالرحمن بن مهدي: أكتب عمن يغلط في مئة؟ قال: لا، مئة كثير»[٢].

فهذا الجواب ليس على ظاهره وأن ذلك محدد بعدد، إذ عرف من مذهب عبدالرحمن بن مهدي أنه لا يترك حديث الرجل حتى يكون الغالب عليه الوهم والغلط[٣]، فكأنه أراد في جوابه لسليمان بن أحمد غير المكثرين جداً من الرواية، وغير المقلين جداً، فلا يعارض هذا أنهم ربما ضعفوا الراوي بالخطأ في الحديث الواحد لقلة حديثه[٤].

ويضاف إلى مراعاة مقدار الخطأ والصواب في حديثه نوع الخطأ الذي وقع فيه، فبعض الأخطاء وإن كانت قليلة قد يكون أثرها في الحكم على الراوي أقوى من غيرها، فمثلاً إذا حدث الراوي فاختلفت روايته بين إرسال ووصل أهون من أن ينقلب عليه الإسناد، كما قال يعقوب بن شيبة في هشام بن عروة: «هشام مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاف، وذلك فيما حدث بالعراق خاصة، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش، يسند الحديث أحياناً ويرسله أحياناً، لا أنه يقلب إسناده. . .»[٥].

---

(١) «الجرح والتعديل» ٢: ٢٨.
(٢) «الجرح والتعديل» ٢: ٣٣.
(٣) «التمييز» ص، و«الجرح والتعديل» ٢: ٣٨، و«الكامل» ١: ١٦٦، و«الكفاية» ص١٤٣، و«شرح علل الترمذي» ١: ٣٩٨.
(٤) انظر مثلاً: «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٥٣.
(٥) «شرح علل الترمذي» ٢: ٧٦٩.

ومثل ما تقدم يقال في تفرد الراوي، فنرى الأئمة يستنكرون أحاديث لبعض الرواة، ومع هذا يوثقونهم، ونراهم تارة أخرى يضعفون الراوي بحديث واحد أنكر عليه[1]، وما ذلك إلا لمراعاة مقدار ما شارك الراوي فيه الثقات، ونوع ما تفرد به، فبعض التفرد لا يغتفر وإن كان قليلاً، كما قال أبو زرعة، وقد سئل عن عمر بن عبدالله بن أبي خثعم: «واهي الحديث، حدث عن يحيى بن أبي كثير ثلاثة أحاديث، لو كانت في خمسمئة لأفسدتها»[2].

فإذا جئنا إلى عدالة الراوي رأينا تعارض الوسائل يقع فيها أيضاً، مثل أخذ الأجرة على التحديث، فقد ورد عن الأئمة كلمات في التحذير منه، وأنه لا يؤخذ الحديث ممن يبيعه، وفي مقابل ذلك وثقوا جماعة ممن كان يأخذ الأجرة على التحديث، وأثنوا عليهم، فمنعهم من أخذ الأجرة «تنزيهاً للراوي عن سوء الظن به، لأن بعض من كان يأخذ الأجر على الرواية عثر على تزيده وادعائه ما لم يسمع، لأجل ما كان يعطى»[3]، فإذا أمن هذا الجانب، وثبتت عدالة الراوي وثقته، صار الخروج على عرفهم مستساغاً إذا ألجأت إليه الحاجة والضرورة[4].

ومن دقائق تعارض الوسائل ما يرجع الأمر فيه إلى القصد والنية، فقد يكون في الشخص من الصلاح والعبادة ما يظن به البعد عن

---

(١) انظر مثلاً: «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٥٩، ٣٦٠، و«المجروحين» ١: ٣٠٠.

(٢) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٥٤٣.

(٣) «الكفاية» ص١٥٤.

(٤) انظر: «معرفة الرجال» ٢: ٣١، و«الكفاية» ص١٥٣ـ١٥٦، و«سير أعلام النبلاء» ١١: ٤٢٦، و«فتح المغيث» ٢: ٨٦ـ٩٩.

الكذب، وفي حديثه من المناكير والموضوعات ما يوجب ريبة أن يكون يكذب، فهل ما وقع منه بسبب الضبط، من غير تعمد، أو بسبب العدالة، فالراوي قد تعمد ذلك؟ في أحيان كثيرة يتحدد أحد السببين بسهولة، بناء على قرائن الحال التي تحيط بالراوي، ومثاله ما وقع لعبدالعزيز الدراوردي، فقد انقلبت عليه أحاديث عبدالله بن عمر العمري، وهو ضعيف، فجعلها عن أخيه عبيدالله بن عمر، وهو ثقة ثبت، وعُدَّ ذلك خطأً من الدراوردي، ووقع القلب من راو آخر، وهو حماد بن عمرو النصيبي، وعد العلماء ذلك تعمداً منه[(1)].

وفي أحيان أخرى يقع التردد، كما في قصة أبي مقاتل حفص بن سلم السمرقندي، أحد العباد، في حديثه مناكير وموضوعات، فمن النقاد من يرى أنه صدوق، لا يتعمد الكذب، وأنه يغلط، ويدخل عليه الحديث دون أن يدري، ومنهم من يكذبه، قال نصر بن حاجب المروزي: «ذكرت أبا مقاتل لعبدالرحمن بن مهدي، فقال: والله لا تحل الرواية عنه، فقلت له: عسى أن يكون كتب له في كتابه وجهل ذلك، فقال: يكتب في كتابه الحديث؟ فكيف بما ذكرت عنه أنه قال: ماتت أمي بمكة، فأردت الخروج منها، فتكاريت، فلقيت عبيد الله بن عمر، فأخبرته بذلك، فقال: حدثني نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من زار قبر أمه كان كعمرة»، قال: فقطعت الكرى، وأقمت، فكيف يكتب هذا في كتابه؟»[(2)].

---

(1) انظر: ما تقدم في المبحث الثاني (اختلاف حال الراوي) (الصورة الأولى)، و«الضعفاء الكبير» ١ : ٣٠٨، و«لسان الميزان» ٢ : ٣٥٠، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» ٢ : ٦٤٠.

(2) «المجروحين» ١ : ٢٥٦، وانظر: «الكامل» ٢ : ٨٠٠، و«الإرشاد» ٣ : ٩٧٥، و«تهذيب التهذيب» ٢ : ٣٩٧، و«لسان الميزان» ٢ : ٣٢٢.

ومثله سفيان بن وكيع بن الجراح، اتفقوا على ضعفه، وجمهورهم على أنه صدوق في نفسه، يُدْخل عليه ما ليس من حديثه فيحدث به، وأما أبو زرعة فرماه بالكذب[1].

وعكسه أحمد بن محمد بن غالب، المعروف بغلام خليل، رماه بوضع الحديث جماعة من الأئمة، وأما أبو حاتم فقال: «روى أحاديث مناكير عن شيوخ مجهولين، ولم يكن عندي ممن يفتعل الحديث، كان رجلاً صالحاً»[2].

وربما وقع التردد في الراوي من ناقد واحد، كما قال ابن عدي في عبدالله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، بعد أن ساق له أحاديث بواطيل: «إما أن يكون مغفلاً لا يدري ما يخرج من رأسه، أو متعمداً، فإني رأيت له غير حديث مما لم أذكر أيضاً هاهنا غير محفوظ»[3].

وفي نظري أن تعارض الوسائل عند النقاد أهم سبب لاختلافهم في الراوي الواحد، بل لاختلاف الرواية عن الإمام الواحد، وتردده في الراوي، وهذا يكثر في الرواة المتوسطين، ويوجد في غيرهم أيضاً، والله أعلم.

---

(١) انظر: المبحث الأول من هذا الفصل (وسائل الحكم على الراوي) (النظر في أصول الرواة)، و«الجرح والتعديل» ٤: ٢٣١، و«تهذيب التهذيب» ٤: ١٢٣.

(٢) «الجرح والتعديل» ٢: ٧٣، و«المجروحين» ١: ١٥٠، و«تاريخ بغداد» ٥: ٧٨، و«الموضوعات» ٣: ١١٣، و«اللسان» ١: ٢٧٢، وانظر ما تقدم في المبحث الأول من هذا الفصل (وسائل الحكم على الراوي) (توجيه أسئلة للراوي).

(٣) «الكامل» ٤: ١٥٦٨.

ثالثاً: نقد النقد:

كما أن الراوي إذا روى شيئاً ـ وإن قل ـ قد جعل نفسه عرضة لنقد النقاد، فقد يصوبونه أو يخطئونه، وربما اتهموه ـ فالناقد له كذلك، قد نصب نفسه عرضة للنقد والمساءلة، ويتم ذلك على صفتين، الصفة الأولى: حال الناقد في عموم نقده، ومنزلته، وقيمة ما يصدره من أحكام، وهذه سيأتي الحديث عنها في الفصل الثالث (ضوابط النظر في أحكام النقاد على الرواة)، والصفة الثانية: تتبع الأحكام الجزئية التي يصدرها الناقد على الرواة من قبل غيره، وقد يفعل هذا الراوي نفسه، يدافع عما رمي به من خطأ، أو اتهم به من كذب، وقد يكون من نقاد آخرين، معاصرين للناقد الأول، أو ممن جاء بعده.

فالعالم الإسلامي باتساعه يمثل محكمة للرواة، والراوي متى تصدى للرواية فالأمة ستحاكمه، أصاب أم أخطأ؟ صدق أم كذب؟ يقوم مقام الأمة في ذلك النقاد، ولما كانوا هم أيضاً بشراً يصيبون ويخطئون، وقد يظن الواحد منهم استكماله لوسائل نقد الراوي فيصدر حكمه، ولا يكون الأمر كذلك ـ كانت أحكامهم أيضاً عرضة للمراجعة والنقد، فلا محاباة لأحد، ولا تجن على أحد، وكل سيأخذ حقه في النهاية، كما قال الذهبي: «هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماؤه على ضلالة، لا عمداً ولا خطأ، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة»[1].

ولا أراني بحاجة إلى التنبيه على أن نقد النقد ربما أجدى شيئاً،

---

(١) «الموقظة» ص٨٤.

وربما لم يجد، بل قد يتعرض للنقد أيضاً، غير أن قضية مراجعة أحكام الناقد من قبل غيره تجعله يحسب حساباً لذلك، وربما تراجع عن بعض أقواله، كما سيأتي في الأمثلة.

وفيما يتعلق بدفاع الرواة عن أنفسهم فإن كتب الرواة وأصولهم العتيقة تعد الخط الأول للدفاع، كما تقدمت الإشارة إليه في المبحث الأول: (وسائل الحكم على الراوي) (النظر في أصول الرواة).

وروى أبو داود عن شيخه الحسن بن علي الحلواني قوله: «أول من أظهر كتابه روح بن عبادة، وأبو أسامة»، علق عليه الخطيب بقوله: «يعني أنهما رويا ما خولفا فيه، فأظهرا كتبهما حجة لهما على مخالفيهما، إذ روايتهما من حفظهما موافقة لما في كتبهما»[١].

ومن النصوص في دفاع الرواة عن أنفسهم قصة الحسن بن عمارة مع شعبة، كان شعبة يتكلم في الحسن بن عمارة، ويرميه بالكذب، ومما يستدل به شعبة على قوله أن الحكم بن عتيبة لم يحدث عن يحيى بن الجزار إلا ثلاثة أحاديث، والحسن بن عمارة يحدث عن الحكم، عن يحيى بن الجزار أحاديث كثيرة، وسئل الحسن بن عمارة عن ذلك فقال مدافعاً عن نفسه: «الحكم أعطاني حديثه عن يحيى في كتاب لأحفظه، فحفظته»[٢]، وكان يقول: «الناس كلهم في حِلٍّ، ما خلا شعبة»[٣].

وكذا دافع عنه بعض معاصريه، غير أن هذا كله لم يجد شيئاً،

---

(١) «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ١٤١، و«تاريخ بغداد» ٨: ٤٠٢.
(٢) «تاريخ بغداد» ٧: ٣٤٧.
(٣) «تاريخ بغداد» ٧: ٣٤٨.

فجمهور الأئمة على أنه متروك الحديث، بل نقل الساجي الإجماع على ذلك[1].

وقال أحمد: «سمعت عبدالوهاب الخفاف قال: استعار مني روح كتاب ابن أبي ذئب فلم يرده علي، فذكرت ذلك لروح، فقال: بلى، قد بعثت به مع أخيه ـ أو مع ابن أخيه ـ»[2].

وقد اشتهر عن محمد بن جعفر غندر إتقانه لحديث شعبة، وصحة كتابه عنه، وكأنه قد أحَسّ أن النقاد يغمزونه فيما سوى شعبة، لكونه لم يلازم بقية شيوخه كما لازم شعبة، فذكر يحيى بن معين قصة يدافع فيها محمد بن جعفر عن نفسه، أنقلها بطولها لطرافتها، قال ابن محرز: «سمعت يحيى بن معين يقول: قال لي غندر مرة: أنتم تقولون إن غندراً ضبط هذه الأحاديث عن شعبة لكثرة ما دارت عليه، هذا ابن عيينة قد كتبت جرابين، فانظر فيهما، فإن أخرجت حديثاً واحداً خطأً فأنت أنت، قال: فقلت له: هات ـ أو كما قال يحيى ـ، قال: فأخرج إلي جرابين عن ابن عيينة، قال: فنظرت في أحدهما وأنا مقتدر ـ أو كما قال يحيى بن معين ـ، حتى انتهيت إلى آخره، فلم أر شيئاً، ثم نظرت في الآخر حتى قاربت أن أفرغ منه فلم أجد عليه فيه شيئاً، فكدت أن أخجل، ثم إنه مر بي حديث ـ ذكره يحيى بن معين وأنسيته ـ فقلت: ها هو ذا واحد، فقال لي: أي شيء هو، هو حديث كذا وكذا؟ قلت: نعم، قال: ذاك من ابن عيينة، لا مني، هل مرّ بك قبل؟ قلت: لا، قال: فإنه سيمر بك في موضع آخر على الاستواء، قال: ففتشت ما بقي

---

(1) «ضعفاء النسائي» ص٣٤، و«الجرح والتعديل» ٣: ٢٧، و«تهذيب الكمال» ٦: ٢٦٥.

(2) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٥٤، ٣٥٥.

ـ أو كما قال يحيى ـ، فإذا الحديث قد مرّ بي صحيح، فعلمت أنه كما قال ـ أو كما قال يحيى في هذا الكلام كله ـ»[1].

وكان المبارك بن حسان البصري قد خرج من البصرة ونزل مكة، فذكر أبو سلمة التبوذكي البصري أنه قد سمع منه، وتوقف في ذلك بعض الأئمة، وقد أشار إلى ذلك أحمد، قال أبو داود: «قال لي أحمد: ترى أبا سلمة ـ يعني المبارك ـ سمع منه؟ وتبسم»[2].

وممن توقف في سماعه منه علي بن المديني، واضطر أبو سلمة التبوذكي إلى إشهاد الجيران أن المبارك بن حسان قد قدم إلى البصرة بعد خروجه منها، قال ابن أبي خيثمة: «عاب علي بن المديني أبا سلمة، قال: كيف سمع من المبارك وقد خرج عن البصرة قديماً؟ قال: فبلغني أن أبا سلمة ذهب إلى جيران المبارك فشهدوا أن المبارك قدم البصرة مختفياً، فسمع منه أبو سلمة في حال اختفائه»[3].

وأما مراجعة بعض النقاد لكلام نقاد آخرين فأمثلته كثيرة جداً، فمن ذلك أن يحيى بن سعيد القطان كان يضعف همام بن يحيى البصري، ولا يحدث عنه، وكان يراجع في ذلك فلا يقبل، وخالفه كثير من النقاد في رأيه، حتى قال عبدالرحمن بن مهدي: «ظلم يحيى بن سعيد همام بن يحيى، لم يكن له به علم ولا مجالسة»[4].

---

(١) «معرفة الرجال» ٢: ٤١، وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٠٥.

(٢) «سؤالات أبي داود» ص٣٥٤.

(٣) «تهذيب التهذيب» ١٠: ٢٦.

وانظر أمثلة أخرى لدفاع الراوي عن نفسه في: «الجرح والتعديل» ٩:١٩٣، و«تاريخ بغداد» ١٤:١٥٩، ٧:١٢١.

(٤) «تهذيب التهذيب» ١١: ٧٠.

وجاء عنه أنه رجع عما كان يقوله فيه، قال عفان: «كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه، فلما قدم معاذ بن هشام نظرنا في كتبه، فوجدناه يوافق هماماً في كثير مما كان يحيي ينكره عليه، فكف يحيى بعد عنه»[1]، وفي رواية: «فكان يحيى يقول لي بعد ذلك: كيف قال همام في هذا الحديث ـ يتذاكرونه بينهم ـ؟»[2].

وقال أحمد: «ذكرنا عند يحيى بن سعيد عقيل بن خالد، وإبراهيم بن سعد، فجعل كأنه يضعفهما، فجعل يقول: عقيل، وإبراهيم بن سعد، عقيل، وإبراهيم ـ كأنه يضعفهما ـ، وأيش ينفع يحيى من هذا؟ هؤلاء ثقات، لم يخبرهما يحيى»[3].

وذكر علي بن المديني أن عبدالرحمن بن مهدي كان يطعن على روح بن عبادة في أحاديث ابن أبي ذئب، عن الزهري، مسائل كانت عنده، قال ابن المديني: «فلما قدمت على معن بن عيسى بالمدينة سألته أن يخرجها لي ـ يعني أحاديث ابن أبي ذئب، عن الزهري، هذه المسائل ـ فقال لي معن: وما تصنع بها؟ هي عند بصري لكم يقال له: روح، كان عندنا هاهنا حين قرأ علينا ابن أبي ذئب هذا الكتاب، فأتيت عبدالرحمن بن مهدي، فأخبرته، فأحسبه قال: استحله لي»[4].

وقال أحمد مدافعاً عن شيخه روح بن عبادة: «كانوا يقولون: إن روحاً لا يعرف ـ يعني في الحديث ـ! سمعت عثمان بن عمر قال:

---

(١) «الجرح والتعديل» ٩: ١٠٨.

(٢) «سؤالات أبي داود» ص٣٣٦، وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ٢١٦، و«تهذيب التهذيب» ١١: ٦٧.

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٣٣، ٥١٩.

(٤) «تاريخ بغداد» ٨: ٤٠٤.

استعرت من روح كتاب هشام، فكان كتاباً تاماً»[1].

وقال عبدالله بن أحمد: «قلت لأبي إن يحيى بن معين يطعن على عامر بن صالح، قال: يقول ماذا؟ قلت: رآه يسمع من حجاج، قال: قد رأيت أنا حجاجاً يسمع من هشيم، وهذا عيب؟ يسمع الرجل ممن هو أصغر منه وأكبر»[2].

كذا نقل عبدالله لأبيه سبب طعن ابن معين في عامر بن صالح، والروايات الأخرى عن ابن معين تشرح هذا السبب بما يعذر فيه ابن معين، قال ابن محرز: «سمعت يحيى بن معين سئل عن عامر بن صالح الذي يحدث عن هشام بن عروة، فقال: كذاب، خبيث، عدو لله، هو زبيري، قد كتبت عنه، فقلت ليحيى: إن أحمد بن حنبل يحدث عنه، فقال: لمه وهو يعلم أنا تركنا هذا الشيخ في حياته، فقلت: ولم؟ قال: قال لي حجاج ـ يعني ابن محمد الأعور ـ: جاءني فكتب عني حديث هشام بن عروة، عن ابن لهيعة، وليث بن سعد، ثم ذهب فادعاها فحدث بها عن هشام»[3].

وقال أبو داود: «قيل لابن معين: إن أحمد حدث عن عامر بن صالح، فقال: ماله؟ جُنّ»، قال أبو داود: «حدث أحمد عنه بثلاثة

---

(1) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٥٤، وانظر نصوصاً أخرى في الكلام في روح والدفاع عنه: «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ١٧، و«الضعفاء الكبير» ٢: ٥٩، و«تاريخ بغداد» ٨: ٤٠١، و«سير أعلام النبلاء» ٩: ٤٠٢، و«تهذيب التهذيب» ٣: ٢٩٣.

(2) «الكفاية» ص١١٠، و«تاريخ بغداد» ١٢: ٢٣٤.

(3) «معرفة الرجال» ١: ٥٢، و«تاريخ بغداد» ١٢: ٢٣٦، وحديث هشام بن عروة، عن ابن لهيعة، وليث بن سعد المقصود به ما كتبه حجاج عن ابن لهيعة، وليث بن سعد، عن هشام بن عروة، وانظر: «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ٣٠٧.

أحاديث»[1].

وقد قواه أبو حاتم أيضاً لكن الجمهور على ما قاله ابن معين، وأنه متروك الحديث، قال الدارقطني: «أساء ابن معين القول فيه، ولم يتبين أمره عند أحمد، وهو مدني يترك عندي»[2].

ويشبه حاله حال إبراهيم بن أبي الليث البغدادي، كان أحمد، وابن معين، وابن المديني يختلفون إليه يكتبون عنه، ثم ظهر للأخيرين منه ما أوجب تركه، وكان ابن معين يذمه ذماً شديداً ويكذبه، وأما أحمد فظل يحسن الظن به ويدافع عنه.

والجمهور على تضعيفه، ومنهم من يكذبه، قال صالح بن محمد البغدادي: «كان يكذب عشرين سنة، أشكل أمره على يحيى، وأحمد، وعلي بن المديني، حتى ظهر بعد بالكذب، فتركوا حديثه»[3].

وقد جرى بسببه مناقشات بين أحمد، وابن معين، بواسطة تلامذتهما[4].

وبضدهما داود بن المحبر البغدادي، كان أحمد يضعفه جداً، ويكذبه، وكان ابن معين يذهب إلى أنه في الأصل ثقة، ولكنه جفا الحديث ثم حدث، وكان يقول فيه مشيراً إلى ما يقال فيه: «ليس له

---

(١) «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ٣٠٧.
(٢) «سؤالات البرقاني للدارقطني» ص٥٠، وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٤٠٩، و«ضعفاء النسائي» ص٧٨، و«الجرح والتعديل» ٦: ٣٢٤، و«المجروحين» ٢: ١٨٧، و«الكامل» ٥: ١٧٣٧، و«تاريخ بغداد» ١٢: ٢٣٤، و«تهذيب التهذيب» ٥: ٧١.
(٣) «تاريخ بغداد» ٦: ١٩٦.
(٤) «معرفة الرجال» ١: ٩٤، و«تاريخ بغداد» ٦: ١٩١، و«لسان الميزان» ١: ٩٣.

بخت»[1].

والجمهور على ما قاله أحمد، وأنه متروك الحديث، ونسبه بعضهم كذلك إلى الكذب ووضع الحديث[2].

وسمع الحسين بن إدريس محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي يقول في إبراهيم بن طهمان: «ضعيف مضطرب الحديث»، فذكر ذلك لصالح بن محمد البغدادي المعروف بجزرة، فقال: «ابن عمار من أين يعرف حديث إبراهيم؟ إنما وقع إليه حديث إبراهيم في الجمعة ـ يعني الحديث الذي رواه ابن عمار، عن المعافى بن عمران، عن إبراهيم، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة: «أول جمعة جمعت بجواثا» ـ والغلط فيه من غير إبراهيم، لأن جماعة رووه عنه، عن أبي جمرة، عن ابن عباس، وكذا هو في تصنيفه، وهو الصواب، وتفرد المعافى بذكر محمد بن زياد، فعلم أن الغلط منه لا من إبراهيم»[3].

وهكذا يمكن للناظر في كتب الجرح والتعديل أن يرى نماذج كثيرة من دفاع الرواة عن أنفسهم، ومن مناقشات أئمة الجرح والتعديل بعضهم لبعض، مما يدل بوضوح على أن إطلاق الحكم على الراوي من قبل الناقد ليس بالأمر اليسير، وأنه سيضعه موضع النقد والتمحيص.

---

(١) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ١٥٤، و«تاريخ بغداد» ٨: ٣٦١.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٨٨، و«التاريخ الكبير» ٣: ٤٢٤، و«الضعفاء الكبير» ٢: ٣٥، و«المجروحين» ١: ٢٩١، و«الكامل» ٣: ٩٦٥، و«تاريخ بغداد» ٨: ٣٥٩، و«تهذيب التهذيب» ٩: ١٩٩.

(٣) «تهذيب التهذيب» ١: ١٣٠، وانظر: «صحيح البخاري» حديث ٨٩٢، ٤٣٧١، و«سنن أبي داود» حديث ١٠٦٨، و«سنن النسائي الكبرى» حديث ١٦٥٥.

رابعاً: انعدام وسائل الحكم على الراوي أو ضعفها.

قد لا يتمكن الناقد من الوقوف على وسيلة توصله إلى درجة الراوي جرحاً أو تعديلاً، أو يقف على شيء لا يسعفه في الكشف عن حاله، فيصرح بأنه لا يعرفه، أو لا يذكر معرفته، أو ماله به تلك المعرفة، أو ماله به ذاك الخبر، أو ليس له بحديثه علم، أو لا يدري عن حاله شيئاً، أو هو مجهول، ونحو هذا، وهو كثير جداً، وربما جاء ذلك عن إمامين أو أكثر[1].

وغالب من لا يعرفهم النقاد يرجع السبب إلى قلة رواية الواحد منهم، وقلة من روى عنه، فلا يخبره الإمام، وربما صرح بذلك، كما قال عبدالله بن أحمد: «سألته ـ يعني أباه ـ عن عقبة الأسدي، فقال: يروي عن أبي وائل، قلت: هو ثقة؟ قال: ما أدري، كم يروى عن هذا؟ ثم قال: روى عنه سفيان الثوري»[2].

وقال عبدالله أيضاً: «سألت أبي عن أبي نصر، قال: هذا شيخ روى عنه سفيان الثوري، وابن عيينة، وابن فضيل، واسمه عبدالله بن عبدالرحمن، وهو شيخ قديم، قلت: كيف حديثه؟ قال: وإيش حديثه! إنما يعرف الرجل بكثرة حديثه»[3].

---

(١) انظر مثلاً: «سؤالات أبي داود» ص٢٨٠، ٢٩١، ٣٣١، ٣٥٠، و«العلل ومعرفة الرجال» ٢: ١٦، ١٧، ٢٠، ٢٣، ٢٥، ٣١، ٣٦، ٣٧، ٥١، ٨١، ٨٥، ٨٧ـ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ١٠١، ١٠٢، ١٦٥، و«مسائل إسحاق» ٢: ٢٠٣، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦، و«معرفة الرجال» ١: ٥٩، ٦٥، ٧٤ـ٧٨، ١٤٧.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٨٨.

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٣٦٩.

وذكر ابن عدي أحاديث لمحمد بن مسلم بن مهران، ثم قال: «ليس له من الحديث إلا اليسير، ومقدار ماله من الحديث لا يتبين صدقه من كذبه»[1].

وقال ابن عدي أيضاً في آخر ترجمة سلم العلوي: «وسلم العلوي قليل الحديث جداً، ولا أعلم له جميع ما يروي إلا دون خمسة أحاديث أو فوقها قليل، وبهذا المقدار لا يعتبر فيه حديثه أنه صدوق أو ضعيف، ولا سيما إذا لم يكن في مقدار ما يرويه متن منكر»[2].

وهناك سبب آخر يقوم في الرواي يحول دون معرفة الإمام به كما ينبغي، وذلك أن يكون في حديثه ما ينكر عليه، ولكن دونه أو فوقه في الإسناد من يحتمل أن تكون العهدة عليه في النكارة، فيتردد الناقد، كما قال ابن حبان في موسى بن سيار الأسواري: «يروي عن عطية، روى عنه عبدالواحد بن واصل، منكر الحديث عن عطية، فلست أدري وقع المناكير في حديثه منه، أو من عطية، وإذا احتج (كذا) في إسناد خبر راويه من لا يعرف بالعدالة، عن إنسان ضعيف، لا يتهيأ إلزاق الوهن بأحدهما دون الآخر، ولا يجوز القدح في هذا الراوي إلا بعد السبر والاعتبار بروايته عن الثقات غير ذلك الضعيف. . .»[3].

ومن ذلك أيضاً أن يحيى بن يزيد بن عبدالملك النوفلي يروي عن أبيه، عن أبي هريرة أحاديث، وهي منكرة، وأبوه ضعفه الجمهور، وأما هو فوقع التردد فيه، قال أحمد: «لا بأس به، ولم يكن عنده إلا

---

(١) «الكامل» ٢: ٢٢٤٧.
(٢) «الكامل» ٣: ١١٧٦.
(٣) «المجروحين» ٢: ٢٤٠.

حديث أبيه، ولو كان عنده غير حديث أبيه لتبين أمره»[١].

وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، لا أدري منه أو من أبيه»[٢].

وقال أبو حاتم في سعد بن سعيد المقبري: «هو في نفسه مستقيم، وبليته أنه يحدث عن أخيه عبدالله بن سعيد، وعبدالله بن سعيد ضعيف الحديث، ولا يحدث عن غيره، فلا أدري منه أو من أخيه»[٣].

وقد يجتمع في الراوي أكثر من سبب، كما هو حال أبان الرقاشي، والد يزيد، فليس له سوى حديث واحد، والراوي عنه ولده يزيد، وهو متروك الحديث، قال أبو حاتم: «أبان الرقاشي لم يصح حديثه، إنما روى حديثاً واحداً يرويه عنه ابنه، ما نقدر أن نقول فيه؟»[٤].

ومن الأسباب ما يعود إلى الناقد نفسه، فلم يخبر الراوي كما ينبغي، مع إمكان ذلك، وهذا قد يكون حقيقياً كما في قول أحمد في علي بن غراب: «ليس لي به خبر، سمعت منه مجلساً واحداً، وكان يدلس، وما أراه إلا صدوقاً»[٥]، وقال عنه أيضاً: «كأن حديثه حديث أهل الصدق»[٦].

وقال المروذي: «قيل له (يعني لأحمد): فإسماعيل بن مجالد؟

---

(١) «الجرح والتعديل» ٩: ١٩٨.

(٢) «الجرح والتعديل» ٩: ١٩٨، وانظر: «علل المروذي» ص١١٤، و«الكامل» ٧: ٢٧٠٢، ٢٧١٥، و«تهذيب التهذيب» ١١: ٣٤٨، و«لسان الميزان» ٦: ٢٨١.

(٣) «الجرح والتعديل» ٤: ٨٥.
وانظر مثالين آخرين في: «الكامل» ٣: ٩١٥.

(٤) «الجرح والتعديل» ٢: ٢٩٥.

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ٢٩٧.

(٦) «علل المروذي» ص٩٦، والنص فيه هكذا: «كان حديثه حديث أهل الصدق»، على الجزم، ويظهر لي أن ما أثبته هو الصواب، بقرينة رواية عبدالله.

قال: لا أدري، قد روي عنه»[1]، ونقل عنه عبدالله قوله: «ما أراه إلا صدوقاً»[2].

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: كيف حديث عبدالحميد ـ يعني ابن سليمان ـ؟ قال: ما أدري، إلا أنه ما أرى كان به بأس، وكان مكفوفاً، وكان ينزل مدينة أبي جعفر»[3].

فالذي يظهر أن أحمد لم يخبره جيداً، فسائر النقاد على تضعيفه[4].

وقد يكون صورياً، كأن يجعلهما الناقد راويين، وهما راو واحد، فالاشتباه في الرواة كثير، كما تقدم شرحه في أول هذا المبحث، ومثاله أن عبدالله بن أحمد سأل أباه عن يزيد بن عبدالله مولى الصهباء، يحدث عنه وكيع، فقال: «لا أعرفه»[5]، وسأله أبو داود عن يزيد أبي عبدالله الشيباني، فقال: «هذا شيخ قديم، ليس به بأس»[6]، وهما شخص واحد[7].

أو يعرف الناقد شخصه ولا يعرف اسمه، فيسأل عنه فلا يعرفه، كما في قصة عبدالواحد بن زياد مع يزيد بن زريع، قال عفان: «كانوا يذكرون ليزيد بن زريع عبدالواحد بن زياد، فيقول: من هذا الكذاب

---

(١) «علل المروذي» ص١٣٤.
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ٩، وانظر: «تهذيب التهذيب» ١: ٣٢٧.
(٣) «سؤالات أبي داود» ص٢٢١.
(٤) «تهذيب التهذيب» ٦: ١١٦.
(٥) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٠.
(٦) «سؤالات أبي داود» ص٣١٤.
(٧) «تهذيب التهذيب» ١١: ٣٤٣.

الذي يحدث عن يونس، لا أعرفه، قال: فلقيه يوماً في بعض الطريق، فقيل له: هذا عبدالواحد بن زياد، فقال: هذا كان جليسنا عند يونس، فقالوا: هذا عبدالواحد بن زياد»[1].

والناقد في أحيان كثيرة يلجأ إلى معرفة غيره بالراوي، إذا لم يتوافر لديه من الوسائل ما يصدر فيه حكماً، وهذا كثير مشهور، من ذلك قول حرب الكرماني في إبراهيم بن محمد بن العباس الشافعي: «سمعت أحمد يثني عليه»[2]، وروى أبو داود، عن أحمد قوله فيه: «أحسن الثناء عليه حسين، ولا أعرفه»[3].

وكذا قال ابن معين لما سئل عنه: «لا أعرفه، زعموا أنه ليس به بأس»[4].

وقال ابن محرز: «سمعت يحيى وسئل عن داود بن عمرو الضبي، فقال: لا أعرفه، من أين هذا؟ قلت: ينزل المدينة، قال: مدينتنا هذه أو مدينة الرسول؟ قلت: مدينة أبي جعفر، قال: عمن يحدث؟ قلت: عن منصور بن أبي الأسود، وصالح بن عمر، ونافع بن عمر، فقال: هذا شيخ كبير، من أين هو؟ قلت: من آل المسيب، فقال: قد كان لهؤلاء نفسين متقشفين، أحدهما يتصدق، والآخر يبيع القصب، لا أعرفه، أما لهذا أحد يعرفه؟ قلت: بلى، بلغني عن سعدويه أنه سئل عنه فقال: ذاك المشؤوم ما حدَّث بعد، وعرفه، فقال: سعدويه أعرف

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٥٥.
(٢) «الجرح والتعديل» ٢: ١٣٠.
(٣) «سؤالات أبي داود» ص٢٣٨.
(٤) «معرفة الرجال» ١: ٧٥.

بمن كان يطلب الحديث معه منا.

ثم بلغني عن يحيى بن معين بعد ـ أو سمعته وسئل عنه ـ فقال: لا بأس به، وبلغني أن يحيى سأل سعدويه عنه فحمده»[1].

وسئل يحيى بن معين عن يزيد بن أبي حكيم فقال: «زعموا: ليس به بأس، يقوونه»[2]، وسئل عنه مرة أخرى فقال: «كان ليس به بأس، لم أكتب عنه»[3].

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: «وسألته ـ يعني علي بن المديني ـ عن شيخ حدث عنه أبو إسماعيل المؤدب يقال له: سليمان بن أبي هند، مولى زيد بن الخطاب، فقال: سألنا عن هذا الشيخ فذكر أصحابنا أنه لم يكن به بأس»[4].

ونقل ابن شاهين عن محمد بن عبدالله بن عمار قوله في مسكين بن بكير الحراني: «يقولون إنه ثقة، ولم أسمع منه»[5].

واتضح مما تقدم أن عدم معرفة الراوي هو في مجموع النقاد أمر نسبي، فقد لا يعرفه ناقد، ويعرفه غيره، وهذا راجع ـ كما تقدم آنفاً ـ إلى ما يتوافر عند الناقد من وسائل، وإلى تمكنه من استخدامها، وخلوصه في النهاية إلى حكم في الراوي.

---

(١) «معرفة الرجال» ١ : ٧٤.
(٢) «معرفة الرجال» ١ : ٨٢.
(٣) «سؤالات ابن الجنيد» ص٢٥٧.
(٤) «سؤالات ابن أبي شيبة» ص١٦٢، وانظر: «التاريخ الكبير» ٤:٤٠، و«الجرح والتعديل» ٤:١٤٨.
(٥) « تاريخ أسماء الثقات» ص٣١١.
وانظر نصاً آخر عن ابن عمار في: «تاريخ بغداد» ١١:٣٥٨.

وليس هذا بالقليل في عموم الرواة، وهو يفسر لنا جانباً من الاختلاف بين الأئمة في راو عرفه بعضهم، ولم يعرفه البعض الآخر، كما تقدم آنفاً في علي بن غراب، وعبدالحميد بن سليمان، وعدم معرفة أحمد لهما المعرفة التامة، وهما معروفان عند غيره من النقاد[١]، وكذلك إبراهيم بن محمد الشافعي، لم يعرفه أحمد، وابن معين، وقد عرفه جمع من النقاد[٢].

ومثل ذلك عبدالله بن مسلم أبو طيبة قاضي مرو، لم يعرفه أحمد، وعرفه أبو حاتم وغيره[٣].

وكما يتوقف الإمام في الراوي لأحد الأسباب المتقدمة ـ يتوقف أحياناً في المقارنة بين الرواة، قال أبو داود: «قلت لأحمد: إذا اختلف الفريابي، ووكيع ـ أليس يقضى لوكيع؟ قال: مثل ماذا؟ قلت: ما لم يروه غيره، قال: ما أدري، وكيع ربما خولف»[٤].

وقال إسحاق: «سئل عن الزبير بن عدي، وواصل الأحدب ـ أيما أحب إليك منهما؟ قال: لا أدري»[٥].

والخلاصة أن الناقد إذا لم يكن لديه شيء من وسائل الحكم على الراوي، أو المقارنة بين راويين، أو كان لديه ما لا يكفي لذلك، أوضح ذلك بعبارة مناسبة، وقد ينقل حكم غيره ويعتمد عليه، ولم

---

(١) «تهذيب التهذيب» ٦: ١١٦ ٧: ٣٧١.

(٢) «تهذيب التهذيب» ١: ١٥٤.

(٣) «علل المروذي» ص١١٩، و«الجرح والتعديل» ٥: ١٦٥، و«تهذيب التهذيب» ٦: ٣٠.

(٤) «سؤالات أبي داود» ص١٩٩.

(٥) «مسائل إسحاق بن هانىء» ٢: ٢٢١.

يكن الواحد منهم رحمهم الله تعالى يأنف أن يقول: لا أدري، أو لا أعرف الراوي، ونحو ذلك من العبارات، فإن غرضه الوصول إلى الحق، ولم يتمكن من ذلك بالصورة التي يرضى عنها، كما قال ابن معين: «لقد رأيت رجلاً يسأل يحيى بن سعيد عن أشياء، فجعل يقول: لا أدري، لا أدري، حتى رحمته، وكان يحيى بن سعيد رجل صدق»[1].

وأخيراً ينتبه إلى أن بعض عبارات نفي العلم بحال الراوي ليست على ظاهرها، فقد يراد بها تضعيف الراوي، أو تليينه، فيكون الناقد خبر الراوي وحكم عليه، وهذا يرشد إليه سياق النص، وقرائن الحال، مثاله قول أحمد: «عثمان الثقفي ثقة الحديث، سمع منه شعبة، وهو أثبت من عثمان أبي اليقظان، ذاك ـ يعني أبا اليقظان ـ حديثه ما أدري ما هو»[2].

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: عبدالواحد بن قيس الذي روى عنه الأوزاعي؟ قال: لا أدري، أخشى أن يكون حديثه منكراً»[3].

وقال عبدالله بن أحمد: «سمعت أبي يقول: سمعت عبيد الله بن موسى قديماً، بعضه في سنة خمس وثمانين، وبعد ذلك قال: رأيت عبيد الله بن موسى بمكة فما عرضت له، لم يكن لي فيه رأي»[4].

والظاهر أن أحمد يريد أنه غير راغب في السماع منه، وكان أحمد

---

(١) «سؤالات ابن الجنيد» ص٣٢٣.

(٢) «سؤالات أبي داود» ص٣٠٥، وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٥٣٦، و«أحوال الرجال» ص٤٩، و«تهذيب التهذيب» ٧: ١٤٥.

(٣) «سؤالات أبي داود» ص٢٥٧، وانظر: «تهذيب التهذيب» ٦: ٤٣٩.

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ١٩٧.

يحمل عليه لروايته عن غير الثقات أحاديث منكرة في التشيع[1].

وقال المروذي: «سألته عن الدراوردي، فقال: ما أدري ما أقول لك فيه، أحاديثه ـ كأنه ينكر بعضها ـ»[2].

وقال إسحاق: «سئل عن ابن أخي الزهري، وابن إسحاق، في حديث الزهري: أيهما أحب إليك؟ قال: ما أدري ـ كأنه ضعفهما ـ»[3].

وقال أحمد أيضاً في علي بن مسهر: «لا أدري كيف أقول، كان قد ذهب بصره وكان يحدثهم من حفظه»[4].

وقد يكون الناقد أراد بنفي معرفته بالراوي معرفة عينه وشخصه، وأما حاله في الرواية فمعلومة، كما في قول أبي حاتم في يحيى بن سعيد التميمي المدني: «هو منكر الحديث، ولا أعرفه، وهو مجهول»[5].

وقال في عمر بن الحكم الهذلي: «هو مجهول، ذاهب الحديث»[6].

---

(١) «علل المروذي» ص١٢٧، ١٧٤، و«تهذيب التهذيب» ٧: ٥٣.
(٢) «علل المروذي» ص١٢٢، وانظر: «سؤالات أبي داود» ص٢٢١ـ٢٢٢، و«تهذيب التهذيب» ٦: ٣٥٣.
(٣) «مسائل إسحاق» ٢: ٢٠٧.
(٤) «الضعفاء الكبير» ٣: ٢٥١.
وانظر مثالاً آخر في: «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٥٣٦، و«الجرح والتعديل» ٦: ٣٥١.
(٥) «الجرح والتعديل» ٩: ١٥٢.
(٦) «الجرح والتعديل» ٦: ١٠٢.

الفصل الثاني

أحكام النقاد على الرواة ومراتبها

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأحكام النظرية على الرواة.

المبحث الثاني: الأحكام العملية على الرواة.

المبحث الثالث: مراتب أحكام النقاد على الرواة.

مدخل:

حكم النقاد على الرواة الذين مروا بهم باتباع الوسائل الماضية في الفصل الأول، ومن هذه الأحكام ما هو مطلق، ومنها ما هو مقيد بحالة من حالات الراوي، ومنها ما فيه مقارنة الراوي بغيره، وقد يكون الحكم هو تجهيل الراوي، أو إعلان الناقد أنه لا يعرفه.

والمتأمل في أحكام النقاد على الرواة يجدها ـ حسب وصولها إلينا ـ تتخذ أشكالاً متعددة، تجمعها هذه القضية، وهي الحصول على حكم من الناقد في الراوي المعين، ويمكن ردها في الجملة إلى نوعين من الأحكام، النوع الأول: الأحكام النظرية، وهي التي يصدرها الناقد على الراوي ذاكراً رأيه فيه، والنوع الثاني: الأحكام التطبيقية، ويقصد بها موقف الناقد من الراوي عملياً، كالرواية عن الراوي، والتخريج له.

وللاستفادة من أحكام النقاد على الرواة لابد من معرفة مراتب هذه الأحكام أو مراتب الرواة المأخوذة من هذه الأحكام.

وكل هذا أتناوله في هذه الفصل في ثلاثة مباحث.

المبحث الأول

الأحكام النظرية على الرواة

هذا النوع من الأحكام اشتهر في مصادر علوم الحديث باسم (ألفاظ الجرح والتعديل)، وأطلق عليها ذلك باعتبار الأغلب، وإلا فهي على قسمين:

القسم الأول: ما وصلنا من أحكام أطلقها الأئمة على الرواة، وهذا أكثر الأقسام وجوداً، فقد امتلأت به كتب الجرح والتعديل، فأطلق النقاد ما لا يحصى من أحكامهم على الرواة، وتداولوا في الغالب ألفاظاً وأساليب محددة شاع استخدامها بينهم، مثل قولهم: فلان ثقة، أو ثبت، أو ليس به بأس، أو صدوق، أو ضعيف، أو منكر الحديث، أو ذاهب الحديث، أو متروك الحديث، أو واه، أو مجهول، أو لا أعرفه، وهكذا في التقييد، فيقولون: فلان ثقة إلا في في روايته عن فلان فهو ضعيف، أو ليس بذاك، أو ليس بشيء، أو إذا حدث من كتابه فهو ثقة، وإذا حدث من حفظه فليس بشيء، ومثله في المقارنة بين الرواة كأن يقولوا: فلان مثل فلان، أو خير منه، أو دونه، ونحو هذه العبارات.

كما استخدم النقاد في هذا القسم ألفاظاً وأساليب على سبيل الندرة والقلة، لأغراض مختلفة، فتارة للتفنن في العبارة، وتارة للتأكيد على القول، وتارة للترويح والطرافة.

فمن ذلك:

أ ـ الحلف على حال الراوي، كما في قول أحمد في عبدالله بن

زياد بن سمعان: «سمعت إبراهيم بن سعد يحلف أنه كذاب»[1].

وقال الترمذي: «سألت محمداً عن الفضل بن عيسى الرقاشي، فقال: هو ابن أخي يزيد الرقاشي، كان سفيان بن عيينة يقول: كان أهلاً ـ والله ـ ألا يحدث عنه»[2].

وقال أبو داود: «قيل (يعني لأحمد): إسحاق الأزرق ثقة؟ قال: إي والله ثقة»[3].

وقال أبو داود في عتبة بن أبي حكيم: «سألت يحيى بن معين فقال: والله الذي لا إله إلا هو إنه لمنكر الحديث»[4].

وقال ابن محرز: «سمعت يحيى يقول: حدثني علي بن عياش، وكان ـ والله ـ لا بأس به، ثقة»[5].

ب ـ المبالغة في التوثيق أو التضعيف، مثل قول أيوب السختياني: «لو أن فضلاً الرقاشي ولد أخرس كان خيراً له»[6].

واشتهر عن شعبة أنه كان يحمل على أبان بن أبي عياش، وقد أقذع فيه القول، فمن ذلك قوله فيه: «لأن أشرب من بول حماري حتى

---

(١) «سؤالات أبي داود» ص٣٦٣، و«العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٥٢، ٢: ٢٠٤، و«علل المروذي» ص٨٤، ٩٥، و«الجرح والتعديل» ٥: ٦١.

(٢) «العلل الكبير» ٢: ٩٦٧.

(٣) «سؤالات أبي داود» ص٣٢٢.

(٤) «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ٢١٨.

(٥) «معرفة الرجال» ص١١٠، ١٤٥، وانظر أيضاً: ص٩٨، ١٠٤، ١١١، ١٤٥، ١٥٣، ١٦٦.

(٦) «التاريخ الكبير ٧: ١١٨، و«سؤالات الآجري لأبي داود» ١: ٤١٧، و«الضعفاء الكبير» ٣: ٤٤٢، و«الكامل» ٦: ٢٠٣٩.

أروى أحب إلي من أن أقول: حدثني أبان بن أبي عياش»[1].

وقال أيضاً: «لأن أزني سبعين مرة - وفي رواية: لأن أرتكب سبعين كبيرة - أحب إلي من أن أحدث عن أبان بن أبي عياش»[2].

وقال أيضاً: «لأن يزني الرجل خير له من أن يروي عن أبان بن أبي عياش»[3].

وقال العقيلي: «حدثنا زكريا بن يحيى الحلواني قال: سمعت سلمة بن شبيب يقول: سمعت يزيد بن هارون يقول: سمعت شعبة يقول: لأن أزني أحب إلي من أن أروي عن يزيد الرقاشي، قال سلمة: فذكرت ذاك لأحمد بن حنبل، قال: بلغنا أنه قال هذا في أبان، قال أبو يحيى: وكان أبو داود سليمان بن الأشعث صاحب «التاريخ»، صاحب أحمد بن حنبل معنا في مجلس سلمة، فقال لي أبو داود: وقاله فيهما جميعاً»[4].

وقال شعبة أيضاً: «لأن أقدم فتضرب عنقي أحب إلي من أن أحدث عن أبي هارون العبدي»[5].

وقال مرة: «كنت لو قيل لي: تدخل الجنة، أو تلقى أبا هارون ثم تدخل الجنة؟ لقلت: بل ألقى أبا هارون، فلقيته فإذا هو لا شيء»[6].

وقال ابن المبارك: «لو خيرت بين أن أدخل الجنة، وبين أن ألقى

---

(١) «الضعفاء الكبير» ١: ٣٨، و«الكامل» ١: ٣٧٢.
(٢) «الجرح والتعديل» ١: ١٣٤، و«الكامل» ١: ٣٧٢.
(٣) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤٨٠.
(٤) «الضعفاء الكبير» ١: ٣٨.
(٥) «الضعفاء الكبير» ٣: ٣١٢.
(٦) «المعرفة والتاريخ» ٢: ٧٧٨.

عبدالله بن محرر لاخترت أن ألقاه ثم أدخل الجنة، فلما رأيته كانت بعرة أحب إلي منه»[١].

وقال أبو أحمد الزبيري: «حدثت ابن عيينة، عن معلى الطحان في بعض حديث ابن أبي نجيح، فقال: ما أحوج هذا إلى أن يقتل»[٢].

وروى عنه أحمد قوله في معلى هذا: «إن كان المعلى يحدث عن ابن أبي نجيح الذي رأيناه ـ ما أحوجه أن تضرب عنقه»[٣].

وقال أحمد: «سعد بن إبراهيم أثبت من عمر بن أبي سلمة خمسين مرة»[٤].

وقد اشتهر يحيى بن معين باستخدام أسلوب المبالغة، وخاصة في التجريح، فقد كان شديد العبارة على بعض الرواة، فمن ذلك قوله في أبي مسعود عبد الأعلى بن أبي المساور الجرار: «كذاب، قد تخلى الله منه، لا يسأل عن مثل هذا، ليس بثقة»[٥].

وقال ابن محرز: «سمعت يحيى بن معين يقول ـ وذكر أبا سليمان الجرجاني فقال ـ: أبو جرجان، ينبغي أن نهدم حول داره أربعين داراً هكذا، وأربعين داراً هكذا، وأربعين داراً هكذا، وأربعين داراً هكذا، فقال أبو خيثمة: يا أبا زكريا فتدخل دارك في هذا الهدم، قال: لا أبالي، يبدأ بداري أولاً، حتى تطهر تلك البلاد منه»[٦].

---

(١) «صحيح مسلم» ١:٢٧.
(٢) «الجرح والتعديل» ٨:٣٣٦.
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ١:٥١٠.
(٤) «العلل ومعرفة الرجال» ٢:١٦٢.
(٥) «معرفة الرجال» ١:٥٧.
(٦) «معرفة الرجال» ١:٦٦، ١٦٣، وانظر: ١:٦٢ فقرة (١٠٢)، ٦٥ فقرة (١٢١، =

وقال عبدالله بن أحمد: «سألت يحيى قلت: شيخ بالكوفة يقال له: زكريا الكسائي؟ فقال: رجل سوء يحدث بحديث سوء، قلت ليحيى: إنه قد قال لي: إنك قد كتبت عنه، فحول يحيى وجهه إلى القبلة، وحلف بالله مجتهداً أنه لا يعرفه، ولا أتاه، ولا كتب عنه، إلا أن يكون رآه في طريق وهو لا يعرفه، ثم قال يحيى: يستأهل أن يحفر له بئر ثم يلقى فيه»[1].

وقال محمد بن يحيى الذهلي في يحيى الحماني: «اضربوا على حديثه بستة أقلام»[2].

وقال الجوزجاني في بكر بن خنيس الزاهد: «كان يروي كل منكر عن كل منكر»[3].

وقال أبو زرعة في أحمد بن عبدالرحمن، ابن أخي عبدالله بن وهب، وقد حدث بأحاديث منكرة: «لا أرى ظهر بمصر منذ دهر أوضع للحديث وأجسر على الكذب من هذا»[4].

ج ـ اختيار عبارة توافق اسم الراوي، أو تشبيه حديثه بوجهه، أو بصفة فيه.

مثل قول سفيان الثوري للمعافى بن عمران: «أنت معافى

= ١٢٣) ٦٦ فقرة (١٢٥، ١٢٧) ٧٨ فقرة (٢٢٣)، و«تهذيب» ٤: ٢٧٣ـ٢٧٥.

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ٣:٨، و«الضعفاء الكبير» ٢:٨٦.
وانظر نصوصاً أخرى عن يحيى: «معرفة الرجال» ١:٥١، ٥٧، ٦٢، ٦٥، ٦٦.

(٢) «تاريخ بغداد» ١٤:١٧٦، و«سير أعلام النبلاء» ١٠:٥٣٢.

(٣) «أحوال الرجال» ص١٨١.

(٤) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٧١١.

كاسمك»[1].

وقوله في ثور بن يزيد الشامي: «خذوا عنه، واتقوا قرنيه»، يشير إلى قدريته[2].

وقال الشافعي، ويحيى بن معين في حرام بن عثمان: «الرواية عن حرام حرام»[3].

وقال الشافعي أيضاً في محمد بن عبدالرحمن أبي جابر البياضي: «بيض الله عيني من يروي عنه»[4].

وقال أيضاً في مجالد بن سعيد: «الحديث عن مجالد يجالد الحديث»[5].

وقال أبو طالب: «قلت لأحمد بن حنبل: ثابت البناني أثبت، أو قتادة؟ قال: ثابت ثبت في الحديث...»[6].

وروى أحمد بن محمد بن حرب الجرجاني، عن يحيى بن معين

---

(١) «تاريخ بغداد» ١٣: ٢٢٨.

(٢) «أحوال الرجال» ص٣٢٤، و«الجرح والتعديل» ١: ٧٣، ٢: ٤٦٨، و«الضعفاء الكبير» ١: ١٨٠، وانظر: «تهذيب الكمال» ٤: ٤٢٤، فقد قال هذا أيضاً في ثور بن يزيد آخرون غير سفيان الثوري.

(٣) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤٨٥، و«المعرفة والتاريخ» ٣: ١٣٨، و«آداب الشافعي ومناقبه» ص٢١٨، و«الجرح والتعديل» ٣: ٢٨٢، و«الضعفاء الكبير» ١: ٣٢١، و«المجروحين» ١: ٢٦٩، و«الكامل» ٢: ٨٥٠، و«تاريخ بغداد» ٨: ٢٧٩.

(٤) «آداب الشافعي» ص٢١٨، و«الجرح والتعديل» ٧: ٣٢٥، و«كنى الدولابي» ١: ١٣٧.

(٥) «المجروحين» ٣: ١٠.

(٦) «الجرح والتعديل» ٢: ٤٤٩، و«تهذيب الكمال» ٤: ٣٤٦، وانظر: «الميزان» ١: ٣٦٣.

قوله: «رشدينين ليسا برشيدين: رشدين بن كريب، ورشدين بن سعد»[1].

وقال ابن الجنيد: «قلت ليحيى: محمد بن فضاء كان يعبر الرؤيا؟ قال: نعم، كان يعبر الرؤيا، وحديثه مثل تعبيره، أي أنه ضعيف الحديث»[2].

وذكر أبو داود حديثاً منكراً للفضل بن عيسى الرقاشي، ثم قال: «حديث يشبه وجه فضل الرقاشي»[3].

د ـ ضرب المثل والتشبيه لبيان حال الراوي، أو الكناية عن حاله، ومن أمثلة الأول: ما رواه حماد بن زيد قال: «ذكر أيوب رجلاً يوماً فقال: لم يكن بمستقيم اللسان، وذكر آخر فقال: هو يزيد في الرقم»[4].

قال ابن الأثير: «كان يزيد في الرقم أي: ما يكتب على الثياب من أثمانها، لتقع المرابحة عليه، أو يغتر به المشتري، ثم استعمله المحدثون فيمن يكذب ويزيد في حديثه»[5].

وقال سعيد بن عبدالعزيز في سعيد بن بشير: «كان حاطب ليل»[6].

وروى عبيد الله بن عمر القواريري قال: «سمعت حماد بن زيد

---

(١) «الكامل» ٣:١٠٠٩، و«تهذيب الكمال» ٩:١٩٤.

(٢) «سؤالات ابن الجنيد» ص٣٢٧.

(٣) «سؤالات الآجري» ١:٤٠٣.

(٤) «صحيح مسلم» ١:٢١.

(٥) «النهاية في غريب الحديث» ٢:

(٦) «الضعفاء الكبير» ٢:١٠٠.

يقول لرجل بعدما جلس مهدي بن هلال بأيام: ما هذه العين المالحة التي نبعت من قبلكم؟ قال: نعم يا أبا إسماعيل»[١].

وقال مالك في عطاف بن خالد: «ليس هو من جمال المحامل»، وفي رواية: «ليس هو من إبل القباب»[٢].

وكذا قال يحيى القطان في سلم بن قتيبة: «ليس من الجمال التي تحمل المحامل»[٣].

ونحوه لابن معين في رشدين بن سعد[٤].

وكان سفيان بن عيينة يسمي علي بن المديني: حية الوادي، إعجاباً به، وهو من تلامذته، وكان إذا استفتي أو سئل عن شيء قال: «لو كان حية الوادي»[٥] ـ يعني لو كان موجوداً لأجاب ـ.

وسئل النضر بن شميل عن حديث حريث بن السائب، فقال: «بين المطيع وبين المدبر العاصي»[٦].

وقال أبو حاتم في يحيى بن اليمان: «رأيت محمد بن عبدالله بن نمير يضعف يحيى بن يمان، ويقول: كأن حديثه خيال»[٧].

وقال علي بن المديني في خليفة بن خياط المعروف بشباب، وفي

---

(١) «صحيح مسلم» ١:٢٥.

(٢) «الضعفاء الكبير» ٣:٤٢٥، و«تهذيب سنن أبي داود» ١:٣٦٣، و«تهذيب التهذيب» ٧:٢٢٢، وتصحفت العبارة الأخيرة فيه إلى: «ليس من أهل القباب».

(٣) «الضعفاء الكبير» ٢:١٦٦.

(٤) «الضعفاء الكبير» ٢:٦٧.

(٥) «تاريخ بغداد» ١١:٤٥٩.

(٦) «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٧٠.

(٧) «الجرح والتعديل» ٩:١٩٩.

عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة: «في دار عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة، وشباب بن خياط: شجر يحمل الحديث»[1].

وقال أبو خيثمة زهير بن حرب بعد أن كتب عن منصور بن سلمة الخزاعي الحافظ: «كتبت اليوم عن كبش نطاح»[2].

وقال أبو بكر الأعين في سويد بن سعيد الأنباري: «هو سداد من عيش، هو شيخ»[3].

واشتهر الجوزجاني بضرب الأمثال في بيانه لأحوال الرواة، فمن ذلك قوله في عبدالكريم بن أبي المخارق: «غير ثقة، فرحم الله مالكاً، غاص هناك - في المثل - فوقع على خزفة مكسرة، أظنه اغتر بكسائه»[4].

وقال في إسماعيل بن عياش: «ما أشبه حديثه بثياب سابور، يرقم على الثوب المئة، ولعل شراه دون عشرة»[5].

وقال في حماد بن عمرو النصيبي: «كان يكذب، لم يدع للحليم في نفسه منه هاجساً»[6].

وذكر عمن حدثه عن بعض الأئمة قوله في عبدالسلام أبي الصلت الهروي: «هو أكذب من روث حمار الدجال»[7].

---

(١) «الضعفاء الكبير» ٢: ٢٢.
(٢) «تاريخ بغداد ١٣: ٧٠.
(٣) «تهذيب الكمال» ١٢: ٢٥٢.
(٤) «أحوال الرجال» ص١٦١.
(٥) «أحوال الرجال» ص٢٩٧.
(٦) «أحوال الرجال ص٣٠٥، وانظر أيضاً: ص١٨٠، ١٩٣.
(٧) «أحوال الرجال» ص٣٤٨.

وقال أبو حاتم في عدد من الرواة: «هو على يَدَي عدل»[١] ـ يشير إلى ضعفهم الشديد، وهذا مثل يضرب لمن يتيقن هلاكه، وللمثل قصة[٢].

وقال في عدد من الرواة: «يكتب عنه زحفاً»، أو «لا يكتب عنه إلا زحفاً» ، أو «من شاء كتب عنه زحفاً»[٣].

كما استخدموا التشبيه وضرب المثل في المقارنة بين الرواة، كما في قول يحيى بن اليمان: «كان سفيان الثوري أمير المؤمنين في الحديث، وكان سفيان بن عيينة صاحب شرطته»[٤].

وأما الكناية عن حال الراوي فلها صور، منها أن يسأل عنه فيذكره بخصلة خير غير تثبته في الرواية، كما قال الشافعي: «إذا مدح الرجل بغير صناعته فقد وهص ـ يعني دق عنقه ـ»، قاله الشافعي تعقيباً على قوله في الربيع بن صبيح: «كان رجلاً غزاء»[٥].

ومن ذلك قول عبدالصمد بن عبدالوارث في مجاعة بن الزبير:

---

(١) «الجرح والتعديل» ٢: ٥٥٠، ٦: ١٠٣، ٧: ٢٤٤.

(٢) انظر: «إصلاح المنطق» ص٤٣، و«أدب الكاتب» ص٥٢، و«تهذيب التهذيب» ٩: ١٤٢، و«فتح المغيث» ٢: ١٢٩.

(٣) «الجرح والتعديل» ٣: ٢١٦، ٣٢١، ٤٢١، ٦: ٣٥، ٣٧.
وانظر نصوصاً أخرى في هذا السياق في: «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٥٥، ٢: ٥٧، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣: ٢٦٢، و«تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص٢٢٠ـ٢٢١، و«صحيح مسلم» ١: ٢٧، و«أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٥٣٣، و«المعرفة والتاريخ» ٢: ٤٢٧، و«الجرح والتعديل» ٤: ٢٦٧، و«تاريخ بغداد» ٧: ٢١، ٩: ٢٥٩، و«سير أعلام النبلاء» ٧: ٢٢٠.

(٤) «الكامل» ١: ٩٣.

(٥) «آداب الشافعي ومناقبه» ص٢٢٤.

«كان جاراً لشعبة، نحو الحسن بن دينار، وكان شعبة يسأل عنه، وكان لا يجترىء عليه، لأنه كان من العرب، وكان شعبة يقول: هو كثير الصوم والصلاة»[١].

أو يحيد عن الجواب، كما في قول وكيع وسئل عن عمر بن هارون البلخي: «بات عندنا ليلة»[٢].

أو يجيب بذكر صفة لا مدخل لها في التوثيق، قال عبدالرزاق: «كان سفيان الثوري إذا حدثنا عن شيخ، قلنا له: كيف هذا؟ قال: كان حسن الخضاب»[٣].

أو يسأل عنه فيجيب ببيان حال غيره، كما سئل أحمد عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، فقال: «عبدالله أخوه لا بأس به»[٤].

وقال الميموني في يحيى الحماني: «وذكر عنده ـ يعني عند أحمد بن حنبل ـ فقال: ليس بأبي غسان بأس»[٥].

أو يذكره بصفة تشير إلى ما فيه من غير تصريح، كما في قول الشافعي في أبي عبدالله الجدلي: «كان جيد الضرب بالسيف»[٦]، فسره أبو زرعة بأنه كان خرج مع المختار الثقفي[٧].

---

(١) «أحوال الرجال» ص٢٠١، و«الجرح والتعديل» ٨: ٤٢٠، و«الضعفاء الكبير» ٤: ٢٥٥، و«الكامل» ٦: ٢٤١٨.

(٢) «الجرح والتعديل» ٦: ١٤١.

(٣) «الكامل» ١: ٩٣.

(٤) «المجروحين» ٢: ٥٨.

«وانظر مثالين آخرين في: «علل المروذي» ص٢٢٦، و«المعرفة والتاريخ» ٢: ١٧٨.

(٥) «تهذيب الكمال» ٣١: ٤٢٢. وانظر مثالاً آخر في «المعرفة والتاريخ» ٢: ١٧٨.

(٦) «آداب الشافعي ومناقبه» ص٢٢٣.

(٧) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤٨٦.

أو يدعو له، كما في قول أبي زرعة حين سأله البرذعي عن عنبسة بن عبدالرحمن: «نسأل الله أن يرحمه، اضرب على حديثه ـ فلم يقرأه ـ»[1].

أو يدعو لنفسه، كما في قول أبي زرعة أيضاً فيما نقله عنه ابن أبي حاتم، قال: «سئل أبو زرعة عن عمر بن عبدالله بن يعلى، فقال: ليس بقوي، فقلت: ما حاله؟ قال: أسأل الله السلامة»[2].

أو يستعين بالله، كما كان وكيع إذا ذكر عنده قيس بن الربيع قال: «الله المستعان»[3].

ومن الكناية كذلك أن يصغر الاسم أو الكنية، كما في قول أبي اليمان في سعيد بن عبدالجبار الحمصي: «أبو عثيم، صاحبنا، خرج إلى العراق في طلب الحديث»[4]، علق عليه المعلمي بأنه فعل ذلك استضعافاً له، وكنيته أبو عثمان.

هـ ـ ذكر الراوي بشيء أخطأ فيه، أو اتهم به، حتى صار علماً عليه، يعرف به.

ومن أمثلته: أن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قيل له: حدثك أبوك، عن جدك، أن رسول الله ﷺ قال: «إن سفينة نوح طافت بالبيت، وصلت خلف المقام ركعتين؟ قال: نعم»، فذكر رجل لمالك بن أنس حديثاً منقطعاً، فقال: «اذهب إلى عبدالرحمن بن زيد يحدثك عن أبيه،

---

(١) «أسئلة البرذعي» ص٧٠٤.
(٢) «الجرح والتعديل» ٦:١١٨، وانظر نصاً آخر لأبي زرعة أيضاً في ٤:٢٦.
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٣:٤٣٧، ٤٥٧، و«علل المروذي» ص١٣٠.
(٤) «الجرح والتعديل» ٤:٤٤.

عن نوح»[1].

وقال عبدالله بن المبارك: «رأيت روح بن غطيف، صاحب (الدم قدر الدرهم)، وجلست إليه مجلساً، فجعلت أستحي من أصحابي أن يروني جالساً معه، كره حديثه»[2].

وكان أحمد ينسب عمرو بن حكام (الزنجبيلي)، لكونه روى حديثاً عن شعبة فيه ذكر الزنجبيل، وقد أنكروه عليه[3].

وقال ابن محرز: «سمعت يحيى (يعني ابن معين) وسئل عن سويد بن سعيد الأنباري، فقال: مولى الجواسنة...، فقيل له: يا أبا زكريا ما معنى مولى الجواسنة؟ فقال: حدث بحديث الأعمش، عن إبراهيم، عن حذيفة: «لا يليكم بعد عمر إلا أصعر أبتر، مولى الجواسنة»، فقيل له: إنما هو «مولِّي الحق استه»، فقال: اسكت، حذيفة كان يسفه؟»[4].

وروى شهر بن حوشب أحاديث عن بعض الصحابة يذكر فيها صحابي الحديث أنه كان آخذاً بزمام ناقة النبي ﷺ، فقال الجوزجاني: «أحاديثه لا تشبه أحاديث الناس...، كأنه مولع بزمام ناقة النبي ﷺ، فلا ينبغي أن يغتر به وبروايته»[5].

وقال في الحكم بن ظهير: «سقط بميله وأعاجيب حديثه، وهو

---

(١) «الضعفاء الكبير» ٢: ٣٣١، و«المجروحين» ٢: ٥٨، و«الكامل» ٤: ١٥٨٢.
(٢) «صحيح مسلم» ١: ١٨.
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ١٠١، وانظر: «لسان الميزان» ٤: ٣٦٠.
(٤) «معرفة الرجال» ١: ٦٦.
(٥) «أحوال الرجال» ص١٥٦.

صاحب (نجوم يوسف)»[1].

وقال في عباد بن كثير الثقفي البصري: «لا ينبغي لحكيم أن يذكره في العلم، حسبك عنه بحديث (النهي) »[2].

وقال في يعقوب بن الوليد المدني: «غير ثقة ولا مأمون، هو صاحب حديث سهل بن سعد في (الرطب بالقثاء)»[3].

و- استخدام كلمات من غريب اللغة في وصف أحوال الرواة، ومن ذلك ما روى الأصمعي، عن قرة بن خالد قال: «كانوا يرون أن الكلبي يُزَرِّف»، فسئل الأصمعي عن التزريف فقال: «الزيادة»[4]، وفسره أبو حاتم بقوله: «يعني يكذب»[5].

ووصف شعبة ميمون بن عبدالله البصري بأنه كان فسلاً[6]، وكذا قال شعبة في سيف بن وهب التيمي[7]، والفسل الرديء[8].

وروى عبدالرزاق، عن معمر قوله في إسماعيل بن شروس الصنعاني: «كان يثبج الحديث»[9].

---

(١) «أحوال الرجال» ص١٥٤.
(٢) «أحوال الرجال» ص١٧٧.
(٣) «أحوال الرجال» ص٢٢٨، وانظر أيضاً: ص٢٥٣، ٣٤٢.
(٤) «أحوال الرجال» ص٦٨، و«الكامل» ٦:٢١٢٧، وانظر: «النهاية في غريب الحديث» ٢:٣٠١.
(٥) «الجرح والتعديل» ٧:٢٧١.
(٦) «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٣٠٤-٣٠٥، ٣:١١٢، و«الجرح والتعديل» ١:١٥٣، ٨:٢٣٤، و«الضعفاء الكبير» ٤:١٨٥.
(٧) «العلل ومعرفة الرجال» ٣:٢٤٢.
(٨) «معجم مقاييس اللغة» ٤:٥٠٣، و«لسان العرب» ١١:٥١٩.
(٩) «التاريخ الكبير» ١:٣٥٩، و«الضعفاء الكبير» ١:٨٤، و«الكامل» ١:٣١٤.

وكذا قال عبدالرحمن بن مهدي، في سفيان الثوري: «لو رأى إنسان سفيان يحدث لقال: ليس هذا من أهل العلم، يقدم، ويؤخر، ويثبج، ولكن لو جهدت جهدك أن تزيله عن المعنى لم يفعل»[١].

وكذا قال أحمد في أبي عاصم النبيل لما سئل عنه وعن روح بن عبادة، قال: «كان روح يخرج الكتاب، وأبو عاصم يثبج الحديث»[٢].

ومن معاني التثبيج في اللغة: لا يأتي بالكلام على وجهه، والتفنن فيه[٣].

وقال وكيع: «ذكر شعبة أبا هارون العبدي فلقي منه جزاً»، قال ابن أبي حاتم مفسراً ذلك: «يعني أنه ذكره بغير الجميل»[٤].

وربما أطلقوا كلمات يعسر فهم المراد منها، كما في قول أحمد في أبي سعيد مولى بني هاشم، قال عبدالله: «سمعت أبي يقول وذكر أبا سعيد مولى بني هاشم فأثنى عليه، وقال: كان متهارماً جداً ـ يعني في الحديث ـ»[٥].

بل ربما استخدموا كلمات أعجمية، كما في قول حبيب بن أبي ثابت: «كنا نسمي أبا صالح باذام: دروغزن»[٦]، و(دروغ) كلمة

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» ٢: ٣٣.

(٢) «سؤالات أبي داود» ص٣٤٧.

(٣) «لسان العرب» ٢: ٢٢٠، وحاشية «التاريخ الكبير» ١: ٣٥٩.

(٤) «الجرح والتعديل» ١: ١٤٩، وقد اختلفت النسخ في هذه الكلمة (جزاً)، ويحتمل أن يكون الصواب: (حزاً)، فمن معاني الحز في اللغة: القطع من الشيء في غير إبانة، ومن معانيه أيضاً: الرجل الغليظ الكلام، انظر: «تاج العروس» ٤: ٢٥، ٢٦، فكأن المعنى أنه قال فيه قولاً مؤثراً، أو أغلظ فيه القول.

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٢٠٣.

(٦) «التاريخ الكبير» ٢: ١٤٤، و«التاريخ الصغير» ١: ٢٣٨، و«الضعفاء الكبير» ١: ١٦٥، و«المجروحين» ١: ١٨٥، و«الكامل» ٢: ٥٠١، وقد وقع تصحيف كثير =

فارسية، معناها: الكذب[1].

وقال وكيع: «ذهبت إلى أبي بكر بن عياش، ومعي أحمد ابني، فانتخبت عليه أحاديث، فلما حدثنا بها وقمنا قال أبو بكر بن عياش لإنسان: تدري من انتخب هذه الأحاديث؟ انتخبها رجل إرْدَخل»[2].

والإردخل بالفارسية: الرجل الضخم، قال ابن الأثير: «يريد أنه في العلم والمعرفة بالحديث ضخم كبير»[3].

ز ـ عبارات متفرقة في وصف الرواة يقل استعمالها، إما مطلقاً، كما في قول حسن بن عيسى: «سمعت عبدالله بن المبارك وسألته عن عبدالسلام بن حرب، فقال: قد عرفته، وكان إذا قال: قد عرفته فقد أهلكه»[4].

وقول أحمد حين سئل عن يحيى بن سعيد الأموي: «ليس له حركة في الحديث»[5].

أو يقل استعمالها في عموم النقاد، وإن كان أحدهم يكثر منها، فقد كان يحيى بن معين يكثر من وصف الراوي في توثيقه بأنه مسلم، كما في قوله في محمد بن مسلم أبي سعيد المؤدب: «ثقة، مسلم»[6].

= في هذه الكلمة في المصادر، انظر أيضاً: «أحوال الرجال» ص٨٨.

(١) حاشية «أحوال الرجال» ص٨٨.

(٢) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٦٣٠.

(٣) «النهاية» ١: ٣٧،وانظر: «لسان العرب» ١١: ١٣، و«تاج العروس» ٧: ٢٠٥، ٢٢٧، وحاشية «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٣: ٤٦٩ لأحمد نور سيف.

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ٤٨٥.

(٥) «علل المروذي» ص١٢٨، و«تاريخ بغداد» ١٤: ١٣٣.

(٦) «معرفة الرجال» ١: ٩٤.

وقوله في إسماعيل بن علية: «ثقة، مأمون، صدوق، مسلم، ورع، تقي»[(١)].

وكان الجوزجاني يكثر من قوله في الراوي مجرحاً له: «غير مقنع»، أو «لا يقنع بحديثه»[(٢)].

ويكثر البخاري من عبارة: «سكتوا عنه»[(٣)].

وهذه ألفاظ توجد عند غيرهم أيضاً.

القسم الثاني: حركات وإشارات تصدر من النقاد حين يرد ذكر بعض الرواة، كتحميض الوجه، أو تحريك الرأس، أو الإشارة باليد، وقد يصاحب ذلك أن يقول فيه قولاً.

فمن ذلك: ما رواه أبو نعيم الفضل بن دكين، قال: «سمعت الحسن بن ثابت جاء فقال لسفيان بن سعيد (هو الثوري) ـ أخبره بحديث ـ فقال: من ذكره؟ فقال: قيس، قال: فقال: سفيان!! قيس الأسدي أبو محمد؟ فقال سفيان: نعم، نعم ـ ويلوي رأسه عند ذكره ـ»[(٤)].

وقال علي بن المديني: «سألت يحيى بن سعيد، عن ميمون أبي عبدالله الذي روى عنه عوف، فحَمَّض وجهه، وقال: زعم شعبة أنه كان فسلاً»[(٥)].

---

(١) «معرفة الرجال» ١:١٠٤، وانظر أيضاً: ١:٨٦، ١١١.

(٢) «أحوال الرجال» ص١١٧، ١٤٦، ١٧٤، ١٧٥، ٢٥٠، ٢٥٧، ٢٧٩، ٢٩٢، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٤١، ٣٥٥.

(٣) «انظر كتاب: «قول البخاري: سكتوا عنه» لمسفر الدميني.

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٢٩٣.

(٥) «الجرح والتعديل» ٨:٢٣٤، و«الضعفاء الكبير» ٤:١٨٥، و«الكامل» ٦:٢٤٠٨.

وسأله علي أيضاً عن سيف بن وهب التيمي، فحمض وجهه وقال: «كان هالكاً من الهالكين»[1].

وقال عمرو بن علي الفلاس: «كان يحيى بن سعيد إذا ذكر عنده أبو بكر بن عياش كلَّح وجهه وأعرض»[2].

وقال عبدالله بن أحمد: «سألته (يعني أباه) عن مجالد، فقال: كذا وكذا ـ وحرك يده ـ، ولكنه يزيد في الإسناد»[3].

وقال أيضاً: «سألته عن فرقد السبخي، فحرك يده، كأنه لم يرضه»[4].

وقال أيضاً: «سألت أبي عن أبي قيس عبدالرحمن بن ثروان، فقال: هو كذا وكذا ـ وحرك يده ـ، وهو يخالف في أحاديث»[5].

وقال المروذي: «وقال (يعني أحمد) في مسلم بن خالد الزنجي فحرك يده، ولينه»[6].

وقال أيضاً: «قيل له: محمد بن إسحاق، وابن أخي الزهري، في حديث الزهري؟ فقال: ما أدري، وحرك يده، كأنه ضعفهما»[7].

وقال عبدالله بن علي بن المديني في إسحاق بن نجيح الملطي: «سألت أبي عنه، فقال بيده هكذا ـ أي ليس بشيء، وضعفه ـ»[8].

---

(١) «الجرح والتعديل» ٤: ٢٧٥، و«الكامل» ٣: ١٢٧٣.
(٢) «الضعفاء الكبير» ٢: ١٨٨، و«الكامل» (التراجم الساقطة من الكامل) ص١٢٤.
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٤١٤.
(٤) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٢٩٧.
(٥) «الضعفاء الكبير» ٢: ٣٢٧، و«ميزان الاعتدال ٢: ٥٥٣.
(٦) «علل المروذي» ص٤٦.
(٧) «علل المروذي» ص١٧١.
(٨) «تاريخ بغداد» ٦: ٣٢٣.

وقال البرذعي: «وسئل (يعني أبا زرعة) عن حديث الصدائي في الأذان، فقال: الإفريقي ـ وحرَّك رأسه ـ»[1].

وقال أيضاً: «ذكرت أصحاب مالك، فذكرت عبدالله بن نافع الصائغ، فكلح وجهه»[2].

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عن سعيد بن سنان أبي مهدي، فأومأ بيده أنه ضعيف»[3].

وقال أيضاً في الحسين بن زيد بن علي: «قلت لأبي: ما تقول فيه؟ فحرك يده وقلبها ـ يعني تعرف وتنكر ـ»[4].

ولا شك أن هذه الأساليب المتنوعة من الأئمة النقاد في وصف الرواة قد أسهمت في إخراج علم الجرح والتعديل عما يكتنفه من جمود، وما قد يصيب الباحث فيه والمطالع لكتبه من ملل، فأضفت هذه الأساليب على هذا العلم روح التشويق والدعابة.

كما أنها برهنت على قدرة هؤلاء الأئمة النقاد على استخدام الأساليب البلاغية في التعبير عن آرائهم.

---

(١) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٥١٦، والإفريقي هو عبدالرحمن بن زياد، راوي حديث الصدائي في الأذان.

(٢) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٧٣٢.

(٣) «الجرح والتعديل» ٤: ٢٨.

(٤) «الجرح والتعديل» ٣: ٥٣.

وانظر نصوصاً أخرى بهذا المعنى في: «علل المروذي» ص٨٥، ١٤٤، ١٦٨، و«أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٨، ٤٢٥، ٤٥٠، ٤٧٣، ٤٨٤، ٥١٥، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٧٦، ٧٣٠، ٧٣٣، ٧٥٨، ٧٥٩، و«الجرح والتعديل» ١: ١٥٠، ٤: ٢٦، ٢٦٧، ٥: ٢٢٦، ٦: ١٣٩، ٧: ١١٥، و«الضعفاء الكبير» ١: ٩١، و«الكامل» ٥: ١٦٩٩، و«تاريخ بغداد» ٩: ٢٢٩.

غير أن هذا كله لا يمنع من التنبيه على ضرورة أخذ الحيطة والحذر في التعامل مع هذه الأساليب النادرة، ذلك أنها وإن كان كثير من عباراتها وألفاظها المراد منه ظاهر، وضبطه ليس بالعسير، إلا أن بعضها لا يخلو من إشكالات تحتاج إلى أعمال ذهن، ودربة ومران في التعامل معها، ولعل هذا أحد الأغراض التي من أجلها استخدم الأئمة هذه الأساليب أو بعضها، فقد يكون من أغراضهم شحذ الهمم، وامتحان الأذهان، في الوصول إلى المقصود، وسيأتي التنبيه على شيء من هذا في الفصل الثالث (ضوابط النظر في أحكام النقاد) _ إن شاء الله تعالى _.

المبحث الثاني

الأحكام العملية على الرواة

يقصد بالأحكام العملية على الرواة: تعاملهم مع ذلك الراوي وأحاديثه، فقد يروون عنه، بواسطة أو بغير واسطة، أو يخرجون له في كتبهم، أو يصححون له حديثاً، وقد يتركون الرواية عنه، أو التخريج له، ويتجنبون حديثه.

ولا شك أن هذه المواقف من الرواة لا ينبغي إغفالها، فقد تضم إلى أحكام منقولة عن النقاد، فتزيد من إيضاح حال الراوي، لا سيما إذا كان المنقول عنهم قليلاً لا يشفي، وأهم من ذلك حين لا يوجد نقل عن النقاد البتة، فتشتد الحاجة إلى النظر في موقفهم العملي من ذلك الراوي وأحاديثه.

ولا مناص من الاعتراف بأن هذا الموضوع برمته يكتنفه الكثير من الغموض بالنسبة لي، وما تهيأ لي الوقوف عليه من النصوص أراه بحاجة إلى المزيد منها، كما هو بحاجة إلى مزيد تأمل ونظر، ولعل ما أكتبه فيه يكون نواة دراسة شاملة، يتصدى لها من ييسر الله له ذلك، بحيث يتعامل معه بأسلوب النفس الطويل، والقراءة المتأنية من أجله فقط.

وقد بدا لي أن مواقفهم هذه من الرواة تنقسم قسمين متميزين:

القسم الأول: الانتقاء العام للرواية، وهو على حالتين:

الحالة الأولى: الرواية عن الراوي مباشرة، أي الأخذ والتحديث عنه، أو ترك الأخذ عنه، أو التحديث عنه.

وبيان ذلك أن الراوي حين الطلب والأخذ عن الشيوخ قد يكون يأخذ عن الشيوخ بانتقاء، فلا يأخذ عن بعضهم، وقد يكون من مذهبه أنه يأخذ عن الكل، وكذلك الحال حين التحديث والتصدي للرواية، قد يكون الراوي من مذهبه أن يحدث عن كل من لقيه وأخذ عنه، وقد يكون من مذهبه الانتقاء والاختيار، إما زيادة وإمعاناً في الاختيار، فكما انتقى واختار حين السماع والطلب يقوم بعملية فرز وتصفية أخرى حين التحديث، وإما لأنه اهتم حين الطلب بالجمع، وأخّر الانتقاء والاختيار، فكان كما قال ابن معين: «كتبنا عن الكذابين، وسجرنا بها التنور، وأخرجنا خبزاً نضيجاً»[1].

وقال ابن حبان يصف حاله في تأليف كتابه في الصحيح: «ولعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ، من إسبيجاب إلى الأسكندرية، ولم نرو في كتابنا هذا إلا عن نحو مئة وخمسين شيخاً ـ أقل أو أكثر ـ، ولعل معول كتابنا هذا يكون على نحو من عشرين شيخاً، ممن أدرنا السنن عليهم، واقتنعنا بروايتهم عن رواية غيرهم، على الشرائط التي وصفناها»[2].

وهؤلاء الذين ينتقون من يكتبون عنه، أو يحدثون عنه إنما يفعلون ذلك ديانة، ولهذا يقولون في بعض الرواة: «لا تحل الرواية عنه»، أو «الرواية عنه حرام»، أو «لا تجوز الرواية عنه»، ونحو هذه العبارات.

قال أبو إسحاق الطالقاني: «سألت ابن المبارك عن حديث لإبراهيم

---

(١) «المجروحين» ١:٤٢١، و«المدخل في أصول الحديث» ص٨٦، و«تاريخ بغداد» ١٤:١٨٤.

(٢) «صحيح ابن حبان» ١:١٥٢.

الخوزي، فأبى أن يحدثني عنه، فقال له عبدالعزيز بن أبي رزمة: حدثه يا أبا عبدالرحمن، فقال: تأمرني أن أعود في ذنب تبت منه»[1].

وقال عمرو بن علي الفلاس: «سألت عبدالرحمن بن مهدي عن حديث لعبدالكريم المعلم، فقال: هو عن عبدالكريم، فلما قام سألته فيما بيني وبينه، قال: فأين التقوى؟»[2]، قال ابن أبي حاتم بعد أن رواه: «يعني أن التقوى تحجزه عن الرواية عمن ليس بثقة عنده في السر والعلانية، وكان عبدالكريم المعلم عنده غير قوي، فكره أن يحدث عنه».

ونلمس في قلوب النقاد حرقة من تسامح من يروي عن كل أحد، قال ابن الجنيد: «سمعت يحيى بن معين يقول: ما أهلك الحديث أحد ما أهلكه أصحاب الإسناد ـ يعني الذي يجمعون المسند، أي يغمضون في الأخذ من الرجال ـ»[3].

وقال يعقوب الفسوي في غالب بن عبيد الله الجزري: «هو ضعيف متروك الحديث، لا يكتب حديثه، ولا يروي عنه أهل العلم، إنما يروي عنه أهل الغفلة، فأما عقلاء أهل العلم فلا يعبأون بحديثه»[4].

والعبرة دائماً في حال من كتب عن راو هي في التحديث عنه، فأما

---

(١) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٥٤٤، و«الجرح والتعديل» ٢:١٤٦، و«المجروحين» ١:١٠١.
وانظر قصة أخرى لابن المبارك في «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٥٣٠ـ٥٣١.

(٢) «الجرح والتعديل» ١:٢٥٢، ٢: ٢٢، و«تهذيب الكمال» ١٨:٢٦٢.

(٣) «سؤالات ابن الجنيد» ص٢٨٨.

(٤) «المعرفة والتاريخ» ٢:٤٣٧.
وانظر أيضاً: «أحوال الرجال» ص٣٥٧، و«أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٧٠٦.

الكتابة عنه لوحدها فلا أثر لها هنا، وإن كان بعض من تكلم على هذه المسألة خلط بينهما[1].

فأما النوع الأول من الرواة ـ وهم الذين لا ينتقون ـ فجماعة كثيرون، اشتهر منهم: بقية بن الوليد، وإسماعيل بن عياش، وعيسى بن موسى المعروف بغنجار، وسليمان بن عبدالرحمن الدمشقي وعثمان بن عبدالرحمن الطرائفي، وعبدالرحمن بن محمد المحاربي[2]، وغيرهم.

وتوجد نصوص متفرقة عن النقاد في رواة آخرين، مثل قول يحيى القطان لعمرو بن علي الفلاس: «لا تكتب عن معتمر (يعني ابن سليمان) إلا عمن تعرف، فإنه يحدث عن كل»[3].

وقال عمرو بن علي الفلاس في إسماعيل بن مسلم المكي: «يحدث عنه أهل الكوفة: الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، وحفص بن غياث، وأبو معاوية، وشريك، يحدث عنه من لا ينظر في الرجال»[4].

وفي رواية عنه: «كان يرى القدر، وهو ضعيف، يحدث عن الحسن، وقتادة، بأحاديث بواطيل، لم يحدث عنه يحيى، ولا عبدالرحمن، وقد حدث عنه قوم من أهل الكوفة: الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، وحفص، وأبو معاوية، وعبدالرحيم، والمحاربي،

---

(١) انظر: «شرح علل الترمذي» ١: ٣٨٢ـ٣٨٥.
(٢) «تهذيب التهذيب» ١: ٣٢٤، ٤٧٤ـ٤٧٨، ٤: ٢٠٧، ٦: ٢٦٥، ٧: ١٣٤، ٨: ٢٣٣.
(٣) «الكفاية» ص٩١.
(٤) «الكامل» ١: ٢٨٠.

وجماعة، وهو متروك الحديث، قد أجمع أهل العلم على ترك حديثه، وإنما يحدث عنه من لا يبصر الرجال»[1].

وقال أحمد في عبدالمجيد بن أبي رواد: «كان عالماً بابن جريج، ولم يكن يبالي عمن حدث...»[2].

وسئل أحمد عن عبيد الله بن موسى العبسي: هل أخرج عنه شيئاً؟ فقال: «ربما أخرجت عنه، وربما ضربت عليه، حدث عن قوم غير ثقات، فإن كان من حديث الأعمش فعلى ذاك»[3].

وقال ابن معين في كل من علي بن ثابت الجزري، وحسان بن إبراهيم الكرماني، وعبدالرحمن بن نافع المخرمي: «ليس به بأس إذا حدث عن ثقة»[4]، وقال أيضاً في الأخير منهم: «ثقة، لا بأس به، ولكن لا يبالي عمن حدث»[5].

وقال أيضاً في يزيد بن هارون: «ليس من أصحاب الحديث، لأنه كان لا يميز ولا يبالي عمن روى»[6].

وقال أيضاً: «شعيب بن صفوان ليس بشيء، الترجماني يروي عنه، وليس يبالي عمن روى»[7].

---

(١) «الجرح والتعديل» ٢: ١٩٨ حاشية ٤.
(٢) «سؤالات أبي داود» ص٢٣٦.
(٣) «علل المروذي» ص١٧٤، وانظر أيضاً: ص١٢٧، و«مسائل إسحاق» ٢: ٢٣٦، و«تهذيب التهذيب» ٧: ٥٣.
(٤) «معرفة الرجال» ١: ٨٠.
(٥) «معرفة الرجال» ٢: ١٧٥.
(٦) «تاريخ بغداد» ١٤: ٣٣٨.
(٧) «من كلام ابن معين ـ رواية ابن الهيثم» ص٨٩.

والترجماني هو إسماعيل بن إبراهيم البغدادي.

وقال في أبي سعيد الأشج: «ليس به بأس، ولكن يروي عن قوم ضعفاء»[1].

ويمكن الوقوف على بعض هؤلاء بواسطة كلام بعض الأئمة في راو، وأنه لا يحدث عنه إلا من لا يميز، كما تقدم آنفاً في كلام الفلاس في إسماعيل بن مسلم.

ومثله قوله في يحيى بن أبي أنيسة: «رجل صدوق، وكان يهم في الحديث، وقد اجتمع أصحاب الحديث على ترك حديثه، إلا من لا يعلم»[2].

وقال أبو زرعة في عمر بن حفص العبدي: «واهي الحديث، لا أعلم حدث عنه كبير أحد إلا من لا يدري الحديث»[3].

وقال الخليلي في سلم بن سالم البلخي: «سكت عنه الشيوخ كلهم، إلا من كان من ضعفاء بلخ، ولم يكن من صنعته هذا الشأن»[4].

ويتأكد ذلك إذا كان الراوي عنه كوفياً، فقد قال عبدالرحمن بن مهدي: «أهل الكوفة يحدثون عن كل أحد»[5].

---

(١) «الجرح والتعديل» ٥: ٧٣.
(٢) «الكامل» ٧: ٢٦٤٥.
(٣) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤٢٨، وانظر: «المجروحين» ٢: ٨٤، و«الكامل» ٥: ١٧٠٥، و«تاريخ بغداد» ١١: ١٩٢.
(٤) «الإرشاد» ٣: ٩٣٢.
(٥) «التمييز» ص١٧٨.

فهؤلاء وأمثالهم روايتهم لا تفيد من يروون عنه شيئاً، بل إن الواحد منهم إذا اشتهر بالرواية عن الكذابين ولم يكتف بالرواية عن الضعفاء والمجاهيل ـ كان من ينفرد بالرواية عنه في الدرجة الدنيا من الضعف، وهم الذين لا يصلحون للاعتبار والاعتضاد، فهم في درجة متروك الحديث، ويمكن أن يمثل لذلك بإمام متأخر قليلاً عن عصر الأئمة النقاد، وهو الإمام الطبراني، فقد قال فيه الذهبي: «كتب عمن أقبل وأدبر»[1].

وهو كما قال الذهبي، فقد روى عن جماعة من المتروكين المعروفين بوضع الحديث[2]، وكثير من شيوخه غير معروفين[3].

وعلى الضد من ذلك إذا ترك الواحد منهم راوياً، فلم ير الرواية عنه لضعفه ـ استفيد من ذلك ضعفه الشديد عنده، كما في قول الآجري: «قيل لأبي داود : أبو سعد البقال؟ قال: ليس بثقة. . .، قلت: لم ترك حديثه؟ قال: إنسان يرغب عنه سفيان الثوري أيش يكون حاله؟ شعبة روى عنه حديثاً»[4].

وقال الدوري: «سمعت يحيى يقول: قيل ليحيى بن سعيد: ما تقول في بكير بن عامر؟ فقال: كان حفص بن غياث تركه، وحسبه إذا تركه حفص، قال يحيى ـ يعني ابن معين ـ : كان حفص يروي عن كل

---

(١) «سير أعلام النبلاء» ١٦: ١١٩.
(٢) انظر مثلاً: «المعجم الصغير» الأحاديث ٣٤، ٣٩، ٦٤، ٣٨٠، ٨٥٧، ٨٦٠.
(٣) انظر مثلاً: «المعجم الصغير» الأحاديث ٥، ٧، ٩، ١٠، ١٣، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٦ـ٢٩. . .
(٤) «سؤالات الآجري لأبي داود» ١: ٢٩١.

أحد»[1].

وأما النوع الثاني ـ وهم الذين ينتقون الرواة ـ فإن رواية أحدهم عن الراوي بمعنى التقوية له وقبوله، هكذا قرر ذلك جماعة من الأئمة.

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه، قال: إذا كان معروفاً بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه، وسألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوي حديثه؟ قال: أي لعمري، قلت: الكلبي روى عنه الثوري، قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يتكلم فيه»[2].

وجواب أبي زرعة وأبي حاتم قد طبقه نقاد آخرون، ويفهم من طريقتهم تقييد الثقة الذي تفيد روايته الراوي بالثقة الذي ينتقي رجاله، كما سيأتي قريباً في النقل عنهم.

كما قرر هذه القاعدة جماعة من الأئمة المتأخرين الذين ينظرون في الرواة، كالذهبي، وابن عبدالهادي، وابن رجب، وابن حجر، وغيرهم[3].

وسأذكر الآن طائفة ممن نص الأئمة على انتقائهم للشيوخ، وفيها تطبيق النقاد لهذه القاعدة.

فمن التابعين: عامر الشعبي، ومحمد بن سيرين، والحسن

---

(١) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٦٣، و«تهذيب الكمال» ٤: ٢٤٠.
(٢) «الجرح والتعديل» ٢: ٣٦.
(٣) «الصارم المنكي» ص١٠٩، و«شرح علل الترمذي» ١: ٣٧٨، و«لسان الميزان» ١: ١٥.

البصري، قال ابن معين في كل منهم: «إذا روى عن رجل فسماه فهو ثقة يحتج بحديثه»[١].

وقال يعقوب بن شيبة: «قلت ليحيى بن معين: متى يكون الرجل معروفاً، إذا روى عنه كم؟ قال: إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين، والشعبي، وهؤلاء أهل العلم، فهو غير مجهول، قلت: فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب، وأبي إسحاق؟ قال: هؤلاء يروون عن مجهولين»[٢].

وممن بعد التابعين: أيوب السختياني، قال أبو داود: «قلت لأحمد: أبو زيد المدني؟ قال: أي شيء يسأل عن رجل روى عنه أيوب»[٣].

وعبدالله بن عون، فقد انفرد بالرواية عن عمير بن إسحاق المديني، وسئل عنه مالك فقال: «لا أعرفه، وقد حدث عنه رجلٌ وحسبكم به ـ يعني ابن عون ـ»[٤].

وشعبة بن الحجاج، واشتهر عنه ذلك جداً، بسبب تشدده في الرواة، وتردده على من يسمع منه الحديث، مما يدل على خبرته به.

قال علي بن المديني: «ذكرنا ليحيى بن سعيد القطان: القاسم بن عون الشيباني، فقال يحيى: قال شعبة: دخلت عليه، وحرك يحيى

---

(١) «الجرح والتعديل» ٦:٣٢٣، و«جامع التحصيل» ص٩٠، و«تهذيب التهذيب» ١:٣٤٧.

(٢) «شرح علل الترمذي» ١:٣٧٧.

(٣) «سؤالات أبي داود» ص٢١٠.

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» ٣:١١٠.

رأسه، قلت ليحيى: ما شأنه؟ فجعل يحيد، قلت ليحيى: ضعفه في الحديث، قال: لو لم يضعفه لروى عنه»[١].

وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: «كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن - يعني في الرجال، وبصره بالحديث، وتثبته، وتنقيته للرجال -»[٢].

وقال ابن أبي حاتم: «سئل أبي عن شهاب الذي روى عن عمرو بن مرة، فقال: شيخ يرضاه شعبة بروايته عنه يحتاج أن يسأل عنه؟»[٣].

وحريز بن عثمان الشامي، قال أبو داود: «شيوخ حريز كلهم ثقات»[٤].

ووهيب بن خالد البصري، قال أبو حاتم: «ما أنقى حديث وهيب، لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء، وهو الرابع من حفاظ البصرة، وهو ثقة، ويقال: إنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه»[٥].

ومالك بن أنس، وقد اشتهر عنه أيضاً انتقاؤه للرجال، وتشدده في ذلك، قال ابن عيينة: «ما كان أشد انتقاد مالك للرجال، وأعلمه بشأنهم»[٦]، وقال أيضاً: «إنما كنا نتتبع آثار مالك، وننظر إلى الشيخ

---

(١) «الجرح والتعديل» ١:١٥٠، ٧:١١٥.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٥٣٩، وانظر: «تاريخ بغداد» ٩:٢٦٣، ٣٦٤.

(٣) «الجرح والتعديل» ٤:٣٦١.
وانظر مزيد أخبار عن شعبة: «الجرح والتعديل» ٥:٢٨٤، و«ميزان الاعتدال» ١:٣٦١، ٣٩٩، ٤:٥١٤، ٥٤٠، و«الصارم المنكي» ص٩٩.

(٤) «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢:٢٤٨.

(٥) «الجرح والتعديل» ٩:٣٥.

(٦) «الجرح والتعديل» ١:٢٣، وانظر: «حلية الأولياء» ٦:٣٢٢، و«سير أعلام النبلاء» ٨:٧٣.

إن كتب عنه وإلا تركناه»[1].

وقال أحمد: «كان مالك بن أنس من أثبت الناس في الحديث، ولا تبالي أن لا تسأل عن رجل روى عنه مالك بن أنس، ولا سيما مديني»[2].

وقال أيضاً: «مالك بن أنس إذا روى عن رجل لا يعرف فهو حجة»[3].

ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، وهو عن يحيى أشهر منه عن عبدالرحمن، وكان يحيى يشبه شعبة في هذا الأمر، قال أبو داود: قلت لأحمد: «إذا روى يحيى، أو عبدالرحمن بن مهدي عن رجل مجهول يحتج بحديثه؟ قال: يحتج بحديثه»[4].

وقال أحمد أيضاً في كل منهما، وكذا العجلي في يحيى خاصة: «لم يكن يحدث إلا عن ثقة»[5].

وقال أحمد أيضاً: «إذا روى عبدالرحمن عن رجل فراويته حجة، كان عبدالرحمن أولاً يتساهل في الرواية عن غير واحد، ثم تشدد بعد، وكان يروي عن جابر ـ يعني الجعفي ـ ثم تركه»[6].

---

(١) «تهذيب التهذيب» ١٠: ٩.

(٢) «الجرح والتعديل» ١: ١٧.

(٣) «شرح علل الترمذي» ١: ٣٧٧.
وانظر نصوصاً أخرى في مالك في: «مسائل إسحاق» ٢: ٢٤٤، و«الجرح والتعديل» ١: ١٧، و«ثقات ابن حبان» ٧: ٤٥٩، و«الكامل» ٦: ٢١٣٧، ٧: ٢٧٥٣، و«سؤالات الحاكم للدارقطني» ص٢٨٨، و«تهذيب التهذيب» ١٠: ٩.

(٤) «سؤالات أبي داود» ص١٩٨.

(٥) «سؤالات أبي داود» ص٣٣١، ٣٣٨، و«ثقات العجلي» ٢: ٣٥٣.

(٦) «الكفاية» ص٩٢، وانظر: «المعرفة والتاريخ» ٢: ١٦٤، و«تاريخ بغداد» ١٠: ٢٤٣.

وأبو كامل مظفر بن مدرك، وأبو سلمة منصور بن سلمة الخزاعي، والهيثم بن جميل، قال أحمد: «لم يكن ببغداد من أصحاب الحديث ـ ولا يحملون عن كل إنسان، ولهم بصر بالحديث والرجال، ولم يكونوا يكتبون إلا عن الثقات، ولا يكتبون عمن لا يرضونه ـ إلا أبو سلمة الخزاعي، والهيثم بن جميل، وأبو كامل...»[1].

وسليمان بن حرب البصري، قال أبو حاتم: «كان سليمان بن حرب قل من يرضى من المشايخ، فإذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة»[2].

ثم بعد ذلك الأئمة: أحمد، وابن معين، وابن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو بن علي الفلاس، والبخاري، ومسلم، وأبو زرعة، وأبو داود، وأبو حاتم، وبقي بن مخلد، والنسائي، وغيرهم[3].

وهؤلاء الرواة الذين ينتقون شيوخهم كما أن رواية أحدهم عن الراوي تفيده قوة، فكذلك إذا امتنع أحدهم عن السماع من راو، أو عن التحديث عنه وجب النظر فيه، فيحتمل أن ذلك لضعفه عنده، وهذا معنى ما يتردد كثيراً في تراجم الرواة، مثل قولهم: «لم يرو عنه فلان»،

---

(١) «المعرفة والتاريخ» ٢: ١٨٠، و«تاريخ بغداد» ١٣: ٧٠.

(٢) «تهذيب الكمال» ١١: ٣٨٧، وانظر: أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٢٢، و«الجرح والتعديل» ٣: ١٢٥.

(٣) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤٢٧، و«ميزان الاعتدال» ١: ١١٥، و«تهذيب التهذيب» ١: ٤١٠، ٩: ١١٤، و«هدي الساري» ص٣٩٧، و«لسان الميزان» ٢: ٤١٦، و«أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية» ص١٥٨، و«الفلاس منهجه وأقواله في الرواة» ص٣٤، ٢٦١، و«علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال» ص٤٩٩، ومقدمة تحقيق «سؤالات الآجري لأبي داود» ص١٨ـ٢٤.

أو «ترك حديثه فلان»، أو «امتنع من الرواية عنه»، أو «أبى أن يقرأ علينا من حديثه»، أو «ما سمعت فلاناً يحدث عنه»، ونحو هذه العبارات.

ومن ذلك قول عمرو بن علي الفلاس: «كان يحيى، وعبدالرحمن، لا يحدثان عن إسماعيل المكي»[1].

وقال ابن أبي حاتم في جبارة بن المغلس الحماني: «كان أبو زرعة حدث عنه في أول مرة (في نسخة: في أول أمره)، وكناه قال: حدثنا أبو محمد الحماني، ثم ترك حديثه بعد ذلك، فلم يقرأ علينا حديثه»، وقال أيضاً: «سمعت أبا زرعة ذكر جبارة بن المغلس فقال: قال ابن نمير: ما هو عندي ممن يكذب، قلت: كتبت عنه؟ قال: نعم، قلت: تحدث عنه؟ قال: لا، قلت: ما حاله؟ قال: كان يوضع له الحديث فيحدث به، وما كان عندي ممن يتعمد الكذب»[2].

وقال في سفيان بن محمد الفزاري: «سمع منه أبي وأبو زرعة، وتركا حديثه»[3].

وقال في محمد بن عقبة السدوسي: «سمع منه أبي وأبو زرعة، وترك أبو زرعة حديثه، ولم يقرأ علينا، وقال: لا أحدث عنه»[4].

وقال أبو داود في جبارة بن المغلس: «لم أكتب عنه، في أحاديثه مناكير، لم أكتب عنه، ما زلت أراه وأجالسه، كان رجلاً

---

(١) «الضعفاء الكبير» ١: ٩١، و«الجرح والتعديل» ٢: ١٩٨، و«الكامل» ١: ٢٧٩.
(٢) «الجرح والتعديل» ٢: ٥٥٠.
(٣) «الجرح والتعديل» ٤: ٢٣١.
(٤) «الجرح والتعديل» ٨: ٣٦.

صالحاً»[1].

وقال أيضاً في حسين بن عمرو العنقزي: «كتبت عنه، ولا أحدث عنه»[2].

وقال أيضاً: «كتبت عن بكار السيرفي، وطرحته»[3].

وقال في عباس بن الوليد الخلال الدمشقي: «كتبت عنه، كان عالماً بالرجال، عالماً بالأخبار، لا أحدث عنه»[4].

وعلى ما تقدم فإن مما يطالب به الباحث ـ إضافة إلى استفادته من النظر في تلاميذ الراوي لمعرفة حاله ـ أن يحرص وهو يذكر أحداً من تلاميذه على اختيار من عرف عنه انتقاء شيوخه، إن وجد أحداً منهم يروي عنه.

وكما أسلفت في أول هذا المبحث فإن قضية الاستفادة من الأحكام التطبيقية ليس بالأمر السهل، إذ ليس هو قولاً منقولاً عن الناقد، وإنما هو في كثير من الأحيان نقل لتصرفهم في الرواية عن ذلك الراوي، وهذا قد تعترضه أمور توجب التأني كثيراً في الاستفادة من رواية الواحد منهم عن الراوي، أو عدم روايته عنه، وأهم هذه الأمور أربعة:

الأمر الأول: أن كثيراً من الرواة لا يعرف منهجهم في التعامل مع من يسمعون منه، أو يحدثون عنه، فمن نص على منهجهم قليل جداً بالنسبة لمن لم ينص عليه، فالفائدة محدودة إذن.

---

(١) «سؤالات الآجري لأبي داود» ١ :١٥٢.
(٢) «سؤالات الآجري لأبي داود» ١ :٢٨٨.
(٣) «سؤالات الآجري لأبي داود» ١ :٣٦٠.
(٤) «سؤالات الآجري لأبي داود» ١ :١٩٨.

ويجاب عن هذا الاعتراض بأننا إنما نحتاج إلى النص على من ينتقي شيوخه، وهؤلاء عددهم قليل ولا شك، إذ يلزم له أن يكون الراوي ناقداً، وأن لا يكون مع ذلك متسامحاً في التحديث عن الضعفاء والمتروكين والمجاهيل، كما في قول عمرو بن علي الفلاس المتقدم أول هذا المبحث بعد سرده لمن رووا عن إسماعيل بن مسلم المكي: «إنما يحدث عنه من لا ينظر في الرجال».

أما النوع الآخر ـ وهم الذين لا ينتقون ـ فالنص عليهم نستفيد منه التأكيد، وإلا فكل من لم ينص عليه فإنه يعامل معاملتهم حتى يثبت عكس ذلك.

وما يسلكه بعض الباحثين من النظر في شيوخ الراوي بواسطة كتاب: «تهذيب الكمال» ثم تصنيف الراوي على ضوء هذا النظر ـ أرى أنه يمكن الاعتماد عليه في تأييد الأصل السابق، وهو أن الراوي لا ينتقي شيوخه، وأما عكسه فهو حكم يستند على دليل ناقص، فالمزي لم يستوعب، ثم كثير من شيوخ الراوي أو تلاميذه لا يذكرهم في ترجمته، اكتفاء بذكره هو في تراجمهم، كما سيأتي شرح ذلك في الفصل الرابع (تمييز رواة الإسناد).

الأمر الثاني: قد يوجد اختلاف عن النقاد في وصف راو هل هو ممن ينتقى شيوخه، أو هو ممن يحدث عن كل أحد؟ فقد عدّ عمرو ابن علي الفلاس إسماعيل بن أبي خالد فيمن لا ينظر في الرجال كما تقدم في أول المبحث، أما العجلي فقال فيه: «كان لا يروي إلا عن ثقة»[1].

---

(١) «تهذيب التهذيب» ١:٢٩٢.

وقال أحمد في محمد بن عبدالرحمن المخزومي المعروف بابن أبي ذئب: «كان ابن أبي ذئب ثقة صدوقاً، أفضل من مالك بن أنس، إلا أن مالكاً أشد تنقية للرجال منه، ابن أبي ذئب لا يبالي عمن حدث»[1].

وكذا قال الخليلي: «شيوخه شيوخ مالك، لكنه قد يروي عن الضعفاء»[2].

وفي مقابله قول ابن معين: «كل من روى عنه ابن أبي ذئب ثقة، إلا أبا جابر البياضي»، ونحوه لأحمد بن صالح[3].

والخطب في مثل هذا يسير، فالاختلاف وارد؛ إذ الحكم مبني على الاستقراء، والاجتهاد في شيوخ الراوي ودرجة كل منهم، وهو يختلف من ناقد لآخر، فمتى وقع هذا فإن أمكن الجمع كأن يقال في الاختلاف في ابن أبي ذئب إن مراد أحمد، والخليلي، مقارنته بمالك، فمالك أشد تنقية للرجال منه، مع كونه هو أيضاً ينتقي رجاله، وإن لم يمكن الجمع فالترجيح بوجه من الوجوه، مثل كون أحد المختلفين أجَلَّ وأمكن في هذا العلم.

وإن لم يمكن الترجيح، فهنا أصلان يعتمد عليهما، وكلاهما يقود إلى إعمال قول من يقول إن الراوي لا ينتقي شيوخه، أحدهما أن معه زيادة علم، فهو لا ينفي قول صاحبه، وإنما يزيد عليه، والثاني: ترك القولين جميعاً، وافتراض أن الراوي لم يقل فيه أحد شيئاً، وقد تقدم آنفاً أن من هذا حاله فالأصل فيه أنه لا ينتقي، حتى يثبت ضده، والله

(١) «سؤالات أبي داود» ص٢١٨.
(٢) «الإرشاد» ١ : ٢٨٥.
(٣) «تهذيب التهذيب» ٩ : ٣٠٤.

أعلم.

الأمر الثالث: جاء عن شعبة أنه كان يقول: «لو حدثتكم عن ثقة ـ ما حدثتكم عن ثلاثة»[١].

وروى جرير بن عبدالحميد قال: «لما ورد شعبة البصرة قالوا له: حدثنا عن ثقات أصحابك، قال: إن حدثتكم عن ثقات أصحابي فإنما أحدثكم عن نفر يسير من هذه الشيعة: الحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، وحبيب بن أبي ثابت، ومنصور»[٢].

وقال أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي: «وافقنا من شعبة طيب نفس، فقلنا له: حدثنا، ولا تحدثنا إلا عن ثقة، فقال: قوموا»[٣].

وقد جاء معنى هذا عن يحيى بن سعيد القطان، قال ابن معين: «قال يحيى بن سعيد: لو لم أرو إلا عمن أرضى ـ أو كلمة نحوها ـ ما رويت إلا عن خمسة»[٤].

وقال أيضاً: «لو اتقى الله رجل لم يحدث إلا عن سفيان، وشعبة»[٥].

فهذه النصوص تدل على أنهما ـ وهما أشهر من عرف عنهما انتقاء الشيوخ ـ يرويان عن الضعفاء، وأن شيوخهما من الثقات قليل عددهم.

والجواب عن هذا سهل، ولولا أن بعض الأئمة أورد هذا لما

---

(١) «الكامل» ١: ٨٣.

(٢) «الجرح والتعديل» ١: ١٣٨، ١٣٩، و«الكامل» ١: ٨٤.

(٣) «الجعديات» ١: ٨.

(٤) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٦٤٦، و«سير أعلام النبلاء» ٩: ١٧٨.

(٥) «تاريخ بغداد» ٩: ١٦٢.

ذكرته[1]، إذ لا يخفى أن كلامهما ليس على إطلاقه، وأن مقصودهما بالثقة هنا: الثقة المطلق، وهم الذين في الذروة العليا من الثقة والضبط[2]، ولا شك أن عددهم قليل بالنسبة لغيرهم ممن يشمله اسم الثقة.

ومن هذا الباب قول عبدالرحمن بن مهدي وقد سئل عن أبي خلدة أكان ثقة؟: «كان صدوقاً، كان مأموناً، كان خياراً، الثقة شعبة، وسفيان»[3].

وذكر عند أحمد بعض أصحاب الزهري، فقال: «ما فيهم إلا ثقة، ـ وجعل يقول ـ: أتدري من الثقة؟ إنما الثقة يحيى القطان...»[4].

وسأله المروذي عن عبدالوهاب بن عطاء الخفاف هل هو ثقة؟ فقال: «تدري من الثقة؟ الثقة يحيى القطان»[5].

وقال أحمد وقد سئل عن زائدة بن قدامة، وزهير بن معاوية: «هؤلاء: سفيان، وشعبة، وزائدة، وزهير ـ هؤلاء الثقات»[6].

الأمر الرابع: عرف بالاستقراء أن بعض من وصفوا بانتقاء شيوخهم ربما رووا عن الضعفاء والمتروكين إما بغرض الرواية

---

(١) «شرح علل الترمذي» ١: ٣٧٦، و«فتح المغيث» ٢: ٤٢، وهو عند الأخير في حق شعبة فقط.

(٢) انظر: «المدخل إلى الصحيح» ص١١٣.

(٣) «الجرح والتعديل» ١: ١٦٠، ٢: ٣٧، ٣: ٣٢٨، و«المجروحين» ١: ٤٩، و«الكامل» ١: ١٦٦.

(٤) «علل المروذي» ص٥٧.

(٥) «علل المروذي» ص٥٩.

(٦) «علل المروذي» ص١٧١.

والتحديث عنهم، وإما لأغراض أخرى متنوعة، كأن يكون في المذاكرة، أو بقصد القدح فيه، والتعجب من روايته، وقد يكون لم يخبره جيداً.

فروى عبدالله بن عون عن أبي هارون عمارة بن جوين العبدي، وقد ضعفه النقاد، وكذبه بعضهم[١].

وروى شعبة عن داود بن يزيد الأودي، وقد ضعفه الجمهور، وعجب من صنيعه سفيان الثوري، قال يحيى القطان: «قال سفيان الثوري: أبو بسطام ـ يعني شعبة ـ يحدث عن داود الأودي ـ تعجباً منه ـ، وكان شعبة حمل عن داود قديماً»[٢].

وقال شعبة: «حدثنا داود بن فراهيج بعدما كبر وافتقر وافتتن»[٣]، وقال مرة: «حدثنا داود بن فراهيج ـ وكان ضعيفاً ـ»[٤].

وروى شعبة عن مجاعة بن الزبير، وميمون أبي عبدالله مولى عبدالرحمن بن سمرة، وسيف بن وهب، وكان يتكلم فيهم[٥].

وكان شعبة يحمل على أبان بن أبي عياش حملاً شديداً ـ كما تقدم ذكره في أول مبحث (الأحكام النظرية على الرواة) في هذا الفصل، وقد روى عنه حديثاً، فلما قيل له في ذلك قال: «من يصبر على هذا

---

(١) «تهذيب التهذيب» ٧: ٤١٢.
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٥١٥، و«الضعفاء الكبير» ٢: ٤١، ٤٢.
(٣) «الضعفاء الكبير» ٢: ٤٠.
(٤) «المعرفة والتاريخ» ٣: ٣٣.
(٥) «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ٢٤١، و«التاريخ الكبير» ٤: ١٧٠، ٣٣٩، و«الجرح والتعديل» ٤: ٢٧٥، ٨: ٢٣٤، ٤٢٠.

الحديث»[١]، وفي رواية: «لم أصب هذا الحديث إلا عنده»[٣].

وقال وكيع لشعبة: لم تركت فلاناً وفلاناً ورويت عن جابر الجعفي؟ فقال: «روى أشياء لم نصبر عنها»[٣].

وقال ابن معين ذاكراً بعض الضعفاء الذين روى شعبة عنهم: «روى شعبة عن جابر الجعفي، وعن الحسن بن عمارة، إلا أنه لا يسميه، يقول: عن رجل، عن الحكم، عن مجاهد، وروى عن قيس بن الربيع»[٤].

وقال الآجري: «سمعت أبا داود يقول: حدث شعبة عن جماعة من الضعفاء، عن مسلم الأعور، والعرزمي، وعمرو بن عبيد، وموسى بن عبيدة، وجابر الجعفي، والحسن بن عمارة، وكان شعبة يقول: لا يحل لي أن أحدث عن الحسن بن عمارة، فقلت له: قد حدث عن ليث، فقال: ليث ليس هو مثل هؤلاء»[٥].

وذكر أبو حاتم أن رواية شعبة عن العرزمي - وهو مجمع على تركه - كان على التعجب[٦].

وروى شعبة أيضاً عن الكلبي - وهو متهم بالكذب - حديثاً

---

(١) «الضعفاء الكبير» ١:٣٨.

(٢) «الكامل» ١:٣٧٣، بإسناد (منقطع)، وانظر: «شرح علل الترمذي» ١:٣٩٢.

(٣) «المجروحين» ١:٢٠٩، و«تهذيب الكمال» ٤:٤٦٨، وفسره ابن حبان على أنه يروى عنه على وجه التعجب، فحمل ذلك عن شعبة، وانظر: «المعرفة والتاريخ» ٢:١٦٤.

(٤) «سؤالات ابن الجنيد» ص٤٥٦.

(٥) «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢:١٣.

(٦) «الجرح والتعديل» ٨:٢.

واحداً[1].

وروى مالك عن عبدالكريم بن أبي المخارق البصري شيئاً يسيراً في ترغيب، وهو متروك الحديث، لم يعرفه مالك، ويقال إنه غرَّه منه سمته[2].

وروى ابن المبارك عن إسماعيل بن مسلم المكي مع أنه قد تركه، قال البخاري: «تركه ابن المبارك، وربما روى عنه، وتركه يحيى، وابن مهدي»[3]، وفي لفظ له: «تركه يحيى، وابن مهدي، وتركه ابن المبارك، وربما ذكره»[4].

وكان يحيى القطان قد ترك حديث شريك بن عبدالله، وربما ذكر عنه شيئاً يسيراً على غير جهة الرواية، فحمل عنه، قال أحمد: «كان لا يرضاه، وما ذكر عنه إلا شيئاً على المذاكرة حديثين»[5].

وقال ابن المديني: «كان يحيى بن سعيد حمل عن شريك قديماً، وكان لا يحدث عنه، وكان ربما ذكرها على التعجب، فكان بعضهم يحملها عنه»[6].

وقال ابن معين في يحيى بن سعيد أيضاً: «كان يحيى بن سعيد

---

(١) «سؤالات الآجري لأبي داود» ١ : ٢٨٧.
(٢) «تهذيب التهذيب» ٦ : ٣٧٦، وانظر: «سير أعلام النبلاء» ٨ : ٧٢.
(٣) «التاريخ الكبير» ١ : ٣٧٢، و«الضعفاء الصغير» ص١٧، و«الضعفاء الكبير» ١ : ٩١، و«الكامل» ١ : ٢٨٠.
(٤) «التاريخ الصغير» ٢ : ٨٤.
(٥) «علل المروذي» ص١٢٤، وانظر: «سؤالات أبي داود» ص٣١٢، و«العلل ومعرفة الرجال» ٣ : ٢٩٩.
(٦) «تاريخ بغداد» ٩ : ٢٨٤.

القطان لا يروي عن إسرائيل، ولا شريك، وكان يستضعف عاصماً الأحول، وكان يروي عمن دون - مجالد -»[1].

وقال أبو داود: «قد حدث يحيى (يعني القطان) عن مشايخ ضعاف ـ على نقده للرجال ـ: أجلح، ومجالد، وجعفر بن ميمون صاحب الأنماط، وكان يحدث عن عمرو بن عبيد ثم تركه بأخرة، وحدث عن موسى الأسواري ثم تركه»[2].

وكان يحيى القطان يتكلم في مطر الوراق، وقد روى عنه اليسير بعد إلحاح، قال عمرو بن علي: «سألت يحيى عن حديث مطر، عن الحسن، أن رسول الله ﷺ قال: «لا أعافي أحداً قتل بعد أخذ الدية» ـ فقال: حدثنا موسى بن سيار، حدثنا الحسن. . .، فقلت: أريد حديث مطر، فحدثني به بعد سنة. . .»، وذكر قصة أخرى مثلها في حديث آخر[3].

وقال البرذعي: «قال ابن أبي شيبة: إذا رأيتني قد كتبت عن الرجل ولا أحدث عنه ـ فلا تسأل عنه، وكان كتب عن الحكم (يعني ابن ظهير) ولم يحدث عنه، ثم قال: حدث عن عاصم، عن زر، عن عبدالله، فجعل يعدد تلك المناكير: «إذا رأيتم معاوية»، وغيره، فأراد رجل أن يكتب حديثاً مما ذكر، فقال له: الحكم، عن السدي ـ عمن؟ قال: لا تكتب عني عن الحكم بن ظهير شيئاً»[4].

---

(١) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢:٦٤٦.
(٢) «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢:١٥.
(٣) «الكامل» ٦:٢٣٩٢.
(٤) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤٢٧.

فابن أبي شيبة إنما أراد نقد هذا الرجل وأحاديثه، ومع هذا أراد أحد تلاميذه أن يكتب عنه على سبيل الرواية.

وحدث أحمد عن عامر بن صالح الزبيري، وعاتبه في ذلك يحيى ابن معين[(١)].

وحدث أيضاً عن أبي قتادة عبدالله بن واقد الحراني، وقد ضعفه الجمهور، وتركه بعضهم، وعاتبه أيضاً أبو جعفر النفيلي، واعتذر له أبو زرعة، قال البرذعي: «قال لي أبو زرعة: ذكرت لأبي جعفر النفيلي أن أحمد حدثنا عن أبي قتادة، فاغتم، وقال: قد كتبت إليه أن لا يحدث عنه، قال أبو زرعة: وإنما كان أحمد حدثنا عنه في المذاكرة...»[(٢)].

وروى أحمد أيضاً عن علي بن مجاهد الرازي، وهو متروك الحديث[(٣)].

وروى أيضاً عن عبدالعزيز بن أبان أبي خالد الكوفي، وهو متروك الحديث، رماه بعض الأئمة بوضع الحديث، لكن أحمد قد تركه، وإنما أخرج عنه على غير وجه الحديث، قال أحمد: «لم أخرج عنه في «المسند» شيئاً، وقد أخرجت عنه على غير وجه الحديث، منذ حدث بحديث (المواقيت) حديث سفيان، عن علقمة بن مرثد ـ تركته»[(٤)].

وسئل أبو زرعة عن عثمان بن فرقد، فقال: «ضعيف الحديث،

---

(١) انظر: ما تقدم في مبحث (معوقات الحكم على الراوي) (نقد النقد) في الفصل الأول.

(٢) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٤٨.

(٣) «تهذيب التهذيب» ٧:٣٧٧، و«التقريب» ص٤٠٥.

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٥٠، ٣:٢٩٨ و«الضعفاء الكبير» ٣:١٦.

حدثنا عنه علي بن المديني وهو ضعيف...»[1].

وروى البخاري عن أسيد بن زيد الجمال حديثاً واحداً قرنه فيه بغيره، وهو متروك الحديث، كذبه ابن معين، وقد قيل إن البخاري لم يعرفه كما ينبغي[2].

وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبا زرعة يقول: ما أعلم أني حدثت عن سلم بن سالم إلا ـ أظنه ـ مرة، قلت: كيف كان في الحديث؟ قال: لا يكتب حديثه، كان مرجئاً، وكان لا ـ وأومى بيده إلى فيه يعني لا يصدق ـ»[3].

وقد روى أبو زرعة، وكذا أبو حاتم عن جماعة من الرواة الضعفاء[4].

وفوق ذلك كله أنه قد نقل عن جماعة ممن وصفوا بانتقاء شيوخهم التسامح في الرواية عمن لم يشتد ضعفه من الرواة، وأنه لا بأس بالرواية عمن هو كثير الخطأ، إذا لم يكن هو الغالب عليه، وخاصة في أحاديث الرقاق[5].

وكأنه لهذه الأسباب مجتمعة قال الترمذي وهو يذكر رواية بعض

---

(١) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٢٣.

(٢) «صحيح البخاري» حديث ٦٥٤١، و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٣٩، و«سؤالات ابن الجنيد لابن معين» ص٢٩٢، و«تهذيب التهذيب» ١: ٣٤٤، و«فتح الباري» ١١: ٤٠٦.

(٣) «الجرح والتعديل» ٤: ٢٦٧.

(٤) «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة» ص١٥٨ـ١٦١.

(٥) ينظر ما كتبه ابن رجب حول مذاهب العلماء في هذا الموضوع في «شرح علل الترمذي» ١: ٣٧١ـ٤٠٢.

الأئمة عن الضعفاء: «فلا يغتر برواية الثقات عن الناس»[1].

فإذا جئنا إلى ترك الرواية عن الراوي وجدنا بعضهم قد ترك حديث من هو ثقة، تضعيفاً له، فقد كان يحيى بن سعيد القطان لا يروي عن همام بن يحيى البصري، وهو ثقة[2].

وقال ابن معين في محمد بن كثير البصري ـ وهو ثقة، وكان ابن معين يضعفه: «لم يكن يستأهل أن يكتب عنه»[3].

وربما وقع ذلك ممن لا ينتقي شيوخه، كما قال ابن معين في عبيدالله بن عمر القواريري: «القواريري يحدث عن عشرين شيخاً من الكذابين، ثم يقول: لا أحدث عن روح بن عبادة»[4].

وفي أحيان كثيرة يذكر في ترجمة الراوي أن فلاناً لا يروي عنه، وليس ذلك من أجل ضعف حديثه عنده، فقد يكون لم يتفق له أن يأخذ عنه.

كما روى علي بن المديني، قال: «سمعت يحيى ـ يعني القطان ـ يقول: كان زبرقان ـ يعني السراج ـ ثقة، قلت ليحيى: كان ثبتاً؟ قال: كان صاحب حديث ، قلت: إن سفيان كان لا يحدث عن الزبرقان، قال: لم يره، ثم قال يحيى: ليت كل من يحدث عنه سفيان كان ثقة ـ يعني ثقة مثل الزبرقان ـ»[5].

---

(١) «سنن الترمذي» ٥:٧٤٢، و«شرح علل الترمذي» ١:٣٧٤، لكن وقع في الأول: «فلا يعتبر» ، وفي الثاني: «فلا تغتروا»، وما أثبته من مخطوط «سنن الترمذي».

(٢) «تهذيب التهذيب» ١١:٦٨، وانظر: ما تقدم في مبحث (معوقات الحكم على الراوي) (نقد النقد) في الفصل الأول.

(٣) «سؤالات ابن الجنيد» ص٣٥٧، ٤٦٣ .

(٤) «تاريخ بغداد» ٨:٤٠٣، وانظر: «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢:١٨ .

(٥) «الجرح والتعديل» ٣:٦١٠ .

وكم من راو أمكنه السماع من آخر فلم يفعل، لأسباب مختلفة، غير ترك الأخذ عنه، فالأمر كما قال أبو داود بعد أن ذكر شيئاً من هذا عن نفسه: «والحديث رزق»[١].

وقد يكون ترك الرواية عنه لسبب خاص بينه وبينه، كما في قصة مالك مع سعد بن إبراهيم الزهري المدني.

قال أحمد: «أي شيء يبالي سعد بن إبراهيم أن لا يحدث عنه مالك، ما أدري ما كان بلية مالك معه، حيث لم يرو عنه؟ زعموا أن سعداً كان وعظ مالكاً ـ أي في تنسبه ـ فتركه»[٢].

ووثقه أحمد، فقيل له إن مالكاً لا يحدث عنه، فقال: «من يلتفت إلى هذا؟ سعد ثقة رجل صالح»[٣].

وكذا قال آخرون في سبب عدم رواية مالك عنه[٤]، وأشار ابن المديني إلى سبب آخر، وهو أن سعداً لم يكن يحدث بالمدينة[٥]، ـ يعني ومالك لم يرحل عنها ـ فلم يسمع منه أصلاً، فيعود ذلك إلى السبب الأول، وهو كونه لم يرزق الرواية عنه، ويؤيده أن مالكاً روى بواسطة اثنين عنه[٦].

---

(١) «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ٢٩٥.
وسيأتي شرح هذه المسألة بأمثلتها في الباب الثاني الخاص بالاتصال والانقطاع، فمكانها هناك.

(٢) «سؤالات أبي داود» ص٢٠٣.

(٣) «تهذيب التهذيب» ٣: ٤٦٥، وانظر: «علل المروذي» ص٦٥.

(٤) «إكمال تهذيب الكمال» ٥: ٢٢٤ـ٢٢٧، و«تهذيب التهذيب» ٣: ٤٦٥.

(٥) «الجرح والتعديل» ٤: ٧٩.

(٦) «علل المروذي» ص٦٦.

وربما ترك الأخذ عنه خوفاً من أهل بلده، لسوء رأيهم فيه، كما قال أبو زرعة: «ما تركت الكتابة عن عبدالمؤمن بن علي إلا خوفاً من أهل البلد أن يشنعو علي بإتياني إياه»[1].

وفي أحيان كثيرة يدع الراوي الأخذ عن شيخه في كبره، خوفاً من نسيانه، واكتفاء بما أخذه عنه في حال قوته، أو لكونه استنزف شيخه لكثرة ما سمع منه، فلم يعد يسمع منه جديداً، وربما عبر عن هذا بالترك، وقد وقع هذا لعروة بن الزبير مع عائشة رضي الله عنها، قال أحمد: «حدثنا سفيان، قال: قال هشام بن عروة: قال أبي: لقد تركتها قبل أن تموت بكذا وكذا ـ قال سفيان: لقد تركتها قبل أن تموت بسنتين ـ ما أسألها عن شيء ـ يعني عائشة ـ»[2].

ومثله قول ابن المديني: «كان عطاء (يعني ابن أبي رباح) اختلط بأخرة، فتركه ابن جريج، وقيس بن سعد»[3]، قال الذهبي: «لم يعن الترك الاصطلاحي، بل عنى أنهما بطَّلا الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت رضي»[4].

ويدل على ما قاله الذهبي، ما رواه سليمان بن حرب، عن بعض مشيخته قال: «رأيت قيس بن سعد قد ترك مجالسة عطاء، قال: فسألته عن ذلك، فقال: إنه نسي ـ أو تغير ـ فكدت أن أفسد سماعي منه»[5].

---

(١) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٤٨، وانظر: «الجرح والتعديل» ٦:٦٦.
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ١:١٩٧.
(٣) «المعرفة والتاريخ» ٢:١٥٣.
(٤) «ميزان الاعتدال» ٣:٧٠.
(٥) «تهذيب التهذيب» ٧:٢٠٢.

ويقع مثل هذا كثيراً للرواة مع شيوخهم المختلطين[1].

وقد يكون ترك الأخذ عن الراوي أو التحديث عنه من باب الزجر والتأديب، ثم قد يكون هذا الأمر يتعلق بالرواية، كالإصرار على الخطأ، فالراوي إذا أخطأ ثم نبه وأصر على خطئه فإنه يترك، نقل هذا عن جماعة من الأئمة، منهم شعبة، وابن المبارك، والحميدي، وأحمد، والدارقطني[2].

وعزا ابن رجب ترك شعبة حديث عبدالملك بن أبي سليمان ـ وقد وثقه جماعة ـ لهذا السبب، وذلك في قصة حديث (الشفعة) المشهور، قال ابن رجب: «وإنما ترك شعبة حديثه لرواية حديث الشفعة؛ لأن شعبة من مذهبه أن من روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه، ولم يتهم نفسه فيتركه ـ ترك حديثه»[3].

وقد يكون الزجر والتأديب لأمر لا يتعلق بالرواية، كالدخول في عمل للسلطان، أو الإكثار من الفتوى بالرأي، قال أبو داود: «كان وكيع لا يحدث عن هشيم، لأنه كان يخالط السلطان، ولا يحدث عن إبراهيم بن سعد، ولا ابن علية...»[4].

وكان والد وكيع على بيت المال، فكان وكيع إذا حدث عن والده

---

(١) انظر: ما تقدم في الفصل الأول (الحكم على الراوي) مبحث (اختلاف حال الراوي) الصورة السادسة.

(٢) «الجرح والتعديل» ٢:٣٢، و«معرفة علوم الحديث» ص٦٢، و«الكفاية» ص١٤٣ـ١٤٧، و«شرح علل الترمذي» ١:٣٩٩ـ٤٠١.

(٣) «شرح علل الترمذي» ٢:٥٦٩، وانظر: «سنن أبي داود» حديث ٣٥١٨، و«سنن الترمذي» حديث ١٣٦٩، و«سنن ابن ماجه» حديث ٢٤٩٤، و«الجرح والتعديل» ٥:٣٦٨، و«الضعفاء الكبير» ٣:٣١، و«الكامل» ٥:١٩٤٠.

(٤) «سؤالات الآجري لأبي داود» ١:٢٨٤ وانظر: ١:٢٨٦، و«سؤالات أبي داود» ص٢٢٢.

قرنه بغيره، إلا في النادر، قال أبو داود: «كان أبوه على بيت المال، فكان إذا روى عنه قال: حدثنا أبي وسفيان، أبي وإسرائيل، وما أقل ما أفرده»[1].

وذكر ابن حجر كلمة أبي خيثمة زهير بن حرب في نهيه ابنه أن يكتب عن أبي مصعب المدني، ثم قال: «يحتمل أن يكون مراد أبي خيثمة دخوله في القضاء، أو إكثاره من الفتوى بالرأي»[2].

وروى المروذي، قال: «قيل له (يعني لأحمد): كتبت عن أحمد بن إسحاق الحضرمي؟ قال: لا، تركته على عمد، قيل له: أيش أنكرت عليه؟ قال: كان عندي ـ إن شاء الله ـ صدوقاً، ولكن تركته من أجل ابن أكثم، دخل له في شيء»[3].

وقال أحمد في عبدالله بن داود الخريبي: «رأيت ابن داود، ولم أكتب عنه، كان يحب الرأي»[4]، وفي رواية أنه سمع منه حديثين ولم يكتبهما، ثم كتبهما من حفظه[5].

وأكثر ما يكون ذلك ـ أعني تركه للزجر والتأديب ـ بسبب تلبسه ببدعة، وخاصة الإجابة في محنة القول بخلق القرآن، أو التلفظ بلفظ موهم في وقتها، فقد كان لها أثر كبير في ترك بعض النقاد لثقات حفاظ، وأمر ذلك مشهور[6].

---

(١) «سؤالات الآجري لأبي داود» ١: ٢٨٥.
(٢) «تهذيب التهذيب» ١: ٢٠.
(٣) «علل المروذي» ص١٢٧، وانظر: ص١٢٩، و«العلل ومعرفة الرجال» ٣: ٢٨٢.
(٤) «سؤالات أبي داود» ص٣٤٩.
(٥) «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ٤٣٤.
(٦) انظر: العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٢٦، ٥٧، ٨١، و«أسئلة البرذعي لأبي زرعة» =

وما تقدم كله أدى إلى خلط الأوراق، ومنع من القول بأن رواية بعض الرواة عن الراوي تقوية له، وتركهم الرواية عن الراوي تضعيف لحديثه.

والجواب عما تقدم التسليم بما ذكر، فهي حقائق لا مراء فيها ولا جدال، لكنه لا يلغي أن الأصل أن رواية هؤلاء عن رجل تقوية له، وترك الرواية عنه تضعيف له، وإنما يقيدها، وبيان ذلك أن الواحد منهم إذا روى عن ضعيف أو متروك الحديث فهو على صفتين:

الأولى: أن يكون مع روايته عنه يذهب إلى تقويته، وينقل عنه ذلك قولاً، فهذا كثير جداً، وهو خارج عما نحن فيه، إذ هو لا يراه بحال من يتجنب حديثه ويترك، وإن كان يخالف غيره من النقاد في هذا الحكم.

والناقد مجتهد، لا يقلد غيره وهو باستطاعته الاجتهاد، وقد يقوي بعض من يضعفه أو يتركه غيره من النقاد، وربما دافع عنه، فلا يتبين له فيه ما تبين لغيره، كما قال أحمد حين سئل عن رواية شعبة عن موسى بن عبيدة الربذي، قال الجوزجاني: «قال أحمد: لا يحل الكتاب عنه، قلت: قد روى عنه سفيان، وشعبة يقول: حدثنا أبو عبدالعزيز الربذي؟ فقال: لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روى عنه»[1].

وقد قيلت هذه الكلمة في حق أحمد أيضاً فقد كان هو وابن معين يقويان محمد بن حميد الرازي، ويرويان عنه، ووافقهما على ذلك

= ص٥٤٦، ٥٤٧، ٥٥١ـ٥٥٥، ٦٧٩، ٧٤٠، و«المعرفة والتاريخ» ٢: ٤٣٦، و«يحيى بن معين وكتابه التاريخ» ١: ٣٩ـ٤٥، و«أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة» ص٩٧٥ـ١٠٠٣.

(١) «أحوال الرجال» ص٢١٤.

آخرون، والجمهور على تضعيف حديثه واتهامه بسرقة الحديث، وذكر لأبي زرعة شيء من ثناء أحمد عليه، فقال: «نحن أعلم من أبي عبدالله رحمه الله ـ يعني في إمساكه عن الرواية عنه ـ»[1].

وقال أبو علي النيسابوري: «قلت لابن خزيمة: لو حدث الأستاذ عن محمد بن حميد، فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه، فقال: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً»[2].

ومن هذا الباب رواية شعبة عن قيس بن الربيع، فإنه كان يثني عليه، ويوثقه، ويدافع عنه[3].

ورواية يحيى بن سعيد القطان، عن عبدالرحمن بن عثمان البكراوي، قال علي بن المديني: «كان يحيى بن سعيد حسن الرأي فيه، وحدث عنه، وأنا لا أحدث عنه، وكان يحيى ربما كلمني فيه، يقول: إنكم لتحدثون عمن هو دونه»[4].

ورواية الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى المدني، وتوثيقه له، والجمهور على أنه متروك الحديث، ورماه بعضهم بوضع الحديث[5].

ومثله رواية أحمد عن أبي قتادة الحراني، وعن علي بن مجاهد الرازي، المتقدمة آنفاً، فإنه كان يثني على أبي قتادة، ويدافع عنه[6]،

---

(١) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٥٨٣، والضمير في قوله: «يعني لإمساكه..» يعود إلى أبي زرعة.
(٢) «تهذيب التهذيب» ٩: ١٣١.
(٣) «تهذيب التهذيب» ٧: ٣٩٢.
(٤) «الكامل» ٤: ١٦٠٦، و«تهذيب الكمال» ١٧ : ٢٧٣.
(٥) «تهذيب التهذيب» ١: ١٥٨.
(٦) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٢٠٦، ٢: ٥٤.

وكذلك قوى علي بن مجاهد[1].

وروى عن بشار بن موسى الخفاف، والجمهور على تضعيفه، وكان أحمد يخالفهم، قال أبو داود فيه: «ضعيف، كان أحمد يكتب عنه، وكان فيه حسن الرأي، وأنا لا أحدث عن بشار الخفاف»[2].

وقلَّ إمام من النقاد إلا وله شيء من هذا[3]، وهو ـ كما تقدم ـ خارج عما نحن فيه، وهو يشبه ما إذا تكلم الناقد في الثقة، أو ترك حديثه، لا يخرج عن كونه اختلافاً بين النقاد، يعامل على هذا الأساس.

الثانية: أن لا ينقل عن الناقد شيء في حق من روى عنه، أو ينقل عنه تضعيفه، فهذا إن كان الراوي متروك الحديث فالذي يظهر أن رواية من عرف بالانتقاء محمولة على غير وجه القبول له والرضا به، فتحمل على أحد المحامل السابقة، غير قصد الرواية عنه، أو يكون ذلك في أول الأمر، فإن بعض الأئمة قد رووا عن أناس، ثم تركوهم آخراً، هذا هو الأصل، نبقى معه حتى يتبين خلاف ذلك.

ويمكن أن يحمل على أنه لم يخبره جيداً، كما تقدم في رواية مالك، عن عبدالكريم بن أبي المخارق، ورواية البخاري، عن أسيد بن زيد، وحينئذٍ يلتحق بالحالة الأولى، ويكون صنيعه في مقابل قول من تكلم فيه، قال ابن حجر في كلامه على رواية البخاري، عن أسيد بن

---

(١) «سؤالات أبي داود» ص٣٦٠.

(٢) «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ٢٨٦.

(٣) انظر: ما تقدم في مبحث (معوقات الحكم على الراوي) (نقد النقد) في الفصل الأول.

زيد: «لعله كان عنده ثقة، قاله أبو مسعود، ويحتمل ألا يكون خبر أمره كما ينبغي، وإنما سمع منه هذا الحديث الواحد»[1].

وأما إن كان ضعفه قريباً محتملاً ولم يترك حديثه فهذا الأصل فيه أن روايته عنه قبول له وتقوية له، وهذا لا يعارض ما تقدم عن بعض الأئمة من توثيق من يروي عنه شعبة، أو القطان، أو سليمان بن حرب، أو غيرهم، وإنما يقيده، ويكون المقصود بالتوثيق هنا مطلقه، أي له حظ من الثقة بحيث لم يترك حديثه ويطرح، قال المعلمي بعد أن بين ما يقع من التسامح في التوثيق المشترك: «ونحو هذا قول المحدث: شيوخي كلهم ثقات، أو شيوخ فلان كلهم ثقات، فلا يلزم من هذا أن كل واحد منهم بحيث يستحق أن يقال له بمفرده على الإطلاق: هو ثقة، وإنما إذا ذكروا الرجل في جملة من أطلقوا عليهم ثقات فاللازم أنه ثقة في الجملة، أي له حظ من الثقة...»[2].

ومثل هذا يقال في تركهم الرواية عن الراوي، إن كان ثقة فينظر هل لمن ترك الرواية عنه قول في تضعيفه يوافق موقفه منه؟ فإن كان كذلك عمل به، وعد هذا قولاً للناقد يخالف فيه غيره، فيوازن بين أقوالهم، إذ ليس المراد بالقول بأن ترك الرواية عن الراوي تضعيف له أن هذا هو الحكم النهائي، فهذا لا يقوله أحد، وإنما المراد به أنه حكم من ذلك الناقد ينظر فيه مع حكم غيره إن وجد، كما في قصة عفان مع روح بن عبادة، قال يعقوب بن شيبة: «كان عفان لا يرضى روح بن عبادة، فحدثني محمد بن عمر قال: سمعت عفان يقول: هو عندي

---

(١) «فتح الباري» ١١ : ٤٠٦.
(٢) «التنكيل» ١ : ٣٦٢.

أحسن حديثاً من خالد بن الحارث، وأحسن حديثاً من يزيد بن زريع - فلم تركناه؟ - يعني كأنه يطعن عليه - فقال له أبو خيثمة: هذا ليس بحجة، كل من تركته أنت ينبغي أن يترك؟...»[1].

وإن لم يكن له قول في تضعيفه، أو كان يوثقه حمل ترك الرواية عنه على معنى من المعاني المتقدمة غير التضعيف، ما لم يظهر ظهوراً بيناً خلاف ذلك.

والقارىء في كتب الجرح والتعديل يرى حرصهم على التفريق بين من يكتب حديثه من الضعفاء، وبين من لا يكتب حديثه، وربما عبروا عن ذلك بقوله: «فلان يعتبر به»، و«فلان لا يعتبر به»، فالأول ضعيف يكتب حديثه وينظر فيه هل وافقه غيره؟ وأما الثاني فيطرح ابتداء، وهو الذي يقولون فيه كثيراً: «متروك الحديث».

وهذا الغرض من أهم أغراض الكتابة عمن فيه ضعف محتمل، قال إسحاق بن هانىء: «قيل له (يعني لأحمد): فهذه الفوائد التي فيها المناكير - ترى أن يكتب الحديث المنكر؟ قال: المنكر أبداً منكر، قيل له: فالضعفاء؟ قال: قد يحتاج إليهم في وقت - كأنه لم ير بالكتابة عنهم بأساً -»[2].

فتلخص مما تقدم أن من عرف عنه انتقاء شيوخه فمن يرتضيه ويروي عنه فأقل أحواله أن يكون مرتفعاً عمن يترك حديثه، فهو داخل عنده في حيز القبول، وتتفاوت مراتبهم بحسب حال كل شخص منهم، فقد يكون في أعلى درجات الثقة، وقد لا يتجاوز درجة من هو ضعيف

---

(١) «تاريخ بغداد» ٨: ٤٠٣.

(٢) «مسائل إسحاق» ٢: ١٦٧.

يكتب حديثه، وإذا ترك الواحد منهم الرواية عن شخص دلَّ ذلك على ضعفه الشديد عنده، وتتفاوت مراتبهم أيضاً، ويضم ذلك كله إلى ما قيل في الراوي من جرح أو تعديل، سواء من ذلك الناقد أو من غيره.

فإن لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل صريح، فترك ذلك الناقد الرواية عنه جرح له، ينزله عن درجة من يكتب حديثه، وروايته عنه تعديل له، والاحتياط أن يكون في أدنى درجاته، وهو أن الراوي ليس بساقط الرواية، فهو صالح للاعتبار، ويبقى النظر في حديثه، وما يحتف به من قرائن أخرى.

روى عباس الدوري، عن يحيى بن معين قوله في عمير بن إسحاق: «لا يساوي شيئاً، ولكن يكتب حديثه»، ثم قال عباس: «يعني يحيى بقوله: إنه ليس بشيء يقول: إنه لا يعرف، ولكن ابن عون روى عنه، فقلت ليحيى: ولا يكتب حديثه؟ قال: بلى»[١].

هذه هي القاعدة العامة في الحالتين، وأما القول بجعل رواية من عرف عنه انتقاء شيوخه توثيقاً للراوي بمنزلة وصفه بأنه ثقة، ففيه بعد لا يخفى، ومما يدل على ذلك ويؤكده أن عبدالرحمن بن مهدي حين قال لتلميذه محمد بن المثنى إن أهل الكوفة يحدثون عن كل أحد، ثم قال له محمد: «هم يقولون إنك تحدث عن كل أحد»، فطلب مثالاً على ذلك، فسمى له محمد بن راشد المكحولي، فقال عبدالرحمن: «احفظ عني، الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهو لا يترك، ولو ترك حديث مثل هذا

---

(١) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢:٤٥٦.

لذهب حديث الناس، وآخر الغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه»[1].

وأراني هنا ملزماً باستثناء الإمام يحيى بن سعيد القطان من هذه القاعدة، فهذا الإمام الجبل له مذهب خاص فيمن يرتضيه ويروي عنه، وفيمن يتركه، مال فيه إلى الشدة، فمن روى عنه فهو أرفع حالاً من كونه يكتب حديثه، ومن تركه فلا يدل على ضعفه الشديد عنده، إذ قد ترك الرواية عن أناس مع ثنائه عليهم وتعديله لهم، فلا يبعد القول بتوثيق من يروي عنه يحيى، وإن لم يوجد فيه غير روايته عنه، قال ابن المديني: «سمعت يحيى بن سعيد ـ وذكر عمر بن الوليد الشني ـ فقال بيده يحركها ـ كأنه لا يقويه ـ، فاسترجعت أنا، فقال: مالك؟ قلت: إذا حركت يدك فقد أهلكته عندي، قال: ليس هو عندي ممن أعتمد عليه، ولكنه لا بأس به»[2]، ولم يحدث عنه يحيى[3].

وذكر الترمذي جماعة ممن ترك القطان الرواية عنهم، وفيهم كلام من قبل حفظهم، ثم قال: «وإن كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء، فلم يترك الرواية عنهم أنه اتهمهم بالكذب، ولكنه تركهم لحال حفظهم، ذكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يحدث من حفظه مرة هكذا، ومرة هكذا، لا يثبت على رواية واحدة ـ تركه، وقد حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القطان: عبدالله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وعبدالرحمن بن مهدي،

---

(١) «التمييز» ص١٧٨.

(٢) «الجرح والتعديل» ٦: ١٣٩، و«الضعفاء الكبير» ٣: ١٩٤.

(٣) «الضعفاء الكبير» ٣: ١٩٤، و«الكامل» ٥: ١٦٩٩، و«لسان الميزان» ٤: ٣٣٧.

وغيرهم من الأئمة»[1].

وقال علي بن المديني: «إذا اجتمع يحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي، على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبدالرحمن، لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد»[2].

ويلتحق بيحيى القطان من نص الأئمة على مذهبهم في عدم التسامح، مثل جعفر بن محمد الطيالسي صاحب يحيى بن معين، قال فيه الخطيب: «كان ثقة ثبتاً، صعب الأخذ، حسن الحفظ»، ثم أسند عن ابن الأعرابي قوله: «سمعت جعفر بن أبي عثمان الطيالسي قال: سمعت يحيى بن معين يقول: لو أدركت أنت زيد بن الحباب، وأبا أحمد الزبيري لم تكتب عنهم ـ يعني في شدة أخذه عن الشيوخ ـ، قلنا لجعفر: لم؟ قال: إنما كانوا شيوخاً»[3].

الحالة الثانية: رواية حديث الراوي بواسطة، وهذه أيضاً يكون فيها انتقاء للرواة، فكما أن بعض الرواة يحدثون عن بعض الشيوخ الذين أدركوهم، ويدعون بعضهم، فكذلك الحال مع من لم يدركوهم، ينتقون من يروون له الحديث.

ويعد هذا الصنيع منهم حكماً على الراوي بالقبول أو الترك، نرى هذا بوضوح في تراجم الرواة، والعبارات المستخدمة في ذلك ربما تأتي صريحة في الرواية بواسطة، ولكنها في الأغلب الأعم تشتبه مع عباراتهم في الحالة الأولى، فيقولون مثلاً: «حدث عنه فلان»، أو «كان

---

(١) «سنن الترمذي» ٥: ٧٤٤.
(٢) «تاريخ بغداد» ١: ٢٤٣، وانظر: «شرح علل الترمذي» ١: ٣٩٨.
(٣) «تاريخ بغداد» ٧: ١٨٨.

فلان يروي عنه»، أو «لم يرو عنه فلان»، أو «لم يكن فلان يحدث عنه»، ومرادهم بواسطة، وأما المتأخرون ـ كما نراه مثلاً في عبارات المزي في «تهذيب الكمال» ـ فيعبرون عن الرواية بواسطة بعبارة: «روى له»[1]، ويضطر محققو الكتب إلى التنبيه على ما يرد في كلام الأولين[2].

والاعتراضات التي تقدمت في الحالة الأولى يرد مثلها هنا، ويجاب عنها بمثل ما تقدم هناك، وكذلك تشدد بعض الأئمة في الانتقاء، وتسامح بعضهم موجود هنا أيضاً.

وسأكتفي ـ خشية الإطالة ـ بذكر بعض النصوص المتعلقة بهذه الحالة، فمن ذلك قول محمد بن المثنى: «ما سمعت يحيى يحدث عن سفيان، عن إبراهيم الهجري، وكان عبدالرحمن يحدث عن سفيان، عنه»[3].

وقال محمد بن المثنى أيضاً: «ما سمعت يحيى، ولا عبدالرحمن، حدثا عن سفيان، عن داود بن يزيد الأودي شيئاً قط»[4].

وقال عمرو بن علي: «كان يحيى، وعبدالرحمن، لا يحدثان عن داود بن يزيد الأودي ـ وهو عم عبدالله بن إدريس ـ، وكان شعبة،

---

(١) انظر مثلاً: «تهذيب الكمال» ١: ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨١.

(٢) «سؤالات أبي داود» ص٢٣٢ حاشية ٩، ص٣١٧ حاشية ٢، ص٣٤٩ حاشية٤. وسيأتي مزيد إيضاح لهذه القضية في الباب الثاني (الاتصال والانقطاع).

(٣) «الضعفاء الكبير» ١: ٦٦، و«الكامل» ١: ٢١٥.

(٤) «الجرح والتعديل» ٣: ٤٢٧، وليس فيه «شيئاً قط»، و«الضعفاء الكبير» ٢: ٤٢، و«الكامل» ٣: ٩٤٧.

وسفيان يحدثان عنه»[1]، ومراده في يحيى، وعبدالرحمن - أي بواسطة، كما تقدم آنفاً في كلام محمد بن المثنى.

ومثله قول ابن المديني: «أنا لا أروي عن داود بن يزيد بن عبدالرحمن الأودي، وكان أبوه ثبتاً»[2].

وقال عمرو بن علي في شهر بن حوشب: «كان يحيى لا يحدث عنه، وكان عبدالرحمن يحدث عنه»[3]، ومراده بواسطة، فإنهما لم يدركاه.

وكذا قال ابن المديني في شهر: «أنا أحدث عنه، وكان عبدالرحمن يحدث عنه، وأنا لا أدع حديث الرجل إلا أن يجتمعا عليه، يحيى، وعبدالرحمن -، يعني على تركه -، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عن شهر»[4].

وقال أبو داود: «سمعت أحمد سئل عن شهر، فقال: لا بأس به، قلت: كان يحيى يحدث عنه؟ قال: لا أدري، ما أعلم سمعت منه عنه شيئاً، قال أحمد: وقد روى شعبة، عن معاوية بن قرة، عن شهر، وأنا أحتمله وأروي عنه، من يصبر عن تيك الأحاديث التي عنده؟»[5].

وقول أحمد في رواية شعبة، عن معاوية بن قرة، عن شهر - يشبه ما تقدم في كون الراوي قد يروي عن الشخص لا على سبيل الرواية،

---

(١) «الضعفاء الكبير» ٢: ٤٢، و«الكامل» ٣: ٩٤٧.
(٢) «الضعفاء الكبير» ٢: ٤١.
(٣) «الكامل» ٤: ١٣٥٥، و«الجرح والتعديل» ٤: ٣٨٣.
(٤) «تهذيب الكمال» ١٢: ٥٨٣.
(٥) «سؤالات أبي داود» ص٣٤٩.

فقد روى شعبة، عن معاوية بن قرة، قال: حدثني من سمع ابن عباس، قال: فقلت لمعاوية: من حدثك؟ قال: حدثني شهر بن حوشب[١]، وشعبة قد لقي شهراً، ولكنه لم يعتد به، وكان يتكلم فيه[٢].

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: صالح مولى التوأمة؟ قال: لقيه مالك ـ زعموا ـ بعد ما كبر، قلت لأحمد: هو مقارب الحديث، قال: أما أنا فأحتمله، وأروي عنه، وأما أن يقوم موضع حجة ـ فلا»[٣].

وقال أيضاً: «سمعت أحمد يحدث عن رباح بن أبي معروف»[٤].

وقال البخاري: «أسامة، وعبدالله، ابنا زيد بن أسلم لا بأس بهما، وذكرهما علي بن عبدالله بخير، وأما عبدالرحمن بن زيد بن أسلم فلا أروي عنه»[٥].

وكذا قال أبو داود: «أنا لا أكتب حديث عبدالرحمن، وعبدالله أمثل منه، وأسامة ضعيف، قليل الحديث»[٦].

في نصوص كثيرة جداً تدل على أن روايتهم للراوي شيئاً من حديثه يدل على قبولهم له، إذا كان ذلك على سبيل الرواية، وأن تركهم له إن

---

(١) «تهذيب الكمال» ١٢ :٥٨٦، وانظر قصة أخرى لشعبة شبيهة بهذه، لكن عن غير معاوية بن قرة في: «الجرح والتعديل» ١ :١٦٧، و«الضعفاء الكبير» ٢ :١٩٢، و«الكامل» ٤ :١٣٥٤، و«المحدث الفاصل» ص٣١٣.

(٢) «الضعفاء الكبير» ٢ :١٩١، و«الكامل» ٤ :١٣٥٥، ١٣٥٦، و«تهذيب الكمال» ١٢ :٥٨١.

(٣) «سؤالات أبي داود» ص٢٠٨، لكن وقع فيه: «موضع مجد»، والتصويب من المخطوط.

(٤) «سؤالات أبي داود» ص٢٣٢.

(٥) «العلل الكبير» ٢ :٩٦٩.

(٦) «تهذيب الكمال» ١٤ : ٥٣٨.

كان من أجل حديثه فهو عندهم متروك الحديث، لا ينبغي أن يروى له.

القسم الثاني: الانتقاء الخاص للرواة.

والمقصود بهذا القسم أن جمعاً من النقاد تصدى لتأليف كتاب بشرط خاص، ينتقي فيه الرواة ـ سواء كانوا من شيوخه، أو ممن يروي عنه بواسطة ـ انتقاء خاصاً، يزيد على درجة الانتقاء العام الماضي في القسم الأول.

ولإيضاح ذلك سأضرب مثلاً مختصراً وهو الإمام البخاري في «صحيحه»، فالبخاري أحد من ينتقي الرواة الانتقاء العام، وقد عبر عن ذلك بقاعدة ذكرها، فقال في زمعة بن صالح: «ذاهب الحديث، لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، أنا لا أروي عنه، وكل من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه»[1].

لكن البخاري في «صحيحه» ينتقي الرواة انتقاء خاصاً يزيد على ما ذكره في هذه القاعدة، ولهذا أعرض عن حديث جماعة من المتوسطين، كسماك بن حرب، ومحمد بن عجلان، ومحمد بن إسحاق، وربما أعرض عن حديث بعض الثقات الذين يخطئون أحياناً، كحماد بن سلمة.

وهو في كتبه الأخرى مثل كتابه: «الأدب المفرد» يخرج لهؤلاء، بل يخرج لمن دونهم ممن لا يدخل تحت قاعدته السابقة، فلم يصل إلى حد الترك عنده، وشرح هذا يطول.

---

(١) «العلل الكبير» ٢:٩٦٧، وانظر: ١:١٢٠، ٢:٩٧٣، ٩٧٨.

وهذه الكتب التي انتقى أصحابها أحاديثها، عرفت بالكتب الصحاح، مثل «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«صحيح ابن خزيمة»، و«صحيح ابن حبان»، ويلتحق بها الكتب المستخرجة على «الصحيحين» أو أحدهما، مثل «مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم»، وربما أطلق عليه اسم الصحيح[1]، و«مستخرج الإسماعيلي على صحيح البخاري»، سمي بالصحيح أيضاً[2]، و«مستخرج البرقاني على الصحيحين».

ويلتحق بها أيضاً مثل كتاب «المنتقى» لابن الجارود، قال فيه الذهبي: «مجلد واحد في الأحكام، لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبداً، إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد»[3].

ولا يختلف اثنان من المنتسبين لهذا العلم على أن أعلى هذه الكتب، وأحسنها انتقاء: كتابا البخاري ومسلم، سواء من جهة الأحاديث المنتقاة، أو من جهة رواة هذه الأحاديث، وهو ما نحن بصدده الآن.

ولهذا السبب اعتنى الأئمة برواتهما، وتتبعوهم واحداً واحداً، وفي ذلك مؤلفات عديدة، كما يذكرون في سياق تعديل الراوي أنه من رجال الشيخين، أو من رجال البخاري، أو من رجال مسلم، واشتهرت بينهم كلمة أبي الحسن المقدسي التي نقلها عنه ابن دقيق العيد، في حق من أخرج له في الصحيح. قال ابن دقيق العيد: «وكان شيخ شيوخنا

---

(١) «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٤١٧.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٦: ٢٩٣، ١٧: ٤٦٧، و«تذكرة الحفاظ» ٣: ٩٤٩.

(٣) «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٢٣٩.

الحافظ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه، وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا ببيان شاف وحجة ظاهرة...»[١].

والباحث الآن يوصى بذلك أيضاً، فيوضح في سياقه لترجمة الراوي ـ ولا سيما إن كان فيه جرح وتعديل ـ أنه قد أخرج له في الكتابين أو أحدهما، ويوصى كذلك بتتبع كيفية إخراجهما له، وهو أمر بالغ الأهمية، فإن بعض الرواة في «صحيح البخاري» إنما أخرج لهم البخاري تعليقاً فقط، وهم الذين يعبر عنهم بعض الأئمة بأن البخاري أخرج لهم اعتباراً[٢]، وبعضهم يعبر عن ذلك بأن البخاري روى لهم استشهاداً، أو يقولون: استشهد به البخاري[٣]، وربما بينوا ذلك، فيقولون: «استشهد به البخاري، ولم يرو له»[٤]، أو «استشهد به البخاري تعليقاً»[٥]، وكأنهم فعلوا ذلك خوف الاشتباه بالتخريج للراوي موصولاً في الشواهد أيضاً، وربما التبس هذا على بعض الباحثين فلم يميز[٦].

ثم الرواة الذين أخرجا لهم موصولاً ليسوا على درجة واحدة،

---

(١) «الاقتراح» ص١٢٧، وانظر: «هدي الساري» ص٣٨٤، و«فتح المغيث» ٢: ١٩.
(٢) «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات، عند البخاري ومسلم» للدارقطني ٢: ٤٣٥.
(٣) «تهذيب الكمال» ٢: ١١، ٢٢٤، ٣٥٠، ٤٩٣، ٥١٤، ...، و«الموقظة» ص٧٩.
(٤) «سير أعلام النبلاء» ٤: ٥٣١.
(٥) «هدي الساري» ص٥٩٩.
(٦) انظر: حاشية «تهذيب الكمال» ٢: ٣٥١، وحاشية «الموقظة» ص٧٩.

فمنهم من أخرجا له في الأصول، أي أنهما اعتمدا عليه وحده، ولو في بعض حديثه، ومنهم من أخرجا له في المتابعات، والشواهد، أو مقروناً بغيره، بل ربما جرى ذكر بعض الرواة في أسانيد عند الشيخين ولم يقصدا التخريج لهم[1].

فالراوي متى أخرجا له في الأصول فهو توثيق له عندهما، وإذا أخرج له واحد منهما فهو توثيق منه له كذلك، وعليه فكل من أخرجا له أو أحدهما بهذه الصفة فهو ثقة عند من أخرج له، فإن كان فيه توثيق صريح ضم إليه، وإن لم يكن فصنيعهما توثيق له، فليس فيمن أخرجا له أو أحدهما على هذا الوصف من هو مجهول الحال[2]، ولا ريب أن ارتضاءهما للراوي قد يكون أقوى من توثيق مجرد منقول عن أحد النقاد.

هذا هو الأصل، لا يخرج عنه إلا بدليل ظاهر قوي، وسأضرب لذلك مثالاً واحداً، فقد أخرج البخاري ومسلم لعتبة بن مسلم المدني، وقد روى عنه جماعة من أهل المدينة، ولم ينص أحد على توثيقه، وأخرج له البخاري حديث أبي هريرة في (الذباب إذا وقع في الإناء)، عن عبيد بن حنين، عن أبي هريرة[3]، وهذا الطريق أقوى طرق هذا الحديث، وما عداه فلا يسلم من كلام، فاعتماد البخاري عليه في هذا الحديث توثيق له بلا ريب.

---

(١) سيأتي شرح هذا مفصلاً في الكلام على مصطلح «شرط الشيخين» ، في نهاية الباب الثاني (الاتصال والانقطاع).

(٢) انظر: «الموقظة» ص٨٠، و«هدي الساري» ص٣٨٤.

(٣) «صحيح البخاري» حديث ٣٣٢٠، ٥٧٨٢.

وأما غير هذين الكتابين من الكتب التي تقدمت الإشارة إليها آنفاً فإننا نجد في تراجم بعض الرواة الإشارة إلى أن ابن خزيمة يصحح له، أو ابن حبان، أو أبا عوانة، ولا شك أن هذا عمل سائغ، ولكن يبقى النظر في درجة انتقاء هؤلاء الأئمة لرواتهم المعروفين، ولا يخفى أنهم جميعاً لا يدانون عمل البخاري ومسلم، وقد ذكر ابن حجر أن ابن خزيمة، وابن حبان يحتجان بأحاديث أهل الطبقة الثانية الذين يخرج لهم مسلم أحاديث في المتابعات، كابن إسحاق، وأسامة بن زيد الليثي، ومحمد بن عجلان، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وغير هؤلاء[١].

وما قاله ابن حجر أمر ظاهر، ولهذا نص هو وغيره على أن كثيراً من أحاديث الكتابين هي في عداد الحسن، وأن هذا اصطلاح لهما يدرجانه في الصحيح[٢].

فإذا ضم إلى ذلك جانب آخر ـ سيأتي الحديث عنه مفصلاً ـ وهو جانب علل الأحاديث فإنني أقول إن منزلة الكتابين لا تعدو بحال «سنن أبي داود»، و«سنن النسائي»، بل إن الأخير فوقهما.

ويضاف إلى ذلك أن ابن خزيمة قد شحن «صحيحه» بأحاديث لا يرى صحتها، ويذكرها للنقد، فيتنبه لذلك.

وإذا كان هذا حال الكتابين ـ مع شهرتهما ـ فإن غيرهما من باب أولى، ولهذا فلا أجد غضاضة في القول بأن انتقاء الرواة فيما عدا

---

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١ : ٢٩١.
(٢) «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١ : ٢٩٠، ٢٩١، و«فتح المغيث» ١٧ : ٤٣.

«الصحيحين» غايته أن يندرج تحت الانتقاء العام الماضي في القسم الأول، والله أعلم.

ولابد من كلمة هنا عن «مستدرك الحاكم»، فلم يتقدم له ذكر، مع أنهم يوردونه في الكتب التي يؤخذ منها الحديث الصحيح مما ليس في «الصحيحين»، فإن غرضه من كتابه الاستدراك عليهما، غير أن الحاكم قصر جداً في تطبيق شروطهما، فملأ كتابه بالأحاديث الضعيفة، وكثر فيه أيضاً ما هو في عداد الأحاديث الموضوعة ، فإذا أخرج لراو لم ينفعه ذلك شيئاً، والله أعلم.

المبحث الثالث

مراتب أحكام النقاد على الرواة

عرفت هذه المراتب بـ«مراتب الجرح والتعديل»، أو «مراتب ألفاظ الجرح والتعديل»، على اعتبار أن أحكام النقاد اللفظية هي التي يسهل تصنيفها ووضع مراتب لها، ويلحق بها ما هو من أحكامهم العملية.

كما اشتهر أيضاً أن ابن أبي حاتم المتوفى سنة ٣٢٨هـ هو أول من ذكر مراتب للجرح والتعديل[1]، وهو كلام حق من جهة أن ابن أبي حاتم ذكرها مجتمعة مرتبة، ولكن إذا عرفنا أن هذه المراتب خلاصة موضوع الجرح والتعديل كله؛ إذ هي تقسيم للرواة بحسب أحكام النقاد عليهم، ثم الموقف من أصحاب كل مرتبة قبولاً لحديثه أو رداً، ودرجة هذا القبول والرد، وعرفنا أن أحكام النقاد على أحاديث هؤلاء الرواة بناء على مراتبهم متقدمة على عصر ابن أبي حاتم بكثير ـ أدركنا بسهولة أن هذه المراتب كانت موجودة في عصر النقاد الأوائل، أما تطبيقاً وعملاً فلا إشكال في ذلك، وأما من أقوالهم وعباراتهم فإن المتأمل فيما نقل عنهم، الجامع بين أطراف كلامهم، سيجد أصل هذا التقسيم لمراتب الرواة موجوداً في كلام النقاد الأولين.

فالناظر في العبارات نفسها يجدها متفاوتة، سواء في الجرح أو في التعديل، إما من جهة دلالتها اللغوية، أو من جهة تكرارها وعدمه، أو من قرائن أخرى تحيط بعبارة الناقد.

ثم إننا نجد في كلام النقاد عبارات في التقسيم نفسه، فقد تقدم في

---

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» ص٢٣٧، و«فتح المغيث» ٢: ١٠٨.

المبحث الذي قبل هذا قول شعبة: «لو لم أحدثكم إلا عن ثقة لم أحدثكم إلا عن ثلاثة»، وأن مراده بذلك من هم في الذروة من الثقة والضبط، وتقدم كذلك عن غيره من الأئمة ما يوضح كلامه، فالرواة الثقات إذن على مراتب.

وقد استدل ابن أبي حاتم على وضع مراتب لألفاظ الجرح والتعديل بما تقدم عن عبدالرحمن بن مهدي وقد قيل له: أبو خلدة ثقة؟ فقال: «كان صدوقاً، وكان مأموناً، الثقة: سفيان وشعبة»، قال ابن أبي حاتم: «فقد أخبر أن الناقلة للآثار والمقبولين على منازل، وأن أهل المنزلة الأعلى: الثقات، وأن أهل المنزلة الثانية: أهل الصدق»[1].

وتقدم أيضاً في المبحث الثالث من الفصل الأول كلام كثير للنقاد حول المقارنة بين بعض الرواة، الثقات منهم والضعفاء، وهو يدل أيضاً على أنهم على مراتب متفاوتة.

وفي موضوع انتقاء بعضهم لشيوخهم ولمن يروون له تبين أن من الرواة من هو متروك الحديث لا يكتب حديثه، أو لا يحدث عنه، وأن منهم من يكتب حديثه ويحدث عنه، وقد تقدم شرح هذا في المبحث السابق، فهذا أيضاً تقسيم إجمالي للرواة المتكلم فيهم.

وأول من وقفت على كلام له في تصنيف الرواة على مراتب عبدالرحمن بن مهدي، قال محمد بن المثنى: قال لي عبدالرحمن بن مهدي: «احفظ عني: الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف

---

(١) «الجرح والتعديل» ٢: ٣٧.

فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهو لا يترك، ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر الغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه»[1].

وبنحو تصنيف ابن مهدي لمراتب الرواة وأحكام هذه المراتب صنفهم أيضاً مسلم بن الحجاج، والترمذي.

فأما مسلم ففي مقدمة «صحيحه»، فذكر لهم ثلاث مراتب، الأولى للثقات الذين لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، والثانية لمن دون أولئك ممن يشملهم اسم الستر والصدق، ولم يوصفوا بالحفظ والإتقان، والثالثة لقوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، وشرح هذه المراتب، وضرب أمثلة لها من الرواة، مقارناً بينهم[2].

وأما الترمذي ففي «العلل الصغير»، وأفاض في الحديث عن هذه المراتب، وعن أحكام أصحابها، وذكر في المرتبة الثانية خلافاً بين أهل العلم في الرواية عنهم، فعن يحيى بن سعيد القطان أنه ترك الرواية عنهم، وعن الجمهور خلافه، وأشار في نهاية كلامه إلى أن ما ذكره هو كلام مجمل يمكن تفصيله، فقال: «والكلام في هذا والرواية عن أهل العلم تكثر، وإنما بينا منه شيئاً على الاختصار، ليستدل به على منازل أهل العلم، وتفاضل بعضهم على بعض في الحفظ والإتقان، ومن تكلم فيه من أهل العلم لأي شيء تكلم فيه»[3].

---

(١) «التمييز» ص١٧٩، و«الكامل» ١:١٦٦، و«الجرح والتعديل» ٢:٣٨.
(٢) «صحيح مسلم» ١:٥ـ٧.
(٣) «سنن الترمذي» ٥:٧٤٠ـ٧٥١، وانظر: «شرح علل الترمذي» ١:٣٧٠ـ٤٩٩.

وفي رأيي أن ما ذكره ابن مهدي، ومسلم، والترمذي، هو الأساس الأول لوضع مراتب للرواة، وإعطاء كل مرتبة حكمها اللائق بها، وأن من جاء بعدهم إنما اشتغل بتفصيل المراتب الثلاث.

وممن فعل ذلك ابن أبي حاتم، في كتابه «الجرح والتعديل»، فقد صنفهم بطريقتين، الأولى مراتب للرواة عامة، قريبة جداً من كلام ابن مهدي ومن معه، وقد فعل ابن أبي حاتم ذلك مرتين، باختلاف يسير، قال ابن أبي حاتم: «فمنهم الثبت، الحافظ، الورع، المتقن، الجهبذ الناقد للحديث ـ فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه، وكلامه في الرجال.

ومنهم العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه المتقن فيه ـ فذلك العدل الذي يحتج بحديثه، ويوثق في نفسه.

ومنهم الصدوق، الورع، الثبت، الذي يهم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد ـ فهذا يحتج بحديثه.

ومنهم الصدوق، الورع، المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو ـ فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد، والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

وخامس قد ألصق نفسه بهم، ودلسها بينهم، ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولي المعرفة منهم: الكذبُ ـ فهذا يترك حديثه، وتطرح روايته»[1].

---

(١) «الجرح والتعديل» ١: ١٠، وانظر: ١: ٦.

فزاد ابن أبي حاتم على من سبقه المرتبة الأولى، وهي مرتبة النقاد، ويظهر أن ابن أبي حاتم إنما ذكرها ليبين منزلتهم في النقد، وقبول كلامهم في الرجال، وفي الأحاديث، وأما من جهة الرواية والتقديم فيها فقد جعلهم بمنزلة المرتبة الثانية.

وكذلك فصل ابن أبي حاتم في المرتبة الثالثة عند من سبقه، فجعلها مرتبتين، هما الرابعة والخامسة، لأنه أراد أن يبين أن هناك فرقاً دقيقاً بين من الغالب على حديثه الوهم والغلط، لكنه عن غفلة وسوء حفظ، وبين الكذاب، أو المتهم بالكذب، والفارق بينهما ـ حسب ما ذكره ـ أن الأول يجوز أن يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد، والآداب، ولعله أراد مالم يصل إلى حد أن يحكم عليه بأنه متروك الحديث، فسيأتي قريباً في كلامه أن متروك الحديث لا يكتب حديثه مطلقاً.

هذا بالنسبة لمراتب الرواة عند ابن أبي حاتم، ثم إنه خطا خطوة مهمة جداً لابد منها للاستفادة من مراتب الرواة السابقة وتطبيق أحكامها ـ وفي كلام الأئمة الذين ألفوا في المصطلح ما يشير إلى أنه غير مسبوق بهذه الخطوة[١] ـ وهي وضع مراتب لألفاظ الأئمة في أحكامهم على الرواة، فبها يعرف أين يوضع الراوي في مراتب الرواة، ويأخذ حكمه اللائق به.

وابن أبي حاتم كان أكثر تفصيلاً في مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، فقد جعل لكل واحد منهما أربع مراتب، قال ابن أبي حاتم: «وجدت

---

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» ص٢٣٧، و«فتح المغيث» ٢: ١٠٨.

الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، فإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن ثبت ـ فهو ممن يحتج بحديثه.

وإذا قيل له: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به ـ فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

وإذا قيل: شيخ ـ فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية.

وإذا قيل: صالح الحديث ـ فإنه يكتب حديثه للاعتبار.

وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث ـ فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً.

وإذا قالوا: ليس بقوي ـ فهو بمنزلة الأولى في كتب حديثه، إلا أنه دونه.

وإذا قالوا: ضعيف الحديث ـ فهو دون الثاني، لا يطرح حديثه، بل يعتبر به.

وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث أو كذاب ـ فهو ساقط الحديث، لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة»[1].

ثم تتابع الأئمة بعد ابن أبي حاتم على تتميم عمله، تفصيلاً، ومراجعة، وشرحاً، وممن قام بذلك: ابن الصلاح، والذهبي،

---

(١) «الجرح والتعديل» ٢:٣٧، و«الكفاية» ص٢٣، و«مقدمة ابن الصلاح» ص٢٣٧ـ٢٣٩، والعبارة في المصدرين الأخيرين فيما يتعلق بالمرتبة الأولى من مراتب التعديل هكذا: «إذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن، فهو ممن يحتج بحديثه»، ليس فيهما «ثبت»، فيحتمل أن يكون صواب العبارة في «الجرح والتعديل»: «ثقة ، أو متقن، أو ثبت».

والعراقي، والسخاوي[1].

فاتفق الثلاثة الأخيرون على تفصيل المراتب التي ذكرها ابن أبي حاتم، فالمرتبة الأولى من مراتب التعديل جعلها الذهبي، والعراقي ـ تبعاً له ـ، مرتبتين، وجعلها السخاوي أربع مراتب، واتفق الثلاثة على ضم المرتبتين الأخيرتين من مراتب التعديل في مرتبة واحدة، فقولهم: شيخ، جعلوها كقولهم: صالح الحديث، ونقلوا إلى هذه المرتبة أيضاً قولهم: محله الصدق، وابن أبي حاتم جعلها مع قولهم: صدوق، ولا بأس به، فتحصل أن مراتب التعديل عند الذهبي، والعراقي بقيت كما هي في العدة: أربع مراتب، وعند السخاوي صارت ست مراتب.

وأما مراتب الجرح فكان تفصيلهم في المرتبة الأخيرة عند ابن أبي حاتم، فجعلها الذهبي، والعراقي ـ تبعاً له ـ ثلاث مراتب، وجعلها السخاوي ـ وقد نقل هذا أيضاً عن الذهبي ـ أربع مراتب، واتفق الثلاثة على ضم المرتبتين: الثانية، والثالثة عند ابن أبي حاتم في مرتبة واحدة، هي الثانية عندهم، فجعلوا قولهم: ضعيف الحديث في المرتبة الثانية أيضاً؛ فصارت مراتب الجرح عند الذهبي، والعراقي: خمس مراتب، وعند السخاوي ـ وقد نقله عن الذهبي أيضاً ـ ست مراتب[2].

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» ص٢٣٧ـ٢٤٠، و«الميزان» ١: ٤، و«لسان الميزان» ١: ٨، و«شرح العراقي لألفيته» ٢: ٣ـ١٣، و«فتح المغيث» ٢: ١٠٨ـ١٣٠، و«ضوابط في الجرح والتعديل» ص١٥٨ـ١٧٢.

(٢) عبارة الذهبي في الميزان» ١: ٤، ـ وهي في «اللسان» ١: ٨ أيضاً ـ فيها مراتب الجرح خمس مراتب، والعراقي صرح بأنه ينقل من «الميزان»، وقد نقل السخاوي في «فتح المغيث» ٢: ١٢٧، عن الذهبي نحو هذه العبارة فذكرها ست مراتب، وأرجح أن هذا هو الصواب، فالعبارة في «الميزان» يظهر من سياقها أن فيها سقطاً، وقد وقع هذا أيضاً جزماً في عبارته في مراتب التعديل.

فتحصل مما تقدم أن مراتب الجرح والتعديل مجتمعة عند الذهبي تسع مراتب، أو عشر مراتب، وعند العراقي تسع مراتب، وعند السخاوي اثنتا عشرة مرتبة.

وبالإضافة إلى ما تقدم فقد زاد هؤلاء الأئمة ـ ابتداء من ابن الصلاح ـ كثيراً من ألفاظ الجرح والتعديل مما لم يذكره ابن أبي حاتم، وألحقوها بالمراتب اللائقة بها، فعلوا ذلك من غير استقصاء، مع تمنيهم لذلك، كما قال السخاوي: «من نظر في كتب الرجال... ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغة واصطلاحاً ـ لكان حسناً، وقد كان شيخنا (يعني ابن حجر) يلهج بذكر ذلك، فما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم، في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك»[1].

وما أشار إليه السخاوي حق، فما ذكروه من ألفاظ الجرح والتعديل هو الذي يتكرر على ألسنة النقاد، وما لم يذكروه ـ وهو كثير جداً ـ أكثره من عباراتهم القليلة الاستعمال، ومما هو حكاية عن أقوالهم من قبل تلاميذهم أو من بعدهم، وهذه يمكن إلحاقها بالمرتبة اللائقة بها حين يقوم الباحث بدراسة راو معين، بمساعدة قرائن الأحوال، كأقوال الإمام الأخرى، وأقوال النقاد الآخرين، ونحو ذلك.

وقد تصدى لجمع ألفاظ الجرح والتعديل وإلحاق ما لم يذكروه بمرتبته الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل من المعاصرين في

---

(١) «فتح المغيث» ٢:١٠٩.

كتابه: «شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل»، بذل فيه جهداً مشكوراً.

ومما يلاحظ في صنيع الأئمة الذين نظروا في كلام ابن أبي حاتم أنهم وإن خالفه أكثرهم في تفصيل بعض مراتبه، وضم مراتب أخرى، إلا أنهم كلهم وافقوه في الأمر المهم هنا، وهو أحكام مراتب الجرح والتعديل، فالمرتبة الأولى من مراتب التعديل، وهي التي فصلها الذهبي والعراقي إلى مرتبتين، وفصلها السخاوي إلى أربع مراتب ـ بقي حكم أهلها، وأنهم يحتج بهم، غاية ما فعلوه إذن أنهم جعلوا الثقات على مراتب، دفعهم لذلك الحاجة إلى الموازنة بين الثقات حين الاختلاف، ـ كما سيأتي في الباب الثالث ـ، وابن أبي حاتم نظر إلى اتفاقهم في الحكم، وهو الاحتجاج بحديثهم كلهم.

والمراتب الثلاث الأخيرة من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم جعلها الذهبي، والعراقي، والسخاوي ـ مرتبتين فقط، وكذا الثلاث الأولى من مراتب الجرح، جعلوها مرتبتين فقط، واتفقوا معه على أن أصحاب هذه المراتب مع تفاوتهم لا يحتج بحديثهم ابتداء، وإنما يكتب وينظر فيه.

والمرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم جعلها الذهبي، والعراقي ثلاث مراتب، وجعلها السخاوي ـ ونقله أيضاً عن الذهبي ـ أربع مراتب، وقصدوا بذلك أن أصحاب هذه المرتبة عند ابن أبي حاتم ليسوا على صفة واحدة، فمنهم من عرف واشتهر بوضع الحديث، ومنهم من رمي به، ومنهم من اتهم بذلك، ومنهم من ألحق بهؤلاء وإن كان يرتكب ما يرتكب عن غير عمد، وإنما يقع منه بسبب

غفلته، مع اتفاق هؤلاء الأئمة مع ابن أبي حاتم في الحكم، وهو أن حديث هؤلاء كلهم متروك، لا يكتب، ولا يعتبر به، ولا يلتفت إليه.

ويبقى هنا قضيتان لابد من التعرض لهما، إحداهما: أن ابن الصلاح شرح قول ابن أبي حاتم في المرتبة الثانية من مراتب التعديل: «إذا قيل إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به ـ فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه»، بقوله: «هذا كما قال، لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط، فينظر في حديثه ويختبر، حتى يعرف ضبطه، وقد تقدم بيان طريقه في أول هذا النوع، وإن لم نستوف النظر المعرف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطاً مطلقاً، واحتجنا إلى حديث من حديثه ـ اعتبرنا ذلك الحديث، ونظرنا هل له أصل من رواية غيره. . .»[1].

وكأن ابن الصلاح أراد أن يفرق بين كتابة حديث الراوي والنظر فيه الذي ذكره ابن أبي حاتم في هذه المرتبة، وفي التي تليها أيضاً، وبين كتابة حديثه اعتباراً الذي ذكره ابن أبي حاتم في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وفي المراتب الثلاث الأولى من مراتب الجرح.

وقد نقل كلام ابن الصلاح جماعة ممن جاء بعده، ولم يعترضوه بشيء[2]، وهو مشكل، إذ مؤداه أن الناقد إذا قال في الراوي: صدوق، أو ليس به بأس، أو محله الصدق، أو صالح الحديث ـ فهو لم يستوف النظر في حديثه لسبب ما، وترك ذلك لمن جاء بعده، وهذا بعيد جداً من مراد ابن أبي حاتم لمن تأمله، فغرضه ذكر مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، وحكم أصحابها، بعد استيفاء النقاد للنظر في الراوي،

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» ص٢٣٨.

(٢) «فتح المغيث» ٢: ١١٦ـ١١٧.

وإطلاقهم تلك الألفاظ، فالناقد إذا قال: فلان صدوق، أو ليس به بأس، أو محله الصدق، أو صالح الحديث ـ قد استوفى النظر ولابد، وابن أبي حاتم يبين ما هو الموقف من حديث هؤلاء الذين صدرت في حقهم تلك الألفاظ من قبل النقاد، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب المراتب الأخرى، ولا فرق.

وحينئذ ما الفرق بين كتابة حديث الراوي والنظر فيه، وبين كتابة حديثه اعتباراً؟ إن قلنا إنه مجرد اختلاف عبارة، فالجميع لا يحتج بهم إذا انفردوا، وحديثهم جميعاً يكتب وينظر فيه للاعتبار والاعتضاد، ـ مع تفاوتهم ـ فالأمر لا يحتاج إلى تفريق، ولكن يظهر لي أن ابن أبي حاتم قصد التفريق بينهما، فمن يكتب حديثه وينظر فيه قد يحتج به لوحده بقرائن تحتف بحديثه وروايته المعينة، فيلتحق في ذلك الحديث وتلك الرواية بأدنى أصحاب المرتبة الأولى وهم الثقات، فيصحح حديثه، ويحتج به، وإن كان هو في الجملة دونهم، وأما من يكتب حديثه اعتباراً فلا يحتج به لوحده مطلقاً، وإنما قد يعضد حديث غيره، أو يعضده حديث غيره، مع اشتراك الجميع ـ من يكتب حديث وينظر فيه، ومن يكتب حديثه اعتباراً ـ في أن حديثهم ابتداء لا يحكم له بحكم معين، قبل استيفاء النظر في رواية غيرهم.

القضية الثانية: يطلق بعض الأئمة وكثير من الباحثين أوصافاً محددة على الأسانيد التي يوجد بها من هو في المراتب الثلاث الأخيرة من مراتب التعديل، والثلاث الأولى من مراتب التجريح عند ابن أبي حاتم، وما يعادلها عند من جاء بعده وتصرف في مراتبه، فإذا وجد في الإسناد من هو من أصحاب المرتبة الثانية أو الثالثة من مراتب التعديل

وصفوه بأنه إسناد حسن، أو جيد، أو لا بأس به، أو قوي، ونحو ذلك، على اختلاف بينهم في التشدد والتسامح، فمنهم من يقصر هذه الأوصاف على المرتبة الثانية فقط.

وإذا وجد فيه من هو من أصحاب المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وكذا الأولى والثانية من مراتب التجريح وصفوا الإسناد بأنه إسناد فيه لين، أو فيه ضعف، أو ليس بالقوي، ونحو ذلك، وإذا وجد فيه من هو من أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب التجريح وصفوا الإسناد بأنه ضعيف، على اختلاف بينهم أيضاً في التشدد والتسامح، فمنهم من يصفه بأنه ضعيف في المراتب الأربع كلها.

وكلام ابن أبي حاتم الذي يحكي فيه صنيع الأئمة يدل على أن أصحاب هذه المراتب كلها لا يحكم لهم بحكم معين حتى ينظر في حديثهم، وما يحتف به من قرائن، ومن أهمها وجود طرق أخرى أو عدمه، وإذا وجدت فما أثرها على الإسناد؟

وقد يقول قائل: لكنهم يفعلون هذا أيضاً في أصحاب المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم، التي فصلها من جاء بعده، يبحثون عن أسانيد أخرى، ثم إن وجدوها نظروا في أثرها عليه.

والجواب أن هذا صحيح لا إشكال فيه، لكن هؤلاء غالب رواياتهم صحيحة، ولهذا وصفوا بأنهم ثقات، وأما أصحاب المراتب بعدهم فإنما نزلوا عن درجة الثقة لما في رواياتهم من أخطاء، وكثرة التفرد عندهم، فلهذا فرق ابن أبي حاتم بين أصحاب المرتبة الأولى، وبين أصحاب المراتب بعدها، ثم فرق بين أصحاب المرتبتين الثانية والثالثة من مراتب التعديل، وبين أصحاب المرتبة الرابعة من مراتب

التعديل، والثلاث الأولى من مراتب التجريح، كما تقدم شرحه آنفاً، وإن كان الكل ـ بلا استثناء ـ لا يحكم لإسناد هو فيه إلا بعد النظر في الطرق الأخرى.

وسيأتي لهذا الموضوع زيادة بيان في بحث مستقل في آخر الباب الثاني (الاتصال والانقطاع)، وإنما أشرت إليه هنا لارتباطه الوثيق بمراتب الجرح والتعديل.

والخلاصة أن ابن أبي حاتم قد قدَّم خدمة جليلة للمشتغل بنقد السنة بوضعه مراتب لألفاظ النقاد في الجرح والتعديل، وبيانه لأحكام أصحاب تلك المراتب، وتمم عمله من جاء بعده من المشتغلين بالنظر في قواعد أولئك النقاد، إما بزيادة تفصيل للمراتب التي ذكرها، أو بضم بعضها إلى البعض الآخر، أو بزيادة ألفاظ في كل مرتبة.

ولا شك أن هذا قد سهّل جداً من ممارسة نقد السنة على أهل الاختصاص، سواء في نقد الأسانيد مفردة، أو في المقارنة بينها، غير أنه من جهة أخرى أدى إلى وضع لم يقصده هؤلاء، ولا يسألون عنه، ذلك هو اعتقاد كثير من المتصدين لنقد السنة أن الأمر سهل جداً، فما هو إلا النظر في رواة الإسناد، ثم الحكم عليه، ولست أعني هنا إهمالهم النظر في الشروط الأخرى لصعوبة البحث فيها، فهذا شأن آخر سيأتي الكلام عليه في الموضع الذي أشرت إليه آنفاً، وإنما أعني هنا ضعف نظرهم في مرتبة الراوي، والباحث المتأخر بعد عصر النقد ليس المطلوب منه أن يحكم على الراوي بنفسه، فهذا أمر لا يستطيعه في غالب الأحوال، والمطلوب منه فقط النظر في كلام أئمة النقد، وموقفهم من حديث الراوي، ثم وضع الراوي في مرتبته اللائقة به،

ومع هذا فليس الأمر بالهين، فالنقاد كثيرون، وليسوا بمنزلة واحدة، ثم المنقول عنهم في غالب الرواة كثير أيضاً، وبعضه مما لم يذكره الأئمة الذين وضعوا مراتب لألفاظ الجرح والتعديل في تلك المراتب، لقلة تداوله أو لسبب آخر، فيحتاج وضعه في مرتبته إلى البحث في القرائن، وقد يتعارض المنقول عن النقاد في الراوي، وهذا كثير أيضاً، بل قد يتعارض المنقول عن الناقد الواحد، وقد تختلف حال الراوي الواحد، إما بالنسبة للوقت، أو للبلد، أو للشيوخ.

فإذا ضممنا إلى ذلك أحكامهم العملية التطبيقية على الرواة ـ أدركنا أن وضع الراوي في مرتبته اللائقة به يحتاج إلى ما يمكن أن نسميه (فقه الجرح والتعديل)، وأعني به ضرورة الأخذ بعين الاعتبار النظرة الشمولية لما يحكم هذا الأمر من ضوابط، وهي موضع الحديث في الفصل التالي.

الفصل الثالث

ضوابط النظر في أحكام النقاد على الرواة

وفيه تمهيد وأربعة مباحث:

المبحث الأول: ثبوت النص.

المبحث الثاني: سلامة النص.

المبحث الثالث: قائل النص.

المبحث الرابع: دلالة النص.

تمهيـد:

قبل سرد هذه الضوابط وشرحها لابد من التنبيه على أربعة أمور:

١ـ تعلق هذه الضوابط بجميع مباحث الجرح والتعديل، وعليه فلا مناص من الإحالة إلى مواضع كثيرة مما مضى البحث فيه في هذا الباب، تجنباً للتكرار والإطالة.

٢ـ حاجة الباحث إلى تطبيق هذه الضوابط هي في عموم دراسته لنقد السنة، فلا يلزم أن يحتاج إليها كلها في كل راو ينظر فيه، ثم بعضها قد يمر بالباحث وقت طويل وتراجم كثيرة دون أن يحتاج إليه، ولكن لابديل عن ذكرها وشرحها، إذ قد تكون عاملاً مؤثراً في تصحيح حديث أو تضعيفه، يضاف إلى ذلك غرض آخر أقصده وهو تنبيه الباحث إلى ضرورة التدقيق في المعلومات التي يقف عليها، ولا سيما ما يحتاج منها إلى الموازنة والمقارنة.

ومن غير الخفي أننا إذا قلنا بضرورة إدراك هذه الضوابط وتطبيقها تطبيقاً جيداً ـ فإن هذا الأمر يتأكد جداً حين يقع اختلاف في الراوي الواحد، سواء كان هذا من إمام واحد اختلف النقل عنه، أو من أئمة متعددين، وسواء كان هذا في حال الراوي مطلقاً، أو في حاله مقيداً بشيء معين، كبعض الشيوخ، أو بعض البلدان، أو في وقت دون وقت، ونحو ذلك، أو في حاله مقارناً بغيره من الرواة، فكل هذا وغيره قد وقع فيه اختلاف، وتطبيق هذه الضوابط يبين إن كان الاختلاف حقيقياً، أو لفظياً، كما يساعد على الترجيح في حال كونه حقيقياً.

٣ـ توجد كثير من ضوابط النظر في أحكام النقاد في كلام النقاد أنفسهم، فقد احتاجوا إليها حين ينظر الناقد منهم في نقد من سبقه للرواة.

كما اعتنى من جاء بعدهم بهذه الضوابط تحريراً وتطبيقاً، ومن السابقين إلى ذلك أبو حفص بن شاهين في جزء له في الرواة المختلف فيهم(١)، ثم أبو الوليد الباجي في مقدمة كتابه «التعديل والتجريح»(٢).

وقد كان للذهبي في عامة كتبه، ثم لابن حجر عناية فائقة بهذا الجانب، فحررا كثيراً من هذه الضوابط، وطبقاها عند نظرهما في الراوي وأقوال الأئمة فيه(٣).

وفي وقتنا الحاضر تصدى شيخنا وزميلنا فضيلة الشيخ الدكتور عبدالعزيز بن محمد العبداللطيف ـ رحمه الله ـ، فوضع كتاباً لطيفاً بعنوان: «ضوابط الجرح والتعديل»، أجاد فيه وأفاد.

وقد رأيت ـ في هذه العجالة ـ أن ألمّ شعث هذه الضوابط مما وقفت عليه، مع العناية بما قاله النقاد الأوائل، وبدا لي أن أضعها في ضوابط عامة، أفرع من كل واحد منها ما يتصل به، فقد خطر في بالي أن كل منقول في باب نقد الرواة يلزم النظر فيه من جهة ثبوته عمن

---

(١) طبع جزء من مختصره في آخر كتاب «تاريخ جرجان» للسهمي ص٦٤٤ـ٦٥٧ بتحقيق عبدالرحمن المعلمي، وفيه نقص وليس فيه ما يدل على اسم المختصر، ثم حقق هذا المختصر تاماً حماد الأنصاري، وابنه عبدالباري.

(٢) «التعديل والتجريح» ١ :٢٨٣ـ٢٨٨.

(٣) خصص الباحث قاسم علي سعد رسالته للماجستير لدراسة منهج الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال، قدمها إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كما خصص الباحث محمد الثاني بن عمر موسى رسالته للماجستير لدراسة ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي من خلال كتابه: سير أعلام النبلاء، قدمها للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، والثانية مطبوعة.

نسب إليه، وسلامته من التغيير، وقائله، ودلالته، فهذه أربع جهات للنظر في المنقول عن النقاد، وسأفرد كل جهة بمبحث خاص.

المبحث الأول

ثبوت النقل عمن نسب إليه

النقل عن أئمة النقد في الرواة لا يختلف عن أي منقول عن غيرهم، في ضرورة ثبوته عمن نقل عنه، وإلا لم يصح بناء حكم عليه، وبادىء ذي بدء لابد من التسليم بوجود أقوال ونصوص نسبت إلى أئمة النقل، وبعد التمحيص تبين عدم ثبوتها، وأن الأمر لا يخلو من لبس، وقد واجه ذلك أئمة النقد أنفسهم، فجاء عنهم نفي شيء مما نسب إليهم، أو بيان الصواب فيما نقل عنهم، فمن ذلك ما رواه ابن المديني قال: «ذكرت له (يعني ليحيى القطان) حديثاً عن مروان الفزاري، عن إسماعيل بن أبي خالد، فاستحسنه، فقلت له: يا أبا سعيد أليس كنت ـ أي لا تأمر بالكتابة عنه ـ؟ قال: لا، ليس هكذا مروان، إذا حدثك عن ثقة فهو ثقة، وإن حدثك عمن لا تعرف فدعه...»[1].

وقال المروذي: «وسألته (يعني أحمد) عن أبي بكر الأثرم، قلت: نهيت أن يكتب عنه؟ قال: لم أقل: إنه لا يكتب عنه الحديث، إنما أكره هذه المسائل»[2].

ونقل الدارمي عن ابن معين قوله في محمد بن ثابت العبدي: «لا بأس به»[3]، وفي رواية معاوية بن صالح: «ليس به بأس، ينكر عليه حديث ابن عمر في التيمم لا غير»[4]، وفي رواية ابن محرز: «ليس

---

(١) «معرفة الرجال» ٢: ٢٤٠.

(٢) «علل المروذي» ص١٧٤

(٣) «تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص٢١٦.

(٤) «الضعفاء الكبير» ٤: ٣٩.

بذاك القوي، حدث بحديث عن نافع، عن ابن عمر في التيمم»[1]، وفي رواية ابن الهيثم: «ضعيف، روى حديث التيمم»[2]، وفي رواية الدوري: «ليس بشيء»، وقال مرة: «ضعيف»، قال الدوري: «قلت ليحيى: أليس قلت مرة: ليس به بأس؟ قال: ما قلت هذا قط»[3].

ويتطرق الشك إلى المنقول عن أئمة النقد من جهتين:

الجهة الأولى: الناقد نفسه، فقد يشتبه عليه الأمر، إما في الجمع أو التفريق بين الرواة، فإذا ذهب الناقد إلى جعل الراوي اثنين، ثم نقل عنه شيء فيهما، أو ذهب إلى جعل راويين راوياً واحداً، ونقل عنه فيه قول، والراجح في الجمع أو التفريق خلاف ما ذهب إليه هذا الناقد، فالحقيقة أن ما نقل عنه لم يثبت في واحد من هؤلاء الرواة حسب ما ترجح لنا.

وهذه مسألة دقيقة تقدم البحث فيها في الفصل الأول من هذا الباب[4]، وأذكر لها هنا مثالين، الأول: قال أحمد، وابن معين، في رزين بن حبيب الجهني بياع الرمان: «ثقة»[5]، وقال فيه أبو حاتم: «صالح الحديث، ليس به بأس، وهو أحب إلي من إسحاق بن خليد مولى سعيد بن العاص»[6]، وقال فيه يعقوب بن سفيان: «لا بأس به»، وقال مرة: «ثقة»[7]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[8].

---

(١) «معرفة الرجال» ١:٧٢.
(٢) «من كلام ابن معين - رواية ابن الهيثم» ص٩٤.
(٣) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢:٥٠٧.
(٤) انظر: المبحث الرابع: (معوقات الحكم على الراوي).
(٥) «الجرح والتعديل» ٣:٥٠٨.
(٦) «الجرح والتعديل» ٣:٥٠٨.
(٧) «المعرفة والتاريخ» ٣:١١٠، ١٧٦.
(٨) «الثقات» ٦:٣٠٨.

وجاء عن ابن معين أن رزيناً هذا هو نفسه رزين المعروف ببياع الأنماط[1]، فبياع الرمان عنده هو بياع الأنماط، وكذا قال يعقوب بن سفيان.

وأما البخاري، وأبو حاتم، فجعلاهما اثنين[2]، ولم يذكر ابن أبي حاتم في بياع الأنماط جرحاً ولا تعديلاً، وكذا فرق بينهما ابن حبان[3].

وحينئذ فبياع الأنماط ليس فيه سوى توثيق ابن معين، ويعقوب بن سفيان، وذكر ابن حبان له في «الثقات»، ولو افترضنا أن الباحث رجح أنهما اثنان لما صفا معه سوى ذكر ابن حبان له في «الثقات»، لأن ابن معين، ويعقوب وثقاه لأنه عندهما هو بياع الرمان، ولو ترجح لهما أنه غيره فيحتمل أن يختلف كلامهما فيه.

ومن ذيول هذه القضية أن الترمذي أخرج من طريق أبي خالد الأحمر، عن رزين، عن سلمى، عن أم سلمة حديثاً في قتل الحسين، واستغربه[4]، فذكر ابن حجر أن رزيناً هذا هو بياع الرمان، وهو الذي وثقه الأئمة، وبنى ذلك على أن أبا حاتم ذكر في بياع الأنماط أنه يروي عن الأصبغ بن نباتة، ويروي عنه عيسى بن يونس، لم يذكر فيه سوى هذا[5]، غير أن البخاري قد ذكر هذا الحديث بهذا الإسناد في ترجمة بياع الأنماط، وذكر من الرواة عنه أيضاً مروان بن معاوية الفزاري، وأبا

---

(١) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ١٦٥.

(٢) «التاريخ الكبير» ٣: ٣٢٤، و«الجرح والتعديل» ٣: ٥٠٨.

(٣) «الثقات» ٦: ٣٠٨.

(٤) «سنن الترمذي» حديث ٣٧٧١.

(٥) «تهذيب التهذيب» ٣: ٢٧٦.

أسامة حماد بن أسامة، فلم يتم لابن حجر ما أراد.

الثاني: قال عثمان بن سعيد الدارمي: «قلت: (يعني لابن معين) فعطاء بن المبارك تعرفه؟ فقال: من يروي عنه؟ قلت: ذاك الشيخ أحمد بن بشير، فقال: هه ـ كأنه يتعجب من ذكر أحمد بن بشير ـ فقال: لا أعرفه»، ثم عقب الدارمي على هذا السؤال والجواب بقوله: «أحمد بن بشير كان من أهل الكوفة، ثم قدم بغداد، وهو متروك»[١].

كذا قال الدارمي، ومقتضى كلامه أن أحمد بن بشير الراوي عن عطاء بن المبارك متروك، لأنه عنده هو الكوفي الذي قدم بغداد، وقد تعقبه الخطيب في ذلك، وذكر أنه غيره، وأنه بغدادي، ولم يذكر في ترجمته جرحاً ولا تعديلاً[٢]، فالباحث إذا وافق الخطيب على التفرقة لا يصح أن يعتمد قول الدارمي فيه، لأن الذي تكلم فيه الدارمي غيره.

وقد يكون الراويان متميزين لا اشتباه بينهما، لكن يقع الاشتباه على الناقد حين يسأل، فيسأله التلميذ عن راو، ويجيب هو في راو آخر، يظن السؤال عنه، فمن ذلك قول ابن محرز: «سألت يحيى عن أحمد بن حاتم الطويل الخياط، فقال: لا أعرفه، فلا أدري أفهم عني أم لا، وذلك أن هشام بن المطلب حدثني قال: سألت يحيى بن معين عن محمد بن حاتم السمين، فقال: ليس بشيء، يكذب، ولكن أحمد بن حاتم الطويل ثقة، فأحسب أن يحيى بن معين ظن أني إنما سألته عن محمد بن حاتم السمين»[٣].

---

(١) «تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص١٨٤.
(٢) «تاريخ بغداد» ٤: ٤٦.
(٣) «معرفة الرجال» ١: ٩٣، وانظر: «تاريخ بغداد» ٢: ٢٦٧.

فهذا النص يفيد احتمال وقوع الاشتباه حين السؤال، سواء أصاب ابن محرز في ظنه هنا أو لم يصب، ومثله في إفادة ذلك قول البرذعي: «قلت (يعني لأبي زرعة): عيسى بن ميمون؟ قال: واهي الحديث، وكان أبو حاتم حاضراً، فقال: إلا أن تعني صاحب ابن أبي نجيح؟ فقلت: لا، إنما أردت صاحب محمد بن كعب»[1].

وقال البرذعي أيضاً: «سئل عن موسى بن عمير وأنا شاهد، فقال: لا بأس به، فقلت له: تقول هذا في موسى بن عمير وقد روى عن الحكم ما روى؟ قال: ليس ذاك أعني، إنما أعني الذي روى عنه وكيع، ويحدث عن علقمة بن وائل، وهو لا بأس به، أما الذي ذهبت إليه فضعيف»[2].

الجهة الثانية: الناقل عن الناقد، فيشترط في النقل صحة الإسناد، باتصاله، وثقة رواته، وسلامته من الشذوذ والعلل، ولست مبالغاً في ذلك، فالنقل لنقد الراوي خبر كسائر الأخبار، لابد فيه من هذه الشروط، ولذا قال المزي في مقدمة كتابه «تهذيب الكمال» وهو يتحدث عن نقله لأقوال النقاد: «ولم نذكر إسناد كل قول من ذلك فيما بيننا وبين قائله ـ خوف التطويل...، فما كان من ذلك بصيغة الجزم فهو مما لا نعلم بإسناده عن قائله المحكي ذلك عنه بأساً، وما كان منه بصيغة التمريض فربما كان في إسناده إلى قائله ذلك نظر»[3].

---

(١) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٩٧، وانظر: «الجرح والتعديل» ٦:٢٨٧، و«سؤالات ابن الجنيد» ص٣٠٣.
(٢) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٥٣١.
(٣) «تهذيب الكمال» ١:١٥٣.

فأما اتصال الإسناد فالقارىء في كتب الجرح والتعديل الأولى مثل السؤالات، وكتب العلل يلاحظ حرص التلميذ على مطالبة الناقد بإسناده إذا روى له نقداً عن إمام قبله، وتسليم الناقد بهذه المطالبة، فربما أحضر إسناده، وربما اعتذر عن ذلك لكونه غاب عنه، أو لسبب آخر[1].

وإنما يفعلون ذلك خوفاً من أن يكون تسامح في الرواية عن غير مرضي، فلهذا لم يذكره، كما روى البرذعي قال: «قلت (يعني لأبي زرعة): مسلم بن سالم كيف هو؟ قال: أخبرني بعض الخراسانيين، قال: سمعت ابن المبارك يقول: اتق حيات سالم لا تلسعك، فقلت: تحفظ من حدثك؟ فقال: نعم، هو إنسان لا أرضاه، قلت: من هو؟ قال: أبو الصلت الهروي»[2].

وللذهبي وقفات مع الأقوال المروية بأسانيد منقطعة إذا ارتاب فيها[3].

وأما ثقة الرواة فإن رواية الضعفاء في أي باب يتوقف فيها، فكيف في هذا الباب المهم؟ وقد نقلت أقوال عن النقاد في جرح الرواة أو تعديلهم لم تصح عنهم لضعف رواتها، وربما خالفوا في النقل غيرهم

---

(١) انظر مثلاً: «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ١١٢، ١١٤، و«معرفة الرجال» ١: ١٢٦، ١٤٩، و«أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤٦٢، و«سؤالات الآجري لأبي داود» ١: ٢٣٦، و«الضعفاء الكبير» ٤: ١٨٥.

(٢) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٥٣٣، وانظر: «الجرح والتعديل» ٦: ٤٨.
وانظر حكاية أخرى يظهر من تتبعها أن الناقل أسقط غير مرضي: «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٧٥٦، وتاريخ بغداد» ١٣: ٣٩٣.

(٣) «سير أعلام النبلاء» ٩: ٢٧١، و«ميزان الاعتدال» ٣: ٤١٦.

من الثقات، فمن ذلك قول أبي عبيد الآجري: «قلت لأبي داود: حكى رجل عن شيبان الأبليّ، أنه سمع شعبة يقول: اكتبوا عن أبي أمية بن يعلى، فإنه شريف لا يكذب، واكتبوا عن الحسن بن دينار، فإنه صدوق، فكذب الذي حكى هذا ـ قال أبو عبيد: غلام خليل حكى هذا عن شيبان ـ فقال أبو داود: كذب الذي حكى هذا»[١]، وغلام خليل اسمه أحمد بن محمد بن غالب، وقد رمي بالكذب ووضع الحديث[٢].

وأخرج ابن عدي من طريق محمد بن يونس الكديمي، عن علي بن المديني قوله في خليفة بن خياط المعروف بشباب: «لو لم يحدث شباب لكان خيراً له»، ثم تعقبها بقوله: «ولا أدري هذه الحكاية عن علي بن المديني صحيحة أم لا؟ وإنما يرويها عن علي بن المديني الكديمي، والكديمي لا شيء . . .»[٣].

وقيل لابن معين: يحيى ـ يعني القطان ـ لم يكن يرضى أبان؟ قال: «بلى، كان يحدث عن أبان، ولا يحدث عن همام، وقد حدثنا عن أبان، وقد كان يرضاه، ومات وهو يحدث عنه»[٤]، وقد نقل عدم رضى القطان عن أبان: محمد بن يونس الكديمي، عن ابن المديني، عن القطان، فنقل عنه قوله: «لا أروي عن أبان العطار»[٥]، والكديمي متهم، وقد رد ذلك الذهبي، وابن حجر بتضعيف ما نقله

---

(١) «سؤالات الآجري لأبي داود» ١ :٤٤٧.
(٢) «لسان الميزان» ٢ :٢٧٢.
(٣) «الكامل» ٣ :٩٣٥.
(٤) «معرفة الرجال» ١ :١١٢، وانظر: «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢ :٦، و«الجرح والتعديل» ٢ :٢٩٩.
(٥) «الكامل» ١ :٣٨١.

الكديمي[١].

وروى عبدالله بن علي بن المديني، عن أبيه قوله في أبي جعفر الرازي: «هو نحو موسى بن عبيدة، (ضعفه ابن المديني) وهو يخلط فيما روى عن مغيرة ونحوه»[٢]، وروى عنه محمد بن عثمان بن أبي شيبة قوله: «كان أبو جعفر الرازي عندنا ثقة»[٣] ـ فقال ابن حجر بعد أن ذكر القولين: «محمد بن عثمان بن أبي شيبة ضعيف، فرواية عبدالله بن علي عن أبيه أولى»[٤].

وروى عمرو بن علي، عن ابن مهدي قوله في الفرج بن فضالة: «حدث عن أهل الحجاز أحاديث مقلوبة منكرة»[٥]، وقال عمرو بن علي أيضاً: «كان عبدالرحمن لا يحدث عن فرج بن فضالة، ويقول: حديثه عن يحيى بن سعيد الأنصاري أحاديث منكرة مقلوبة»[٦]، وكذا نقل الساجي أن عبدالرحمن بن مهدي كان لا يحدث عنه[٧].

وروى البغوي، عن سليمان بن أحمد، قال: «سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: ما رأيت شامياً أثبت منه، وما حدثت عنه، وأنا أستخير الله تعالى في التحديث عنه، فقلت: يا أبا سعيد حدثني،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» ٧:٤٣٢، و«تاريخ الإسلام» حوادث سنة ١٦١ـ١٧٠ ص٤٢، و«الميزان» ١:١٦، و«هدي الساري» ص٤٠٧.

(٢) «تاريخ بغداد» ١١:١٤٦، و«تهذيب التهذيب» ١٠:٣٥٨.

(٣) «أسئلة محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني» ص١٢٢، و«تاريخ بغداد» ١١:١٤٦.

(٤) «التلخيص الحبير» ١:٢٦١.

(٥) «الكامل» ٦:٢٠٥٤.

(٦) «تاريخ بغداد» ١٢:٣٩٥.

(٧) «تاريخ بغداد» ١٢:٣٩٦.

فقال: اكتب: حدثني فرج بن فضالة»[1].

قال ابن حجر معلقاً على هذه الحكاية: «لا يغتر أحد بالحكاية المروية في توثيقه عن ابن مهدي، فإنها من رواية سليمان بن أحمد، وهو الواسطي، وهو كذاب»[2].

وغير خاف أن نقد النصوص المروية عن أئمة النقد بضعف الرواة، أو انقطاع الإسناد أمره سهل بالنسبة لما ظاهر إسناده الصحة والثبوت، وهو ما يعرف بأغلاط الثقات، والملاحظ أن أئمة النقد حين تعرضهم لمثل هذا يستخدمون منهجهم في نقد الأحاديث، كالنظر إلى التفرد، ومخالفة الثقات، وقد ينضم إلى ذلك أن يكون أحد الناقلين عن الناقد قد نقل عنه ما يخالف قول أئمة النقد الآخرين، فإن هذا قرينة قوية يستدل بها الأئمة على وجود خطأ ما في النقل، فقد ذكر ابن أبي حاتم روايتين مختلفتين عن يحيى بن معين في مبارك بن فضالة، والربيع بن صبيح، ثم قال: «اختلفت الرواية عن يحيى بن معين في مبارك بن فضالة، والربيع بن صبيح، وأولاهما أن يكون مقبولاً منهما، محفوظاً عن يحيى ـ ما وافق أحمد وسائر نظرائه»[3].

ولا ينبغي أن نستوحش من قيام احتمال خطأ الناقل وإن كان ثقة، فالنقل عن النقاد داخل في الجملة في باب الرواية، فإذا كان الراوي ـ

---

(١) «تاريخ بغداد» ١٢: ٣٩٤، و«تهذيب الكمال» ٢٣: ١٦١.

(٢) «تهذيب التهذيب» ٨: ٢٦٢، وانظر: «اللسان» ٣: ٧٢.
وانظر نصوصاً أخرى في تضعيف الأئمة لما يروى عن بعض النقاد في: «الكامل» ١: ١٣٤، و«تاريخ بغداد» ٤: ٢٠٩، و«ميزان الاعتدال» ١: ٥٢٤، و«سير أعلام النبلاء» ٧: ٤٩ـ٥٠، و«نهاية السول في رواة الستة الأصول» ١: ٢٨٢، ٣: ٢٩٤.

(٣) «الجرح والتعديل» ٨: ٣٣٩.

وهو ثقة ـ قد يخطىء على شيخه في إسناد حديث ـ فإنه قد يخطىء كذلك في نقل كلامه، ولا سيما إذا أدركنا أن تقييدهم لبعض كلام شيوخهم قد يكون بعد فترة من سماعه[1].

وسأذكر الآن نماذج من نقد الأئمة لما يرويه الثقات عن بعض النقاد في الرواة.

فمن ذلك ما رواه ابن محرز قال: «سمعت يحيى وقلت له: شعبة حدث عن الحسن قال: كان أبو وائل مختلطاً ـ من حسن؟ قال: ابن عمرو ـ يعني الفقيمي ـ، فقلت: هذا محفوظ عن شعبة؟ قال: ما ذكره عنه أحد إلا علي بن الجعد»[2].

وقال ابن محرز أيضاً: «سمعت يحيى بن معين يقول: سمعت عباد بن عباد يقول: أراد شعبة أن يتكلم في أيوب، وخالد الحذاء، فمشيت إليه أنا وحماد بن زيد، فكلمناه فقال: لست أفعله ـ إن شاء الله ـ، دعوني حتى أنظر في أمرهما، ثم لقينا بعد في طريق فصاح بنا، ثم قال: بدا لي أن لا أفعل؛ وذلك أني رأيت أنه لا يحل لي، قال يحيى بن معين: وذلك أنهما كانا لا يحفظان، قال يحيى بن معين: وكانا والله ثقتين صالحين صدوقين»[3].

كذا روى يحيى بن معين هذه القصة بتمامها في أيوب، وخالد، وقد نقده في ذلك يحيى بن أيوب المقابري، وذكر أنه كان قد ذاكر يحيى بن معين أولاً بالقصة ليس فيها عود شعبة إلى الكلام فيهما، ثم

---

(١) انظر مثلاً: «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٧٢٢ـ٧٢٣.
(٢) «معرفة الرجال» ١:١٤٣.
(٣) «معرفة الرجال» ١:١٦٦.

بلغه أنه يرويها عن عباد وفيها هذه الزيادة، وخطأه في ذلك، وأن القصة هكذا بتمامها إنما وقعت لشعبة مع عباد بن عباد، وحماد بن زيد في أبان بن أبي عياش[١].

والراوي عن ابن معين ـ وهو ابن محرز ـ قد أشار إلى وهم ابن معين، فإنه ساق القصة بعد رواية يحيى بن معين لها، ساقها عن أصحابه، عن ابن المديني، عن عبدالرحمن بن مهدي، عن حماد بن زيد، وفيها أن المراجعة كانت في راو واحد، لكنه لم يسم، وقد رواها ابن أبي حاتم، عن صالح بن أحمد بن حنبل، عن ابن المديني[٢].

والأمر كما قال يحيى بن أيوب، وأشار إليه ابن محرز، فالقصة بتمامها مشهورة في أبان، وهو متروك الحديث، هكذا رواها أحمد، وأبو داود الطيالسي، عن عباد بن عباد[٣]، وجاءت من طرق عن حماد بن زيد، وفي بعضها أنه كان معهما ثالث حين كلموا شعبة، وهو جرير بن حازم، وفي بعضها: «فإنه يكذب على رسول الله ﷺ»[٤].

وقد وقع لشعبة مع جرير بن حازم، وحماد بن زيد قصة أخرى مشابهة في الحسن بن عمارة، وهو أيضاً متروك الحديث[٥].

وخالد الحذاء أراد شعبة أن يتكلم فيه لنقص وقع في حفظه، وأما أيوب السختياني فلكونه كان يحفظ ولا يكتب، فربما اختلف عليه، وقد

(١) «المعرفة والتاريخ» ٢: ٩٩-١٠٠، ١٩٧-١٩٨، وانظر: «الضعفاء الكبير» ٢: ٤.
(٢) «الجرح والتعديل» ٨: ٣٣٩.
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٥٣٦، و«المجروحين» ١: ٩٦.
(٤) «الجرح والتعديل» ١: ١٧١، ٢: ٢٠، و«الضعفاء الكبير» ١: ٣٩، و«المجروحين» ١: ٩٦.
(٥) «الضعفاء الكبير» ١: ٢٣٧، و«الكامل» ٢: ٦٩٨.

أشار إلى هذا ابن معين في تعليقه على حكاية عباد بن عباد كما سبق آنفاً[1]، فمثل هذا لا يستوجب أن يقول شعبة: إنه لا يحل لي السكوت عنهما.

وقال المروذي: «قلت له: (يعني لأحمد) ما تقول في سعيد بن جهمان؟ فقال: ثقة...، قلت: يروى عن يحيى القطان أنه سئل عنه فلم يرضه، فقال: باطل ـ وغضب ـ، وقال: ما قال هذا أحد غير علي بن المديني، ما سمعت يحيى يتكلم فيه بشيء»[2].

والمتأخر قد يضطر إلى النظر في بعض ما يروى عن النقاد بهذه الطريقة، فمن ذلك أن إسماعيل بن رافع المدني ضعفه الجمهور، وتركه بعضهم، ونقل الترمذي توثيقه عن البخاري، فقال الذهبي بعد أن ذكر قول الجمهور: «ومن تلبيس الترمذي قال: ضعفه بعض أهل العلم، قال: وسمعت محمداً ـ يعني البخاري ـ يقول: هو ثقة مقارب الحديث»[3].

يريد الذهبي أن الترمذي لم يحكم هذا النقل عن البخاري.

ونقل أبو داود، وعبد الله بن أحمد، وأبو طالب، عن أحمد قوله

---

(١) وانظر: «تاريخ ابن الهيثم عن ابن معين» ص٨٠ـ٨١، و«الضعفاء الكبير» ٢: ٤، و«شرح علل الترمذي» ١: ٤٤٦ـ٤٤٧، و«تهذيب التهذيب» ٣: ١٢٢.

(٢) «علل المروذي» ص١٠٨.
وروى الخلال كما في «المنتخب من علله» ص٢١٧، عن المروذي معنى هذا، وفيه: «قلت: إن عباس بن صالح حكى عن علي بن المديني، عن يحيى القطان أنه تكلم فيه، فغضب، وقال: باطل، ما سمعت يحيى يتكلم فيه». وعباس بن صالح هذا لم أقف على ترجمته إلا عند ابن حبان في «الثقات» ٨: ٥١٤.

(٣) «الميزان» ١: ٢٢٧، و«تهذيب التهذيب» ١: ٢٩٤.

في هارون بن عنترة: «ثقة»[١]، بينما نقل عنه إسحاق بن هانىء قوله فيه: «ضعيف الحديث»[٢]، فلا مناص عن التوقف في نقل إسحاق هذا، لا سيما واللائق بحال هارون هو ما نقله الجماعة عن أحمد[٣].

وروى العقيلي، عن جعفر بن أحمد بن محبوب، قال: حدثنا محمد بن إدريس، عن كتاب أبي الوليد بن أبي الجارود، عن يحيى بن معين، قال: «ابن لهيعة يكتب عنه ما كان قبل احتراق كتبه»[٤].

كذا جاء عن ابن معين بهذا الإسناد، والمعروف عنه أنه كان ينفي احتراق كتب ابن لهيعة، ويحتمل أنه يذكر الاحتراق تنزلاً، فأما التفريق بين حديثه القديم والجديد فقد تواتر النقل عنه بنفي ذلك، وأنه سواء، قال ابن الهيثم: «سمعت يحيى يقول: ابن لهيعة ليس بشيء، قيل ليحيى: فهذا الذي يحكي الناس أنه احترقت كتبه؟ قال: ليس لهذا أصل، سألت عنها بمصر»، وقال أيضاً: «سمعت يحيى يقول: ابن لهيعة لم يحترق له كتاب قط»[٥].

وروى ابن الجنيد عنه قوله: «قال لي أهل مصر: ما احترق لابن لهيعة كتاب قط، وما زال ابن وهب يكتب عنه حتى مات»[٦].

وروى الدورقي، قال: «قال يحيى بن معين: أنكر أهل مصر

---

(١) «سؤالات أبي داود» ص٣٠١، و«العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٤٧٢، و«الجرح والتعديل» ٩: ٩٢.
(٢) «مسائل إسحاق» ٢: ٢١٣.
(٣) «تهذيب التهذيب» ١١: ٩.
(٤) «الضعفاء الكبير» ٢: ٢٩٥.
(٥) «تاريخ ابن الهيثم عن ابن معين» ص٩٧، ١١٥.
(٦) «سؤالات ابن الجنيد» ص٣٩٣.

احتراق كتب ابن لهيعة، والسماع منه واحد: القديم والحديث، وذكر عند يحيى احتراق كتب ابن لهيعة فقال: هو ضعيف قبل أن تحترق، وبعدما احترقت»[1].

ويلتحق بأخطاء الرواة في نقل كلام النقاد ما يقع في كتب الجرح والتعديل من أخطاء في نقل كلام النقاد، وهو يرجع في الجملة إلى أحد سببين:

السبب الأول: الخطأ والتحريف في النسخ، وهو كثير.

فمن ذلك قول عبدالله بن أحمد: «سمعت أبي يقول: ميمون أبو عبدالله فسل، قلت لأبي: من دون شعبة؟ قال: يحيى»[2]، فهذا النص فيه سقط كما هو ظاهر، فالقائل «ميمون أبو عبدالله فسل» هو شعبة، والنص على الصواب في «الضعفاء» للعقيلي، يرويه عن عبدالله بن أحمد[3].

وفي «سؤالات ابن الجنيد لابن معين»: «سألت يحيى عن واصل بن حيان، فقال: كوفي ضعيف الحديث»[4]، وهو مشكل من جهتين، الأولى: أن ابن معين يوثق واصل بن حيان في روايتين غير هذه، وهو كذلك عند الأئمة[5]، ومن جهة ثانية: في نسختين مخطوطتين من نسخ

---

(١) «الكامل» ٤: ١٤٦٣، وانظر: في ابن لهيعة وكلام ابن معين فيه ما يأتي في المبحث الرابع من هذا الفصل.
ويمكن التمثيل لذلك أيضاً بالروايات عن ابن معين في الحسن بن يحيى الخشني، انظر: «تهذيب الكمال» ٦: ٣٤٠.
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٠٤.
(٣) «الضعفاء الكبير» ٤: ١٨٥.
(٤) «سؤالات ابن الجنيد» ص٣٦٦.
(٥) «الجرح والتعديل» ٩: ٣٠، و«تهذيب الكمال» ٣٠: ٤٠١، و«تهذيب التهذيب» ١١: ١٠٣.

«السؤالات»: «واصل بن سفيان»، كما ذكره المحقق، وذكر أن واصل بن سفيان لا وجود له في كتب التراجم، وهو كما قال، والأقرب أن يكون السؤال عن صالح بن حيان وهو كوفي ضعفه ابن معين في رواية جماعة من أصحابه، وغيره[١].

وفي «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» قوله: «سمعت أبا زرعة يقول: سماع يونس بن أبي إسحاق، وزكريا، وزهير، عن أبي إسحاق بعد الاختلاط»[٢].

وقد نقل ابن رجب هذا النص هكذا: «قال أبو عثمان البرذعي: سمعت أبا زرعة يقول: سمعت ابن نمير يقول...»، وساق النص[٣].

وفي «أسئلة الآجري لأبي داود» قوله: «سألت أبا داود عن علي بن هاشم بن البريد، فقال: أهل بيت تشيع، وليس ثم كذب»[٤].

وقد روى هذا الخبر الخطيب بإسناده عن الآجري قال: «سألت أبا داود عن علي بن هاشم بن البريد، فقال: سئل عنه عيسى بن يونس، فقال: أهل بيت تشيع، وليس ثم كذب، قلت لأبي داود: من ذكره؟ فقال: حدثنا الحسن بن علي الحلواني، عن الحداني - يعني عن عيسى

---

(١) «أسئلة الآجري لأبي داود» ١:٣٠٩، و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢:٢٦٣، و«تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص١٣٤، ومعرفة الرجال» ١:٥٢، و«الضعفاء الكبير» ٢:٢٠٠، و«الكامل» ٤:١٣٧، و«تهذيب التهذيب» ٤:٣٨٦.

(٢) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٤٧.

(٣) «شرح علل الترمذي» ٢:٧١٠.
وانظر نصاً آخر وقع فيه ضد هذا، فالصواب ما في نسخة أسئلة البرذعي، انظره في: «أسئلة البرذعي» ص٣٦٥-٣٦٦، و«تهذيب التهذيب» ٧:٣٣١، وانظر: «علل ابن أبي حاتم» ١:١٠٦.

(٤) «أسئلة الآجري لأبي داود» ١:١٥٨.

بن يونس ـ»[1]، وكذا نقله المزي[2].

وروى ابن أبي حاتم في ترجمة (معاذ بن هشام الدستوائي) بسنده عن عثمان الدارمي قوله: «قلت ليحيى بن معين: معاذ بن هشام في شعبة أثبت أو غندر؟ فقال: ثقة، وثقة»[3].

كذا وقع لابن أبي حاتم، وقد جاء هذا السؤال في موضعين من «تاريخ الدارمي عن ابن معين»، أحدهما في فصل أصحاب الرواة المشهورين، والآخر في ثنايا الكتاب، وفي كلا الموضعين لم ينسب معاذ[4]، والنص بمعاذ بن معاذ العنبري ألصق منه بمعاذ بن هشام، فمعاذ بن هشام ليس من أصحاب شعبة المعروفين، حتى أن ابن أبي حاتم لم يذكر في ترجمته سوى أنه يروي عن أبيه هشام الدستوائي، وقال فيه ابن معين في رواية: «صدوق، وليس بحجة»[5]، وفي أخرى: «ليس بالقوي»[6]، وأما معاذ بن معاذ فهو من كبار أصحاب شعبة، مثل غندر[7]، وقد ذكر المزي النص في ترجمة معاذ بن معاذ، ولم يذكره في ترجمة معاذ بن هشام[8]، وزاده ابن حجر عليه[9]، فكأنه تابع ابن أبي حاتم، فيحتمل أن نسخة ابن أبي حاتم من التاريخ وقع فيها خطأ

---

(١) «تاريخ بغداد» ١٢: ١١٧.
(٢) «تهذيب الكمال» ٢١: ١٦٧.
(٣) «الجرح والتعديل» ٨: ٢٤٩.
(٤) «تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص٦٥، ١٨٣، وانظر: «تاريخ بغداد» ١٣: ١٣٤.
(٥) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٥٧٢.
(٦) «تهذيب التهذيب» ١٠: ١٩٧.
(٧) «الجرح والتعديل» ٨: ٢٤٨، و«تهذيب التهذيب» ١٠: ١٩٤.
(٨) «تهذيب الكمال» ٢٨: ١٣٥، ١٤١ـ١٤٣.
(٩) «تهذيب التهذيب» ١٠: ١٩٧.

نسبة معاذ وأنه ابن هشام.

وروى ابن أبي حاتم عن محمد بن إبراهيم بن شعيب، عن عمرو بن علي الفلاس قال: «سمعت معاذ بن معاذ يقول: ما تصنع بشهر بن حوشب، إن شعبة قد ترك حديث شهر ـ يعني ابن حوشب ـ»[1].

كذا روى ابن أبي حاتم عن شيخه هذه الحكاية، وفيها سقط، وتحريف، أما السقط فالقائل: ما تصنع بشهر... إلخ هو ابن عون، ومعاذ بن معاذ يرويه عنه، وأما التحريف فالصواب في العبارة: «إن شعبة نزك شهراً»، أي طعن فيه[2].

وجاء في «الجرح والتعديل»: «ثنا عبدالرحمن، أنا عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إلي قال: سألت أبي عن قرة بن خالد، وعمران بن حدير، فقال: ما فيهما إلا ثقة، نا عبدالرحمن قال: وسئل أبي وأنا أسمع عن قرة، وأبي خلدة، فقال: قرة فوقه، قيل: قرة مع من هو؟ قال: هو دون حبيب بن الشهيد، قيل له: قرة والقاسم بن الفضل؟ فقال: ما أقربه منه، وقال: قرة ثقة»[3].

كذا في النسخة، والظاهر أن عبارة «نا عبدالرحمن» الثانية مقحمة من أحد رواة الكتاب، ظناً منه أن القائل: «وسئل أبي» هو ابن أبي حاتم، فهو كلام مستأنف، والصواب أنه تابع لكلام عبدالله بن أحمد، والمسؤول هو والده، هكذا جاء في «العلل»[4]، ويؤيده أن ابن أبي

---

(١) «الجرح والتعديل» ١:١٤٤، ٤:٣٨٣.
(٢) «المعرفة والتاريخ» ٢:٩٨، و«الكامل» ٤:١٣٥٥، و«تهذيب الكمال» ١٢:٥٨٢.
(٣) «الجرح والتعديل» ٧:١٣١.
(٤) «العلل ومعرفة الرجال» ١:٣٢٦، ٢:٤٣، ٩٤، ٤٨٤، ٥٢٥.

حاتم ذكر بعده قولاً لابن معين، ثم قولاً لوالده، وليس من عادته تفريق كلام والده، ولا تقديمه على ابن معين.

وترجم ابن أبي حاتم لعبدالله بن يعمر الكلاعي، وذكر عن أبيه أنه يروي عن أبي بكر بن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، ويروي عنه حميد بن هانىء الخولاني، ثم روى بسنده عن عثمان الدارمي قوله: «سألت يحيى بن معين قلت: عبدالله بن يعمر، عن قيس بن طلق؟ فقال: شيوخ يمامية ثقات»[١]، وذكر النص هكذا أيضاً في ترجمة قيس ابن طلق[٢].

والظاهر أن في نسخة ابن أبي حاتم من «تاريخ الدارمي» تصحيفاً، فهو في النسخة المطبوعة: عبدالله بن نعمان[٣]، وهو الصواب، وهو السحيمي، وقد ترجم له ابن أبي حاتم، وذكر عن أبيه أنه يروي عن قيس بن طلق، ويروى عنه ملازم بن عمرو، وعمر بن يونس[٤]، وكل هؤلاء يمامية، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً، فالتوثيق إذن لعبدالله بن النعمان، وليس لعبدالله بن يعمر.

وروى العقيلي في ترجمة عبدالواحد بن زياد البصري بسنده عن عثمان بن سعيد الدارمي قوله : «سألت يحيى عن عبدالواحد بن زياد، فقال: ليس بشيء»[٥]، ونقل هذا أيضاً عن الدارمي الذهبي، والظاهر أنه أخذه بواسطة العقيلي[٦].

---

(١) «الجرح والتعديل» ٥ : ٢٠٥.

(٢) «الجرح والتعديل» ٧ : ١٠٠.

(٣) «تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص١٤٤.

(٤) «الجرح والتعديل» ٥ : ١٨٦.

(٥) «الضعفاء الكبير» ٣ : ٥٥.

(٦) «الميزان» ٣ : ٦٧٢.

وقد تصحف الاسم على العقيلي، والصواب: عبدالواحد بن زيد، هكذا هو في «تاريخ الدارمي»[1]، وكذا رواه ابن حبان، وابن عدي، من طريق الدارمي[2]، وعبدالواحد بن زيد هذا هو البصري الواعظ، شيخ الصوفية، متروك الحديث، وقد روى عباس الدوري أيضاً، عن يحيى بن معين أنه قال فيه: «ليس بشيء»[3].

وأما عبدالواحد بن زياد فهو ثقة جليل، وقد وثقه ابن معين في رواية الدارمي وغيره[4].

وروى الخطيب من طريق سلمة بن شبيب، عن عبدالرزاق، عن سفيان الثوري قال: «ما يسقط لسماك بن حرب حديث»[5]، ونقله عنه المزي[6]، فتعقبه ابن حجر بقوله: «إنما قاله الثوري في سماك بن الفضل اليماني، وأما سماك بن حرب فالمعروف عن الثوري أنه ضعفه»[7].

وهو كما قال ابن حجر، فقد أخرجه ابن أبي حاتم عن أبي عبدالله الطهراني، عن عبدالرزاق، ولفظه: «لا يكاد يسقط لسماك بن الفضل حديث ـ قال أبو محمد: يعني لصحة حديثه ـ»[8].

---

(١) «تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص١٤٨.
(٢) «المجروحين» ٢: ١٥٥، و«الكامل» ٥: ١٩٣٥.
(٣) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٣٧٧، و«لسان الميزان» ٤: ٨٠.
(٤) «تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص٥٢، و«تهذيب التهذيب» ٦: ٤٣٤.
(٥) «تاريخ بغداد» ٩: ٢١٥.
(٦) «تهذيب الكمال» ١٢: ١١٨.
(٧) «تهذيب التهذيب» ٤: ٢٣٤، وانظر تضعيف الثوري لسماك بن حرب في «ثقات العجلي» ١: ٤٣٧، و«الكامل» ٣: ١٢٩٩.
(٨) «الجرح والتعديل» ٤: ٢٨١.

وقد أعاده المزي في ترجمة سماك بن الفضل، إلا أنه أدرج تفسير ابن أبي حاتم في كلام سفيان[١].

وجاء في «ضعفاء النسائي» قوله في أسامة بن زيد الليثي: «ليس بثقة»[٢]، والنسخة من رواية الحسن بن رشيق، عن النسائي، ورأيت جمعاً من الباحثين ينقلون هذا عن النسخة، مسلمين به، ولا ريب أنه تحريف، والصواب: «ليس بالقوي»، فقد أخرجه ابن عدي، عن الدولابي، عن النسائي هكذا[٣]، وكذا ذكره المزي عن النسائي، ولم يذكر غيره[٤]، وقد قال فيه النسائي في كتاب آخر: «ليس بالقوي في الحديث»[٥]، وهذا هو اللائق بحال أسامة.

وما تقدم كله واقع في النسخ الأصول، وليس بسبب الطباعة أو سوء التحقيق، فإن هذا كثير لا يحتاج إلى أمثلة.

السبب الثاني: أخطاء وأوهام المؤلفين والباحثين أنفسهم، وهي على نوعين:

النوع الأول: أخطاء وأوهام في تعيين الراوي الذي فيه الجرح أو التعديل، فقد يشتبه الأمر على المؤلف أو الباحث، فيضع قول الناقد في راو لم يعنه، وليس هذا بالقليل.

فمن ذلك قول الآجري: «سألت أبا داود عن عمر بن عطاء الذي

---

(١) «تهذيب الكمال» ١٢:١٢٦.
(٢) «الضعفاء والمتروكين» ص١٩.
(٣) «الكامل» ١:٣٨٥.
(٤) «تهذيب الكمال» ٢:٣٥٠.
(٥) «السنن الكبرى» ٦:١٣٠ حديث ١٠٣٣٨.

روى عنه ابن جريج، فقال: هذا عمر بن عطاء بن أبي الخوار، بلغني عن يحيى أنه ضعفه»[١].

كذا قال أبو داود، وتعقبه المزي بأن المحفوظ عن يحيى بن معين أنه وثق هذا، وإنما ضعف عمر بن عطاء بن وراز، يروي عنه ابن جريج أيضاً[٢]، وكذا هي حالهما عند غير ابن معين[٣].

وروى ابن أبي حاتم، عن عباس الدوري، عن ابن معين أنه قال في المغيرة بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام أبي هشام أو أبي هاشم المخزومي المدني ثم الشامي: «ثقة»[٤].

وتعقبه المزي بأن ابن معين إنما قال ذلك في المغيرة بن عبدالرحمن بن الحارث بن عبدالله بن عياش أبي هشام أو أبي هاشم المخزومي المدني الفقيه، وأما الأول فقد قال معاوية بن صالح إن ابن معين لم يعرفه[٥].

وهو في «تاريخ الدوري» محتمل، ففيه: «المغيرة بن عبدالرحمن المخزومي ثقه»[٦]، فكأن المزي اعتمد في توهيمه لابن أبي حاتم على رواية معاوية بن صالح، مع شهرة ابن عياش، فهو المقصود إذا أطلق.

وروى العقيلي في ترجمة عمر بن الحكم بن ثوبان، أن البخاري قال فيه: «ذاهب الحديث»[٧]، وتابعه على ذلك ابن الجوزي،

---

(١) «تهذيب الكمال» ٢١: ٤٦٢.
(٢) انظر: «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٤٣٢-٤٣٣.
(٣) «تهذيب التهذيب» ٧: ٤٨٣.
(٤) «الجرح والتعديل» ٧: ٤٢٥.
(٥) «تهذيب الكمال» ٢٨: ٣٨٦.
(٦) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٥٨١.
(٧) «الضعفاء الكبير» ٣: ١٥٢.

والسخاوي[1]، وإنما قال البخاري هذه الكلمة في عمر بن الحكم الهذلي[2]، وأما ابن ثوبان فهو تابعي جليل، وثقه الأئمة، وأخرج له البخاري تعليقاً[3]، ولذا قال الذهبي معقباً على ابن الجوزي: «فكأن ابن الجوزي غلط»[4].

وترجم ابن حبان ليحيى بن ميمون أبي المعلى البصري العطار، وقال فيه: «منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، كان عمرو بن علي الفلاس يقول: هو كذاب»[5]، وتابعه في ذلك ابن الجوزي[6].

وقد وهما في ذكرهما قول الفلاس فيه، فهو إنما قاله في يحيى بن ميمون بن عطاء، أبي أيوب البصري ثم البغدادي التمار، وهو متأخر عن العطار، أدركه عمرو بن علي، وكتب عنه وكذبه، وهو متروك الحديث[7]، وقد ترجم له ابن حبان، وابن الجوزي بعد ترجمة العطار، ولم يورد الأول قول الفلاس فيه، وأورده فيه ابن الجوزي، ثم إن ابن حبان ترجم له أيضاً في «الثقات»[8]، مما يدل على أنه لم يحكم النظر

---

(١) «الضعفاء والمتروكين» ٢:٢٠٧، و«التحفة اللطيفة» ٢:٣٢٥.

(٢) «الضعفاء الصغير» ص٨٠، و«الكامل» ٥:١٧٠٥.

(٣) «التاريخ الكبير» ٦:١٤٧، و«صحيح البخاري» ٤:١٧٣، قبيل حديث ١٩٣٨، و«سؤالات أبي داود لأحمد» ص٢١٢، و«ثقات العجلي» ٢:١٦٥، و«تهذيب التهذيب» ٧:٤٣٦.

(٤) «المغني» ٢:٤٦٥.

(٥) «المجروحين» ٣:١٢٠.

(٦) «الضعفاء والمتروكين» ٣:٢٠٣.

(٧) «الجرح والتعديل» ٩:١٨٨، و«الضعفاء الكبير» ٤:٤٢٦، و«الكامل» ٧:٢٦٨٣، و«تاريخ بغداد» ١٤:١٢٦.

(٨) «الثقات» ٧:٦٠٣.

فيهما.

ويحيى بن ميمون العطار ليس كما وصفه ابن حبان، فقد وثقه الأئمة[١].

وروى ابن عدي بإسناده عن عباس الدوري، عن يحيى بن معين أنه قال في عمر بن نافع مولى ابن عمر، المدني: «ليس حديثه بشيء»، ثم روى بإسناد آخر عن عباس قول يحيى فيه: «ليس به بأس»[٢].

والكلمة الثانية لا إشكال فيها[٣]، وأما الكلمة الأولى فتعقبه الذهبي بأنه قالها في عمر بن نافع الثقفي الكوفي[٤]، والأمر كما قال الذهبي، فالنص صريح في إرادته، ولفظه: «عمر بن نافع كوفي، ليس حديثه بشيء»[٥]، ويؤكده أن ابن معين وثق عمر بن نافع مولى ابن عمر في رواية ابن الجنيد[٦].

وذكر ابن شاهين أن أحمد قال في جعفر أبي الأشهب «من الثقات»، وأن ابن معين قال: «أبو الأشهب جعفر بن الحارث الكوفي... ليس حديثه بشيء»، ثم قال ابن شاهين: «وهذا الخلاف في جعفر بن الحارث من أحمد، ويحيى - وهما إماما هذا الشأن -

---

(١) «طبقات ابن سعد» ٧: ٢٧١، و«طبقات خليفة» ص٢١٧، و«سؤالات ابن الجنيد» ص٣١٢، و«سؤالات الآجري» ٢: ٣٧٧، و«التاريخ الكبير» ٨: ٣٠٦، و«الجرح والتعديل» ٩: ١٨٨، و«تهذيب الكمال» ٣٢: ١٦، و«تهذيب التهذيب» ١١: ٢٩٢، ونسب في المصدرين الأخيرين: «الكوفي»، فيحتمل أن يكون أصله من الكوفة.

(٢) «الكامل» ٥: ١٧٠٣.

(٣) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٤٣٥.

(٤) «الميزان» ٣: ٢٢٦، ٢٢٧.

(٥) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٤٣٥.

(٦) «أسئلة ابن الجنيد لابن معين» ص٢٧١.

يوجب الوقوف فيه، حتى تجيء شهادة أخرى لثالث مثلهما، فينسب إلى ما قاله الثالث، والله أعلم»[١].

كذا قال ابن شاهين، وتعقبه عبدالرحمن المعلمي في تعليقه على النص بأن أحمد قال ما ذكره ابن شاهين في أبي الأشهب جعفر بن حيان، وهو غير أبي الأشهب جعفر بن الحارث، وهو كما قال[٢].

وتوارد جماعة من الأئمة ـ منهم ابن الجوزي، وابن عبدالهادي، والزيلعي، وابن حجر ـ على أن ابن حبان ضعف داود بن الحصين المدني، صاحب عكرمة مولى ابن عباس، حيث قال فيه: «داود بن الحصين حدث عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، تجب مجانبة روايته»، زاد ابن عبدالهادي، والسخاوي أن ابن حبان ذكره أيضاً في «الثقات»[٣]، وتابعهم على ذلك جمع من الباحثين.

وظاهر جداً من مراجعة «المجروحين» لابن حبان أن الذي ترجم له فيه وقال فيه ما تقدم ليس هو داود بن الحصين المدني صاحب عكرمة، وإنما هو داود بن الحصين بن عقيل بن منصور، من أهل المنصورة ـ منصورة خوارزم فيما يظهر ـ، وهو متأخر عن داود بن الحصين المدني، فهو من أهل القرن الثالث، كما يتبين من حديثه الذي ساقه ابن حبان، وكلام ابن حبان عليه، ثم إن عبارة ابن حبان فيه لفظها: «حدث حديثين منكرين عن الثقات. . .»[٤].

---

(١) «ذكر من اختلف العلماء والنقاد فيه» ص٦٤٤.
(٢) «الجرح والتعديل» ٢: ٤٧٦ـ٤٧٧، و«تهذيب التهذيب» ٢: ٨٨.
(٣) «ثقات ابن حبان» ٦: ٢٨٤، و«تنقيح التحقيق» ١: ٥٠، و«التحفة اللطيفة» ٢: ٢٩.
(٤) «المجروحين» ١: ٢٩٠.

وترجم ابن الجوزي، ثم ابن حجر لعمر بن راشد اليمامي، ولعمر بن راشد المدني الجاري، وذكر ابن الجوزي في الأول منهما قول ابن حبان: «يضع الحديث، لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح فيه، يضع الحديث على مالك، وابن أبي ذئب، وغيرهما من الثقات»، وذكره ابن حجر بنحوه[(١)].

وهذا القول قاله ابن حبان في الثاني منهما، وهو المعروف بالرواية عن مالك، وابن أبي ذئب، وغيرهما من علماء المدينة، وأما اليمامي فقال فيه ابن حبان: «كان ممن يروي الأشياء الموضوعة عن ثقات أئمة...»[(٢)].

وترجم المزي لحفص بن حميد القمي، وذكر فيه قول النسائي: «ثقة»[(٣)]، فتعقبه مغلطاي، ثم ابن حجر بأن النسائي لم ينسبه إذ وثقه، فيحتمل أن يكون الذي بعده ـ يعني حفص بن حميد المروزي ـ[(٤)].

وذكر الذهبي، وابن عبدالهادي بعض أقوال النقاد في عبدالله بن عصمة ـ ويقال: ابن عصم ـ أبي علوان الحنفي اليمامي ثم الكوفي، ومن ذلك أن ابن عدي قال فيه: «له أحاديث أنكرتها»[(٥)]، وابن عدي إنما قال هذه الكلمة في عبدالله بن عصمة النصيبي، وقد أعادها الذهبي في ترجمته أيضاً، وهو متأخر عن الأول، وقال ابن عدي فيه: «ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً»، ولم يترجم لليمامي أصلاً[(٦)].

---

(١) «الضعفاء والمتروكين» ٢: ٢٠٨ـ٢٠٩، و«تهذيب التهذيب» ٧: ٤٤٥ـ٤٤٧.
(٢) «المجروحين» ٢: ٨٣، ٩٣.
(٣) «تهذيب الكمال» ٧: ٩.
(٤) «تهذيب التهذيب» ٢: ٣٩٩، وحاشية «تهذيب الكمال» ٧: ٩.
(٥) «الميزان» ٢: ٤٦٠، و«المغني» ١: ٣٤٧، و«تنقيح التحقيق» ١: ٢٦٢.
(٦) «الكامل» ٤: ١٥٢٦، و«تهذيب التهذيب» ٣: ٣١٠.

ونقل مغلطاي في ترجمة الزبرقان بن عمرو بن أمية الضمري، ـ ويقال: الزبرقان بن عبدالله بن عمرو بن أمية ـ عن ابن المديني قال: «قال يحيى بن سعيد: كان زبرقان السراج ثقة، قلت: أكان ثبتاً؟ قال: كان صاحب حديث، فقلت: إن سفيان لا يحدث عنه، قال: لم يره، وليت كل من يحدث عنه سفيان كان ثقة ـ وهو زبرقان بن عبدالله ـ»[1].

وتابعه ابن حجر على هذا النقل، لكن ليس في نقله نسبته (السراج).

كذا ذكرا، والزبرقان بن عبدالله الذي فيه هذا النص ليس هو الضمري، وإنما هو الزبرقان بن عبدالله أبو بكر الأسدي، المعروف بالسراج، آخر، وقد تقدم نقل هذا النص بتمامه في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

ونقل مغلطاي عن أحمد قوله في مصعب بن المقدام: «كان رجلاً صالحاً، فرأيت كتاباً له فإذا هو كثير الخطأ، ثم نظرت بعد في حديثه فإذا أحاديثه متقاربة عن الثوري»[2].

وتابعه ابن حجر على هذا النقل[3].

والصواب أنه قال هذا في مصعب بن ماهان المروزي، وقد ذكر مغلطاي كلمة أحمد فيه بتمامها[4]، وأشار إليها ابن حجر

---

(١) «إكمال تهذيب الكمال» ٥ : ٣٣.

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» ١١ : ٢١٩.

(٣) «تهذيب التهذيب» ١٠ : ١٦٦.

(٤) «إكمال تهذيب الكمال» ١١ : ٢١٨.

أيضاً[1]، وتابعهما بعض الباحثين، وأصلها عند المزي لكنها عنده مختصرة جداً[2]، لكونه نقلها من كتاب ابن أبي حاتم، فقد أخرجها عن علي بن أبي طاهر، عن الأثرم قال: «سمعت أبا عبدالله وذكر مصعب بن ماهان صاحب الثوري، فقال: كان رجلاً صالحاً، وأثنى عليه خيراً، كان حديثه مقارباً، فيه شيء من الخطأ»[3].

وقد أخرجها العقيلي بتمامها عن الخضر بن داود، عن الأثرم قال: «سمعت أبا عبدالله وذكر مصعب بن ماهان صاحب الثوري، فأثنى عليه خيراً، وقال: جاءني إنسان مرة بكتاب عنه، فإذا كثير الخطأ، فإذا أخال من الذي كتب عنه، فلما نظرت بعد في حديثه فإذا أحاديثه متقاربة، وفيها شيء من الخطأ»[4].

وترجم ابن حجر لعمرو بن كثير القبي، ونقل عن ابن الجنيد أن ابن معين وثقه، والذي في «سؤالات ابن الجنيد» أن اسم هذا الرجل جاء عرضاً في نص عن راو آخر هو الذي فيه التوثيق، ثم هو فيه: عمر بن كثير، قال ابن الجنيد: «سمعت يحيى بن معين يقول: حسان بن أبي يحيى الكندي ثقة كوفي، قلت: من روى عنه؟ قال: يعلى بن عبيد، ومروان، وهؤلاء، روى عن عمر بن كثير القبي، قال: قلت لسعيد بن جبير، قلت ليحيى: ما القبي؟ قال: يكون في القبة - أي في الرحبة بالكوفة -»[5].

---

(١) «تهذيب التهذيب» ١٠: ١٦٤.
(٢) «تهذيب الكمال» ٢٨: ٤٠.
(٣) «الجرح والتعديل» ٨: ٣٠٨، وهو مثال للاختصار الشديد للنصوص، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً في المبحث التالي (سلامة النص).
(٤) «الضعفاء الكبير» ٤: ١٩٨.
(٥) «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» ص٣٦٧.

وذكر ابن حجر أيضاً في ترجمة أسامة بن زيد بن أسلم العدوي أن عثمان الدارمي روى عن ابن معين قوله فيه: «ليس به بأس»[1]، فإن لم يكن في النسخة سقط فهو سبق نظر، وابن معين قال هذا في أسامة بن زيد الليثي، لكن أخشى أن يكون الخطأ في النسخة، فإن ابن حجر ينقله عن المزي، وهو في «تهذيب الكمال» أتم منه على الصواب: قال عثمان بن سعيد الدارمي: «سألت يحيى بن معين عن أسامة بن زيد الليثي فقال: ليس به بأس، قلت: فأسامة بن زيد الصغير؟ فقال: ضعيف»[2].

وذكر أحد الأئمة في كتاب له في الرجال أن أبا زرعة قال في عبدالله بن نافع الصائغ: «لا بأس به»، فزاد عليه محقق الكتاب أقوالاً أخرى لأبي زرعة، منها أنه خطأه في حديث يرويه عن نافع، عن ابن عمر، رفعه وهو موقوف، وأن مثل هذا يستدل به على ضعفه وسوء حفظه.

وهذا النقل ليس بصواب، فعبدالله بن نافع هذا هو ابن نافع مولى ابن عمر[3]، وأما الصائغ فهو متأخر، لم يلحق نافعاً.

وكذا فعل باحث آخر في رسالة له في الجرح والتعديل، ذكر هذا النص في معرض ترجمته لعبد الله بن نافع الصائغ.

وترجم أحد الباحثين لسهيل بن أبي صالح ذكوان السمان، فذكر أقوال الأئمة فيه، ومن ضمن ما ذكره قول يعقوب بن سفيان: «ضعيف،

---

(١) «تهذيب التهذيب» ١:٢٠٧.
(٢) «تهذيب الكمال» ٢:٣٣٥، وهو في «تاريخ الدارمي» مفرقاً ص٦٦، ٦٨، ١٥٢.
(٣) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٦٩٣.

متروك الحديث»، ولما قرأت الترجمة استوقفني هذا النقل عن يعقوب، فسهيل تكلم فيه يسيراً من قبل حفظه، فراجعت النص فإذا هو قال هذه الكلمة في سهيل بن ذكوان الواسطي[1]، وهو متروك الحديث كذاب[2]، وكأن الباحث قلَّد محقق الكتاب، فإنه خلط بينهما في الفهرس.

ومر هذا النص بأحد الباحثين: «حدث عثمان بن عمر يحيى بن سعيد بحديث أسامة بن زيد، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ: «منى كلها منحر» ـ وفيه كلام غير هذا ـ[3] فتركه يحيى بأخرة لهذا الحديث» ـ فعلق عليه الباحث بقوله: «تركه لعثمان بن عمر ـ وهو ابن فارس بن لقيط العبدي ـ لم يتبين وجهه ، إلا أن يحيى بن سعيد كان لا يرضاه كما قال أبو حاتم (الجرح ٦: ١٥٩)...» إلى آخر كلامه.

وما فهمه الباحث من النص غير صحيح، فالذي تركه يحيى القطان من أجل هذا الحديث هو أسامة بن زيد، لا عثمان بن عمر، وكان يحيى يرى أن أسامة أخطأ في هذا الحديث، زاد فيه ذكر جابر، والصواب أنه عن عطاء مرسل[4].

النوع الثاني: أخطاء وأوهام في تعيين الناقد صاحب النص، فربما اشتبه الأمر على المؤلف أو الباحث فنسب قول ناقد لغيره، وليس هذا بالقليل أيضاً، ولذلك أسباب متعددة، فقد تتداخل عليه النصوص،

---

(١) «المعرفة والتاريخ» ٣: ١٤٠.

(٢) «لسان الميزان» ٣: ١٢٤.

(٣) أخرجه أبو داود حديث (١٩٣٧)، وابن ماجه حديث (٢٠٤٨)، وأحمد ٣: ٣٢٦.

(٤) انظر: «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٢٣، و«المعرفة والتاريخ» ٣: ١٨١، و«الضعفاء الكبير» ١: ١٨، و«الكامل» ١: ٣٨٥.

أو يسبق نظره حين النقل، فينسب قول ناقد لناقد آخر، ثم إن بعض كتب الجرح والتعديل الأولى كالسؤالات جل مادة الكتاب لناقد من كلامه وأجوبته، لكن تلميذه ربما نقل عن غيره، فيظن أنه من كلام الأول، كما يفعل عبدالله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال»، والمروذي في «العلل»، والبرذعي في «أسئلته لأبي زرعة»، وغيرهم، وربما لم يسم الناقل عنه، لوروده في نص متقدم، والباقي معطوف عليه، فالذي يهجم على الموضع الذي لم يسم فيه لا يتردد في أنه من كلام الناقد المنسوب إليه الكتاب.

أو يكون التعديل أو التجريح ورد في أثناء إسناد، فيحتاج تعيين صاحبه إلى تأمل.

فمن ذلك أن العقيلي روى في ترجمة الهيثم بن عبدالغفار الطائي عن عبدالله بن أحمد قال: «قال أبي: وسمعت هشيماً يقول: ادعوا الله لأخينا عباد بن العوام، سمعته يقول: كان يقدم علينا من البصرة رجل يقال له: الهيثم بن عبدالغفار الطائي فحدثنا عن همام، عن قتادة...»[1] إلخ، ونقله عن العقيلي الذهبي، ولم يعترضه بشيء[2].

هكذا جاء النص عند العقيلي، فصار الكلام في الهيثم بن عبدالغفار منسوباً لعباد بن العوام، وبمراجعة النص في أماكن، تبين أنه قد تداخل نصان على العقيلي، أحدهما ذكره أحمد، عن هشيم، وفيه دعاء هشيم لعباد بن العوام، وهو نص مستقل لا علاقة له بالهيثم بن عبدالغفار، وقد ذكره عبدالله عن أبيه في مكان آخر أتم منه، وذكر فيه سبب دعاء

---

(١) «الضعفاء الكبير» ٤:٣٥٨، وهو في «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٥٦.

(٢) «الميزان» ٤:٣٢٤.

هشيم لعباد، وهو أنه كان مريضاً[1].

وروى الفضل بن زياد، عن أحمد النص مطولاً، وفيه يتضح مناسبة ذكر أحمد دعاء هشيم لعباد، وهو تعجب أحمد من دعائه له مع أن عباداً يخطىء هشيماً في حديث رواه[2].

وأما النص الثاني فهو لأحمد في الهيثم بن عبدالغفار، فالقائل: «كان يقدم علينا من البصرة رجل...» هو أحمد، وقد ذكره عبدالله عن أبيه في مكان آخر مختصراً[3].

ونقل الذهبي عن الأزدي أنه ذكر عن سفيان الثوري بلا إسناد قوله: «إني لأعجب كيف جاز حديث أبي أسامة، كان أمره بيناً، كان من أسرق الناس لحديث جيد»، وأردفه الذهبي بأنه قول باطل[4].

وتعقبه ابن حجر بأن الأزدي إنما نقله بالإسناد، لكن هو عن سفيان ابن وكيع بن الجراح، لا عن سفيان الثوري، قال: «وسقط من النسخة التي وقف عليها الذهبي من كتاب الأزدي: ابن وكيع، فظن أنه حكاه عن سفيان الثوري»، ثم بين ابن حجر أن سفيان بن وكيع ضعيف لا يعتد به[5]، وما قاله ابن حجر ظاهر جداً، وحماد بن أسامة من تلامذة سفيان الثوري[6].

وترجم الذهبي لزهير بن محمد المروزي وذكر أقوال الأئمة فيه،

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٢٣.
(٢) «المعرفة والتاريخ» ٢: ٤٢٧، و«تاريخ بغداد» ١١: ١٠٥.
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٤٢، وانظر: «تاريخ بغداد» ١٤: ٥٥.
(٤) «الميزان» ١: ٥٨٨.
(٥) «تهذيب التهذيب» ٣: ٣، و«هدي الساري» ص٣٩٩.
(٦) «تهذيب الكمال» ٧: ٢١٨.

ونسب إلى ابن معين فيه أقوالاً، منها قوله: «ليس بالقوي»، وقوله: «ليس به بأس، عند عمرو بن أبي سلمة عنه مناكير»[1]، وهذان القولان للنسائي وليسا لابن معين[2].

وذكر ابن عبدالهادي عن الميموني أنه نقل عن أحمد قوله في ليث بن أبي سليم: «ذكر الليث بن أبي سليم، قال: ضعيف الحديث عن طاوس، وإذا جمع طاوس وغيره زيادة هو ضعيف»، فنسب ابن عبدالهادي هذا القول لأحمد، وأنه هو الذي ذكر ليثاً فقال فيه هذا القول[3].

والذي يظهر أن هذا القول لابن معين، وقد عطفه الميموني على نص آخر عنه[4]، بل نقله ابن رجب عن الميموني بلفظ: «سمعت يحيى ذكر ليث بن أبي سليم فقال: . . .»[5].

وروى أحمد عن عفان، عن مبارك بن فضالة قال: سمعت الحسن يقول: حدثني عبدالله بن قدامة، عن السعدي ـ وكان السعدي امرأ صدق ـ.

فنسب أحد الباحثين إلى أحمد بناء على هذه الرواية أنه حسَّن حاله، ثم ذهب إلى أنه ثقة، وغير خاف أن قوله: «وكان السعدي امرأ صدق» ليس من كلام أحمد، وإنما هو من كلام عبدالله بن قدامة فيما

---

(١) «الميزان» ٢: ٨٤.

(٢) «ضعفاء النسائي» ص٤٤، و«الكامل» ٣: ١٠٧٣، و«تاريخ دمشق» ١٩: ١٢٤، و«تهذيب الكمال» ٩: ٤١٧، ٤١٨.

(٣) «بحر الدم» ص٣٦٠.

(٤) «علل المروذي» ص٢١٤، ٢١٦.

(٥) «شرح علل الترمذي» ٢: ٨١٤.

يظهر، فيلزم النظر فيه، وفي الإسناد إليه، ويحتمل أن يكون من كلام الحسن، فيلزم النظر في الإسناد إليه كذلك.

وذكر باحث آخر أن أحمد وثق عمر بن الحكم بن ثوبان، واعتمد على نص لأبي داود قال فيه: «سمعت أحمد، حدثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم، عن عمر بن الحكم بن ثوبان ـ وكان ثقة ـ»[1].

والظاهر أن هذا التوثيق ليس لأحمد، وإنما هو لأحد الرواة ممن فوقه، فهو في «المسند» هكذا أيضاً[2]، والأقرب أن يكون لابن إسحاق، فقد روى أحمد من طريقه عدة أسانيد مختلفة فيها توثيق، وأحمد إذا أراد أن يوثق في أثناء الإسناد نص ابنه على ذلك[3].

وفي «تهذيب التهذيب»، في ترجمة (محمد بن جابر اليمامي) أن أحمد قال فيه: «لا يحدث عنه إلا من هو شر منه»، وقد جرى بسبب هذه الكلمة مناقشات وردود بين بعض المشايخ والباحثين، مع أن الأمر محسوم من أصله، فهذا القول ليس لأحمد، وإنما هو لابن معين، لا تردد في ذلك، وكأن سبب الوهم في هذه النسبة كون هذا القول من رواية عبدالله بن أحمد، عن ابن معين[4].

وتجدر الإشارة هنا ـ ونحن في الكلام على نقل كلام ناقد في راو

---

(١) «سؤالات أبي داود» ص٢١٢.

(٢) «مسند أحمد» ٤: ٢٢١.

(٣) «مسند أحمد» ٢: ٢١٦، ٢٥٧، ٣: ٨٦، ٤: ٣٥٢، ٣٩١، ٦: ٤٩، و«العلل ومعرفة الرجال» ٢: ١١٣، ٣: ٣٧١، و«علل المروذي» ص٢٤٨.

(٤) «العلل ومعرفة ا لرجال» ١: ٣٧٤، ٣٨٩، و«تهذيب التهذيب» ٩: ٩٠، و«التنكيل» ١: ٤٣٢، و«شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل» ١: ٣٨٨.

إلى راو آخر، أو نقل كلام ناقد إلى ناقد آخر ـ تجد الإشارة إلى ضرورة أن يأخذ الباحث حذره وهو ينقل عن كتب الأئمة المتقدمين، كالسؤالات، والعلل، فقد تصدى لتحقيق هذه الكتب عدد من الباحثين، واجتهدوا في تفسير بعض الرواة، أو بعض النقاد، وربما لم يصيبوا في اجتهادهم، وسياتي ذكر نماذج لذلك في فصل (تمييز الرواة)، فموضوعنا هنا يندرج تحته في النهاية.

وبعض تلك الأوهام ظاهر لا يحتاج إلى عناء كبير لاكتشافه، وبعضها خفي يحتاج إلى تأمل، فقد كاد أحد الباحثين الفضلاء أن يوقعني في زلة، وذلك أنني قلدته في تفسيره لنص، والنص مشكل على هذا التفسير، فذهبت أعالج هذا الإشكال، ثم تبين لي أن هناك تفسيراً آخر أقرب من تفسير الباحث، وأن النص لا إشكال فيه، فقد نقل أحد تلامذة النقاد عن شيخه قوله: «أبو هؤلاء ـ يعني محمد بن أبي شيبة، وعثمان بن أبي شيبة ـ لا بأس به».

فذكر المحقق أن المقصود بمحمد هذا محمد بن إبراهيم بن عثمان، والد أبي بكر بن أبي شيبة، الحافظ، صاحب «المصنف»، وأما عثمان فهو ولده الآخر أخو أبي بكر، وهو أيضاً حافظ له تصانيف، فيكون المراد بقول الناقد «لا بأس به» والد محمد إبراهيم بن عثمان أبو شيبة القاضي، وجد عثمان المذكور، وعلى هذا التفسير لا مناص من تغليط تلميذ الناقد، فإن إبراهيم هذا متروك الحديث لم يختلف فيه[1]، وقد رماه هذا الناقد بالكذب، فلا يحتمل أن يقول فيه: «لا بأس به».

واتضح لي أن هناك احتمالاً آخر في تعيين المراد أظهر مما سبق،

---

(١) «تهذيب التهذيب» ١ : ١٤٤.

فمحمد المذكور في النص هو محمد بن عثمان بن أبي شيبة، صاحب علي بن المديني، وعثمان المذكور والده أخو أبي بكر، وكأن تلميذ الناقد نص عليهما لأن محمداً كان موجوداً في زمنه، فهو من أقرانه، وذكر معه والده عثمان، وعليه فالمقصود بقول الناقد: «لا بأس به» ـ محمد بن إبراهيم بن عثمان، والد أبي بكر بن أبي شيبة، وعثمان بن أبي شيبة، وقد وثقه ابن معين أيضاً[1]، ولم يجرحه أحد، فالنص لائق به جداً.

والخلاصة أن الباحث حين يريد الاستفادة من قول ناقد عليه أن ينظر في ثبوته عنه، ويتأكد هذا حين يبدو أن القول فيه شيء من الغرابة بالنسبة لحال الراوي، وأقوال الأئمة فيه، وكذلك أقوال الناقد الأخرى فيه، ولهذا نص ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه العظيم «الجرح والتعديل» على أنه يحذف من أقوال الأئمة في الراوي إذا تضارب النقل عنهم ما هو غير لائق بحال على الراوي، قال: «ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المسؤولين عنهم فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم، وألحقنا بكل مسؤول عنه ما لاق به وأشبهه من جوابهم»[2].

وروى البرذعي قال: «سمعت أبا زرعة يقول: هشام بن سعد واهي الحديث، أتقنت ذلك عن أبي زرعة، وهشام عند غير أبي زرعة أجل من هذا الوزن، فتفكرت فيما قال أبو زرعة، فوجدت في حديثه وهماً كثيراً»، وساق مثالاً على ذلك[3].

---

(١) «تاريخ بغداد» ١:٣٨٣، و«تهذيب التهذيب» ٩:١٢.
(٢) «الجرح والتعديل» ٢:٣٨.
(٣) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٩١.

فنلاحظ أن البرذعي توقف في كلمة أبي زرعة بسبب حال هشام بن سعد عند النقاد الآخرين، وبحث عن مخرج لهذا الاختلاف، غير خطئه هو ، فإنه قد أتقنه وحفظه عن أبي زرعة، وهذا يشير إلى تسليم البرذعي بأن الناقل قد يخطىء، ثم عاد فتأمل حديث هشام بن سعد فوجد فيه وهماً كثيراً، فبدا له أن قول أبي زرعة مناسب لحال هشام بن سعد، غير أن ما ذكره البرذعي غير كاف للتسليم بصحة هذا النقل عن أبي زرعة، وذلك لسببين: الأول: أن الأئمة الذين ذكر البرذعي أن حال هشام بن سعد عندهم أجل مما ذكره أبو زرعة مطلعون على وهم هشام بن سعد، ومع هذا فليس هو عندهم - على كثرتهم - واهي الحديث[1]، وإنما تكلموا فيه من قبل حفظه، والسبب الثاني: أن أبا زرعة نفسه قد قال في هشام بن سعد فيما نقله عنه ابن أبي حاتم: «شيخ محله الصدق، وكذلك محمد بن إسحاق هو هكذا عندي، وهشام أحب إلي من محمد بن إسحاق»[2].

وعليه فلا يزال هناك نظر في ثبوت قول أبي زرعة في هشام بن سعد: «واهي الحديث».

ومثل ذلك قول الجوزجاني في سعيد بن عفير: «كان فيه غير لون من البدع، وكان مخلطاً غير ثقة»[3]، وفي الرواة سعيد بن كثير بن عفير المصري، ينسب إلى جده كثيراً، وقد ذكر الأئمة هذه الكلمة في ترجمته[4]، لكنه ثقة إمام مشهور، لم ينسب إلى شيء من البدع، فكلمة

---

(١) «تهذيب التهذيب» ١١: ٣٩.

(٢) «الجرح والتعديل» ٩: ٦٢.

(٣) «أحوال الرجال» ص٢٧٠.

(٤) «الكامل» ٣: ١٢٤٦، و«تهذيب الكمال» ١١: ٣٨، و«سير أعلام النبلاء» ١٠: ٥٨٤،=

الجوزجاني هذه لا تناسب حاله أبداً، ولذا لجأ ابن عدي إلى التشكيك في ثبوتها عن الجوزجاني في هذا الراوي، وأبدى احتمالاً أن يكون قصد شخصاً آخر، مع أنه لا يَعْرِف في الرواة من يقال له سعيد بن عفير غير هذا، قال ابن عدي: «وهذا الذي قاله السعدي لا معنى له، ولم أسمع أحداً، ولا بلغني عن أحد من الناس كلاماً في سعيد بن كثير بن عفير، وهو عند الناس صدوق ثقة. . .، إلا أن يكون السعدي أراد به سعيد بن عفير آخر، وأنا لا أعرف سعيد بن عفير غير المصري. . .»[1].

وفي ختام هذا الموضوع ـ وهو التثبت مما ينسب إلى النقاد ـ لابد من التنبه إلى جانب آخر في الموضوع، وهو التأني أيضاً في دعوى وجود وهم فيما نقل عن الناقد، وفي دعوى وقوع تحريف في نص أدى إلى نقل قول ناقد في راو إلى راو آخر، أو إلى نسبة قول ناقد لناقد آخر، فقول المدعي هو اجتهاد منه، يحتمل الخطأ أيضاً، وسأذكر نماذج مما ادعي فيه شيء مما تقدم، وتكون الدعوى محل نظر، ليتبين للقارىء أهمية فحص ما يريد أن يعتمده، وقد يبني عليه حكماً.

فمن ذلك أن الدوري نقل عن ابن معين قوله: «المغيرة بن عبدالرحمن الحزامي، صاحب أبي الزناد ليس بشيء»، وقوله: «المغيرة بن عبدالرحمن المخزومي ثقة»[2].

وأما أبو داود فقد ضعف المخزومي، فذكر له الآجري أن عباساً

= و«الميزان» ٢: ١٥٥، و«تهذيب التهذيب» ٤: ٧٤.

(١) «الكامل» ٣: ١٢٤٧.

(٢) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٥٨٠، ٥٨١.

الدوري نقل عن ابن معين أنه ضعف الحزامي، ووثق المخزومي، فقال أبو داود: «غلط عباس»[1].

وقد نقل ابن محرز عن ابن معين معنى ما نقل عباس الدوري، لكنه قال في الحزامي: المغيرة بن عبدالرحمن بن الحارث الحزامي[2]، ولم يذكر أحد في ترجمته أن في أجداده الحارث، وإنما ذاك في المخزومي، ومع هذا فنقل ابن محرز يبعد احتمال وقوع الدوري في الخطأ.

ونقل المزي في ترجمة سعد بن سعيد الأنصاري عن أبي حاتم قوله فيه: «مؤد»[3]، فتعقبه مغلطاي بأن الذي قال هذا هو ابن معين وليس أبو حاتم[4]، وتابعه ابن حجر فاستدركه على المزي، ونسبها إلى ابن معين، إلا أنه لم ينفه عن أبي حاتم[5]، وقد تبين أن الصواب مع المزي، فالكلمة لأبي حاتم، ولكن روى أبو حاتم قبلها عن إسحاق بن منصور عن ابن معين قوله فيه: «صالح»[6]، فيظهر أن في نسخة مغلطاي من «الجرح والتعديل» سقطاً.

وذكر الذهبي أن أبا حاتم قال في شيبان بن عبدالرحمن: «كوفي حسن الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به»[7].

---

(١) «تهذيب الكمال» ٢٨ : ٣٨٢.
(٢) «معرفة الرجال» ١ : ٧١، ٨١.
(٣) «تهذيب الكمال» ١٠ : ٢٦٤.
(٤) «إكمال تهذيب الكمال» ٥ : ٢٣٣.
(٥) «تهذيب التهذيب» ٣ : ٤٧١.
(٦) «الجرح والتعديل» ٤ : ٨٤.
(٧) «سير أعلام النبلاء» ٧ : ٤٠٨، وانظر: «ميزان الاعتدال» ٢ : ٢٨٥.

وتعقبه ابن حجر بأن هذا وهم في النقل، والنص في كتاب ابن أبي حاتم ليس فيه عبارة: «ولا يحتج به»، وكذا نقله الباجي، والمزي[1].

وهذه العبارة موجودة في النسختين اللتين طبع عليهما كتاب ابن أبي حاتم، فتبين أن الذهبي لم يهم، وإنما هو اختلاف نسخ[2].

وذكر أحد الباحثين أن ابن عدي نسب إلى ابن معين قوله في رواية الدوري في كل من أبي بكر بن نافع، وأخيه عمر: «ليس بشيء»، وأن الذهبي تعقب ابن عدي في ذلك، فابن معين قاله في غيرهما، وبمراجعة كلام ابن عدي، والذهبي، تبين أن هذا غير دقيق، فلم يذكر ابن عدي هذه الكلمة إلا في عمر، وهو الذي تعقبه الذهبي فيه[3].

ومرّ أحد الباحثين بعبارة في «العلل الصغير» للترمذي وهي ما رواه عن أحمد بن عبدة، عن وهب بن زمعة، عن عبدالله بن المبارك: «أنه ترك حديث الحسن بن عمارة. . .، والحكم، وحبيب، الحكم روى له حديثاً في كتاب «الرقائق» ثم تركه، قال: وحبيب لا أدري»[4]، فذكر الباحث أن في العبارة خطأ، والصواب: «. . .، والحكم، وحبيب بن حجر، والحكم روى له حديثاً. . .»، واعتمد الباحث على ما جاء في النسخة التي يشرح عليها ابن رجب[5].

وما في المطبوع من «سنن الترمذي» جاء مثله في النسخة

---

(١) «تهذيب التهذيب» ٤:٣٧٤، و«هدي الساري» ص٤١٠، و«التعديل والتجريح» ٣:١١٦٥، و«تهذيب الكمال» ١٢:٥٩٦.

(٢) «الجرح والتعديل» ٤:٣٥٦، وانظر تعليق المعلمي عليه.

(٣) «الكامل» ٧:٢٧٥٣، و«الميزان» ٤:٥٠٥.

(٤) «سنن الترمذي» ٥:٧٤٠.

(٥) «شرح علل الترمذي» ١:٣٦٣.

المخطوطة نسخة الكروخي، وهي نسخة موثقة، وهو كذلك في طبعات أخرى كثيرة للسنن، والعبارة غير مشكلة، بل الإشكال على ما جاء في نسخة ابن رجب، من نسبة حبيب، وأنه ابن حجر، فقد أشار ابن رجب إلى إشكال في النص من جهتين، إحداهما: أن ابن المبارك قد روى عن حُبَيِّب بن حجر، والثانية: أن ابن عدي قد روى النص السابق بإسناده إلى الترمذي، وفيه نسبة حبيب، وأنه حبيب بن حبيب، وهو حبيب بن حبيب ـ أو ابن أبي حبيب ـ الزيات، أخو حمزة صاحب القراءة المشهورة[1].

وعلى هذا فالأقرب في تفسير الذي تركه ابن المبارك أن يكون حبيباً الزيات، ويؤيده أنه لم يذكر لابن المبارك رواية عنه.

والخلاصة أن معالجة مثل هذا النص لا يحسن أن تكون بهذه العجلة، والحكم الجازم دون ترو، كما وقع من هذا الباحث، والله أعلم.

(١) «شرح علل الترمذي» ١: ٣٦٦، و«الكامل» ٢: ٨٢١.

المبحث الثاني

سلامة النص

قد يعتري النص خلال مسيرته منذ صدوره عن قائله إلى أن يصل إلينا شيء من التغيير، إما بقصد أو بغير قصد، وهذا التغيير قد يبعد النص عن المعنى الذي أراده منه قائله، وقد يكون تأثيره محدوداً، كأن يطلقه وهو مقيد، أو يقيده وهو مطلق.

ومن دقة الباحث أن يكون شديد الملاحظة، بحيث يراعي أي تغيير وقع لنص أمامه.

وقد تأملت ما يقع من تصرف في النصوص فوجدته يرجع إلى خمس صور:

الصورة الأولى: حكاية معنى النص، أي أن الناقل للنص يعبر بعبارة من عنده عما فهمه من الناقد، إما بغرض الاختصار للقارىء، أو لسبب آخر، وأكثر ما يقع ذلك من تلامذة النقاد، كأحمد، وابن معين، وابن المديني، وعمرو بن علي الفلاس، فيما ينقلونه عن يحيى القطان، أو عبدالرحمن بن مهدي، وكأبي داود، وعبدالله بن أحمد، والمروذي، وإسحاق بن هانىء فيما ينقلونه عن أحمد، وكعباس الدوري، وعثمان الدارمي، وابن الجنيد فيما ينقلونه عن ابن معين، فهؤلاء وأمثالهم ربما عبروا عما فهموه من جواب الناقد بعبارة من عندهم، وقد يقع هذا من مؤلفي الكتب وغيرهم، كالذهبي، وابن عبدالهادي.

وفي الأغلب الأعم يستخدمون عبارات مشهورة متداولة كأن يقول

التلميذ في حكاية الجرح: سألت عنه فلاناً فلينه، أو ضعفه، أو فكأنه ضعفه، أو مرَّض فيه القول، أو أغلظ فيه القول، أو وهاه، أو ذمه، أو جرحه، أو غمزه، أو كان فلان يستضعفه، أو لم يره شيئاً، أو يسيء الرأي فيه، أو يحمل عليه، ونحو ذلك، وفي حكاية التعديل: سألته عنه فقواه، أو رفع من شأنه، أو أثنى عليه، أو مدحه، أو رأيته يحسن أمره، أو يرفعه، أو يوثقه، أو يقويه، أو يمدحه، أو يطريه، ونحو ذلك، وكأن يقول الذهبي مثلاً: لينه أحمد، أو أبو حاتم، أو ضعفه ابن معين، أو حط عليه، أو قواه أحمد، أو مشاه ابن معين، ونحو ذلك.

وربما استخدموا عبارات قليلة التداول، نادرة الاستعمال، مثل ما نقله النضر بن شميل، عن ابن عون، في شهر بن حوشب: «إن شهراً نزكوه، إن شهراً نزكوه»، قال النضر في بعض الروايات عنه مفسراً ذلك: «نزكوه: أي طعنوا فيه» وقال أحمد مفسراً له أيضاً: «يعني بذلك: رموه بشيء، وضعفوه»[1].

وفي رواية أخرى عن ابن عون قال: «إن شعبة نزك شهراً»[2].

ومثله قول وكيع: «ذكر شعبة داود بن فراهيج فقصبه ـ يعني تكلم فيه ـ»[3].

---

(1) «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ١٣٤، و«صحيح مسلم» ١: ١٧، و«أحوال الرجال» ص١٥٦، و«المعرفة والتاريخ» ٢: ٩٧، و«غريب الحديث» لابن قتيبة ٢: ٢٧٩، و«الضعفاء الكبير» ٢: ١٩١، و«المجروحين» ٢: ٣٦١، و«الكامل» ٤: ١٣٥٥، وقد تصحفت كلمة «نزكوه» في بعض هذه المصادر إلى: «تركوه».

(2) «الكامل» ٤: ١٣٥٥، و«تهذيب الكمال» ١٢: ٥٨٢، وقال المزي معلقاً على الخبر: «النيازك: الرماح»، وقد تحرف النص في المصدر الأول إلى: «ترك شهراً».

(3) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ١٨٥، ٣٥٠، و«الكامل» ٣: ٩٤٩، وانظر: «من اختلف النقاد فيه» لابن شاهين المطبوع في آخر «تاريخ جرجان» ص٦٥٦.

وقول أبي حفص الأبار، في إبراهيم بن قعيس المدني: «أول ما طلبت الحديث رأيت أهل العلم ينكرون حديثه، وكذلك حماد بن يحيى الأبح، كنت أرى لهؤلاء من أهل الحديث (كذا) يتقون حديثهما، ويستخفون بحديثهما، وكذلك رأيتهم يستثقلون أبا يحيى الحماني، ويتحفظون من حديثه»[1].

وكذا استخدم أحمد لفظ (الاستخفاف)، قال عبدالله بن أحمد: «سألت أبي عن أيوب أبي العلاء، فقال: ليس به بأس، وكان يزيد بن هارون لا يستخفه، أظنه قال: كان لا يحفظ الإسناد»[2].

واستخدم أحمد أيضاً لفظ (الاستمراء)، فقال في عمر بن عامر: «كان يحيى بن سعيد لا يستمريه»[3].

وقال أبو حاتم في عمر بن هارون البلخي: «ضعيف الحديث، نخسه ابن المبارك نخسة، فقال: إن عمر بن هارون يروي عن جعفر بن محمد، وقد قدمت قبل قدومه، وكان قد توفي جعفر بن محمد»[4].

وقال أبو حاتم أيضاً: «سئل يحيى بن معين، عن سعيد بن عبدالجبار الحمصي، فَضَجَّع فيه»، يعني وَهَّنه وضعفه[5].

---

(١) «المعرفة والتاريخ» ٣:٨٢، ومعنى الاستخفاف هنا: التقليل من شأن حديثها، وأنه ليس بمنزلة من يعتمد عليه.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٣٥، وانظر أيضاً: ٢:٣٨، والمراد بكونه لا يستخفه أي لا يراه خفيفاً على النفس لكثرة خطئه.

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٥٠.

(٤) «الجرح والتعديل» ٦:١٤١، و«تهذيب الكمال» ٢١:٥٢٦، و«سير أعلام النبلاء» ٩:٢٧٠، وتصحفت العبارة فيه إلى: «بخسه بخسة».

(٥) «الجرح والتعديل» ٤:٤٤.

وحكاية آراء النقاد من قبل تلامذتهم أو من جاء بعدهم من القضايا المهمة في باب الجرح والتعديل، ولم تتناول بدراسة خاصة مستفيضة، وسمعت أخانا وشيخنا فضيلة الدكتور عبدالعزيز بن محمد العبداللطيف ـ رحمه الله ـ أكثر من مرة يتمنى أن يتصدى لها باحث، يجمع شتاتها، ويدرس ألفاظها.

والذي أريد أن قوله هنا ـ وقد اجترأت عليه، فلا أعزوه لأحد قبلي ـ أن حكاية رأي الناقد تأتي في مرتبة ثانية بعد نقل نص قوله، فكل ما يتعرض له نقل النص من ردٍّ أو تأويل عند الحاجة لذلك فحكاية رأيه من باب أولى، وكذا إذا تعارض نقل النص مع حكاية الرأي قُدِّم الأول.

وإنما قلت ذلك لسببين، الأول: أنه قد قيل مثله في حكاية الصحابي لحديث رسول الله ﷺ، وأنه يأتي في المرتبة الثانية، بعد نقل النص النبوي، فموضوعنا هنا من باب أولى، قال ابن العربي عند كلامه على حديث ابن عمر: «أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته» ـ: «قد بينا أن قول الصحابة: نهى رسول الله ﷺ عن كذا، أو أمر بكذا ـ في الدرجة الثانية من الخبر، إذ لم يذكر قول رسول الله ﷺ بنصه، وإنما نقل معناه، وهو مقبول إجماعاً»[1].

والسبب الثاني: الوقوف على شيء من تفسير بعض تلاميذ النقاد لكلام شيوخهم ويكون في هذا التفسير نظر راجح، أو محتمل، فيفيدنا هذا أن فهم التلميذ أو من جاء بعده لكلام الناقد قد يخالف فيه، وقد يكون الصواب مع غيره، وحينئذ فنقله للنص أقوى من حكايته لرأي الناقد.

---

(١) «عارضة الأحوذي» ٨: ٢٨٤.

فمن ذلك ما رواه ابن الجنيد قال: سمعت يحيى يقول ـ وسئل عن سلم العلوي فقال: لا بأس به، فقال أحمد بن عبدالسلام: أليس هو الذي يقول شعبة: ذاك الذي يرى الهلال؟ فقال: ليس به بأس، كان يرى الهلال قبل الناس، كان حديد البصر»[1].

كذا جاءت هذه الرواية عن ابن معين، وقد جاءت عنه روايات أخرى، منها ما يوافق هذه الرواية في تقويته، ومنها ما يخالفها[2]، والشاهد هنا هو أن المشهور في مراد شعبة ـ وكذا غير شعبة ـ غير ما ذكره ابن معين، فمرادهم رميه بالتغفيل، وأنه يتوهم رؤيته للهلال، فيزعم أنه رآه، وذلك قبل أن يراه الناس بليلة أو ليلتين، وقد قيل إن أشفار عينيه قد ابيضتا، وكان ينظر فيراها فيظن أنه الهلال[3].

وذكر ابن حجر، عن عثمان بن أبي شيبة، عن عبدالرحمن بن مهدي قوله في إسرائيل بن يونس: «إسرائيل لص، يسرق الحديث»[4].

وروى النص عبدالله بن أحمد، قال: «حدثني أبو بكر بن أبي شيبة (أخو عثمان) قال: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: كان إسرائيل في الحديث لصاً، قال ابن أبي شيبة: لم يرد أن يذمّه»، وعقَّب عليه عبدالله بن أحمد بقوله: «كان الثوري يحدث عن الرجل عشرة أو

---

(١) «تاريخ ابن الهيثم عن ابن معين» ص٨٨.

(٢) «تاريخ ابن الهيثم عن ابن معين» ص٣٦، و«الجرح والتعديل» ٤: ٢٦٣، و«الكامل» ٣: ١١٧٦.

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٤٣٦، ٣: ٤٩٤، و«علل المروذي» ص٢٣٤، و«الجرح والتعديل» ٤: ٢٦٣، و«الضعفاء الكبير» ٢: ١٦٤ـ١٦٥، و«الكامل» ٣: ١١٧٥ـ١١٧٦.

(٤) «تهذيب التهذيب» ١: ٢٦٣.

نحوها، ويحدث عنه إسرائيل عشرين، ثلاثين، وكان إسرائيل صاحب كتاب، والثوري يحفظ»[1].

وروى ابن أبي حاتم، عن عبدالله بن أحمد كلمة ابن مهدي، وفسرها بقوله: «يعني أنه يتلقف العلم تلقفاً»[2].

فكلمة ابن مهدي هذه إذن ثناء على إسرائيل، لا جرح له كما فسرها عثمان بن أبي شيبة[3].

ويشبه هذا وصف الراوي بأنه شيطان، قد يكون مدحاً له، كما تقدم في (المبحث الأول) من (الفصل الأول) في الكلام على المذاكرة، في وصف سفيان الثوري ليحيى القطان، وكذا فعل شعبة مع أوس ابن ضمعج. فقال: «والله ما أراه كان إلا شيطاناً ـ يعني لجودة حديثه ـ»[4].

وذكر الميموني قال: «تذاكرنا يوماً شيئاً اختلفوا فيه، فقال رجل: ابن أبي شيبة يقول: عن عفان، قال أبو عبدالله: دع ابن أبي شيبة في ذا، انظر إيشْ يقول غيره ـ يريد أبو عبدالله: كثرة خطئه ـ»[5].

وروى الخطيب هذا النص بإسناده ثم علق عليه بقوله: «أرى أن أبا عبدالله لم يرد ما ذكره الميموني من أن أبا بكر كثير الخطأ، وأظن حديث عفان الذي ذكر له عن أبي بكر قد كان عنده، فأراد غيره ليعتبر

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ٣٦٦.
(٢) «الجرح والتعديل» ٢: ٣٣٠.
(٣) انظر: تعليق الشيخ عبدالرحمن المعلمي على «الجرح والتعديل» ٢: ٣٣٠.
(٤) «الجامع لأخلاق الراوي» ٢: ١٠١.
(٥) «علل المروذي» ص٢٣٩.

به الخلاف، والله أعلم»[1].

وليس المقصود بهذا موافقة الخطيب على اعتراضه، فكلام الميموني محتمل أيضاً[2]، وإنما المقصود أن اجتهاد حاكي الجرح أو التعديل قد يكون محلاً للنظر.

وقال أبو داود: «سمعت أحمد يقول ـ وكان ذكر من يقدم في سفيان، فقال ـ: لا أقدم بعد هؤلاء: الأشجعي وأصحابه، على الفريابي ـ يعني أنه يعد الأشجعي وأصحابه بعد الفريابي، في الطبقة التي تليهم ـ»[3].

كذا جاء هذا التفسير، فإن لم يكن في العبارة تحريف ويكون صوابها: «يعني أنه يعد الأشجعي وأصحابه، ويعد الفريابي في الطبقة التي تليهم» فهو مقلوب فيما يظهر، فمراد أحمد أن الفريابي يأتي في الطبقة الثانية بعد الأشجعي وأصحابه، ويعني بأصحابه المتقنين من أصحاب سفيان، وهم يحيى القطان، ووكيع، وعبدالرحمن بن مهدي، وكذا قال ابن معين، وابن المديني، وغيرهما[4].

وقال أبو داود أيضاً: «قلت لأحمد: عاصم بن ضمرة أحب إليك أم الحارث؟ فقال: عاصم، أي شيء لعاصم من المناكير؟»، قال

---

(١) «تاريخ بغداد» ١٠: ٦٨.

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» ١: ٣٣٧ـ٣٣٨.

(٣) «سؤالات أبي داود» ص٢٥٢.

(٤) انظر: «مسائل إسحاق بن هانىء» ٢: ٢٣٩، و«علل المروذي» ص١٤٢، و«معرفة الرجال» ١: ١١٥، و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٢١٢، و«تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص٦١، و«المعرفة والتاريخ» ١: ٧١٦ـ٧١٧، و«تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص٦١، و«شرح علل الترمذي» ٢: ٧٢٢ـ٧٢٦.

الحسين بن إدريس راوي السؤالات عن ابي داود: «أي ليس له مناكير»[1].

وما ذكره الحسين محتمل، ويحتمل النص معنى آخر، وهو أن لعاصم مناكير لكنها قليلة بالنسبة لما عند الحارث الأعور.

وقد يكون الحاكي اختصر جداً في حكاية قول الإمام، فأورث هذا اضطراباً في فهم مراد الحاكي نفسه، مثال ذلك ما رواه ابن أبي حاتم بإسناده عن علي بن المديني، قال: «سمعت يحيى بن سعيد ـ وقيل له في سعيد بن عبدالرحمن أخي أبي حرة: إن عبدالرحمن بن مهدي يقول: هو أثبت شيخ بالبصرة، قال يحيى: إيش أقول لك؟ ـ كأنه يضعفه ـ»، عقب عليه ابن ابي حاتم بقوله: «يدل قول يحيى على إنكار قول عبدالرحمن بن مهدي: إنه أثبت شيخ بالبصرة، لا أنه يضعفه»[2].

فمراد ابن أبي حاتم أن التضعيف راجع إلى كلام ابن مهدي، وليس إلى سعيد بن عبدالرحمن، وذهب جماعة أخرون إلى أن المقصود بالتضعيف هو سعيد، فقد ترجم له العقيلي، وابن عدي، ولم يذكرا في تضعيفه سوى هذا النص[3]، وقال الذهبي: «لينه القطان»[4].

وحينئذٍ فيتوقف في حكاية قول الناقد متى ظهر ما يوجب التوقف، كمعارضة لنص منقول عن الناقد، أو يكون التفسير لا يناسب حال الراوي، ونحو ذلك، ومن تطبيقات هذا أن عبد الله بن علي بن

---

(١) «سؤالات أبي داود» ص٢٨٧.

(٢) «الجرح والتعديل» ٤: ٤٠.

(٣) «الضعفاء الكبير» ٢: ١٠٤، و«الكامل» ٣: ١٢٢٦.

(٤) «الميزان» ٢: ١٤٨.

المديني نقل عن والده قوله في الحسن بن موسى الأشيب: «كان ببغداد ـ وكأنه ضعفه ـ»، كذا وقعت العبارة عند ابن حجر ، وتعقبه بقوله: «هذا ظن لا تقوم به حجة، وقد كان أبو حاتم الرازي يقول: سمعت علي بن المديني يقول: الحسن بن موسى الأشيب ثقة، هذا التصريح الموافق لأقوال الجماعة أولى أن يعمل به من ذلك الظن»[1].

الصورة الثانية: بتر النص، فيلاحظ من مقارنة النصوص أن بعضها قد أسقط جزء منه، وأكثر ما يكون ذلك من آخره، أو من أوله.

ثم قد يكون هذا بسبب اختلاف الرواية، وقد يكون بسبب الناقل للنص، إما سهو منه، أو فعله عن عمد، بغرض الاختصار، أو لأن حاجته تنتهي في الجزء الذي ذكره، أو لأن ما أسقطه من النص يفسد عليه الاستدلال بالجزء الذي ذكره، لكن هذا الأخير لا يفعله إلا من تكلف الدفاع عن راو، أو تكلف القدح فيه.

وليس الكلام هنا في حكم فعل ما تقدم، فإن مرجعه إلى القصد والنية، وإنما الغرض هنا أن على الباحث أن يحرص على الوقوف على أتم لفظ للنص الذي يريد أن يستفيد منه، فقد يجد في تمام النص ما يقيده، أو يفسره، أو ينزله على حالة معينة، ثم الباحث في خاصة نفسه يلتزم سوق نصوص النقاد بتمامها، وحين يضطر للخروج عن ذلك

---

(١) «هدي الساري» ص٣٩٧، و«الجرح والتعديل» ٣: ٣٨.
وعبارة ابن المديني في «تاريخ بغداد» ٧: ٤٢٨، وتهذيب الكمال» ٦: ٣٣٠، هكذا: «كان ببغداد، كأنه! وضعفه»، فهذا جزم بتضعيفه، لكنه يبقى مع ذلك حكاية للنص، وليس نقلاً له.

يدرس النص بعناية، حتى يغلب على ظنه أن ما أسقطه منه لا تأثير له، أو له تأثير يسير يغتفر في باب الضرورات، فالأمر كما قال السخاوي: «ينبغي حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها، ليبتين ما لعله خفي منها على كثير من الناس»[1].

ولتوضيح خطورة قطع النصوص واجتزائها سأذكر الآن نماذج مما وقفت عليه من نصوص وقع فيها ذلك، دون التعرض للغرض منه.

فمن ذلك أن البخاري روى عن عمرو بن علي الفلاس قوله: «كان يحيى لا يحدث عن أبي معشر المدني، ويضعفه جداً، ويضحك إذا ذكره»[2].

وروى النص محمد بن إبراهيم بن شعيب، ومحمد بن الحسن البابسيري، عن عمرو بن علي، وزادا فيه: «وكان عبدالرحمن يحدث عنه»، إلا أن الأول ليس في روايته: «جداً»[3].

ورواه عنه محمد بن عيسى، وزاد على الزيادة: «ثم تركه»[4].

وروى ابن أبي حاتم عن عباس الدوري قوله: «سمعت يحيى بن معين يقول: أبو الأسباط الحارثي شيخ كوفي يحدث بمناكير»[5].

والنص في «تاريخ الدوري» أتم منه، ولفظه: «حاتم بن إسماعيل يروي عن أبي أسباط الحارثي، شيخ كوفي، وهو ثقة، قلت له: هو

---

(١) «فتح المغيث» ٢:١٢٨.
(٢) «التاريخ الصغير» ٢:١٧٢، و«الكامل» ٧:٢٥١٦.
(٣) «الجرح والتعديل» ٨:٤٩٤، و«الكامل» ٧:٢٥١٦، و«تاريخ بغداد» ١٣:٤٢٩.
(٤) «الضعفاء الكبير» ٤:٣٠٨.
(٥) «الجرح والتعديل» ٢:٣٥٧.

ثقة؟ قال: يحدث بمناكير»[١]، وكذا أخرجه ابن عدي[٢]، وذكره المزي[٣].

وأخرج ابن أبي حاتم، عن صالح بن أحمد، عن علي بن المديني قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: «ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله عندي أحد»[٤]، وأخرجه في موضع آخر وزاد فيه: «وكان أعلم بالرجال، وكان سفيان صاحب أبواب»[٥].

وأخرجه في موضعين آخرين باللفظ الأول، وزاد فيه ـ وهذا هو موضع الشاهد هنا ـ: «وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان»[٦]، وكذا أخرجه الخطيب من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن ابن المديني بنحوه[٧].

وأخرج أيضاً عن علي بن الحسين بن الجنيد، عن محمد بن عبدالله بن نمير قوله في ذاود بن علبة: «كان شيخاً صالحاً صدوقاً كوفياً، قرابة لمطرف بن طريف»[٨]، وأخرجه في موضع آخر، وزاد فيه: «ليس من أصحاب الحديث»[٩].

وروى ابن أبي حاتم، عن عبدالله بن أحمد، عن أبيه قوله في رزام

---

(١) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢:٦٩١.
(٢) «الكامل» ٢:٤٤٤.
(٣) «تهذيب الكمال» ٤:١١٩.
(٤) «الجرح والتعديل» ١:١٦٠.
(٥) «الجرح والتعديل» ٤:٣٦٩.
(٦) «الجرح والتعديل» ١:٦٣، ٤:٢٢٤.
(٧) «تاريخ بغداد» ٩:١٦٦.
(٨) «الجرح والتعديل» ٣:٤٥٣.
(٩) «الجرح والتعديل» ١:٣٢١.

بن سعيد: «ثقة، حدثنا عنه وكيع، وأبو أحمد»[1].

والنص عند عبدالله بن أحمد بنحوه، لكن زاد فيه بعد قوله: «ثقة» ـ : «ما أقرب حديثه»[2].

وذكر ابن حبان بشر بن شعيب الحمصي في «الثقات»، وقال فيه: «كان متقناً»[3]، وذكر الذهبي، وابن حجر أن ابن حبان ذكره في الضعفاء، وذكر فيه قول البخاري: «تركناه»، وتعقباه بأن البخاري إنما قال: «تركناه حياً سنة اثنتي عشرة ومئتين»[4]، وترجمة بشر بن شعيب غير موجودة في النسخ المطبوعة من «المجروحين»، فلعلها في بعض النسخ.

ونقل الإسماعيلي، عن أحمد قوله في عباد بن العوام: «مضطرب الحديث»، وتعقبه ابن حجر بأن كلمة أحمد فيه مقيدة بسعيد بن أبي عروبة[5]، ولفظه: «مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة»[6]، وفي لفظ آخر: «روايات عباد بن العوام، عن سعيد بن أبي عروبة مضطربة»[7].

وذكر المزي، عن الجوزجاني قوله في أبي بكر بن أبي مريم:

---

(١) «الجرح والتعديل» ٣: ٥٢٣.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ١١٣

(٣) «ثقات ابن حبان» ٨: ١٤١.

(٤) «الميزان» ١: ٣١٨، و«هدي الساري» ص٣٩٣، و«التاريخ الكبير» ٢: ٧٦، وفيه: «ومات بعدنا».

(٥) «تهذيب التهذيب» ٥: ١٠٠.

(٦) «الجرح والتعديل» ٦: ٨٣.

(٧) «شرح علل الترمذي» ٢: ٧٤٦.

«ليس بالقوي»[1]، وذكر عنه الذهبي قوله فيه: «هو متماسك»[2].

والنص بتمامه بلفظ: «ليس بالقوي في الحديث، وهو متماسك»[3].

وذكر المزي، عن النسائي قوله في حفص بن حسان: «مشهور»[4]، وتعقبه مغلطاي، ثم ابن حجر بأن لفظ النسائي: «مشهور الحديث»، زاد ابن حجر: «وهي عبارة لا تشعر بشهرة حال هذا الرجل، لا سيما ولم يرو عنه إلا جعفر بن سليمان، ففيه جهالة»[5].

ونقل المزي عن الأثرم، عن أحمد قوله في أبي يحيى القتات: «روى عنه إسرائيل أحاديث كثيرة، مناكير جداً»، ونقل أيضاً عن ابن المديني قوله: «قيل ليحيى القطان: روى إسرائيل، عن أبي يحيى القتات ثلاثمئة، قال: لم يؤت منه، أتي منهما جميعاً»[6].

وتعقبه ابن حجر فقال: «في حكاية المؤلف لكلام يحيى القطان، ولكلام أحمد بن حنبل ـ جميعاً ـ حذف، وها أنا أسوق كلامهما برمته ليتجه ذلك، قال الأثرم، عن أحمد: روى إسرائيل، عن أبي يحيى القتات أحاديث مناكير جداً كثيرة، وأما حديث سفيان عنه فمقارب، فقلت لأحمد: فهذا من قبل إسرائيل؟ قال: أي شيء أقدر أقول لإسرائيل، مسكين! من أين يجيء بهذه هو وحديثه عن غيره ـ أي أنه

---

(١) «تهذيب الكمال» ٣٣: ١٠٩.
(٢) «الميزان» ٤: ٤٩٨، و«سير أعلام النبلاء» ٧: ٦٥.
(٣) «أحوال الرجال» ص٢٩٤.
(٤) «تهذيب الكمال» ٧: ٧.
(٥) «تهذيب التهذيب» ٢: ٣٩٩، وحاشية «تهذيب الكمال» ٧: ٧.
(٦) «تهذيب الكمال» ٣٤: ٤٠٣.

قد روى عن غير أبي يحيى فلم يجيء بمناكير ـ، وقال علي بن المديني: قيل ليحيى بن سعيد: إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاثمئة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمئة، فقال: لم يؤت منه، أتي منهما جميعاً ـ يعني من أبي يحيى، ومن إبراهيم ـ، فقد لاح لك أن القطان ليس في كلامه هذا ما يوهن إسرائيل، بخلاف ما ساقه المزي»[1].

وما أشار إليه ابن حجر هو ما فهمه أحد الباحثين، إذ فهم من

---

(١) «تهذيب التهذيب» ١٢:٢٧٨، وخبر يحيى القطان أخرجه ابن عدي في «الكامل» ١:٤١٢، عن عبد الله بن محمد البغدي، عن صالح بن أحمد، عن ابن المديني، وأوله عندهما: «قال يحيى بن سعيد: إسرائيل فوق أبي بكر بن عياش، وقيل ليحيى: إن إسرائيل روى...»، وعند الذهبي: «فقيل ليحيى...»، وساقه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٧:٣٥٩، و«تذكرة الحفاظ» ١:١٤.
وقد ذكره ابن حجر في «هدي الساري» ص٤٠٩ ـ دون الزيادة ـ من «تاريخ ابن أبي خيثمة»، عن يحيى بن معين، فيحتمل أن يكون قد توارد عليه الإمامان: يحيى القطان، ويحيى بن معين، والاحتمال الأظهر أن النص لابن معين، فقد أخرج ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٢:٣٣٠، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» ١:١٣١، عن محمد بن عيسى، كلاهما ـ ابن أبي حاتم، ومحمد بن عيسى ـ عن صالح بن أحمد، عن ابن المديني قال: «سمعت يحيى بن سعيد يقول: إسرائيل فوق أبي بكر بن عياش»، لم يزد على ذلك، وكذا أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٧:٢٢، من طريق حنبل بن إسحاق، عن ابن المديني، فالظاهر أن قوله في رواية البغوي، عن صالح بن أحمد: «وقيل ليحيى...»، إضافة من البغوي، أو من ابن عدي، والمقصود به يحيى بن معين، ويؤيد ذلك أن يحيى القطان كان يحمل على إسرائيل بن يونس، وذكر أحمد كما في «سؤالات أبي داود» ص٣١١، أنه يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات، قال: «روى عنه مناكير»، وعليه فيكون هذا من باب نسبة القول إلى غير صاحبه، وسببه تداخل النصوص، وقد تقدم بحث هذا في المبحث الأول من هذا الفصل، وبكل حال فكونه عن القطان، أو عن ابن معين لا يؤثر شيئاً على التمثيل به هنا، والله أعلم.

النص الثاني أنه توهين لإسرائيل، فعلق عليه بقوله: «يعني أن النكارة جاءت من جهة الرجلين معاً، فأبو يحيى لضعفه خلط فيها، ثم زادها إسرائيل تخليطاً، لأنه لم يتقن حفظها»، كذا قال.

ويمكن أن يعتذر عن المزي بأن ذكره للنص في ترجمة أبي يحيى القتات يفهم منه المراد، وأن الحمل في المناكير على أبي يحيى، ويتأكد ذلك بأنه لم يذكرهما في ترجمة إسرائيل[1]، ومع ذلك فاختصار المزي لنص أحمد أذهب معرفة طريقة أحمد في الدفاع عن إسرائيل، وكيفية جعله العهدة على أبي يحيى في النكارة، كما أن العبارة التي نسبها للقطان: «أتي منهما جميعاً» لا تفهم من النص المختصر.

ونقل الذهبي عن أحمد قوله في عمر بن سعيد الدمشقي: «أخرج إلينا كتاب سعيد بن بشير، فإذا أحاديث سعيد بن أبي عروبة»[2].

وتعقبه ابن حجر بأنه اختصر كلام أحمد فتغير معناه، قال: «وقد تحرفت عبارة أحمد بن حنبل على المؤلف من الاختصار، وذلك أنه قال: كتبت عنه، وتركت حديثه، وقال: إني ذهبت إليه أنا وأبو خيثمة، فأخرج إلينا كتاب سعيد بن بشير، فقال: هذه أحاديث سعيد بن أبي عروبة، فتأمله، فبين العبارتين فرق، والذي أوردناه هكذا ساقه العقيلي، وابن عدي، وابن حبان»[3].

وقد نقد ابن حجر الذهبي في مواضع بسبب الاختصار المخل.

---

(١) «تهذيب الكمال» ٢: ٥١٥ـ٥٢٤.

(٢) «الميزان» ٣: ١٩٩.

(٣) «لسان الميزان» ٤: ٣٠٨، و«العلل ومعرفة الرجال» ٣: ٢١٠، و«التاريخ الكبير» ٦: ١٦٠، و«الجرح والتعديل» ٦: ١١١، و«الضعفاء الكبير» ٣: ١٦٧، و«المجروحين» ٢: ٨٩، و«الكامل» ٥: ١٧١٢.

وتكلم أحد المشايخ الفضلاء على ما رواه عائذ بن حبيب، عن عامر بن السمط، عن أبي الغريف، عن علي، في صفة الوضوء، ونهي الجنب عن قراءة القرآن، وذكر فيه عللاً، إحداها قوله: «عائذ بن حبيب - وإن كان ثقة - فقد قال فيه ابن عدي: روى أحاديث أنكرت عليه، قلت: ولعل هذا منها، فقد رواه من هو أوثق منه وأحفظ موقوفاً على علي».

والظاهر أنه أخذ كلمة ابن عدي من «الميزان» للذهبي، لكن هي في «الميزان» أتم مما ذكره الباحث، ولفظه: «قال ابن عدي: روى أحاديث أنكرت عليه، وسائر أحاديثه مستقيمة»، ولم يسق له شيئاً[1]، يعني لم يذكر ابن عدي شيئاً مما أنكر عليه.

وبالرجوع إلى كتاب ابن عدي تبين أن العبارة عند الذهبي فيها نقص أيضاً، وأنها بتمامها لا يستقيم الاستدلال بها على مراد الباحث، ولفظه: «عائذ بن حبيب روى عنه أهل الكوفة، وعائذ روى هو عن هشام بن عروة أحاديث أنكرت عليه، وسائر أحاديثه مستقيمة»[2].

وذكر الذهبي أن أبا داود قال في عافية بن يزيد الكوفي القاضي: «يكتب حديثه»[3].

والنص بتمامه يدل على ضد مراد الذهبي، قال الآجري: «سألته عن عافية القاضي، فقال: عافية يكتب حديثه! وجعل يضحك

---

(١) «الميزان» ٢: ٣٦٣.

(٢) «الكامل» ٥: ١٩٩٣.

(٣) «سير أعلام النبلاء» ٧: ٣٩٨.

ويتعجب»[1].

ونقل الذهبي عن أحمد قوله في سلمة بن وهرام: «روى مناكير، أخشى أن يكون ضعيفاً»[2].

ونص عبارة أحمد بتمامها: «روى عنه زمعة أحاديث مناكير، أخشى أن يكون حديثه حديثاً ضعيفاً»[3]، وبين العبارتين فرق، لا سيما إذا عرفنا أن زمعة بن صالح ضعيف، وأن سلمة فيه توثيق كثير، ونص بعضهم على استثناء رواية زمعة بن صالح عنه.

وذكر العلائي في معرض كلامه على حديث يرويه دراج أبو السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، قول أبي داود في دراج: «حديثه مستقيم»[4]، وغرض العلائي من ذلك تقوية الحديث.

وعبارة أبي داود بتمامها تفيد عكس ما أراده العلائي، قال أبو داود: «أحاديثه مستقيمة، إلا ما كان عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد»[5].

وما قاله أبو داود أصله للإمام أحمد، وقد ذكر ابن عدي بعض الأحاديث التي أنكرت على دراج من روايته عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، ومنها الحديث الذي تكلم عليه العلائي[6].

---

(١) «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ٣٠٨، و«تاريخ بغداد» ١٢: ٣١٠.
(٢) «الميزان» ٢: ١٩٣.
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٥٢٧.
(٤) «النقد الصحيح» ص٤٧.
(٥) «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ١٦٦.
(٦) «سؤالات أبي داود» ص٢٤٧، و«العلل ومعرفة الرجال» ٣: ١١٦، و«علل المروذي» ص١٠٩، و«الكامل» ٣: ٩٧٩.

وذكر ابن حجر أن الآجري روى عن أبي داود قوله في عباس بن الوليد الدمشقي: «كتبت عنه، وكان عالماً بالرجال والأخبار».

كذا وقع في النسخة، والنص عند المزي ـ أصل كتاب ابن حجر ـ فيه زيادة: «ولا أحدث عنه»، وهو كذلك في «سؤالات الآجري».

وروى أحمد من طريق عبدالرحمن إسحاق المدني، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن عبدالرحمن بن عوف في قصة حلف المطيبين[1]، فصحح الحديث أحمد شاكر، وذكر أقوال من وثق عبدالرحمن بن إسحاق من «تهذيب التهذيب»، ومما ذكره قول أحمد: «أما ما كتبنا من حديثه فصحيح»[2].

وهو كذلك في «تهذيب التهذيب»[3]، ذكره ابن حجر عن المروذي، عن أحمد، والنص في «علل المروذي» ليس فيه كلمة «فصحيح»، ثم له تتمة تنقض على أحمد شاكر استدلاله بكلمة أحمد، قال المروذي: «قلت لأبي عبدالله: فعبدالرحمن بن إسحاق كيف هو؟ قال: أما ما كتبنا من حديثه، فقد حدث عن الزهري بأحاديث ـ كأنه أراد: تفرد بها ـ، ثم ذكر حديث محمد بن جبير في الحلف ـ حلف المطيبين ـ، فأنكره أبو عبدالله، وقال: ما رواه غيره»[4].

الصورة الثالثة: تحريف النص، فنصوص الجرح والتعديل لا تختلف عن غيرها من النصوص المنقولة من جهة تعرضها للتصحيف

---

(١) «مسند أحمد» ١:١٩٠، ١٩٣.

(٢) «مسند أحمد» تحقيق شاكر ٣:١٢١.

(٣) «تهذيب التهذيب» ٦:١٣٧.

(٤) «علل المروذي» ص٦٤.

والتحريف ، مما يؤدي في أحيان كثيرة إلى بعد النص عن مراد قائله.

ويقع التحريف في النسخ المخطوطة، كما يقع بكثرة في المطبوع، ومن أهم أسبابه أن يكون الناقد قد استخدم لفظاً غير متداول، أو استخدم أسلوباً قليل الاستعمال.

من ذلك قول أبي عثمان البرذعي: «شهدت أبا حاتم يقول لأبي زرعة: كان يحيى بن معين يقول: يوسف السمتي زنديق، وعائذ بن حبيب زنديق، فقال له أبو زرعة: أما عائذ بن حبيب فصدوق في الحديث، وأما يوسف السمتي فذاهب الحديث، كان يحيى يقول: كذاب، قال أبو عثمان: فرأيت هذه الحكاية التي حكاها أبو حاتم عندي، عن بعض شيوخنا، عن يحيى: كان عائذ بن حبيب (زيدي)، وهو بهذا أشبه، والله أعلم»[1].

وهو كما قال البرذعي، تحرف النص على أبي حاتم، فقد نقل الدوري عن ابن معين توثيقه، وقوله فيه: «قد سمعت من عائذ بن حبيب، وكان يقال: إنه زيدي. . .»[2]، ونقل إسحاق بن منصور، عن ابن معين قوله فيه: «صويلح»[3].

وكذا سمع منه أحمد، وأثنى عليه خيراً[4].

وقال ابن الجنيد: «سألت يحيى قلت: يزيد بن هارون كتب عن الجريري؟ قال: نعم، قال يحيى: وكان كهمس بن الحسن يقول: إن

---

(١) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٨٤، و«تهذيب الكمال» ١٤: ٩٠.
(٢) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٢٩٠.
(٣) «الجرح والتعديل» ٧: ١٧.
(٤) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٦١، ٣: ٤٥٦.

الجريري اختلط بعد ذلك بكثير»[1].

كذا وقع في النسخة، والمعروف أن كهمس بن الحسن يحدد اختلاط الجريري قبل سماع يزيد بن هارون منه بمدة طويلة، فلعل الصواب: «قبل ذلك بكثير»[2].

وذكر الترمذي أنه سمع البخاري يذكر عن محمد بن عقبة قال: «قال وكيع: زياد بن عبدالله ـ مع شرفه ـ يكذب في الحديث»[3]، ساقه الترمذي في معرض نقده لزياد بن عبدالله البكائي.

كذا ذكره الترمذي، وقد تحرف عليه النص، أو سقط منه كلمة، وصوابه: «هو أشرف من أن يكذب»[4].

وقال الجوزجاني في أبي قتادة الحراني: «غير مقنع، لأنه برك فلم ينبعث»[5]، كذا وقع في النسخة: «برك»، وقد قال الجوزجاني في يحيى بن عبدالحميد: «ساقط متلون، ترك حديثه فلا ينبعث»[6]، وعلق عليه المحقق بقوله: «وقوله: «ترك حديثه» وقع في الأصل بالتاء المفتوحة (كذا)، ولعل الصواب: «برك» بالباء، ليتناسب مع قوله: فلا ينبعث»، والله أعلم».

---

(١) «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» ص٢٥٩.
(٢) تقدم الكلام في اختلاط الجريري في المبحث الثاني من الفصل الأول، وانظر: «تاريخ ابن الهيثم عن ابن معين» ص١٠٣.
(٣) «سنن الترمذي» ٣: ٤٠٤.
(٤) «التاريخ الكبير» ٣: ٣٦٠، و«الضعفاء الكبير» ٢: ٨٠، و«الكامل» ٣: ١٠٤٩، و«تهذيب التهذيب» ٣: ٣٧٧.
(٥) «أحوال الرجال» ص٣٠٨.
(٦) «أحوال الرجال» ص١٣٦، وانظر: «تاريخ بغداد» ١٤: ١٧٦، و«تهذيب الكمال» ٣١: ٤٢٨، و«سير أعلام النبلاء» ١٠: ٥٣٢.

وما ذكره المحقق محتمل، لكن الأرجح منه أن يكون في المكانين من الترك، لا من البروك، لأنه جعله في يحيى بن عبدالحميد للحديث لا للرجل، وهكذا نقل الأئمة عن الجوزجاني في أبي قتادة أنه متروك الحديث[1].

وروى ابن أبي حاتم، عن عبدالله بن أحمد، قال: سمعت أبي يقول: «إسحاق بن نجيح الملطي من أكذب الناس، يحدث عن النبي ﷺ برأي أبي حنيفة»[2].

كذا في النسخة، والنص على الصواب هكذا: «إسحاق بن نجيح الملطي هو من أكذب الناس، يحدث عن البتي، عن ابن سيرين، برأي أبي حنيفة»[3].

فتصحفت كلمة (البتي) إلى (النبي)، وأضيف إليها الصلاة والتسليم، وعليه فلا يكون لذكر ابن سيرين معنى، فحذف، والبتي هو عثمان بن مسلم البصري.

وكذا تحرفت العبارة في المطبوع من كتاب العقيلي، وابن عدي بما أفسد معناها[4].

وروى ابن أبي حاتم أيضاً عن عبدالله بن أحمد قوله: «سألت أبي عن عامر الأحول فقال: ليس حديثه بشيء»[5].

---

(١) «تهذيب الكمال» ١٦: ٢٦٢، و«تهذيب التهذيب» ٦: ٦٧، و«الميزان» ٢: ٥١٨.
(٢) «الجرح والتعديل» ٢: ٢٣٥.
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٠، و«تاريخ بغداد» ٦: ٣٢٣، و«تهذيب الكمال» ٢: ٤٨٥، لكن وقع في الثاني: «... يحدث عن البتي، وعن ابن سيرين...».
(٤) «الضعفاء الكبير» ١: ١٠٥، و«الكامل» ١: ٣٢٤.
(٥) «الجرح والتعديل» ٦: ٣٢٦، و«تهذيب الكمال» ١٤: ٦٦.

والنص عند عبدالله بن أحمد هكذا: «سألته عن عامر الأحول فقال: في حديثه شيء»[1].

وهذا هو اللائق بحال عامر الأحول في أقوال أحمد الأخرى، وأقوال غيره[2].

وروى أحمد، عن عبدالرزاق قال: «قلت لمعمر: مالك لم تكثر عن ابن شروس؟ قال: كان يثبج الحديث»[3]، وكذا نقل البخاري معلقاً عن عبدالرزاق قال: قال معمر: «كان يثبج الحديث»[4].

وذكر ابن عدي هذا بإسناده إلى البخاري فجاءت العبارة عنده بلفظ: «كان يضع الحديث»[5].

ومن أجل رواية ابن عدي هذه وضع برهان الدين الحلبي هذا الراوي ـ إسماعيل بن شروس ـ في كتابه «الكشف الحثيث»[6].

وكذا توارد عدد من الباحثين على تفسير التثبيج بالوضع، اعتماداً على رواية ابن عدي، وليس الأمر كذلك، فقد قامت دلائل عديدة على

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٤٥.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ١٨٣، و«سؤالات الآجري لأبي داود» ١: ٤١١، و«الجرح والتعديل» ٦: ٣٢٦، و«تهذيب التهذيب» ٥: ٧٧.

(٣) «المعرفة والتاريخ» ٣: ٣٠، و«الكامل» ١: ٣١٤، و«الميزان» ١: ٢٣٤، وجاءت العبارة فيه: «مالك لم تكتب عن ابن شروس؟ ...»، والصواب ما في المصدرين الأولين، فقد روى عنه معمر، انظر: «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ١٧٥، و«الجرح والتعديل» ٢: ١٧٧.

(٤) «التاريخ الكبير» ١: ٣٥٩، و«الضعفاء الكبير» ١: ٨٤، و«الميزان» ١: ٢٣٤، وهو في المصدر الثاني بلفظ: «يثبج في الحديث».

(٥) «الكامل» ١: ٣١٤، و«الميزان» ١: ٢٣٤.

(٦) «الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث» ص١٠٠.

أن رواية ابن عدي هذه وقع فيها تحريف، ثم إن التثبيج في اللغة ليس بمعنى الوضع والكذب، بل معناه ـ كما تقدم ـ أنه لا يأتي بالحديث على وجهه[1]، فكأن مراد معمر أنه لا يضبط الإسناد والمتن، ومعمر قد روى عن ابن شروس، لكن لم يكثر عنه للسبب الذي أشار إليه، وقد ذكره ابن حبان، وابن شاهين في «الثقات»، ووصفه الأخير بأنه ثقة[2].

ونقل عبدالغني المقدسي في كتابه «الكمال» عن أبي حاتم قوله في بشير بن نهيك: «تركه يحيى القطان»، فتعقبه المزي فقال: «وهم فاحش نشأ عن تصحيف، إنما قال أبو حاتم: روى عنه النضر بن أنس، وأبو مجلز، وبركة، ويحيى بن سعيد»[3].

ونقل المزي عن أبي زرعة الرازي قوله في عمر بن عطاء بن وراز: «ثقة لين»[4].

والنص عند ابن أبي حاتم هكذا: «مكي لين»[5]، وهذا هو اللائق بحاله، عند أبي زرعة وغيره، فقد قال فيه أبو زرعة في رواية أخرى: «ضعيف الحديث»[6].

وما ذكره المزي الظاهر أنه في بعض نسخ «الجرح والتعديل»، فقد ذكر محققه أن النص في نسخة هكذا: «مكي، ثقة، لين»، فكأنها ملفقة من نسختين.

---

(١) انظر: ما تقدم في المبحث الأول من الفصل الثاني.
(٢) «ثقات ابن حبان» ٦: ٣١، و«تاريخ أسماء الثقات» ص٥١.
(٣) «تهذيب الكمال» ٤: ١٨٢، و«الجرح والتعديل» ٢: ٣٧٩.
(٤) «تهذيب الكمال» ٢١: ٤٦٤.
(٥) «الجرح والتعديل» ٦: ١٢٦.
(٦) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٤١٧، و«تهذيب التهذيب» ٧: ٤٨٤.

وذكر الذهبي عن أبي داود قوله في علي بن هاشم بن البريد: «ثبت يتشيع»[١].

والنص هكذا وقع فيه اختصار وتحريف، وصوابه بتمامه: «أهل بيت تشيع، وليس ثم كذب»[٢]، ووراء ذلك أن النص ليس لأبي داود، وقد نسبه أبو داود في مكان آخر إلى صاحبه، قال الآجري: «سألت أبا داود عن علي بن هاشم بن البريد، فقال: سئل عنه عيسى بن يونس، فقال: أهل بيت تشيع، وليس ثم كذب، قلت لأبي داود: من ذكره؟ فقال: حدثنا الحسن بن علي الحلواني، عن الحداني»[٣].

ونقل ابن حجر عن المروذي قوله: «سألت أحمد، عن المبارك، وأبي هلال، فقال: متقاربان، ليس هما بذاك، فقد كتب علي أني لا أخرج عن مبارك شيئاً»[٤].

كذا في النسخة، وآخر النص وقع فيه تحريف وسقط وصوابه «... وقد كنت لا أخرج عن مبارك شيئاً، ثم بعد»[٥].

وذكر أحد الباحثين أن الأزدي قال في أحمد بن شبيب الحبطي: «متروك الحديث، غير مرضي».

والصواب أنه قال فيه: «منكر الحديث، غير

---

(١) «الميزان» ٣: ١٦٠.
(٢) «سؤالات الآجري لأبي داود» ١: ١٥٨.
(٣) «سؤالات الاجري لأبي داود» ١: ٢٣٦، و«تاريخ بغداد» ١٢: ١١٧، والحداني هو محمد بن داود، انظر: «الجرح والتعديل» ٧: ٢٥٠، و«تهذيب الكمال» ٢٣: ٦٦.
(٤) «تهذيب التهذيب» ١٠: ٣١.
(٥) «علل المروذي» ص٧٢.

مرضي»[1].

وذكر أحد الباحثين أن يعقوب بن سفيان قال في شهر بن حوشب: «شهر وانٍ» نقل هذا عن «تهذيب التهذيب»، والنص فيه ليس هكذا، فالباحث لم يحكم قراءته، ولفظه: «شهر وإن قال فيه ابن عون: نزكوه - فهو ثقة»[2]، وبين المعنيين فرق كبير، والباحث قد ذكر النص في مكان آخر فقرأه على الصواب.

ويلتحق بتحريف النصوص ما يتعرض له النص من نقص أو زيادة بسبب سهو الناسخ، أو رداءة النسخة المخطوطة أو المطبوعة.

مثل ذلك قول عثمان الدارمي وهو يسأل يحيى بن معين عن أصحاب الثوري: «قلت: فالأشجعي؟ فقال: صالح»[3].

وقد ذكرته المصادر عن الدارمي هكذا: «صالح ثقة»[4].

ونقل ابن أبي حاتم عن والده قوله في أحمد بن شبيب: «ثقة»[5]، وذكر ابن حجر أنه قال فيه: «صدوق»[6]، كذا في النسخة، والنص عند المزي بهما جميعاً: «ثقة، صدوق»[7].

وروى ابن أبي حاتم، عن عباس الدوري، عن ابن معين قوله في عمر بن حبيب البصري: «ضعيف، كان يكذب»[8].

---

(1) «ميزان الاعتدال» ١:١٠٣ت، و«تهذيب التهذيب» ١:٣٦، و«هدي الساري» ص٣٨٦.

(2) «تهذيب التهذيب ٤:٤٧١، وهو في «المعرفة والتاريخ» ٢:٤٢٦.

(3) «تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص٦١.

(4) «الجرح والتعديل» ٥:٣٢٤، و«تاريخ بغداد» ١١:٣١٢، و«تهذيب الكمال» ١٩:١١٠، و«شرح علل الترمذي» ٢:٧٢٣.

(5) «الجرح والتعديل» ٢:٥٥.

(6) «تهذيب التهذيب» ١:٣٦.

(7) «تهذيب الكمال» ١:٣٢٧.

(8) «الجرح والتعديل» ٦:١٠٥.

والنص في تاريخ الدوري ليس فيه: «كان يكذب»[1]، وهو كذلك في مصادر عديدة من طرق متضافرة عن الدوري[2]، وهو اللائق بحال عمر[3].

وذكر ابن حجر في ترجمة أبي بلج يحيى بن أبي سليم الواسطي، عن الجوزجاني والأزدي قولهما فيه: «كان ثقة»[4].

كذا وقع في النسخة، وهي كثيرة السقط والتحريف، والصواب: «كان غير ثقة»[5].

والحاصل أن الباحث مطالب بالتدقيق في النصوص، والحرص الشديد على التأكد من سلامتها من التحريف والسقط، فتعرض النصوص لذلك أمر شائع كثير.

وقد يتعرض النص لغير الأمور الثلاثة السابقة في هذا المطلب ـ وهي حكاية معنى النص، وبتره، وتحريفه ـ، فقد يتعرض النص لما هو أدق من ذلك، كجمع النص، أو تفريقه، فمن صوره أن يكون الناقد تكلم على راو في مكان، ثم تكلم عليه في مكان آخر، فيجمع المؤلف بينهما، مع احتمال أن يكون لهذا مناسبة ولهذا مناسبة، ومن صوره أيضاً أن يكون الناقد قد تكلم على راويين مقارناً بينهما، فيأتي بعض المؤلفين الناقلين لكلامه فيفرقون كلامه على هذا الراوي في ترجمته،

---

(١) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢:٤٢٦.
(٢) «الضعفاء الكبير» ٣:١٥٣، و«الكامل» ٥:١٦٩٥، و«تاريخ بغداد» ١١:١٩٩.
(٣) «تهذيب التهذيب» ٤:٤٣١.
(٤) «تهذيب التهذيب» ١٢:٤٧.
(٥) «أحوال الرجال» ص١٩٨، و«الكامل» ٧:٢٦٨٥، و«ميزان الاعتدال» ٤:٣٨٤، و«ديوان الضعفاء» ص٣٣٧.

وعلى الراوي الآخر في ترجمته، والعكس كذلك، قد يبدو النص على صورة مقارنة بين راويين، وبالمتابعة يتبين أنه تكلم في كل واحد منهما على حدة، وقد يكون قارن بينهما، لكن بعض ما نسب إليه في المقارنة قد ذكره مفرداً، وهذه مسائل دقيقة تجنبت شرحها خشية الإطالة، وقد لاحظت أن ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» يفعل بعض ما تقدم فيما ينقله عن كتب السؤالات والعلل، والله أعلم.

المبحث الثالث

قائـــل النـــص

من المهم جداً بالنسبة للناظر في أقوال النقاد أن يكون قد عرف قدراً كافياً مما يتعلق بهؤلاء النقاد، في سيرتهم، ومنزلتهم في الرواية والنقد، وطبقاتهم.

ولهذا الغرض درج بعض المؤلفين في الجرح والتعديل على الحديث عن هؤلاء النقاد في مقدمة كتبهم، فاختار ابن أبي حاتم (ت٣٢٨هـ) نماذج للنقاد، وترجم لهم تراجم موسعة، بحيث جاءت مقدمته في مجلد مستقل من المطبوع.

كما فعل هذا أيضاً ابن حبان (ت٣٥٤هـ) في مقدمة كتابه «المجروحين»[١]، حيث خصص فصلاً منها للحديث عن مشاهير النقاد.

وسرد ابن عدي في مقدمة كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال»[٢] عدداً كبيراً ممن استجاز لنفسه الكلام في الرجال، أو من نصب نفسه لذلك، ابتداء من صحابة رسول الله ﷺ إلى عصره، فبلغ بهم ٧٥ ناقداً، مع إشارته إلى أنه لم يستقص، وترجم لبعضهم تراجم متفاوتة، وذكر شيئاً من أخبارهم، وقال بعد ذلك: «ذكرت لكل واحد منهم البعض من فضائلهم، والمعنى الذي به يستحقون الكلام في الرجال، ولأجله يسألونهم، وتسليم الأئمة لهم ذلك».

---

(١) «المجروحين» ١: ٣٤ـ٦٠.
(٢) «الكامل» ١: ٦١ـ١٤٧.

ثم خص الحاكم (ت٤٠٥هـ) المشهورين من المزكين لرواة الأخبار بمؤلف مستقل، فبلغ بهم أربعين ناقداً، وجعلهم على عشر طبقات، في كل طبقة أربعة منهم، ابتدأهم أيضاً بطبقة الصحابة رضوان الله عليهم[١].

ثم جاء الذهبي (ت٧٤٨هـ) فجمع أسماء النقاد في رسالة سماها: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»[٢]، فبلغ بهم إلى عصره نحو سبعمئة وخمسة عشر ناقداً، رتبهم على طبقات، وهو يشير بعد كل طبقة - في الغالب - إلى أنه إنما يذكر من حضره اسمه، وقد ترك غيرهم، ومما قاله - بعد سرده للطبقة الخامسة، طبقة البخاري ومسلم: «وخلق كثير لا يحضرني ذكرهم، ربما كان يجتمع في الرحلة المئتان، والثلاثمئة بالبلد الواحد، فأقلهم معرفة كأحفظ من في عصرنا»[٣].

غير أن هؤلاء النقاد الذين ذكرهم الذهبي والذين لم يذكرهم ممن صدر منهم النقد ليسوا على درجة واحدة في كثرة النقد وقلته، فمنهم المكثر جداً، ومنهم من يعز النقل عنه، ثم ليسوا أيضاً في منزلة واحدة في النقد، بل منهم من تكلم في نقده، إما مطلقاً، أو في بعض

---

(١) «معرفة علوم الحديث» ص٥٢.

(٢) حقق هذه الرسالة شيخنا عبدالفتاح أبو غدة، ضمن «أربع رسائل في علوم الحديث»، طبعها عدة مرات.
وقد لخص هذه الرسالة السخاوي في كتابه «فتح المغيث» ٤: ٣٥٦-٣٦٠، وفي كتابه: «الإعلان بالتوبيخ» ص٧٠٦-٧٢٣، وعن هذين الكتابين أفردها شيخنا عبدالفتاح أبو غدة، وطبعها ضمن الرسائل الأربع المشار إليها.

(٣) «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ص١٩٧.

الأحيان، والمشهورون منهم أيضاً يوجد تفاوت بينهم في منهج النقد.

ولا سبيل ـ إطلاقاً ـ في هذه العجالة إلى تفصيل الكلام في النقاد، وبيان مراتبهم ومنازلهم في النقد، وشرح الشروط الواجب توافرها في الناقد، وكيف وقع الإخلال بها من بعض النقاد[1]، لكنني هنا أشير إشارة مجملة إلى بعض الضوابط التي تحكم النظر في الناقد نفسه.

وأول ما ينبغي معرفته هنا شروط الناقد للرواة لقبول قوله في غيره، وهي تتلخص في خمسة شروط:

١ـ الورع التام، وتقوى الله تعالى، فلا يتكلم في شخص لعداوة بينهما، أو لحسد، أو لخلاف مذهبي، أو لكونه تكلم فيه، ونحو ذلك، ولا يوثق شخصاً لقرابة، أو لصلة بينهما، ونحو ذلك.

٢ـ أن يكون ثقة في نفسه، فلا يقبل قول من يتهم بالكذب، أو يرتكب مفسقاً، أو من هو ضعيف في ضبطه وحفظه.

٣ـ الاعتدال والوسطية في المنهج، فلا يعرف عنه إسراف في الجرح، ولا تساهل مفرط في التعديل.

٤ـ الحفظ الواسع للروايات والطرق، ليتمكن بذلك من سبر حال الراوي، وتطبيق وسائل فحص الرواة عليه.

٥ـ الخبرة التامة في نقد الرواة، ومدارسة النقاد ومذاكرتهم،

---

(١) في النية تخصيص باب للكلام على (أئمة النقد وكتبهم) أفصل فيه ما أجملته هنا، وأضم إليه الحديث عن النقاد في مجال نقد المرويات نفسها، وكذلك الحديث عن كتب النقاد، والكتب التي جمعت كلامهم، وهو أحد أجزاء هذه السلسلة، أسأل الله تعالى أن ييسر ذلك بحوله وقوته.

ليعرف بذلك ما يصلح أن يكون قدحاً في الراوي، وما يصلح أن يكون مدحاً له.

وتطبيق هذه الشروط على الناقد يتولاه النقاد أنفسهم، ولا يقال: هذا دور، فنحن نريد التأكد من وجود هذه الشروط في الناقد، والناقد هو الذي يبين لنا ذلك، لأنا نقول: الدور منقطع بكون الحاكم على الناقد وبيان قيمة أقواله في النقد هم مجموعة النقاد.

ومثال ذلك أربعة من النقاد كانوا في عصر واحد، وهم: يحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وعفان بن مسلم البصري، فالأولان التف حولهما التلاميذ، وسألوهما أسئلة كثيرة جداً، وقيدوا كل حرف قالاه، وسجلوا مواقفهما العملية من الرواة، وتلاميذهما ممن لديهم ملكة نقدية، كأحمد، وابن معين، وابن المديني، وعمرو الفلاس، وأبي خيثمة زهير بن حرب، وغيرهم، فكانوا يراجعونهما فيما يرونه يحتاج إلى مراجعة، ويرفضون بعض آرائهما[١]، فاعتبارهما من كبار النقاد إذن نستطيع أن نقول إنه صدر عن مجموعة النقاد.

وأما الآخران فتلامذتهما هم أنفسهم تلامذة الأولين، وليست منزلتهما في النقد كمنزلة الأولين، مع أن الظاهر كثرة كلامهما على الرواة، لكن لم يدون منه إلا القليل، ولم يعتن بكلامهما كما فعل مع يحيى، وعبدالرحمن، والذي أنزلهما هذه المنزلة هم تلامذتهم النقاد أيضاً، وقد بين علي بن المديني سبب ذلك، قال الآجري: «قلت لأبي

---

(١) تقدم شيء من هذا في المبحث الرابع من الفصل الأول.

داود: بلغك عن عفان إنه ليكذب وهب بن جرير؟ فقال: حدثني عباس العنبري قال: سمعت علياً يقول: أبو نعيم، وعفان صدوقان، لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه»[١].

وسيأتي قريباً عن أحمد ما يؤيد هذا، وكذا جاء عن أبي خيثمة زهير بن حرب[٢].

ولا يقال إن المعروف بالشدة من هؤلاء الأربعة هو يحيى القطان، وذلك لأن الشدة التي عرف بها لا تخرج عن النقد المقبول، فالذين تشدد معهم يحيى القطان هم في الغالب محل للكلام، فتشدده بناء على منهج ارتضاه وسلكه في هؤلاء، وقد مضى ما يوضح ذلك، وسيأتي قريباً زيادة إيضاح.

وأما تشدد عفان، وأبي نعيم فيظهر من كلام ابن المديني، وأحمد أنه لم يسلم منه أحد، وإن لم يكن موضعاً للكلام فيه[٣].

وذكر ابن معين سبباً آخر في أبي نعيم بخصوصه، وهو تأثير معتقده ـ وهو ما عليه أهل الكوفة من التشيع ـ على أحكامه على الرواة[٤].

وهكذا يقال في النقاد قبل طبقة هؤلاء الأربعة وبعدها، إنما يبين منزلة الناقد في النقد: المعتنون به في وقتهم، المدركون له،

---

(١) «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢:١٦.
(٢) «تاريخ بغداد» ٨:٤٠٣.
(٣) انظر نماذج من نقد هذين الإمامين: «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» ص٣٢٢، و«أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٧٤٤ـ٧٤٥، و«تاريخ بغداد» ٨:٤٠٣.
(٤) «سؤالات ابن الجنيد» ص٤٦٩.

فاجتماع العشرات من النقاد على توجيه الأسئلة في الرواة إلى أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين مثلاً هو الشهادة لهما على جلالتهما في النقد، وعلو كعبهما فيه.

ثم إذا تحققنا من قبول الناقد واعتماده في الجرح والتعديل ـ صار قوله أيضاً معتمداً في بيان منزلة غيره في النقد، ويكتفى بقوله، ولا يشترط أن يبلغنا ذلك عن مجموعة من النقاد.

ولهم مصطلحات في بيان كون الشخص ناقداً أو غير ناقد، من ذلك قولهم: فلان من أصحاب الحديث، وربما قالوا: من كبار أصحاب الحديث، أو ليس من أصحاب الحديث[1]، وقولهم: فلان يفهم هذا الشأن، أو فلان عارف، أو يعرف.

ويمكن للباحث أيضاً أن يستفيد من كلام الأئمة المتأخرين، ممن اعتنى بكلام النقاد، وأدمن النظر فيه، كالذهبي، وابن عبدالهادي، وابن رجب، وابن حجر، فلهم كلمات في بعض النقاد يوضحون فيها مناهجهم، ومنزلتهم في النقد.

إذا تبين هذا فإن الذين تكلموا في الرواة بالنسبة لتوافر الشروط فيهم أو عدمه على ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: من عرفنا أنهم أخلوا ببعض الشروط، فمتى وصلنا عن أحد النقاد أنه أخل بشرط من هذه الشروط أو أكثر، بحيث لم يتوافر في الناقد، فينظر في هذا الشرط، ودرجة الإخلال به.

---

(١) وربما استعملوا هذا المصطلح في درجة الراوي توثيقاً أو تضعيفاً، وسيأتي الحديث عن هذا في المبحث الرابع.

فمن الشروط ما يسقط الإخلال به نقد الناقد بالكلية، وهو كونه ثقة في نفسه غير متهم بالكذب، فمتى اتهم الناقد في رواياته بالكذب والوضع سقط نقده، كما في حال أبي مريم عبدالغفار بن القاسم الكوفي، كان عارفاً بالرجال، وهو أحد الذين تتلمذ عليهم شعبة في النقد، لكن آل أمره إلى أن اتهم بالكذب والوضع، ورموه بالتشيع المفرط[1]، فأهملت أقواله، وربما ذكروها على سبيل الرد، كما في قول أبي داود: «قلت لأحمد: عمير بن سعيد؟ قال: لا أعلم به بأساً، قلت له: فإن أبا مريم قال: تسألني عن عمير الكذاب؟ ـ قال: وكان عالماً؛ بالمشايخ ـ، فقال أحمد: حتى يكون أبو مريم ثقة ـ ثم تكلم بكلامه ـ»[2].

وتشبه حاله حال عبدالله بن سلمة البصري الأفطس، كان يتكلم بلامبالاة، ويكذب الثقات الحفاظ، واتهم بالكذب، فترك حديثه ونقده، قال أحمد: «ترك الناس حديثه، كان يجلس إلى أزهر، فيحدث أزهر، فيكتب على الأرض: كذب، كذب، وكان خبيث اللسان»[3].

وقال البرذعي: «وسمعته (يعني أبا زرعة) وذكر عبدالله بن سلمة الأفطس، فقال: كان عندي صدوق(كذا)، ولكنه كان يتكلم في عبدالواحد بن زياد، ويحيى القطان، وذكر له يونس بن أبي إسحاق، فقال: لا ينتهي يونس حتى يقول: سمعت البراء، قال لي أبو زرعة:

---

(١) «علل المروذي» ص٩١، و«معرفة الرجال» ٢ : ٢١٠، و«الجرح والتعديل» ٦ : ٥٣، و«الميزان» ٢ : ٦٤٠، و«اللسان» ٤ : ٤٢.

(٢) «سؤالات أبي داود» ص٢٩٢.

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٢ : ٤٩٤، ٣ : ١٢٧، ١٢٨.

فانظر كيف يرد أمره (كذا في النسخة)، قال أبو زرعة: كل من لم يتكلم في هذا الشأن على الديانة فإنما يعطب نفسه، كل من كان بينه وبين إنسان حقد أو بلاء يجوز أن يذكره!!، كان الثوري ومالك يتكلمون في الشيوخ على الدين فنفذ قولهم، ومن يتكلم فيهم على غير الديانة يرجع الأمر عليه»[1].

وكذلك إذا تكلم في النقد دون خبرة وعلم، فلا يقبل قوله، كما قال ابن أبي حاتم موضحاً منهجه في كتابه «الجرح والتعديل»: «وقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هذا إلى العارفين به العالمين له، متأخراً بعد متقدم، إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعة رحمهما الله، ولم نحك عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلة معرفتهم به»[2].

ومن الشروط ما يضعف الإخلال به قول الناقد، وإن لم يسقطه بالكلية، مثل كون الناقد متكلماً فيه، لكنه من قبل حفظه، فلم يتهم بالكذب، فهذا يقبل قوله إذا وافق غيره من النقاد المعتبرين، أو خلا الراوي من توثيق وتضعيف سوى قول هذا الناقد، ومن أقوى الأمثلة على هذا الصنف أبو الفتح الأزدي، له مصنف كبير في الضعفاء، لكنه قد تُكلم فيه، فيورد الأئمة ـ كالذهبي، وابن حجر ـ كلامه في الرواة، وربما اعترضوا عليه لهذا السبب، نقل الذهبي قوله في أبان بن إسحاق المدني: «متروك»، ثم قال الذهبي: «لا يترك، فقد وثقه أحمد،

---

(١) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٢٩، وانظر: «المعرفة والتاريخ» ٣: ٤٧ـ٤٨، ٤٩، و«اللسان» ٣: ٢٩٢.

(٢) «الجرح والتعديل» ٢: ٣٨.

والعجلي، وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيه، وهو المتكلم فيه»[1].

وقال الذهبي أيضاً في ترجمة السري بن يحيى البصري: «قال أحمد: ثقة، ثقة، وقال أبو الفتح الأزدي: حديثه منكر، فآذى أبو الفتح نفسه، وقد وقف أبو عمر ابن عبدالبر على قوله هذا فغضب أبو عمر، وكتب بإزائه: السري بن يحيى أوثق من مؤلف الكتاب ـ يعني الأزدي ـ مئة مرَّة»[2].

ونقل الذهبي في الحارث بن سريج النقال الفقيه أقوال الأئمة المتقدمين في تضعيفه واتهامه، ثم قال: «وقال أبو الفتح الأزدي: تكلموا فيه حسداً، كذا قال الأزدي بجهل»[3].

ونقل ابن حجر توثيق بعض الأئمة لأحمد بن شبيب الحبطي شيخ البخاري، ثم قال: «قال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث، غير مرضي، ولا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات؟»[4].

---

(١) «ميزان الاعتدال» ١:٥.

(٢) «ميزان الاعتدال» ٢:١١٨.

(٣) «ميزان الاعتدال» ١:٤٣٣، وانظر أيضاً: ١:٦١، ٢٠٨، ٢٩٤، ٤٢٠، ٥٦٩، ٣:١٨٥، ٢٢٢، و«سير أعلام النبلاء» ١٢:٣٤٨، ١٣:٣٨٩، ١٦:٣٤٨.

(٤) «هدي الساري» ص٣٨٦، وانظر: «تهذيب التهذيب» ١:٣٦، وقد نقده ابن حجر في مواضع أخرى، انظر: «هدي الساري» ص٣٩٢، ٤٠٠، ٤٠٢.
وللدكتور عبدالله مرحول السوالمة دراسة لأبي الفتح الأزدي ومنهجه، بعنوان: (الحافظ أبو الفتح الأزدي بين الجرح والتعديل) نشر في مجلة جامعة الملك سعود عام ١٤١٢هـ، ص٤٢٩ـ٤٧٦، ولم يبتعد فيها كثيراً عن موقف الأئمة من جرحه =

ومثل هذا يقال في المتشددين، يقبل قولهم في التضعيف إذا وافق غيرهم من النقاد المعتبرين، كما يقبل قولهم في التوثيق، ويعد منقبة للراوي، مثل قول أحمد بن حنبل لابنه صالح حين قدم من البصرة: «لم لم تكتب عن عمرو بن مرزوق؟ فقال: نُهيت، فقال: عفان كان يرضى عمرو بن مرزوق، ومن كان يرضي عفان؟»[1].

وعلق الذهبي على قول ابن المديني المتقدم في عفان، وأبي نعيم بقوله: «يعني أنه لا يختار قولهما في الجرح لتشديدهما، فأما إذا وثقا أحداً فناهيك به»[2].

الصنف الثاني: من لم يبلغنا عن النقاد بيان منزلته في النقد، وهؤلاء خلق كثير، غير أن أكثرهم من المقلين جداً من النقد، فهؤلاء يستأنس بكلامهم إذا وافق قول غيرهم من النقاد المعتمدين، أو لم يكن في الراوي غير ما ورد عنهم، وأما إذا عارض قولهم قول ناقد معتمد فلا التفات إلى نقدهم.

مثال ذلك قول خالد بن خداش: «قال لي الدراوردي، ومعن، وعامة أهل المدينة: لا ترد عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، إنه لا يدري ما يقول، ولكن عليك بعبد الله بن زيد»[3].

فإن قول الدراوردي، ومعن بن القاسم في عبدالرحمن بن زيد، وأخيه عبدالله لائق بحالهما، فإن عبدالله مع تضعيف بعض الأئمة له

= وتعديله.

(١) «الجرح والتعديل» ٦: ٢٦٤.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٠: ٢٥٠.

(٣) «علل المروذي» ص٢٣٣.

أحسن حالاً من أخيه عبدالرحمن[1].

الصنف الثالث: النقاد الذين توافرت فيهم شروط النقد، فاعتمد كلامهم في الرواة، وهم خلق كثير أيضاً، ويمكن تقسيمهم من حيث واقع الحال ثلاثة أقسام:

القسم الأول: غير المشهورين منهم، وهم الذين تكلموا في الرواة على الندرة، مع إمامتهم ومعرفتهم بالنقد، بل منهم من تتلمذ عليه في النقد من هو من النقاد المشهورين، مثل أبي كامل مظفر بن مدرك، وأبي سلمة منصور بن سلمة الخزاعي، والهيثم بن جميل، تتلمذ عليهم أحمد، وابن معين، وغيرهما في النقد[2]، ومثل أبي سعيد مولى بني هاشم، تتلمذ عليه علي بن المديني[3].

ومن هذا القسم أيضاً: عبدالله بن عثمان البصري صاحب شعبة[4]، ويحيى بن آدم الكوفي[5]، ووهيب بن خالد البصري[6]، وأبو إسحاق الأقرع[7]، والحسن بن علي الحلواني[8]، وخلف بن سالم

---

(1) «تهذيب التهذيب» ٥: ٢٢٢، ٦: ١٧٧.

(2) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٤٩٣، ٢: ٥٥٣، ٥٩٦، ٣: ٧٢، و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٥٧١، و«تاريخ بغداد» ٦: ٢٩، ١٣: ٧٠، ١٢٥، ١٤: ٥٦.

(3) «المعرفة والتاريخ» ٢: ١٨٢.

(4) «تهذيب التهذيب» ٥: ٣١٧.

(5) «مسند أحمد» ٥: ٢٨٧ و«الضعفاء الكبير» ٣: ١٧.

(6) «الجرح والتعديل» ٩: ٣٥، و«سير أعلام النبلاء» ٨: ٧٤، و«تهذيب التهذيب» ١١: ١٦٩.

(7) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٤١، ٤٢، ٥٦.

(8) «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ٢٨٨.

المخرمي[1].

وقلة المروي عن الواحد من هؤلاء من النقد قد يكون لأنه هو لم يشأ استخدام علمه، وقد يكون لأسباب أخرى، ولا أطيل بتفصيل هذا هنا.

القسم الثاني: الذين اشتهر كلامهم في الرواة، ونقل عنهم ـ على تفاوت بينهم ـ، قدر لا بأس به من النقد إذا ما قورنوا بالقسم الأول، مثل سفيان الثوري، ومالك، وسفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، والشافعي، وسليمان بن حرب، ومحمد بن عبدالله بن نمير، وأبي بكر بن أبي شيبة، وغيرهم.

القسم الثالث: المشهورون بالنقد، الذين تكلموا في أكثر الرواة، أو في الكثير من الرواة، مثل شعبة، وعبدالله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، وابن سعد، وأحمد، وابن معين، وابن المديني، وزهير بن حرب، ومحمد بن عبدالله بن عمار، وعمرو الفلاس، والجوزجاني، والبخاري، وأبي داود، ويعقوب بن شيبة، والترمذي، وأبي حاتم، وأبي زرعة، ويعقوب بن سفيان، وزكريا الساجي، والبزار، وصالح جزرة، والنسائي، والعقيلي، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني، والحاكم، وغيرهم.

ومن هؤلاء من وصلنا كلامهم في الرواة المتكلم فيهم فقط، لكونهم صنفوا في ذلك، كالعقيلي، وابن عدي، أو في الثقات فقط كالعجلي.

---

(١) «الجرح والتعديل» ١:١٧٦، و«معرفة علوم الحديث» ص١٧، ١٠٨، و«الكفاية» ص١٦٧.

فهذا الصنف بأقسامه الثلاثة عليه المعول في نقد الرواة، ومن لم يصلنا من كلامهم شيء ـ أو وصل القليل ـ يستفاد منهم من جهة أخرى، وهي انتقاؤهم واختيارهم لمشايخهم الذين يروون عنهم، كما تقدم شرح ذلك في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

والنظر في هؤلاء النقاد تحكمه أمور ثلاثة تحتها تفاصيلها:

الأمر الأول: هناك عوامل عديدة تساهم في تكوين الناقد، وتنمية ملكته النقدية، منها الزمن الذي يعيش فيه، والوسط الذي تربى فيه، واطلاعه على الطرق والروايات، ونظرته إلى الروايات وما وقع فيها من خلل، وآماله في تنقية السنة، والقدر الذي يمكن الوصول إليه في ذلك، بالإضافة إلى الصفات النفسية التي يتصف بها.

وقد أدى هذا إلى الاختلاف في المنهج الذي يحكم به على الراوي بعد استخدام وسائل الحكم عليه، فبعض الأئمة إذا سبر حديث الراوي فرآه يغلط في حديث أو حديثين لينه وغمزه بذلك، فهذا نوع من التشدد[١].

وبعض الأئمة إذا روى عن الراوي اثنان ارتفعت جهالته، وقد جاء هذا عن محمد بن يحيى الذهلي[٢]، وهو قول البزار[٣]، والدارقطني، وصرح الدارقطني بأن عدالته تثبت برواية اثنين عنه[٤]، بل إن ابن حبان إذا كان دون الراوي ثقة، وفوقه ثقة، ولم يأت بحديث

---

(١) «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ص١٧١.

(٢) «الكفاية» ص٩٨.

(٣) «البحر الزخار» ١: ١١١، ٢٠٩.

(٤) «سنن الدارقطني» ٣: ١٧٤، و«فتح المغيث» ٢: ٥١.

منكر، ولم يعلم فيه جرحاً فهو ثقة عنده[1]، وكل هذا بإطلاقه فيه تسامح، وقد تقدم من كلام يحيى بن معين وغيره أن ارتفاع الجهالة عن الراوي برواية غيره لابد فيها من النظر في الراوي عنه، هل ينتقي شيوخه أو لا؟ مع مراعاة أمور أخرى[2].

ووصف الناقد بالتشدد أو الاعتدال أو التساهل موجود في نصوص النقاد أنفسهم، في وصف بعضهم لبعض، كما في كلام ابن المديني والترمذي، في الموازنة بين يحيى بن سعيد القطان، وغيره من النقاد، وقد تقدم ذكره في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

ومن ذلك أيضاً قول الجوزجاني في عثمان البري: «كذاب، كذبه الثوري على سهولته»[3].

وبناء على ما تقدم تم تقسيم النقاد إلى ثلاث فئات[4]:

الفئة الأولى: المتشددون في النقد، ويمثل لهم بشعبة، ويحيى بن سعيد القطان، والجوزجاني، وأبي حاتم الرازي، والنسائي[5].

---

(١) «الثقات» ١:١٢-١٣، وانظر: «لسان الميزان» ١:١٤.

(٢) انظر: المبحث الثاني من الفصل الثاني، و«شرح علل الترمذي» ١:٣٧٦-٣٨١.

(٣) «أحوال الرجال» ص١٦٦.

(٤) أصل هذا التقسيم للذهبي في «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ص١٧١، و«الموقظة» ص٨٣.

(٥) ينظر في تشدد هؤلاء: «تاريخ بغداد» ١:٢٤٣، و«مجموع فتاوى ابن تيمية» ٢٣:٣١٨، ٢٤:٣٥٠، و«ميزان الاعتدال» ١:٢٩، ١١٥، ٢١٥، ٢٦٦، ٢:٤٣، ٤١٢، و«سير أعلام النبلاء» ٦:٣٢٠، ٧:٢٦، ١٩٤، ٨:٢٩٥، ٩:١٨٣، ٢٢٨، ٥٥٨، ١٠:٢٥٠، ٥٨٤، ٦١٤، ١١:٢٦، ٩٨، ١٣:٨١، ٢٦٠، ١٤:١٣١، و«الموقظة» ص٨٣، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» ١:٤٨٢، و«هدي الساري» ص٣٨٧، ٤٦١.

الفئة الثانية: المعتدلون في النقد، وهؤلاء هم عامة أئمة النقد، كمالك، وابن المبارك، وابن مهدي، وأحمد، وابن معين، وابن المديني، والبخاري، وأبي داود، وأبي زرعة، وابن عدي، وغيرهم.

الفئة الثالثة: المتساهلون في النقد، ويمثل لهم بالعجلي، والترمذي، ويعقوب بن سفيان، والبزار، والحاكم.

وهذا تقسيم إجمالي، فقد يوجد بين أصحاب الفئة الواحدة شيء من التفاوت، فمثلاً في الفئة الأولى ينفرد يحيى بن سعيد القطان بكونه أكثرهم تشدداً، وقد سبقت الإشارة إلى تشدده عند الحديث عن شرطه في الراوي الذي يترك حديثه في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

والغرض من هذا التقسيم لخصه الذهبي بقوله بعد أن ذكر الفئة الأولى: «فهذا إذا وثق شخصاً فعض على قوله بناجذيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر: هل وافقه غيره على تضعيفه؟ فإن وافقه، ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق، فهو ضعيف، وإن وثقه أحدٌ فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولم يوضح سببه ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب»[1].

ومثّل الذهبي للتشدد والاعتدال بقوله: «بالاستقراء: إذا قال أبو حاتم: ليس بالقوي، يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي

---

(١) «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ص١٧٢.

الثبت، والبخاري قد يطلق على الشيخ: ليس بالقوي، ويريد أنه ضعيف»[1].

ومثل ما قال الذهبي في الموقف من أحكام المتشدد يقال في المتساهل، وقد جمعهما السخاوي بكلمة موجزة حيث قال: «ولوجود التشدد ومقابله نشأ التوقف في أشياء من الطرفين»[2]، فإذا وثق المتساهل شخصاً قد ضعفه غيره من المعتدلين توقف في توثيقه، وإذا ضعف شخصاً بعبارة لينة سهلة لم يعارض بها قوة عبارة من معتدل، كما في قول البزار في محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي: «لين الحديث، لأنه روى أحاديث لم يتابع عليها، وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم»[3]، فمحمد بن الحسن في قول عامة النقاد دون قول البزار هذا بكثير، فمنهم من رماه بالكذب والوضع[4]، فقول البزار إذا عرفت طريقته في اختيار عبارات التجريح لا معارضة بينه وبين أقوال الأئمة، ومثله قوله في السري بن إسماعيل: «ليس بالقوي، وقد حدث عنه الزهري وجماعة كثيرة، واحتملوا حديثه»[5].

وفي قول الذهبي عمن ضعفه المتشدد دون بيان السبب، مع توثيق غيره: «فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب» ـ إشارة إلى أمر هام جداً في قضية التشدد والتساهل، وهي أن التشدد هنا ليس معناه تضعيف من هو ثقة مطلقاً، وليس التساهل توثيق

---

(١) «الموقظة» ص٨٣.
(٢) «فتح المغيث» ٤: ٣٦٥.
(٣) «البحر الزخار» ١: ١٣٤.
(٤) «تهذيب التهذيب» ٩: ١١٥.
(٥) «البحر الزخار» ١: ١٤١، و«تهذيب التهذيب» ٣: ٤٥٩.

الضعفاء مطلقاً، وإلا لخرج المتشدد والمتساهل عن دائرة النقد المقبول، كما تقدم قريباً شرح هذا، وإنما المقصود بالتشدد أن الراوي محلٌّ للنقد والتجريح بأمر يسير، لا يخرجه عن دائرة التوثيق، فينزله المتشدد عن ذلك، أو يكون محلاً للنقد والتجريح بأمر متوسط، فينزله المتشدد إلى التضعيف، وهكذا يقال في التساهل، يوثق المتساهل من هم عند الأئمة المعتدلين في المراتب المتوسطة، أو يختار في تجريح الضعيف جداً والمتروك عبارات سهلة لينة، كلين الحديث، أو ليس بالقوي، كما تقدم آنفاً بين البخاري وأبي حاتم، وبين البزار وأئمة آخرين، وتقدم أيضاً في المقارنة بين منهج يحيى بن سعيد القطان، ومنهج عبدالرحمن بن مهدي وغيره في حدّ الراوي الذي يترك حديثه في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

ثم إن الذهبي قد جعل يحيى بن معين من أصحاب الفئة الأولى وهم من عرفوا بالتشدد، وكذا ذكر تشدده في النقد ابن حجر[١]، ولم أتابعهما في ذلك، وذكرته في النقاد المعتدلين، إذ ظهر لي أنه ليس بالمتشدد بالمعنى المراد هنا، فتشدده في العبارة لا في الحكم، بمعنى أنه قد يصدر حكماً على راو، ويصدر أحمد حكماً عليه بعبارة مختلفة، والمؤدى واحد، ولا شك أن هذا يفعله ابن معين، وقد مضى التمثيل لعباراته القوية التي بالغ فيها[٢].

وعرف عن يحيى أيضاً مواجهته للرواة بالنقد، وعدم مداراتهم، وربما تكلم في بعض الأئمة الكبار في أشياء نقلت عنهم لا تصح،

---

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١ : ٤٨٢.
(٢) انظر: ما تقدم في المبحث الأول من الفصل الثاني.

أولهم فيها تأويل، ولعل سبب ذلك كله ولعه الشديد بالنقد، فقد أمعن فيه بما لا مزيد عليه، وله كلمات مأثورة في الدافع له إلى ذلك، وأنه يفعله احتساباً، ومع ذلك فقد لقي من الناس عناء[1]، وأما رفيقه أحمد فكان في الجملة أخف منه عبارة، وأرفق بالرواة، فكان كما قال الذهبي: «سأله جماعة من تلامذته عن الرجال، وجوابه بإنصاف واعتدال، وورع في المقال»[2].

الأمر الثاني: حين يريد أحد النقاد من هؤلاء استخدام وسائله للحكم على راو ـ وهي الوسائل التي تقدم شرحها في الفصل الأول ـ قد يتهيأ له من العوامل المساعدة ما يجعل حكمه أقرب إلى الصواب من غيره ممن لم يتهيأ له ذلك العامل المساعد، ومن هذه العوامل:

* قرب الزمن بين الناقد وبين الراوي، ولهذا كان من لقي الشخص وأخذ عنه أعرف به من غيره، وتعليل ذلك ظاهر، فهو أقرب إلى الإحاطة بحديثه، وأقدر على اختبار ضبطه، والنظر في سيرته، وكلما بعد الزمن زادت الوسائط بين الناقد وبين الراوي، فظهر احتمال تحميل الناقد عهدة الخطأ في أحاديث على هذا الراوي، وقد تكون العهدة على غيره، واحتمال نقل أشياء عنه لا تصح.

والناظر في أقوال النقاد يدرك بسهولة اعتماد الواحد منهم على

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٦٣ـ٣٦٤، و«علل المروذي» ص٧٤، ١٣٥، و«المعرفة والتاريخ» ١: ٧٢٨، ومقدمة «تاريخ الدوري عن ابن معين» لأحمد نور سيف ١: ٦٣ـ٧٧، ومقدمة «نسخة يحيى بن معين برواية الصوفي» لعصام السناني ص٩٩ـ١١٢.

(٢) «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ص١٨٥.

من تقدمه في الزمن، كما في قول علي بن المديني: «إذا اجتمع يحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي، على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبدالرحمن، لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد»[١].

وليس معنى ذلك أن المتأخر يوافق المتقدم تقليداً، بل هو يستخدم الوسائل أيضاً في نقد الراوي، وربما خالف من سبقه، كما تقدم شرحه[٢]، وإنما المقصود أن المتأخر يضع في اعتباره حين ينظر في الوسائل التي يحكم بها على الراوي قول من سبقه، إن كان قد بلغه، ولهذا فإن من تأخر منهم ـ كالعقيلي، وابن حبان، وابن عدي ـ يسوق في ترجمة الراوي أقوال من تقدم من النقاد، ثم يذكر بعض حديث الراوي، ثم يصدر حكمه هو، ويبقى هو ناقداً أصيلاً في الرواة الذين لقيهم أو عاصرهم.

* قرب المكان، فقد تعارف المحدثون على أن يعتني المحدث أولاً بأهل بلده ومروياتهم، ثم بعد ذلك يرحل إلى البلاد الأخرى، ثم بعد رحلته يعود إلى بلده[٣]، فالحاصل من كل هذا أن الناقد يكون اطلاعه على أحوال أهل بلده أقوى من غيره من الغرباء، وقد أولى النقاد أنفسهم هذا الجانب عنايتهم، فكانوا يسألون الناقد عن شيوخ بلده ومروياتهم، ويعتمدون عليه، مثل مالك في أهل المدينة، كما تقدمت الإشارة إليه في كلام لأحمد[٤].

---

(١) «تاريخ بغداد» ١ : ٢٤٣.
(٢) في المبحث الرابع من الفصل الأول.
(٣) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ٢ : ٢٢٣ـ٢٤٨.
(٤) تقدم هذا في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

وقال علي بن الحسين بن الجنيد في محمد بن عبدالله بن نمير الكوفي: «كان أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين يقولان في شيوخ الكوفيين ما يقول ابن نمير فيهم»[1].

وقال ابن معين في أبي مسهر عبدالأعلى بن مسهر الدمشقي: «كل من ثبت أبو مسهر من الشاميين فهو مثبت»[2].

وقال الخليلي في عبدالرحمن بن إبراهيم المعروف بدحيم: «يعتمد عليه في تعديل شيوخ الشام وجرحهم»[3].

ومن تطبيقات ذلك ما روى عبدالله بن عثمان المروزي، قال: «قال عبدالله (يعني ابن المبارك): أهل البصرة ينكرون حديث الجلد بن أيوب، ويقولون: شيخ ليس بصاحب حديث، قال ابن المبارك: وأهل مصره أعلم به من غيرهم»[4].

وسأل محمد بن عبدالله الحضرمي الكوفي المعروف بمطين أحمد بن حنبل، عن يحيى الحماني الكوفي: أكان ثقة؟ فقال أحمد: «أنتم أعرف بمشايخكم»[5].

وقال المروذي: «سألته (يعني أحمد) عن قطن الذي روى عنه مغيرة فقال: لا أعرفه إلا بما روى عنه مغيرة، قلت: إن جريراً ذكره بذكر سوء، قال: لا أدري، جرير أعرف به وببلده»[6].

---

(١) «الجرح والتعديل» ١: ٣٢٠، ٧: ٣٠٧.
(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٠: ٢٣١.
(٣) «الإرشاد» ١: ٤٥٠.
(٤) «المعرفة والتاريخ» ٣: ٤٧.
(٥) «تاريخ بغداد» ١٤: ١٧٠.
(٦) «علل المروذي» ص٧٨.

وقال العجلي في عبدالسلام بن حرب: «هو عند الكوفيين ثقة ثبت، والبغداديون يستنكرون بعض حديثه، والكوفيون أعلم به»(١).

وقال الآجري: «سألت أبا داود عن عتاب بن بشير، فقال: سمعت أحمد يقول: تركه عبدالرحمن بن مهدي بأخرة، قال أبو داود: ورأيت أحمد كف عن حديثه، وذاك أن الخطابي حدثه عنه بحديث، فقال لي أحمد: أبو جعفر ـ يعني النفيلي ـ يحدث عنه؟ قلت: نعم، قال: أبو جعفر أعلم به ـ يعني النفيلي ـ»(٢).

* القرب في أمور أخرى، كالقرابة، أو الرفقة في طلب الحديث، كما في قول ابن معين لما بلغه أن سعدويه يثني على داود بن عمرو الضبي: «سعدويه أعرف بمن كان يطلب الحديث معه منا»(٣).

الأمر الثالث: وهو ضد الذي قبله، أي أن الناقد ـ مع إمامته في النقد وتقدمه فيه في الجملة ـ قد يظهر في نقده لبعض الرواة تخلف شرط من شروط الناقد الماضية، فيعامل حينئذٍ في نقده هذا كما لو كان الشرط قد تخلف فيه جملة، فيقدم كلام غيره عليه، ويتأنى في اعتماده إذا لم يكن فيه جرح ولا تعديل لغيره.

وهذا الأمر يقضي على مبررات تقديم قول الناقد دائماً، بمعنى أن الناقد قد يكون معه سبب خاص يوجب تقديمه، كأن يكون من أهل بلد الراوي، ولكن قام سبب آخر في الناقد يمنع من قبول كلامه، أو قد يكون متشدداً ووثق راوياً، ولكن تبين من نقده أنه قد تخلف فيه أحد

---

(١) «إكمال تهذيب الكمال» ٨: ٢٧٢.

(٢) «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ٢٦٢، وانظر: «سؤالات أبي داود» ص٢٧٣.
وانظر أيضاً نماذج أخرى في: «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٥٨٢ـ٥٨٣، و«ثقات العجلي» ٢: ٩٤.

(٣) «معرفة الرجال» ١: ٧٤.

الشروط، فلا يفيد توثيقه مع تشدده.

وللأمر الثالث هذا صور، من أهمها:

* التحامل على الراوي، ومعناه: أن يتكلم في راو بتحامل وعدم إنصاف، فيطلق فيه جرحاً لا يناسبه، ثم قد يكون هذا سجية من الناقد في رواة أهل بلد معين، أو ناحية معينة، وربما كان هذا البلد بلد الناقد نفسه، إما بسبب اعتقاده هو لمذهب مخالف لما عليه أولئك، فيتأثر حين كلامه فيهم بما يعتقد، وقد يكون هذا البلد هو بلد الناقد، والأسباب مختلفة.

فمن ذلك قول شعبة في سعد بن إبراهيم الزهري المدني: «ما رأيت رجلاً أوقع في رجال أهل المدينة من سعد بن إبراهيم، ما كنت أرفع له رجلاً منهم إلا كذبه، فقلت له في ذلك، فقال: إن أهل المدينة قتلوا عثمان»[1].

وقال ابن الجنيد: «سألت يحيى بن معين، عن الربيع بن حبيب أبي سلمة، فقال: شيخ بصري ثقة، فقلت: إن يحيى القطان سئل عنه، قال: هو نحو عمر بن الوليد الشني، فقال يحيى: الربيع بن حبيب ثقة، وعمر بن الوليد ثقة، ثم قال لي يحيى بن معين: لم يكن عامة مشايخ البصريين يسوون عند يحيى بن سعيد شيئاً، فذكر هماماً وغيره»[2].

وأشار جماعة من الأئمة إلى أن أبا إسحاق الجوزجاني فيه انحراف عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه[3]، وذكر ابن حجر ـ

---

(١) «المعرفة والتاريخ» ٣: ٣١، و«الكامل» ١: ٧٠.

(٢) «سؤالات ابن الجنيد» ص٣٢٢.

(٣) «ثقات ابن حبان» ٨: ٨٢، و«الكامل» ١: ٣٠٥، و«سؤالات السلمي للدارقطني» ص٣٣٢، و«تاريخ دمشق» ، و«تذكرة الحفاظ» ٢: ٥٤٩.

وأشار إليه ابن عدي قبله ـ أن الجوزجاني يتحامل على أهل الكوفة[1]، ودافع عن الجوزجاني بعض الباحثين، لكن المتأمل في عبارات الجوزجاني في حقهم يرى مصداق ما قاله ابن حجر.

ومن غريب ما وقع لأحد النقاد من الانحراف عن جماعة معينة ما ذكره ابن معين عن أبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر الدمشقي، قال ابن الجنيد: «سمعت يحيى بن معين وذكر أبا مسهر، فقال: كان يبغض الموالي، قال لي يوماً: عندك حديث في الموالي في عيبهم؟ قلت ليحيى: فممن كان أبو مسهر؟ قال: كان عربياً غسانياً»[2].

وقد يكون التحامل على شخص بعينه، وأكثر ما يكون هذا بين الأقران، فالنقاد بشر لا يدعى فيهم العصمة، كما قال الذهبي، وقد يصدر من الواحد منهم في حال الغضب، أو مقابلة إساءة بمثلها ما يعرف منه أن الناقد لم ينصف، ولهذا قال غير واحد من الأئمة إن كلام الأقران بعضهم ببعض يطوى ولا يروى[3].

* المحاباة، وهو ضد الذي قبله، أي أن الناقد يعطي الراوي درجة فوق ما يستحق لأمر دفعه إلى ذلك، دون أن يشعر في كثير من

---

(١) «الكامل» ١:٣٠٥، و«لسان الميزان» ١:١٦، و«تهذيب التهذيب» ١:١٨٢، و«هدي الساري» ص٣٩٠، ٤٠٦، ٤٤٦.

(٢) «سؤالات ابن الجنيد» ص٣٠٦.

(٣) انظر في هذه المسألة: «جزء القراءة خلف الإمام» ص٣٣، و«المعرفة والتاريخ» ١:٦٦٠، ٢:٤٦٦، و«الكامل» ٦:٢٢٩٧، و«تاريخ بغداد» ٣:٤٥، ٣٧٠، و«جامع بيان العلم وفضله» ٢: ، و«ميزان الاعتدال» ١:١١١، ٢:٤١٨، ٤٧٩، و«سير أعلام النبلاء» ٤:٥٥٨، ٥:٢٧٥، ٣٩٩، ٤٤٨، ٧:٤٠، ١٤٢، ١١:٨٢، ٤٣١، ١٢:٦١، ٢٨٤، ١٣:٢٣٠، ١٤:٤٢، ٥٠٥، و«تهذيب التهذيب» ٨:٨٢، ٩:٢٧٦.

الأحيان، كأن يكون شيخاً له، أو رحل إليه، أو تفرد عن أقرانه بالرواية عنه، أو أحسن إليه[(١)].

قال الذهبي: «وقد يكون نفس الإمام فيما وافق مذهبه، أو في حال شيخه ـ ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك، والعصمة للأنبياء وحكام القسط»[(٢)].

وهاتان الصورتان ـ التحامل، والمحاباة ـ كالقطرة في البحر، فهما نادرتان جداً بالنسبة لعموم كلام النقاد في الرواة، وما تحلوا به من الإنصاف والعدل، ولكن قد يحتاج إلى النظر فيهما في أحيان قليلة[(٣)].

* قلة الخبرة بالراوي، فالرواة كثيرون جداً، لا يجمعهم زمان ولا مكان، ووسائل الحكم عليهم واسعة أيضاً، كما تقدم شرحها في الفصل الأول، والناقد قد تعوزه الوسائل للحكم على الراوي فيصرح بأنه لا يعرفه، وربما حكم عليه اعتماداً على غيره، كما تقدم إيضاحه، وليس بالغريب أن يعتقد الناقد تمكنه من الوسيلة، فيصدر حكمه عليه، ولا يكون في حقيقة الأمر متمكناً.

وهذا أيضاً قد يكون في أهل بلد معين، أو ناحية معينة، يعرف عن الناقد عدم خبرته بهم، كما في قول إسماعيل القاضي المالكي: «إنما يعتبر بمالك في أهل بلده، فأما الغرباء فليس يحتج به فيهم»[(٤)].

---

(١) انظر نماذج لهذا في: «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٤٩ـ٣٥٠، و«سؤالات البرذعي لأبي زرعة» ص٤٧٤ـ٤٧٥، ٦٩٨، و«المعرفة والتاريخ» ٢: ١٣٧، ١٦٣، و«سير أعلام النبلاء» ١١: ٤٤٧.

(٢) «الموقظة» ص٨٤.

(٣) انظر: «التنكيل» ١: ٥٢ـ٥٩.

(٤) «شرح علل الترمذي» ١: ٣٨٠.

وكذا جاء معناه عن أحمد[1].

وقال الآجري: «قلت لأبي داود: أيما أعلم بالرجال: يحيى (يعني ابن معين)، أو علي بن عبدالله (يعني ابن المديني)؟ قال: يحيى عالم بالرجال، وليس عند علي من خبر أهل الشام شيء»[2].

وذكر الذهبي مثل هذا عن البخاري، وأنه ليس بالخبير برجال الشام[3]، وقال ابن رجب: «والبخاري ـ رحمه الله ـ يقع له في تاريخه أوهام في أخبار أهل الشام»[4].

وقد يكون هذا في راو بعينه، يظهر أن الناقد لم يتمكن من وسيلة الحكم عليه كما ينبغي، ومع ذلك أصدر حكمه عليه، ولهذا قرائن، منها أن يكون نظر في بعض حديثه، كما قال ابن المديني في عبدالسلام بن حرب: «كنت أستنكر بعض حديثه، حتى نظرت في حديث من يكثر عنه، فإذا حديثه مقارب، عن مغيرة والناس، وذلك أنه كان عسراً، فكانوا يجمعون غرائبه في مكان، فكنت أنظر إليها مجموعة فأستنكرها»[5].

ومنها أن يستنكر عليه شيئاً، والعهدة فيه على غيره، كما في صنيع العقيلي في (عمر بن الحكم بن ثوبان)، فقد ذكر في ترجمته حديثاً خطأ، لكن العهدة فيه على من دونه وهو موسى بن عبيدة[6].

---

(١) «سؤالات أبي داود» ص٢٢٢، وانظر: «سير أعلام النبلاء» ٨:٦٨.
(٢) «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢:٣١٣.
(٣) «تاريخ الإسلام» ص٣٥٤ حوادث سنة ١٠١ـ١٢٠.
(٤) «جامع العلوم والحكم» ص٢٤٤.
(٥) «سير أعلام النبلاء» ٨:٢٩٨.
(٦) «الضعفاء الكبير» ٣:١٥٢، وللعقيلي وهم آخر في هذه الترجمة تقدمت الإشارة إليه في المبحث الأول من هذا الفصل.

ومثله صنيع ابن حبان في ترجمة (علي بن موسى الرضا)[1].

وكأن يذكر الناقد في ترجمته أحاديث ليست له، وإنما هي لآخر يوافق اسمه، اشتبها عليه، كما في صنيع ابن حبان في ترجمة (عباد بن راشد)[2]، وصنيع ابن عدي في ترجمة (عثمان بن عبدالرحمن الجمحي البصري)[3].

وكذلك إذا ظهر من كلام الناقد أنه تناقض في حكمه على الراوي، كما يقع من ابن حبان كثيراً، حيث يذكر الراوي في «الثقات»، ويذكره في «المجروحين» بعبارة شديدة، مثل ذكره لعوبد بن أبي عمران الجوني في «ثقاته»[4]، وذكره له في «المجروحين»، وقال فيه: «كان ممن ينفرد عن أبيه بما ليس من حديثه توهماً على قلة روايته، فبطل الاحتجاج بخبره»[5].

ولهذا قال ابن حجر: «ذكره ابن حبان في «الثقات» بقلة توفيق»[6].

والصورة الأخيرة هذه - أعني قلة الخبرة بالراوي - يفزع إليها كثيراً حين يتفرد الناقد عن الجمهور في حكمه على راو، ولم يظهر لذلك سبب بين، فتلقى عهدة ذلك على أن الناقد لم يحكم نظره في هذا الراوي كما ينبغي، ولذلك أمثلة كثيرة جداً، وربما كان في كلام

---

(١) «المجروحين» ٢: ١٠٦، و«الميزان» ٣: ١٥٨، و«تهذيب التهذيب» ٧: ٣٨٨.
(٢) «المجروحين» ٢: ١٦٣، و«تهذيب التهذيب» ٥: ٩٣، ١٠١.
(٣) «الكامل» ٥: ١٨٠٩، و«الميزان» ٣: ٤٤، ٤٧.
(٤) «الثقات» ٨: ٥٢٦.
(٥) «المجروحين» ٢: ١٩١.
(٦) «اللسان» ٤: ٣٨٧.

الناقد ما يشير إلى أنه لم يخبره جيداً، كما في قول أبي داود: «قلت لأحمد: كيف حديث عبدالحميد ـ يعني ابن سليمان؟ قال: ما أدري، إلا أنه ما أرى كان به بأساً، وكان مكفوفاً، وكان ينزل مدينة أبي جعفر»[١].

وعبدالحميد هذا اتفق النقاد على تضعيف حديثه[٢].

وقال ابن معين في محمد بن القاسم الأسدي: «ثقة، وقد كتبت عنه»[٣].

وجمهور العلماء على تضعيف حديثه، بل كذبه أحمد، والدارقطني[٤]، وخرج المعلمي توثيق ابن معين له على أنه ـ وأمثاله ممن لقيهم ابن معين فقواهم وليسوا كذلك ـ قد استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة، فظن أن حديثه مستقيماً[٥]، وهذا هو معنى ما ذكرت آنفاً من أن الإمام قد يظن أنه خبر الراوي، ولا يكون كذلك.

---

(١) «سؤالات أبي داود» ص٢٢٠.
(٢) «تهذيب التهذيب» ٦: ١١٦.
(٣) «الجرح والتعديل» ٨: ٦٥.
(٤) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ١٧١، و«الضعفاء والمتروكون» ص٣٤٨، و«تهذيب التهذيب» ٩: ٤٠٧.
(٥) «التنكيل» ص٦٩.
وانظر نماذج أخرى لتفردات بعض النقاد في: «علل المروذي» ص٦٧ـ٦٨، و«سير أعلام النبلاء» ٦: ١٩١، ٣٦١، و«تهذيب التهذيب» ١: ٤٨٩ ترجمة (بكير بن الأخنس)، و٧: ٣٧٥ ترجمة (علي بن المبارك)، و٨: ٣٣٢ ترجمة (القاسم بن مالك)، و٩: ١٠٣ ترجمة (محمد بن الحسن الصنعاني) و١١: ٢٨٩ ترجمة (يحيى بن المهلب).

المبحث الرابع

دلالة النص

من المهم جداً بالنسبة للناظر في أقوال النقاد أن ينعم النظر في النصوص المنقولة عنهم، بحيث يضع النص في موضعه المناسب ويأخذ منه دلالته المناسبة لا يزيد ولا ينقص، بقدر الإمكان.

وهو محتاج لهذا النظر في غالب ما ينقل عن النقاد، وعليه فالتأكد من دلالة النص أهم ضوابط النظر في أقوال النقاد، وإنما أخرته لأن الباحث ـ باستخدامه للضوابط الثلاثة الماضية ـ قد يستغني عنه، ويفرغ من النص ابتداء قبل النظر في دلالته، كأن يجزم مثلاً بعدم ثبوته عمن نسب إليه، أو كونه وقع فيه تحريف، أو سقط منه شيء، أو أن قائله لا يعتمد عليه في النقد، أو ظهر منه التحامل، ونحو ذلك.

والنظر في دلالة النص وماذا يفيد يتقدمه شيئان مهمان، **أحدهما**: النظر في النص من جهة كونه قصد به الجرح أو التعديل، أو لم يقصد به ذلك، ومعنى هذا أن هناك نصوصاً يذكرها بعض الأئمة الذين جمعوا أقوال النقاد، وكذلك بعض الباحثين ـ يذكرونها في معرض سرد أقوال النقاد في الراوي جرحاً أو تعديلاً، وهي عند التمعن في ذلك لا صلة لها بالجرح والتعديل، تتعلق بأمور أخرى في الراوي أو المروي، وقد تقدم نماذج لذلك في المبحث الثاني (سلامة النص) في الكلام على حكاية أقوال النقاد حسب فهم الناقل لنقدهم.

ومن ذلك أيضاً أن أحد الباحثين ذكر قول أبي بكر بن عياش: «كان الأعمش إذا حدث ثلاثة أحاديث قال: قد جاءكم السيل، يقول

أبو بكر: وأنا مثل الأعمش»[1]، وقول محمد بن عبيد الطنافسي: «أكثر ما سمعت من الأعمش في مجلس واحد تسعة أحاديث، أو أحد عشر حديثاً، وذلك أنه أتاه عمر الثوري ـ أخو سفيان ـ فانبسط إليه، ثم قال: ما هذا السيل؟»[2]، وفسر الباحث هذا على أن الأعمش يمدح نفسه بقوة الحفظ.

وما ذهب إليه الباحث ليس هو المراد من النصين، وإنما المراد بيان عسر الأعمش في الرواية، فكان لا يحدثهم في المجلس الواحد إلا بحديث أو حديثين، فإذا زاد على ذلك عدَّه سيلاً جارفاً، وعسر الأعمش في الرواية أمر مشهور[3].

وذكر الباحث أيضاً قصة أخرى للأعمش مع أصحابه، فهم منها أن الأعمش يمدح نفسه بقوة الحفظ وتميزه عليهم، فذكر ما رواه عثام بن علي قال: «قيل للأعمش: ألا تموت فنحدث عنك؟ فقال: كم من حُبّ أصبهاني قد انكسر على رأسه كيزان كثيرة»[4].

والمعنى الصحيح للنص أن أصحاب الأعمش تمنوا ـ على سبيل المداعبة ـ أن يموت الأعمش فيحدثون عنه، لأنه ما دام حياً فالطلاب سيقصدونه هو، فإذا مات احتاجوا لتلامذته فرووا عنهم، فداعبهم هو بأن هذا لن يتحقق لهم، وسيعمر هو ويموتون قبله، وضرب لهم المثل الذي ذكره.

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» ١:٢٠٧.
(٢) «ثقات العجلي» ١:٤٣٢.
(٣) انظر: الجامع لأخلاق الراوي» ١:٢٠٧ـ٢٠٨.
(٤) «سير أعلام النبلاء» ٦:٢٣٥.

وذكر أحد الباحثين ـ وهو يتكلم عن المرتبة الثانية من مراتب التعديل ـ ما نصه: «قولهم: فلان يجزىء ـ أي أنه يكفي بمفرده، وتقوم به الحجة، لا سيما إن قاله أحد المتعنتين، وإن كان يحتمل أعلى من ذلك، فقد قال شعبة: فلان عن فلان مثله لا يجزىء، وسفيان الثوري يجزىء. (النبلاء ٧/٢١٧)، وهذا اللفظ بمفرده أقل أحواله المرتبة الثالثة، ويكون بمعنى لا بأس به، ولكن عند الإطلاق فمحله هنا، والله أعلم».

كذا قال الباحث، وقد أبعد النجعة جداً في فهم المراد من النص، فالنص لا علاقة له بالجرح والتعديل، والباحث تصرف فيه ليوافق ما فهمه منه، فهو هكذا في «النبلاء»: «قال وكيع: قال شعبة: فلان عن فلان مثله لا يجزىء، وقال سفيان الثوري: يجزىء».

ومعنى النص أن شعبة يرى أن الراوي إذا روى حديثاً بإسناده، ثم رواه بإسناد آخر لا يجزىء أن يقول في المتن: مثله، أي مثل الحديث السابق، بل عليه أن يسوق المتن للإسناد الثاني أيضاً، وأما سفيان الثوري فيرى أنه يجزئه أن يقول: مثله[1].

وعكس ما تقدم، أن يكون النص دالاً على جرح أو تعديل ثم يخرجه من ينظر فيه عن دلالته إلى معنى آخر، مثال ذلك أن أحد

---

(١) وكذا غلط من فهم من النص أن شعبة لا يجزىء عنده الإسناد المعنعن، بل لابد من التصريح بالتحديث، وسفيان تجزىء عنده العنعنة، والصواب في معنى النص ما ذكرته أعلاه، وقد جاء عنهما بألفاظ مختلفة توضح المراد، انظر: «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٤٥٥، ٤:١٦٩، و«المحدث الفاصل» ص٥٩٠، و«الكفاية» ص٢١٢ـ٢١٣، و«التمهيد» ١:١٢ـ١٣، و«شرح علل الترمذي» ٢:٥٨٧، و«موقف الإمامين البخاري ومسلم من الإسناد المعنعن» ص٧٧.

الباحثين علق على النص التالي: «حضرت... يعرض عليه الحديث عن مشايخه، فعرض عليه حديث عن سفيان بن وكيع، فأبى أن يسمعه» ـ علق عليه بقوله: «وهذا يعني ترك رواية ذلك الحديث لسقوطه وضعفه الشديد».

كذا قال الباحث، فرَّغ النص من مضمونه الحقيقي إلى شيء آخر، فما قاله غير مقصود من النص، فقد يكون الحديث صحيحاً محفوظاً، وإنما الغرض منه أن هذا الإمام قد ترك التحديث عن سفيان بن وكيع لضعفه الشديد عنده، فالمقصود الراوي لا المروي.

وقد يواجه الباحث اختباراً صعباً في عبارات وردت عن النقاد؛ إذ يقع اختلاف بين بعض النقاد ممن تأخر عنهم في تفسير كلماتهم، هل أرادوا بها جرحاً أو تعديلاً، أو ليس كذلك؟

مثال ذلك أن الذهبي قال في ترجمة عمارة بن غزية: «ذكره العقيلي بثقاته (كذا في النسخة) في كتاب الضعفاء، وما قال فيه شيئاً يلينه أبداً، سوى قول ابن عيينة: جالسته كم مرة فلم أحفظ عنه شيئاً، فهذا تغفل من العقيلي، إذ ظن أن هذه العبارة تليين، لا والله»[1]، ونقل هذا ابن حجر عن الذهبي[2].

وما ذكره الذهبي محتمل، ويكون ابن عيينة أراد بيان واقع الحال، وأنه لم يقدر له أن يسمع منه شيئاً في مجالسته له، لكن لكلمة ابن عيينة تكملة عند العقيلي، يحتمل أن يكون العقيلي أرادها، فروى بإسناده عن علي بن المديني قال: «قلت لسفيان: كنت جالست عمارة بن غزية؟

---

(١) «الميزان» ٣:١٧٨.
(٢) «تهذيب التهذيب» ٧:٤٢٣.

قال: نعم، جالسته كم من مرة، فلم أحفظ عنه شيئاً، ثم قال لي سفيان: إيش روى؟ قلت: ابن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، قال: «من سأل وله أوقية»[1]، قال سفيان: هذا؟ وحدثناه عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار»[2].

فيحتمل أن يكون العقيلي أخذ من سوق سفيان للحديث عن زيد بن أسلم أن سفيان ينقد عمارة بن غزية في ذكره هذه اللفظة في حديث أبي سعيد، فحدث سفيان بحديث أبي سعيد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد[3]، والحديث له طرق كثيرة جداً إلى أبي سعيد في «الصحيحين» وغيرهما وليس فيه هذه الجملة[4].

وبعد أن كتبت هذا تبين لي أمر آخر في مراد سفيان في تعليل رواية عمارة بن غزية، فالأقرب أنه يريد أن هذه الجملة إنما تحفظ من حديث زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار مرسلاً، فحدث به سفيان كذلك[5]، وهذا المرسل قد رواه مالك، وسفيان الثوري، وهشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن رجل من بني أسد في قصة له[6]، فهذا هو الإسناد المعروف لهذه الجملة.

---

(١) أخرجه أبو داود حديث (١٦٢٨)، والنسائي حديث (٢٥٩٤)، وأحمد ٣:٧، ٩، وتتمته: «فقد ألحف».

(٢) «الضعفاء الكبير» ٣:٣١٥.

(٣) وأخرجه أحمد ٣:١٢، ٤٧ من طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم.

(٤) ينظر: «مسند أحمد» تحقيق شعيب الأرناؤوط حديث (١٠٩٨٩، ١١٠٠٥، ١١٤٠٠_١١٤٠٢، ١١٨٩٠_١١٨٩١) وتخريجها.

(٥) وأخرجه عن سفيان أيضاً ابن أبي شيبة ٣:٢٠٩.

(٦) «موطأ مالك» ٢:٩٩٩، و«سنن أبي داود» حديث (١٦٢٧)، و«سنن النسائي» حديث (٢٥٩٥)، و«مسند أحمد» ٥:٤٣٠، و«الأموال» لأبي عبيد حديث (١٧٣٥).

وهذا كله في تفسير مراد سفيان بالإسناد الذي ذكره، وأن العقيلي فهم منه غمز سفيان لعمارة، وهو فهم قريب، وأما تحميل الخطأ عمارة بن غزية فهذا يحتاج إلى نظر آخر ليس هنا مجال ذكره.

الثاني: نصوص أئمة النقد في الرواية ـ وكذا في الأمور الأخرى المتعلقة بنقد السنة ـ يجب فهمها وتنزيلها على أساس مصطلحاتهم هم، لا على أساس آخر، كالرجوع بها إلى أصل اللغة، ونحو ذلك، فإن لم تكن الكلمة ضمن مصطلح عام فتفسر بمساعدة قرائن الأحوال، مع التأني الشديد في التفسير، وتقليب الكلمة مرات عديدة، حتى يحصل الاطمئنان للمعنى الذي فهم منها.

وإنما قلت ذلك لأن القضية مزلة قدم، فربما تصدى بعض الناظرين في كلام النقاد لتفسير كلامهم فنقلوه من الجرح إلى التعديل، أو العكس، أوفسروه بما هو جرح شديد، وليس كذلك، وقد تقدم في قضية حكاية أقوال النقاد في المبحث الثاني (سلامة النص) نماذج لهذا.

ومن ذلك أيضاً أن ابن القطان ذكر قول مالك في شعبة مولى ابن عباس: «ليس بثقة»، ثم عقبه بقوله: «مالك لم يضعفه، وإنما شح عليه بلفظة «ثقة»، وقد كانوا لا يطلقونها إلا على العدل الضابط ، كما قال ابن مهدي: حدثنا أبو خلدة، فقيل له: كان ثقة؟ قال: بل الثقة شعبة وسفيان، ففرق بين الثقة وغيره، ويظهر من أقوالهم في هذا أن هذه اللفظة إنما تقال لمن هو في الطبقة العليا من العدالة، وربما قالوا أيضاً: ليس بثقة للضعيف أو المتروك، فإذن هو لفظ يتفسر مراد مطلقه بحسب حال من قيل فيه ذلك»[1].

---

(١) «بيان الوهم والإيهام» ٥: ٣٢٥، وقد سقط من النص عبارات أكملها المحقق.

فقوله: «وربما قالوا أيضاً...» يفهم منه أن أكثر ما يعنون بعبارة «ليس بثقة»، أنه لم يبلغ الدرجة العليا من الثقة، أو في أقل الأحوال يفهم منه ورود ذلك عنهم بكثرة، وما قرره ابن القطان محل تعقب، فهذا إن كان سائغاً لغة فالاصطلاح بخلافه، كما قال ابن حجر بعد أن أورد أول كلام ابن القطان: «هذا التأويل غير سائع، بل لفظة ليس بثقة في الاصطلاح توجب الضعف الشديد...»[١].

وما قرره ابن حجر ظاهر جلي، فإن كانت هذه العبارة غير لائقة بحال شعبه مولى ابن عباس فلابد من البحث عن مخرج آخر غير ما ذهب إليه ابن القطان.

وذكر ابن القطان أيضاً قول أبي حاتم في سعد بن سعيد الأنصاري: «مود»، ثم قال: «واختلف في ضبط هذه اللفظة، فمنهم من يخففها، أي هالك، ومنهم من يشددها ، أي حسن الأداء»[٢].

كذا قال ابن القطان، ووافقه عليه جماعة من الأئمة والباحثين[٣]، وظاهر جداً أن ابن القطان ذهب إلى معناها من جهة اللغة، فراح يفسرها به، غير أن معناها الاصطلاحي غير ما ذكره، وقد شرح ابن أبي حاتم مراد والده حين نقل عنه هذه اللفظة، قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: سعد بن سعيد الأنصاري مؤدي، قال أبو محمد: يعني أنه كان لا يحفظ، يؤدي ما سمع»[٤].

---

(١) «تهذيب التهذيب» ٤:٣٤٧.
(٢) «بيان الوهم والإيهام» ٣:٣٤.
(٣) «الميزان» ٢:١٢٠، و«تهذيب التهذيب» ٣:٤٧١، و«فتح المغيث» ٢:١٢٨.
(٤) «الجرح والتعديل» ٤:٨٤.

ويظهر من نصوص أخرى زيادة إيضاح لتفسير ابن أبي حاتم للكلمة، وأن معناها أنه ليس بحافظ لحديثه، وإنما اعتماده على كتابه، قال أبو داود: «قلت لأحمد: عقيل ـ هو ابن خالد ـ عندك أكبر من يونس ـ هو ابن يزيد الأيلي ـ؟ قال: لا أدري، عقيل، ويونس يؤدون الألفاظ، معمر كان يحفظ الألفاظ، لا يؤدي»[1].

وذكر إسحاق بن هانىء أن أحمد سئل عن أصحاب الزهري فقدم مالكاً، وبعده معمر، ثم سئل عن يونس، وعقيل، فقال: «هؤلاء يحدثون من كتاب، وكان معمر يحدث حفظاً فيحذف منها ـ من الأحاديث ـ، وكان أطلبهم للعلم»[2].

وقال أبو طالب: «سئل أحمد: أيما أثبت شريك، أو إسرائيل؟ قال: إسرائيل، كان يؤدي ما سمع، كان أثبت من شريك، قلت: من أحب إليك: يونس، أو إسرائيل في أبي إسحاق؟ قال: إسرائيل، لأنه صاحب كتاب»[3].

ونقل نحوه عن أحمد أيضاً الفضل بن زياد[4].

وقال أبو داود : «قلت لأحمد: إسرائيل أحب إليك أو شريك؟ قال: إسرائيل إذا حدث من كتابه لا يغادر، ويحفظ من كتابه»[5].

---

(١) «سؤالات أبي داود» ص٢٦٩.
(٢) «مسائل إسحاق » ٢:٢٠٧، وانظر: ٢:٢٣١، و«المعرفة والتاريخ» ٢:٢٠٠ـ٢٠١.
(٣) «الجرح والتعديل» ٢:٣٣١.
(٤) «المعرفة والتاريخ» ٢:١٦٨، ١٧٤، و«تاريخ بغداد» ٧:٢٣.
(٥) «سؤالات أبي داود» ص٣١١، و«تاريخ بغداد» ٧:٢٣، و«تهذيب الكمال» ٢:٥٢٠، وقول أحمد: «ويحفظ من كتابه» ـ يحتمل أن يريد به التحديث من الكتاب، ويحتمل أن يريد به أنه حفظ بعد من الكتاب، فقد نصوا على أن إسرائيل =

وقال أبو حاتم في محمد بن جعفر غندر: «كان صدوقاً، وكان مؤدياً، وفي شعبة ثقة»[1].

ومحمد بن جعفر قد قواه الأئمة جداً في كتابه، وخاصة في شعبة[2].

فظهر مما تقدم أن التأدية مصطلح خاص عندهم لمن لا يحفظ، ويحدث منه كتابه.

وذكر ابن الأثير عن الشافعي أنه قال: «كان مجالد يجلد»، ثم قال ابن الأثير: «أي كان يتهم ويرمى بالكذب، وقيل: فلان يجلد بكل خير: أي يظن به، فكأنه وضع الظن موضع التهمة»[3].

ونقل هذا عن ابن الأثير أحد الباحثين، وأيده بما رواه عمرو بن علي قال: «سمعت يحيى بن سعيد يقول لعبدالله: أين تذهب؟ قال: إلى وهب بن جرير أكتب السيرة ـ يعني عن مجالد ـ قال: تكتب كذباً كثيراً، لو شئت أن يجعلها لي مجالد كلها عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله ـ فعل»[4].

وبنى الباحث على ما تقدم أن ما وقع عند ابن حبان تصحيف، حيث روى بإسناده إلى حرملة بن يحيى قال: «سمعت الشافعي يقول: الحديث عن حرام بن عثمان حرام، والحديث عن مجالد يجالد

= كان لا يحفظ، ثم حفظ بعد، كما في «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢:٢٩، وهذه طريقة لبعض الرواة غير سريعي الحفظ.

(١) «الجرح والتعديل» ٧:٢٢١.

(٢) «المعرفة والتاريخ» ٢:١٥٦ـ١٥٧، و«تهذيب التهذيب» ٩:٩٦.

(٣) «النهاية» ١:٢٨٥.

(٤) «الجرح والتعديل» ٨:٣٦١، و«تهذيب الكمال»، وفيه: «يقول لعبيدالله».

الحديث، وعن أبي العالية الرياحي رياح»[1]، يعني أن الصواب ما ذكره ابن الأثير: «كان مجالد يجلد».

وظاهر جداً أن ابن الأثير فزع إلى اللغة لتفسير كلمة الشافعي كما وصل إليه لفظها، دون النظر في قرائن الأحوال، فإذا صرفنا النظر عن البحث عن الصواب في لفظ الشافعي، إذ يحتمل أن يكون ما رواه ابن حبان هو الصواب، ووقوع التصحيف في العبارة كما هي عنده إلى ما ذكره ابن الأثير بعيد جداً، إذا صرفنا النظر عن ذلك، وكان الوارد عن الشافعي هو لفظ ابن الأثير فقط ـ فحمله على أنه يرمي مجالداً بالكذب فيه نظر كبير، فالظاهر أن الشافعي أراد أن يبين ضعف مجالد باشتقاق كلمة من اسمه، فعل ذلك تفنناً، دون النظر إلى معناها اللغوي الدقيق، وقد سئل الشافعي عن مجالد فقال: «هو مجالد»[2]، وحال مجالدٍ عند بقية النقاد يبعد تفسير ابن الأثير لكلمة الشافعي، فلم ينقل عن أحد منهم تكذيبه لمجالد، وإنما ضعفوه فقط، وأنه كان يخطىء كثيراً، يرفع الموقوف ويصل المرسل، وكلمة يحيى القطان السابقة ليس المقصود بها الكذب المتعمد، وإنما المقصود بها الخطأ ـ وسيأتي توضيح هذا قريباً ـ، وأقوال يحيى القطان الأخرى فيه تدل على ذلك[3].

ومن ذلك أيضاً أن العراقي جعل قول أبي حاتم المتقدم في عدد من الرواة : «هو على يدي عدل» من ألفاظ التعديل، حملها على

---

(١) «المجروحين» ٣: ١٠.
(٢) «الكامل» ٦: ٢٤١٥ـ٢٤١٦.
(٣) «التاريخ الكبير» ٨: ٨، و«الجرح والتعديل» ٨: ٣٦١، و«الضعفاء الكبير» ٤: ٢٣٢، و«الكامل» ٦: ٢٤١٤، و«تهذيب الكمال» ، و«تهذيب التهذيب» ١٠: ٣٩.

ظاهرها، فكان ينطقها بكسر الدال، وتعقبه ابن حجر، وأوضح أنها من ألفاظ التجريح الشديد[١]، وهو كما قال[٢].

وعلق أحد الباحثين على قول شعبة في سلم بن قيس البصري: «سلم ذاك الذي كان يرى الهلال قبل أن يراه الناس بيومين» ـ بقوله: «يقصد به شعبة اتهامه بالكذب، كما يظهر».

وما قاله الباحث غير ظاهر من النص بل هو احتمال ضعيف فيه، وتدل النصوص الأخرى في رؤية سلم للهلال على أن شعبة يرميه بالتغفيل وعدم الضبط، لا التهمة بالكذب[٣].

وربما يواجه الباحث في قضية تنزيل اللفظة على مصطلح أئمة النقد أنهم استخدموا المصطلح الواحد في معنيين مختلفين فيتضاعف الجهد حينئذ، ويلزمه مزيد تأنّ وإنعام نظر.

فمن ذلك مصطلح (التخليط) قد يراد به الاختلاط الذي هو التغير، وقد يراد به الاضطراب والخطأ[٤].

ومنه أيضاً مصطلح (الكذب) استخدمه النقاد بمعنى تعمد الكذب، واستخدموه بمعنى الخطأ، وبينهما فرق كبير بالنسبة للراوي الموصوف به، واستخدامه بالمعنيين جارٍ على أصل اللغة[٥]، وذكر ابن حبان أن أهل الحجاز يسمون الخطأ كذباً[٦].

---

(١) «تهذيب التهذيب» ٩: ١٤٢، و«فتح المغيث» ٢: ١٢٩.

(٢) انظر: ما تقدم في المبحث الأول من الفصل الثاني حول هذه العبارة.

(٣) انظر: ما تقدم في المبحث الثاني (سلامة النص) من هذا الفصل.

(٤) وتقدم شرح هذا في المبحث الثاني من الفصل الأول.

(٥) «لسان العرب» ١: ٧٠٤ـ٧٠٩.

(٦) «ثقات ابن حبان» ٦: ١١٤.

ولا شك أن أكثر استخدام النقاد له على المعنى الأول، وأما الثاني فيعبرون عنه بمصطلحات أخرى، كالخطأ ، والوهم، والغلط، ومع هذا فإن استخدامهم له بهذا المعنى ليس بالنادر، وأصل ذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خطبته المشهورة: «من عقلها ووعاها فليحدث بها حيث انتهت به راحلته، ومن خشي أن لا يعقلها فلا أحل لأحد أن يكذب علي»[1].

ومن أمثلته في كلام النقاد ما تقدم آنفاً في قول يحيى القطان لمن أراد أن يكتب السيرة عن وهب بن جرير، عن مجالد: «تكتب كذباً كثيراً».

وروى عبد الله بن أحمد قال: «سمعت أبي يقول: قال عفان: جاء أبو جزي ـ واسمه نصر بن طريف ـ إلى جرير بن حازم يشفع لرجل يحدثه جرير، فقال جرير: حدثنا قتادة، عن أنس قال: «كانت قبيعة سيف رسول الله ﷺ من فضة»، قال: فقال أبو جزي: كذب والله، ما حدثنا قتادة إلا عن سعيد بن أبي الحسن، قال أبي: وهو قول أبي جزي، وأخطأ جرير»[2].

وقال أبو مسهر في عمرو بن واقد الدمشقي : «كان يكذب من غير أن يتعمد»[3].

---

(١) «صحيح البخاري» حديث ٦٨٣٠.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ١ :٥٤٣.

(٣) «تاريخ دمشق» ٤٤٣/٤٦، وانظر: «معرفة الرجال» ٢ :٢٢٧.
وانظر نماذج أخرى بهذا المعنى في: «العلل ومعرفة الرجال» ٢ :٧٠-٧١، و«علل المروذي» ص١٥٥، ٢٤٩، و«أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٥٢١، و«الجرح والتعديل» ١ :٣٢١، ٣٢٢، ٩ :١٦٧، و«النهاية في غريب الحديث» ٤ :١٥٩.

ومنه أيضاً مصطلح (ليس من أصحاب الحديث)، أو ليس بصاحب حديث)، أو (ليس من أهل الحديث) أو (ليس من فرسان الحديث) ـ يريدون به تارة أنه ليس من المعتنين بالحديث الضابطين له، فعلى هذا فهو جرح في الراوي، ويقولون: فلان من أصحاب الحديث، فهو توثيق له، وكثيراً ما يريدون به أنه ليس من المعتنين بالحديث رواية ورحلة ونقداً، أي ليس من صيارفة الحديث ونقاده، العارفين بطرق الرواية، وكيفية السماع، ومثله إذا قالوا: (صاحب حديث) أو (هو من أصحاب الحديث)، يعني أن له معرفة بذلك.

فمن استعماله في الجرح والتعديل قول أيوب السختياني في فرقد السبخي: «لم يكن صاحب حديث»[1]، وكذا قال أحمد فيه: «رجل صالح، ليس هو بقوي الحديث، لم يكن صاحب حديث»[2].

وقال مالك: «ربما جلس إلينا الشيخ فيحدث جل نهاره ما نأخذ عنه حديثاً واحداً، وما بنا أن نتهمه، ولكن لم يكن من أهل الحديث»[3].

وقال ابن المبارك: «كان أهل البصرة ينكرون حديث الجلد بن أيوب، ويقولون: شيخ ليس بصاحب حديث»[4].

---

(١) «أحوال الرجال» ص١٧١، و«صحيح مسلم» ١: ٢٧، و«الجرح والتعديل» ٧: ٨١، و«الضعفاء الكبير» ٣: ٤٥٩.
(٢) «الجرح والتعديل» ٧: ٨٢.
(٣) «سير أعلام النبلاء» ٨: ٧٢.
(٤) «المعرفة والتاريخ» ٣: ٤٧.

وقال أحمد في صالح المري: «كان صاحب قصص، يقص، ليس هو صاحب آثار وحديث، ولا يعرف الحديث»[1]، وكذا قال ابن عدي: «... وليس هو بصاحب حديث...»[2].

وقال البخاري في عبدالعزيز بن يحيى المدني: «ليس من أهل الحديث، يضع الحديث»[3].

ومن استعماله بمعنى المعرفة بالنقد قول خلف المخرمي: «سمعت إسماعيل بن علية يقول: كنا نرى عند حميد ـ يعني الطويل ـ، وسليمان ـ يعني التيمي ـ ، وابن عون الرجل والرجلين، فنأتي شعبة فنرى الناس عليه، ثم قال خلف: كان أصحاب الحديث يريدون حسن المعرفة بالرجال، وبمعرفة الحديث»[4].

وروى عبد الخالق بن منصور، قال: «سئل يحيى بن معين عن أبي بكر الأعين، فقال: ليس هو من أصحاب الحديث»، عقب عليه الخطيب بقوله: «عنى يحيى بذلك أنه لم يكن من الحفاظ لعلله، والنقاد لطرقه، مثل علي بن المديني ونحوه، وأما الصدق والضبط لما سمعه فلم يكن مدفوعاً عنه»[5].

وروى الخطيب أيضاً بإسناده عن محمد بن حاتم الكندي قوله:

---

(١) «الجرح والتعديل» ٤ : ٣٩٦.

(٢) «الكامل» ٤ : ١٣٨١.

(٣) «تهذيب الكمال» ١٨ : ٢١٩.

وانظر نماذج أخرى بهذا المعنى في: «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» ص٣٣٢، و«الجرح والتعديل» ١ : ٣٢١، ٣٢٢، ٥ : ١٨٤، ٩ : ١٦٧.

(٤) «الجرح والتعديل» ١ : ١٧٦.

(٥) «تاريخ بغداد» ٢ : ١٨٢.

«سألت يحيى بن معين عن خلف البزار فسمعته يقول: خلف البزار لم يكن يدري أيش الحديث، إنما كان يبيع البزر»، ثم عقب عليه الخطيب بقوله: «أحسب أن الكندي سأله عن حفاظ الحديث ونقاده، فأجابه يحيى بهذا القول، والمحفوظ ما ذكرناه من توثيق يحيى له»(١).

وقال ابن معين في يزيد بن هارون: «ليس من أصحاب الحديث، لأنه كان لا يميز، ولا يبالي عمن روى»(٢).

وقال البرذعي: «حضرت أبا زرعة، وهو يقرأ على رجل من أهل طوس، وكان الرجل يسأله، فيقول: سعيد بن أسد، عن فلان، فيقرأ عليه، فقال له أبو زرعة: إذا سألت فقل: حديث عائشة، عن النبي ﷺ في كذا وكذا، وحديث النبي ﷺ في كذا وكذا، فجعل الرجل يسأل كما كان يسأل، فقال: الله المستعان! أنا أجهد أن أجعلك من أصحاب الحديث، وأنت تأبى إلا أن تمضي على علاتك»(٣).

ومنه أيضاً تكرار الاسم أو الكنية، فيستعمل كثيراً في التوثيق والتفخيم، قال سفيان بن عيينة: «كنت عند الزهري يوماً وأتاه ابن جريج، فقال له: يا أبا بكر إني أريد أن أعرض عليك كتاباً، فقال الزهري: إن سعداً (يعني ابن إبراهيم الزهري) قد كلمني في ابنيه، وهو

---

(١) «تاريخ بغداد» ٨: ٣٢٦.

(٢) «تاريخ بغداد» ١٤: ٣٣٨.

وانظر نماذج أخرى في استخدامه بمعنى النقد في: «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٤٢، ١٠١، و«سؤالات أبي داود» ص٢٧٤، و«سؤالات ابن الجنيد» ص٢٩١، ٣٣٢، ٣٨٦، و«ثقات العجلي» ٢: ٢٤٣، و«سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ٢٦٢، و«المعرفة والتاريخ» ٢: ١٨٢، و«الكامل» ١: ١٣٣، و«تاريخ بغداد» ٤: ٢٠٥ـ٢٠٦، ٨: ٣١٩، ١٢: ٢١١، و«تهذيب الكمال» ٢٥: ٥٤٣.

(٣) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٧٧٠.

سعد ـ وربما قال سفيان : وسعد سعد ـ، فلما خرجت من عند الزهري قال ابن جريج: أما رأيته يفرق من سعد»[1].

وقال عبدالله بن أحمد: «سمعت أبي يقول: عفان أثبت من عبدالرحمن بن مهدي، قلت له: أثبت من عبدالرحمن بن مهدي؟ قال: نعم، إلا أن عبدالرحمن رجل ثقة، خيار، صالح، مسلم، وعبدالرحمن عبدالرحمن»[2].

وعلى هذا مشى الترمذي في تفسير كلمة أيوب السختياني في أبي الزبير المكي، فروى عن ابن أبي عمر، عن سفيان بن عيينة، عن أيوب قال: «حدثني أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير ـ قال سفيان بيده يقبضها ـ»، ثم قال الترمذي: «إنما يعني به الإتقان والحفظ»[3].

غير أن جماعة من الأئمة ـ منهم أحمد وغيره ـ فسروا قول أيوب بأنه يريد تضعيفه[4]، وقد جاء عن أيوب فيه ما يؤيد تفسير الجماعة لقوله[5].

وكذا فسر نعيم بن حماد صنيع سفيان بن عيينة في تكراره لاسم أبي الزبير، فقال: «سمعت سفيان يقول: حدثني أبو الزبير، وهو أبو

---

(١) «المعرفة والتاريخ» ١:٦٨١، وقد وقع فيه: «وسعد بن سعد»، وسياق الكلام يقتضي حذف (بن)، وانظر: «تهذيب التهذيب» ٣:٤٦٥.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ٣:٤٣٤.
وانظر مثالاً آخر في: «المعرفة والتاريخ» ١:٦٨٦.

(٣) «سنن الترمذي» ٥:٧٥٧.

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» ١:٥٤٢، و«الضعفاء الكبير» ٤:١٣٢.

(٥) «الجرح والتعديل» ٨:٧٥، و«الضعفاء الكبير» ٤:١٣٢، و«الكامل» ٦:٢١٣٤، و«شرح علل الترمذي» ٢:٥٧١-٥٧٢.

الزبير ـ أي كأنه يضعفه ـ»[1].

ومما يواجهه الباحث أيضاً أن تكون العبارة غير داخلة في مصطلح عام، ويتحقق الباحث من كونها جرحاً أو تعديلاً في الراوي، ولكن تحديد المراد بها على وجه الدقة يقع فيه اختلاف، فقد ذكر ابن القطان أسامة بن زيد الليثي، ونقل فيه بعض آراء النقاد، ومن ذلك أن يحيى القطان تركه، وأن أحمد قال فيه: «ليس بشيء، روى عن نافع أحاديث مناكير»، ثم قال ابن القطان: «وعلة يحيى القطان في تركه غير علة أحمد بن حنبل هذه، وذلك ما ذكر عمرو بن علي الفلاس في كتابه قال: كان يحيى القطان حدثنا عن أسامة بن زيد، ثم تركه، قال: يقول: سمعت سعيد بن المسيب، على النكرة لما قال، انتهى كلامه، وهذا أمر منكر كما ذكر، فإنه بذلك يساوي شيخه ابن شهاب، وذلك لا يصح له»[2].

ونقل هذا ابن حجر، ثم تعقب ابن القطان بقوله: «ولم يرد يحيى القطان بذلك ما فهمه عنه، بل أراد ذلك في حديث مخصوص، يتبين من سياقه اتفاق أصحاب الزهري على روايته عنه، عن سعيد بن المسيب بالعنعنة، وشذ أسامة فقال عن الزهري: سمعت سعيد بن المسيب، فأنكر عليه القطان هذا لا غير»[3].

وما ذكره ابن حجر محتمل، فهذه طريقة معروفة لأئمة النقد،

---

(١) «الجرح والتعديل» ٨: ٧٥، و«الضعفاء الكبير» ٤: ١٣٣، وانظر: «شرح علل الترمذي» ٢: ٥٧٢، و«تهذيب التهذيب» ٩: ٤٤٣.
(٢) «بيان الوهم والإيهام» ٤: ٨٤.
(٣) «تهذيب التهذيب» ١: ٢١٠.

يختصرون بها الكلام، فإذا لم يمكن حمل الكلام على ظاهره يلجأ إليها، وكذلك إذا أمكن حمله على ظاهره وكان هناك قرينة على أن الظاهر غير مراد، ومن لم يفهم طريقتهم يظن في الكلام سقطاً، فقد مر أحد الباحثين الفضلاء بقول أحد النقاد: «روى سعيد: «من باع عبداً وله مال» ـ عن قتادة ، عن عكرمة، عن ابن عمر، ورواه هشام، وهمام، عن عكرمة ـ وهو ابن خالد ـ عن الزهري»، وعلق عليه الباحث بقوله: «... وأما الإسناد الثاني فعلته التعليق والانقطاع، لأنه لم يثبت أن هشاماً، وهماماً من تلاميذ عكرمة بن خالد، بل شيخهما في هذا الحديث هو قتادة، وقد سقط من الإسناد هنا...».

ومن عرف طريقة النقاد في هذا أدرك بسهولة أنه لا سقط في كلام هذا الناقد، ومراده أنهما يرويانه عن قتادة على صفة في الإسناد غير التي يرويها سعيد بن أبي عروبة عنه، ومثل هذا يعرف من السياق، أو من الطرق الأخرى.

ونلاحظ أن ابن حجر في تعقبه على ابن القطان لم يذكر قرينة على ما فهمه من كلام يحيى القطان، فلم يشر إلى الحديث الذي وقع فيه لأسامة بن زيد مخالفة، وحينئذ ما فهمه ابن القطان من كلام يحيى يبقى احتمالاً قوياً، فقد كان أسامة بن زيد يذكر أنه سمع من سعيد بن المسيب، قال يعقوب بن سفيان: «حدثني أبو الطاهر بن السرح، قال: حدثنا ابن وهب، عن أسامة بن زيد، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: لا ربا إلا فيما كيل أو وزن ، فيما أكل أو شرب، قال ابن وهب: لم يسمع أسامة إلا هذا الحديث وحده من سعيد بن المسيب»[1]، فلا يبعد

---

(١) «المعرفة والتاريخ» ٣: ١٨١.

أن يكون يحيى القطان ينكر هذا على أسامة بن زيد.

ويلاحظ أن كل ما تقدم في هذا المطلب كان في الحديث عن عبارات تصدر من النقاد لا تدخل تحت مصطلح معين في الجرح والتعديل، يتأكد الباحث منها هل فيها جرح أو تعديل، أو ليس كذلك، وإذا كان فيها جرح أو تعديل فمن أيهما؟ وما درجته؟ وفي عبارات تدخل تحت مصطلح للأئمة لكنه من المصطلحات غير المشهورة، وقد يكون يستخدم في معنيين، فالباحث ملزم في كل ما تقدم أن ينعم النظر، ويدقق في العبارة، حتى يصل إلى المعنى الذي أراده قائلها، أو يقارب ذلك، ولا يشطح بعيداً.

والقارىء في كتب الجرح والتعديل الأولى ـ كتب السؤالات والعلل ـ سيرى كماً غير قليل من هذه العبارات، وكثيرٌ منه لم ينقل في الكتب الجامعة، فمن المناسب جداً للباحث أن يتمرن على معالجة مثل هذه العبارات، فيقوم بتحليلها، وتقليبها على أوجه، حتى يصل إلى التفسير الصحيح لها، وهو محتاج لهذا في مجالات أخرى ـ غير الجرح والتعديل ـ يتحدث عنها النقاد[1]، فإذا تمرن عليها أيضاً تدرج في بناء شخصيته الناقدة، وأمكنه الدخول في مناقشات علمية جادة عميقة، تمنح القارىء ثقة بما يتوصل إليه من نتائج.

---

(١) في النية ـ بعون الله تعالى ـ أن أتحدث عن هذا الأمر ـ وهو ضرورة فهم كلام الأئمة النقاد ـ في مبحث مستقل، وربما يكون هذا في باب خاص بالقواعد العامة لدراسة الأسانيد؛ إذ يحتاج إليه دارس الإسناد، كما يحتاج إليه من يبحث في منهج النقاد في قضية معينة، يجمع من أجله النصوص ويعالجها، أو من يتصدى لتحقيق كتب التراث، فكثير منهم يقحم نفسه في تفسير كلام المؤلف، بغرض إفادة القارىء، فيسيء إليه.

غير أن ما تقدم قصدت به أن يكون توطئة لأمر لا يقل عنه أهمية، بل هو أهم منه من جهة أخرى، وهي كثرة ما يواجه الباحث منه، فهو المقصود الأول بهذا المبحث، وأعني بهذا النظر في دلالة نصوص النقاد التي تدخل ضمن مصطلحات مشهورة متداولة، مثل قولهم: فلان ثقة، أو صدوق، أو ضعيف، أو ليس بشيء، أو متروك الحديث، وما يجري مجراها، فإن هذه الألفاظ قد اصطلح على معناها، وعلى أساس هذه المعاني تم وضع مراتب الجرح والتعديل التي تقدم الحديث عنها في المبحث الثامن من الفصل الثاني، غير أن هذه الأحكام قبل تنزيلها على المصطلح العام تحتاج إلى نظرة شمولية، يراعى فيها سياق الكلام نفسه، وكلام الناقد في الراوي مجتمعاً، مضموماً إلى كلام النقاد الآخرين.

وسبب الحاجة إلى ذلك أن النقاد في ذلك العصر لشيوع النقد، وكون المستمع لهم من أهل النقد أيضاً ـ يطلقون أحكاماً على الرواة ولا يريدون بها الحكم المطلق الذي تفيده بناء على الاصطلاح العام، فتنزيلها عليه مباشرة وقبل النظرة الشاملة قد يؤدي إلى خلل في الحكم النهائي على الراوي، وكثيراً ما ينتج عن هذا التنزيل بروز اختلاف بين كلام الناقد الواحد، أو بين كلام النقاد، ربما أحوج إلى تضعيف رواية، أو نسبة ناقد إلى التشدد أو التساهل، أو إلى قلة الخبرة بالراوي، والحقيقة أنه لا وجود للاختلاف أصلاً.

وقد أفاض جماعة من الأئمة والباحثين الذين ينظرون في كلام النقاد الأولين وفق ضوابط النظر ـ كأبي الوليد الباجي، والذهبي، وابن حجر، والسخاوي، والمعلمي، وشيخنا فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن

محمد العبداللطيف ـ أفاضوا في الحديث عن هذا الجانب المهم من ضوابط النظر في أقوال النقاد، معتمدين في ذلك على كلمات متفرقة للنقاد أنفسهم، وعلى النظر والتأمل.

ولتقريب فهم هذا الموضوع، وتسهيل تطبيقه على الباحث رأيت أن أجمع شتات الكلام فيه في جهتين، إذا راعاهما الباحث، ودقق النظر فيهما أمكنه التعامل مع كلام النقاد بسهولة.

الجهة الأولى: الراوي نفسه، فينظر الباحث في الراوي الذي يريد دراسة أقوال النقاد فيه هل وثق في بعض حالاته، وضعف في البعض الآخر؟ فإن كان كذلك أمكن تنزيل التوثيق المطلق أو التضعيف المطلق مما ظاهره التعارض على الجانب اللائق به.

وتجزئة حال الراوي قد يكون في أصل شرطي العدالة والضبط، بأن يكون متكلماً في الراوي في أحدهما، موثقاً في الآخر، وقد يكون في الضبط فقط وتفاوته في الراوي، إما في الزمان، أو المكان، أو الشيوخ، أو بين كتاب الراوي وحفظه، ونحو ذلك.

فأما الأول فإن كثيراً من الرواة موصوفون بالصلاح والفضل والعبادة والخشوع ، لكنهم من جهة الضبط والحفظ تكلم فيهم، فلا بعد حينئذ أن يصدر عن الناقد عبارة توثيق مطلق مرتفع أو دونه، وقد يصدر عن هذا الناقد أو عن ناقد آخر في الراوي نفسه عبارة تضعيف مطلق، ولا تعارض بينهما، ويكون المراد بالتويثق حينئذٍ أنه صادق في نفسه لا يتعمد الكذب.

يدل على هذا أن الناقد ربما جمع بين التوثيق والتضعيف في نص واحد، وقد يشير إلى جهة التوثيق أو التضعيف، كقول أحمد في

الحسن بن أبي جعفر: «كان شيخاً صالحاً، ولكن كانت عنده أحاديث مناكير، وليس هو بشيء»[١].

وقال عمرو بن علي في يحيى بن أبي أنيسة: «صدوق، وكان يهم في الحديث، وقد اجتمع أصحاب الحديث على ترك حديثه إلا من لا يعلم»[٢].

وقال في الحسن بن عمارة: «رجل صالح صدوق، كثير الخطأ والوهم، متروك الحديث»[٣].

وقال ابن معين في أبي بكر بن عياش: «أبو بكر بن عياش رجل صدوق، ولكنه ليس بمستقيم الحديث»[٤].

وقال البخاري في محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى: «صدوق، إلا أنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه ـ وضعف حديثه جداً ـ»[٥].

ونقل الترمذي عن البخاري قوله في صالح المري: «هو ضعيف الحديث، ذاهب الحديث»، ثم قال الترمذي: «صالح المري رجل صالح ثقة، تفرد بأحاديث عن الثقات، يخاف عليه الغلط»[٦].

وقال يعقوب بن شيبة في عبدالرحمن بن زياد بن أنعم: «ضعيف الحديث، وهو ثقة صدوق رجل صالح»[٧]، وفي الربيع بن صبيح:

---

(١) «مسائل إسحاق بن هانىء» ٢: ٢١٠.
(٢) «الكامل» ٧: ٢٦٤٥.
(٣) «الكامل» ٢: ٧٠٠، و«تاريخ بغداد» ٧: ٣٥٠.
(٤) «معرفة الرجال» ١: ٦٩.
(٥) «تاريخ بغداد» ١٠: ٢١٧، وانظر: «العلل الكبير» ٢: ٩٧٢.
(٦) «العلل الكبير» ٢: ٩٦٨.
(٧) «تهذيب الكمال» ١٧: ١٠٦.

«صالح صدوق ثقة، ضعيف جداً»[1].

وقال يعقوب بن سفيان في محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى: «ثقة عدل، في حديثه بعض المقال، لين الحديث عندهم»[2].

وربما جاء البيان عن الناقد في نص مستقل، فقد كان أبو الوليد الطيالسي يوثق قيس بن الربيع، ويثني عليه، وروى عمرو بن علي قال: «قلت لأبي الوليد: ما رأيت أحداً أحسن رأياً في قيس منك، قال: إنه كان ممن يخاف الله عز وجل»[3].

ومن الأمثلة التطبيقية على تنزيل كلام النقاد على هذا إذا كان ظاهره التعارض: كلام ابن معين في الربيع بن صبيح، والمبارك بن فضالة، فقد سأله ابن محرز عن الربيع بن صبيح، فقال: «ثقة»، ثم سأله عن المبارك بن فضالة، فقال: «ليس به بأس، لم يكن بالكذوب، ليس منهما إلا قريب من صاحبه»[4].

وقال عثمان الدارمي: «سألت يحيى بن معين عن الربيع بن صبيح، فقال: ليس به بأس - كأنه لم يطره -، قلت: هو أحب إليك أو المبارك؟ قال: ما أقربهما»[5].

---

(١) «تهذيب الكمال» ٩: ٩٣.
(٢) «تهذيب التهذيب» ٩: ٣٠٣.
(٣) «الجرح والتعديل» ٧: ٩٧.
وانظر نصوصاً أخرى بهذا المعنى في: «أحوال الرجال» ص٢٨٩-٢٩٠، و«أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٣٨، ٣٧٢، ٣٨٥، ٤١٤، ٤٦٤، ٤٨٣، و«تهذيب الكمال» ٤: ٤٩١-٤٩٢.
(٤) «معرفة الرجال» ١: ٧٨، ١١٣، وانظر: ١: ٩٤.
(٥) «تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص١١١.

ووثقهما في رواية الدوري[١].

وقال في رواية المفضل الغلابي: «صالحان»[٢].

وروى عنه ابن أبي خيثمة توثيقه للمبارك بن فضالة، وروى عنه أيضاً تضعيفه له[٣]، وكذا ضعف الربيع بين صبيح في روايته[٤].

وسأله عبد الله بن أحمد عن المبارك بن فضالة، فقال: «ضعيف الحديث، مثل الربيع بن صبيح في الضعف»[٥].

وقد تقدم في المبحث الأول أن ابن أبي حاتم جعل هذا اختلافاً حقيقياً عن يحيى بن معين، وطلب الترجيح بين أقواله من كلام النقاد الآخرين، ولكن يمكن للناظر أن يجعل هذا الاختلاف غير حقيقي، بحمل التوثيق على العدالة، فإنهما مشهوران بالصلاح والعبادة، والربيع أشهرهما، وأما التضعيف فيحمل على الحفظ والضبط، وقد قال الشافعي: «كان الربيع بن صبيح رجلاً غَزَّاءً، وإذا مدح الرجل بغير صناعته فقد وهص ـ يعني دق ـ»[٦].

ومن الأمثلة على هذا أيضاً غسان بن عبيد الموصلي، وثقه في رواية الدروي، وابن أبي خيثمة، وضعفه في الحديث في رواية ابن الجنيد، وقال في رواية الحسين بن حبان: «أتيناه فإذا هو لا يعرف

---

(١) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ١٦٢، ٥٤٨.
(٢) «تاريخ بغداد» ١٣: ٢١٤.
(٣) «تاريخ بغداد» ١٣: ٢١٥.
(٤) «الجرح والتعديل» ٣: ٤٦٤.
(٥) «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ١٠.
(٦) «الجرح والتعديل» ٣: ٣٦٤، و«آداب الشافعي ومناقبه» ص٢٢٤، والتفسير من أبي حاتم، وهو في «تهذيب التهذيب» ٣: ٢٤٧: «أي دق عنقه».

الحديث، إلا أنه لم يكن من أهل الكذب، ولكنه لا يعقل الحديث»[1].

وعكس ذلك ـ وهو توثيق الراوي مع الكلام فيه في شيء من عدالته ـ كثير جداً، أشهر من أن يمثل له، وقد تقدم أن النقاد يتتبعون سيرة الراوي، فإن وجدوا فيه شيئاً يخل بالعدالة أو المروءة تكلموا فيه[2]، ثم قد يكون ما في الراوي له أثر على روايته، كالكذب في الحديث، أو ارتكابه أمراً يدل على رقة في الدين يخشى منه الكذب معه، فهذا مسقط للراوي وإن كان حافظاً ضابطاً، فرب حفاظ للحديث متروكون، وقد يكون ما في الراوي ليس له تأثير على روايته، لكونه ثقة في نفسه، مثل كثير من أنواع الابتداع، والعمل للسلطان، وأخذ الأجرة على التحديث، فالناقد يوثق الراوي، ويبين ما فيه مما يراه هو مخلاً بالعدالة أو المروءة، وقد تقدم في المبحث الثاني من الفصل الثاني أن الناقد ربما ترك أمثال هؤلاء مع توثيقه لهم، وتركه لهم من باب التأديب والزجر.

وأما الثاني ـ وهو الكلام في ضبط الراوي في بعض حالاته، كالزمان، أو المكان، أو الشيوخ، ونحو ذلك ـ فقد تقدم الكلام على تفصيل حال الراوي في مبحث مستقل في الفصل الأول.

والمقصود هنا أن الناقد قد يطلق التوثيق أو التضعيف ومقصوده في حالة خاصة للراوي هي موضع تسليم، فلا يكون هناك اختلاف، وقد كان النقاد يخرجون كلام من سبقهم على هذا الأصل ، إن أمكن ذلك.

مثاله ما رواه عباس الدوري قال: «سمعت يحيى يقول: قد سمع

---

(١) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢:٤٦٩، و«تاريخ بغداد» ١٢:٣٢٧.

(٢) انظر: المبحث الأول من الفصل الأول.

يحيى بن سعيد القطان من الجريري، وكان لا يروي عنه، - قال يحيى ابن معين -: قال عيسى بن يونس: قد سمعت من الجريري، فقال لي يحيى بن سعيد القطان: لا ترو عنه»، ثم عقبه عباس بقوله: «إنما مذهب يحيى بن سعيد القطان عندنا في هذا - يقول - إن الجريري قد كان اختلط، لا أنه ليس بثقة»[1].

ونقل يعقوب بن شيبة، عن زكريا بن عدي، عن ابن المبارك قوله: «سماك ضعيف في الحديث»، ثم قال يعقوب: «روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين، ومن سمع منه قديماً مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله ابن المبارك إنما يرى أنه فيمن سمع منه بأخرة»[2].

وروى البرذعي، عن أبي زرعة قوله: «ابن نافع الصائغ عندي منكر الحديث، حدث عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «ما بين بيتي ومنبري...»، وأحاديث غيرها مناكير، وله عند أهل المدينة قدر في الفقه...»[3]، وروى ابن أبي حاتم، عن أبي زرعة قوله فيه: «لا بأس به»[4].

فهذا الاختلاف عن أبي زرعة يمكن تفسيره بحمل التضعيف على التحديث من الحفظ، وكونه لا بأس به أي إذا حدث من كتابه، فهذه حال عبدالله بن نافع[5].

---

(١) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ١٩٥، ٤: ١٦٣.
(٢) «تهذيب الكمال» ١٢: ١٢٠.
(٣) «أسئلة البرذعي» ص٣٧٥.
(٤) «الجرح والتعديل» ٥: ١٨٤.
(٥) «تهذيب التهذيب» ٦: ٥١.
ومما يصلح مثالاً لذلك أيضاً الروايات عن يحيى بن معين في عطاء بن السائب.

ورد بعض كلام النقاد إلى بعض بالنظر إلى اختلاف حال الراوي إنما ينفع إذا لم ينص الناقد على استواء حاله عنده، فأما إذا نص فلا فائدة حينئذٍ، كما في حال شريك بن عبدالله القاضي، فقد ذهب جماعة من الأئمة إلى أنه تغير حفظه لما استقضي[1]، وكان يحيى بن سعيد يضعفه ولا يروي عنه، وقال له قائل: يقولون: إن شريكاً إنما خلَّط بآخره، فقال: «لم يزل مخلطاً»[2].

ومحمد بن مسلم الطائفي، جاء توثيقه مطلقاً عن بعض النقاد[3]، وجاء عن عبد الرحمن بن مهدي أن كتبه صحاح[4]، وعن ابن معين قوله: «لم يكن به بأس، . . . كان إذا حدث من حفظه ـ يقول ـ كأنه يخطىء، وكان إذا حدث من كتابه فليس به بأس»[5].

وروى عبد الله بن أحمد ، عن أبيه قوله: «ما أضعف حديثه ـ وضعفه أبي جداً ـ»[6].

فتضعيف أحمد هذا لا يصلح حمله على التحديث من الحفظ، لما رواه الميموني قال: «سمعت أحمد يقول: إذا حدث محمد بن مسلم من غير كتاب ـ يعني أخطأ ـ، قلت: الطائفي؟ قال: نعم، ثم ضعفه على كل حال من كتاب وغير كتاب، فرأيته عنده ضعيفاً»[7].

---

(١) «تهذيب التهذيب» ٤ : ٣٣٣.
(٢) «الجرح والتعديل» ٤ : ٣٦٦، والكامل» ٤ : ١٣٢٢.
(٣) «الكامل» ٦ : ٢١٣٨، و«تهذيب التهذيب» ٩ : ٤٤٤.
(٤) «التاريخ الكبير» ١ : ٢٢٤.
(٥) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢ : ٥٣٧.
(٦) «العلل ومعرفة الرجال» ١ : ١٨٩، ٢ : ١٧٢.
(٧) «الضعفاء الكبير» ٤ : ١٣٤.

وعلى هذا فهو ضعيف عند أحمد ، وهو إذا حدث من حفظه أشد ضعفاً.

وكان بعض النقاد يفصل في حال ابن لهيعة، فما رواه المتقدمون عنه أصلح مما رواه المتأخرون، وربما عزوا ذلك إلى تغير ابن لهيعة، وجاء عن ابن معين إطلاق القول بتضعيفه[1]، ولا يصلح رد قول ابن معين إلى قول من فصل في حاله، لما رواه ابن محرز قال: «سألت يحيى بن معين، عن ابن لهيعة فقال: ليس هو بذاك، وسمعت يحيى مرة أخرى يقول: ابن لهيعة ضعيف الحديث، وسمعته مرة أخرى: ابن لهيعة في حديثه كله ليس بشيء، وسمعت يحيى مرة أخرى يقول ـ وسئل عن حديث ابن لهيعة ـ قال: ابن لهيعة ضعيف في حديثه كله لا في بعضه»[2].

وقال ابن الجنيد: «. . . قلت ليحيى: فسماع القدماء والآخرين من ابن لهيعة سواء؟ قال: نعم، سواء واحد»[3].

وروى يزيد بن الهيثم عنه قوله: «ابن لهيعة ليس بشيء، تغير أو لم يتغير»[4].

وغير خاف أن التدقيق في رد بعض النصوص إلى بعض باستخدام تجزئة حال الراوي أمر لابد منه، فليس المقصود هو التخلص من

---

(١) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٣٢٧، و«تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص١٥٣، و«تاريخ ابن الهيثم عن ابن معين» ص٩٧، و«الضعفاء الكبير» ٢: ٢٩٥، و«الكامل» ٤: ١٤٦٢، و«تهذيب التهذيب» ٥: ٣٧٤.

(٢) «معرفة الرجال» ١: ٦٧، وانظر: ١: ١٠١، ٢: ٣٩.

(٣) «سؤالات ابن الجنيد» ص٣٩٣.

(٤) «تاريخ ابن الهيثم عن ابن معين» ص١٠٨.

الاختلاف، وقد رأيت أحد الباحثين نظر في أقوال النقاد في المبارك بن فضالة، وأن منهم من ضعفه، ومنهم من وثقه مع رميه بالتدليس، ثم قال: «فالذي يظهر أنه ثقة مدلس، وتضعيف من ضعفه لأجل تدليسه».

والناظر في أقوال النقاد يدرك بسهولة أن بعض من ضعفوه نصوا على أن ضعفه من قبل حفظه، وأنه كان يخطىء[1]، فلا يفيد ما ذكره الباحث شيئاً.

الجهة الثانية: كلام النقاد أنفسهم، وتوسعهم في استخدام الألفاظ، والخروج بها عن الاصطلاح العام لها، وأكثر ما يكون ذلك بين ألفاظ التعديل نفسها، أو بين ألفاظ الجرح.

فنرى كثيراً استخدام لفظ ثقة، وصدوق، وليس به بأس، وصالح الحديث، ونحو ذلك كل منها في معنى الآخر، مع أنها في الأصل على مراتب متفاوتة، كما مضى شرحه في المبحث الثالث من الفصل الثاني، فهذا في التعديل.

من ذلك أن الأئمة يطلقون أحياناً كلمة (صدوق) على من هو في الدرجة العليا من الثقة والضبط، فقد تقدم في المبحث الثالث من هذا الفصل وصف ابن المديني لعفان بن مسلم، وأبي نعيم، بأنهما صدوقان.

ووصف أحمد أبا بكر بن أبي شيبة صاحب «المصنف» بأنه صدوق[2].

---

(١) «تهذيب التهذيب» ١٠: ٢٩-٣١.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٨٤ وانظر: ٢: ٩١، ٣: ٤٠، ٣٥٠.

وقال ابن معين في عمرو بن علي الفلاس: «صدوق»[1].

وكذا قال أبو زرعة في الليث بن سعد، فقيل له: يحتج بحديثه؟ قال: «أي لعمري»[2].

وقال أبو حاتم في كل من عمرو بن علي الفلاس، ومسلم بن الحجاج، وأبي زرعة الدمشقي: «صدوق»، زاد في عمرو: «كان أرشق من علي بن المديني»[3].

وكل هؤلاء حفاظ ثقات أثبات.

وقد أكثر أبو حاتم من إطلاق وصف (صدوق) على أمثال هؤلاء ونحوهم.

ومن ذلك أيضاً قول أحمد في أبي روق عطية بن الحارث: «ثقة، مقارب الحديث»[4]، وقال مرة: «ليس به بأس»[5].

وقال عبدالله بن أحمد في أبي الجحاف داود بن أبي عوف: «قلت له: (يعني لأبيه): ثقة؟ قال: نعم، صالح»[6].

وقال أحمد أيضاً في صدقة بن خالد الدمشقي: «ثقة ثقة ثبت، أثبت من الوليد بن مسلم، وهو صالح الحديث»[7].

وقال في إسماعيل السدي: «ليس به بأس، هو عندي

---

(١) «تاريخ بغداد» ١٢: ٢١١.
(٢) «الجرح والتعديل» ٧: ١٨٠.
(٣) «الجرح والتعديل» ٥: ١٦١، ٢٦٧، ٦: ٢٤٩.
(٤) «سؤالات أبي داود» ص٣٠٥.
(٥) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٥١.
(٦) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٥١.
(٧) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٢٠.

ثقة...»[١].

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: إسماعيل بن سالم؟ قال: بخٍ، وسمعت أحمد يقول: إسماعيل بن سالم صالح الحديث، قلت له: هو أكبر أو مطرف؟ قال: هو أكبر»[٢]، وقال فيه في رواية أخرى: «ليس به بأس»[٣]، وقال مرة: «ثقة ثقة بخ»[٤].

وقال ابن معين في سيار صاحب جعفر بن سليمان: «كان صدوقاً، ثقة، ليس به بأس، ولم أكتب عنه شيئاً قط»[٥].

وقال ابن الجنيد: «قلت ليحيى بن معين: عبدالرحمن بن عبدالله الدشتكي؟ فقال: رازي لا بأس به، قلت: عمرو بن قيس؟ قال: لا بأس به، قلت: ثقتان؟ قال: ثقتان»[٦].

وقال أبو زرعة الدمشقي: «قلت لعبدالرحمن بن إبراهيم (دحيم): ما تقول في علي بن حوشب الفزاري؟ قال: لا بأس به، قلت: ولم لا تقول: ثقة، ولا أعلم إلا خيراً؟ قال: قد قلت لك إنه ثقة»[٧].

وقال أبو حاتم في أبي الزناد: «ثقة صالح الحديث»[٨].

---

(١) «علل المروذي» ص٦٦.
(٢) «سؤالات أبي داود» ص٢٩٩.
(٣) «علل المروذي» ص١١٣.
(٤) «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٤٩٥، وانظر: ١:٤١٥، و«الجرح والتعديل» ٢:١٧٢.
(٥) «معرفة الرجال» ١:٩٦.
(٦) «سؤالات ابن الجنيد» ص٣٢٤، وانظر: «الكفاية» ص٦٠.
(٧) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» ١:٣٩٥.
(٨) «الجرح والتعديل» ٥:٤٩.
وانظر نماذج أخرى في: «سؤالات أبي داود» ص٤١٣ فقرة ٤١٠، وص٣١٩ فقرة ٤٣٢، وص٣٢٦ فقرة ٤٥٥، وص٣٣٨ فقرة ٥٠٠ـ٥٠١ و«علل المروذي» ص٦٧ =

ومثل هذا يقال في عبارات الجرح، يتوسعون في استخدامها، فكلمة ضعيف، يطلقونها على من ضعفه محتمل، وعلى من هو شديد الضعف، بل ربما أطلقها الناقد على من هو متهم بالكذب عنده، وكذلك ليس بقوي.

ومن أمثلة ذلك قول أحمد في أبي حمزة ميمون القصاب: «ضعيف الحديث»[1]، وقال مرة: «متروك الحديث»[2]، وقال في رواية: «ليس هو بشيء»[3]، وقال مرة: «ليس هو بالقوي، هو ضعيف»[4].

وقال ابن معين في صلة بن سليمان الواسطي: «كان كذاباً، ترك الناس حديثه»[5]، وقال أيضاً: «ليس بثقة»، وقال أيضاً: «ضعيف»[6].

وقال أبو حاتم في عمر بن حفص العبدي: «ضعيف الحديث، ليس بقوي، هو علي يدي عدل»[7].

ولا شك أن التوسع في عبارات التعديل، أو في عبارات الجرح

= فقرة ٦٥ـ٦٦، وص١١٦ فقرة ١٩٣، وص١٢٨ فقرة ٢٢٥، وص٢٠٥ فقرة ٣٧٥، ٣٧٧، وص٢٠٧ فقرة ٣٨٥، وص٢٠٨ فقرة ٣٨٦، وص٢٢٧ فقرة ٤٤٠، وص٢٤٨ فقرة ٥٠٢، و«سؤالات ابن الجنيد لابن معين» ص٢٧٥ فقرة ١٦، وص٢٨١ فقرة ٣٤، و«معرفة الرجال» ١ : ٩٢ فقرة ٣٥٠ـ٣٥١، وص٩٣ فقرة ٣٥٩، وص٩٤ فقرة ٣٦٩، ٣٧١ـ٣٧٢، وص٩٥ فقرة ٣٧٤، وص٩٧ فقرة ٤٠٥.

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ٣ : ١٢٤.
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ٢ : ٤٨٨.
(٣) «مسائل إسحاق» ٢ : ٢١٦.
(٤) «مسائل إسحاق» ٢ : ٢٢٧.
(٥) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢ : ٢٧١، و«الكامل» ٤ : ١٤٠٦.
(٦) «الكامل» ٤ : ١٤٠٦.
(٧) «الجرح والتعديل» ٦ : ١٠٣، وانظر في معنى قوله: «هو على يدي عدل» ما تقدم في المبحث الأول من الفصل الثاني.

أمره سهل بالنسبة للتوسع في عبارات الجرح والتعديل معاً، فإن هذا موجود أيضاً في كلام النقاد، وخاصة بين أدنى عبارات التوثيق، وأعلى عبارات الجرح، وقد يقع بين عبارات التوثيق العالية، وبين عبارات الجرح، وهذا يحتاج إلى مزيد انتباه وتأمل، فكلمة ثقة، وصدوق، ولا بأس به ـ قد يطلقها الناقد على راو ضعيف، ولا يعني بذلك ارتفاعه عن الضعف، وإنما يعني أن له حظاً من وصف الثقة رفعه عن أن يكون متروك الحديث، وهكذا يقال في عبارات الجرح، مثل ضعيف، أو ليس بقوي ـ قد يطلقها الناقد على راو ثقة عنده، ويقصد أن فيه شيئاً من الضعف، فليس هو في المرتبة العليا من الثقة.

ومن أمثلة ذلك يزيد بن عطاء الواسطي قال فيه أحمد: «كان ثقة، مقارب الحديث»[(١)]، وقال في رواية: «ليس به بأس ـ ثم قال ـ: حديثه مقارب»[(٢)]، وفي رواية: «ليس بحديثه بأس»[(٣)]، وفي رواية: «ليس بالقوي في الحديث»[(٤)].

وإسماعيل بن زكريا الخلقاني، وثقه أحمد في رواية الفضل بن زياد[(٥)]، وقال في رواية أبي داود: «ما كان به بأس»[(٦)]، وفي رواية عبدالله: «حديثه حديث مقارب»[(٧)]، وفي رواية الميموني: «أما

---

(١) «سؤالات أبي داود» ٣٢١.
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٤٨٨.
(٣) «تهذيب الكمال» ٣٢:٢١١.
(٤) «الكامل» ٧: ٢٧٢٧.
(٥) «المعرفة والتاريخ» ٢:١٧٠.
(٦) «تاريخ بغداد» ٦:٢١٦.
(٧) «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٤٩٦.

الأحاديث المشهورة التي يرويها فهو فيها مقارب الحديث صالح، ولكن ليس ينشرح الصدر له، ليس يعرف هكذا ـ يريد بالطلب ـ»[1]، وفي رواية أحمد بن ثابت: «ضعيف الحديث»[2].

وبنحو ما جاء عن أحمد فيه جاء عن ابن معين[3].

ويظهر من العرض السابق لقضية توسع النقاد في استخدام الألفاظ أنه يتبين بعد جمع أقوال الناقد كلها، وضمها إلى أقوال النقاد الأخرى، ومع هذا فهناك أحوال يكثر فيها استخدام التوسع في الألفاظ، فلابد أن يقف الباحث معها لأول وهلة، وإن كان لم ينظر بعد في أقوال الناقد الأخرى، وفي أقوال النقاد الآخرين، وهذه الأحوال هي:

أولاً: حكاية أقوال النقاد، فقد جرى التوسع حين يحكي التلميذ قول شيخه، أو يحكي الناقد قول ناقد آخر، فقد يقول في راو: ضعفه فلان، أو تكلم فيه فلان، أو جرحه فلان، ويعني بذلك تضعيفه له تضعيفاً خفيفاً، ويقول هذه العبارات أو نحوها في راو ويعني بذلك تجريحه له تجريحاً شديداً، فقد يكون رماه بالكذب، وربما كانت الحكاية بصيغة نقل النص.

مثال ذلك قول ابن عدي في آخر ترجمة أبان بن أبي عياش: «وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق، كما قال شعبة»، وشعبة قد جرحه

---

(١) «علل المروذي» ص٢٣٩، و«الضعفاء الكبير» ١:٧٨، و«تاريخ بغداد» ٦:٢١٧.

(٢) «الكامل» ١:٣١٢.

(٣) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢:٣٤، و«سؤالات ابن الجنيد» ص٤٧٥، و«معرفة الرجال» ١:٨٥، و«تاريخ ابن الهيثم عن ابن معين» ص٨٨، ١١١، و«علل المروذي» ص٢١٥، و«الجرح والتعديل» ٢:١٧٠، و«الكامل» ١:٣١١، و«تاريخ بغداد» ٦:٢١٦.

تجريحاً شديداً ذكر ابن عدي شيئاً منه في أول الترجمة[1].

وقول ابن عدي في ترجمة بشر بن نمير: «وهو ضعيف كما ذكروه»، وأقوال النقاد التي ساقها ابن عدي تدل على أنه متروك الحديث عندهم[2].

وقوله في بركة بن محمد الحلبي: «وله من الأحاديث البواطيل عن الثقات غير ما ذكرته، وهو ضعيف ـ كما قال عبدان»، وقد روى ابن عدي في أول ترجمته بعد أن روى لعبدان حديثاً في إسناده بركة قول عبدان: «هات حديث المسلمين، أنا قد رأيت بركة هذا بحلب، وتركته على عمد، ولم أكتب عنه، لأنه كان يكذب»[3].

ومثله في التعديل، قد يقول: وثقه فلان، ولا يعني بذلك أنه قال فيه: ثقة، فقد يكون قال فيه: لا بأس به، أو صدوق، أو صالح الحديث، ونحو ذلك، وقد يقول: قواه فلان، أو رفعه، أو أثنى عليه، أو رأيته يطريه، ونحو ذلك، في راو، ويقولها في راو آخر، وليست عبارة الناقد واحدة فيهما.

ثانياً: التوثيق والتضعيف الجماعي، وأعني به أن يصف الناقد مجموعة من الرواة جملة واحدة بأنهم ثقات، فهذا يقع التسامح فيه كثيراً، فقد يكون بينهم من هو في درجة الصدوق، أو صالح الحديث، بل قد يكون فيهم سيء الحفظ، والضعيف غير المتروك، وهكذا يقال في التضعيف، قد يصف الناقد جماعة من الرواة بوصف واحد، وبينهم

---

(١) «الكامل» ١: ٣٧٢ـ٣٧٨.
(٢) «الكامل» ٢: ٤٤٠ـ٤٤١.
(٣) «الكامل» ٢: ٤٧٩ـ٤٨٠.

عند التدقيق تفاوت.

ومن صور هذا:

* قول النقاد: شيوخ فلان كلهم ثقات، أو إذا روى فلان عن شيخ وسماه فهو ثقة، أو فلان لا يروي إلا عن ثقة، ونحو ذلك، وقد تقدم شرح هذا في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

* أن يسأل الناقد عن جماعة من الرواة كالإخوة ـ مثلاً ـ، أو يذكرهم ابتداء، فيصدر حكماً شاملاً لهم، بتوثيق أو تضعيف، وقد يكون بينهم تفاوت في الدرجة حتى عند الناقد نفسه، وقد تقدم ذكر نماذج للأحكام الجماعية في مبحث المقارنة بين الرواة في المبحث الثالث من الفصل الأول.

* قول الناقد في ذكر مخالفة لراوٍ: خالفه حفاظ ثقات، أو خالفه ثقات، ثم يسردهم.

كما في قول الدارقطني في تعليل حديث روي عن قتادة، عن أنس: «اتفق عليه معمر، وأبو عوانة، وسعيد بن أبي عروبة، وسعيد بن بشير، فرووه عن قتادة، عن أبي العالية، وتابعهم عليه سلم بن أبي الذيال، عن قتادة فأرسله، فهؤلاء خمسة ثقات...»[1].

وسعيد بن بشير المذكور قال فيه الدارقطني: «ليس بقوي في الحديث»[2]، وضعفه الجمهور من قبل حفظه[3].

ووصف جماعة فيهم الحجاج بن أرطاة بأنهم حفاظ

(١) «سنن الدارقطني» ١:١٦٣.
(٢) «سنن الدارقطني» ١:١٣٥.
(٣) «تهذيب التهذيب» ٤:٨.

ثقات[1]، وقد قال في حجاج: «ضعيف»[2]، وقال أيضاً: «لا يحتج به»[3]، و«لا يحتج بحديثه»[4].

وكذلك وصف جماعة فيهم علي بن غراب بأنهم حفاظ ثقات[5]، وعلي بن غراب قال فيه هو: «كوفي يعتبر به»[6]، وهو شيعي مختلف فيه[7].

* وصف الناقد لرواة إسناد بأنهم ثقات، فهذا يكثر منه البزار، والدارقطني، وغيرهما.

ومما يتنبه له في قضية الأحكام الجماعية أن بعض الناقلين لأقوال النقاد قد يذكر قول الناقد في الراوي مفرداً، وعند التدقيق يتبين أنه إنما حكم عليه بهذا الحكم مجموعاً مع غيره، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا في آخر المبحث الأول من هذا الفصل.

ثالثاً: التوثيق والتضعيف النسبي، ويقصد به أن الناقد حيث يصدر حكمه على الراوي لم يصدره بإطلاق، بل قصد به حالة معينة للراوي، أو قاله وهو يقارنه بغيره، فهذا الحكم تارة يكون على ظاهر اللفظ، وتارة يكون بملاحظة النسبية، وهذا هو المراد هنا، ويندرج تحته ثلاث صور:

---

(١) «سنن الدارقطني» ١: ٨٩.
(٢) «سنن الدارقطني» ٢: ١٧٩، ٢٠٧، ٤: ٢٥٠.
(٣) «سنن الدارقطني» ١: ٣٢٧، ٢: ١٠٨، ١٥٥، ٣: ٢٥٣.
(٤) «سنن الدارقطني» ١: ٧٩.
(٥) «تهذيب التهذيب» ٧: ٣٧٢.
(٦) «سؤالات البرقاني للدارقطني» ص٥٢.
(٧) «تهذيب التهذيب» ٧: ٣٧١.

الصورة الأولى: توثيق الراوي أو تضعيفه في شيء معين، كروايته عن شيخ بعينه، أو عن أهل بلد معين، أو في فترة زمنية معينة، أو فيما حدث به في بلد معين، أو يفرق بين حفظه وكتابه، على ما تقدم شرحه في المبحث الثاني من الفصل الأول.

فهذا لابد فيه من التدقيق في كلام الناقد؛ إذ يحتمل أن تكون النسبية مقصودة، فقد يكون الراوي في الحال الذي وثق فيه في أعلى مراتب التعديل، وحينئذٍ فتضعيفه في بعض حالاته لابد أن يراعى فيه حاله العامة؛ إذ يحتمل أن يكون مقصود الناقد أنه في تلك الحالة دون ما هو عليه الراوي أصلاً، لا تضعيفه على ما جرى عليه الاصطلاح.

وعكسه كذلك أن يقوى الراوي في بعض حالاته بالنسبة للبعض الآخر، أي أنه أحسن حالاً من هذه، لا أنه ارتفع فيها عن حيز الضعف.

فعند تحديد درجة الراوي في إحدى حالتيه لابد ـ بالإضافة إلى التدقيق في ألفاظ الناقد نفسها ـ من مراعاة حاله الأخرى، ويتأكد هذا إذا كان الناقد قد استخدم أفعل التفضيل، فقد تكون على غير بابها أصلاً.

مثال ذلك الإمام الأوزاعي، هو في عموم حاله في الذروة العليا من الثقة والضبط، ولكن تكلم بعض النقاد في روايته عن يحيى بن أبي كثير، وذلك أنه احترق ما كتبه عنه، وقيل: ضاع[1]، فصار يحدث بما

---

(١) «مسائل أبي داود» ص٤١٩، ٤٢٠، و«سؤالات الآجري لأبي داود» ٢:٢٠٢، و«المعرفة والتاريخ» ٢:٤٠٩، و«مسند أبي عوانة» ١:٣٢١، و«شرح علل الترمذي» ٢:٧٤٦.

حفظه ـ فوقع في أغلاط، قال أحمد: «حديث الأوزاعي عن يحيى مضطرب»[1]، وقال أيضاً: «لم يكن يحفظه جيداً، فيخطىء فيه، وكان يروي عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر، وإنما هو أبو المهلب»[2].

وذكر لأحمد حديث الأوزاعي، عن يحيى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ سئل: متى كنت نبياً؟ . . .»، فقال: «هذا منكر، هذا من خطأ الأوزاعي، هو كثيراً ما يخطىء عن يحيى بن أبي كثير. . .»[3]، وكذا أشار أبو داود إلى خطئه في روايته عن الأوزاعي[4].

فهذا الكلام في رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير يراعى فيه حال الأوزاعي بصفة عامة، فقد كان حافظاً متثبتاً، وأخطأ في بعض حديثه عن يحيى بن أبي كثير، فهو فيه أيضاً ثقة، بل هو عندهم معدود في كبار أصحاب يحيى بن أبي كثير، كما نص عليه جماعة من النقاد، منهم أحمد، وأبو داود، وابن معين، وعلي بن المديني، وأبو زرعة، وأبو حاتم[5].

---

(١) «مسند يعقوب بن شيبة» ص٦٨.
(٢) «شرح علل الترمذي» ٢: ٦٤٥، وانظر: «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ٢٠٢، و«تهذيب الكمال». .
(٣) «علل المروذي» ص١٥٠، والحديث أخرجه الترمذي حديث (٣٦٠٩)، والحاكم ٢: ٦٠٩، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٢: ٢٢٦، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٢: ١٣٠، من طرق عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي به.
(٤) «سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ٢٠٢.
(٥) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٦١٨، ٦٥٣، و«سؤالات الآجري لأبي داود» ٢: ٣٨، و«الجرح والتعديل» ٩: ٦٠، ٦١.

ونص جماعة من النقاد على أن أبا معاوية محمد بن خازم الضرير هو المقدم في الأعمش بعد سفيان الثوري[١]، وأما في غير الأعمش فقد تكلم في روايته، قال أحمد: «أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب، لا يحفظها حفظاً جيداً»[٢].

وهذا المعنى توارد عليه جمع من النقاد غير أحمد، منهم ابن المديني، ومحمد بن نمير، وعثمان بن أبي شيبة، وابن خراش[٣].

وقد نصوا على بعض شيوخه، فقال أبو داود: «قلت لأحمد: كيف حديث أبي معاوية، عن هشام بن عروة؟ قال: فيها أحاديث مضطربة، يرفع منها أحاديث إلى النبي ﷺ»[٤].

وقال أبو داود أيضاً: «سمعت أحمد يقول: كان أبو معاوية يخطىء في غير شيء عن عبيد الله. . .»[٥].

وكذا قال ابن معين: «روى أبو معاوية، عن عبيد الله بن عمر أحاديث مناكير»[٦].

فهذا الكلام في أبي معاوية لا ينظر إليه وحده، بل لابد من مراعاة حاله في الأعمش، فهو فيه ثقة ثبت، وهو في غيره ثقة أيضاً، مع ماله من أوهام، قال ابن محرز: «سألت يحيى عن أبي معاوية، قلت: كيف هو في غير حديث الأعمش؟ فقال: ثقة، ولكنه يخطىء»[٧].

---

(١) «شرح علل الترمذي» ٢: ٧١٥، و«تهذيب التهذيب» ٩: ١٣٨ـ١٣٩.
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٧٨، ٢: ٣٧٤.
(٣) «تهذيب الكمال» ٢٥: ١٢٨ـ١٣٢، و«شرح علل الترمذي» ٢: ٨١٢.
(٤) «مسائل أبي داود» ص٤٠٤.
(٥) «مسائل أبي داود» ص٤٠٤.
(٦) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٥١٢.
(٧) «معرفة الرجال» ١: ٩٦، ١٥٧.

وتكلم الأئمة كثيراً في حفظ شريك بن عبدالله، وأنه يخطىء كثيراً إذا حدث من حفظه، وخاصة بعد توليه القضاء[١]، وقد نص أحمد على أن من كتب عنه بواسط من كتابه فحديثه أصح، واشار إلى ذلك ابن المديني، وغيره[٢].

ومع هذا فتقوية شريك في كتابه يراعى فيه الكلام في حفظه، فتحديثه من كتابه أقوى، ولكنه مع ذلك يخطىء أيضاً، قال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة، عن شريك يحتج بحديثه؟ قال: كان كثير الحديث، صاحب وهم، يغلط أحياناً، فقال له فضل الصائغ: إن شريكاً حدث بواسط بأحاديث بواطيل، فقال أبو زرعة: لا تقل بواطيل»[٣].

وقد قال يحيى بن سعيد القطان: «نظرت في أصول شريك، فإذا الخطأ في أصوله»[٤]، وفي رواية: «رأيت تخليطاً في أصول شريك»[٥].

وسئل أبو حاتم عنه وعن أبي بكر بن عياش أيهما أحفظ؟ فقال: «هما في الحفظ سواء، غير أن أبا بكر أصح كتاباً»[٦].

وما يقال في شريك يقال مثله في جماعة كثيرين من الرواة، كابن لهيعة، قد قوى بعض الأئمة روايته قبل تغيره، وخص بعضهم ذلك

---

(١) «شرح علل الترمذي» ٢:٧٥٩، و«تهذيب التهذيب» ٤:٣٣٦.
(٢) انظر: ما تقدم في المبحث الثاني من الفصل الأول.
(٣) «الجرح والتعديل» ٤:٣٦٧.
(٤) «الضعفاء الكبير» ٢:١٩٥.
(٥) «الكامل» ٤:١٣٢٢.
(٦) «الجرح والتعديل» ٩:٣٥٠.

برواية العبادلة: عبدالله بن وهب، وعبدالله بن المبارك، وعبدالله بن يزيد المقرىء، وأنها أصح من روايته بعد تغيره[1]، فذهب بعض الباحثين إلى تصحيح حديثه أو تحسينه من رواية هؤلاء عنه، ولا يظهر ذلك، فإن المقصود بتقوية روايته قبل تغيره: أي بالنسبة لروايته في آخر عمره، فإنه ضعف جداً، وصار يقرأ كل ما دفع إليه، سواء كان من حديثه أو لم يكن، فرواية المتقدمين عنه أقل ضعفاً، صالحة للاعتبار.

وقد تقدم في المبحث الثاني من الفصل الأول ذكر نماذج لمن كان ثقة في حال، وتكلم في روايته في حال أخرى، أو زادوا في تقويته في حال أخرى، ومن هو أصلاً ضعيف، قووه في بعض حالاته، أو زادوا في تضعيفه، ومنه يدرك ضرورة مراعاة النسبية في مثل هذه الأحوال.

الصورة الثانية: مقارنة الراوي بغيره، فقد درج النقاد كثيراً على القيام بالمقارنة بين الرواة، إما لأنهم سئلوا عنهم جميعاً، أو لتقريب مرادهم للسامع، وقد تقدم شرح ذلك وتفصيله في المبحث الثالث من الفصل الأول.

والذي يهمنا هنا هو أن تلك المقارنات يلزم للاستفادة منها جيداً ملاحظة النسبية فيها، فالناقد بصدد مقارنة بين راويين أو أكثر، ولا شك أن هذا يختلف عن إطلاق حكم مستقل في الراوي.

ومراعاة النسبية هنا تكون أولاً بالتدقيق في كلام الناقد، إذ يحتمل أن يكون أقحم في المقارنة أموراً أخرى غير درجة الراوي، مثل كثرة محفوظه، أو صلاحه وفضله، أو فقهه، أو نحو ذلك، وهذا أيضاً قد

---

(١) «تهذيب التهذيب» ٥: ٣٧٣ـ٣٧٩.

تقدم شرحه بأمثلته في ذلك المبحث.

ثم ـ وهذا هو المهم ـ تراعى النسبية في ألفاظ الناقد المتعلقة بدرجته في الرواية؛ إذ قد يطلق الناقد توثيق أحدهما ومقصوده بالنسبة للآخر، ولو حكم عليه مفرداً لم يوثقه، أو يضعفه كذلك ومقصوده بالنسبة للآخر.

قال أبو الوليد الباجي موضحاً ذلك: «اعلم أنه قد يقول المعدل: فلان ثقة، ولا يريد أنه ممن يحتج بحديثه، ويقول: فلان لا بأس به، ويريد أنه يحتج بحديثه، وإنما ذلك حسب ما هو فيه ووجه السؤال له، فقد يسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط حديثه، فيقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به، وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره، وقد يسأل عنه على غير هذا الوجه فيقول: لا بأس، فإذا قيل: أهو ثقة؟ قال: الثقة غير هذا...

وقد روى عباس بن محمد الدوري، عن ابن معين أنه قال: محمد بن إسحاق ثقة، وليس بحجة، وأصل ذلك أنه سئل عنه، وعن موسى بن عبيدة الربذي: أيهما أحب إليك؟ فقال: محمد بن إسحاق ثقة، وليس بحجة، فإنما ذهب إلى أنه أمثل في نفسه من موسى بن عبيدة الربذي...»(١).

ومن صريح الأمثلة لما تقدم قول عثمان الدارمي: «سألته (يعني ابن معين) عن العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، كيف حديثهما؟ فقال:

---

(١) «التعديل والتجريح» ١: ٢٨٣ـ٢٨٨، وقد لخص هذا الفصل ابن حجر في مقدمة «لسان الميزان» ١: ١٧.

ليس به بأس، قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ فقال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف»[1].

وقد ظهر لي أن أحكام النقاد على راو ـ وإن جاءت مطلقة ـ تتأثر كثيراً بمن حوله، فإذا كان الراوي له أقران من الحفاظ الأثبات، أو كان أهل بيته كذلك، وهو دونهم قليلاً، بدا الكلام فيه أشد مما يناسب حاله لو كان فرداً، ذلك أن الناقد حين يطلق القول فيه في ذهنه قوة أقرانه، أو أهل بيته، وقد يفهم ذلك من السؤال الذي طرح عليه، وعكسه كذلك، قد يقوى النقاد راوياً، وهم يلاحظون أقرانه، أو أهل بيته ممن هم دونه، وهذه مسألة دقيقة، أراها بحاجة إلى مزيد تأمل.

ومن أمثلة مراعاة الأئمة المتأخرين للتوثيق والتضعيف النسبي حين نظرهم في أقوال النقاد قول ابن القطان في سعد بن سعيد الأنصاري: «ضعيف، ولكن معنى ذلك أنه بالنسبة إلى من فوقه، وبالقياس إلى من هو أقوى منه، وقد أخرج له مسلم ـ رحمه الله ـ»[2].

وقال الدارقطني بعد أن ذكر حديثاً للحسن بن عبيد الله النخعي خالفه فيه الأعمش: «الحسن ليس بالقوي، ولا يقاس بالأعمش»[3]، فذكر ابن حجر أن هذا تضعيف له بالنسبة للأعمش[4].

ومما يحتاج إلى التنبه له في المقارنة بين الرواة ما تقدم التنبيه عليه في الصورة الأولى وهو استخدام النقاد كثيراً لأفعل التفضيل، وهي

---

(١) «تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص١٧٣ـ١٧٤.
(٢) «بيان الوهم والإيهام» ٥: ٣٧٨.
(٣) «العلل» ٢: ٢٠٤.
(٤) «تهذيب التهذيب» ٢: ٢٩٢.

تتفاوت تفاوتاً كبيراً بحسب من قيلت فيه، بل ربما كانت على غير بابها، وقد يحتاج الناقد إذا استخدمها إلى بيان مراده، خشية أن يفهم منها معنى آخر، فقد يقول الناقد: فلان أوثق من فلان، ثم ينبه إلى أن الأدنى أيضاً ثقة، خشية أن يفهم من كلامه غير ذلك، أو يقول: فلان أصح حديثاً من فلان، أو أحب إلي من فلان، ثم ينبه إلى أن الأعلى أيضاً ضعيف، وإنما ذلك بالنسبة للآخر.

سئل أحمد عن حريز بن عثمان، وصفوان بن عمرو، فقال: «حريز أحب إلي، وأعجب إلي من صفوان، وما بصفوان بأس»[1].

وقال عبدالله بن أحمد: «سألته عن محمد بن سالم أبي سهل، فقال: هو شبه المتروك، [و] سألته عن أشعث بن سوار، فقال: هو أمثل من محمد بن سالم، ولكنه على ذاك ضعيف ـ يعني الأشعث ـ»[2].

وقال إسحاق بن هانيء: «سألته عن الربيع بن بدر، فقال: لا يسوى حديثه شيئاً، ثم قال: الربيع بن بدر، ومثنى بن الصباح، أحب إلي من عطاء بن عجلان، ولا يكتب حديثه»[3].

وقال إسحاق أيضاً: «سألته عن النضر بن إسماعيل مؤذن مسجد الكوفة، فقال: ضعيف الحديث، وقال: هو مثل محمد بن السماك، إلا أن محمد بن السماك كان أثبت منه»[4].

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٨.
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٤١٥.
(٣) «مسائل إسحاق» ٢: ٢٣١.
(٤) «مسائل إسحاق» ٢: ٢٣٩.

وقال أيضاً: «قلت لأبي عبدالله: أبو حمزة ميمون الذي روى عن إبراهيم؟ قال: ليس هو بشيء، قلت له: فأيما أصح حديثاً هو أو عبيدة؟ قال: عبيدة عندي أصح حديثاً»[١].

وعبيدة هذا هو ابن معتب، وقد قال فيه أحمد: «ترك الناس حديثه»[٢].

وقال الحسين بن حبان: «سألت أبا زكريا ـ يعني يحيى بن معين ـ قلت: إذا اختلف أبو الوليد، وعفان، في حديث عن حماد بن سلمة فالقول قول من هو؟ قال: القول قول عفان، قلت: فإن اختلفوا في حديث عن شعبة؟ قال: القول قول عفان، قلت: وفي كل شيء؟ قال: نعم، عفان أثبت منه وأكيس، وأبو الوليد ثقة ثبت»[٣].

وقال ابن محرز: «سمعت يحيى يقول: عباد بن العوام ثقة صدوق، مأمون مقنع، جائز الحديث، هو ـ والله ـ أوثق من يزيد بن هارون، أفيزيد ليس ثقة؟ بلى ـ والله ـ إنه لثقة، وإن عباداً لأوثق منه»[٤].

وقال أيضاً: «سمعت يحيى وقيل له: ابن عجلان مثل عبيد الله بن عمر؟ فقال: ابن عجلان ثقة، وعبيد الله أثبت منه»[٥].

وقال أيضاً: «سمعت يحيى وقيل له: كثير بن زيد مدني؟ قال:

---

(١) «مسائل إسحاق» ٢:٢١٦.
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٥٤٩، وانظر: ٣:٤٨٤.
(٣) «تاريخ بغداد» ١٢:٢٧٢.
(٤) «معرفة الرجال» ١:١٠٤.
(٥) «معرفة الرجال» ١:١١٦.

نعم، ضعيف، وكثير بن عبدالله بن ملحة أيضاً ضعيف، كلاهما، ولكن ذاك خير من هذا»[١].

وسئل أبو زرعة، عن محمد بن سلمة بن كهيل، فقال: «هو عندي قريب من يحيى بن سلمة، إلا أن يحيى ضعيف جداً، ومحمد عندي ضعيف، إلا أن محمداً قل من روى عنه»[٢].

الصورة الثالثة: تتركب من الصورتين السابقتين، فالراوي يقارن بغيره ولكن في حالة معينة كروايتهم عن شيخ معين، أو في التحديث من الحفظ والكتاب.

فهذا أيضاً تلاحظ فيه النسبية، أولاً من جهة احتمال أن يكون المقارن لحظ معنى آخر غير القوة في الرواية، مثل كثرة الرواية عن الشيخ، أو العلم بأحواله، ونحو ذلك، وهذا قد تقدم شرحه في المبحث الثالث من الفصل الأول، وثانياً ـ وهو المقصود هنا ـ أن يكون المقارن حين أطلق العبارة أراد حال أحدهما بالنسبة للآخر في الشيء الذي جرت المقارنة فيه بينهما، فلابد من ملاحظة حال كل منهما مفرداً، وحال من وضع أساساً للمقارنة، وعطف عليه الآخر.

ومن أمثلة ذلك ما رواه المفضل الغلابي عن ابن معين في موسى بن عقبة: «ثقة، كانوا يقولون في روايته عن نافع: فيها شيء»، قال الغلابي: «وسمعت يحيى بن معين يضعف موسى بن عقبة بعض التضعيف»[٣].

---

(١) «معرفة الرجال» ١: ٧٠.
(٢) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٤٩.
(٣) «تهذيب الكمال» ٢٩: ١٢٠.

فهذا تضعيف نسبي، يلاحظ فيه قوة موسى بن عقبة في غير نافع، كما يلاحظ فيه أقران موسى بن عقبة من أصحاب نافع الكبار، يدل على هذا قول ابن معين نفسه في رواية ابن الجنيد، قال ابن الجنيد: «سئل يحيى وأنا أسمع عن موسى بن عقبة، فقال: مدني ثقة، قال يحيى بن معين: ليس موسى بن عقبة في نافع مثل مالك، وعبيد الله بن عمر»[1].

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما رواه ابن محرز قال: «سمعت يحيى وسئل عن أصحاب سفيان من هم؟ قال: المشهورون: وكيع، ويحيى، وعبدالرحمن، وابن المبارك، وأبو نعيم، هؤلاء الثقات، قيل له: فأبو عاصم، وعبدالرزاق، وقبيصة، وأبو حذيفة؟ قال: هؤلاء ضعفاء»[2].

فتضعيف المذكورين في سفيان الثوري لابد فيه من ملاحظة شيئين: حال هؤلاء في غير الثوري، ثم حالهم في الثوري مقارنة بالمذكورين قبلهم، وهم الطبقة الأولى من أصحاب الثوري، وهم فيه ثقات أثبات، فهذا الضعف نسبي إذن، فهم الطبقة الثانية من أصحابه، وقد قال ابن أبي خيثمة: «سمعت يحيى بن معين وسئل عن أصحاب الثوري أيهم أثبت؟ قال: هم خمسة: يحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح، وعبدالله بن المبارك، وأبو نعيم الفضل بن دكين، فأما الفريابي، وأبو حذيفة، وقبيصة، وعبيد الله، وأبو عاصم،

---

(١) «سؤالات ابن الجنيد» ص٣٠٩، وانظر: «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٥٩٤، و«تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص٢٠٤، و«تاريخ ابن الهيثم عن ابن معين» ص١٠٩.

(٢) «معرفة الرجال» ١: ١٠٩.

وأبو أحمد الزبيري، وعبدالرزاق، وطبقتهم - فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض، وهم ثقات كلهم، دون أولئك في الضبط والمعرفة»[1].

وقال الدارمي بعد أن سأله عن جماعة من كبار أصحاب سفيان، وعن غيرهم: «قلت: فيحيى بن يمان؟ فقال: أرجو أن يكون صدوقاً، قلت: فكيف هو في حديثه؟ فقال: ليس بالقوي، قلت: فعبيد الله بن موسى؟ فقال: ثقة، ما أقربه من ابن اليمان، قلت: فقبيصة، فقال: مثل عبيد الله، قلت: فالفاريابي؟ قال: مثلهم، قلت: فعبدالرزاق في سفيان؟ فقال: مثلهم، قلت: وأبو حذيفة؟ فقال: مثلهم، قلت: فيعلى؟ فقال: ضعيف في سفيان، ثقة في غيره»[2].

وذكر ابن حجر قول أحمد في قبيصة بن عقبة: «كان كثير الغلط، وكان ثقة لا بأس به، وهو أثبت من أبي حذيفة، وأبو نعيم أثبت منه»، ثم قال ابن حجر: «هذه الأمور نسبية...»[3].

وفي النصوص السابقة عن ابن معين مثال جيد للتوثيق والتضعيف الجماعي، فإن أصحاب سفيان من الطبقتين ليسوا في درجة واحدة، بل بينهم تفاوت، وهذا يكثر في تحديد طبقات الأصحاب، يذكرهم الأئمة إجمالاً على طبقات، ثم يفاضلون أيضاً بين أصحاب الطبقة الواحدة.

هذا ما تيسر لي جمعه والحديث عنه من ضوابط النظر في نصوص

---

(١) «شرح علل الترمذي» ٢: ٧٢٢، وانظر: «الجرح والتعديل» ٦: ٣٩.
(٢) «تاريخ الدارمي عن ابن معين» ص٦٢.
(٣) «هدي الساري» ص٤٣٦، وانظر: «تاريخ بغداد ١٢: ٤٧٤، و«تهذيب الكمال» ٢٣: ٤٨٤-٤٨٦.

النقاد في الجرح والتعديل، وقد يكون هناك غير ما ذكرت، مما قد فاتني التنبه له، أو تعمدت إغفاله لقلة الحاجة إليه، أو أنه يندرج تحت ما ذكر.

وأختم الحديث عن هذا الموضوع المهم بثلاث مسائل تتعلق بعموم الضوابط السابقة.

الأولى: في شرح الضوابط والتمثيل لها أكثرت من التعويل على حال الراوي، وأنها تساعد على النظر في إسناد النص، أو في سلامته، أو في قائله، أو في دلالته، وهذا أمر قد يشكل على البعض تصوره، إذ نحن نريد معرفة حال الراوي من نصوص النقاد، ونحن الآن نعالج نص الناقد بالنظر في حال الراوي، فهذا دور في الاستدلال ظاهر.

وغير خاف أن هذا اعتراض صحيح، ولابد من الانفصال عنه، وطريقة ذلك أن يقال: ما نعالجه ونحتاج فيه إلى النظر في حال الراوي هو جزء من نصوص النقاد في الراوي، والحال التي يعول عليها في معالجة هذا النص أو تلك النصوص هي عموم حال الراوي من نصوص النقاد الأخرى المتضافرة في الدلالة على حاله، فهو رد للجزء إلى الكل، وينقطع الدور حينئذ.

يضاف إلى ذلك أمر آخر، وهو أن النظر إلى حال الراوي كثيراً ما يكون عاملاً مساعداً، أي ليس الاعتماد عليه وحده، ومثل هذا يتسامح فيه في وقوع نوع من الدور في الاستدلال.

وهذا لا يمنع من التأكيد على ضرورة التأني في الاستفادة من حال الراوي في معالجة نصوص النقاد، إذ قد يكون الدور حقيقياً كاملاً، لقلة النصوص الأخرى عن النقاد في الرواي، وخلو النص موضع النظر

عن العوامل المساعدة.

الثانية: الضوابط السابقة هي في النظر في أقوال النقاد في عصر النقد ـ عصر الرواية ـ، وعليه فلا يدخل في هؤلاء النقاد المتأخرون، كالمزي، والذهبي، وابن رجب، وابن حجر، وغيرهم، فهؤلاء ليسوا نقاداً بالمعنى المراد للكلمة، أي أن استخدامهم لوسائل نقد الرواة الماضية في الفصل الأول محدود جداً، وإنما نظرهم في أقوال النقاد في تلك الفترة، فإذا قال الذهبي ـ مثلاً ـ عن راو ما إنه ثقة، أو صدوق، ونحو ذلك، فإنما يريد أنه ثقة حسب اجتهاده في نصوص النقاد، وتطبيق الضوابط السابقة عليها.

فالباحث وهو ينظر في نصوص النقاد وفق الضوابط السابقة يستعين باجتهاد الأئمة المتأخرين، وقد يجد تفاوتاً بين ما توصل إليه كل منهم، بل قد يجد تفاوتاً بين أقوال الواحد منهم، وإن كان هذا في الغالب اختلاف عبارة أكثر من كونه اختلافاً حقيقياً في نتيجة الاجتهاد، وعلى الباحث أن يلقي باله لتطبيقات هؤلاء الأئمة لتلك الضوابط، ليتدرب عليها فكثيراً ما ينصون على الدليل الذي اعتمدوه في الجمع بين الروايات، أو في رد بعضها، أو في الترجيح بينها، وهذه هي الضوابط.

ولهذا السبب يذهب كثير من الباحثين والمشرفين على إعداد الرسائل العلمية إلى أنه لا بأس أن يعتمد الباحث على حكم إمام متأخر، كالذهبي، وابن حجر، ويستندون في ذلك إلى أن الباحث سيقوم لو أراد أن يصل إلى حكم في الراوي بتطبيق ضوابط هؤلاء الأئمة، وحينئذٍ فإمامتهم ترجح أن يكون قولهم هو الصواب.

وليس عندي اعتراض كبير على هذا الرأي، لكن يلزم التنبه لأمرين، **الأول**: أن هؤلاء الأئمة يلجأون إلى الاختصار كثيراً في عرض نتيجة الحكم على الراوي، مراعاة لمنهجهم في تأليف كتاب مختصر جداً، مثل «الكاشف» للذهبي، أو «التقريب» لابن حجر، ومراعاة أيضاً لكونهم يعطون حكماً عاماً على الراوي، دون الخوض في التفاصيل، وعليه فإنهم يدعون ـ أحياناً ـ في خلاصة الحكم النص على استثناء حالة معينة للراوي، كتضعيفه في شيخ معين له، أو أكثر، ومن تتبع أحكام هذين الإمامين لم تعوزه الأمثلة على ذلك.

وعلى هذا فالباحث ـ مع اكتفائه بحكم الأئمة المتأخرين ـ يلزمه الوقوف على أقوال النقاد المتقدمين، فقد يكون فيها شيء يحتاجه الباحث في حديثه الذي يبحث فيه، لا يصح له إغفاله.

مثال ذلك الإمام عبدالرزاق، قال فيه ابن حجر: «ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع»[(١)].

ففي عبد الرزاق ـ أخذاً من كلام الأئمة ـ استثناء لم يشر إليه ابن حجر، فروايته عن عبيد الله بن عمر العمري متكلم فيها، وكذلك بعض سماعه من سفيان الثوري، كما تقدم شرحه في المبحث الثاني من الفصل الأول، ومثل هذا ليس بالقليل.

الثاني: تتأثر اجتهادات هؤلاء الأئمة في النظر في نصوص النقاد بالقدر الذي يقف عليه الناظر منهم في هذه النصوص، وخاصة في غير المشهورين من الرواة، فابن حجر مثلاً يحكم على أحد الرواة بحكم في

---

(١) «التقريب» ص٣٥٤.

«تقريب التهذيب» استخلصه من نصوص النقاد التي ساقها في «تهذيب التهذيب»، ولكنه مع حرصه التام على ذكر كل ما يقف عليه من كلام النقاد، ما كان في أصل كتابه وهو «تهذيب الكمال» للمزي، أو ما زاده عليه مغلطاي في كتابه «إكمال تهذيب الكمال»، أو ما وقف عليه هو بنفسه ـ مع هذا فقد فاته الشيء الكثير من نصوص النقاد، وقد يكون ما فاته ذا أثر كبير في استخلاص الحكم على الراوي، وهذا أكثر ما يظهر في غير المشهورين من الرواة[1].

وقد اتضح مما تقدم أن ما يفعله كثير من الباحثين في نقلهم لنصوص النقاد فيمن يترجمون له بقولهم مثلاً: وثقة أحمد، وابن معين، والذهبي، أو قولهم: قال أبو داود، والعجلي، وابن حجر: «ثقة» ـ ينبىء عن عدم تصور لمعنى توثيق أحمد، وابن معين، وأبي داود، والعجلي، وتوثيق الذهبي، وابن حجر.

وأدق من ذلك أن بعض الباحثين حين يتصدى لشرح مصطلح ما قد ينصب الاختلاف في معناه بين ناقد متقدم، وبين متأخر، فيقول مثلاً: قولهم: منكر الحديث، فيه قولان، الأول: لأحمد، والبخاري، وسائر النقاد المتقدمين، ثم يذكر معناه عندهم، الثاني: للذهبي، ثم يذكر معناه عنده.

وقد رأيت من يفعله، وغير خاف أن الذهبي حين أطلق معنى هذا المصطلح ليس مراده أن يخالف الأولين، وأن يأتي بجديد، وإنما هو اجتهد ونظر في إطلاق الأولين لهذا المصطلح، فشرح مرادهم به،

---

(١) انظر مقدمة التحقيق لكتاب: «تاريخ الدارمي عن ابن معين»، وكتاب «سؤالات ابن الجنيد لابن معين»، و«تاريخ ابن الهيثم عن ابن معين»، وكلها لأحمد نور سيف.

سواء وفق في هذا الاجتهاد أو كان الصواب بخلاف ما ذهب إليه.

وقضية استفادة الناقد من كلام من تقدمه من النقاد بدأت مبكرة جداً، كما تقدم شرحه في المبحث الرابع من الفصل الأول، وكلما تأخر الزمن زادت ضرورة نظر الناقد في أقوال من سبقه، ولهذا نجد من تأخر عن القرن الثالث قليلاً ـ كابن حبان، وابن عدي، والدارقطني ـ نظره في غالب الرواة خليط من سبر أقوال النقاد قبله، ومن نظره هو في أحاديث الراوي، ثم اختيار رأي له هو.

وأما المتأخرون فنظرهم ـ كما أسلفت ـ تمخض في كلام النقاد في الراوي.

الثالثة: لا يختلف اثنان من المشتغلين بعلم السنة على أهمية الجرح والتعديل في نقد السنة، غير أن هذا لا يمنع من القول إنه جزء من النقد، وليس النقد كله، فدرجة الراوي حين النظر في الإسناد كله، ثم في الأسانيد الأخرى ـ حلقة في سلسلة حلقات، يتوصل بها أخيراً إلى الحكم على الحديث، وفي كثير من الأحاديث ليس لدرجة الراوي تأثير كبير على هذا الحكم، لسبب بسيط جداً، وإن كان خفي تصوره على أكثر المتصدين لنقد السنة في عصرنا وقبله أيضاً، وهذا السبب هو أن الحكم على الحديث سابق عند النقاد الأولين على الحكم على الراوي، فالحكم الذي يصدره الناقد على الراوي من أهم وسائله ـ كما تقدم شرحه في المبحث الأول من الفصل الأول ـ النظر في أحاديث الراوي، ومقارنتها بحديث غيره، لمعرفة ما أصاب فيه وما أخطأ، وما شاركه فيه غيره مما تفرد به، فالحكم بالخطأ على أول حديث يقف عليه الناقد إذن ليس مبنياً على درجة الراوي، فإن الراوي لم تتحدد

درجته عند الناقد بعد، حتى يفرغ من النظر في أحاديثه.

وهذا يفسر قول النقاد كثيراً عن حديث ما: حديث منكر، أو خطأ، وفلان ثقة، أو لا بأس به، فالحديث إذن منكر، أو خطأ بغض النظر عن درجة راويه.

والإشكال الكبير الواقع في الدراسات النقدية هو قلب الصورة، أي الاعتماد على درجة الرواة في الحكم على أحاديثهم اعتماداً كلياً أو شبه كلي، وربما زادوا على ذلك برد كلام النقاد استناداً إلى هذه الدرجة.

وهذه القضية ليست من السهولة بحيث أعالجها في هذه العجالة، ولذلك فإنني سوف أعود إلى تأكيدها وشرحها في مناسبات قادمة، فهي قطب الرحى بالنسبة للدراسات النقدية للسنة النبوية.

وغرضي من ذكرها هنا ما رأيته من عمل بعض الباحثين في التدقيق جداً في درجة الراوي، وكثرة التعقب على الأئمة المتأخرين كالذهبي، وابن حجر فيما استخلصوه من أحكام على الرواة، فإذا قال الواحد منهم: فلان صدوق، تعقبه الباحث بأنه ثقة له أوهام، أو ثقة يهم، أو إذا قال: صدوق، قال: بل صدوق يخطىء، أو إذا قال: لين الحديث، تعقبه بأنه صالح الحديث، ونحو ذلك، فيقع التدقيق في عبارات متقاربة جداً، هي محل نظر واجتهاد، ولا تأثير لها يذكر في الحكم النهائي على الحديث.

الفصل الرابع

تمييـــز رواة الإســــــاد

وفيه مدخل وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: كثرة وقوع الاشتباه بين الرواة.

المبحث الثاني: أسباب وقوع الخلط بين الرواة.

المبحث الثالث: الوسائل المساعدة على تمييز الرواة.

مدخل:

يكثر من البشر الوقوع في الخلط بين الأمور المتشابهة، فربما صافح شخص شخصاً آخر يظنه صاحبه الذي قابله منذ فترة، ثم يتبين له أنه غيره، وقد يرى شخص شيئاً يعجبه كقماش ونحوه، فإذا ذهب ليشتريه اشتبه عليه بغيره، ولم يستطع تحديده لكثرة ما يقرب منه، وربما قصد شخص بيتاً قد جاءه منذ فترة، أو أرشد إليه، فطرق باب بيت آخر يظنه هو.

وهكذا يوجد الاشتباه بين الأشياء في كافة نواحي الحياة، ويقع فيه الإنسان مراراً وتكراراً، ولا فكاك له منه، وهو دال على نقص البشر وفقرهم وحاجتهم.

وفي البحوث العلمية في جميع الفنون يقع الاشتباه لدى الباحثين، فقد يعرف الباحث بمدينة، والمقصود غيرها، أو يعرف بفرقة، والمراد فرقة أخرى، أو يصف كتاباً فيخلط المعلومات عنه بكتاب آخر، وما أكثر ذلك، ناهيك عن الاشتباه في الحقائق وما يحتاج إلى اجتهاد، فالأمر كما قال ابن الصلاح: «لم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كل علم»[1].

ولهذا السبب فإن وقوع الباحث في الخطأ في تمييز رواة الإسناد الذي يقوم بدراسته أمر متوقع، وهو حين وقوعه من الخطورة بمكان، إذ معناه القضاء مبكراً على دراسته للإسناد بأنها خطأ، ومن أجل هذا جعلت الحديث عنه في الفصل الأخير هذا، ليستحضر الباحث أهميته،

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» ص٥٥٢.

وأن من المهم جداً أن يتأنى في تحديد أشخاص رواة إسناده قبل أن يترجم لهم، ويبحث عن نصوص النقاد فيهم لدراستها، إذ من الممكن إن استعجل أن لا يحكم تحديد وتمييز رواة الإسناد، فيذهب جهده سدى، بل يترتب عليه نتائج خاطئة.

وسوف أتناول موضوع (تمييز الرواة) من عدة جوانب، رأيت أن الحديث عنها يجلي الموضوع، ويقربه للباحث، وذلك في ثلاثة مباحث.

المبحث الأول

كثرة وقوع الاشتباه بين الرواة

المتتبع لرواية المأثور ونقده على مر العصور يلاحظ بسهولة وقوع الاشتباه والخلط بين الرواة، وأن ذلك يأخذ خطاً تصاعدياً في الكثرة كلما تأخر الزمن عن عصر الرواية، حتى استفحل ذلك في الدراسات النقدية المعاصرة.

ويقع مثله أو أكثر منه في التعريف بالأعلام والأشخاص، وإن لم يكن في مجال دراسة نقدية، مثل تحقيق كتب التراث، وفهرستها، وكتابة الرسائل العلمية في التخصصات المختلفة.

ولا شك أن الذي يعنينا هنا في المقام الأول هو ما يتعلق بالدراسة النقدية للمرويات، فقد ينبني على هذا الخلط تصحيح إسناد ضعيف، أو تضعيف إسناد صحيح، ولكن مع ذلك فإن التعرض لوقوع هذا الخلط في غير مجال الدراسة النقدية لا يخلو من فائدة، ولا سيما أن الفصل بين الدراسة النقدية وغيرها ـ كتحقيق كتاب من كتب أئمة الحديث ـ أمر فيه صعوبة.

وفي هذا المبحث أسوق نماذج مما وقفت عليه من الخلط الكلي أو الجزئي بين الرواة والأعلام، وتأتي في المبحثين التاليين نماذج أخرى، وأما استقصاء ذلك فأمر غير ممكن، فلا أبالغ إذا قلت إنه يحتاج إلى مؤلف خاص.

فمن ذلك ما رواه الرامهرمزي، عن محمد بن جعفر الشعيري قال: «اطلعت في كتاب رجل ممن زعم أنه جمع حديث يونس بن عبيد، فإذا

قد صدر بما روى يونس، عن الزهري، فقلت: إن يونس لم يرو عن الزهري شيئاً، وإذا هو قد غلط بيونس بن يزيد، وظن أنه يونس بن عبيد»[1].

وقال الرامهرمزي: «كان أبو محمد بن صاعد ـ مع محله من الحديث وضبطه ـ جمع حديث عبد الله بن عثمان بن خثيم، فأورد فيه حديثاً رواه هاني بن يحيى، عن شعبة، عن عبدالله بن عثمان، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة قالت: «كنت أطيب رسول الله ﷺ لحله ولإحرامه»، ويذكرون أن هذا ليس بابن خثيم، وإنما هو شيخ بصري، يقال له: عبدالله بن عثمان، روى عنه يحيى بن سعيد القطان»[2].

وذكر عبدالغني المقدسي في «الكمال» في ترجمة (عبدالله بن نافع الصائغ) أنه يروي عن هشام بن عروة، ويروي عنه عبدالوهاب بن بخت، فتعقبه المزي بقوله: «ذكر في مشايخه هشام بن عروة، ولم يدركه، إنما يروي عن أسامة عنه»[3].

ونقل عنه ابن حجر قوله: «وذكر صاحب «الكمال» في شيوخه هشام بن عروة، ولم يدركه، وفي الرواة عنه عبدالوهاب بن بخت، وفي ذلك ـ بل في إدراك الصائغ لزمانه ـ نظر...»[4].

وأوضح ابن حجر أن أصل الوهم في ذلك من ابن عدي، وتبعه

---

(١) «المحدث الفاصل» ص٣٠٦، ٣٤٨.
(٢) «المحدث الفاصل» ص٤٤٩، وانظر: «سؤالات السلمي للدارقطني» ص٢١٠، و«تهذيب التهذيب» ٥: ٣١٧.
(٣) «تهذيب الكمال» ١٦: ١٠٩ حاشية (١).
(٤) «تهذيب التهذيب» ٦: ٥١.

عبدالغني، فقد ساق ابن عدي في ترجمة (الصائغ) حديثاً يرويه عبدالوهاب بن بخت، عن عبدالله بن نافع، عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، وقال بعده: «وإذا روى عنه مثل عبدالوهاب بن بخت هذا الحديث يكون ذلك دليلاً على عدالته...، وهذا من رواية الكبار عن الصغار»[١]، قال ابن حجر: «وعبدالله بن نافع المذكور ليس هو الصائغ، بل هو عبدالله بن نافع مولى ابن عمر، والله أعلم»[٢].

وأخرج الدارقطني من طريق حفص بن عبدالله، عن إبراهيم بن طهمان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما إهاب دبغ فقد طهر»، ثم قال: «إسناد حسن»[٣].

وقال ابن حجر عن هذا الحديث: «رواه الدارقطني بإسناد على شرط الصحة، وقال: إنه حسن»[٤].

وكذا ذكر كلام الدارقطني ابن الجوزي، وابن عبدالهادي، والذهبي فلم يعترضوه بشيء[٥]، إلا أن الذهبي ذكر هذا الحديث في ترجمة حفص بن عبدالله، وذكر أنه تفرد به عن إبراهيم بن طهمان[٦].

وظاهر من صنيع هؤلاء الأئمة أنهم ذهبوا إلى أن الذي في الإسناد هو أيوب السختياني، فهو المشهور بالرواية عن نافع، لكن تكلم أبو

---

(١) «الكامل» ٤: ١٥٥٦.
(٢) «تهذيب التهذيب» ٦: ٥٢.
(٣) «سنن الدارقطني» ١: ٤٨.
(٤) «التلخيص الحبير» ١: ٥٨.
(٥) «التحقيق في أحاديث التعليق» ١: ٨٨، و«تنقيح التحقيق» للذهبي الورقة٦، ولابن عبدالهادي ١: ٢٨٨.
(٦) «الميزان» ٣: ٦٤٩.

حاتم على هذا الحديث بكلام قوي، ذكر فيه أنه حديث باطل، وأنه يشبه أن يكون أيوب الذي في الإسناد أيوب بن خوط، وهو متروك الحديث، وهو يروي عن نافع، ويروي عنه إبراهيم بن طهمان[1].

وقال ابن حجر في ترجمة إبراهيم بن عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان، أبي شيبة الكوفي، ولد أبي بكر بن أبي شيبة صاحب «المصنف»: «وأغرب ابن القطان فزعم أنه ضعيف، وكأنه اشتبه عليه بِجَدِّه. . .، وذكر البيهقي في «السنن» حديثاً من طريقه، وقال: الحمل فيه على أبي شيبة فيما أظن، ووهم في ذلك، وكأنه ظنه جدَّه إبراهيم بن عثمان فهو المعروف بأبي شيبة أكثر مما يعرف بها هذا، وهو المضعف كما سيأتي»[2].

وروى الدارقطني من طريق عبدالله بن حماد الآملي، عن عبدالملك بن سلمة، عن المغيرة بن عبدالرحمن، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقرأ الجنب شيئاً من القرآن»[3]، فذكر أبو القاسم ابن عساكر في «الأطراف» هذا الإسناد هكذا: «رواه عبدالله بن حماد الآملي، عن القعنبي، عن المغيرة بن عبدالرحمن. . .»[4].

ففسر عبدالملك بن سلمة الذي في الإسناد بالقعنبي، وهو ثقة معروف، والصواب أنه عبدالملك بن سلمة المصري، وهو منكر

---

(١) «علل ابن أبي حاتم» ٢:١٩، وانظر ما يأتي في المبحث الثالث عن هذا الإسناد.

(٢) «تهذيب التهذيب» ١:١٣٦، و«سنن البيهقي» ١:٣٠٦، و«بيان الوهم والإيهام» ٣:٢١٢.

(٣) «سنن الدارقطني» ١:١١٧

(٤) «تحفة الأشراف» ٦:٢٤٠.

الحديث، وقد تعقب ابن عساكر ابنُ عبدالهادي، وابن حجر في ذلك، وذكر ابن عبدالهادي أن الضياء المقدسي قال في كلامه على الطريق المشهور لهذا الحديث ـ وهو طريق إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر[1] ـ: «إسماعيل بن عياش تكلم فيه غير واحد من أهل العلم، غير أن بعض الحفاظ قال: قد روي من غير حديثه، بإسناد لا بأس به»، قال ابن عبدالهادي: «وكأنه أشار إلى ما ذكره الحافظ أبو القاسم»[2].

وذكر ابن حجر أن ابن سيد الناس صحح هذا الإسناد، وكأنه تبع ابن عساكر أيضاً[3].

وأخرج ابن ماجه من طريق عبدالله بن موسى، عن أسامة بن زيد، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبيه مرفوعاً: «صائم السفر كالمفطر في الحضر»[4]، ففسر ابن عساكر عبدالله بن موسى بأنه عبدالله بن موسى بن شيبة الأنصاري، وإنما هو عبدالله بن موسى التيمي، هكذا جاء منسوباً في عدة أصول من «السنن»[5].

وتكلم على هذا الإسناد أيضاً البوصيري، فقال: «هذا إسناد ضعيف منقطع، رواه أسامة بن زيد ـ هو ابن أسلم ـ ضعيف، وأبو سلمة لم يسمع ـ من أبيه شيئاً. . .»[6]، ونقل السندي عبارة البوصيري

---

(١) أخرجه من هذا الطريق الترمذي حديث ١٣١، وابن ماجه حديث ٥٩٥.

(٢) «تنقيح التحقيق» ١: ١٣٦.

(٣) «التلخيص الحبير» ١:١٤٦، وانظر: «النكت الظراف» ٦:٢٣٩.

(٤) «سنن ابن ماجه» حديث ١٦٦٦.

(٥) «تحفة الأشراف» ٧:٢١٥ـ٢١٦، و«تهذيب الكمال» ١٦:١٨٥.

(٦) «مصباح الزجاجة» ٢:٨.

بلفظ: «في إسناده انقطاع، أسامة بن زيد متفق على تضعيفه، وأبو سلمة بن عبدالرحمن لم يسمع من أبيه شيئاً. . .»[1].

وتابع البوصيري في تفسيره أسامة بن زيد الذي في الإسناد بأسامة بن زيد بن أسلم أحد المشايخ المعاصرين، في تعليق له على أحد كتب علوم الحديث، والصواب أن الذي في الإسناد أسامة بن زيد الليثي، وهو المعروف بالرواية عن الزهري، ولم يتفق على تضعيفه، فقد اختلفوا فيه[2].

وذكر ابن الجوزي حديثاً في (غسل الإناء من ولوغ الكلب والهر) في إسناده سوار بن عبدالله بن سوار بن عبدالله البصري القاضي، وضعف إسناده بسوار هذا، وأن سفيان الثوري قال فيه: «ليس بشيء»[3]، وتعقبه ابن دقيق العيد، وابن عبدالهادي بأنه وهم فاحش، فإن الثوري إنما قال هذا في سوار بن عبدالله الجد[4]، وهو كما قالا، فإن الحفيد ولد بعد موت الثوري بسنوات[5].

وتكلم ابن الجوزي أيضاً على حديثين ساقهما في (نقض الوضوء بمس الذكر)، وضعفهما بأن في إسنادهما إسحاق الفروي، وقد قال فيه النسائي: «ليس بثقة»[6]، وتعقبه ابن عبدالهادي بما حاصله أن إسحاق الفروي اثنان، أحدهما: إسحاق بن محمد بن إسماعيل الفروي،

---

(١) «سنن ابن ماجه» ١: ٥٣٢.
(٢) «تهذيب الكمال» ٢: ٣٣٤، ٣٤٧.
(٣) «التحقيق في أحاديث التعليق» ١: ٨٠ـ٨١.
(٤) «تنقيح التحقيق» ١: ٢٧٣، و«نصب الراية» ١: ١٣٥.
(٥) «تهذيب التهذيب» ٤: ١١٤، ٢٦٩.
(٦) «التحقيق» ١: ١٧٨، ١٨٠ـ١٨٢.

والثاني إسحاق بن عبدالله بن عبدالرحمن الفروي، وكلمة النسائي في الأول منهما، لكنه في أحد الإسنادين فقط، وأما الإسناد الثاني ففيه إسحاق بن عبدالله الفروي، وهو أسوأ حالاً من الأول، فهو متروك الحديث متهم، وأما الأول فهو مختلف فيه[١].

وساق ابن الجوزي حديثاً في (عدم نقض الضحك للوضوء) في إسناده أبو شيبة، فقال في الكلام عليه: «ثم إن أبا شيبة ـ واسمه عبدالرحمن بن إسحاق ـ ضعيف...»[٢]، فتعقبه ابن عبدالهادي بأن أبا شيبة الذي في الإسناد إنما هو إبراهيم بن عثمان جد أبي بكر بن أبي شيبة، وأخيه عثمان، وهو أيضاً ضعيف[٣].

وابن الجوزي ـ رحمه الله ـ كثير الوقوع في الخلط بين الرواة في كتابه «التحقيق في أحاديث التعليق»، فإنه شحنه بالكلام في رواة الأحاديث، ووقع في أوهام كثيرة، نبه على بعضها ابن عبدالهادي في «التنقيح»، وترك البعض الآخر، واعتذر عن ذلك في نهاية كلامه على (أحاديث الجهر بالبسملة) بقوله: «وقد حصل للمؤلف فيما ذكره هنا من الكلام على تضعيف الأحاديث أوهام عديدة، وتقصير كثير، فإنه ضعف غير واحد من الصادقين، وترك الكلام على غير واحد من الضعفاء والمجهولين، كتضعيفه إسماعيل بن أبان، وظنه أنه الغنوي الكذاب، وإنما هو الوراق الثقة...، وكظنه أن عطاء الخراساني هو والد يعقوب، وإنما هو والد عثمان، ويعقوب هو ابن عطاء بن أبي

---

(١) «تنقيح التحقيق» ١:٤٥٨.
(٢) «التحقيق» ١:١٩٣.
(٣) «تنقيح التحقيق» ١:٤٨٦.

رباح، ولو تتبعنا ما قصر فيه أو وهم ـ لطال الكلام، والله الموفق للصواب»[1].

وذكر الذهبي حديثاً في (النهي عن اغتسال الرجل بفضل المرأة، والمرأة بفضل الرجل) يرويه زهير، عن داود بن عبدالله الأودي، عن حميد الحميري، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ[2]، ثم تكلم عليه بقوله: «منكر، وزهير هو ابن محمد فيه شيء»[3]، يعني زهير بن محمد الخراساني، وقد جاء على حاشية النسخة في تعقب الذهبي ما نصه: «لا، بل زهير هو ابن معاوية، أحد الثقات الأثبات»، وهو كذلك.

وتكلم ابن عدي على ما رواه ثابت بن موسى الزاهد عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعاً: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار[4]، وذكر أن ثابتاً تفرد به عن شريك، وهو حديث منكر، غلط فيه ثابت في قصة وقعت له مع شريك، وقد سرقه منه جماعة من الضعفاء فرووه عن شريك، منهم عبدالحميد بن بحر، وعبدالله بن شبرمة الشريكي وغيرهم[5]، ونقل كلام ابن عدي هذا العراقي في تعليقه على كتاب ابن الصلاح في علوم الحديث[6]، فاعترض على العراقي بعض المعاصرين لابن حجر بأن أبا نعيم أخرجه

---

(١) «تنقيح التحقيق» ٢ : ٨٣١.
(٢) «سنن أبي داود» حديث٨١، و«مسند أحمد» ٤ : ١١٠.
(٣) «تنقيح التحقيق» الورقة ٣.
(٤) «سنن ابن ماجه» حديث ١٣٣٣.
(٥) «الكامل» ٢ : ٥٢٥.
(٦) «التقييد والإيضاح» ص١٣٠.

في «تاريخه» عن أبي عمرو عثمان بن محمد، حدثنا محمد بن عبدالسلام، حدثنا عبدالله بن شبرمة الكوفي، قال: حدثنا شريك به[1]، قال المعترض: «عبدالله بن شبرمة هو الفقيه الكوفي أحد الأعلام، احتج به مسلم».

وتعقبه ابن حجر بعد أن نقل اعتراضه بقوله: «وأخطأ هذا المتأخر خطأ فاحشاً لا مستند له فيه ولا عذر، لأن عبدالله بن شبرمة هو الشريكي، وهو كوفي أيضاً، وأما الفقيه فإنه قديم على هذه الطبقة، ولا يمكن أن يكون بين أبي نعيم وبينه أقل من ثلاثة رجال، وقد وقع بينه وبين الشريكي هنا رجلان فقط، مع التصريح بالتحديث...»[2].

ومن العجيب أن أحد المشايخ المعاصرين ذكر كلام ابن حجر في التفريق بين عبدالله بن شبرمة الشريكي، وعبدالله بن شبرمة الفقيه، وتخطئة من جمع بينهما، وفي ضمنه نقل ابن حجر عن ابن عدي أن جماعة من الضعفاء سرقوا الحديث من ثابت بن موسى، منهم عبدالحميد بن بحر، وعبدالله بن شبرمة الشريكي، فعلق الشيخ مفسراً عبدالله بن شبرمة الشريكي بقوله: «عبدالله بن شبرمة الكوفي، أحد الفقهاء الأعلام، قد وثقه أحمد، وأبو حاتم...»، فذهب جهد ابن حجر سدى.

وذكر العراقي في «ذيل الميزان» ترجمة (السري بن سهل الجنديسابوري) وفيها: «عن عبدالله بن رشيد، وعنه عبدالصمد بن علي ابن مكرم، لا يحتج به ولا بشيخه، قاله البيهقي»[3]، فذكر ابن حجر

---

(1) «ذكر أخبار أصبهان» ١:٣٥٨.
(2) «النكت على كتاب ابن الصلاح» ٢:٨٦١.
(3) «ذيل الميزان» ص٢٦٣.

هذه الترجمة في «اللسان»، دون نسبته (الجنديسابوري)، ثم عقبها بقوله: «قلت: ولعله السري بن عاصم»[1].

والسري بن عاصم هو ابن عاصم بن سهل، أبو عاصم الهمداني، قد ينسب إلى جده، متهم بوضع الحديث، وهو غير السري بن سهل الجنديسابوري، فإن هذا يروي عنه عبدالصمد بن علي الطستي، وعبدالباقي بن قانع، والطبراني، وكل هؤلاء لم يدركوا السري بن عاصم، فإنه مات سنة ٢٥٨هـ[2].

وأخرج أحد الأئمة عن محمد بن يحيى الذهلي، عن الحجاج، عن حماد، عن حماد، عن ربعي بن حراش، أن شبث بن ربعي بزق في قبلته، فقال حذيفة: «إن رسول الله ﷺ قال: إذا قام أحدكم ـ أو قال: الرجل ـ في صلاته، يقبل الله عليه بوجهه...» الحديث ـ فتكلم أحد المشايخ المعاصرين على هذا الإسناد بقوله: «إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين، وحماد الأول هو ابن زيد، وحماد الراوي عنه هو ابن أسامة أبو أسامة الكوفي».

ونقل محقق الكتاب الذي أخرج صاحبه هذا الحديث الكلام السابق مسلماً به، كما نقله باحث آخر، لكنه زاد الأمر إيهاماً حيث قال: أخرج... عن محمد بن يحيى الذهلي، عن الحجاج، عن حماد بن أسامة، عن حماد بن زيد، عن ربعي، عن حذيفة... فذكره، فأوهم أن التفسير موجود في المصدر المخرج.

---

(١) «لسان الميزان» ٣: ١٢.

(٢) «المعجم الصغير» حديث ٤٩٤، و«المعجم الكبير» حديث ٩٨٨، و«سنن الدارقطني» ١: ٧٦، و«سنن البيهقي» ٦: ١٠٨، و«تاريخ بغداد» ٩: ١٩٢.

وهذا التفسير خاطىء، فإن حماداً الأول هو ابن أبي سليمان، والراوي عنه حماد بن سلمة[1]، ولو صح التفسير الذي ذكره الشيخ ومن تابعه ـ ولا يصح ـ فالإسناد منقطع، فإن حماد بن زيد لم يدرك ربعي بن حراش كما هو ظاهر من ترجمتيهما[2].

وتصدى أحد الباحثين لتحقيق أحد كتب أئمة النقد في الجرح والتعديل وعلل الأحاديث، وهو كتاب في غاية الأهمية، أجاد الباحث في جوانب من عمله، وأخفق في جوانب أخرى، المهم منها هنا أخطاؤه في تفسير الرواة، سواء في التعليق على الكتاب، أو في فهرسته، فقد جاء عنده هذا الإسناد: «... حدثنا هشيم، قال: أخبرنا حجاج، وابن أبي ليلى، عن عطاء...»، ففسر ابن أبي ليلى بعبدالرحمن تابعي كبير، وهو ثقة، وهشيم لم يدركه، والصواب أنه ولده محمد بن عبدالرحمن الفقيه المشهور، وهو ضعيف في الحديث[3].

وجاء عنده قول المؤلف لما سئل عن أحاديث الأعمش، عن مجاهد عمن هي؟ قال: «قال أبو بكر بن عياش: قال رجل للأعمش: ممن سمعته ـ شيء رواه عن مجاهد ـ قال ... حدثنيه ليث عن مجاهد»، ففسر ليثاً بأنه الليث بن سعد الإمام المعروف، وإنما هو ليث ابن أبي سليم، وهو في الحديث ضعيف جداً[4].

---

(١) انظر: ما يأتي في المبحث الثالث (الوسائل المساعدة على تمييز الرواة)، (الطرق الأخرى للحديث).

(٢) «تهذيب التهذيب» ٣: ١١، ٢٣٧.

(٣) «تهذيب التهذيب» ٦: ٢٦٠، ٩: ٣٠١، ١١: ٥٩.

(٤) «تهذيب التهذيب» ٨: ٤٦٥.

وقال المؤلف: «سمعت عبدالرحمن بن مهدي يحدِّث يحيى بن سعيد، عن حماد بن سلمة، عن حجاج، عن الركين بن الربيع، عن حنظلة بن نعيم: «أن المغيرة أجَّل العنين من يوم رافعته»، قال يحيى بن سعيد: رواه سفيان، وشعبة، لم يقولا هكذا، كأن يحيى حمل على حجاج».

فعلق عليه بقوله: «حجاج ـ وإن اختلط ـ لكن حماداً سمعه قبل اختلاطه، إلا أن هذا الإسناد معلول بما قال يحيى بن سعيد».

هكذا عبارته، وظاهر أنه ظن أن حجاجاً المذكور هو حجاج بن محمد المصيصي، فهو الذي اختلط، وهو تفسير عجيب، فإن حجاج بن محمد مات بعد حماد بن سلمة بنحو من أربعين سنة، ولم يدرك الركين بن الربيع، والصواب أن حجاجاً هو ابن أرطاة النخعي[(١)].

وساق المؤلف بإسناده عن سفيان الثوري، عن جابر الجعفي، عن حماد أثراً من قوله، ففسر حماداً بأنه ابن زيد، وإنما هو حماد بن أبي سليمان الفقيه المشهور.

وذكر المؤلف قصة كتابة وكيع إلى هشيم: «بلغني أنك تفسد أحاديثك بهذا الذي تدلسها»، فكتب هشيم إليه: «بسم الله الرحمن الرحيم، كان أستاذاك يفعلانه: الأعمش، وسفيان»، فعلق عليه المحقق بقوله: «يعني به سفيان ابن عيينة، وقد مضى أنه كان يدلس»، وهو تفسير خاطىء، فالمقصود سفيان الثوري.

ونقل المؤلف عن سفيان قوله في آدم بن علي: «قد رأيته ولم

---

(١) انظر: «سنن البيهقي» ٧: ٢٢٦.

أسمع منه»، فاعترض المحقق على ذلك بقوله: «ولكن قال في التاريخ الكبير ١/ ٢: ٣٧، والجرح ١/ ١: ٢٦٧: روى عنه الثوري»، وصاحب القول إنما هو سفيان بن عيينة، فالاعتراض غير وجيه.

وأخرج المؤلف قال: حدثنا سفيان، قال: حدثوني عن إبراهيم بن مهاجر فلم أسمعه حتى مات، سمعه من زياد بن حدير: «أنا أول من عشر، وما عشرت مسلماً ولا معاهداً»، فعلق عليه المحقق معترضاً بقوله: «ولكن أخرجه يحيى بن آدم في الخراج ٦٥ رقم ٢٠٤، وأبو عبيد في الأموال ٧٠٩، عن سفيان بن سعيد نفسه، عن إبراهيم بن مهاجر قال: سمعت زياد بن حدير يقول: «أنا أول من عشر في الإسلام» قال: وحدثني رجل عنه أنه كان يأخذ من بني تغلب نصف العشر...».

وهذا الاعتراض غير وجيه، فإن سفيان شيخ المؤلف إنما هو سفيان بن عيينة، والمؤلف لم يلحق الثوري.

ووقع عنده في فهرسة الكتاب تداخل بين أخبار الرواة، مثل حماد ابن أبي سليمان، مع حماد بن زيد، وسفيان الثوري، مع سفيان بن عيينة.

كما تصدى أستاذ فاضل لتحقيق كتاب آخر من كتب الأئمة في الجرح والتعديل، وعلل الأحاديث، وهو كتاب كبير جداً، وقع المحقق فيه في أغلاط في قراءة النص، وهو معذور فيها لكونه غير متخصص، وقد روى المؤلف فيه عن محمد بن فضيل أبي عبدالله البزاز، وأكثر عنه، لكن المحقق عرف به على أنه محمد بن فضيل بن غزوان أبو عبدالرحمن الكوفي، والمؤلف لم يدركه، وقد جعلهما المحقق في

الفهرس أيضاً شخصاً واحداً، وهو ابن غزوان، فلا ذكر للآخر عنده.

وجاء في الكتاب قول إسماعيل بن علية: «كنا نرى أن يونس سمعها من أشعث، وأشعث من حفص»، فعلق المحقق بقوله: «أحسبه حفص بن غياث»، كذا قال، والصواب أنه حفص بن سليمان المنقري، وأما حفص بن غياث فهو من تلاميذ أشعث بن عبدالملك لا من شيوخه[1].

واشتغل أحد الباحثين بكتاب مهم لأحد الأئمة، وموضوعه (علل الأحاديث)، ونال لعمله درجة علمية، فأساء إلى الكتاب جداً من جوانب كثيرة، سواء في تحقيق النص، أو في التعليق عليه، ومن ذلك وقوعه في الأخطاء في تفسير الرواة.

فجاء في الكتاب قول أحد الأئمة: «ما أرى يونس بن عبيد سمع من نافع، وروى يونس بن عبيد، عن ابن نافع، عن أبيه حديثاً»، وظاهر جداً من النص أن ابن نافع هو ابن نافع مولى ابن عمر، لكن المحقق فسره بقوله: «هو عبدالله بن نافع بن أبي نافع الصائغ»، وهو وهم فاحش، فإن عبدالله بن نافع الصائغ لم يدرك يونس بن عبيد، كما يظهر من ترجمتيهما، فضلاً عن أن يروي عنه يونس بن عبيد[2].

وأثبت المحقق نصاً في الكتاب هكذا: «سألت... عن خليفة بن خياط الذي روى عن عمرو بن شعيب، فقال: هو مقارب الحديث، وهو حديث (كذا) شبابة (كذا) العصفري»، فعرف المحقق بخليفة بن خياط بقوله: «خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط العصفري...، لقبه

---

(١) انظر: «طبقات ابن سعد» ٧:٢٧٦، و«تهذيب الكمال» ٣:٢٧٧، ٢٨٢.

(٢) «تهذيب التهذيب» ٦:٥١، ١١:٤٤٢.

شباب...»، كذا صنع، والمسؤول عنه إنما هو خليفة بن خياط جد هذا، وفي النص ما يوضح ذلك، وهو قوله: «وهو جد شباب العصفري»، لكن المحقق أثبت العبارة خطأ هكذا: «وهو حديث شبابة العصفري».

وتصدى أحد الباحثين لتحقيق أسئلة لأحد النقاد، فأكثر فيه جداً من الوقوع في الخلط بين الرواة، ثم رأيته في كتبه الأخرى يقع منه ذلك، ومن طريف ما وقع له أنه ذكر في رسالة له في الجرح والتعديل في ترجمة رشدين بن سعد عن محمد بن أحمد بن الجنيد عن ابن معين قوله فيه: «ليس من جمال المحامل»[١].

ثم عرف الباحث بابن الجنيد هذا بقوله: «أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالله بن الجنيد الختلي، قال الخطيب: عنده عن يحيى بن معين سؤالات كثيرة تدل على فهمه، توفي في حدود ٢٦٠هـ».

وسئل أحد الأئمة عن عبدالله بن نافع مولى ابن عمر، فقال: «ما أقربه من العمري الصغير»، ففسر أحد الباحثين العمري الصغير بقوله: «هو عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب...»، كذا قال، والصواب أنه أخوه عبدالله بن عمر بن حفص، فهو الذي يعرف بالصغير[٢]، وهم أربعة إخوة في قول أكثر أهل العلم: عبيدالله، وعبدالله، وعاصم، وأبو بكر[٣]، المشهور منهم اثنان: عبيدالله،

---

(١) هذه الرواية أخرجها العقيلي في «الضعفاء» ٢: ٦٧.

(٢) «مسائل إسحاق» ٢: ٢١٦، و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٣٢٢، و«الكامل» ١: ٣٧٠، و«شرح علل الترمذي» ٢: ٦٣٢، ٦٥٦.

(٣) «طبقات ابن سعد» (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم) ص٣٦٥ـ٣٦٨، و«طبقات خليفة» ص٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧١، و«تاريخ بغداد» ١٠: ٢٠، و«سير أعلام =

وعبدالله، والأول أكبرهما فيقال له: الكبير، ويقال لأخيه: الصغير، تفريقاً بينهما، لتقارب كتابة اسميهما، واشتراكهما في كثير من الشيوخ والتلاميذ، وعبيدالله ثقة ثبت، وأما عبدالله فضعيف، مع صلاحه وعبادته[1]، وربما جرى التفريق بينهما بطريقة أخرى، فيقال لعبدالله: المكبر، ويقال لعبيدالله: المصغر، بالنظر إلى اسميهما[2].

وجاء في كتاب من كتب الرجال المشهورة هذا النص: «وقال أبو بكر بن أبي الدنيا: حدثني أبو عبدالله البصري...»، وذكر محققه أن المؤلف عرف بأبي عبدالله البصري في الحاشية بقوله: «أبو عبدالله البصري هذا سوار بن عبدالله العنبري القاضي»، فزاده المحقق تعريفاً بقوله: «قلت: كان من نبلاء القضاة، روى عنه إسماعيل بن علية، وبشر بن المفضل، وغيرهما، وكان ورعاً، ولكن قال الثوري: ليس بشيء، توفي سنة ١٥٦هـ».

ولو تركه دون زيادة تعريف لكان أولى، فالوصف الذي زاده المحقق أفسد تعريف المؤلف، إذ هو لجد سوار الذي في الإسناد، وهو سوار بن عبدالله أيضاً، والمحقق قد ذكر وفاته سنة ١٥٦هـ، والراوي عنه هنا أبو بكر بن أبي الدنيا، فلم يلحقه إذن، إذ ولادته

= النبلاء» ٧ : ٣٤٠، و«تهذيب التهذيب» ٥ : ٥١ـ٥٢، ويرى ابن عدي أنهم ثلاثة، وأبو بكر كنية عاصم، بينما يرى ابن معين في رواية عنه أنهما اثنان: عبيدالله، وعبدالله، وليس لهما أخ ثالث يروى عنه الحديث، وعاصم ابن عم لهما، وليس أخاً لهما، انظر: «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢ : ٣٨٤، و«الكامل» ٥ : ١٨٦٩.

(١) «تهذيب التهذيب» ٥ : ٣٢٦، ٧ : ٣٨.

(٢) «تحفة المحتاج» ١ : ٣٨٦، و«التلخيص الحبير» ٢ : ٢٨٦، و«الدراية» ١ : ٢٧٠، و«فتح الباري» ١١ : ٥٣١، و«الإصابة» ١٣ : ٢٦٤، و«تنوير الحوالك» ٢ : ٣١٨.

كانت سنة ٢٠٨هـ[١].

وفي تحقيق لأحد أمهات كتب السنة اشترك فيه عدد من الباحثين قالوا في تخريج حديث أخرجه المؤلف من طريق يعلى بن عبيد، عن فطر بن خليفة، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو: «أخرجه البخاري.... وأبو داود...، والبيهقي..، من طريق سفيان بن عيينة، عن فطر بن خليفة، والحسن بن عمرو الفقيمي، والأعمش، عن مجاهد...».

والصواب أنهم أخرجوه من طريق سفيان الثوري، وليس ابن عيينة.

وروى زهير بن معاوية، وشريك، عن أبي إسحاق، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس حديثاً في تلبية النبي ﷺ[٢]، فسئل عنه أبو حاتم فقال: «رواه سفيان، وأبو الأحوص، وإسرائيل، وغيرهم ـ فلم يرفعوه»، قيل له: أيهما أصح؟ فقال: «سفيان، وإسرائيل ـ أتقن، وزهير متقن، غير أنه تأخر سماعه من أبي إسحاق»[٣].

فذكر أحد الباحثين في كتاب جمع فيه بعض أقوال أبي حاتم، وأبي زرعة في الرواة، أن أبا حاتم يعني سفيان بن عيينة، والصواب أنه يعني الثوري، ولا ذكر لابن عيينة أصلاً في المفاضلة بين أصحاب أبي إسحاق[٤].

وساق أحد الباحثين أثراً رواه البيهقي من طريق نافع بن يزيد، عن

---

(١) «تاريخ بغداد» ١٠ : ٩١.
(٢) «مسند أحمد» ١ : ٢٦٧، ٣٠٢.
(٣) «علل ابن أبي حاتم» ١ : ٢٨٣.
(٤) «الجرح والتعديل» ٤ : ٢٢٢ـ٢٢٧، و«شرح علل الترمذي» ٢ : ٧٠٩ـ٧١٢.

يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب[1]، ثم فسر الباحث يحيى بن سعيد بقوله: «يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي، أبو سعيد القطان البصري...»، كذا صنع، والذي في الإسناد إنما هو يحيى بن سعيد الأنصاري قاضي المدينة، والباحث نقل تصحيح الإسناد عن النووي، وعلى تفسير الباحث ليحيى بن سعيد لا يكون كذلك، فإن يحيى القطان ولد بعد وفاة سعيد بن المسيب بأكثر من عشرين سنة[2].

وروى البيهقي عن الحاكم، عن أبي بكر بن إسحاق الفقيه كلاماً في النظر بين ما روي من أن بلالاً يؤذن بليل، وابن أم مكتوم يؤذن بعد ما يطلع الفجر، وبين ما روي بضد ذلك، وأن ابن أم مكتوم هو الذي يؤذن بليل[3]، فنقل ذلك أحد الباحثين عن البيهقي، لكنه تبرع بتفسير أبي بكر بن إسحاق الفقيه، فظنه ابن خزيمة صاحب «الصحيح»، فهو محمد بن إسحاق، وكنيته أبو بكر، قال الباحث: «وقد نقل البيهقي... هذا الجمع عن ابن خزيمة فقال رحمه الله: وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه...» فذكره.

وأبو بكر بن إسحاق هذا ليس هو ابن خزيمة، وإنما هو تلميذه أحمد ابن إسحاق بن أيوب، أبو بكر النيسابوري، المعروف بالصبغي، ويعرف أيضاً بأبي بكر بن إسحاق، والحاكم لم يدرك ابن خزيمة، فإنه ولد بعد وفاة ابن خزيمة بعشر سنوات، وإنما روى وأكثر عن الصبغي[4].

---

(١) «سنن البيهقي» ٩:٣٥١.
(٢) «تهذيب التهذيب» ٤:٨٦، ١١:٢١٩.
(٣) «سنن البيهقي» ١:٣٨٢.
(٤) «الأنساب» ٨:٣٣، و«سير أعلام النبلاء» ١٤:٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ١٥:٤٨٣، ١٧:١٦٣.

ونشر أحد الباحثين رسالة في مسألة فقهية، أكثر فيها من الدراسة النقدية للأحاديث والآثار، فوقع في أغلاط عديدة، منها أنه ساق أثراً من طريق ابن نمير، وهشيم، كلاهما عن عبدالملك، عن عطاء، عن ابن عباس، ثم قال في نقده: «رجاله ثقات، وفيه عنعنة ابن جريج، وهو مدلس، لكن عنعنته عن عطاء مقبولة، لكونه مكثراً عنه. . .»، كذا صنع الباحث، وعبدالملك المذكور إنما هو عبدالملك بن أبي سليمان العرزمي الكوفي، وليس عبدالملك بن جريح.

هذه بعض النماذج من الأوهام في الخلط بين الرواة وغيرهم من الأعلام، وتركت نماذج أخرى اختصاراً، وفي بعضها أوهام فاحشة تعمدت ترك ذكرها حفاظاً على ماء وجوهنا نحن الباحثين.

ثم إن غرضي من سرد النماذج السابقة أن يدرك القارىء أموراً ثلاثة:

الأول: أن الوقوع في مثل ذلك أمر معتاد، وقع فيه أئمة كبار، فلا ينبغي أن يستوحش الباحث إذا صدر ذلك منه، وقد رأيت امتعاضاً من بعض الباحثين والباحثات حين تنبيههم على ما وقع منهم، وقالت لي إحدى الباحثات بالحرف الواحد: «كيف يليق بمن يعد رسالة دكتوراه أن يخلط بين راو وآخر وهما في الأصل متميزان؟».

وكون هذا أمراً معتاداً لا عيب فيه مشروط بأن لا يكثر صدوره من الباحث، فإذا كثر منه فهو عيب ولا شك، وكذلك هو عيب ـ وإن قلَّ ـ إذا كان الخلط بين رواة أو أعلام متميزين جداً في القضية المعينة التي بين يدي الباحث، فلم يكن هناك سبب يوجب اللبس، ومثله إذا صاحبه عيوب أخرى في البحث والدراسة اجتمعت فأفقدت صاحبها الهيبة

العلمية، وحالت دون الوثوق بما يثبته من معلومات.

الثاني: أننا إذا عرفنا وجود احتمال قوي للوقوع فيه من أي شخص كان، وبلا استثناء، أوجب ذلك على الباحث إذا رأى صدوره من إمام أو باحث آخر أن لا يشنع عليه، ويطلق من العبارات ما يوحي بتهكمه واستغرابه، أو يكثر من وضع علامات التعجب، كما يفعله بعض الباحثين، وليشتغل الباحث بنفسه، فقريباً سيوجد منه ذلك، وربما يكون قد وجد منه في بعض بحوثه وهو لا يشعر.

الثالث: من يطلع على النماذج السابقة وغيرها ينبغي أن يوجد ذلك في نفسه خيفة، وأن يحركها لمزيد الاهتمام بتمييز الرواة، والبعد ـ ما أمكنه ـ عن الخلط بينهم، وأن يتعرف على أسباب وقوع الاشتباه بين الرواة، وعلى الوسائل التي تعين على التمييز بينهم، فإلى المبحثين التاليين.

المبحث الثاني

أسباب وقوع الخلط بين الرواة

يقع الخلط بين الرواة لأسباب عديدة، بعضها يرجع إلى الرواة أنفسهم، وهذه بالتأمل وتدقيق النظر يمكن أن تعود في جملتها إلى سبب واحد، وهو: اشتراك الراوي مع غيره في صفة أو أكثر، كأن يشتركا في الاسم واسم الأب والجد، وفي الكنية، أو في بعض ذلك، وفي الطبقة، وفي الشيوخ والتلاميذ.

ثم الاشتراك في الاسم والكنية قد يكون وقع اتفاقاً دون قصد، كما هو الغالب، وقد يكون ذلك بفعل بعض الرواة، بأن يسمي الراوي أو يكنيه بما يشتبه فيه مع غيره، وهو ما يعرف بتدليس الشيوخ، وربما كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً.

والاشتراك في الاسم أو الكنية كثيراً ما يكون جزئياً، بحيث لو ذكر اسمه مع اسم أبيه، أو مع اسم أبيه واسم جده، أو ذكر اسمه مع كنيته لتميز، لكن الرواة يقتصرون على الأقل، فيقول الراوي: حدثنا سفيان، أو حدثنا حماد، أو حدثنا حجاج، وهناك جماعة بهذا الاسم، وأطلق الأئمة على هذا النوع اسم: المهمل، وقد أكثر البخاري من استعماله في «صحيحه» بالنسبة لشيوخه ـ فيقول: حدثنا أحمد، أو حدثنا محمد، أو حدثنا إسحاق، وفي شيوخه جماعة بهذا الاسم، أو يقول: حدثنا أحمد بن محمد، وهناك جماعة بهذا الاسم أيضاً[1]، وكذلك يقع مع

---

(١) انظر: «هدي الساري» ص٢٣٥، وما بعدها.

غيره من الأئمة[1].

واقتصار الرواة على الأقل الغرض منه الاختصار في غالب الأحوال، وقد يفعل الراوي ذلك للإيهام، ولكي يشتبه بغيره، وهو أيضاً نوع من تدليس الشيوخ، يعظم خطره إذا كان أحد الراويين ثقة، وكان الآخر ضعيفاً، فقد كان الوليد بن مسلم يروي عن الإمام الأوزاعي فيقول: حدثنا أبو عمرو، ويروي عن عبدالرحمن بن يزيد بن تميم الدمشقي ـ وهو متروك الحديث فيقول: حدثنا أبو عمرو، يوهم أنه الأوزاعي[2]، ويروي بقية بن الوليد عن سعيد بن عبدالجبار الزبيدي، وعن زرعة بن عمرو الزبيدي، وكلاهما ضعيف الحديث جداً، فيقول في روايته عنهما: حدثنا الزبيدي، يوهم أنه محمد بن الوليد الزبيدي الثقة الحافظ[3].

والاشتراك في بعض الصفات بين الرواة أهم سبب في حدوث الاشتباه في أصل الترجمة، بمعنى أن يقع الاشتباه بين شخصين هل هما راو واحد أو اثنان؟ ومع تميز الراويين لا يزال هذا السبب يوجب الاشتباه، فيقع الخلط بينهما في الإسناد المعين موضع الدراسة، ويلاحظ هذا بسهولة في النماذج التي سقتها في المبحث الأول.

كما يمكن ملاحظة تأثير هذا السبب في النصوص التي عالجها الأئمة لإزالة الاشتباه، وتفسير الراوي المشتبه به في الإسناد، وربما

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» ٩: ١٨، و«التقريب» ص٤٦٦ ترجمة (محمد بن إبراهيم البزاز).

(٢) «المجروحين» ٢: ٥٥، و«شرح علل الترمذي» ٢: ٨٢٣.

(٣) «المجروحين» ١: ٩١، و«شرح علل الترمذي» ٢: ٨٢٤.

فعلوا ذلك بسؤال الراوي عنه، ليفسر لهم شيخه، فمن ذلك ما رواه عبد الله بن أحمد قال: «حدثني أبي قال: حدثنا ابن مهدي، قال: حدثنا سفيان، عن حبيب قال: رأيت سعيد بن جبير يُقبّل ابناً له رجلاً، قال عبدالرحمن: فقلت له: حبيب بن أبي ثابت؟ قال: لا، قلت: حبيب بن أبي عمرة؟ قال: لا، قلت: فمن حبيب؟ قال: شيخ لنا، قال أبي: أظنه حبيب بن أبي الأشرس»(١).

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: حديث سفيان: يتنفس في الإناء ـ أعني حديث سفيان، عن عبدالكريم، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ قلت: هو الجزري، أعني عبدالكريم هو أبو أمية؟ قال: الجزري»(٢).

ومراد أبي داود السؤال عن عبدالكريم الموجود في إسناد هذا الحديث هل هو عبدالكريم أبو أمية البصري المعروف بابن أبي المخارق، أو هو عبدالكريم بن مالك الجزري؟ فإن الأول متروك الحديث، والثاني ثقة ثبت، وكلاهما يروي عن عكرمة مولى ابن عباس، ويروي عنه سفيان بن عيينة(٣)، فأخبره أحمد بأنه الجزري.

وقال أبو داود: «سمعت أحمد ذكر كتاب الخمسمئة الذي لمقاتل بن حيان، فجعل يستحسنه ـ لم يعن مقاتل بن سليمـــان، ولكن ابن حيـــان ـ»(٤).

وقال عبدالله بن أحمد: «حدثني أبي ـ وقرأته على أبي ـ: حدثنا

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ١٥١.
(٢) «سؤالات أبي داود» ص١٩٦.
(٣) «تهذيب التهذيب» ٦: ٣٧٣، ٣٧٦.
(٤) «مسائل أبي داود» ص٤٣٢.

الأسود بن عامر، قال: حدثنا الحسن ـ يعني ابن صالح ـ عن أيوب، عن مجاهد: «أنه سجد سجدة، ثم لم يسجد الأخرى حتى مات»، قال أبي: ليس هو عندي أيوب السختياني، أراه أيوب بن عائذ، أو غيره»[١].

وكان سفيان الثوري يروي عن أبي هاشم، وله غير شيخ يكنى بأبي هاشم، فاشتغل الأئمة بعده بتمييزهم، من ذلك قول عبدالله بن أحمد: «قال أبي: قال وكيع في حديث سفيان: عن أبي هاشم، عن جهم بن دينار، عن إبراهيم، قال أبي: هو أبو هاشم الرماني»[٢].

وقال عبدالله بن أحمد أيضاً: «سألت أبي قلت: سفيان، عن أبي هاشم، عن أبي البختري: «قيل لشريح: إنك أحدثت في قضائك؟ قال: إنهم أحدثوا فأحدثنا»، قال أبي: لا أدري من هو، وليس هو أبو (كذا) هاشم الرماني»[٣].

وقال عبدالله أيضاً: «قال أبي: قلت لوكيع: يا أبا سفيان: في حديث سفيان، عن أبي هاشم، عن مجاهد: (فابعثوا حكماً من أهله) ـ من أبـو هاشم؟ فسكت، قال أبي: وهو إسماعيل بن كثير ـ يعني المكي ـ»[٤].

وقال يحيى بن معين: «يروي سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى ابن قمطة، ويروي عن عمرو بن يحيى بن عمارة، ويروي عن عمرو بن

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ١٥١.
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ١٣.
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ١٧.
(٤) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٣، وانظر: ١: ٥٠٩.

دينار، ويروي عن عمرو بن عبيد»[1].

وأخرج الترمذي حديثاً من رواية عيسى بن ميمون الأنصاري، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، وقال بعده: «... وعيسى بن ميمون الأنصاري يضعف في الحديث، وعيسى بن ميمون الذي يروي عن ابن أبي نجيح هو ثقة»[2].

ثم إن الاشتراك في الاسم قد يكون سببه تصحيفاً في الاسم، فيؤدي ذلك إلى اشتباهه بآخر، وتفسيره به خطأ، وقد كان التصحيف في المخطوطات كثيراً، ثم ازداد في عصر الطباعة، ولا سيما في الطبعات التجارية للكتب، فيتحول ـ مثلاً ـ اسم شعبة إلى سعيد، وبسر إلى بشر، وبريد إلى يزيد، وعبيد الله إلى عبدالله، أو العكس.

وكذلك تفريق الاسم الواحد، أو جمع الاسمين، فلفظ (بن) يتحرف كثيراً إلى (عن)، فيتفرق الاسم، والعكس كذلك.

وقد لاحظ الأئمة أثر التصحيف في الاشتباه بين الرواة، فنبهوا عليه، كما قال ابن محرز: «سمعت يحيى (يعني ابن معين) وقيل له: حريز بن عثمان يحدث عن عبدالله بن بشر، قال: نعم، وعن عبدالله بن بسر»[3].

وسئل أبو حاتم عن حديث رواه عثمان بن عبدالرحمن الطرائفي، عن محمد بن عمرو، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر...، فقال: «ليس هذا محمد بن عمرو، وإنما هو محمد بن عمر الذي يعرف

---

(١) «معرفة الرجال» ١:١٢٢.
(٢) «سنن الترمذي» حديث ١٠٨٩.
(٣) «معرفة الرجال» ١:١٢٢.

بالمحرم، وكان واهي الحديث، وهذا عندي حديث باطل»(١).

ومن أمثلة الخلط بين الرواة بسبب التصحيف أن أحد الباحثين خرّج حديثاً من «سنن البيهقي» من طريق الحسين بن محمد بن زياد القباني، عن عبدالله بن سعيد، عن معاذ بن هشام الدستوائي، عن أبيه...(٢)، فعرف عبدالله بن سعيد بأنه أبو سعيد الأشج الكوفي، فهو يروي عن معاذ بن هشام(٣)، ثم تبين أن الاسم وقع فيه تصحيف، والصواب: عبيدالله بن سعيد، وهو أبو قدامة اليشكري السرخسي(٤).

ومرّ أحد الباحثين في كتاب حققه في «علل الأحاديث» بهذا الإسناد: «حدثنا أبو كريب، حدثنا محمد بن فضل، عن فرات بن أحنف، عن عقبة بن حريث...»، فعرف محمد بن فضل بقوله: «محمد بن الفضل السدوسي، أبو الفضل البصري، لقبه عارم...»، وهذا التعريف خاطىء، وإنما هو محمد بن فضيل بن غزوان، ووقع تصحيف في اسمه، وقد ترجم الباحث لفرات بن أحنف بقوله: «فرات ابن أحنف بن أبي بحر الهلالي...، وعنه عبدالواحد بن زياد، ومحمد ابن فضيل».

وأخرج أحد الأئمة حديثاً من طريق شريك، عن ابن إسحاق، عن

---

(١) «علل الحديث» ١: ٢٧٨.
وانظر مثالاً آخر في «تحفة الأشراف» ٨: ١٥١ حديث ١٠٧٣١.

(٢) «سنن البيهقي» ١: ٣٩٢، وقد تصحف فيه الحسين بن محمد بن زياد، إلى الحسن بن محمد بن زياد، وهو حافظ معروف، ترجمته في: «الأنساب» ١٠: ٤٣، و«تهذيب التهذيب» ٢: ٣٦٨.

(٣) «تهذيب الكمال» ١٥: ٢٨.

(٤) انظر: ما يأتي في المبحث الثالث (الوسائل المساعدة على تمييز الرواة)، (الطرق الأخرى للحديث).

الأسود، عن عائشة قالت: «طيبت رسول الله ﷺ عند إحرامه...»، كذا وقع في النسخة، فعلق عليه محقق الكتاب بقوله: «إسناده ضعيف، لضعف شريك القاضي، وفيه ابن إسحاق أيضاً وقد عنعن».

كذا قال، والصواب أنه أبو إسحاق السبيعي، وقع فيه تصحيف، وللحديث عن شريك، عن أبي إسحاق طرق كثيرة، وكذلك لأبي إسحاق من غير طريق شريك، على اختلاف فيه على أبي إسحاق حيث زاد بعضهم عبد الرحمن بن الأسود[1].

ومر بأحد الباحثين في تحقيقه لكتاب من كتب (السؤالات) هذا النص في جواب الإمام على سؤال عن حديث: «رواه أيوب، ومالك، وعبيدالله، وبرد بن سنان، ومحمد بن إسحاق، والمعمري، وجماعة عن نافع، عن ابن عمر فقط...».

فعرف الباحث (المعمري) بقوله: «المعمري: محمد بن حميد اليشكري أبو سفيان المعمري البصري...»، كذا صنع الباحث، ولم يصب في هذا التعريف، وأوقعه في ذلك التحصيف في نسبته، إما في أصل النسخة، أو أن الباحث لم يقرأها جيداً، وصوابها: (العمري)، وهو عبدالله بن عمر العمري، أخو عبيدالله المذكور في النص، ومحمد بن حميد المعمري لا يروي عن نافع، بل الظاهر أنه لم يدركه أصلاً[2].

---

(١) «سنن النسائي» حديث ٢٦٩٩_٢٧٠٠، و«سنن ابن ماجه» حديث ٢٩٢٨، و«مسند أحمد» ٦:١٠٩، ٢٣٦، و«مسند الطيالسي» حديث ١٣٨٧، و«مصنف ابن أبي شيبة» ٣:٢٠٥، و«مسند ابن راهويه» حديث ١٥٣٣، و«مسند أبي يعلى» حديث ٤٨١٤ (طبعة إرشاد الأثري)، و«علل الدارقطني» ٥:١٣٣.

(٢) «تهذيب الكمال» ٢٥:١٠٩.

ونشر أحد الباحثين كتاباً في سؤالات أحد الأئمة، وجاء عنده هذا النص عن عبدالله بن أحمد: «سمعت أبي يقول: ما رأينا مثل يحيى بن سعيد القطان، فقلت له: ولا هيثم؟ قال: هيثم، وما رأينا مثل يحيى».

ففسر الباحث هيثماً بقوله: «لعله: الهيثم بن خارجة، أبو يحيى المروزي...».

والنص وقع فيه سقط وتصحيف، والصواب أنه هشيم، وليس هيثم، وهو هشيم بن بشير[1].

وأخرج أحد الأئمة في «مسنده» حديثاً من طريق الأصبغ بن زيد، عن سعيد بن راشد، عن زيد، عن علي، عن فاطمة رضي الله عنها، هكذا وقع في النسخة، وبناء عليه استظهر محقق الكتاب أن زيداً هو زيد بن وهب، فهو يروي عن علي، وأن علياً هو علي بن أبي طالب على الغالب، فهو يروي عن فاطمة، وإلا حفيدها علي بن الحسين.

وهذا الإسناد وقع فيه تحريف، والصواب: عن زيد بن علي، عن فاطمة، وزيد هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

وغني عن القول أن ما تقدم من مسببات الخلط بين الرواة يصحبها في الغالب سبب جوهري يعود إلى الناقد نفسه، ألا وهو الاستعجال في تحرير المعلومة، وقد تكون هذه صفة ملازمة للناقد، كما هو شأن بعض الباحثين، فتطغى على بحثه كله، وتفقده قيمته، وقد يكون وقع ذلك في قضية معينة، إما بسبب ضيق الوقت، أو تقليد الغير ممن وقع في الخطأ.

---

(١) «تهذيب التهذيب» ٩: ١٣٢، ١٠: ٤١٤.

والتأمل في النماذج التي سقتها في هذا المبحث وفي المبحث الذي قبله يكشف تأثير هذا السبب بقوة في الاشتباه والخلط بين الرواة، فغالب تلك النماذج لو تمعن فيها أصحابها قليلاً لما وقعوا في الخطأ، وبعضها يكفي فيه النظر إلى الطبقة والوفاة، فبها يتبين أن الراوي المفسَّر خطأ لم يدرك من فوقه في الإسناد، وحينئذ لا يصح تفسيره به، وبعضها في النص نفسه ما يمنع الوقوع في الخطأ، لولا الاستعجال.

ومن غريب ما وقع في تمييز الرواة مع ظهوره من النص نفسه، أن أحد الباحثين مر به في كتاب يحققه وسئل مؤلفه عن حديث عيسى بن يونس، عن معمر بن راشد، عن الرزاز، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي سعيد الخدري... الحديث.

وعلق المحقق على كلمة (الرزاز) بقوله: «كذا هو في الأصل ولم يتعين لي».

وظاهر جداً من باقي النص أنه تحريف، وصوابه: «الزهري»، فقد أجاب المؤلف على السؤال بقوله: «أخطأ فيه عيسى، إنما رواه معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد...، وليس هو عن الزهري، إنما هو عن يحيى بن أبي كثير».

كما يلاحظ في النماذج السابقة أيضاً بروز تقليد الأئمة والباحثين لغيرهم، والاسترواح كثيراً إلى ما توصل إليه الآخرون، وأكثر من ذلك البناء عليه بإصدار حكم على الإسناد، أو سوق الإسناد مفسراً خطأ ونسبة ذلك إلى المصدر المخرج.

المبحث الثالث

الوسائل المساعدة على تمييز الرواة

هناك وسائل عدة تعين الباحث على تمييز الرواة، يعتمد حسن الاستفادة منها على جهد الباحث، ومدى اطلاعه عليها، ودقته في التعامل معها، وإنما يصلب عود الباحث في هذه الناحية بكثرة التطبيق والمران، والصبر والتحمل، وعدم الملل والسآمة، والبعد عن التقليد ومتابعة الآخرين دون بحث، ثم التأني في الجزم بتعيين الراوي موضع البحث.

ويمكن تلخيص هذه الوسائل في أربعة أنواع:

النوع الأول: الولادة والوفاة:

من أهم وسائل تمييز الرواة وعدم الخلط بينهم النظر في ولادة الراوي الذي وقع في البال أنه هو الذي في الإسناد، والنظر كذلك في وفاة من فوقه في الإسناد، للتأكد من إدراكه له، ثم في وفاة هذا الراوي وولادة من دونه في الإسناد، للتأكد أيضاً، وإن لم يتهيأ في الحالتين أو إحداهما معرفة سنة الولادة والوفاة فيلجأ إلى تحديد الطبقة، بالاستعانة بالكتب التي لها عناية بذلك، مثل «التاريخ الأوسط» للبخاري، فإنه قسمه إلى فصول، وجعل كل عشر سنوات في فصل مستقل، ومثل «طبقات ابن سعد»، و«طبقات خليفة بن خياط»، وكتاب «تقريب التهذيب» لابن حجر، فقد اعتنى بذلك.

ونلاحظ بكثرة استعانة النقاد بهذه الوسيلة في تمييز الرواة في الحالة المعينة، ومن ذلك قول أحمد: «كل شيء روى ابن جريج، عن

عمر بن عطاء، عن عكرمة، فهو عمر بن عطاء بن وراز، وكل شيء روى ابن جريج، عن عمر بن عطاء، عن ابن عباس، فهو عمر بن عطاء بن أبي الخوار، كان كبيراً، قيل له: أيروي ابن أبي الخوار، عن عكرمة؟ قال: لا، من قال: عمر بن عطاء بن أبي الخوار فقد أخطأ...»[1].

والناظر في النماذج التي سقتها في المبحث الأول يدرك بسهولة أنه كان بالإمكان تفادي الوقوع في خطأ تعيين الراوي بالنظر في الولادة والوفاة، أو في الطبقة.

فالباحث الذي فسر سوار بن عبدالله الذي يروي عنه ابن أبي الدنيا وقد ولد سنة ٢٠٨هـ بأنه سوار بن عبدالله المتوفى سنة ١٥٦هـ لم يراجع الولادة والوفاة، وإلا لم يفسره به، ولأدرك خطأه بسهولة.

وكذلك الباحث الذي يحقق كتاباً يروي فيه مؤلفه عن سفيان، ثم يفسره المحقق بأنه سفيان الثوري، والمؤلف ولد بعد وفاة الثوري بسنوات.

ومثله من فسر أبا بكر بن إسحاق الفقيه الذي يروي عنه الحاكم بأنه ابن خزيمة، والحاكم لم يدرك ابن خزيمة، وإنما ولد بعد وفاته بعشر سنوات.

ومن ذلك أن أحد الباحثين ذكر حديثاً رواه أبو حفص ابن شاهين قال: حدثنا جعفر بن أحمد، أنا الشحام، ثنا عبدالأعلى بن واصل، ثنا محمد بن الصلت...[2].

---

(١) «تهذيب الكمال» ٢١: ٤٦٤، وانظر أيضاً: «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٤٣٢.

(٢) «نصب الراية» ٢: ٢٩٧.

ثم قال الباحث: «وأشار الحافظ ابن حجر في «نزهة الألباب في الألقاب» ١:٣٩٦ إلى أن الشحام هو عثمان بن مسلم، ولم أقف عليه».

كذا قال الباحث، وابن حجر إنما ذكر أن الشحام لقب عثمان بن مسلم، لكنه لم يذكر أنه الذي في الإسناد كما يوهمه كلام الباحث، ثم لو نظر الباحث في ترجمة عثمان الشحام لأدرك أنه لا يصح تفسير الذي في الإسناد به، فإن عثمان هذا يروي عن عكرمة مولى ابن عباس، وأبي رجاء العطاردي، وغيرهما، ويروي عنه إسرائيل بن يونس، ويحيى القطان، ووكيع، وغيرهم[١]، فأين هو من طبقة شيوخ شيوخ ابن شاهين المتوفى سنة ٣٨٥؟ وهذا على فرض صواب الإسناد، وأنه لم يقع فيه تحريف[٢].

والباحث بعد طول مران سيتكون لديه حصيلة من الضوابط مبنية على النظر في الولادة والوفاة، أو ما يقوم مقامهما، فتقوم هذه الضوابط لديه مقام البحث في الحالة المعينة، وفائدتها حينئذ اختصار الوقت.

مثال ذلك أن يعرف الباحث أن ابن أبي شيبة، وأحمد ومن في طبقتهم إذا قالوا: حدثنا سفيان، لا يمكن أن يكون سفيان الثوري، كما

---

(١) وقول الباحث إنه لم يقف عليه لا يعفيه، فمحقق «نزهة الألباب» قد أحال في ترجمته إلى «كنى الدولابي»، و«أنساب السمعاني»، وإن كان قد أبعد النجعة في هذا، إذ هو من رجال مسلم، مترجم في «تهذيب التهذيب» ٧:١٦٠، وقد اختلف في اسم أبيه.

(٢) يظهر لي أن الإسناد وقع فيه تحريف، وأن الصواب هكذا: حدثنا جعفر بن حمدان الشحام، حدثنا عبدالأعلى بن واصل...، فيكون الشحام هو شيخ ابن شاهين، وهو يروي عن طبقة عبدالأعلى بن واصل، انظر: «تاريخ بغداد» ٧:٢١١.

وقع تفسيره به خطأ من بعض الباحثين، لأنهم لم يدركوه.

ويعرف الباحث ـ مثلاً ـ أن البخاري، ومسلماً، وابن ماجه، إذا قالوا: حدثنا ابن نمير، فهو محمد بن عبدالله بن نمير، وليس والده عبدالله، وكلاهما يعرف بابن نمير، لكنهم لم يدركوا الأب، وأما إذا روى أحمد، وابن معين، وابن أبي شيبة، ومن في طبقتهم عن ابن نمير، فهو الأب.

وإذا روى النسائي عن رجل، عن حماد، فهو ابن زيد، وليس ابن سلمة، إذ لم يدرك أحداً من أصحاب حماد بن سلمة.

وظاهر مما تقدم أن النظر في الولادة والوفاة، أو الطبقة، إنما يفيد في نفي أن يكون هذا الراوي هو الموجود في الإسناد، وذلك في حال عدم الإدراك، أما إفادته الجزم بتعيين الراوي في حال اتحاد الطبقة، وكونه يمكن أن يروي عمن فوقه، ويروي عنه من دونه، فذلك مخصوص بحال أن يتم تصفية الرواة المشتبه بهم، فلم يبق إلا واحد هو الذي يمكن تفسيره به، أما إذا لم يتم ذلك، وكان في الرواة أكثر من واحد في الطبقة الواحدة فلا يجزم بتعيين أحدهم.

ثم هناك أمر آخر قد يعترض به على النفي أيضاً، وهو أن رواية الراوي عمن لم يدركه موجودة بكثرة، وهو ما يعرف بالإرسال، فقد يكون الراوي هو الموجود في الإسناد وإن لم يدرك من فوقه، أو لم يدركه من دونه.

ومثاله ما عرض للأئمة مما نحن بصدده أن أبا حاتم سئل عن حديث رواه عبدالله العمري، عن حميد الطويل، عن رجل من أهل البصرة قال: «سئل ابن عمر عن رجل واقع أهله قبل أن يرمي

الجمرة...»، فقال: «هو (يعني الراوي الذي لم يسم) علي البارقي الأزدي»، وقال أيضاً: «روى هذا الحديث الحسن بن صالح وغيره، عن ليث بن أبي سليم، عن حميد، عن ابن عمر، نحو هذا الكلام، فكنت أحسب أن حميداً هذا شيخ أدرك ابن عمر، حتى تبين لي بعد أنه حميد الطويل، عن علي البارقي»[1].

وهذا الاعتراض وارد، لكن في أحيان كثيرة يوجد التصريح بالتحديث، فلا إرسال إذن، وأيضاً فإن رواية الراوي عمن لم يدركه قلَّت كثيراً في الطبقات المتأخرة، وتوجد بكثرة في طبقة التابعين وتابعيهم، ومع وجود الإرسال في الطبقات المتقدمة، فالوقوف على أن ذلك الراوي الذي يريد الباحث تفسير من في الإسناد به لم يدرك من فوقه في الإسناد، أو لم يدركه من دونه - يثير ريبة في نفس الباحث تمنعه من الجزم بأنه هو، حتى يتأكد بوسائل أخرى.

والخلاصة أن النظر في الولادة والوفاة وسيلة مهمة جداً لتمييز رواة الإسناد، لكنه لا يكفي لوحده في أحيان كثيرة.

النوع الثاني: الشيوخ والتلاميذ:

وفائدته لتمييز راو في الإسناد من جهة أن كثيراً من الرواة وإن اشتركوا في الاسم والطبقة قد ينفرد بعضهم عن بعض في الأخذ عن بعض الشيوخ، أو في رواية بعض التلاميذ عنه.

ولهذا أسباب كثيرة، منها اختلاف البلدان، فيأخذ هذا الراوي عن جماعة من أهل بلده، لم يأخذ عنهم الآخر، ويروي عنه كذلك جماعة

(١) «علل الحديث» ١: ٢٧٦.

من أهل بلده لم يرووا عن الآخر.

ومنها الرحلة، فقد يرحل أحد الراويين إلى بلد لم يرحل إليه الآخر، فيأخذ عن شيوخه، أو يأخذ عنه أهل ذلك البلد.

ومنها التفاوت في السن، فالراويان وإن جمعتهما طبقة واحدة واشتركا في بعض الشيوخ قد يكون أحدهما أسنّ من الآخر، فيدرك شيوخاً لم يدركهم، وقد يعمَّر أحدهما فيأخذ عنه جماعة لم يدركوا الآخر.

ولكل هذه الأسباب أمثلة كثيرة.

وقد قام الأئمة بجهد كبير جداً في تتبع شيوخ الراوي، والآخذين عنه، والتقاط ذلك من الأسانيد المتفرقة، ويوجد شيء كثير من ذلك في الكتب الأولى، كتب السؤالات، والتواريخ، ثم لما جاء التصنيف المخصص للرواة اهتموا بذلك أيضاً، كما نلاحظه في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، و«تاريخ بغداد» للخطيب، وغيرهما، فبعد أن يذكر المؤلف اسم الراوي وكنيته ونسبته يعقبه بذكر من روى عنه المترجم له، ومن روى عن المترجم له، على سبيل التمثيل في المكثرين من الرواية، وعلى سبيل الاستقصاء في المقلين منهم.

ولا يختلف اثنان على أن أوفى من جمع شيوخ الراوي والآخذين عنه هو المزي، في كتابه «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، يعني رجال أصحاب الكتب الستة، وقد بنى كتابه هذا على كتاب عبدالغني المقدسي: «الكمال في أسماء الرجال»، فيذكر المزي شيوخ المترجم له بعد عبارة (روى عن)، وتلاميذه بعد عبارة (روى عنه)، مرتباً كل قسم على حروف المعجم.

ومع حرص المزي على تتبع شيوخ الراوي والآخذين عنه إلا أنه قد فاته عدد منهم، ذكر طائفة منهم مغلطاي في كتابه الذي أكمل به كتاب المزي، وهو «إكمال تهذيب الكمال».

وكان من المناسب جداً أن يقوم ابن حجر حين جمع بين هذين الكتابين واختصرهما في كتابه «تهذيب التهذيب» بإضافة ما يقف عليه من شيوخ الراوي والآخذين عنه، لاستكمال الفائدة، لكنه نحى منحىً آخر، دفعه إليه أمران، الأول: هاجس كثير من المؤلفين وهو خوف الاستدراك عليهم أو تعقبهم، ولا سيما في مثل هذا الأمر، حيث تفرقت الأسانيد وانتشرت، وأصبح حصر الشيوخ والتلاميذ متعذراً في المكثرين من الرواية، والثاني: قصره فائدة جمع الرواة عن الراوي في رفع الجهالة عنه، فحذف ابن حجر كثيراً من شيوخ المترجم له، والآخذين عنه، إلا في حالات خاصة، وأعاد ترتيبهم على طريقة أخرى غير الترتيب المعجمي[(١)].

فإذا أراد الباحث تمييز رواة إسناده بهذه الطريقة ابتدأ من أحد رواة الإسناد ممن هو واضح لا يشتبه بغيره، كالصحابي، أو شيخ المؤلف إن كان كذلك، أو راو من وسط الإسناد، ثم انطلق من الراوي الذي اختاره صعوداً في تمييز من فوقه في الإسناد، ونزولاً في تمييز من دونه في الإسناد، فكل حلقة من سلسلة الإسناد تساعد في الكشف عن الحلقة التي فوقها والتي دونها.

مثال ذلك ما تقدم في المبحث الأول في الحديث الذي أخرجه ابن

---

(١) «تهذيب التهذيب» ١: ٣-٥.

ماجه من طريق عبدالله بن موسى التيمي، عن أسامة بن زيد، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبيه.

فقد تقدم أن بعض الأئمة والباحثين فسروا أسامة بن زيد بأنه أسامة بن زيد بن أسلم، وبالرجوع إلى ترجمة عبدالله بن موسى التيمي، يجد الباحث في شيوخه أسامة بن زيد الليثي، وإلى ترجمة ابن شهاب الزهري يجد في تلاميذه أيضاً أسامة بن زيد الليثي، لا ذكر فيهما لأسامة بن زيد بن أسلم، فتحدد من هو أسامة بن زيد إذن.

وبإمكان الباحث ـ بعد طول تجربة ـ أن يتكون لديه ضوابط مبنية على هذه الوسيلة، ففائدتها سرعة الكشف إذن، كما تقدم مثله في الوسيلة التي قبلها، وهي النظر في الولادة والوفاة، أو الطبقة، فهذه مكملة لتلك، فقد يحفظ الباحث من روى عن حماد بن سلمة، ولم يرو عن حماد بن زيد، ومن روى عن حماد بن زيد، ولم يرو عن حماد بن سلمة، إذ قد ميز الأئمة ذلك، وذكروا فيهم عدداً قليلاً من الرواة روى عن الآخر شيئاً يسيراً[1]، ومثل ذلك في الرواة عن السفيانين[2].

ومن ذلك أن يعرف الباحث أن مسلماً، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، إذا كان بينهم وبين حماد راو واحد فحماد هو ابن زيد، فإنهم لم يرووا عن أحد من أصحاب حماد بن سلمة، فلم يدركوا عامة

---

(١) «تهذيب الكمال» ٧:٢٦٩، وسير أعلام النبلاء» ٦:٤٦٤ـ٤٦٦، و«التقييد والإيضاح» ص٣٩١ـ٣٩٣، و«حماد بن سلمة ومروياته في مسند أحمد عن غير ثابت» لمحمد الفوزان ص٦٥ـ٦٩.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ٧:٤٦٦.

أصحابه ومن أدركوهم ـ وهم قليل ـ فلم يسمعوا منهم، وأما البخاري وأبو داود، فقد رويا عن بعض أصحاب حماد بن سلمة، كأبي الوليد الطيالسي، وموسى بن إسماعيل التبوذكي.

وكذلك الحال في سفيان الثوري، وابن عيينة، فالأربعة الأولون لم يسمعوا من أحد من أصحاب الثوري، فإذا كان بين أحدهم وبين سفيان راو واحد فقط فسفيان هو ابن عيينة، وأما البخاري وأبو داود فسمعا من بعض أصحاب الثوري، كمحمد بن يوسف الفريابي، ومحمد بن كثير.

ومن هذا الباب قول أحد الباحثين: «يشترك روح بن عبادة، وروح ابن أسلم في الرواية عن حماد (يعني ابن سلمة)، وكثيراً ما يرد في «المسند» اسم روح مبهماً، والمراد به روح بن عبادة، لأنه ليس لأحمد رواية عن روح بن أسلم»[١].

وأحمد قد أدرك روح بن أسلم، فوفاته سنة مئتين أو بعدها، لكنه لا يروي عنه[٢].

ويعترض الباحث في تطبيقه لهذه الوسيلة في تمييز الرواة عدة إشكالات، منها أن كثيراً من الرواة يأتون في الأسانيد بكناهم كأن يقول الراوي: حدثنا أبو خالد، أو أبو معاوية، أو يأتون منسوبين إلى آبائهم من غير تسميتهم، كأن يقول: حدثنا ابن شهاب، أو ابن أبي عمر، أو إلى قبيلة أو بلد أو حرفة، كأن يقول: حدثنا التيمي، أو الفريابي، أو الخفاف، وربما جاء الراوي بلقبه، كأن يقول: حدثنا الأعمش، أو بندار، أو غندر.

---

(١) «حماد بن سلمة ومروياته في مسند أحمد عن غير ثابت» لمحمد الفوزان ص٥٧.
(٢) «مناقب الإمام أحمد» ص٦٤، و«تهذيب التهذيب» ٣:٢٩١.

ولتجاوز هذا يستعين الباحث بفصول خصصها الأئمة للكنى، وللأنساب، وللألقاب، وضعوها بعد نهاية الأسماء، فإن كان الراوي معروف الاسم أحالوا القارىء إلى اسمه، فعليه أن يرجع إلى هناك، وإن لم يعرف له اسم على وجه التحديد ترجموا له هنا.

وقد يحتاج الباحث أن يرجع إلى الكتب المفردة للكنى، والأنساب، والألقاب، ففي كل منها كتب مفردة.

ومن الإشكالات أيضاً أن حصر الشيوخ والتلاميذ أمر متعذر، وحينئذ فقد يكون فات المزي وبعده مغلطاي ذكر راو في شيوخ من روى عنه، وهو له رواية عنه قد تكون هي التي مع الباحث، ومثله في التلاميذ، فينقطع التسلسل على الباحث.

وينقطع كذلك بأمر آخر، وهو أن المزي وإن كان قد ذكر أنه سيثبت الشيخ في ترجمة التلميذ مع شيوخه ثم يعيد التلميذ في ترجمة الشيخ مع الآخذين عنه، وعلق ذلك بقوله: «لتكون كل ترجمة شاهدة للأخرى بالصحة، والأخرى شاهدة لها بذلك»[1]، إلا أنه في ثنايا الكتاب ربما اكتفى بذكر الشيخ في ترجمة التلميذ، دون أن يذكر التلميذ في ترجمة الشيخ، أو العكس، وكأنه فعل ذلك اختصاراً، مثاله: إسحاق بن عيسى البغدادي المعروف بابن الطباع، يروي عن حماد ابن سلمة، وقد ذكر المزي هذا في ترجمته لكنه لم يذكره في الرواة عن حماد[2]، ومثله أمية بن خالد القيسي[3]، وذكر المزي في الرواة عن

---

(١) «تهذيب الكمال» ١ : ١٥٢.
(٢) «تهذيب الكمال» ٢ : ٤٦٢، ٧ : ٢٥٧.
(٣) «تهذيب الكمال» ٣ : ٣٣١، ٧ : ٢٥٧.

إياس بن معاوية: حماد بن سلمة، ولم يذكر إياساً في شيوخ حماد[1].

وعلى الباحث إذا انقطع التسلسل أن يختار حلقة أخرى من حلقات الإسناد، أو يقرأ تراجم كل من يحتمل أن يكون هو الذي في الإسناد، وينظر في شيوخهم وتلاميذهم.

ومن الإشكالات أيضاً أن يجد في ترجمة الراوي أكثر من شيخ يوافق من فوقه في الإسناد، أو في تلاميذه كذلك، كأن يكون الإسناد فيه عطاء، عن ابن عباس، فإذا ذهب إلى ترجمة ابن عباس وجد فيها أربعة ممن اسمه عطاء يروون عن ابن عباس، أو كان في الإسناد: حفص بن غياث، عن أشعث، فإذا ذهب إلى ترجمة حفص بن غياث وجد فيها ثلاثة ممن اسمه أشعث يروي عنهم حفص.

وهذا الإشكال يمكن تجاوزه بإحدى طريقتين:

الأولى: مشروطة بأن يكون الإسناد الذي مع الباحث من أحد كتب الأئمة الستة، وذلك أن المزي التزم أن يذكر فوق كل شيخ من شيوخ صاحب الترجمة من أخرج للمترجم له عن ذلك الشيخ، بالرمز لهم، وفوق كل تلميذ من تلاميذ المترجم له من أخرج روايته عن المترجم له منهم، بالرمز لهم كذلك، وهذه الرموز وضعها طابعوا الكتاب بعد اسم الشيخ أو التلميذ، فإن كانت رواية المترجم له عن ذلك الشيخ، أو رواية التلميذ عن المترجم له خارج هذه الكتب أغفله المزي دون رمز.

فبإمكان الباحث أن يستفيد من هذه الرموز لتحديد الراوي الذي في

---

(١) «تهذيب الكمال» ٣:٤٠٨، ٧:٢٥٤.

الإسناد، كما في رواية حفص بن غياث، عن أشعث، فقد ذكر المزي في شيوخه أشعث بن سوار، وأشعث بن عبدالله الحداني، وأشعث بن عبدالملك الحمراني، وذكر رمز البخاري في الأدب المفرد، والترمذي، وابن ماجه عند أشعث بن سوار، ولم يضع رمزاً عند الآخرين[١]، فإذا كان الإسناد الذي مع الباحث مأخوذاً من أحد الكتب الثلاثة عرف أنه أشعث بن سوار.

ولابد من الحذر في التعامل مع هذه الرموز، فالرواة كثيرون، وهي عرضة للسقط والتصحيف؛ فقد أخرج ابن ماجه إسناداً فيه رواية يزيد بن زريع، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس[٢]، وبالرجوع إلى ترجمة خالد، وإلى ترجمة يزيد نجد أن رمز ابن ماجه لا يوجد في رواية يزيد، عن خالد[٣]، ولهذا أمثلة أخرى.

الثانية: الرجوع إلى من دون الراوي الذي وجدنا جماعة يتفقون في اسمه، للنظر عمن يروي منهم؟ أو مراجعة تراجمهم، للنظر عن أيهم يروي؟

ويستمر الإشكال إذا كان من دون ذلك الراوي يروي عن اثنين أو أكثر ممن اتفقوا في الاسم، ويمكن تجاوز هذا عن طريق الرموز، كما تقدم آنفاً، وإن لم يمكن فيبقى الإشكال دون أن يحل عن طريق النظر في التلاميذ والشيوخ، ولابد من الاستعانة بوسيلة أخرى.

وهناك أمر آخر مهم في الاستعانة بالشيوخ والتلاميذ لتمييز الراوي،

---

(١) «تهذيب الكمال» ٧: ٥٦.
(٢) «سنن ابن ماجه» حديث (٣٠٥٠).
(٣) «تهذيب الكمال» ٨: ١٨٠، ٣٢: ١٢٥.

وهو أن أصل وضع الراوي في شيوخ المترجم له، أو في تلاميذه، مبني على اجتهاد من جمع الشيوخ والتلاميذ، وقد يخالف في اجتهاده هذا، فتكون المسألة محل نظر، أو يخطىء في هذا الاجتهاد، ولا يكون قد روى عنه، كما تقدم مثاله في ذكر ابن عدي، وعبدالغني المقدسي، هشام بن عروة في شيوخ عبدالله بن نافع الصائغ، وعبدالوهاب بن بخت في تلاميذه.

والخلاصة أن من وسائل تمييز الرواة: النظر في الشيوخ والتلاميذ، لكن هذه الوسيلة غير كافية لوحدها في أحيان كثيرة.

النوع الثالث: كتب الأطراف:

والمقصود بها الكتب التي ألفها الأئمة في ترتيب أحاديث كتاب، أو كتب معينة على الأطراف، بذكر طرف من الحديث أو ما يدل عليه، مرتبين أطرافها على الأسانيد، ابتداء من الصحابة رضوان الله عنهم، فأحاديث كل صحابي لوحدها، مع ترتيب الصحابة على حروف المعجم، الرجال، ثم النساء، وإن كان الصحابي مكثراً من الرواية كأبي هريرة، وعائشة، وابن عمر، وابن عباس، وغيرهم، رتبوا أحاديثهم بترتيب الرواة عنهم على حروف المعجم كذلك، ثم إن كان الراوي عن الواحد منهم مكثراً عنه، كنافع، عن ابن عمر، أو عروة، عن عائشة، رتبوا أحاديثه على الرواة عنه كذلك، وهكذا، مع تفاوت بين هذه الكتب في مراعاة هذا التفريع.

وبعد أن يصل المؤلف إلى نهاية تفريعه يسوق أحاديث الراوي بذكر أطرافها، مراعياً طريقة معينة في ترتيبها، ويسوق مع كل حديث أسانيد المؤلفين الذين أخرجوا الحديث، إلى أن يصل بها إلى الراوي الذي

انتهى التفريع إليه فينص على ذلك بقوله: (عنه به)، أو (عنه بهذا).

وهذه الأسانيد منهم من يسوقها بألفاظ الأداء كما هي في تلك الكتب، ومنهم من يسوقها بالعنعنة مساقاً واحداً.

وألف الأئمة من هذا النوع كتباً كثيرة، طبع منها: «أطراف الأفراد والغرائب للدارقطني» لابن طاهر القيسراني، و «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي، وهو في أطراف الكتب الستة ولواحقها، و«إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي» لابن حجر، وهو في أطراف «مسند أحمد»، و«إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» لابن حجر، وهو في أطراف «موطأ مالك»، و«مسند الشافعي»، و«مسند أحمد»، و«سنن الدارمي»،و«منتقى ابن الجارود»، و«مستخرج أبي عوانة»، و«شرح معاني الآثار» للطحاوي، و«صحيح ابن خزيمة»، و«صحيح ابن حبان»، و«المستدرك» للحاكم، فهذه عشرة، ثم أضاف إليها ابن حجر «سنن الدارقطني» لكون «صحيح ابن خزيمة»، لم يكمل عنده[1].

وقد بذل هؤلاء الأئمة جهداً كبيراً في تمييز الرواة وتسميتهم، فغدت كتب الأطراف وسيلة مهمة بالنسبة للباحث تعينه على تمييز رواة إسناده.

ولا ينبغي أن يغيب عن البال أن مؤلفي كتب الأطراف قاموا بتوزيع الأحاديث على رواتها مستعينين حين يشتبه الرواة بمجموعة من وسائل تمييز الرواة التي يجري الحديث عنها الآن، وأهمها وسيلة جمع الطرق الآتية بعد هذه، وحينئذٍ فاعتمادنا على آراء هؤلاء إنما هو اعتماد

---

(١) «إتحاف المهرة» ١ : ١٦٠.

بالواسطة، بمعنى أنني قلّدت من ذهب إلى أن الذي في الإسناد هو فلان، ولا أنفصل عن هذا التقليد إلا بتأمل الأدلة التي استند إليها والنظر فيها، كما تقدم التنبيه عليه أيضاً في النوع الذي قبل هذا.

يدل على ما تقدم أن أصحاب كتب الأطراف يختلفون فيما بينهم في تعيين الراوي وتسميته، وربما اختلف رأي الإمام الواحد، فقد تقدم مناقشة المزي لابن عساكر حين ذهب إلى أن عبدالله بن موسى الذي يروي عن أسامة بن زيد، عن الزهري ـ هو عبدالله بن موسى بن شيبة، وذكر المزي أنه عبدالله بن موسى التيمي[1].

ومثله رواية قتيبة بن سعيد، عن بكر بن مضر، عن عمارة بن غزية، عن محمد بن عبدالرحمن، عن جابر مرفوعاً: «ليس من البر الصيام في السفر»[2]، وضعه المزي في ترجمة (محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان، عن جابر)، وتعقبه ابن حجر بأنه محمد بن عبدالرحمن بن سعد بن زرارة، هكذا جاء مسمى في طرق أخرى إلى قتيبة، وقد ذكر المزي أحدها[3].

ومن ذلك أيضاً أن محمد بن جحادة، روى عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعاً: «في الجنة مئة درجة، ما بين كل درجتين مئة عام»[4]، فذكر المزي هذا الحديث في ترجمة عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة[5]، وكذا ذكره ابن حجر في «أطراف المسند»[6]، لكنه في

---

(١) انظر: ما تقدم في المبحث الأول.
(٢) «سنن النسائي» حديث٢٢٥٦.
(٣) «تحفة الأشراف» ٢:٢٦٩، و«النكت الظراف» ٢:٢٧٠.
(٤) «سنن الترمذي» حديث ٢٥٢٩، و«مسند أحمد» ٢:٢٩٢.
(٥) «تحفة الأشراف» ١٠:٢٦٧.
(٦) «أطراف المسند» ٧:٤١٢.

«النكت الظراف على الأطراف» قال متعقباً المزي: «عطاء في رواية الترمذي غير منسوب، وأظنه عطاء بن يسار، فقد أخرجه البخاري، من طريق هلال بن علي، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة نحو هذا»(١)، وجزم في «فتح الباري» بأنه عطاء بن يسار(٢).

وروى كامل بن العلاء أبو العلاء، عن أبي صالح ذكوان السمان، وهو ثقة ثبت، وعن أبي صالح ميناء مولى ضباعة، وهو شبيه بالمجهول، وكلاهما يروي عن أبي هريرة، وأخرج أحمد من طريق كامل أبي العلاء، عن أبي صالح، عن أبي هريرة عدة أحاديث، فذكر ابن حجر بعضها في أبي صالح ذكوان، وبعضها في أبي صالح مولى ضباعة، وتردد في أكثرها فذكره هنا وهنا.

وحينئذ فالباحث ملزم بدراسة الأمر، ولا يصح له تقليد ابن حجر، أما فيما تردد فيه فالأمر ظاهر، وأما فيما جزم فيه فلاحتمال أن يكون الصواب غير ما ذكره، وقد رأيت أحد الباحثين في الحديث الذي ذكره ابن حجر في ترجمة أبي صالح السمان، وهو حديث أبي هريرة: «كنا نصلي مع رسول الله ﷺ العشاء، فإذا سجد وثب الحسن والحسين على ظهره...» الحديث ـ جزم بأنه أبو صالح السمان، وقال إن إسناده حسن من أجل كامل بن العلاء، بينما ذهب باحث آخر إلى أنه أبو صالح مولى ضباعة، وضعف الحديث به، ولم يشر واحد من الباحثين إلى الاحتمال الآخر، ويعالجه.

والخلاصة أن كتب الأطراف وسيلة مهمة لتمييز الرواة، يتم عن

---

(١) «النكت الظراف» ١٠: ٢٦٧، و«صحيح البخاري» حديث ٢٧٩٠، ٧٤٢٣.
(٢) «فتح الباري» ٦: ١٢.

طريقها الاستفادة من جهود الأئمة الآخرين، لكنها في المواضع التي يشتد فيها الاشتباه ويعارضها قرينة أخرى غير كافية لوحدها.

وهناك أمر آخر مهم ينبغي التنبه له، وهو تصرفات بعض محققي كتب الأطراف، واجتهاداتهم في تفسير بعض الرواة، ولا يكون ذلك صواباً، من ذلك أن المزي ساق من «سنن النسائي الكبرى» هذا الإسناد: عن يحيى بن حبيب بن عربي، عن حماد، عن يحيى بن سعيد...[1]، فأضاف المحقق بعد اسم حماد: (بن سلمة)، وهو اجتهاد خاطىء، إنما هو حماد بن زيد، هكذا سماه الدولابي في روايته للحديث عن يحيى بن حبيب[2]، ويحيى بن حبيب ليس له رواية عن حماد بن سلمة، ولم يدركه[3].

النوع الرابع: طرق الحديث الأخرى:

من أهم وسائل تمييز الرواة ولا سيما حين يشتد الاشتباه النظر في الطرق الأخرى للحديث، فقد يوجد في بعض الطرق زيادة بيان لأحد الرواة كان مشتبهاً مع غيره في الطريق الذي مع الباحث، فتميز بالطريق الجديد.

والطرق التي يحصل بها تمييز الرواة على قسمين:

القسم الأول: الطرق إلى المؤلفين، وأعني بها الروايات عن المؤلف صاحب الإسناد الذي مع الباحث، فقد يوجد في بعض الروايات لكتاب من كتب السنة ما يفسر من كان مهملاً في راوية

---

(١) «سنن النسائي» حديث ٤٢٦٥، و«تحفة الأشراف» ٣:٢٥٥.

(٢) «الكنى والأسماء» ١:٧٢.

(٣) «تهذيب الكمال» ٧:٢٤٤، ٢٥٩، ٢٦٨.

أخرى، ولا سيما مع تعدد الروايات وتشعبها، كما في «صحيح البخاري» مثلاً، أو «سنن أبي داود».

ونلاحظ استفادة أصحاب الأطراف من هذه الروايات، كالمزي في «تحفة الأشراف»، وابن حجر في «النكت الظراف»، وقد تقدم مثالان على حسن استفادة المزي من تعدد نسخ الكتاب الواحد[1].

كما يمكن ملاحظة هذه الاستفادة بسهولة في الفصل الذي عقده ابن حجر لتفسير المهملين من شيوخ البخاري في «صحيحه»[2]، وفي أثناء الشرح كذلك.

ومن هنا ندرك أهمية نشر كتب السنة محققة تحقيقاً علمياً، مع مراعاة مقارنة روايات الكتاب ونسخه عن المؤلف.

ولم يتفطن أحد الباحثين لاختلاف النسخ والروايات عن المؤلف، فعدّ ما جاء في بعضها مغايراً للآخر من الأخطاء التي تقع في الأسانيد، وذلك حين جمع ما وقف عليه من هذه الأخطاء في رسالة له سماها: «الأخطاء الإسنادية وتصويبها»، فذكر من ذلك ما رواه البخاري، عن محمود بن غيلان المروزي، عن أبي أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: «أن النبي ﷺ دخل عام الفتح من كدا، . . .» الحديث[3]، قال الباحث: «ذكر محمود بن غيلان المروزي ـ هكذا منسوباً ـ فيه نظر، لأن الحافظ قال في «الفتح» ٣:٤٣٨: تنبيهات: محمود في الطريق الثانية من حديث عائشة هو ابن غيلان، ولما ذكر

(١) وانظر مثلاً: «النكت الظراف» ٢:٤١٤.
(٢) «هدي الساري» ص٢٣٥ـ٢٥٥.
(٣) «صحيح البخاري» حديث ١٥٧٨.

الحافظ المزي هذه الرواية في تحفة الأشراف ١٢ : ١٣٠ حديث ١٦٧٩٧ قال: خ في الحج، عن محمود ـ ولم ينسبه ـ والله أعلم».

وذكر الباحث مثل هذا أيضاً عن نسبة محمد بن سلام في الحديث الذي أخرجه البخاري، عن محمد بن سلام، عن أبي معاوية، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: «خرجنا مع رسول الله ﷺ موافين لهلال ذي الحجة. . .» الحديث[1].

ولم يحكم الباحث صنيعه هذا، فما عده خطأ ليس كذلك، وإنما هو من اختلاف الروايات[2]، والنص المثبت لـ«صحيح البخاري» مع «فتح الباري» لابن حجر على رواية غير الرواية التي يشرح عليها ابن حجر، فابن حجر لم يثبت نص الحديث قبل شرحه خشية الإطالة[3]، فلما جاء عهد الطباعة أثبت طابعو الكتاب نص «الصحيح»، ولكن من رواية أخرى، لعدم توافر الرواية التي يشرح عليها ابن حجر عندهم، ولهذا نجد اختلافاً كثيراً ـ وإن كان في الغالب غير مؤثر ـ بين النص المثبت، وبين النص الذي يشرحه ابن حجر، وعلى طريقة الباحث ينبغي أن تعد هذه الاختلافات أخطاء، وهذا بعيد جداً عن التحقيق.

ويشكل على الاستفادة مما يرد في الروايات والنسخ الأخرى عن المؤلف ـ وقوع الاختلاف بينها أحياناً، فيحتاج إلى الترجيح بوسائل أخرى، أو يبقى الاحتمال قائماً، كما في الحديث الذي أخرجه النسائي، عن حميد بن مخلد، عن محمد بن كناسة، عن هشام بن

---

(١) «صحيح البخاري» حديث ١٧٨٣.
(٢) انظر: «صحيح البخاري» الطبعة الأميرية الأولى ٢ :١٧٨، ٣ :٤، و«شرح القسطلاني» ٤ :٥٨، ٣٠٣.
(٣) «فتح الباري» ١ :٥.

عروة، عن عثمان بن عروة، عن أبيه، عن الزبير قال: قال رسول الله ﷺ: «غيروا الشيب، ولا تشبهوا باليهود»، ففي بعض روايات «السنن» عن النسائي: أخبرنا حميد بن مخلد بن الحسين، وفي بعضها: أخبرنا حميد بن مخلد بن زنجويه، وفي بعضها: أخبرنا حميد بن مخلد[1].

ويمكن ملاحظة اختلاف الروايات عن المؤلف في تفسير المهملين في الفصل الذي عقده ابن حجر لتفسير المهملين من شيوخ البخاري، وقد أشرت إليه آنفاً.

واختلاف الروايات والنسخ عن المؤلف أمر مشهور.

القسم الثاني: الطرق بعد المؤلفين، وأعني بها متابعات رواة الإسناد، إما عند المؤلف صاحب الإسناد الأصل، أو في كتب أخرى، فمن جاء مهملاً في رواية قد يأتي مفسراً في رواية أخرى.

وتعد الاستفادة في تمييز الراوي المشتبه به من جمع الطرق أشهر وسيلة لتمييز الرواة، والاعتماد عليها في الغالب حين يشتد الاشتباه، بل إن بعض وسائل دفع الاشتباه ـ ككتب الأطراف ـ إنما تمر كثيراً عبر هذه الوسيلة، وسيأتي ـ بعون الله تعالى ـ باب مستقل لجمع الطرق والنظر فيها، لكنني هنا أستعجل ما يتعلق بالمقام، فأنبه على أمرين:

الأمر الأول: يقوى تفسير الراوي المشتبه به إذا جاء ذلك في متابعة للراوي عن الراوي عنه، أو في متابعة لمن دونه في الإسناد، ويضعف هذا التفسير إذا كانت المتابعة للراوي عن المشتبه به.

مثال ذلك قول أحمد: «قلت لوكيع: يا أبا سفيان، في حديث

---

(١) «سنن النسائي» حديث ٥٨٩، و«تهذيب الكمال» ٧: ٣٩١ وحاشيته.

سفيان، عن أبي هاشم، عن مجاهد: (فابعثوا حكماً من أهله) ـ مَن أبو هاشم؟ فسكت»، قال أحمد: «وهو إسماعيل بن كثير ـ يعني المكي ـ»[1].

وتعيين أحمد لأبي هاشم وأنه إسماعيل بن كثير المكي وليس أبا هاشم الرماني يحيى بن دينار، من شيوخ سفيان، ومن تلاميذ مجاهد، استدل عليه أحمد برواية يحيى بن سعيد القطان هذا الأثر بعينه عن سفيان، وفي روايته: عن إسماعيل بن كثير أبي هاشم[2].

وذكر ابن عساكر في «الأطراف» ما رواه النسائي، عن علي بن حجر، عن إسماعيل، عن حميد، عن أنس قال: «كان شعر رسول الله ﷺ إلى نصف أذنيه»[3] ـ في ترجمة (إسماعيل بن جعفر، عن حميد، عن أنس)، فتعقبه المزي، وذكره في ترجمة (إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن علية، عن حميد، عن أنس)، واعتمد المزي على أنه جاء منسوباً (إسماعيل بن إبراهيم) في رواية الترمذي، عن علي بن حجر[4].

ومثل ذلك حديث النسائي، عن علي بن حجر، عن إسماعيل، عن حميد، عن أنس: «كان لأهل الجاهلية يومان من كل سنة يلعبون فيهما، فلما قدم النبي ﷺ المدينة. . .» الحديث[5]، فقد فسر ابن عساكر إسماعيل بابن علية، فتعقبه المزي بأنه إسماعيل بن جعفر،

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٣٠٣.
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ٣: ٥٠٩.
(٣) «سنن النسائي» حديث ٥٢٤٩.
(٤) «الشمائل المحمدية» حديث ٢٣، و«تحفة الأشراف» ١: ١٧٣.
(٥) «سنن النسائي» حديث ١٥٥٥.

هكذا جاء مفسراً في رواية ابن خزيمة لهذا الحديث عن علي بن حجر[1].

فمتابعة الترمذي للنسائي في الحديث الأول، ومتابعة ابن خزيمة للنسائي في الحديث الثاني ـ متابعتان للراوي عن الراوي المشتبه به، فالترمذي وابن خزيمة كلاهما روى حديثه عن شيخ النسائي علي بن حجر، وسميا شيخ علي بن حجر مفسراً، فيترجح جداً أن شيخ علي بن حجر في الحديث الأول على ما سمي في رواية الترمذي، وفي الحديث الثاني على ما سمي في رواية ابن خزيمة، ويبعد أن يقال: لعل علي بن حجر روى الحديثين كليهما عن الشيخين: إسماعيل بن جعفر، وإسماعيل بن إبراهيم، فهذا احتمال عقلي، والمدار على ترجيح وجود ذلك من جهة الرواية، وهو بعيد.

ومن الأمثلة أيضاً ما رواه محمد بن يحيى الذهلي، عن الحجاج، عن حماد، عن حماد، عن ربعي، عن حذيفة، وقد تقدم ذكره في المبحث الأول من هذا الفصل، وأن بعض الباحثين فسر حماداً الأول بحماد بن زيد، والراوي عنه فسره بحماد بن أسامة أبي أسامة، والصواب أن الأول حماد بن أبي سليمان، والراوي عنه حماد بن سلمة، والذي أدرك ربعي بن حراش ويروي عنه إنما هو حماد بن أبي سليمان، ولم يدركه حماد بن زيد.

وأيضاً فلو كان الأول حماد بن زيد لم يحتج فيه الحجاج بن منهال إلى واسطة، فإنه قد سمع منه، ولا يقال: لم لا يكون إذن هو شيخ

---

(١) «تحفة الأشراف» ١٧٤:١ (حاشية).

الحجاج بن منهال في هذا الإسناد؟ وذلك لأن حماد بن زيد لا يروي عن حماد بن أبي سليمان، والمعروف بالرواية عنه إنما هو حماد بن سلمة، فهو أسن من حماد بن زيد، وقد سمع منه الحجاج بن منهال[1].

والأهم من ذلك ـ وهو الشاهد هنا ـ أن ابن عبدالبر أخرج هذا الحديث بهذا الإسناد مفسراً، من طريق إسماعيل بن إسحاق، حدثنا حجاج، حدثنا حماد بن سلمة، أخبرنا حماد بن أبي سليمان، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة[2].

ومن الأمثلة على وقوع المتابعة للراوي عن المشتبه به رواية محمد بن جحادة، عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعاً: «في الجنة مئة درجة. . .» الحديث ـ وقد تقدم ذكرها في هذا المبحث ـ فإن المزي وابن حجر ذكراه في ترجمة (عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة)، إلا أن ابن حجر في كتابين آخرين له رجح أنه عطاء بن يسار، واستدل على ذلك بأن هلال بن علي قد رواه عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة.

فاستدلال ابن حجر وترجيحه صحيح لا غبار عليه، ولكن ليس هو في قوة أن تأتي رواية عن محمد بن جحادة ـ وهو الراوي عن المشتبه به ـ فيها نسبة عطاء، وأنه ابن يسار، أو متابعة لمن دون محمد بن جحادة في الإسناد كذلك، إذ يحتمل في استدلال ابن حجر أن يكون شيخ محمد بن جحادة: عطاء بن أبي رباح، وشيخ هلال بن علي: عطاء بن يسار.

---

(١) «تهذيب الكمال» ٥:٤٥٧، ٧:٢٤٠، ٢٥٤.
(٢) «التمهيد» ١٤:١٥٨.

ومثله ما تقدم أيضاً في المبحث الذي قبل هذا، وهو ما أخرجه البيهقي من طريق الحسين بن محمد بن زياد القباني النيسابوري، عن عبدالله بن سعيد، عن معاذ بن هشام، عن أبيه...، وفسر أحد الباحثين عبدالله بن سعيد بأنه أبو سعيد الأشج، فهو يروي عن معاذ بن هشام، ولكن تبين أن الإسناد فيه تصحيف، وأن الصواب: عبيد الله ـ بالتصغير ـ ابن سعيد، وهو أبو قدامة اليشكري السرخسي نزيل نيسابور، فقد أخرجه أبو أحمد الحاكم عن أحمد بن محمد الماسرجسي، عن أبي قدامة عبيد الله بن سعيد اليشكري، عن معاذ بن هشام به[1].

فهذا الدليل غير تام، إذ يحتمل أن يكون شيخ الحسين بن محمد القباني عبدالله بن سعيد أبا سعيد الأشج، وشيخ الماسرجسي أبا قدامة عبيد الله بن سعيد، ولكن تأيد وقوع التصحيف، وأن شيخهما واحد بقرينة أخرى، وهي أن الحسين بن محمد القباني إنما يروي عن عبيدالله بن سعيد أبي قدامة اليشكري، وهو من أهل بلده، ولم تذكر له رواية عن الآخر[2].

الأمر الثاني: رغم أهمية الاعتماد على الطرق الأخرى في تمييز رواة الإسناد إلا أن الباحث ملزم بتدقيق النظر حين يعتمد على هذه الوسيلة، إذ يتطرق إليها الضعف من جهتين:

الجهة الأولى: تعارض الطرق في تفسير الراوي المهمل،

---

(١) «شعار أصحاب الحديث» ص٥٩، وتصحف فيه أيضاً (عبيدالله بن سعيد) إلى (عبدالله بن سعيد).

(٢) «تهذيب الكمال» ١٩: ٥١.

وحينئذ فلابد من التأني في الجزم بتفسير معين، والبحث عن مزيد مرجحات وقرائن.

مثال ذلك أن النسائي روى عن علي بن حجر، عن إسماعيل، عن حميد، عن أنس: «قدم عبدالرحمن بن عوف المدينة، فآخى النبي ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع...» الحديث[1]، حوَّله المزي من ترجمة (إسماعيل بن علية، عن حميد، عن أنس) إلى ترجمة (إسماعيل بن جعفر، عن حميد، عن أنس)، وضمه إلى ما رواه البخاري، عن قتيبة ابن سعيد، عن إسماعيل بن جعفر، عن حميد، عن أنس[2].

واستدلال المزي برواية قتيبة استدلال صحيح، لكنه معارض برواية الترمذي لهذا الحديث بعينه، عن أحمد بن منيع، عن إسماعيل بن إبراهيم ـ وهو ابن علية ـ، عن حميد، عن أنس، وكذا أخرج النسائي آخره عن إسحاق بن راهويه، عن إسماعيل بن علية، وذكرهما المزي في ترجمة (إسماعيل بن علية، عن حميد)[3]، وحينئذ فيحتمل أن يكون شيخ علي بن حجر إسماعيل بن جعفر، كما يحتمل أن يكون إسماعيل بن علية، ولعل المزي نظر إلى المتن، فإن القدر الذي ذكره النسائي من رواية علي بن حجر، عن إسماعيل، أقرب إلى لفظ إسماعيل بن جعفر.

الجهة الثانية: التفسير الخاطىء للراوي من قبل أحد رواة الإسناد، ومعنى ذلك أنه قد يكون مع الباحث راو غير مفسر، مشتبه

---

(١) «سنن النسائي الكبرى» حديث ٨٣٢٢.

(٢) «صحيح البخاري» حديث ٢٢٩٣، ٣٧٨١، و«تحفة الأشراف» ١ :١٧٤.

(٣) «سنن الترمذي» حديث ١٩٣٣، و«سنن النسائي الكبرى» حديث ٦٥٩٥، و«تحفة الأشراف» ١ :١٧٣، ١٧٤.

بغيره، فيقف على إسناد آخر للحديث وفيه تفسير ذلك الراوي بما يتميز به عن غيره، لكن هذا التفسير بعد التأمل يتبين أنه خاطىء.

وهذا الكلام قد يبدو غريباً على بعض الناس، إذ يمكن أن يفهم منه طرح الثقة بالطرق الأخرى في تفسير الراوي، وليس هذا هو المقصود قطعاً، فجمع الطرق أهم وسيلة لتمييز الراوي إذا اشتبه بغيره، ولكن لابد من لفت الانتباه إلى أخطاء رواة الإسناد في التفسير، مما يلزم معه ضرورة الاستقصاء في جمع الطرق حين يشتد الاشتباه، واستخدام وسائل متعددة للتمييز، ويتأكد هذا إذا جاء التفسير مفصولاً عن الاسم، بأن يأتي في الإسناد: حدثنا فلان ـ هو ابن فلان ـ، أو: يعني ابن فلان.

ويمكن أن تقرب المسألة إلى ذهن القارىء إذا أدرك أن رواة الإسناد ـ ابتداء من الراوي عن المشتبه به، مروراً بمؤلف الكتاب، ثم الإسناد إلى المؤلف ـ هم من جملة نقاد السنة في كثير من الأحيان، فكما يجتهد الدارس للإسناد في تفسير راو، وقد يخطىء في ذلك، كما تقدم شرحه في المبحث الأول، وربما أقحم اجتهاده في أثناء الإسناد، فيسوق الإسناد مفسراً من أحد مصادر التخريج، مع أن التفسير ليس في المصدر ـ يجتهد أحد الرواة فيفسر راوياً ممن فوقه، وقد يخطىء في ذلك أيضاً، وربما أمكن تحديد من قام بتفسير الراوي، وربما لم يمكن ذلك.

ونظراً لأهمية هذه القضية، وقلة من يراعيها من الباحثين ـ سأذكر أمثلة من وقوع التفسير الخاطىء للراوي من قبل أحد رواة الإسناد.

والطريف في الأمر أن الخطأ ربما وقع من الراوي عن الراوي

المشتبه به، فيسمع الراوي من شيخ، ثم يروي عن آخر يظنه هو شيخه، ومن أمثلة ذلك أن زهير بن معاوية يروي عن واصل بن حيان أحاديث عدة، فذكر أحمد، وابن معين، في رواية عنه، وأبو حاتم أن زهيراً إنما سمع من صالح بن حيان، فاشتبه عليه بواصل بن حيان، ونص ابن معين على أنه لم يره أصلاً، وذكر أبو حاتم أنه لم يدركه، وقال ابن معين في رواية إنه سمع منهما جميعاً، فجعلهما واحداً[1].

وواصل بن حيان ثقة، وصالح بن حيان ضعيف[2].

ووري أبو أسامة حماد بن أسامة أحاديث عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، فذكر جماعة من الأئمة أنه غلط فيه، وإنما سمع من عبدالرحمن بن يزيد بن تميم، وكذلك حسين الجعفي يروي عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر حديثين، فذهب جمهور الأئمة إلى أنه إنما سمعهما من ابن تميم، وجعل البخاري ذلك حكماً عاماً فيما رواه الكوفيون عن ابن جابر من المناكير، فقال: «أهل الكوفة يروون عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر أحاديث مناكير، وإنما أرادوا ـ عندي ـ عبدالرحمن بن يزيد بن تميم، وهو منكر الحديث، وهو بأحاديثه أشبه منه بأحاديث عبدالرحمن بن يزيد بن جابر».

وسبب هذا الغلط أن المشهور عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، وهو من كبار العلماء الثقات في الشام، فقدم عبدالرحمن بن يزيد بن تميم

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ٢:٢٣٢، و«سؤالات أبي داود» ص١٦٣، و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢:٢٦٣، و«سؤالات الاجري لأبي داود» ١:٣٠٨، و«شرح علل الترمذي» ٢:٨١٩، و«تهذيب التهذيب» ٤:٣٨٦.

(٢) «تهذيب التهذيب» ١١:١٠٣، ٤:٣٨٦.

الكوفة، مع يزيد بن يزيد بن جابر أخو عبدالرحمن، فسمعوا منه، وقال لهم: أنا عبدالرحمن بن يزيد، فظنوه ابن جابر، ويقال: إن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر قدم الكوفة بعد ذلك بزمن[1].

وقد قرأت بحثاً لأحد الإخوة صحح فيه حديثاً يرويه أبو أسامة، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، بناه على ثقة الرواة، واتصال الإسناد، فأخبرته بكلام الأئمة حول رواية أبي أسامة، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، فعاد وضعف الحديث.

وروى يحيى بن سليم أبو بلج الواسطي، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس أحاديث، استنكرها الإمام أحمد، وذكر أنه لا يعلم أن عمرو بن ميمون يروي عن ابن عباس، وقال عبدالغني الأزدي إن أبا بلج أخطأ في اسم عمرو بن ميمون هذا، وليس هو بعمرو بن ميمون المشهور، إنما هو ميمون أبو عبدالله مولى عبدالرحمن بن سمرة، وهو ضعيف، قال ابن رجب: «وليس هذا ببعيد»[2].

وروى صدقة بن يزيد ـ وهو ضعيف ـ عن العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً: «قال الله تعالى: إن عبداً صححته، ووسعت عليه، لم يزرني في كل خمسة أعوام لمحروم»، وقد استنكره الأئمة بهذا الإسناد، وإنما يعرف من حديث العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد، قال ابن عدي: «لعل صدقة هذا سمع بذكر

---

(١) «العلل الكبير» ٢:٩٧٤، و«سؤالات الآجري لأبي داود» ١:٤٤٢، و«المعرفة والتاريخ» ٢:٨٠١ـ٨٠٢، و«الجرح والتعديل» ٥:٣٠٠، والمجروحين» ٢:٥٥، و«شرح علل الترمذي» ٢:٨١٧، و«تهذيب التهذيب» ٦:٢٩٥ـ٢٩٨.

(٢) «شرح علل الترمذي» ٢:٨٢١.

العلاء، فظن أنه العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكان هذا الطريق أسهل عليه، وإنما هو: العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد»[١].

ويحتمل أن يكون من هذا الباب رواية بشير بن سلمان أبي إسماعيل، عن سيار، عن طارق بن شهاب، عن ابن مسعود مرفوعاً: «من أصابته فاقة فأنزلها بالناس لم تسد فاقته. . .» الحديث، هكذا رواه جماعة عن بشير، لم ينسبوا سياراً، ورواه آخرون عنه، عن سيار أبي الحكم، ورواه آخرون عنه، عن سيار أبي حمزة، وقد خطأ الأئمة من قال: عن سيار أبي الحكم، والصواب: عن سيار أبي حمزة، لكن من الأئمة من أشار إلى أن الخطأ من بشير، كان يخطىء في شيخه، ظنه سياراً أبا الحكم العنزي البصري أو الواسطي، وإنما شيخه سيار أبو حمزة الكوفي، روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وأشار بعض الأئمة إلى أن الخطأ من الرواة ممن دون بشير[٢].

وأما وقوع الخطأ في التفسير من أحد الرواة ممن دون الراوي عن المشتبه به فله أمثلة كثيرة، من ذلك أن ابن أبي شيبة روى عن وكيع، عن سفيان الثوري، عن عبدالكريم، عمن سمع ابن عمر قال: «يستتاب المرتد ثلاثاً»[٣]، ورواه أحمد، عن وكيع قال: حدثنا سفيان، عن

---

(١) «التاريخ الكبير» ٤:٢٩٥، و«الضعفاء الكبير» ٢:٢٠٦، و«الكامل» ٤:١٣٩٦.

(٢) «سنن أبي داود» حديث ١٦٤٥، و«سنن الترمذي» حديث ٢٣٢٧، و«مسند أحمد» ١:٤٠٧، ٤٤٢، و«العلل ومعرفة الرجال» ١:٣٢٩، ٢:١٠، و«ثقات ابن حبان» ٦:٤٢١، و«علل الدارقطني» ٥:١١٥ (ومصادر تخريجه)، و«تهذيب التهذيب» ٤:٢٩٢، ٢٩٣.

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» ١٠:١٣٨، و«سنن البيهقي» ٨:٢٠٧.

عبدالكريم الجزري، عن رجل، عن ابن عمر، وعلق أحمد على تفسير وكيع لعبدالكريم بأنه الجزري بقوله: «ابن مهدي قال: قال سفيان ـ في حديث المرتد ـ قال: هو أبو أمية، حدثني به سفيان، قال أحمد: ونسخناه من كتاب الأشجعي: ـ عن سفيان، عن عبدالكريم البصري ـ قال أحمد: هو أبو أمية ـ مثل هذا الحديث»[1].

فقد فسر وكيع شيخ شيخه بأنه عبدالكريم الجزري، وهو ثقة ثبت، وإنما هو عبدالكريم أبو أمية البصري المعروف بابن أبي المخارق، وهو متروك الحديث.

وروى يعقوب بن سفيان قال: حدثنا أبو نعيم، حدثنا هشام، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عبدالرحمن: «أنه دخل على عمر فوجده يصلي الظهر. . .» الحديث، ثم قال يعقوب: «وبلغني أن أبا نعيم كان يقول: عبدالرحمن بن عوف، فقيل له: إنما هو عبدالرحمن بن عبدالقاري، فاقتصر على عبدالرحمن، ولم ينسبه»[2].

وروى يعقوب أيضاً عن أبي نعيم، عن هشام، عن يحيى بن أبي كثير، عن المهاجر بن عكرمة، أن عبدالله بن أبي بكر حدثه، أن النبي ﷺ قال: ـ فذكر الحديث ـ، ثم قال يعقوب: «ورواه بعض من لا يوثق بروايته فقال: أن عبدالله بن أبي بكر الصديق حدثه، وإنما هو عبدالله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم»[3].

وروى شعبة بن الحجاج، عن محمد بن عبدالرحمن بن سعد بن

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٢٢٣، ٢٢٤ـ٢٢٥.
(٢) «المعرفة والتاريخ» ٢: ١١٧.
(٣) «المعرفة والتاريخ» ٢: ١١٧.

زرارة، عن محمد بن عمرو بن حسن بن علي بن أبي طالب، عن جابر مرفوعاً في قصة: «ليس من البر الصيام في السفر»، ورواه يحيى بن أبي كثير واختلف عنه، فقيل عنه: عن محمد بن عبدالرحمن، عن رجل، عن جابر، وقيل عنه: عن محمد بن عبدالرحمن، حدثني من سمع جابراً، وقيل عنه: عن محمد بن عبدالرحمن، حدثني جابر، وقيل عنه: عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان، عن جابر.

وعلى رواية من قال عن يحيى بن أبي كثير: عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان اعتمد ابن حبان، فأخرج الحديث في «صحيحه»، وفيه زيادة: «فعليكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوها»، وحسن إسناد الحديث هذا بهذه الزيادة ابن القطان، وتابعهما بعض الباحثين، فعندهم أن هذا طريق آخر إلى جابر متصل.

والصواب أن يحيى بن أبي كثير إنما يروي الحديث عن محمد بن عبدالرحمن بن سعد بن زرارة، وهو شيخ شعبة في الإسناد السابق، ولم يسمع من جابر، ويحيى بن أبي كثير، تارة يبهم الواسطة بين محمد هذا وبين جابر، وتارة يحذفها، وأما من نسبه عن يحيى فقال: محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان، فهو وهم، سببه أن الذي يروي عن جابر وسمع منه هو محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان، فلما أسقط يحيى الواسطة بين محمد بن سعد بن زرارة، وبين جابر، ظن بعض رواة الإسناد أنه محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان فنسبه كذلك، وكذا من قال عن يحيى: عن محمد بن عبدالرحمن، حدثني جابر، هو وهم أيضاً[1].

---

(١) «سنن النسائي الصغرى» حديث ٢٢٥٧ـ٢٢٦٠، و«سنن النسائي الكبرى» حديث =

وذكر الرامهرمزي أن أبا خليفة ـ الفضل بن الحباب ـ روى عن مسدد، عن عيسى بن يونس، عن عبيد الله بن إياد، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد، حديثاً في (الغيبة) ـ فغلط فيه، وظن أنه عبيد الله بن إياد بن لقيط، وإنما هو عبيدالله بن أبي زياد القداح المكي[١].

وقد رواه كذلك عن عبيدالله بن أبي زياد القداح: عبدالله بن المبارك، ومحمد بن بكر البرساني[٢].

ولعبيد الله بن أبي زياد القداح، عن شهر بن حوشب أحاديث غير هذا، من رواية عيسى بن يونس وغيره عنه[٣].

وروى أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» ـ وعنه ابن ماجه ـ عن حفص بن غياث، عن أشعث، عن الحسن، عن عثمان بن أبي العاص قال: «كان آخر ما عهد إليّ النبي ﷺ أن لا أتخذ مؤذناً يأخذ على الأذان أجراً»، وسقط من «المصنف» جملة (عن أشعث) من الإسناد[٤].

وقد رواه ابن حزم، من طريق ابن وضاح، عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن حفص بن غياث، عن أشعث ـ هو ابن عبدالملك الحمراني ـ، عن الحسن به[٥].

= ٢٥٦٦ـ٢٥٦٩، و«علل ابن أبي حاتم» ١: ٢٤٧، و«صحيح ابن حبان» حديث ٣٥٥، و«بيان الوهم والإيهام» ٢: ٥٧٦ـ٥٨١، و«فتح الباري» ٤: ١٨٥.

(١) «المحدث الفاصل» ص٣٤٩.

(٢) «مسند أحمد» ٦: ٤٦١.

(٣) «سنن أبي داود» حديث ١٤٩٦، و«سنن الترمذي» حديث ٣٤٧٢، و«سنن ابن ماجه» حديث ٣٨٥٥، و«مسند أحمد» ٦: ٤٦٠، ٤٦١.

(٤) «مصنف ابن أبي شيبة» ١: ٢٢٨، و«سنن ابن ماجه» حديث ٧١٤.

(٥) «المحلى» ٣: ١٩٣.

وظاهر جداً أن تفسير الأشعث ليس في أصل الرواية، وإنما هو من ابن وضاح، أو من دونه، وهو وهم فيما يظهر، فأشعث ليس ابن عبدالملك، وإنما هو أشعث بن سوار، كما جزم به المزي[1].

وأشعث بن سوار، وأشعث بن عبدالملك وإن كانا يرويان عن الحسن، ويروي عنهما حفص بن غياث ـ إلا أن حفص بن غياث مكثر من الرواية عن أشعث بن سوار، ثم إن الحديث معروف بأشعث بن سوار، فقد رواه عن أشعث أبو زبيد عبثر بن القاسم، والفضيل بن عياض[2]، وهما إنما يرويان عن أشعث بن سوار[3].

وذكر ابن ناصر الدين الدمشقي أن النسائي أخرج عن إبراهيم بن يعقوب، عن عبدالله بن محمد النفيلي، عن زهير بن محمد، عن محمد بن جحادة. . . حديثاً[4].

والموجود عند النسائي عن (زهير) غير منسوب[5]، وكأن ابن ناصر الدين لما رآه كذلك ظنه زهير بن محمد الخراساني، وإنما هو زهير بن معاوية الجعفي الكوفي[6].

وروى الدارقطني والحاكم من طريق الخصيب بن ناصح، عن عبدالعزيز الدراوردي، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر

---

(١) «تهذيب الكمال» ٣:٢٦٥، ٧:٦، ومواضع أخرى.
(٢) «سنن الترمذي» حديث ٢٠٩، و«مسند الحميدي» حديث ٩٠٦.
(٣) «تهذيب الكمال» ٣:٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٨، و«تنقيح التحقيق» ١:٧١٨.
(٤) «تنوير الفكرة بحديث بهز بن حكيم في حسن العشرة» ص٣٠.
(٥) «سنن النسائي الكبرى» حديث ٩١٨٠.
(٦) «معجم الصحابة » لابن قانع ٣:٧١، و«المعجم الكبير» ١٩:٤٢٦ حديث ١٠٣٧، و«تهذيب الكمال» ٩:٤٢٢.

مرفوعاً: «نهى عن بيع الكالىء بالكالىء»، وصححه الحاكم، ثم روياه أيضاً من طريق حمزة بن عبدالواحد، عن موسى بن عقبة، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر[1].

وقد تكلم البيهقي على هذين الطريقين بكلام في غاية الإحكام، لولا خشية الإطالة لنقلته ملخصاً، بين فيه أن تسمية موسى وأنه ابن عقبة وهم، وأن أصل الرواية في هذين الطريقين: (عن موسى) غير منسوب، وقد جاءت طرق أخرى عن الدراوردي وغيره نُسب فيها موسى وأنه ابن عبيدة الربذي، والحديث مشهور به، مرة يرويه عن نافع، ومرة عن عبدالله بن دينار[2].

وقد يكون سبب الخطأ في التفسير تصحيف وقع في النص.

فقد أخرج الطبراني من طريق أبي نعيم، عن سفيان الثوري، عن نهشل بن مجمع الضبي، عن أبي غالب، وأبي قزعة سويد بن حجير، عن ابن عمر حديثاً في التوديع، كذا جاء فيه: (وأبي قزعة سويد بن حجير)، وهو تفسير من أحد الرواة المتأخرين بعد أبي نعيم ـ فيما يظهر ـ نشأ عن تصحيف، والصواب: (عن أبي غالب، وقزعة)، هكذا جاء من روايات متضافرة عن سفيان الثوري، وجاء عنه من طرق أخرى بذكر أحدهما، وكذا رواه محمد بن فضيل، عن نهشل، عن قزعة، وكذا رواه أبو سنان ضرار بن صرد، عن قزعة[3]، وقزعة هو ابن يحيى،

---

(١) «سنن الدارقطني» ٣: ٧١ـ٧٢، و«المستدرك» ٢: ٥٧.

(٢) «سنن البيهقي» ٥: ٢٩٠، وانظر: «شرح معاني الآثار» ٤: ٢١، و«شرح مشكل الآثار»، و«الكامل» ٦: ٢٣٥٣، و«التلخيص الحبير» ٣: ٢٩.

(٣) «سنن النسائي الكبرى» حديث ١٠٣٥٠ـ١٠٣٥٥، و«مسند أحمد» ٢: ٨٧، و«منتخب مسند عبد بن حميد» ح٨٥٥، ومكارم الأخلاق» للخرائطي حديث =

ويقال: ابن الأسود ـ أبو الغادية البصري، وأبو قزعة سويد بن حجير لم يذكروا له رواية عن ابن عمر[1].

وروى ابن أبي حاتم، عن محمد بن عوف قال: قال يحيى بن معين: حدثنا الحجاج بن محمد الأعور، عن أبي عبيدة ـ يعني عبدالواحد بن واصل ـ قال: «كان عنده ابن سمعان، ومحمد بن إسحاق، فقال ابن سمعان: حدثني مجاهد...»[2].

فقوله: يعني عبدالواحد بن واصل، تفسير مبني ـ فيما يظهر ـ على تصحيف وقع في الكنية، وصوابها: عن أبي عبيدالله، وهو أبو عبيدالله صاحب المهدي، كذا في سائر المراجع[3].

وقضية خطأ الراوي في تفسير راو ممن فوقه في الإسناد أمر مشهور جداً عند النقاد، وهو يندرج تحت عموم أخطاء الرواة على من فوقهم، مثل تغيير صيغة تحديث، أو زيادة راو، وغير ذلك، وكان بعض الأئمة يوصي بالستر على الواهم، ومعناه إغفال موضع الخطأ إن أمكن، فيحذف النسبة ـ مثلاً ـ إن كانت خطأ، كما في قول البرذعي: «قال النفيلي: سترت على زهير أحاديث مما وهم فيها، ورأيته يومي إلى هذا غير مرة، أن الفهم يجب عليه إذا وهم شيخ جليل في شيء أن يستر

= ٨٦٠ـ٨٦١.

(١) «تهذيب الكمال» ١٢: ٢٤٥.

(٢) «الجرح والتعديل» ٥: ٦٠.

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٥٢، و«تاريخ الدوري عن ابن معين» ٢: ٣٠٨، و«الضعفاء الكبير» ٢: ٢٥٥، و«الكامل» ٤: ١٤٤٤، ١٤٤٥، و«تاريخ بغداد» ٩: ٤٥٥، وتهذيب الكمال».

وانظر أمثلة أخرى في: «إتحاف المهرة» ١١: ٧١٩ـ٧٢٠ حديث (١٤٩٣٠)، و«تهذيب التهذيب» ٤: ٣٩.

عليه ـ أو نحو هذا ـ، ولا يحدث به عنه على الوهم. . .»[1].

النوع الخامس: النظر في متن الحديث وإسناده:

ومعناه أنه إذا اشتبه على الناقد راو في الإسناد فإنه ينظر في متن الحديث وفي إسناده، لعل فيهما ما يفيد في تعيين هذا الراوي، فقد يكون الحديث معروفاً صاحبه مشهوراً به، وقد يكون الناقد يميز أحاديث الراوي من أحاديث من اشترك معه في الاسم أو قاربه في الرسم، وقد يستدل بنكارة المتن أو الإسناد على ترجيح تفسير الراوي وتمييزه.

وبادىء ذي بدء فإن من يتهيأ له ما تقدم هم أئمة الحديث ونقاده الكبار، كما قال الحاكم بعد أن ذكر أن الثوري، وشعبة يرويان عن أبي إسحاق السبيعي، وعن أبي إسحاق الهجري، وأنهما جميعاً مكثران عن أبي الأحوص الجشمي: «فلا يقع التمييز في مثل هذا الموضع إلا بالحفظ والدراية، فإن الفرق بين حديث هذا وذاك عن أبي الأحوص يطول شرحه»[2].

وقال ابن حبان يصف أئمة الجرح والتعديل في كلام له طويل نفيس: «. . . حتى إذا قال وكيع بن الجراح: حدثنا النضر، عن عكرمة، ميزوا حديث النضر بن عربي من النضر الخزاز، أحدهما ضعيف والآخر ثقة، وقد رويا جميعاً عن عكرمة، وروى وكيع عنهما، وحتى إذا قال حفص بن غياث: حدثنا أشعث، عن الحسن، ميزوا

---

(١) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٧٦٨، وقد ذكر البرذعي قبل هذا النص وبعده نموذجين لهذا الصنيع، وانظر أيضاً ص٣٩١ـ٣٩٣.

(٢) «معرفة علوم الحديث» ص٢٣٠ـ٢٣١.

حديث أشعث بن عبدالملك، من أشعث بن سوار، وأحدهما ثقة والآخر ضعيف، وقد رويا جميعاً عن الحسن، وروى عنهما حفص بن غياث، وحتى إذا قال عبدالرزاق: حدثنا عبيدالله، عن نافع، وعبدالله، عن نافع، ميزوا حديث هذا من حديث ذاك، لأن أحدهما ثقة والآخر ضعيف، فإن أسقط من اسم عبيد الله (ياء) علموا أنه من حديث عبيدالله بن عمر، وإذا زيد في اسم عبدالله (ياء) قالوا: هذا من حديث عبدالله بن عمر، حتى خلصوا الصحيح من السقيم...»[1].

ويتأكد انفرادهم باستخدام هذه الوسيلة إذا كانت هي الدليل المعتمد عليه، كما في تحديد شيخ إبراهيم بن طهمان هل هو أيوب السختياني، أو أيوب بن خوط، في حديث نافع، الماضي في المبحث الأول من هذا الفصل، فإن أبا حاتم إنما رجح تفسيره بابن خوط لنكارة الحديث عن ابن عمر.

ومن ذلك أيضاً ما رواه الآجري قال: «سمعت أبا داود يقول: إسماعيل بن سالم سمع من أبي صالح ذكوان، ومن أبي صالح باذام، (الأول ثقة ثبت، والثاني ضعيف)، قيل: هذا يشتبه؟ قال: إن حديث هذا لا يخفى من حديث هذا»[2].

وقول ابن حبان في رواية حسين بن واقد، عن الأيوبين: أيوب السختياني، وأيوب بن خوط، قال: «قد كتب عن أيوب السختياني، وأيوب بن خوط جميعاً، فكل حديث منكر عنده عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، إنما هو أيوب بن خوط، وليس بأيوب

---

(١) «المجروحين» ١: ٥٧-٦٠.

(٢) «سؤالات الآجري لأبي داود» ١: ٢١٨.

السختياني»[1].

فمثل هذه النصوص باستطاعة الباحث تطبيقها على أفرادها من الأحاديث، فإذا روى إبراهيم بن طهمان، أو حسين بن واقد، عن أيوب، ولم يسمه، ولم يأت الحديث من رواية شخص لا يروي عن أيوب بن خوط ـ فهذا دليل على نكارته، وأن أيوب في الإسناد هو ابن خوط، وليس السختياني.

ومن ذلك أيضاً أن البرذعي صاحب أبي زرعة الرازي قال: «قلت: ثابت بن سرج الدوسي؟ قال: مجهول، لا أعرفه إلا في حديث روى عنه الوليد بن مسلم، عن سالم، ولا أحسبه ابن عبدالله بن عمر، هو عندي لسالم بن عبدالله المحاربي أشبه، وإن كان مرسلاً»[2].

وبإمكان الباحث المتمرس أن يشارك الأئمة في استخدام هذه الوسيلة أيضاً فيما لم يأت به نص عنهم، ولكن بتأن، وحذر شديد.

مثال ذلك أن جماعة كثيرين منهم سفيان بن عيينة، وابن جريج، وأبو حمزة السكري ـ رووا عن عبدالكريم، عن مقسم، عن ابن عباس مرفوعاً (حديث كفارة إتيان الحائض)، ومنهم من وقفه على ابن عباس، وفي أكثر الطرق جاء (عبدالكريم) مهملاً غير منسوب، وجاء في طرق صحيحة نسبته وأنه أبو أمية البصري المعروف بابن أبي المخارق، وهو متروك الحديث، ورواه عنه عبدالله بن محرر أحد المتروكين فقال فيه: عبدالكريم بن مالك[3].

---

(١) «الثقات» ٦: ٢٠٩.

(٢) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ص٣٤٤.

(٣) «سنن الترمذي» حديث ١٣٧، و«سنن النسائي الكبرى» حديث ٩١٠٧ـ٩١٠٨، =

فإذا انضم إلى ذلك نكارة الحديث مرفوعاً، فهو أجدر أن يكون من رواية أبي أمية البصري، لا من رواية ابن مالك الجزري ـ اتضح بجلاء أن من فسره بالجزري، أو قال: يحتمل أن تكون الرواية عن الاثنين، فقوله بعيد جداً[1].

أما إذا كانت هذه الوسيلة بمساعدة وسيلة أخرى فالأمر أخف.

ومثاله الحديث الذي رواه قتيبة بن سعيد، وسفيان بن وكيع، وعثمان بن أبي شيبة، عن حميد بن عبدالرحمن الرؤاسي، عن الحسن بن صالح، عن هارون أبي محمد، عن مقاتل بن حيان، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً: «إن لكل شيء قلباً، وقلب القرآن يس» الحديث[2].

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه قتيبة بن سعيد، وابن أبي شيبة، عن حميد بن عبدالرحمن، عن الحسن بن صالح، عن هارون أبي محمد، عن مقاتل، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ (وساق الحديث)، قال أبي: مقاتل هذا هو مقاتل بن سليمان، رأيت

= وسنن ابن ماجه» حديث ٦٥٠، و«مسند أحمد» ١: ٣٦٧، و«العلل ومعرفة الرجال ١: ٤٥٦، و«مصنف عبدالرزاق» حديث ١٢٦٤، ١٢٦٦، و«سنن الدارمي» حديث ١١١٦، و«مسند علي بن الجعد» حديث ٣٠٨٦، و«المنتقى» حديث ١١١، و«مسند أبي يعلى» حديث ٢٤٣٢، و«المعجم الكبير» حديث ١٢١٣٣، و«سنن الدارقطني» ٣: ٢٨٧، و«سنن البيهقي» ١: ٣١٧.

(١) «تحفة الأشراف» ٥: ٢٤٧، ومعه «النكت الظراف»، و«تنقيح التحقيق» لابن عبدالهادي ١: ، و«التلخيص الحبير» ١: ١٧٥، وتعليق أحمد شاكر على «سنن الترمذي» ١: ٢٤٥.

(٢) «سنن الترمذي» حديث ٢٨٨٧، و«سنن الدارمي» حديث ٣٤١٩، و«الأسماء والكنى» للدولابي ٢: ١٠٢، و«مسند الشهاب» حديث ١٠٣٥، و«شعب الإيمان» حديث ٢٤٦٠ـ٢٤٦١، و«تاريخ بغداد» ٤: ١٦٧، و«أمالي ابن الشجري» ١: ١١٧.

هذا الحديث في أول كتاب وضعه مقاتل بن سليمان، وهو حديث باطل لا أصل له. . . »[1].

وسئل أحمد عن هذا الحديث فقال: «هذا كلام موضوع»[2].

وحينئذٍ فمتن الحديث أحرى أن يكون من رواية مقاتل بن سليمان الوضاع المشهور، لا من رواية مقاتل بن حيان الثقة المعروف، وانضم إلى ذلك كونه في كتاب مقاتل بن سليمان، والأقرب أن يكون الراوي عنه وهو هارون أبو محمد أخطأ في تسمية شيخه، ظنه مقاتل بن حيان، وهو مقاتل بن سليمان، هذا إن كان صادقاً في روايته للحديث عن مقاتل بن سليمان، إذ يحتمل أن يكون وجده في كتابه فرواه عنه، فهو شيخ مجهول، كما قال الترمذي بعد أن أخرج الحديث: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حميد بن عبدالرحمن، وبالبصرة لا يعرفون من حديث قتادة إلا من هذا الوجه، وهارون أبو محمد شيخ مجهول»[3].

ويقابل ذلك ما إذا عارض القرينة في المتن قرينة أخرى أقوى منها، كما وقع لابن الجوزي في حديث عبيدالله بن عمرو الرقي، عن عبدالكريم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً: «يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد، كحواصل الحمام، لا يريحون رائحة الجنة»، فقد استنكر ابن الجوزي متن الحديث كما هو على ظاهره، وفسر عبدالكريم بأبي أمية البصري المعروف بابن أبي المخارق، وهو

---

(١) «علل الحديث» ٢: ٥٥.

(٢) «المنتخب من العلل للخلال» ص١١٧.

(٣) «سنن الترمذي» حديث ٢٨٨٧.

متروك الحديث[1].

وهو مستمسك صحيح فإن المتن فيه نكارة، لكن عارض هذا التفسير ما هو أقوى منه، ذلك أنه وإن كان ما ورد في بعض الروايات من التصريح بنسبته (الجزري) محل نظر - إلا أن عبيدالله بن عمرو الرقي الجزري معروف بالرواية عن عبدالكريم الجزري، وهو من أخص أصحابه، ولا تعرف له رواية عن عبدالكريم بن أبي المخارق[2].

النوع السادس: ضوابط في تمييز الرواة:

اهتم الأئمة بموضوع الاشتباه بين الرواة، فعالجوا ما قابلهم من ذلك في كل حديث بعينه، كما تقدمت أمثلته في الأنواع السابقة، كما قاموا بجهد آخر يوازي ذلك، الغرض منه إفادة الآخرين حين يواجهون اشتباهاً في الإسناد بين راويين أو أكثر، فدونوا ضوابط بها يستطيع من جاء بعدهم تمييز الراوي الذي في إسناده.

ولا يتوقف الأمر على ما نقل إلينا من هذه القواعد، فبإمكان الباحث الآن تسجيل ما يتوصل إليه باستقرائه.

وليس معنى هذا أن أنواع الوسائل السابقة يستغنى عنها، بل أهميتها للباحث باقية، ولا غناء له عنها، إذ المنقول من هذه الضوابط

---

(1) «الموضوعات» ٣: ٥٥.

(2) «سنن أبي داود» طبعة عبيد الدعاس حديث ٤٢١٢، وطبعة محمد عوامة حديث ، و«سنن النسائي» حديث ٥٠٩٠، و«مسند أحمد» ١: ٢٧٣، و«مسند أبي يعلى» حديث ٢٦٠٣، و«المعجم الكبير» حديث ١٢٢٥٤، و«سنن البيهقي» ٧: ٣١١، و«شرح السنة» حديث ٣١٨٠، و«مختصر سنن أبي داود» ٦: ١٠٨، و«تحفة الأشراف» ٤: ٤٢٤، و«تهذيب الكمال» ١٩: ١٣٧، و«عون المعبود» ١١: ٢٦٦.

إنما يشمل عدداً محدوداً من الرواة، وبعضها أغلبي، يحتاج الباحث معه إلى التأكد بوسيلة أخرى، خشية أن يكون ما أمامه من غير الغالب، وأيضاً فالباحث يوصى دائماً بإعمال الفكر، وإجالة النظر، والبعد عن التقليد المحض.

وأقوى الضوابط ما كان منصوصاً عن الراوي عن المشتبه به، كما في قول عفان: «إذا قلت لكم: أخبرنا حماد ـ ولم أنسبه ـ فهو ابن سلمة»[1].

ويلي ذلك ما كان من كلام أحد الأئمة، وقد يكون بناه على نص عن الراوي لم يصل إلينا، أو على استقرائه هو، ومن أقدم ما وقفت عليه من ذلك ما رواه أحمد، عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، عن عمرو بن مرة قال: «كان سعيد بن جبير إذا قال: قال عبدالله، فهو ابن عباس، وإذا قال: ابن عمر فهو ابن عمر»[2].

وقال سلمة بن سليمان المروزي في قصة: «إذا قيل بمكة: عبدالله، فهو ابن الزبير، وإذا قيل بالمدينة: عبدالله، فهو ابن عمر، وإذا قيل بالكوفة: عبدالله، فهو ابن مسعود، وإذا قيل بالبصرة: عبدالله، فهو ابن عباس، وإذا قيل بخراسان: عبدالله، فهو ابن المبارك»[3].

كذا قال سلمة في ابن عباس، وابن الزبير، والمشهور ما قاله الخليلي: «إذا قال المصري: عن عبدالله ـ ولا ينسبه ـ فهو ابن عمرو ـ

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» ص٦١٩.
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ١ :١٤٧.
(٣) «مقدمة ابن الصلاح» ص٥٥٨.

يعني ابن العاص ـ، وإذا قال المكي: عن عبدالله ـ ولا ينسبه ـ فهو ابن عباس»[1].

وذكر محمد بن يحيى الذهلي ثم الرامهرمزي، والمزي، والذهبي أن موسى بن إسماعيل التبوذكي، وحجاج بن منهال ـ وزاد المزي، والذهبي: هدبة بن خالد ـ إذا روى أحدهم عن حماد، ولم ينسبه، فهو ابن سلمة، وأن محمد بن الفضل المعروف بعارم، وسليمان بن حرب، إذا روى أحدهما عن حماد، ولم ينسبه، فهو ابن زيد[2].

ومثل هذا وقع في سفيان الثوري، وابن عيينة، قال الذهبي بعد أن أشار إلى تقدم سفيان الثوري في الطبقة: «فمتى رأيت القديم قد روى فقال: حدثنا سفيان ـ وأبهم ـ فهو الثوري، وهم كوكيع، وابن مهدي، والفريابي، وأبي نعيم، فإن روى واحد منهم عن ابن عيينة بيَّنه»[3].

وذكر الحاكم مجموعة من الضوابط في تمييز بعض الرواة الذين يشتد الاشتباه بينهم[4]، لولا خشية الإطالة لنقلت كلامه.

ويعكر على الاستفادة مما يقرره الأئمة وغيرهم من ضوابط أن يكون الضابط لم يتحرر جيدا، فقد ذكر ابن حجر أن البخاري إذا روى عن محمد بن يوسف وأطلق فهو الفريابي، وليس البيكندي[5]، والموجود في «صحيح البخاري» لا يتفق مع هذا الضابط، فقد روى

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» ص٥٥٨.
(٢) «المحدث الفاصل» ص٢٨٤، ومقدمة ابن الصلاح» ص٦١٩، و«تهذيب الكمال» ٧:٢٦٩، وسير أعلام النبلاء» ٧:٤٦٥.
(٣) «سير أعلام النبلاء» ٧:٤٦٦، وانظر: «فتح الباري» ١:١٦٢.
(٤) «معرفة علوم الحديث» ص٢٣٠ـ٢٣١.
(٥) «فتح الباري» ١:١٦٢.

البخاري، في موضعين عن محمد بن يوسف وأطلق، وهو البيكندي، أمكن تمييزه عن الفريابي عن طريق شيوخه، وفي موضعين آخرين بقي الأمر مشتبهاً، ولم يأت مفسراً بالبيكندي إلا في موضع واحد، اختلفت فيه الروايات عن البخاري، ففي بعضها: «حدثنا محمد بن يوسف ـ هو البيكندي ـ»، وفي بعضها: «حدثنا محمد بن سلام»، وفي أكثرها: «حدثنا محمد» غير منسوب[1]، فلم يمكن الاستفادة من الضابط الذي ذكره ابن حجر في «الصحيح» على الأقل.

وذكر أحد الباحثين ضابطاً في رواية أحمد عن سفيان فقال: «إذا قال: عن سفيان، عن الزهري، فالمراد سفيان بن عيينة، لا سفيان بن وكيع، لأن من عادته ـ رحمه الله ـ أنه إذا روى عن سفيان بن وكيع نسبه إلى أبيه».

كذا قال الباحث، والظاهر أنه ذهب إلى أن القائل في «المسند»: حدثنا سفيان بن وكيع هو أحمد، يشير إليه قوله: «لأن من عادته»، لكن الأمر ليس كذلك، فالقائل عبدالله بن أحمد، فهو من الزوائد[2]، ومثله في «فضائل الصحابة»[3]، وإنما روى أحمد في «المسند» عن سفيان بن وكيع كلمة لوالده وكيع بن الجراح، في عبدالرزاق، وأنه يشبه رجال أهل العراق[4]، ثم إن سفيان بن وكيع لم يلحق الزهري أصلاً، فلو سلم ما قاله الباحث لم نحتج إلى ضابط.

---

(١) «صحيح البخاري» حديث ٧٧، ٢٣٨٥، ٣٢٣٥، ٣٦١٥، ٦٧٨٤، و«فتح الباري» ١:١٧٢، ٥:٥٣، ٦:٣١٦، ٦٢٣، ١١:٨٤.

(٢) «مسند أحمد» ١:٧٥، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٥، ١٤٠، ١٦٠.

(٣) «فضائل الصحابة» ١:٥٤٣، ٢:٦٨١، ٧١٣، ٩٣٠، ٩٣٢، ٩٦٥.

(٤) «المسند» ٣:٢٩٧.

كما يعكر على الاستفادة أيضاً ما يتطرق إلى الضوابط في هذه القضية وغيرها من احتمال كونها أغلبية، إذ قد يتبين بعد بحث أن الضابط أغلبي، وليس مطرداً، وحينئذ فيعمل بالضابط ما لم يعارضه ما هو أقوى منه.

مثال ذلك على ما تقدم آنفاً أن الكوفي إذا قال: عن عبدالله، فهو ابن مسعود، وقد أخرج الرامهرمزي من طريق مسدد، عن يحيى بن سعيد القطان، ومن طريق إسماعيل بن عمر الواسطي ـ كلاهما عن سفيان الثوري، عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن عبدالله، عن النبي ﷺ قال: «يقال لصاحب القرآن: اقرأ، وارق، ورتل كما كنت ترتل في الدنيا، فإن منزلتك آخر آية تقرؤها»[١].

فالناظر في الإسناد لأول وهلة لا يخالجه شك أن عبدالله هو ابن مسعود، بناء على الضابط السابق، لكن عارض ذلك ما هو أقوى منه، إذ رواه أبو داود عن مسدد بهذا الإسناد، فصرح بعبد الله، وأنه عبدالله بن عمرو، وهكذا جاء من طرق أخرى عن سفيان، وعاصم بن أبي النجود[٢]، وعبدالله بن عمرو بن العاص قدم الكوفة مع معاوية فسمع منه أهلها.

وذكر ابن حجر بعض الضوابط في تفسير رواة مهملين في «صحيح البخاري» نقلاً عن الفربري راوي «الصحيح» عن البخاري، ثم قال ابن

---

(١) «المحدث الفاصل» ص٣٢٩ـ٣٣٠.

(٢) «سنن أبي داود» حديث ١٤٦٤، و«سنن الترمذي» حديث ٢٩١٤، و«مسند أحمد» ٢: ١٩٢، و«مصنف ابن أبي شيبة» ١٠: ٤٩٨، و«فضائل القرآن» لابن الضريس حديث ١١١ـ١١٤.

حجر: «وقد يرد على بعض ما قال ما يخالفه»[1].

... وبعد، فهذه ستة أنواع من وسائل تمييز رواة الإسناد حين الاشتباه، يجيل الباحث نظره فيها، فربما اجتمع له أكثر من وسيلة، وربما اضطر إلى الاكتفاء بوسيلة واحدة، وربما تعارضت الوسائل فيلزم الباحث أن يلجأ إلى الموازنة والترجيح.

فإذا عجز عن التمييز، وبقي الأمر مشتبهاً بين اثنين أو أكثر، نص على هذا، فقال: إما أنه فلان، أو فلان، فقد كان الأئمة يفعلون هذا، قال أحمد: «قال وكيع في حديث سفيان، عن الحسن، عن إبراهيم: «كره أن يقول: أوجز الصلاة» ـ: إما أن يكون الحسن بن عبيدالله، وإما الحسن بن عمرو»[2].

أما الحكم على الإسناد فهو مثل ما إذا تردد الراوي نفسه فقال: عن فلان أو فلان، فإن كانت درجتهما واحدة فالأمر ظاهر، وكأن الأمر ليس فيه اشتباه.

أما إذا اختلفت درجتهما كأن يكون أحدهما في الذروة العليا من الضبط والتثبت، والآخر يشمله مطلق الثقة، وهو في أدناها، أو كان أحدهما ثقة، والآخر ضعيفاً، فالحكم للأدنى منهما دائماً، ففي الصورة الأولى تكون درجة الإسناد كما لو عرفنا شخص الراوي وكان ممن يشمله مطلق الثقة، لكن في أدناها، وهذا يستفاد منه حين التعارض، واختلاف الروايات، وحاجة الباحث إلى النظر والموازنة، وفي الصورة الثانية تكون درجة الإسناد كما لو حددنا شخص الراوي وكان ضعيفاً،

---

(١) «هدي الساري» ص٢٢٢.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» ١: ٣٤٢، وانظر أيضاً: ٢: ٣٧٩ فقرة ٢٦٩٤.

وربما عبر بعض الأئمة عن الصورة الثانية بالتوقف، والتوقف في دراسة الأسانيد بمعنى الرد والتضعيف.

قال الخطيب البغدادي: «... مثال ما ذكرناه أن إسماعيل بن أبان الغنوي ـ شيخ كان بالكوفة ـ غير ثقة، وإسماعيل بن أبان الوراق ـ كان بها أيضاً ـ ثابت العدالة، وعصرهما متقارب..، وكان يعقوب بن شيبة بن الصلت قد كتب عنهما جميعاً، فلو ورد حديث ليعقوب، عن إسماعيل بن أبان، لم يبين في الرواية أي الرجلين هو، ولا عرف السامع ما تمييز ذلك من جهة العلم بشيوخهما، والاستدلال بروايتهما ـ وجب التوقف فيه، وترك العمل به، لأنه لا يؤمن أن يكون رواية الغنوي الذي ثبت جرحه...

ومما يضاهي أمر إسماعيل بن أبان أن في رواة الحديث اثنين يقال لكل واحد منهما: إسماعيل بن مسلم، وهما بصريان في طبقة واحدة، وحدثا جميعاً عن الحسن البصري، نزل أحدهما مكة فنسب إليها، وكنيته أبو ربيعة، وكان متروك الحديث، والآخر يكنى أبا محمد، وهو ثقة...، ويميز بينهما بأن المتروك يعرف بالمكي، والآخر يعرف بالبصري والعبدي، وبأن الضعيف يروي عنه سفيان الثوري، ويزيد بن هارون، وأبو عاصم النبيل، والثقة يروي عنه يحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، ووكيع، وأبو نعيم، فمن أشكل عليه أمرهما في حديث، وروي له عن أحدهما، فليميزه ببعض ما ذكرنا، وإلا وجب عليه التوقف عن العمل بذلك الخبر حتى يتضح له»[1].

ومثل من ذكرهم الخطيب: أبو صالح ذكوان السمان، ثقة ثبت،

---

(١) «الكفاية» ص٣٧١، وانظر: ص٣٧٥ـ٣٧٧.

وأبو صالح مولى ضباعة، وهو شبه المجهول، كلاهما يروي عن أبي هريرة، وقد روى عنهما كامل بن العلاء أبو العلاء، ويروي عنهما من غير بيان، فيقع الاشتباه بينهما، وعدم التمييز.

وكذلك عبدالكريم بن مالك الجزري، وهو ثقة ثبت أيضاً، وعبدالكريم بن أبي المخارق البصري، وهو متروك الحديث، وقد اشتركا في بعض الشيوخ والتلاميذ، ويشتد الاشتباه بينهما أحياناً.

وخلاصة هذا الفصل أن على الباحث الاعتناء بتمييز رواة الإسناد، وأن لا يستروح إلى تقرير غيره حتى يتأكد بنفسه، إذ من المحتمل - إذا لم يفعل ذلك - أن يذهب جهده في دراسة الراوي، والنظر في أحكام النقاد عليه أدراج الرياح.

ومن المهم أيضاً أن يدرك الباحث شدة الارتباط بين موضوعات نقد السنة، فما هو مقبل عليه لتحقيق باقي شروط الحديث الصحيح - وهي اتصال الإسناد، وانتفاء الشذوذ والعلل - له ارتباط وثيق بما قام به في دراسة الرواة، وتمييزهم؛ إذ من المحتمل أيضاً أن يتغير حكمه على الراوي بعد دراسته لاتصال الإسناد وانقطاعه، أو قيامه بجمع الطرق والمقارنة بينها، وقد يحدث ذلك أيضاً في تمييز رواة الإسناد، فقد تظهر دلائل وقرائن على أن الراوي الذي في الإسناد ليس هو الذي قام الباحث بدراسته، أو بترجيح أنه هو الذي في الإسناد.

وإذا أدرك الباحث ما تقدم - وهو المؤمل فيه - صار يبحث في اتصال الإسناد - وهو موضوع القسم الثاني من هذه السلسلة - وعين له على ما مضى، والأخرى على هو فيه، فإلى مباحث اتصال الإسناد، والله الموفق والمعين، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

المصادر والمراجع

١ - آداب الشافعي ومناقبه . لابن أبي حاتم : تحقيق عبد الغني عبدالخالق، القاهرة.

٢ - إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة . لابن حجر العسقلاني: تحقيق زهير الناصر وآخرون، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، نشر مركز خدمة السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٣ - أحوال الرجال . للجوزجاني : تحقيق عبد العليم البستوي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، نشر حديث أكادمي، باكستان.

٤ - أدب الكاتب . لابن قتيبة : تحقيق محمد الدالي ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥ - أربع رسائل في علوم الحديث. للسبكي والذهبي والسخاوي: تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الخامسة، طبع دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٦ - الإرشاد في معرفة علماء الحديث . لأبي يعلى الخليلي : تحقيق محمد سعيد عمر، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، نشر مكتبة الرشد، الرياض.

٧ - أسئلة البرذعي . لأبي زرعة الرازي : مطبوع ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، لسعدي الهاشمي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٢هـ، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٨ - الإصابة في تمييز الصحابة . لابن حجر العسقلاني: تحقيق طه الزيني، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى.

٩ - أطراف مسند الإمام أحمد . لابن حجر العسقلاني: تحقيق زهير الناصر، نشر دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٠ - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ . للسخاوي : طبع ضمن كتاب (علم التاريخ عند المسلمين) ، لفرانز روزنشال، ترجمة صالح العلي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت.

١١ - الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط . لسبط ابن العجمي: نشر ضمن الرسائل الكمالية في الحديث المجموعة الثانية، نشر مكتبة المعارف ، الطائف.

١٢ - الاقتراح في بيان الاصطلاح . لابن دقيق العيد: تحقيق علي بن إبراهيم اليحيى ، رسالة ماجستير. جامعة الإمام.

١٣ - إكمال تهذيب الكمال. لمغلطاي : تحقيق عادل محمد وأسامة إبراهيم، نشر الفاروق الحديثة ، القاهرة.

١٤ - الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب. لابن ماكولا : نشر محمد أمين دمج ، بيروت.

١٥ - أمالي الشجري : طبع مطبعة الفجالة ، القاهرة.

١٦ - الأموال . لأبي عبيد القاسم بن سلام : تحقيق خليل هراس، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧ - الأنساب. للسمعاني : نشر محمد أمين دمج، بيروت.

١٨ - بحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بحمد أو ذم . ليوسف بن عبد الهادي: تحقيق وصي اللّه عباس ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، نشر دار الراية ، الرياض.

١٩ - بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام . لابن القطان الفاسي: تحقيق حسين سعيد ، نشر دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٢٠ - تاريخ أبي زرعة الدمشقي: تحقيق شكر اللّه قوجاني ، من مطبوعات

مجمع اللغة العربية ، دمشق.

٢١ - تاريخ الإسلام . للذهبي : تحقيق عمر تدمري ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ، نشر دار الكتاب العربي ، بيروت.

٢٢ - تاريخ بغداد . للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) : نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٣ - تاريخ جرجان . لحمزة السهمي : تحقيق عبد الرحمن المعلمي، نشر دائرة المعارف العثمانية ، حيدر أباد.

٢٤ - تاريخ الدارمي عن ابن معين . تحقيق أحمد نور سيف ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ ، نشر مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.

٢٥ - تاريخ دمشق . لابن عساكر : الطبعة الأولى.

٢٦ - تاريخ الدوري عن ابن معين : تحقيق نور سيف (ضمن كتاب : يحيى بن معين وكتابه التاريخ) ، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ.

٢٧ - التاريخ الصغير . للبخاري : تحقيق محمود زايد ، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ، نشر دار الوعي، حلب .

٢٨ - التاريخ الكبير . للبخاري : تحقيق عبدالرحمن المعلمي، نشر دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد.

٢٩ - التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم . للمقدمي : تحقيق محمد اللحيدان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، نشر دار الكتاب والسنة ، باكستان.

٣٠ - التحقيق في أحاديث التعليق . لابن الجوزي : تحقيق مسعد السعدني ، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.

٣١ - تذكرة الحفاظ . للذهبي : تحقيق عبد الرحمن المعلمي، نشر دار إحياء

التراث العربي، بيروت.

٣٢ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف . للمزي : تحقيق عبدالصمد شرف الدين، نشر المكتب الإسلامي، بيروت ، والدار القيمة، الهند ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ.

٣٣ - التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة . للسخاوي : نشر أسعد الحسيني ، طبع دار نشر الثقافة ، القاهرة.

٣٤ - تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج . لابن الملقن : تحقيق عبد اللّه اللحياني ، الطبعة الأولى ،١٤٠٦هـ، نشر دار حراء للنشر والتوزيع، مكة.

٣٥ - التراجم الساقطة من الكامل . لابن عدي : تحقيق عبد المحسن الحسيني، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٣٦ - تقريب التهذيب . لابن حجر : تحقيق محمد عوامة ، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، طبع دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٣٧ - التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح. للعراقي : تحقيق عبدالرحمن عثمان، نشرا لمكتبة السلفية، المدينة النبوية، سنة ١٣٨٩هـ.

٣٨ - التلخيص الحبير . لابن حجر : نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

٣٩ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد . لابن عبد البر: تحقيق جماعة من المحققين، نشر وزارة الأوقاف ، المغرب.

٤٠ - التمييز . لمسلم بن الحجاج: تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٢هـ.

٤١ - تنقيح التحقيق . لابن عبد الهادي : تحقيق أيمن شعبان ، الطبعة الأولى

١٤١٩هـ، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٢ – تنقيح التحقيق . للذهبي : مخطوط .
٤٣ – التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل . لعبد الرحمن المعلمي، نشر دار الكتب السلفية، القاهرة.
٤٤ – تهذيب الكمال في أسماء الرجال . للمزي: تحقيق بشار عواد، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
٤٥ – تهذيب التهذيب. لابن حجر: نشر دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧هـ.
٤٦ – الثقات . لابن حبان: نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر أباد ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣هـ.
٤٧ – الثقات للعجلي = معرفة الثقات .
٤٨ – جامع بيان العلم وفضله . لابن عبد البر : نشر دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٩ – جامع التحصيل في أحكام المراسيل . للعلائي : تحقيق حمدي السلفي، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ، نشر الدار العربية، بغداد .
٥٠ – الجامع الصحيح. للبخاري: ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، نشر المكتبة السلفية ، القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠هـ.
٥١ – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع . للخطيب البغدادي: تحقيق محمود الطحان ، نشر مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.
٥٢ – جامع العلوم والحكم . لابن رجب الحنبلي : الطبعة الرابعة ١٣٩٣هـ، نشر مكتبة مصطفى الحلبي ، القاهرة.
٥٣ – الجرح والتعديل . لابن أبي حاتم : تحقيق عبدالرحمن المعلمي، الطبعة

الأولى ١٣٧١هـ طبع دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

٥٤ - الجعديات (حديث علي بن الجعد الجوهري) . لأبي القاسم البغوي: تحقيق رفعت فوزي ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة.

٥٥ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء . لأبي نعيم الأصبهاني : الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

٥٦ - حماد بن سلمة ومروياته في مسند أحمد عن غير ثابت . لمحمد بن سليمان الفوزان : رسالة دكتوراه .

٥٧ - دراسة حديث : "نضر اللّه امرءً سمع مقالتي... " . لعبد المحسن العباد، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ، طبع مطابع الرشيد ، المدينة النبوية.

٥٨ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية . لابن حجر : تصحيح عبدا لله هاشم اليماني، ١٣٨٤هـ، مطبعة الفجالة، القاهرة.

٥٩ - دلائل النبوة للبيهقي . تحقيق عبد المعطي قلعجي : الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت.

٦٠ - ذكر أخبار أصبهان . لأبي نعيم الاصبهاني: نشر الدار العلمية، دلهي ، الهند .

٦١ - ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه . لابن شاهين : تحقيق حماد الأنصاري، وابنه عبدالباري ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، نشر أضواء السلف، الرياض.

٦٢ - ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي = أربع رسائل علوم الحديث.

٦٣ - ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند

البخاري ومسلم . للدارقطني : تحيق بوران الضناوي، وكمال الحوت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـن نشر دار الفكر، بيروت.
٦٤ – الرسالة . للإمام الشافعي : تحقيق أحمد شاكر .
٦٥ – السنن الصغرى . للنسائي: تحقيق مكتب تحقيق التراث الإسلامي، نشر دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٢هـ.
٦٦ – السنن الكبرى . للبيهقي : نشر دار الفكر، بيروت.
٦٧ – السنن الكبرى . للنسائي: تحقيق عبدالغفار البنداري وسيد كسروي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ.
٦٨ – السنن . لابن ماجه: تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، طبع عيسى الحلبي، القاهرة.
٦٩ – السنن . لأبي داود السجستاني: تحقيق عزت عبيد الدعاس، نشر محمد السيد، حمص، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٨هـ.
٧٠ – السنن . للترمذي: تحقيق أحمد شاكر، ومحمد عبدالباقي، وإبراهيم عطوة، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٧١ – السنن. للدارمي: تحقيق عبد اللّه هاشم، نشر حديث أكادمي، باكستان، سنة ١٤٠٤هـ.
٧٢ – السنن . للدارقطني: تحقيق عبد اللّه هاشم، طبع دار المحاسن ، القاهرة، سنة ١٣٨٦هـ.
٧٣ – سؤالات الآجري لأبي داود : تحقيق عبد العليم البستوي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، نشر دار الاستقامة ، مكة المكرمة.
٧٤ – سؤالات ابن أبي شيبة لعلي ابن المديني : تحقيق موفق عبدالقادر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، نشر مكتبة المعارف، الرياض.

٧٥ – سؤالات ابن بكير للدارقطني : تحقيق علي حسن عبدالحميد، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، نشر دار عمار ، عمان .

٧٦ – سؤالات ابن الجنيد . ليحيى بن معين : تحقيق أحمد نور سيف، نشر مكتبة الدار، المدينة النبوية، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

٧٧ – سؤالات أبي داود للإمام أحمد : تحقيق زياد منصور ، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، نشر مكتبة العلوم والحكم ، المدينة النبوية.

٧٨ – سؤالات البرقاني للدارقطني : تحقيق عبدالرحيم القشقري ، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، نشر في لاهور، باكستان.

٧٩ – سؤالات السلمي للدارقطني : تحقيق سليمان آتش ١٤٠٨هـ، نشر دار العلوم، الرياض.

٨٠ – سير أعلام النبلاء . للذهبي : تحقيق مجموعة من المحققين ، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت.

٨١ – السيرة النبوية . لابن هشام : تعليق خليل هراس، نشر مكتبة الجمهورية، القاهرة.

٨٢ – شرح ألفية العراقي . للعراقي: تحقيق محمد بن الحسين الحسيني، نشر المطبعة الجديدة، فاس.

٨٣ – شرح صحيح مسلم . للنووي: نشر ار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ.

٨٤ – شرح السنة . للبغوي : تحقيق شعيب الأرناؤوط، وزهير الشاويش، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ، نشر المكتب الإسلامي، بيروت.

٨٥ – شرح علل الترمذي . لابن رجب الحنبلي: تحقيق همام عبدالرحيم، نشر مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٨٦ – شرح مشكل الآثار . للطحاوي: تحقيق شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٨٧ – شرح معاني الآثار . للطحاوي: تحقيق محمد النجار، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

٨٨ – شعار أصحاب الحديث . لأبي أحمد الحاكم : تحقيق عبدالعزيز السدحان، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ، نشر دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٨٩ – شعب الإيمان . للبيهقي : تحقيق مختار الندوي ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، نشر الدار السلفية، الهند.

٩٠ – شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل . لمصطفى إسماعيل : الطبعة الأولى ١٤١١هـ، نشر مكتبة ابن تيمية ، القاهرة.

٩١ – الصارم المنكي في الرد على السبكي . لابن عبد الهادي : تحقيق إسماعيل الأنصاري، نشر الرئاسة العامة للإفتاء الرياض، ١٤٠٣هـ.

٩٢ – صحيح البخاري= الجامع الصحيح.

٩٣ – الصحيح . لابن حبان ت٣٥٤هـ: ترتيب علاء الدين بن بلبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ.

٩٤ – الصحيح . لمسلم بن الحجاج : تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر إدارة البحوث بالمملكة العربية السعودية، سنة ١٤٠٠هـ.

٩٥ – الضعفاء الكبير . للعقيلي: تحقيق عبدالمعطي قلعجي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

٩٦ – الضعفاء والمتروكين . للنسائي : تحقيق محمود زايد ، نشر دار الوعي، حلب.

٩٧ – ضوابط الجرح والتعديل . لعبد العزيز بن محمد العبد اللطيف: الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٩٨ – الطبقات الكبرى . لابن سعد: نشر دار صادر ، بيروت، وجزء منه وهو (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم)، تحقيق زياد منصور، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٩٩ – طبقات الحنابلة . للقاضي أبي يعلى : نشر دار المعرفة ، بيروت.

١٠٠ – طبقات خليفة بن خياط : تحقيق أكرم العمري، نشر جامعة بغداد.

١٠١ – عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي . لابن العربي : نشر دار الكتب العلمية، بيروت .

١٠٢ – علل الحديث . لابن أبي حاتم: نشر مكتبة المثنى، بغداد.

١٠٣ – العلل الكبير . للترمذي: تحقيق حمزة مصطفى ، نشر مكتبة الأقصى، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ.

١٠٤ – علل المروذي= العلل ومعرفة الرجال.

١٠٥ – العلل المتناهية في الأحاديث الواهية . لابن الجوزي: تحقيق إرشاد الحق الأثري ، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ، نشر إدارة العلوم الأثرية، باكستان.

١٠٦ – العلل الواردة في الأحاديث النبوية . للدارقطني: تحقيق محفوظ الرحمن السلفي، نشر دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

١٠٧ – العلل ومعرفة الرجال . للإمام أحمد ، رواية ابنه عبد اللّه : تحقيق وصي اللّه عباس، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ودار الخاني، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

١٠٨ – العلل ومعرفة الرجال . للإمام أحمد : رواية المروذي ، تحقيق وصي اللّه عباس، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، نشر الدار السلفية، الهند.

١٠٩ - العلل . لعلي بن المديني : تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.
١١٠ - عمل اليوم والليلة . للنسائي : تحقيق فاروق حمادة ، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، نشر مؤسسة الرسالة ، بيروت.
١١١ - عون المعبود شرح سنن أبي داود . لأبي الطيب العظيم أبادي : الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ، نشر دار الفكر ، بيروت .
١١٢ - غرائب حديث شعبة بن الحجاج . لابن المظفر البزاز: تحقيق عبدالله الغصن، رسالة ماجستير.
١١٣ - غريب الحديث . لابن قتيبة : تحقيق عبد الله الجبوري، نشر وزارة الأوقاف العراقية ١٣٩٧هـ.
١١٤ - فضائل الصحابة . للإمام أحمد : تحقيق وصي الله عباس، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت.
١١٥ - فتح الباري شرح صحيح البخاري . لابن رجب: تحقيق جماعة من المحققين ، نشر مكتبة الغرباء ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
١١٦ - فتح الباري شرح صحيح البخاري . لابن حجر: نشر المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة ، ١٣٨٠هـ.
١١٧ - فتح المغيث شرح ألفية الحديث . للسخاوي: تحقيق علي حسين ، نشر الجامعة السلفية ، بنارس، الهند، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٩هـ.
١١٨ - قول البخاري : سكتوا عنه . لمسفر الدميني : الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
١١٩ - الكامل في ضعفاء الرجال . لابن عدي: نشر دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ.
١٢٠ - الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث . لسبط بن العجمي: تحقيق

صبحي السامرائي، نشر وزارة الأوقاف، العراق.

١٢١ – الكفاية في علم الرواية . للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) : نشر دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ.

١٢٢ – الكنى والأسماء ، للدولابي : الطبعة الأولى ١٣٢٢هـ ، نشر دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد.

١٢٣ – لسان العرب . لابن منظور : نشر دار صادر ، بيروت.

١٢٤ – لسان الميزان . لابن حجر العسقلاني : الطبعة الأولى ، ١٣٢٩هـ، طبع دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد .

١٢٥ – المتفق والمفترق للخطيب البغدادي : تحقيق محمد صادق ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، نشر دار القادري، دمشق.

١٢٦ – المجروحين . لابن حبان: تحقيق محمود زايد، نشر دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٦هـ .

١٢٧ – مجموع فتاوى ابن تيمية : جمع عبدالرحمن بن قاسم، طبع مطابع الرياض، الرياض، الطبعة الأولى ، ١٣٨١هـ.

١٢٨ – المحدث الفاصل بين الراوي والواعي . للرامهرمزي: تحقيق محمد عجاج الخطيب، نشر دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٤هـ.

١٢٩ – المحلى . لابن حزم الظاهري: تصحيح زيدان حسن ، نشر مكتبة الجمهورية العربية ، القاهرة.

١٣٠ – مختصر سنن أبي داود للمنذري . تحقيق أحمد شاكر ، وحامد الفقي، نشر دار المعرفة، بيروت ، ١٤٠٠هـ .

١٣١ – المدخل في أصول الحديث للحاكم ، طبع ضمن الرسائل الكمالية في الحديث ، المجموعة الثانية، نشر مكتبة المعارف، الطائف.

١٣٢ – المراسيل . لابن أبي حاتم : تحقيق شكر اللّه قوجاني، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٣٣ – مسائل أحمد ، رواية أبي داود السجستاني : تحقيق طارق عوض ا لله، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، نشر مكتبة ابن تيمية .

١٣٤ – مسائل أحمد ، رواية إسحاق بن هانئ : تحقيق زهير الشاويش، نشر المكتب الإسلامي .

١٣٥ – مسائل أحمد ، رواية ابنه صالح : الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، نشر دار الوطن ، الرياض.

١٣٦ – المستدرك على الصحيحين . للحاكم: نشر مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

١٣٧ – المسند . لأبي بكر البزار: تحقيق محفوظ الرحمن زين اللّه ، نشر مؤسسة علوم القرآن ، بيروت، ومكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ.

١٣٨ – المسند . لأبي بكر الحميدي: تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، نشر عالم الكتب ، بيروت.

١٣٩ – المسند . لأبي داود الطيالسي: نشر دار المعرفة، بيروت.

١٤٠ – المسند . للإمام أحمد : نشر المكتب الإسلامي ، ودار صادر، بيروت.

١٤١ – مسند ابن الجعد= الجعديات .

١٤٢ – مسند أبي عوانة: الطبعة الأولى، طبع دائرة المعارف العثمانية، حيدرأباد.

١٤٣ – المسند. لأبي يعلى الموصلي: تحقيق حسين أسد ، نشر دار الثقافة العربية، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ.

١٤٤ – مسند إسحاق بن راهويه : تحقيق عبدالغفور البلوشي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، نشر مكتبة الإيمان، المدينة النبوية.

١٤٥ – مسند الشهاب . للقضاعي : تحقيق حمدي السلفي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٤٦ – مسند يعقوب بن شيبة ، جزء منه : تحقيق كمال الحوت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، نشر مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

١٤٧ – مصباح الزجاج في زائد ابن حاجه . للبوصيري : تحقيق موسى محمد علي ، وعزت عطية ، نشر دار الكتب الحديثة، القاهرة.

١٤٨ – المصنف . لابن أبي شيبة : تحقيق عبدالخالق الأفغاني وآخرين، نشر الدار السلفية، الهند، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٩هـ.

١٤٩ – المصنف . لعبدالرزاق: تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، نشر المجلس العلمي، كراتشي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ.

١٥٠ – معجم الصحابة . لابن قانع : تحقيق صلاح المصراني، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، نشر مكتبة الغرباء .

١٥١ – المعجم الصغير . للطبراني : تحقيق محمد شكور ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، نشر المكتب الإسلامي ، بيروت.

١٥٢ – المعجم الكبير . للطبراني: تحقيق حمدي السلفي، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، مطبعة الوطن العربي ، بغداد .

١٥٣ – معجم مقاييس اللغة . لابن فارس: تحقيق عبدالسلام هارون، نشر دار الكتب العلمية، إيران.

١٥٤ – معرفة الرجال . ليحيى بن معين : تحقيق محمد كامل نصار سنة ١٤٠٥هـ.

١٥٥ – معرفة علوم الحديث . للحاكم: تحقيق معظم حسين، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ، نشر المكتب التجاري ، بيروت.
١٥٦ – المعرفة والتاريخ . للفسوي : تحقيق أكرم العمري ، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٥٧ – المقدمة . لابن الصلاح: تحقيق عائشة عبد الرحمن ، نشر الهيئة المصرية للكتاب ١٣٩٤هـ .
١٥٨ – مكارم الأخلاق . للخرائطي : تحقيق سعاد سليمان ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
١٥٩ – مناقب الإمام أحمد . لابن الجوزي : تحقيق عبد اللّه التركي، وعلي عمر، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، نشر مكتبة الخانجي ، القاهرة.
١٦٠ – المنتخب من علل الخلال . لابن قدامة المقدسي : تحقيق طارق عوض الله، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ، نشر دار الراية ، الرياض.
١٦١ – المنتخب من مسند عبد بن حميد : تحقيق مصطفى العدوي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، نشر دار الأرقم ، الكويت.
١٦٢ – من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ، رواية أبي خالد، يزيد ابن الهيثم الدقاق: تحقيق أحمد نور سيف، نشر دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت .
١٦٣ – الموضح لأوهام الجمع والتفريق . للخطيب البغدادي : تحقيق عبدالرحمن المعلمي ، نشر دائرة المعارف العثمانية ، حيدر أباد، ١٣٧٨هـ.
١٦٤ – الموطأ . للإمام مالك : رواية يحيى بن يحيى : تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

١٦٥ - الموضوعات . لابن الجوزي: تحقيق عبدالرحمن عثمان، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٨هـ، نشر المكتبة السلفية، المدينة النبوية.

١٦٦ - الموقظة في مصطلح الحديث . للذهبي : تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

١٦٧ - موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين . لخالد الدريس: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، نشر مكتبة الرشد، الرياض.

١٦٨ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال . للذهبي : تحقيق علي البجاوي ، نشر دار المعرفة، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ .

١٦٩ - نسخة الإمام يحيى بن معين: تحقيق عصام السناني، رسالة ماجستير.

١٧٠ - النكت الظراف على الأطراف . لابن حجر : تحقيق عبدالصمد شرف الدين (طبع بحاشية تحفة الأشراف للمزي) ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ، نشر المكتب الإسلامي ، بيروت ، الدار القيمة ، الهند.

١٧١ - النكت على كتاب ابن الصلاح . لابن حجر العسقلاني : تحقيق ربيع هادي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ، نشر الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية.

١٧٢ - النهاية في غريب الحديث والأثر . لابن الأثير : تحقيق طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي ، نشر المكتبة العلمية، بيروت .

١٧٣ - هدي الساري= ينظر: فتح الباري لابن حجر.